

شرح المفصل للزحشكري

تأليف
موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه
الدكتور اميل بديع يعقوب

الجزء الخامس

منشورات
محمد علي بيضون
لشركت الشنترو وجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦١٣٥٠ - ٣٦١٣٤٨ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohzory St., Melkart Bldg, 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohzory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الحرف

حروف العطف

فصل

[نوعا العطف وحروفه]

قال صاحب الكتاب: العطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة، وله عشرة أحرف: «الواو» و«الفاء»، و«ثم»، و«حتى»، أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم. تقول: «جاءني زيد وعمرو»، و«زيد يقوم ويقعد»، و«بكر قاعد وأخوه قائم»، و«أقام بشر وسافر خالد»، فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضمونتي الجملتين في الحصول، وكذلك «ضربت زيدا فعمرا» و«ذهب عبد الله ثم أخوه»، و«رأيت القوم حتى زيدا». ثم إنها تفرق بعد ذلك.

قال الشارح: يقال: «حروف العطف» و«حروف النسق»، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطف الشيء على الشيء إذا أملت إليه، يقال: «عطف فلان على فلان»، و«عطف زمام الناقة إلى كذا»، و«عطف الفارس عنائه»، أي: ثناه وأماله. وسمي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مثنى إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: «فُغِرَ نسق»، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد. فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه، سمي نسقًا.

وهو من التوابع، فالأول المتبوع المعطوف عليه، والثاني التابع المعطوف. وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع، لأنها تتبع بغير واسطة، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة. وإنما كان كذلك؛ لأن الثاني فيه غير الأول، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، فلم يتصل إلا بحرف بخلاف ما الثاني فيه الأول، كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول، إلا أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه، فكأنه هو هو، فلذلك لم يحتاج إلى واسطة حرف.

فإن قيل: فإذا كان العطف إنما هو اشتراك الثاني في إعراب الأول، فيلزم من هذا أن تسمي سائر التوابع عطفًا؛ لمشاركتها الأول في الإعراب، قيل: لعمري لقد كان يلزم ذلك، إلا أنهم خصوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق، كما قالوا: «خَابِئَةٌ»؛ لأنه يُخْبَأُ فيها، ولم يُقَلْ ذلك لغيرها مما يُخْبَأُ فيه، وكما قيل لإناء الزُّجاج: «قَارُورَةٌ»، لأن الشيء يقرّ فيها، ولا يقال لكل ما استقرّ فيه شيء: «قارورة».

واعلم أنهم قد اختلفوا في العامل في المعطوف، فذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى أن العامل فيه العامل في الأول، فإذا قلت: «ضربت زيدًا وعمرًا»، فزيدٌ وعمرو جميعًا انتصبا بـ«ضربت»، والحرفُ العاطف دخل بمعناه، وشرك بينهما. ويؤيد هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله؛ لأن العامل إنما يعمل عملًا واحدًا إما رفعًا، وإما نصبًا، وإما خفضًا، وإما جزمًا.

وذهب قوم إلى أن العامل في الأول الفعل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف؛ لأن حرف العطف إنما وُضع لينوب عن العامل، ويُغني عن إعادته، فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرو»؛ فالواو أغنت عن إعادة «قام» مرة أخرى، فصارت ترفع كما ترفع «قام». وكذلك إذا عطف بها على منصوب، نحو قولك: «إن زيدًا وعمرًا منطلقان»، فالواو تنصب كما تنصب «إن». وكذلك في الخفض إذا قلت: «مررت بزيدٍ وعمرو»، فالواو جرّت كما جرّت الباء. وهو رأي ابن السراج، وقد تقدّم وجه ضغفه، مع أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وحرف العطف لا اختصاص له؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل، فلم يصح عمله في واحد منهما.

وذهب قومٌ آخرون إلى أن العامل الفعل المحذوف بعد الواو؛ لأن الأصل في قولك: «ضربت زيدًا وعمرًا»: «ضربت زيدًا، وضربت عمرًا»، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه. واحتج هؤلاء بأنه يجوز إظهاره، فكما أنه إذا ظهر كان هو العامل، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفًا من اللفظ مرادًا من جهة المعنى. وهذا رأي أبي عليّ الفارسي، ورأي أبي الفتح عثمان بن جني، وإن كان ابن بزّهان قد حكى في شرحه أن العامل في المعطوف الحرف العاطف، والذي نص عليه أبو عليّ في الإيضاح الشعري، وكذلك ابن جني في سِرِّ الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرفُ العاطف لا العاطف نفسه.

وأرى ما ذهب إليه ابن جني من القول بأن العامل في المعطوف الفعل المحذوف لا ينفك عن ضعيف، وإن كان في الحُسْن بعد الأول، لأن حذفه إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك نقض للغرض من حذفه.

وحروف العطف عشرة على ما ذكر، وهي: «الواو»، و«الفاء»، و«ثم»، و«حتى»، و«أز»، و«أم»، و«إما»، مكسورة مكرّرة، و«بل»، و«لكن»، و«لا». فالأربعة الأول

متواخية؛ لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل، كقولك: «قام زيدٌ وعمرو»، و«ضربت زيدًا وعمراً»، فالقيام قد وجب لهما، والضرب قد وقع بهما، وكذلك «الفاء»، و«ثم»، و«حتى» يجب بهنّ مثل هذا المعنى، نحو: «ضربت زيدًا وعمراً». وكذلك «ثم»، نحو: «ذهب عبد الله ثم أخوه». وكذلك «حتى»، نحو: «رأيت القوم حتى زيدًا»، إلا أنها تفترق في معاني أخر من جهة الاتصال والتراخي والغاية على ما سيذكر من معنى كل حرف منفردًا إن شاء الله.

والثلاثة التي تليها في العدة متواخية، وهي «أو»، و«أم»، و«إمّا» من جهة أنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وإن انفصلت أيضًا من وجوه أخر.

و«بل» و«لكن» متواخيتان، لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأول في النفي والإثبات، و«لا» مفردة.

فأما خضرها عشرة، فعليه أكثر الجماعة، وقد ذهب قوم إلى أنها تسعة، وأسقطوا منها «إمّا»، وهو رأي أبي علي، قال: لأنها لا تخلو إمّا أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية. ولا يجوز أن تكون الأولى؛ لأن العطف إمّا أن يكون مفردًا على مفرد، وإمّا جملة على جملة، وليس الأمر فيها كذلك. ولا تكون الثانية لأن الواو قد صحبتها، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد.

وذهب آخرون إلى أنها ثمانية، وأسقطوا منها «حتى». قالوا: لأنها غاية. وذهب ابن دُرستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير: «الواو»، و«الفاء»، و«ثم». قال: لأنها التي تُشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب. وليس كذلك البواقي، لأنهنّ يُخرجن ما بعدهنّ من قصّة ما قبلهنّ.

والمذهب الأول إما قدّمناه من أنّ معنى العطف حملُ الثاني على الأول في إعرابه وإشراكه في عمل العامل، وإن لم يُشركه في معناه، وذلك موجودٌ في جميعها. فأما اختلاف المعاني، فذلك أمرٌ خارجٌ عن معنى العطف. ألا ترى أن حروف الجزّ تجتمع كلّها في إيصال معاني الأفعال، وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والإلصاق، والملك، وغير ذلك؟

واعلم أن العطف على ثلاثة أضرب: عطفُ اسم على اسم إذا اشتركا في الحال، كقولك: «قام زيدٌ وعمرو». ولو قيل: «مات زيدٌ والشمس»، لم يصح؛ لأن الموت لا يكون من الشمس، وعطفُ فعل على فعل إذا اشتركا في الزمان، كقولك: «قام زيدٌ وقعد». ولو قلّت: «ويقعد»، لم يجز لاختلاف الزمانين. وعطفُ جملة على جملة، نحو: «قام زيدٌ، وخرج بكرٌ»، و«زيدٌ منطلقٌ، وعمرو ذاهبٌ».

والمراد من عطف الجملة على الجملة ربطُ إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذانُ

بحصول مضمونهما، لئلا يظنَّ المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأنَّ ذَكَرَ الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: «جاءني زيدٌ عمرو»، و«مررت برجلٍ ثوبٍ»، فكأنَّهم أرادوا إزالةَ هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخبارًا واحدًا.

وقوله: «ثم تفترق بعد ذلك»، يريد أنَّها تشترك في العطف، وهو الاتفاق في عمل العامل، ثم تفترق بعد في معانٍ أخر على حسب اختلاف معاني العطف على ما سيأتي مفصلاً حرفاً حرفاً إن شاء الله.

فصل

[الواو]

قال صاحب الكتاب: فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائزٌ عكسهما، نحو قولك: «جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمس»، و«اختصم بكرٌ وخالدٌ»، و«سَيَّانٌ قعودك وقيامك». قال الله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾^(١)، وقال: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٢) والقصة واحدة. قال سيبويه^(٣): ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إياه يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت مررتُ بهما.

* * *

قال الشارح: لما ذكر عدة حروف العطف، أخذ في الكلام على معانيها وتفسيرها مفضلةً، وإنَّما فسرت معانيها ليتحصل حكمها في العطف، ألا ترى أن قولك: «جاءني زيدٌ وعبدُ الله»، إذا أردت القسم، لم يجز العطف بها؟ فعلمت أنَّه لا بدَّ من مراعاة معاني هذه الحروف حتى يجب الحكم بالعطف. فلذلك ذكرت معانيها في كُتُب النحو، وإن لم تكن كتَب تفسير غريب.

فمن ذلك الواو، وهي أصل حروف العطف. والدليل على ذلك أنها لا توجب إلّا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجه الواو. ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و«أو» الشكَّ وغيره، و«بل» الإضراب. فلما كانت هذه الحروف فيها زيادةٌ معنَى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركَّب مع المفرد. فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدلُّ على الجمع المطلق، إلّا أن دلالتها على الجمع أعظم من

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) الأعراف: ١٦١.

(٣) الكتاب ٤٣٧/١.

دلائلها على العطف. والذي يدل على ذلك أننا لا نجد لها تعري من معنى الجمع. وقد تعرى من معنى العطف، ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك: «استوى الماء والخشبة»، و«جاء البرد والظيالة» قد نجد لها تفيد معنى الجمع؛ لأنها نائبة عن «مع» الموضوع لمعنى الاجتماع؟ فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع؛ لأنها نائبة عن الباء. ومعنى الباء الإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء، فقد جاء معه، وكذلك واو الحال في قولك: «جاء زيد ويده على رأسه»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ أَهْمَتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) غير عارية من معنى الجمع. ألا ترى أن الحال مصاحبة لذي الحال؟ فقد أفادت معنى الاجتماع، ولا نعلم أحدا يوثق بعربيته بذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب. والذي يؤيد ما قلنا أن الواو في العطف نظير التشية والجمع: إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتفقت جرت على التشية والجمع، تقول: «جاءني زيد وعمرو» لتعذر التشية، فإذا اتفقت قلت: «جاءني الزيدان والعمران». والواو الأصل، وإنما زادوا على الاسم الأول زيادة تدل على التشية، وكان ذلك أوجز وأخصر من أن تذكر الاسمين، وتعطف أحدهما على الآخر، فإذا اختلف الاسمان؛ لم تمكن التشية، فاضطروا إلى العطف بالواو. والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطّر عاود الأصل، فقال [من الرجز]:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ قَاَرَةً مِّنْكَ دُبْحَتْ فِي سُكِّ^(٢)

ومما يدل على ذلك أيضا أنها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو قولك: «اختصم زيد وعمرو»، و«تقاتل بكر وخالد»، فالترتيب ههنا ممنوع؛ لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف إلا الواو، ولا يجوز «اختصم زيد فعمرو»، ولا «تقاتل بكر فخالد»؛ لأنك إذا أتيت بالفاء، أو «ثم»، فقد اقتصررت على الاسم الأول؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني. وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معًا، ومن ذلك قولهم: «سيان قبامك وقعودك»؛ فقولك: «سيان» أي: مثلان؛ لأن الشيء الممثل والمماثل لا يكون من واحد؛ لأن الشيء لا يماثل نفسه، فأما قول الشاعر [من البسيط]:

وَكَا ن سِيَانٍ أَلَا يَسْرَحُوهُ نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ الشُّوحُ^(٣)

وقول الآخر [من الطويل]:

١١٢٩ - فَيَسِيَانٍ حَرْبٌ أَوْ تَبُوٌّ بِمَثَلِهِ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمُ الذَّلِيلُ الْمُسِيرُ

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٦. (٣) تقدم بالرقم ٣٠٩.

١١٢٩ - النخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤١٢/١٤ (مرا).

اللفة والمعنى: تبوء: تجازى، تُقتل بقتل. الضيم: الظلم والإذلال.

فإنّه استعمل «أو» ههنا بمعنى الواو، وهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه. والذي أنسه بذلك أنه رآها في الإباحة، نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين»، تُبيح مجالسهما، فتدرج إلى استعمالها في مواضع الواو البتة.

ونقول: «جمعت زيداً وعمراً»، و«المال بين زيد وعمرو»، ولا يجوز بالفاء. وإذا ثبت أنها تستعمل في مواضع لا يكون فيها إلا الجمع المطلق؛ امتنع استعمالها مُرتبة؛ لأن ذلك يؤدي بالاشتراك، وهو على خلاف الأصل.

ومما يدل أيضاً على أنها للجمع المطلق من غير ترتيب قولك: «جاءني زيد وعمرو بعده»، فلو كانت للترتيب، لكان قولك: «بعده» تكريراً، وكان إذا قلت: «جاءني زيد اليوم وعمرو أمس» متناقضاً؛ لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليه «أمس» من قبل أن الواو ترتيب الثاني بعد الأول، و«أمس» تدل على تقدمه. ومن ذلك قوله تعالى في البقرة: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا^(١) وَقُولُوا حِطَّةً^(٢) وَادْخُلُوا^(٣) السَّبِيلَ^(٤)﴾. وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً^(١) وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا^(٢)﴾، والقصّة واحدة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْمِعُ أَفْسَىٰ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدُ وَأَزْكِي^(٣) مَعَ الرَّاكِعِينَ^(٤)﴾، وشرعها يُقدّم الركوع على السجود. ومن ذلك قول أبي النجم [من الرجز]:

تَجَلُّهُ مِنْ جَانِبٍ وَتُنْهَلُهُ ١١٣٠-

= لا فرق عندي أن تعلن عليّ حرباً، أو تخضع لي وتمكّني من قتل مماثلٍ لقتلي، وقد يقبل الذليل المسير أن يظلم، ولست أنا كذلك.

الإعراب: «فسيان»: الفاء: حسب ما قبلها، «سيان»: خبر مقدم مرفوع بالالف لأنه مثنى «حرب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «أو»: حرف عطف. «تبوء»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت «بمثله»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تبوء»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وقد»: الواو: حرف استئناف، «قد»: حرف تقييد. «يقبل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «الضيم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الذليل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «المسير»: نعت مرفوع بالضمّة.

وجملة «فسيان حرب»: بحسب الفاء. وجملة «تبوء»: في محلّ رفع اسم معطوف على «حرب». وجملة «قد يقبل الضيم الذليل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فسيان حرب أو تبوء» حيث استخدم «أو» بمعنى الواو، وهو من الشذوذ الذي لا يقاس عليه كما ذكر.

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) الأعراف: ١٦١.

(٣) آل عمران: ٤٣.

١١٣٠ - التخرّيج: لم أقع على هذا البيت في ديوان أبي النجم الذي ينضّن قصيدة طويلة على هذا

الروي (ص ١٨٣ - ٢٠٠).

شرح المفردات: تَعَلُّهُ: تجعله يشرب مرة ثانية. «تنهله»: تجعله يشرب أوّل مرة.

والعلل لا يكون إلا بعد النهل. يقال: نهلَ ينهل إذا شرب أول شربة. قال الجعدي [من الرمل]:

١١٣١- [فشربنا غيرَ شربٍ واغلي] وَشَرِبْنَا غَلًّا بَعْدَ نَهْلٍ
ومن ذلك أيضًا قول لييد [من الكامل]:

١١٣٢- أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَائِي أَوْ جَوْنَةً قُدِخَتْ وَقُضَّ خِتَامُهَا

= الإعراب: «تعلم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من جانب»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «وتنهله»: الواو: حرف عطف، «تنهل» فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «تعلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تنهله». والشاهد فيه قوله: «تعلم وتنهله» حيث تعطف الواو بدون ترتيب، إذ لو كانت للترتيب لوجب القول: تنهله وتعلم، لأن العلل لا يكون إلا بعد النهل.

١١٣١ - التخرّيج: البيت للنابعة الجعدي في ديوانه ص ٨٦؛ ولسان العرب ٧٣٢/١١ (وغل)؛ وناج العروس (وغل).

اللفظة والمعنى: الواغل: من يشاوك القوم شرابهم من غير أن يدعوه. النهل: الشربة الأولى، والعلل: تكرار الشرب.

نحن نشرب حتى نرتوي، إذ لسانا ممن يتطفّلون على القوم، فيشربون معهم خائفين من طردهم وإذلالهم.

الإعراب: «فشربنا»: الفاء: استئنافية، «شرب»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «غير»: صفة منصوبة لمفعول مطلق محذوف، بتقدير: فشربنا شربًا غير مشرب، وهي مضافة. «شرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «واغلي»: صفة لـ«شرب» مجرورة بالكسرة. «وشربنا»: الواو: حرف استئناف، «شربنا»: تعرب كسابقتها. «عللاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «شربنا». «نهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة «فشربنا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «وشربنا». والشاهد فيه قوله: «عللاً بعد نهل» حيث أكد ما قاله أن العلل لا يكون إلا بعد النهل.

١١٣٢ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٤؛ وأسراو العربية ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٥، ٣/ ١١؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٣٢؛ ولسان العرب ٥٥٧/٢ (قدح)، ٢٣٧/١٠، ٢٣٨ (عق)، ١٥٧/١٣ (دكن)؛ والمعاني الكبير ٤٥٢/١؛ والمقاصد النحوية ١٢٥/٤؛ وأساس البلاغة (سبأ)؛ وكتاب العين ٣١٥/٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٢؛ ورصف المباني ص ٤١١.

اللفظة والمعنى: أغلي: أرفع. السباء: الثراء. الأدكن: الزق الأغبر. العائق: الخالص، وقيل: هو الذي لم يُفْتَح، وقيل: هو الزق الضخم.

الإعراب: «أغلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «السباء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بكل»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف =

والجونة: الخابئة المَطْلِيَّة بالقار. وقُدحت: عُرفت، وقيل: مُزجت، وقيل: بُزلت. وقُضّ ختامها: أي كُسِر طينها. ومعلوم أنه لا يُقَدَح إلا بعد قُضّ ختامها. مع أننا نقول أنها لو كانت الواو للترتيب؛ لكانت كالفاء، فلو كانت كالفاء؛ لوقعت موقعها في الجزاء، وكان يجوز أن تقول: «إِنْ تُحَسِّنْ إِلَيَّ وَاللَّهُ يُجَازِيكَ»، كما تقول: «فَاللَّهُ يُجَازِيكَ». فلما لم يَجُز ذلك؛ دلَّ على ما قلناه. فأما ما حكاه سيبويه، وذلك أنه قد منع في عذّة مواضع من كتابه، منها في هذا الباب، قال^(١): تقول: «مررت برجلٍ وحمارٍ»، فالواو أشركت بينهما، فلم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إياه على الحمار، إذ لم تُرِد التقديم في المعنى وإنما هو شيءٌ في اللفظ، كقولك: «مررت بهما». ولهذا قال^(٢): وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ شيءٌ قبل شيء.

وقال قومٌ: إنها ترتيبٌ، واستدلوا بما رُوِيَ عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العُمرة، فقال الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدم الله الحجَّ عليها في التنزيل؟ فدلَّ إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو. وكذلك لما نُزِل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّعَا وَالْمَرَّةَ مِنْ سَعِيرٍ اللَّهِ﴾^(٣)، قال الصحابة: بِمَ نبدأ يا رسول الله؟ فقال: ابْدؤوا بما بدأ الله بذكره. فدلَّ ذلك على الترتيب. ورُوِيَ أن بعض الأعراب قام خطيباً بين يدي النبي ﷺ، فقال في خطبته: «من أطاع الله ورسوله؛ فقد رشد، ومن عصاهم؛ فقد غَوَى»^(٤). فقال النبي ﷺ: بشس خطيبُ القوم أنت، هلا قلت ومن عصى الله ورسوله. قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق، لما اُفترق الحال بين ما علمه الرسول، عليه الصلاة والسلام، وبين ما قال.

= حال، والتقدير: أغلى السباء حال كونها في كلٍّ أدكن. «أدكن»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «عائق»: نعت مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «جونة»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «قُدحت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وقُضّ»: الواو حرف عطف، «وقُضّ»: فعل مضارع مبني للمجهول. «ختامها»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلٍّ جَرٍّ بالإضافة. وجملة «أغلي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «قُدحت»: في محلٍّ جَرٍّ نعت «جونة». وجملة «قُضّ ختامها»: معطوفة في محلٍّ جَرٍّ. والشاهد فيه قوله: «قُدحت وقُضّ ختامها» حيث لم تدلَّ الواو على الترتيب؛ لأنَّ قُضّ الختام سابق على القُدح، فإنَّ ختامها يَقبُض ثم يَقدَح.

(١) الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨.

(٣) البقرة: ١٥٨.

(٤) ورد الحديث في تفسير الطبري ٢/ ٣٠، وسنن الدارقطني ٢/ ٢٥٤. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١/ ٣١.

وتعلّقوا أيضًا بما جاء في الأثر أن سُحَيْمًا عبد بني الحنحناس أنشد عند عُمر بن الخطاب رضي الله عنه [من الطويل]:

عُمَيْرَةٌ وَدَغْ إِنْ تَجَهَّزْتُ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(١)

فقال عمر: لو كنت قدّمت «الإسلام» على «الشيب» لأجزّتك. فدلّ إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدلّ على التأخير في المرتبة. وما ذكره لا دلالة فيه قاطعة. أمّا الآية فنقول إن إنكار الجماعة معارضٌ بأمر ابن عباس، فإنّه، مع فضله، أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو تُرتّب، لما خالف. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾^(٢)، فإن النبي، ﷺ، لم يأمر بتقديم «الصفا»؛ لأن اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بيّن عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال. ويدلّ على ذلك سؤال الجماعة: بِمَ نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب، لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربًا فصحاء، وبلغتهم نُزل القرآن، فدلّ أنّها للجمع من غير ترتيب. وأمّا ردّ النبي، ﷺ، على الخطيب، فما كان إلاّ لأنّ فيه تركّ الأدب بترك أفراد اسم الله بالذكر. وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه لتركّ تقديم الإسلام في الذكر، وإن كان لا فرق بينهما.

واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجّوا بأنّها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَمْ يَلْبِسْهُ وَتَلْبِيسُهُ قَدْ صَدَفَتْ أَرْوَاهُ﴾^(٣). قالوا: معناه: نادياه أن يا إبراهيم، والواو زائدة. ومنها قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا وَقِيحَتْ أَبْوَاهُهَا وَقَالَ لَهَا خَزَنَتُهَا﴾^(٤)، نقديره: حتّى إذا جاؤوها فنحت أبوابها، واحتجّوا أيضًا بقول الشاعر [من الكامل]:

١١٣٣ - حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ ورَأَيْتُمْ إِبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ الْفَاجِشُ الْخَبُّ

(١) تقدم بالرقم ٣٣٩.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) الصافات: ١٠٣.

(٤) الزمر: ٧٣.

١١٣٣ - التخرّيج: البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥؛ والجنى الداني ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤٤/١١، ٤٤٥؛ ورصف المباني ص ٤٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٩؛ ولسان العرب ١١/٥٦٨ (قمل)، ٤٨٩/١٥ (وا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٧؛ والمعاني الكبير ص ٥٣٣؛ والمقتضب ٨١/٢.

اللفظة: امتلات بطونكم: شبع وضحمت، وقيل: كثرت قبائلكم.

المعنى: ولما كثرت قبائلكم وانتشرتم في الأصقاع، ورأيتم أبناءكم قد كبروا وترعرعوا، وقلبتهم ظهر الترس لنا محاربين، بان غدركم ولؤمكم.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء، «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجواب الشرط. «امتلات»: =

قالوا: معناه قلبتم ظهر المجن لنا. وأما أصحابنا، فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها، والمراد: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا﴾ (١)، أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا. وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقِيحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهَا خَزَنَتُهَا سَلِّمْ عَلَيْكُمْ يَتَّبِعُكُمْ قَادِحُوهَا﴾ (٢)، تقديره: صادفوا الثواب الذي وعدوه، ونحوه. وكذلك قول الشاعر: حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا، تحققت منكم الغدور، واستحققتم اللوم، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً، فاعرفه إن شاء الله.

فصل

«الفاء و«ثم» و«حتى»]

قال صاحب الكتاب: و«الفاء»، و«ثم»، و«حتى» تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، و«ثم» توجبه بمهلة، ولذلك قال سيبويه (٣): «مررت برجل ثم امرأة»، فالمرور ههنا مروران، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَ مَا بَاءَنَا﴾ (٤). وقوله: ﴿وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَءَاَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ (٥) محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس قد جاءها، وعلى دوام الاهتداء وثباته.

= فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التانيث الساكنة لا محل لها من الإعراب. «بطونكم»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جزّ بالإضافة. «ورأيتكم»: الواو عاطفة، و«رأيتكم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة في محلّ رفع فاعل، والميم للجماعة. «أبناءكم»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جزّ بالإضافة. «شبنوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. «وقلبتم»: الواو زائدة، و«قلبتكم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والميم للجماعة. «ظهروا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «المجنّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قلبتم. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الغدور»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «الفاحش»: خير إن مرفوع بالضمّة. «الخب»: خير ثانٍ مرفوع بالضمّة. وجملة «إذا امتلأت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «امتلات»: في محلّ جزّ بالإضافة. وجملة «رأيتكم»: معطوفة على سابقتها في محلّ جزّ. وجملة «شبنوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «قلبتكم»: جملة جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن الغدور الفاحش»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وقلبتم ظهر المجنّ لنا» التقدير: قلبتم، والواو زائدة، والجملة جواب للشرط.

(١) الصافات: ١٠٣.

(٢) الزمر: ٧٣.

(٣) الكتاب: ٤٣٨/١.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) طه: ٨٢.

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف الثلاثة تُوافق الواو من جهة، وتُفارقها من جهة أخرى. فأما جهة الموافقة، فاشترأكنهن في الجمع بين شَيْئَيْنِ أو أشياء في الحكم، وأما المخالفة فمن جهة الترتيب، فالواو لا تُرتَّب. وهذه الثلاثة تُرتَّب، وتوجب أن الثاني بعد الأول. فمن ذلك الفاء، فإنها تُرتَّب بغير مهلة، يدلّ على ذلك وقوعها في الجواب، وامتناع الواو و«ثُمَّ» منه، فامتناع «ثُمَّ» منه إنما هو لأنها تُرتَّب بمهلة، فعُلم بما ذكرناه أن الفاء موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلاً.

وجملة الأمر أنها ندخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه مُتَّبِعَةٌ عاطفةً، وضرب تكون فيه مُتَّبِعَةٌ مجرّدة من معنى العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخولها كخروجها، إلا أن المعنى الذي تختص به وتُنسب إليه هو معنى الإتيان، وما عدا ذلك فعارض فيها؛ فأما الأول فنحو قولك: «مررت بزيد فعمرو»، و«ضربتُ عمرًا فأوجعته»، و«دخلتُ الكوفةَ بالبصرة»، أخبرت أن مرور عمرو كان عقيب مرور زيد بلا مهلة.

ولذلك قال سيبويه: فالمرور مروران، يريد أن مروره بزيد غير مروره بعمرو، وأن إيجاع زيد كان عقيب الضرب، وأن البصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال. ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسبيل الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة. ولهذا من المعنى^(١) وقع ما قبلها علّةً وسبباً لما بعدها، نحو قولك: «أعطيته فشكر»، و«ضربته فبكى»، فالإعطاء سبب الشكر، والضرب سبب البكاء، والمسبب يقع ثاني السبب وبعده متصلاً به، فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء، فاعرفه.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يكون الفاء فيه للإتيان دون العطف، ففي كل موضع يكون فيه الأول علّةً لوجود الآخر، ولا يُشارك الأول في الإعراب. وهذا نحو جواب الشرط، كقولك: «إن تُخسِن إليّ، فاللّه بجازيك»، فالفاء هنا للإتيان دون العطف. ألا ترى أن الشرط فعل مجزوم، والجواب بعد الفاء جملة من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزم؟ وإنما أتى بالفاء ههنا توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، فإنه لولا الفاء، لما صح أن تكون جواباً، فلما كان الإتيان لا يفارقها والعطف قد يفارقها، كان الإتيان أصلاً فيها.

وأما الضرب الثالث: وهو زيادتها، فاعلم أن الفاء قد تزداد عند جماعة من النحويين المتقدمين كابي الحسن الأخفش وغيره، فإنه يجيز: «زيدٌ ففائهم»، على معنى: «زيدٌ قائمٌ». وحكى: «زيدٌ فوجد» بـ«زيد وجد»، وأجاز: «زيداً فاضرب»، و«عمرًا فاشكر»، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ فَكَّرْ وَيَئِسْكَ فَطْمَئِنَّ وَارْجَعْ فَأَجِزْ﴾^(٢)، أي: كَبِرْ، وطَهِّرْ، واهْجُرْ. ومن

(١) كذا في الطبعين، ولعل الصواب: «ولهذا المعنى» بحذف «من».

(٢) المدثر: ٣ - ٥.

ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم: «خرجت فإذا زيد قائم»: أن الفاء زائدة. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

وقائِلَةٌ حَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّيْنِ خَلُّوْ كَمَا هِيَ^(١)

قالوا: الفاء فيه زائدة؛ لأنه في موضع الخبر، وسيبويه^(٢) لا يرى ذلك، ويتأول ما جاء من ذلك مما يردّه إلى القياس.

وأما «ثم»، فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول، إلا أنها تفيد مهلة وتراخياً عن الأول، فلذلك لا تقع مواقع الفاء في الجواب، فلا تقول: «إِنْ تُعْطِنِي ثُمَّ أَنَا أَشْكُرُكَ»، كما تقول: «فَأَنَا أَشْكُرُكَ»؛ لأن الجزء لا يتراخى عن الشرط. فعلى هذا تقول: «ضربتُ زيداً يومَ الجمعة، ثُمَّ عمراً بعد شهرٍ»، و«بعثَ اللهُ آدمَ ثُمَّ محمداً»، صَلَّى اللهُ عليهما وسلّم. ولا تقول مثلاً ذلك في الفاء؛ لأنه لما تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها؛ لأن قوّة اللفظ مؤذنة بقوّة المعنى.

والكوفيون أيضاً يرون زيادة «ثم» كزيادة الفاء والواو عندهم. قال زهير [من الطويل]:

١١٣٤ - أراني إذا ما بِثُ بِثُ على هوى قُتْمٌ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً

(١) تقدم بالرقم ١٤٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٨، ١٣٩.

١١٣٤ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١/ ١١١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢؛ والدرر ٦/ ٨٩؛ ووصف المباني ص ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٨؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٣١.

اللغة: على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتجدد أشواقى وميولي في كل يوم، فأبأت عاشقاً، وأصبح مغادراً إلى مكان آخر، وهكذا. الإعراب: «أراني»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «بثُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بثُ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «على هوى»: جار ومجرور متعلقان بخبر «بثُ» المحذوف. «ثم»: الفاء: للعطف، «ثم»: زائدة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «أصبحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «غادياً»: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة.

جملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما بثُ...»: في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «أراني». وجملة «بثُ الأولى»: في محل جرٍ بالإضافة. وجملة «بثُ الثانية»: لا محل لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم). وجملة «إذا أصبحت...»: معطوفة على جملة «إذا بثُ» في =

وعلى ذلك تأولوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾^(١).

قال صاحب الكتاب: «حتى» الواجب فيها أن يكون ما يُعطفُ بها جزءاً من المعطوف عليه، إما أفضله، كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو أدوته، كقولك: «قدم الحاج حتى المشاة».

قال الشارح: اعلم أن «حتى» قد تكون عاطفة تُدخل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أحد أقسامها. ولها في العطف شرائط: أحدها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءاً له، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم، وذلك نحو: «قدم الحاج حتى المشاة»، فهذا تحقير، و«مات الناس حتى الأنبياء»، وهذا تعظيم. ولذلك قال: إما أفضله أو أدوته. ولو قلت: «قدم الحاج حتى الجمار»، لم يجز؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: «قدم زيد حتى عمرو»، لم يجز؛ لأن الثاني، وإن كان من جنس الأول، فليس بعضاً له. وكذلك لو قلت: «رأيت القوم حتى زيداً»، وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم، لم يجز أيضاً، وإن كان بعضاً له.

واعلم أن حتى إنما يتحقق العطفُ بها في حالة النصب لا غير، نحو قولك: «رأيت القوم حتى زيداً»، فالاسمُ بعد «حتى» داخل في حكم ما قبلها، ولذلك نُبِعَ في الإعراب، فأما إذا قلت: «قدم القوم حتى زيداً»، فإنه لا يتحقق ههنا العطفُ لاحتمال أن تكون حرف ابتداء، وهو أحد وجوهها، وما بعدها مبتدأ محذوفُ الخير. وكذلك إذا خففت ربما يتوهم فيها الغاية، على نحو قوله: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٢)، ولذلك لم يُمَثَّلَ الفارسي في العطف إلا بصورة النصب، فقال: نحو قولك: «ضربت القوم حتى زيداً»، ثم عُدَّ ذلك بالنقل؛ لئلا يمنع المخالف هذه الصورة، فقال: وقد رواه سيويه وأبو زيد وغيرهما، وكذلك رواه يونس.

وفي الجملة «حتى» غير راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكنة فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول؛ فهو داخل في حكمه؛ لأن

= محل نصب مفعول به. وجملة «أصبحت» الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة «أصبحت»

الثانية: لا محل لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «ثم» حيث جاءت «ثم» زائدة بعد الفاء.

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) القدر: ٥.

اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك. ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربت القوم»، شمل هذا اللفظ زيدًا وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية.

فصل

[«أَوْ» و«إِمَّا» و«أَمْ»]

قال صاحب الكتاب: و«أَوْ»، و«إِمَّا» و«أَمْ» ثلاثها لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أن «أَوْ» و«إِمَّا» تقعان في الخبر والأمر والاستفهام، نحو قولك: «جاءني زيدٌ أو عمرو»، و«جاءني إما زيدٌ وإما عمرو»، و«اضرب رأسه أو ظهره»، و«اضرب إما رأسه وإما ظهره»، و«أَلْقَيْتَ عبدَ الله أو أخاه»، و«أَلْقَيْتَ إما عبدَ الله وإما أخاه».

قال الشارح: يريد أن هذه الحروف الثلاثة تجتمع في أن الحكم المذكور مَسْنَدٌ بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه، و«أَوْ»، و«إِمَّا» تقعان في الخبر والأمر والاستفهام. ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام «نَعَمْ»، إن كان عنده واحدٌ منهما، أو «لا» أن لم يكن، إذ المعنى: أَلْقَيْتَ أحدهما؟ والذي يدل أن أصلهما أحد الشينين، أنه إذا لم يكن معك في الكلام دليلٌ يوجب زيادة معنى على هذا المعنى، لم يُخْمَلْ في التأويل إلا عليه.

قال صاحب الكتاب: و«أَمْ» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضًا. تقول في الاستفهام: «أزيدٌ عندك أم عمرو» وفي الخبر: «إنها لإبلٌ أم شاء».

قال الشارح: وأما «أَمْ» فتكون على ضربين: متصلة وهي المعادلة لهزة الاستفهام، ومنقطعة. فأما المتصلة، فتأتي على تقدير: «أَيُّ»؛ لأنها لتفصيل ما أجملته «أَيُّ»، وذلك أن السؤال على أربع مراتب في هذا الباب:

الأول: السؤال بالأنف منفردة، كقولك: أعندك شيءٌ مما نحتاج إليه؟ فيقول: نَعَمْ. فنقول: ما هو؟ فيقول: متاعٌ. فنقول: أيُّ المتاع؟ فيقول: «بَزٌّ». فنقول: أكتانٌ هو أم مزويٌّ؟ فيكون الجواب حينئذٍ اليقين. فالجواب مرتَّبٌ على هذه المراتب المذكورة، فأشدها إيهامًا السؤال الأول: لأنه ليس فيه ادعاء شيء عنده.

ثم الثاني: لأن فيه ادعاء شيء عنده، إذا قلت: «ما الشيء الذي عندك؟».

ثم السؤال الثالث: وهو بـ«أَيُّ» وهو لتفصيل ما أجملته.

ثم السؤال الرابع: بالألف مع «أم»، وهو لتفصيل ما أجملته «أي»، فتقول: «أزيد عندك أم عمرو؟» و«أزيداً لقيت أم بشراً؟» فمعناه: أليهما عندك؟ وأليهما لقيت؟ ولا تُعادل أم هذه إلا بالهمزة، وينبغي أن يجتمع في «أم» هذه ثلاث شرائط حتى تكون متصلة. أحدها: أن تُعادل همزة الاستفهام، والثاني: أن يكون السائل عنده علم أحدهما، والثالث: أن لا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر، نحو قولك: «أزيد عندك أم عمرو عندك؟» فقولك بعدها: «عمرو عندك» يقتضي أن تكون منفصلة، ولو قلت: «أم عمرو»، من غير خبر، كانت متصلة. وتقول: «أعطيت زيداً أم حرمة؟» فتكون متصلة أيضاً؛ لأن الجملة بعدها إنما هي فعلٌ وفاعلٌ، وليست ابتداءً وخبراً.

والجواب عن هذا السؤال، إن كان قد فعل واحداً منهما، التعيين؛ لأن الكلام بمنزلة «أليهما»، و«أليهم»، ولا يكون «لا»، ولا «نعم»؛ لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع، ولا يدري أي الأمرين هو، ولا يعرفه بعينه، فهو يسأل عنه من يعتقد أن علم ذلك عنده ليُعرفه إياه عيئاً. فإن كان الأمر على غير دغواه؛ كان الجواب: «لم أفعل واحداً منهما».

وقيل لها: «متصلة» لاتصال ما بعدها بما قبلها وكَوْنُهُ كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معادلةً وتسوية؛ فأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الاسم الثاني عديل الأول في وقوع الألف على الأول، و«أم» على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحد. فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثل الذي عنده في الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرَأَيْتُمْ بَتْنَاهُمْ؟﴾^(١)، فهذا على التقدير والتوضيح. ومثله قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَيْعٍ؟﴾^(٢)، فهو من الناس استفهام، ومن القديم سبحانه توقيف وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام، ولا خير في واحد منهم، إنما هو على ادعاءهم أن هناك خيراً، ففَرَّعُوا بهذا على هذه الطريقة، فاعلم.

وأما الضرب الثاني من ضربَي «أم»، وهي المنقطعة، فإنما قيل لها: «منقطعة»؛ لأنها انقطعت مما قبلها خيراً كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدرة بـ«بَلْ» والهمزة على معنى «بَلْ أَكْذَابًا». وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: «إن هذا لزيد أم عمرو»، كأنك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيداً، فأخبرت على ما توهمت، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، وقلت: «أم عمرو» مستفهماً على جهة الإضراب عن الأول. ومثل ذلك قول العرب: «إنها لإبل أم شاء»، أي: بل أهي شاء. فقوله: «إنها لإبل» إخبار، وهو كلام تام، وقوله: «أم شاء» استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار. فلا بد من إضمار

«هِيَ»؛ لأنه لا يقع بعد «أَمْ» هذه إلا الجملة؛ لأنه كلامٌ مستأنفٌ، إذ كانت «أَمْ» في هذا الوجه إنما تعطف جملةً على جملة، إلا أن فيها إبطالاً للأول وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدرةً بـ«بَلْ» والهمزة على ما تقدم. فـ«بَلْ» للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني. وليس المراد أنها مقدرةٌ بـ«بَلْ» وحدها، ولا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد «بَلْ» متحققٌ، وما بعد «أَمْ» هذه مشكوكٌ فيه مزنونٌ. ولو كانت مقدرةٌ بالالف وحدها، لم يكن بين الأول والآخر علقَةٌ. والدليل على أنها ليست بمنزلة «بَلْ» مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لَنِيعْبُدَنَّكَ؟﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْآلِهَةُ وَلَكُمُ الْآلِهَةُ؟﴾^(٢)، إذ يصير ذلك متحققاً، تعالى الله عن ذلك.

فصل

[الفرق بين «أَوْ» و«أَمْ»]

قال صاحب الكتاب: والفصل بين «أَوْ» و«أَمْ» في قولك: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» و«أزيدُ عندك أم عمرو؟» أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلا إنك لا تعلمه بعينه، فأنت تُطالِبُ بالتعيين.

قال الشارح: قد تقدم الفصل بين «أَوْ» و«أَمْ»، وذلك أن «أَوْ» لأحد الشئيين، فإذا قال: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» فالمراد: أأحدُ هذين عندك؟ فأنت لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأله ليُخبرَكَ، ولذلك يكون الجواب «لا»، إن لم يكن عنده واحدٌ منهما، أو «نَعَمْ» إذا كان عنده أحدهما. ولو قال في الجواب «زَيْدٌ» أو «عَمْرُو»، لم يكن مُجيباً بما يُطابق السؤالَ صريحاً، بل حصل الجواب ضمناً وتبعاً، لأن في التعيين قد حصل أيضاً علمٌ ما سأل عنه. وأما «أَمْ» إذا كانت متصلة، وهي المعادلة بـهمزة الاستفهام، فمعناها معنى «أَيُّ». فإذا قال: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» فالمراد: أيُّهما عندك؟ فأنت تدري كون أحدهما عنده بغير عينه، فأنت تطلب تعيينه، فيكون الجواب «زَيْدٌ»، أو «عَمْرُو». ولا تقول: «نَعَمْ»، ولا «لا»؛ لأنه لا يريد السائل هذا الجواب على ما عنده، فقد تبين أن السؤال بـ«أَوْ» معناه: أحدهما؟ وبـ«أَمْ» معناه أيُّهما؟ فإذا قال: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» فأجبت بـ«نَعَمْ»، عَلِمَ أن عنده أحدهما. وإذا أراد التعيين، وضع مكان «أَوْ» «أَمْ» واستأنف بها السؤالَ، وقال: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» فيكون حينئذ الجواب «زَيْدٌ»، أو «عَمْرُو»، فاعرفه.

(١) الزخرف: ١٦.

(٢) الطور: ٣٩.

فصل

[معاني «أو» و«إما»]

قال صاحب الكتاب: ويُقال في «أو» و«إما» في الخبر إنهما للشك، وفي الأمر إنهما للتخيير والإباحة، فالتخيير كقولك: «اضرب زيدًا أو عمرًا»، و«خذ إما هذا وإما ذاك»، والإباحة^(١) كقولك: «جالس الحسن أو ابن مبيرين»، و«تعلم إما البقرة وإما النخوة».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن الباب في «أو» أن تكون لأحد الشئتين أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول في الخبر: «زيد أو عمرو قام» والمراد أحدهما، وتقول في الأمر: «خذ دينارًا أو ثوبًا»، أي: أحدهما، ولا تجمع بينهما. ولها في ذلك معاني ثلاثة: أحدها الشك، وذلك يكون في الخبر، نحو قولك: «ضربت زيدًا أو عمرًا»، و«جاءني زيد أو عمرو»، تريد أنك ضربت أحدهما، وأن الذي جاءك أحدهما. والأكثر في استعمال «أو» في الخبر أن يكون المتكلم شاكًا لا يدري أيهما الجائي، ولا أيهما المضروب، والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلم، وقد يجوز أن يكون المتكلم، غير شاك، وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده، فأبهم عليه، وهو عالم، كقولك: «كلمت أحد الرجلين»، و«اخترت أحد الأمرين»، تقول، وأنت عارف به، ولا تخبر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنُؤْمِنُوا أَمْ لَا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ النَّاصَةِ إِلَّا كَلِمَةٍ أَبْصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٣). ومنه قول لبيد [من الطويل]:

١١٣٥- تَمْنَىٰ ابْنَتَايَ أَنْ يَجِيشَ أَبُوهُمَا وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ زَبِيعَةٍ أَوْ مُضَضَّر

(١) في الإباحة يجوز الجمع بين الفعلين كما يجوز الاقتصار على أحدهما، نحو «خذ إما هذا وإما ذلك»؛ أما في التخيير فلا يجوز الجمع بينهما، نحو: «تزوج هذا أو أختها».

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) النحل: ٧٧.

١١٣٥ - التخریج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣ والأزهية ص ١١٧؛ والأغاني ٣٠٥/١٥ وأمالی المرتضى ١٧١/١، ٥٥/٢ وخزانة الأدب ٣٤٠/٤، ٦٨/١١، ٦٩؛ والدرر ٢٧٠/٦؛ وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ٥٤/١٤ (أوا). اللغة: تمنى: طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة ومضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب. المعنى: وما أنا إلا من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: «تمنى»: فعل ماضٍ «تمنت»، أو مضارع «تمنى» حذف ناؤه. «ابنتاي»: فاعل مرفوع بالأنف لأنه مثني، وهو مضاف، والباء: ضمير في محل جر بالإضافة. «أن»: حرف مصدرى وناصب. «يعيش»: فعل مضارع منصوب، والمصدر الموزون من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «أبوهما»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، «هما»: ضمير في =

وقد علم لبيد أنه من مضر وليس من ربيعة، وإنما أراد: من إحداهما بين القبيلتين، كأنه أبهم عليهما. يُعزِّي ابتئيته في نفسه بأنه من إحدى هاتين القبيلتين، وقد فنوا، ولا بد أن يصير إلى مصيرهم. وإنما خص القبيلتين لعظمهما، ولو زاد في الإبهام؛ لكان أعظم في التعزية.

والمعنى الثاني: أن تكون للتخيير، نحو قولك: «خُذْ ثوبًا، أو دينارًا، أو عشرة دراهم»، فقد خيَّرته أحدهما، وكان الآخر غير مباح له؛ لأنه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيئًا منها قبل، بل كانا محظورين عليه، ثم زال الحظر من أحدهما، وبقي الآخر على حظره، قال الله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ سَكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١)، فأوجب أحد هذه الثلاثة، وزمَّ الخيرة بيد المكلف، فأيهما فعل؛ فقد كفَّر، وخرج عن العُدة، ولا يلزمه الجمع بينهما.

وأما الثالث: فهو الإباحة، ولفظها كلفظ التخيير، وإنما كان الفرق بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر، نحو قولك: «جالس الحسن أو ابن سيرين»، و«البس خُرًا أو كُتَانًا»، كأنه نبه المخاطب على فضل أشياء من المباحات، فقال: «إن كنت لابسًا، فالبس هذا الضرب من الثياب المباحة، وإن كنت مُجالسًا، فجالس هذا الضرب من الناس». فإن جالس أحدهما، فقد خرج عن العُدة؛ لأن «أو» تقتضي أحد الشيئين. وله مجالستهما معًا لا لأمر راجع إلى اللفظ، بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ، وذلك أنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ، وهذا المعنى موجود في ابن سيرين.

وبجري النهي في ذلك هذا المجري، نحو قولك للابس: «لا تلبس حريزًا، أو مُذهَّبًا»، المعنى: لا تلبس حريزًا ولا مذهبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُّرًا﴾^(٢)، فهذه «أو» هي التي تقع في الإباحة؛ لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعة الآثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعهما في الطاعة، فهو لهن في النهي بمنزلة الإيجاب، نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين».

= محلّ جزّ بالإضافة. «وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «من ربيعة»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «أو»: حرف عطف. «مضر»: اسم معطوف على «ربيعة» مجرور، وسكن لضرورة الشعر. جملة «تمنى ابتنائي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أنا من ربيعة...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «من ربيعة أو مضر» حيث جاءت «الواو» للإيهام على السامع.

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) الإنسان: ٢٤.

ومجرى «إِذَا» في الشك والتخيير والإباحة بمنزلة «أَوْ»، وذلك قولك في الخبر: «جاءني إما زيد وإما عمرو»، أي: أحدهما، وكذلك وقوعهما في التخيير، تقول: «اضرب إما عمرا وإما خالدًا»، فالأمر لا يشك، ولكنه خير المأمور كما كان ذلك في «أَوْ». ونظيره قوله عز وجل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّا شَاكِرًا وَإِنَّا كَفُورًا﴾^(١)، وقوله: ﴿إِنَّمَا مَتَابَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءُ﴾^(٢). وتقول في الإباحة: «تعلّم إما الفقه وإما النحو»، و«جالس إما الحسن وإما ابن سيرين». حالها في ذلك كله كحال «أَوْ». ولما بينهما من المناسبة، جاءت في الشعر مُعَادِلَةٌ لـ «أَوْ»، نحو: «ضربت إما زيدًا أو عمرا»، فإن تقدّمت «إِذَا» وتبعها «أَوْ»، كان المعنى لـ «إِذَا» دونها لتقدّمها؛ ولذلك يُنتى الكلام معهما على الشك من أوله بخلاف «أَوْ» إذا كانت منفردة، فاعرفه.

فصل

[الفرق في العطف بين «أَوْ» و«إِذَا»]

قال صاحب الكتاب: وبين «أَوْ»، و«إِذَا» من الفصل أنك مع «أَوْ» يمضي أول كلامك على اليقين، ثم يعترضه الشك، ومع «إِذَا» كلامك من أوله مبني على الشك.



قال الشارح: لما كانت «إِذَا» كـ «أَوْ» في أنهما لأحد الأمرين، وبان شدة تناسبهما، أخذ في الفصل بينهما. وجملة ذلك أن الفصل بينهما من جهة المعنى والذات، فأما المعنى، فإليك إذا قلت: «ضربت زيدًا، أو اضرب زيدًا»، جاز أن تكون أخبرته بضربك زيدًا، فأنت متيقن، أو أمرته بضربه، أو أبخته، ثم أدركك الشك بعد ما كنت على يقين، و«إِذَا» في أول ذكرها تؤذن بأحد من أمرين، فافترق حالهما من هذا الوجه. وأما الفصل من جهة الذات، فإن «أَوْ» مفردة، و«إِذَا» مركبة من «إِنْ»، و«ما». فعلى هذا، لو سميت بـ «أَوْ» أعربت، ولو سميت بـ «إِذَا» حكيت كما تحكي إذا سميت بـ «إِنَّمَا»، و«كأنما». والذي يدل على أن أصل «إِذَا» «إِنْ» ضُمَّت إليها «ما» ولزمتها للدلالة على المعنى، أن الشاعر لما اضطرّ إلى إلغاء «ما» منها، عادت إلى أصلها، وهو «إِنْ»، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

١١٣٦ - لَقَدْ كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْنَاهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبِيرِ

(١) الإنسان: ٣.

(٢) محمد: ٤.

١١٣٦ - التخریج: البيت لدرید بن الصمة في ديوانه ص ٦٧؛ والأزهية ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦؛ والدرر ص ١٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٠٩/ ١؛ والمقاصد النحوية ٨١/ ١١، ٩٣، ٩٦؛ ورسف المباني ص ١٠٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩؛ والمقتضب ٢٨/ ٣؛ وجمع الهوامع ١٣٥/ ٢.

اللفظة: إجمال الصبر: هو الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

فهذا على معنى: فإِذَا جزعًا، وإِذَا إجمال صبر؛ لأن الجزاء لا معنى له ههنا، وليس كقولك [من البسيط]:

إِنْ خَسَفْنَا وَإِنْ كَذِبْنَا^(١)

ولكن على حدّ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَبْعُوا وَمَا فِئَاةٌ﴾^(٢). قال سيبويه^(٣): ألا ترى أنك تُدْجِلُ الفاء؟ فجعل دخول الفاء على «إِنْ» مايعًا من كونها للجزاء. ووجه ذلك أنها ههنا، لو كانت للجزاء، لاحتجّت لها إلى جواب؛ لأن ما تقدّم لا يصحّ أن يسدّ مسدّ الجواب بعد دخول الفاء؛ لأن الشرط لا يتعقّب الجزاء، إنما الجزاء هو الذي يتعقّب الشرط، وليس كذلك «إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا»، فإنّه لا فاء فيه، فأما قول الآخر، وهو التّجَرُّ بن تَوَلَّى [من المتقارب]:

١١٣٧ - سَقَّيْتُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صُبِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَسَنْ يَغْدَمَا

= المعنى: يُعْزِي الشاعر نفسه في مقتل أخ له فائلاً: كذبتك نفسك فيما منتك به في الاستمتاع بحياة أخيك، فأكذبتها في كل ما تمنيك به بعد، فإِذَا أن تجزع لفقْد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئاً، وإِذَا أن تجعل الصبر، وذلك أجدي عليك، وقيل إنّ الشاعر يخاطب امرأة، فروي البيت «فاكذبيها». الإعراب: «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم مقدّر، و«قد»: حرف تحقيق. «كذبتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بئاء التأنيت، والتاء: لا محل لها، والكاف: مفعول به محلها نصب. «نفسك»: فاعل مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «فاكذبتها»: الفاء: استئنافية، و«أكذب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والنون: لا محل لها، و«ها»: في محل نصب مفعول به. «فإن»: الفاء: استئنافية، «إِنْ»: حرف تفصيل، والأصل «إِنَّا». «جزعًا»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. «وإن»: الواو: حرف عطف، «إِنْ»: حرف تفصيل. «إجمال»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. «صبر»: مضاف إليه مجرور. جملة «لقد كذبتك نفسك»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكذبتها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإن جزعًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن إجمال صبر»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: أن «إِنْ» في قوله «فإن جزعًا وإن إجمال صبر» أصلها «إِنَّا» فحذف «ما» وأبقى «إِنْ»، والتقدير: «فإِذَا تجزع جزعًا وإِذَا تجعل إجمال صبر».

(١) تقدم بالرقم ٣١٨.

(٢) محمد: ٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٧.

١١٣٧ - التخرّيج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهية ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩٣/ ١١ - ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٧؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٤١؛ والمنصف ٣/ ١١٥.

فقد حمّله سيبويه^(١) على إرادة «إِما» أيضًا، و«إِنْ» فيه محذوفة من «إِما»، يريد: وإِما من خريف. ولا يجوز طرح «ما» من «إِما» إلا في ضرورة. وقدّر ذلك أبو العباس المبرّد من الغلط، فقال: «ما» لا يجوز إلغاؤها إلا في غاية من الضرورة. ولا يجوز أن يُحمّل الكلام على الضرورة ما وُجد عنه مندوحة، مع أنّ «إِما» يلزمها أن تكون مكزّرة، وههنا جاءت مرّة واحدة. قال أبو العباس: لو قلت: «ضربتُ إِمّا زيدًا»، لم يجز؛ لأن المعنى: إِمّا هذا، وإِما هذا. وصحّة مَحْمَلِهِ على ما ذهب إليه الأصمعيّ أنّها «إِنْ» الجزائية. والمراد: وإن سفته من خريف، فلن يعدم الرّبيّ، ولم يحتج إلى ذكر «سفته» مرّة ثانية؛ لقوله: «سفته الرواعد من صَيْف»، كأنه اكتفى بذكره مرّة واحدة. ولا يبعد ما قاله سيبويه، وإن كان الأوّل أظهر، فيكون اكتفى بـ«إِما» مرّة واحدة، وحذف بعضها، كأنّه حمّلها على «أَوْ» ضرورة، وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأوّل جواب الشرط. ونظير استعماله «إِما» هنا من غير تكرير قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٣٨- تُهاضُ بدارٍ قد تَقادم عَهْدُها وإِما بأُصوابٍ أَلَمَ خَيالُها

= اللغة: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصَيْف: مطر يهطل صيفًا. المعنى: يتحدث عن وعمل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك. الإعراب: «سفته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والهاء: للثاني، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الرواعد»: فاعل مرفوع بالضمة. «من صَيْف»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سفته». «وإن»: الواو: للمعطف، «إِنْ»: حرف تفصيل، أصلها «إِما». «من خريف»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سفته». «فلن»: الفاء: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. «يعدما»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق. جملة «سفته»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعدما»: استثنائية أيضًا، أو تعليلية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «وإن من» حيث حذف «ما» في الشطر الثاني، وكان قد حذف «إِما» من الشطر الأوّل. وإِما: تنكّر، والحذف ضرورة. والصواب قوله: «سفته الرواعد إِمّا من صَيْف وإِما من خريف».

(١) الكتاب ٢٦٧/١.

١١٣٨ - التخرّيج: البيت للذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٩٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢؛ والمنصف ٣/١١٥؛ وللذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب ٧٦/١١، ٧٨؛ والدرر ٦/١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجني الداني ص ٥٣٣؛ ووصف المبانى ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤٢٦؛ والمقرب ١/١٣٢؛ وجمع الهوامع ٢/١٣٥.

اللغة: تهاض بدار: تنكسر بها قليلاً. تقادم عهدا: بعد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف. المعنى: فيما أن ينزل خيالي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإِما أن يستعرض أشخاصاً أحبهم قد ماتوا، فبقى روعي حزينة منكسرة.

قال صاحب الكتاب: ولم يعدّ الشيخ أبو علي الفارسي «إمّا» في حروف العطف؛ لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه.



قال الشارح: قد كنا ذكرنا أن أبا علي لم يعدّ «إمّا» في حروف العطف، وذلك لأمرين: أحدهما أنها مكرّرة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تُدخِل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه. ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله. قال ابن السراج: ليس «إمّا» بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو قولك: «ما قام زيدٌ لا عمرو»، فـ«لا» في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي نافية. ونحن نجد «إمّا» هذه لا يفارقها حرف العطف، فقد خالفت ما عليها حروف العطف.

والثاني من الأمرين ابتداءك بها من نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ فِيهِمْ حُتًى»^(١). وذلك أنّ موضع «أن» في كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء، والتقدير: إنما العذاب شأنك أو أمرك، وإمّا اتخاذ الحسن. وحكى سيبويه^(٢): «إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم»، فموضع «أن» فيها رفعٌ، ومثل ذلك أجازه سيبويه في البيت الذي أنشده، وهو [من الوافر]:
لقد كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَاتَّكَبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِيرٌ^(٣)
قال^(٤): ولو رفعت، فقلت: «فإن جَزَعٌ، وإن إجمالٌ صبر»، لكان جائزاً، كأنك

= الإعراب: «تهاض»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلاً. «بدار»: جار ومجرور متعلقان بـ«تهاض». «قد تقدم»: «قد»: حرف تحقيق وتقرّب، «تقدم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «عهدها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «وإمّا»: الواو: للعطف، «إمّا»: حرف تفصيل. «بأموات»: جار ومجرور متعلقان بـ«ألَمْ». «ألَمْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «خيالها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «تهاض بدار»: في محلّ جرٍّ صفة لـ«نفس» في البيت السابق. وجملة «تقدم»: في محلّ جرٍّ صفة لـ«دار». وجملة «ألَمْ»: في محلّ جرٍّ صفة لـ«أموات». والشاهد فيه قوله: «تهاض بدار... وإمّا ألَمْ» حيث حذف «إمّا» الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير: «إمّا تهاض بدار، وإمّا تلمّ بأموات».

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣١، وفيه: «إمّا أن تفعل وإمّا أن لا تفعل».

(٣) تقدم بالرقم ١١٣٦.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٧.

قلت: «فإنما أمرى جزعاً وإما إجمالاً صبراً». وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملةً على جملة، فكلًا الأمرين لا يُتُّدأ به.

وقوله: «للدخول العاطف»، يريد لدخول الواو على «إمّا» الثانية.

وقوله: «لوقوعها قبل المعطوف عليه» يريد أن الأولى لا تكون عاطفة لوقوعها أولاً قبل ما عطف عليه، وحرف العطف لا يتقدم على ما عطف عليه. ولا تكون الثانية عاطفة للزوم حرف العطف، وهو الواو لها، وحرف العطف لا يدخل على مثله.

فصل

«لا» و«بل» و«لكن»

قال صاحب الكتاب: «وَلَا»، و«بَلْ»، و«لَكِنْ» أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه، ف«لا» تنفي ما وجب للأول، كقولك: «جاءني زيدٌ ولا عمرو»، و«وبل» للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً، كقولك: «جاءني زيدٌ بل عمرو»، و«ما جاءني بكرٌ بل خالدٌ»، و«لكن» إذا عطف بها مفردٌ على مثله، كانت للاستدراك بعد النفي خاصةً، كقولك: «ما رأيتُ زيداً لكن عمراً»، وأما في عطف الجملتين، فنظيرة «بل»، تقول: «جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجرى»، و«ما جاءني زيدٌ لكن عمرو قد جاء».



قال الشارح: اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها على ما سيوضح، وليس في حروف العطف ما يُشارك ما بعده ما قبله في المعنى، إلا الواو، والفاء، و«ثم»، و«حتى»، فأما «لا» فتخرج الثاني مما دخل فيه الأول. وذلك قولك: «ضربت زيداً لا عمراً»، و«مررت برجلٍ لا امرأة»، و«جاءني زيدٌ لا عمرو». ولا تقع بعد نفي، فلا تقول: «ما قام زيدٌ لا عمرو»؛ لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء، فإذا قلت: «هذا زيدٌ لا عمرو»، فقد حققت الأول، وأبطلت الثاني، كما قال الثَّقَفِيُّ [من البسيط]:

١١٣٩ - هُذِي الْمَفَاخِرُ لَا قُعْبَانٍ مِنْ لَبَنِ شَيْبَا بِمَاءٍ فَعَاذَ بِنَعْدِ أَبْوَالَا

١١٣٩ - التخريج: البيت لأبي الصلت الثَّقَفِيُّ والد أُمَيَّة في الشعر والشعراء ص ٤٦٩؛ والعقد الفريد ٢/

٢٣؛ ولأُمَيَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٢؛ وللنابغة الجعدي في ديوانه ص ١١٢.

اللغة والمعنى: القعب: القدح الضخم. شيبا: خولطاً، مُزجاً.

يشير إلى أفعال الفرسان، فيقول: يمثل هذه نفخر، ولا نفخر بأكواب من اللبن الممزوج بالماء، هذه

تبقى، وتلك تتحول إلى بولٍ فيما بعد.

واعلم أنها إذا خَلَّتْ من واوٍ داخلٍ عليها، كانت عاطفةً نافيةً، كقولك: «جاء زيدٌ لا عمرو». فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لِمِنْ قُرْزٍ وَلَا نَكِيرٍ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿فَمَا تَكُنِينَ شَفِيعَةً وَلَا صَدِيقًا حَمِيمًا﴾^(٢)، تجرّدت للنفي، واستبدت الواو بالعطف، لأنها مشتركة تارة تكون نفيًا وتارة مؤكدة للنفي. ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي أنها قد تُوقع إبهامًا بدخولها لما سبق إلى النفس في قولك: «ما جاء زيدٌ وعمرو» من غير ذكر «لا». وذلك أنك دللت بها حين دخلت الكلام على انتفاء المحيي منهما على كل حال مصطحبتين ومفترقتين. ومع عدمها كان الكلام يُوهِم أن المحيي انتفى عنهما مصطحبتين، فإنه يجوز أن يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع، فالواو مستيدةٌ بالعطف؛ لأنه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله، إذ من المحال عطفُ العاطف.

فإن قيل: فهل يجوز العطف بـ«لَيْسَ» لما فيها من النفي كما جاز بـ«لا»، فتقول: «ضربت زيدًا ليس عمرًا»؟ قيل: لا يجوز ذلك على العطف، لأنها فعلٌ، وإنما يُعْطَفُ بالحروف.

فإن قيل: فهل يجوز بـ«ما»؟ لأنها حرفٌ؟ قيل: لا يجوز ذلك بالإجماع، فلا تقول: «ضربت زيدًا ما عمرًا»؛ لأن «ما» لها صدرُ الكلام، إذ كان يُستأنفُ بها النفي كما يُستأنفُ بالهمزة الاستفهام، فلم يُعْطَفْ بها؛ لأن لها صدر الكلام كالاستفهام. وحرفُ العطف لا يقع إلا تابعا لشيء قبله، فلذلك من المعنى لم يحز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، كما لم يحز ذلك في الاستفهام.

وأما «بَلْ»، فللإضراب عن الأوّل وإثبات الحكم للثاني، سواء كان ذلك الحكم إيجابيًا أو سلبًا، تقول في الإيجاب: «قام زيدٌ بل عمرو»، وتقول في النفي: «ما قام زيدٌ بل عمرو»، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطت، وسبق لسألك إلى ذكر «زيد».

= الإعراب: «هذي»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «المفاخر»: خبر مرفوع بالضمّة. «لا»: حرف نفي وعطف. «قعبان»: اسم معطوف على «المفاخر» مرفوع بالالف لأنه مشئى. «من لبن»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للقميين. «شيبا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والالف: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «بماء»: جازٌ ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «فعادا»: الفاء: حرف عطف، «عادا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والالف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسمها. «بعد»: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه متعلق بحال مقدمة من «أبوألا». «أبوألا»: خبر «عاد» منصوب بالفتحة.

وجملة «هذي المفاخر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شيبا»: في محل رفع صفة لـ«قعبان». وجملة «فعادا بعد أبوألا»: معطوفة على سابقتها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «لا قعبان» حيث عطف بـ«لا»، وقد حققت الأول وأبطلت الثاني.

(١) الطارق: ١٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠.

فأتيت بـ«بَلْ» مُضْرِبًا عن زيد، ومُثَبِّتًا ذلك الحكم لعمره. قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرزد: إذا قلت: «ما رأيْتُ زيدًا بل عمرًا»، فالتقدير: بل ما رأيْتُ عمرًا، لأنك أضربت عن موجب إلى موجب. وكذلك تُضْرِبُ عن منفى إلى منفى.

وتحقيق ذلك أن الإضراب تارة يكون عن المُحَدَّث عنه، فتأتي بعد «بَلْ» بمحدث عنه، نحو: «ضربتُ زيدًا بل عمرًا»، و«ما ضربتُ زيدًا بل عمرًا»، وتارة عن الحديث، فتأتي بعد «بَلْ» بالحديث المقصود إليه، نحو: «ضربتُ زيدًا بل أكرمتُهُ»، كأنك أردت أن تقول: «أكرمتُ زيدًا»، فسبق لسائلك إلى «ضربت» فأضربت عنه إلى المقصود، وهو «أكرمتُهُ». وتارة تُضْرِبُ عن الجميع، وتأتي بعد «بَلْ» بالمقصود من الحديث، والمُحَدَّث عنه، وذلك نحو: «ضربتُ زيدًا بل أكرمتُ خالدًا»، كأنك أردت من الأول أن تقول: «أكرمتُ خالدًا»، فسبق لسائلك إلى غيره، فأضربت عنه بـ«بَلْ»، وأتيت بعدها بالمقصود.

هذا هو القياس. وقول النحويين: إنك تُضْرِبُ بعد النفي إلى الإيجاب، فإنما ذلك بالحمل على «لَكِنْ»، لا على ما تقتضيه حقيقة اللفظ، ومن قال من النحويين أن «بَلْ» يُستدرك بها بعد النفي كـ«لَكِنْ»، واقتصر على ذلك، فالاستعمال يشهد بخلافه.

واعلم أن الإضراب له معنيان: أحدهما إبطال الأول والرجوع عنه، إما لغلط أو نسيان على ما ذكرنا، والآخر: إبطاله لانتهاه مدة ذلك الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْمَلْعِينِ﴾^(١)، ثم قال: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾^(٢)، كأنه انتهت هذه الفضة الأولى، فأخذ في قصة أخرى، ولم يُرد أن الأول لم يكن. وكذلك قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣)، وهو كثير في القرآن والشعر. وذلك أن الشاعر إذا استعمل «بَلْ» في شعر، نحو قوله [من الرجز]:

بَلْ جَوَزَ تَنْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(٤)

ونحو [من الرجز]:

بَلْ بَلَدِي بِلَاءُ الْفُجَاجِ قَتْمُهُ ١١٤٠

(١) الشعراء: ١٦٥.

(٢) الشعراء: ١١٦.

(٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٤) تقدم بالرقم ٣٤٤.

١١٤٠ - التخریج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ والدرر ١/١١٤، ٤/١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/٦٥٤ (ندل)، ١٢/١١١ (جهرم)؛ والمفاصد النحوية ٣/٣٣٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٢٩؛ ورصف المباني ص ١٥٦؛ وشرح ابن عفيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣؛ وجمع الهوامع ٢/٣٦. =

فإنه لا يريد أن ما تقدّم من قوله باطل، وإنما يريد أن ذلك الكلام انتهى، وأخذ في غيره، كما يذكر الشاعر معاني كثيرة، ثم يقول: فعُدّ عن ذا، ودع ذا، وحُدّ في حديث غيره، فاعرفه.

وأما «لكن» فحرف عطف أيضًا، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي، كقولك: «ما جاء زيدٌ لكن عمرو»، و«ما رأيت بكرًا لكن بشرًا»، و«ما مررت بمحمدٍ لكن عبد الله»، فتوجب بها بعد النفي. ولا يجوز: «جاءني زيدٌ لكن عمرو»؛ لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، فإذا قلت: «جاءني زيدٌ»، فهو إيجاب، فإذا وصلته، فقلت: «لكن عمرو»، صار إيجابًا أيضًا، وفسد الكلام، ولكن تقول في مثل هذا: «جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يأت» حتى يصير ما بعدها نفيًا، والذي قبلها إيجابًا لتحقيق الاستدراك.

ولو قلت في هذا: «لكن لم يقم زيدٌ»، أو «لكن ما قام عمرو»، لأدّيت المعنى، لكن الاستعمال له يقلّ لتنافره، لأن الأول عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد؛ لأن الاسم الذي بعدها يلي الاسم الذي قبلها. ولو قلت: «تكلم زيدٌ لكن عمرو سكت» جاز، لمخالفة الثاني الأول في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات. وذلك أن «لكن» إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد «لكن» في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تبعًا له، وإما لمخالطة موجب ذلك، فتقول: «ما جاءني زيدٌ لكن عمرو»، فتخرج الشك من قبل المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمرًا لم يأت مع ذلك، فإذا لم يكن بين «عمرو» وبين «زيد» علقّة تجوز المشاركة؛ لم يجز استعمال «لكن»؛ لأن الاستدراك إنما يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه.

فإن قيل: فلم لا يجوز: «جاءني زيدٌ لكن عمرو» على معنى النفي؟ قيل: لأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي، وليس الإيجاب كذلك، فاستغنيت في الإيجاب

= اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار.

يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقة، لا يشتري منه كتان ولا بسط.

الإعراب: «بل»: حرف عطف وإضراب. «بلد»: اسم مجرور لفظًا بـ«ربّ» المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ملء»: نعت «بلد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الفجاج»: مضاف إليه مجرور. «قتمه»: مبتدأ مؤخر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «بل بليد...» الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استثنائية. وجملة «قتمه كثير» الاسمية: في محلّ نعت «بلد».

والشاهد فيه قوله: «بل بليد» حيث لم يرد الإضراب عما قبله، بل للإعلام بانتهاه وبدء كلام غيره.

عن الحرف، ولم تستغن في النفي عن الحرف لما يتنا، وقياسه كقياس «زيد في الدار»، و«ما زيد في الدار»، فهو في النفي بحرف، وفي الإيجاب بغير حرف.

واعلم أن «لكن» قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب:

تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي، فعطف مفردًا على مثله.

ولمعجّد الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو.

وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام، نحو «إنما»، و«كأنما»، و«لئنما»، وذلك إذا دخلت على الجملة.

وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أن «لكن» إذا خُففت كانت بمنزلة «إن»، و«أن». وكأنهما إذا خُففا لم يخرججا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون «لكن» إذا خُففت، فإذا قال: «ما جاءني زيد لكن عمرو»، كان الاسم مرتفعًا بـ«لكن»، والخبر مضمّر. وإذا قال: «ما ضربت زيدًا لكن عمرًا»، كان في «لكن» ضميرُ القصة، وانتصب «زيد» بفعل مضمّر. وإذا قال: «ما مررت برجل صالح لكن طالح»؛ فـ«طالح» مجرورٌ بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمرُ مررت بطالح. كأنه لما رأى لفظ «لكن» المخففة موافقَ لفظِ الثقلة، ومعناها واحدٌ في الاستدراك، جعلها منها، وقاسها في أخواتها من نحو «أن»، و«كأن» إذا خُففتا. وفيه بُعد، لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث، والقول: إنها محذوفة منها، وليس الباب في الحروف ذلك، لأنه قبيلٌ من التصرف، والحق أنها أصلٌ برأسه، فإن الشينين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كقولنا: «سَبَطَ»، و«سَبَطَرُ»، و«لُزُؤَ»، و«لَالَ»، و«دَمِثَ»، و«دِمَثَرُ».

وقول صاحب الكتاب: «لكن» إذا عطف بها على مفرد كانت للاستدراك، فهو ظاهر على ما تقدّم.

وقوله: و«أما في عطف الجملتين فنظيرةُ «بَلْ»، فالمراد أنها إذا عطف بها مفردًا على مفرد، كان معناها الاستدراك، وكانت مخالفةً لـ«بَلْ»؛ لأن «بَلْ» يعطف بها بعد الإيجاب والنفي، و«لكن» لا يعطف بها إلا^(١) بعد النفي على ما تقدّم. وإذا عطف بها جملةٌ تامةٌ على جملةٍ تامةٍ؛ كانت نظيرةُ «بَلْ» في كونها لا^(٢) يعطف بها إلا بعد النفي والإثبات كـ«بَلْ»، وليس المراد أنهما في المعنى واحدٌ، إذ الفرق بينهما ظاهرٌ. وذلك أن

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعيتين.

(٢) سقطت هذه الكلمة من الطبعيتين.

«لَكِنْ» لا بدّ فيها من نفي وإثبات. إن كان قبلها نفي، كان ما بعدها مُثَبِّتًا، وإن كان قبلها إيجاب، كان ما بعدها منفيًا. وهذا الحكم لا يُراعَى في «بَلْ»؛ لأنّه رجوعٌ عن الأوّل حتى يصير بمنزلة ما لم يكن، وما لم يُخَبَّر عنه بنفي ولا إثبات، فالعطفُ بـ«بَلْ» فيه إخبارٌ واحدٌ، وهو بما بعدها لا غير، وما قبلها مُضَرَّبٌ عنه. والعطفُ بـ«لَكِنْ» فيها إخباران: بما قبلها - وهو نفي - وبما بعدها وهو إيجاب، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حروف النفي

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «ما»، و«لا»، و«لم»، و«لما»، و«لن»، و«إن». ف«ما» تنفي الحال في قولك: «ما يفعل»، و«ما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقاً» على اللغتين^(١)، ولنفي الماضي المقرَّب من الحال في قولك: «ما فعل». قال سيبويه^(٢): أمّا «ما» فهي نفي لقول القائل: «هو يفعل» إذا كان في فعلٍ حال، وإذا قال: «لقد فعل»، فإن نفيه: «ما فعل»، فكأنه قيل: «والله ما فعل».

* * *

قال الشارح: اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب.

وحروف النفي ستة: «ما»، و«لا»، و«لم»، و«لما»، و«لن»، و«إن». فأما «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: «هو يفعل» وتريد الحال، فجوابه ونفيه «ما يفعل»، وكذلك إذا قرَّبه وقال: «لقد فعل»، فجوابه ونفيه: «ما فعل»؛ لأن قوله: «لقد فعل» جوابٌ قَسَم، فإذا أبطلته وأقسمت، قلت: «ما فعل»؛ لأن «ما» يتلقى بها القسم في النفي، وتقديره: «والله ما فعل».

فإن قيل: فهلا كان جوابه: «لا يفعل»، لأن «لا» ممّا يُتلقى به القسم أيضاً في النفي؟ قيل: «لا» حرفٌ موضوعٌ لنفي المستقبل، فلا يُتلقى بها فعلُ الحال. وتقول أيضاً: «ما زيدٌ منطلقٌ»، فيكون جواباً ونفيّاً لقولهم: «زيدٌ منطلقٌ»، إذا أُريد به الحال. وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز، فقلت: «ما زيدٌ منطلقاً». وقد تقدّم الكلام على إعمالِ «ما».

(١) أي: على اللغة الحجازية وفيها تعمل «ما» عمل «ليس» في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وعلى اللغة النميمية التي لا تعمل «ما».

(٢) الكتاب ٢٢١/٤.





وقد تكون نهيًا فتجزم الأفعال نحو قولك: «لا ينطلق بكرّ، ولا يخرج عمرو». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَرَمًا﴾^(١) وقال: ﴿وَلَا تُطِيعُوا مَنَّهُمْ إِنَّمَا أُوْكَفُّوا﴾^(٢) ﴿وَلَا تُطِيعُوا كُلَّ حَلَّافٍ مِّنْهُمْ﴾^(٣)، وهو كثير جدًا.

وقوله: «ولنفي الأمر»، يريد النهي؛ لأنه بإزاء الأمر في قولك: «لننطلق بكرّ، وليخرج عمرو». وذلك أن النهي عكس الأمر وضده.

وقد تكون دعاءً في نحو قولك: «لا رعاك الله»، و«لا قام زيد ولا قعد»، يريد الدعاء عليه، وهو مجاز من قبل وضع الماضي موضع المضارع، وحق هذا الكلام أن تكون نفيًا لقيامه وقعوده.

وتكون زائدة مؤكدة كما كانت «ما» كذلك. قال الله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّكَ وَالْعَنَزِيبِ﴾^(٤)، إنما هو: أقسم، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾^(٥)، إنما هو: أقسم. والذي يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لِّوَتَلْمُؤْنَ عَظِيمٌ﴾^(٦). وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ إِلْقَانِي﴾^(٧)، إنما هو أقسم، والجواب: ﴿إِن عَلَيْنَا جَمْعٌ وَقَدْ أُنذِرْنَا﴾^(٨).

فإن قيل: الزيادة إنما تقع في أثناء الكلام وأواخره ولا تقع أولاً، قبل القرآن كله جملة واحدة كالسورة الواحدة، فاعرفه.

فصل

[«لَمْ» و«لَمَّا»]

قال صاحب الكتاب: و«لَمْ»، و«لَمَّا» لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن «لَمْ يفعل» نفي «فعل». و«لَمَّا يفعل» نفي «قد فعل». وهي «لَمْ» ضُمَّت إليها «ما»، فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها، ألا ترى أنك تقول: «نديم ولم يتفعه الندم»، أي عقب ندمه، وإذا قلته بـ«لَمَّا»، كان على معنى أن لم يتفعه إلى وقته؟ ويسكت عليها دون أختها في قولك: «خرجت ولما أي: ولما تخرج، كما يسكت على «قد» في [من الكامل]:

كُنْ أَنْ قَدْ

(١) الإسراء: ٣٧.

(٢) الإنسان: ٢٤.

(٣) القلم: ١٠.

(٤) المعارج: ٤٠.

(٥) الواقعة: ٧٥.

(٦) الواقعة: ٧٦.

(٧) القيامة: ١.

(٨) القيامة: ١٧.

(٩) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

قال الشارح: اعلم أن «لَمْ» و«لَمَّا» أختان، لأنهما لنفي الماضي؛ ولذلك ذكرهما معاً. فأما «لَمْ»، فقال سيبويه^(١): هو لنفي «فَعَلَّ»، يريد أنه موضوع لنفي الماضي، فإذا قال القائل: «قام زيدٌ»، كان نفيه: «لم يقم». وهو يدخل على لفظ المضارع، ومعناه الماضي. قال بعضهم: إن «لَمْ» دخلت على لفظ الماضي، ونقلته إلى المضارع ليصح عملها فيه. وقال آخرون دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضي. وهو الأظهر؛ لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، فقالوا: قلبت معناه إلى الماضي منفياً، ولذلك يصح اقتران الزمان الماضي به، فنقول: «لم يقم زيدٌ أمس»، كما تقول: «ما قام زيدٌ أمس». ولا يصح أن تقول: «لم يقم غداً»، إلا أن يدخل عليه «إن» الشرطية، فنقلبه قلباً ثانياً؛ لأنها ترد المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال، فنقول: «إن لم تقم غداً لم أقم». وذلك من حيث كانت «لَمْ» مختصة بالفعل غير داخله على غيره، صارت كأحد حروفه. ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء. وإن وقع ذلك، كان من أقبح الضرورة. ويؤيد شدة اتصالها بما بعدها أنهم أجازوا: «زيداً لم أضرب»، كما يجوز «زيداً أضرب». وقد علم أنه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل.

فإن قيل: فما الحاجة إلى «لَمْ» في النفي؟ وهلا اكتفي بـ«ما» من قولهم: «ما قام زيدٌ»، قيل: فيها زيادة فائدة ليست في «ما». وذلك أن «ما» إذا نفيت الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنف الماضي مطلقاً، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

وأما «لَمَّا»، فهي «لَمْ» زيدت عليها «ما»، فلم يتغير عملها الذي هو الجزم. قال الله تعالى: «وَلَمَّا يَخْلَوُ اللَّهَ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ»^(٢). ونقع جواباً ونفياً لقولهم: «قد فعل». وذلك أنك تقول: «قام»، فيصلح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة، ونفيه: «لم يقم» على ما تقدم. فإذا قلت: «قد قام»، فيكون ذلك إثباتاً لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود. ولذلك صلح أن يكون حالاً، فقالوا: «جاء زيدٌ ضاحكاً»، و«جاء زيدٌ يضحك»، و«جاء زيدٌ قد ضحك». ونفي ذلك: «لَمَّا يقم»، زدث على النافي، وهو «لَمْ»، «ما»، كما زدث في الواجب حرفاً، وهو «قَدْ»؛ لأنهما للحال، ولما فيه تطاول، يُقال: «ركب زيدٌ وقد لبس حُفَّةً»، و«ركب زيدٌ ولما يلبس حُفَّةً». فالحال قد جمعهما. وكذلك تقول: «ندم زيدٌ ولم ينفعه ندمه»، أي: عقيب ندمه انتفى النفع. ولو قال: «ولما ينفعه ندمه» امتد وتطاول. لأن «ما» لما رُكبت مع «لَمْ»، حدث لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وغيّرت معناها كما غيّرت معنى «لَوْ» حين قلت «لَوْما».

ومن ذلك أنهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد «لَمَّا»، فيقولون: «يريد زيدٌ أن يخرج

ولمّا، أي: ولما يخرج، كما يحذفونه بعد «قَدْ» في قول الشاعر [من الكامل]:

أَفِذْ التَّرْحُلُ غَيْرَ إِنْ رِكَائِنَا لَمَّا نَزَلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ^(١)

أي: وكان قد زالت، كأنهم اتسعوا في حذف الفعل بعد «قَدْ» وبعد «لَمَّا»؛ لأنهما لتوقع فعل؛ لأنك تقول: «قد فعل» لمن يتوقع ذلك الخبر، وتقول: «فعل» مبتدئاً من غير توقُّع، فساغ حذف الفعل بعد «لَمَّا»، و«قَدْ» لتقدّم ما قبلهما، ولم يسغ ذلك في «لَم»، إذ لم يتقدّم شيء يدلّ على المحذوف. وربّما شبهوا «لَم» بـ«لَمَّا»، وحذفوا الفعل بعدها، كما أنشدوا [من الرجز]:

١١٤١- يا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي عَنَمٍ فِي كَفِّهِ زُبْغٌ وَفِي فِيهِ فَقَمٌ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

١١٤١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٩.

اللغة والمعنى: لكيز: اسم قبيلة عربية. الزيغ: الميل عن الحق، الاعوجاج. الفقم: أن يطول فك ويقتصر الآخر فلا يتطابقان إذا أقفل فاه. الأجلح: الحيوان لا قرن له، والسطح لا سور عليه. يشمط الشعر: يختلط بياضه بسواده.

ربّما صار الشيخ من قبيلة لكيز صاحب غنم، معوج الكف، غير متطابق الفكّين، لا شعر في مقدّمة رأسه، قد كاد الشيب يخالط شعره، ولكنه لم يشب.

الإعراب: «يا»: حرف نداء وتنبيه. «وب»: حرف جرّ شبهة بالزائد. «شيخ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «من لكيز»: جاز ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للشيخ. «ذي»: صفة «شيخ» مجرورة بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «غنم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية. «في كفّه»: جاز ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما في محلّ رفع خبر مقدّم، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «زيغ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «وفي فيه»: الواو: حرف عطف، «في فيه»: جاز ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فقم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وسكن لضرورة القافية. «أجلح»: نعت «شيخ» مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يشمط»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «وقد»: الواو: حرف استئناف، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «كاد»: فعل ماضٍ من أفعال المقاربة مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، وخبره محذوف فسرّه الفعل المتقدّم. «ولم»: الواو: حرف استئناف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي.

وجملة «يا ربّ شيخ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في كفّه زيغ»: في محلّ جرّ صفة لـ«شيخ» على اللفظ، أو رفعها على المحلّ، وكذلك جملة «في فيه فقم» المعطوفة عليها. وجملة «لم يشمط»: في محلّ جرّ صفة لـ«أجلح». وجملة «وقد كاد أن يشمط»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «ولم يشمط» المحذوفة.

والشاهد فيه قوله: «قد كاد ولم» حيث حذف الفعل بعد «لم» وهو أمر غير سائغ في غير الشعر.

فصل [لَنْ]

قال صاحب الكتاب: «لَنْ» لتأكيد ما تُعطيه «لا» من نفي المستقبل. تقول: «لا أُنزِخ اليوم مكاني». فإذا وَكَّدْتَ وَشَدَّدْتَ، قلت: «لَنْ أُنزِخ اليوم مكاني». قال الله تعالى: ﴿لَا أَتْرُكُكَ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾^(١)، وقال: ﴿فَلَنْ أُنزِجَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ آيُنَ﴾^(٢). وقال الخليل^(٣): أصلها «لَا أَنْ»، فُخِفَتْ بِالْحَدَفِ، وقال الفراء: نَوَّهَهَا مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلْفٍ «لا»، وهي عند سيبويه^(٤) حرفٌ برأسه، وهو الصحيح.

قال الشارح: اعلم أن «لَنْ» معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من «لا»؛ لأن «لا» تنفي «يَفْعَلُ» إذا أُريدَ به المستقبل، و«لَنْ» تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جواباً لقول القائل: «سيقوم زيد»، و«سوف يقوم زيد». والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيه على التأييد وطول المدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٥)، وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

١١٤٢ - وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهَا أَبَدًا زَكَيْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكُنَا

(٢) يوسف: ٨٠.

(١) الكهف: ٦٠.

(٣) الكتاب ٥/٣.

(٤) الكتاب ٥/٣.

(٥) البقرة: ٩٥.

١١٤٢ - التخرُّج: البيت لقعن بن أم صاحب في أدب الكاتب ص ٢٤، ٣٧٣؛ ولسان العرب ١٣/١٩٨

(زكن)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ وإصلاح المنطق ص ٢٥٤.

اللغة والمعنى: زكنت: لجأت وخالطت، ظننت ظناً كاد يكون يقيناً.

لن تعود محبتها إلى قلبي أبداً، فقد أضمرت لهم بغضاً كالذي أضمره لي.

الإعراب: «ولن»: الواو: بحسب ما قبلها، «لن»: حرف نصب. «يراجع»: فعل مضارع منصوب

بالفتحة. «قلبي»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في

محلّ جرّ مضاف إليه. «حبها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني

في محلّ جرّ مضاف إليه. «أبداً»: ظرف زمان لاستغراق المستقبل منصوب بالفتحة متعلق بالفعل

«يراجع». «زكنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والياء: ضمير متصل

مبني في محلّ رفع فاعل. «من بغضهم»: جاز ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما، و«هم»: ضمير

متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «مثل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الذي»: اسم

موصول مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «زكنوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو

الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق.

فذكر الأبد بعد «لَنْ» تأكيداً لما تُعطيهِ «لَنْ» من النفي الأبدي. ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَيَنَّ﴾^(١)، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا، لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات.

واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ «لَنْ» فذهب الخليل إلى أنها مركبة من «لا» و«أَنْ» الناصبة للفعل المستقبل، نافية كما أن «لا» نافية، وناصبة للفعل المستقبل، كما أن «أَنْ» كذلك، والمنفي بها فعل مستقبل، كما أن المنصوب بـ«أَنْ» مستقبل، فاجتمع في «لَنْ» ما افرق فيهما، فقضي بأنها مركبة منهما، إذ كان فيها شيء من حروفهما. والأصل عنده: «لا» «أَنْ»، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون بعدها، فصار اللفظ «لَنْ».

وكان الفراء يذهب إلى أنها «لا»، والنون فيها بدل من الألف، وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب.

وسيبيويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملاً بالظاهر، إذ كان لها نظير في الحروف، نحو: «أَنْ»، و«لَمْ»، و«أَمْ». ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً، أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه. ألا ترى أن سيبويه ذهب إلى أن الياء في «السيد» الذي هو الذئب أصل. وإن أمكن أن تكون واواً، انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها على حد «قِيلَ»، و«عِيدَ» وجعله من قبيل «فِيلَ»، و«دِيلَ»، وصغره على «سَيْدَ» كـ«دِيلَ»، و«ذَيْلَ»، و«فِيلَ»، و«فَيْلَ»، وإن كان لا عهد لنا بتركيب اسم من «س ي د»، عملاً بالظاهر على أن يوجد ما يستزلنا عنه، وقد أفسد سيبويه^(٢) قول الخليل بأن «أَنْ» المصدرية لا يتقدم عليها ما كان في صلتها، ولو كان أصل «لَنْ» «لا أَنْ»، لم يجز: «زيداً لن أضرب» لأن «أضرب» من صلة «أَنْ» المركبة، وما أحسنه من قول! ويمكن أن يقال أن الحرفين إذا رُكبا، حدث لهما بالتركيب معنى ثالث، لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب، وذلك ظاهر، فاعرفه.

فصل

[إِنْ]

قال صاحب الكتاب: و«إِنْ» بمنزلة «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: «إن يقوم زيد»، و«إن زيد قائم». قال الله تعالى: ﴿إِنْ

= وجملة «لن يراجع قلبي»: بحسب الواو. وجملة «زكنت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «زكنا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «لن يراجع... أبداً» حيث وقع نفي الفعل بـ«لن» على التأييد، وذكر «أبداً» للتوكيد.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(١) الأعراف: ١٤٣.

يَكْفُرُونَ إِلَّا الظَّنَّ^(١)، وقال: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٢)، ولا يجوز إعمالها عمل «لَيْسَ» عند سيبويه، وأجازه المبرد^(٣).



قال الشارح: اعلم أن «إن» المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية، نحو قولك: «إن زيداً قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٤)، وتقول في الفعل: «إن قام زيدٌ»، أي: ما قام زيد، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٥).

وتقول: «إن يقوم زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُوا إِلَّا كَذِبًا﴾^(٧). وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعل والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام، فلا تُغيَّر، وذلك كمذهب بني تميم في «ما».

وغيره يُعْمِلُهَا عمل «لَيْسَ»، فيرفع بها الاسم، وينصب الخبر، كما فعل ذلك في «ما». وقد أجازه أبو العباس المبرد، قال: لأنه لا فَضْلَ بينها وبين «ما»، والمذهب الأول، لأن الاعتماد في عمل «ما» على السماع، والقياس يأباه، ولم يُوجد في «إن» من السماع ما وُجد في «ما».

وجملة الأمر أن «إن» لها أربعة مواضع: فمن ذلك الجزاء، نحو قولك: «إن تأتني إليك»، وهي أصل الجزاء، كما أن الألف أصل الاستفهام. الثاني: أن تكون نافية على ما تقدّم. الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، وقد تقدّم الكلام عليها. والرابع: أن تدخل زائدة مؤكدة مع «ما»، فتزدها إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك: «ما إن زيد قائمٌ». ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

فما إن طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَانَا ودولةً أَخْرَيْتَا^(٨)
فاعرفه.

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) الأنعام: ٥٧؛ ويوسف: ٤٠، ٦٧.

(٣) الكتاب ٣/١٥٢؛ والمقتضب ٢/٣٦٢.

(٤) الملك: ٢٠.

(٥) يس: ٥٣.

(٦) الأنعام: ١٤٨.

(٨) تقدم بالرقم ٨٢١.

(٧) الكهف: ٥.

ومن أصناف الحرف

حروف التنبيه

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «ها»، و«ألا» و«أما». تقول: «ها إن زيدا منطلقاً»، و«ها أفعُل كذا»، و«ألا إن عمراً بالباب»، و«أما إتك خارجاً»، و«ألا لا تفعل»، و«أما والله لأفعلن». قال النابتة [من البسيط]:

١١٤٣ - ها إن تا عذرة إن لم تكن نَفَعْتَ فإن صاحبها قد تاة في البلد

١١٤٣ - التخريج: البيت للنابتة الديباني في ديوانه ص ٢٨؛ والجنى الداني ص ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٥٩؛ والدرر ٥/ ١١٩؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر) ١٥/ ٤٤٥ (تا)، ٤٧٥ (ها)؛ ويلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٨٠؛ وجمع الهوامع ٢/ ٧٠، ٢٠٢. اللغة: العذرة: العذر. تاه: ضلّ.

المعنى: إن لم تقبل عذري، وترض عليّ؛ فإنني أختلّ حتى أضل في البلدة التي أنا فيها لما أنا فيه من الدهشة الحاصلة لي من وعيدك.

الإعراب: «ها»: حرف تنبيه. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «إن». «عذرة»: خبر «إن» مرفوع. «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف جزم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «نفعت»: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والتاء للثاني. «فإن»: الفاء رابطة لجواب الشرط، و«إن»: حرف مشبه بالفعل. «صاحبها»: اسم «إن» منصوب، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «قد»: حرف تحقيق. «تاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «في البلد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تاه».

وجملة «إن تا عذرة»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن لم تكن نفعت فإن صاحبها...»: صفة لـ «عذرة» محلها الرفع. وجملة «تكن نفعت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «نفعت»: خبر «تكن» محلها النصب. وجملة «إن صاحبها قد تاه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «تاه»: خبر «إن» محلها الرفع. والشاهد فيه: مجيء «ها» للتنبيه.

وقال [من الطويل]:

١١٤٤ - نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

وقال [من الطويل]:

١١٤٥ - أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ مَنَجَالٍ [وَقَبْلَ مَنَآيَا عَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ]

١١٤٤ - التخریج: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦١؛ والدرر ١/ ٢٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٦؛ ومصر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

الإعراب: «ونحن»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نحن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «اقتسمنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «المال»: مفعول به منصوب بالفتحة. «نصفين»: حال منصوبة بالياء لأنها مثنى. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والظرف متعلق بـ «اقتسمنا». «فقلْتُ»: الفاء: استئنافية، و«قلْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلْتُ». «هذا»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «ها»: حرف تنبيه. و«ذا»: الواو: حرف عطف، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ليا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن اقتسمنا»: بحسب الواو. وجملة «اقتسمنا»: خبر المبتدأ «نحن» محلها الرفع. وجملة «قلْتُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا لها»: مفعول القول محلها النصب. وجملة «ذا لي»: معطوفة على جملة «هذا لها».

والشاهد فيه: مجيء «ها» حرفاً للتنبيه، ويستشهد به اللغويون أيضاً على الفصل بين «ها» و«ذا» بالواو، وهذا من القليل. والأصل: وهذا ليا.

١١٤٥ - التخریج: البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٦٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٦٠؛ وتاج العروس (منجل)، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٣٥٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٦.

اللغة: أصبحاني: اسقاني الصُّبوح، وهو شرب الصباح. الغارة: اسم للإغارة، وهي الهجوم على العدو. منجال: قرية من قرى أرمنية. منايا: جمع منية وهي الموت. آجال: جمع أجل، وهو انقضاء مدة العمر.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقه، ويقول: اسقاني قبل هذه الوقعة وقبل هذه المنايا المقدرة، فرضاً منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «يا»: حرف للتنبيه. «أصبحاني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «قبل»: ظرف زمان متعلق بالفعل «أصبحاني». «غارة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منجال»: مضاف إليه مجرور. «وقبل»: الواو: =

وقال [من الطويل]:

١١٤٦- أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأخيا والذي أفره الأمر

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف معناها تنبيه المخاطب على ما تُحدثه به، فإذا قلت: «هذا عبد الله منطلقاً»، فالتقدير: انظر إليه منطلقاً، أو انتبه عليه منطلقاً. فأنت تنبيه المخاطب لعبد الله في حال انطلاقه، فلا بدّ من ذكر «منطلقاً»؛ لأن الفائدة به تنعقد، ولم ترد أن تُعرفه إياه، وهو يُقدّر أنه يجعله، كما تقول: «هذا عبد الله». وتقول: «ها إن

= حرف عطف، و«قبل»: ظرف زمان مبني في محل جر معطوف على سابقه. «منايا»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. «عادات»: صفة للمنايا مجرورة مثلها. «وآجال»: الراو: حرف عطف، و«آجال»: اسم معطوف على «منايا» مجرور مثله.

وجملة «أصبحاني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا إسقياني» حيث جاءت «يا» حرفاً للتنبيه، وقيل: هي للنداء، والماندى محذوف، ويؤيده أن «ألا» حرف تنبيه واستفتاح، و«يا» حرف تنبيه ومن القواعد المقررة أنه لا يأتي حرفان بمعنى واحد لغير التوكيد.

١١٤٦- التخرّيج: البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٨١؛ والدرر ٥/١١٨؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٦٩، ٢١٠؛ والشعر والشعراء ٢/٥٦٧؛ ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٦، ٣٣٨؛ ورصف المبانى ص ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٣؛ وجمع الهوامع ٢/٧٠.

الإعراب: «أما»: حرف تنبيه واستفتاح. «والذي»: الراو: واو القسم، و«الذي»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بالواو، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «أبكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وأضحك»: الراو: حرف عطف، و«أضحك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «والذي»: الراو: للعطف، و«الذي»: اسم موصول معطوف على «الذي» الأولى في محلّ جرّ مثله. «أمات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وأحيا»: الراو: للعطف، «أحيا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «والذي»: تُعرب إعراب التي قبلها. «أمره»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «الأمر»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «أقسم والذي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب: وجملة «أبكى»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأضحك»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملتي «أمات» و«أحيا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، ومعطوفة عليها. وجملة «أمره الأمر»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أما» حيث جاءت حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم، وهذا شائع في لغتنا العربية.

عبد الله منطلقاً، و«ها افعلْ كذا»، كأنه تنبيه المخاطب للمُخْبِر أو المأمور. وأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من البسيط]:

ها إن تا عذرة... إلخ

ويروى «إن لم تكن قُبلت»، وهو للنابهة. الشاهد فيه إدخال «ها» التي للتنبيه على «إن». والعُذْر والمُعْذِرَة والعُذْرَى واحدٌ، والعُذْرَة بالكسرة كالرُكْبَة والجلِسة بمعنى الحالة. قال الشاعر [من الوافر]:

١١٤٧- تُقْبَلْ عِذْرَتِي وَحَبَا بَدْهِمْ بِصَمٍّ خَنِيتُهَا سَفَعَ الْمَنَادَى
وَأَمَّا قَوْل الْآخِر [من الطويل]:

نحن اقتسمنا المال... إلخ

فإن البيت للبيد، والشاهد فيه قوله: «هذا لها ها وذا ليا». يريد: وهذا ليا. وإنما جاز تقديم «ها» على الواو؛ لأنك إذا عطفت جملةً على أخرى، صارت الأولى كالجُزء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها، نحو قولك: «ألا وإن زيداً قائمٌ»، «ألا وإن عمراً مُقيّمٌ».

وأمّا «ألا»، فحرفٌ معناه التنبيه أيضاً، نحو قولك: «ألا زيدٌ قائمٌ»، و«ألا إن زيداً قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١). وهي مركّبة من الهمزة و«لا» النافية، مغيرةٌ عن معناها الأول إلى التنبيه، ولذلك جاز

١١٤٧- التخرّيج: لم أفع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: عذرتي: عذري. حبا: سار على ركبتيه. الدم: جمع الأدهم والدهماء وهو الأسود من الخيل، وما اشتدت وُرقفتها من الإبل حتى ذهب بياضها. حين الناقة: صوتها.

لقد قبل عذري وانطلق بقود إبلاً (أو خيلاً) بطغى صوتها على سمع المنادي فلا يسمع النداء.

الإعراب: «تقبل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «عذرتي»:

مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ

مضاف إليه. «وحبا»: الواو: حرف عطف، «حبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف

للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بدهم»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

«بصمّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «حينها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير

متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «سمع»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف.

«المنادي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر.

وجملة «تقبل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «حبا». وجملة «بصم

حينها»: في محلّ جرّ صفة لـ«دهم».

والشاهد فيه قوله: «تقبل عذرتي» حيث أراد بالعذرة (على وزن الجلِسة) العذر والمعدرة والعذري.

أن تليها «لا» النافية في قوله [من الوافر]:

١١٤٨- أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا [فنجهل فوق جهل الجاهلينا]

وصار يليها الاسم والفعل والحرف، نحو قولك: «ألا زيد منطلق»، و«ألا قام زيد»، و«ألا يقوم»، فأما قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَالٍ

فالبيت للشماخ وتمامه:

وَقَبِّلْ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ^(١)

سَنْجَالٌ بِكسر السين غير المعجمة والجيم: موضع بعينه بأذريتجان.

وأما «أما»، فتنبية أيضًا، وتُحَقِّقُ الكلام الذي بعدها، والفرق بينها وبين «ألا» أن «أما» للحال، و«ألا» للاستقبال، فتقول: «أما إن زيدًا عاقل»، تريد أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز، فأما قوله [من الطويل]:

أَمَا وَالسَّيِّدِ أَبْكَى... إلخ

فإن البيت لأبي صخر الهذلي، والشاهد فيه قوله: «أما والذي أبكى» وإدخاله «أما» على حرف القسم كأنه يُنبِّهُ المخاطَبَ على استماع قسمه، وتحقيق المُقَسِّم عليه. وقد

١١٤٨ - التخریج: البيت لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٧٨؛ ولسان العرب ١١٧/٣ (رشد)؛ وأما المرتضى ٥٧/١، ٣٢٧، ١٤٧/٢٢؛ والبصائر والذخائر ٨٢٩/٢؛ وبهجة المجالس ٦٢١/٢؛ وجمهرة أشعار العرب ٤١٤/١؛ وخزانة الأدب ٤٣٧/٦؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١٢٠/١؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٢٦؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٦٦؛ وشرح المعلقات السبع ص ١٧٨؛ وشرح المعلقات العشر ص ٩٢؛ وعيون الأخبار ٢١١/٢.

اللغة والمعنى: يجهل: يتحاقق ويتجافى ويغضب.

يتمنى ألا يتحاقق على قومه أحد، فيغضبون على الجميع.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه. «لا»: حرف نفي. «يجهلن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. «أحد»: فاعل مرفوع بالضمة. «علينا»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «فنجهل»: الفاء: للاستئناف، «نجهل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «نجهل». «جهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الجاهلينا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «لا يجهلن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فنجهل»: استئنافية لا محل لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ألا لا يجهلن» حيث جاءت «لا» النافية بعد «ألا»: العربة من همزة و«لا» النافية، ولكنها خرجت من معنى النفي إلى معنى التنبيه.

تكون «أما» بمعنى «حقاً»، فتفتح «أَنْ» بعدها، تقول: «أما أَنَّهُ قائمٌ». ولا تكون ههنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم. وذلك الاسم مقدّر، وتقدّر الظرف، أي: أفي حقّ أُنْكَ قائمٌ، وتكون «أَنْ» وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع، فاعرفه.

فصل

[دخول «ها» على أسماء الإشارة والضمائر]

قال صاحب الكتاب: وأكثر ما تدخل «ها» على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: «هذا»، و«هذه»، و«ها أنا ذا»، و«ها هو ذا»، و«ها أنت ذا»، و«ها هي ذِي»، وما أشبه ذلك.



قال الشارح: قد تقدّم أن «ها» لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لينتبه لها، وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة، وذلك لأنها مبهمة لوقوعها على كلّ شيء من حيوان وجَماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصفة. وقال الرُّماني: إنّما كثر التنبيه في هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكلّ حاضر، والمراد واحد بعينه، فقوّي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه، إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه، وليس كذلك «أَنْتَ»؛ لأنه للمخاطب خاصّة لاشتماله على حرف الخطاب.

فإن قيل: فأنت قد تقول: «ها هو ذا»، وليس فيه علامة تعريف، قيل: تقدّم الظاهر الذي يعود إليه هذا الضمير بمنزلة أداة التعريف، فلذلك تقول: «هذا» فيها تنبيه، أي: انظر، وانتبه. وهي تستعمل للقريب، و«ذا» إشارة إلى مذكّر، و«ذِي» إشارة إلى مؤنث. وليست الهاء في «ذِه» بمنزلة الهاء في «طلحة»، و«قائمة»، وإنما هي بدل من ياء «هذِي». والذي يدلّ أن الياء أصل قولك في تصغير «ذا» الذي للمذكّر «ذِيًا». و«ذِي» تأنيث «ذَا» من لفظه، فكما أن الهاء لا حَظَّ لها في المذكّر، فكذلك هي في المؤنث.

وإنما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة، وذلك أن كلّ واحد منهما ليس باسم للمسّمَى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية، على أنّ أبا العباس المبرّد قال: علامتُ الإضمّار كلّها مبهمة إذ كانت واقعة على كلّ شيء، والمبهم على ضربين، فمنه ما يقع مضمرًا، ومنه ما يقع غير مضمر. وقال عليّ بن عيسى: المبهم من الأسماء ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره، فتقول: «ها أنا ذا»، ف«ها» داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو «أنا» لما ذكرناه من شَبْهِه بالمبهم، وعند الخليل أنّه داخل على المبهم تقديرًا، والتقدير: ها ذا أنا^(١)، فأوقعوا «أنا» بين التنبيه والمبهم، وهذا إنما

يقوله المتكلم إذا قدر أن المخاطب يعتقد غائباً، فيقول: «ها أنا ذا»، أي: حاضرٌ غيرٌ غائب، وكذلك «ها هو ذا»، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم. والخليل يعتقد دخولها على المبهم، وإنما قدسوا التنبيه، والتقدير: هذا هو. ونحوه: «ها أنت ذا»، و«ها هي ذه»، فأعرفه.

فصل

[لغات «أما»]

قال صاحب الكتاب: ويحذفون الألف عن «أما»، فيقولون: «أَمْ واللّه»، وفي كلام هجر بن كليب: «أَمْ وَسَيْفِي وَزَيْتِي، وَرُمَحِي وَتَضْلِيهِ، وَفَرْسِي وَأُذُنِي، لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ». ويُبْدِلُ بعضهم عن همزته هاء، فيقول: «هَما واللّه»، و«هَمَ واللّه»، وبعضهم عينا، فيقول: «عَما واللّه» و«عَمَ واللّه».



قال الشارح: حكى محمد بن الحسن عن العرب: «أَمْ واللّه لأفعلن»، يريدون: أما والله، فحذفوا الألف تخفيفاً. وذلك شاذٌ قياساً واستعمالاً، أما شدوده في الاستعمال، فما أقله! وأما القياس فمن جهتين:

إحدهما: أن الألف خفيفةٌ غيرٌ مستثقلة، ألا ترى أن من قال: ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ^(١)﴾، و﴿وَأَلَيْلَ إِذَا يَمُورُ^(٢)﴾، فحذف الياء تخفيفاً في الوقف لم يحذف الألف في قوله: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا يَمُورُ^(٣)﴾، لخفتها.

والجهة الثانية: أن الحذف في الحروف بعيدٌ جداً؛ لأنه نوعٌ من التصرف، والحروف لا تصرف لها لعدم اشتقاقها. والأمر الآخر أن هذه الحروف وُضعت اختصاراً نائبةً عن الأفعال دالةً على معانيها، فهمزة الاستفهام أغنت عن «أستفهم»، و«ما» النافية أغنت عن «أنبي»، فلو اختصرت هذه الحروف وحذفت منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصر، وذلك إجحافٌ، فلذلك بُدِّ الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف.

والذي حسنه قليلاً هنا بقاء الفتحة قبلها دلالةً على الألف المحذوفة، إذ لو لم يكن ثَمَّ محذوفٌ، لكانت الميم ساكنةً، نحو: «أَمْ» في العطف، و«هَلْ»، و«بَلْ». فلَمَّا تحركت من غير علّة، عُلِمَ أنَّ ثَمَّ محذوفاً، فيُراد هذا مع ما في حذفها من التخفيف، فإنَّ الألف، وإن كانت خفيفة، فلا إشكالَ في كونِ حذفها أخف من وجودها، هذا مع ما في القسم بعدها من الدلالة عليها، إذ كانا يتصاحبان كثيراً. وقد حمل أبو الفتح بن جني

قوله تعالى في قراءة عليّ وزيد: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) على أن المراد: لا تُصِيبَنَّ، على حدّ قراءة الجماعة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتَا﴾^(٢)، بفتح التاء في أحد الوجهين أن يكون المراد: «يا أبنا» بالالف، ثم حذفت تخفيفاً، وبقيت الفتحة دلالة على الألف المحذوفة، وذلك قليل.

وأما الحكاية عن هِجْرَسِ بْنِ كَلْبِ بْنِ كَلْبٍ، فإنه كانت جليلاً أخت حسّاس بن مُرَّة تَحْتَ كَلْبٍ، فقتل أخوها زوجها، وهي حُبْلَى بهجرس بن كَلْبٍ فلما شَبَّ، قال [من الطويل]:

أصاب أبي خالي وما أنا بالذي أميلُ أمري بين خالي ووالدي
وأورث حسّاس بن مُرَّة غصّة إذا ما اعترتني حرّها غيرُ بارد
ثم قال [من البسيط]:

يا لَلزجالي لقلبٍ ما له آس كيف العزاء وثأري عند حسّاس
ثم قال: أمّ وسيفي وززيه، ورمحي ونصلي، وفرسي وأذنيه، لا يدع الرجل قاتل أبيه، وهو ينظر إليه، ثم طعنه فقتله، وقال [من الوافر]:

ألّم ثزني ثأزت أبي كَلْبِبا وقد يُزجى المُرشّخ للذّحولي
غسلت العاز عن جُشمِ بن بَكْرِ بحسّاس بن مُرَّة ذي الثُّبُولِ
جدعت بقتله بكرًا وأهل لغنمُ اللّو للجدع الأصيل

(١) الأنفال: ٢٥. وهي أيضًا قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي العالية، وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٤/٤٨٦؛ وتفسير القرطبي ٧/٣٩٣؛ والكشاف ٢/١٢١؛ والمحتسب ١/٢٧٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٤٦.
(٢) يوسف: ٤؛ وغيرها.

ومن أصناف الحرف

حروف النداء

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «يا»، و«أيا»، و«هيا»، و«أي»، والهمزة، و«وا». فالثلاثة الأول: لنداء البعيد، أو من هو بمنزلة من نائم أو ساو. وإذا نُودي بها من عداهم فليجزى المنادي على إقبال المدعو عليه، ومُقاطعتة لما يدعوه له، و«أي» والهمزة: للقريب، و«وا»: للتذبة خاصة.



قال الشارح: قد تقدّم أن النداء التصويت بالمنادي ليعطف على المنادي. والنداء مصدرٌ يَمْدُ وَيُقَصِّرُ، وتُضَمُّ نَوْنُهُ وتُكْسَرُ. فَمَنْ مَدَّ جَعَلَهُ مِنْ قَبِيلِ الأصوات كالصُراخ والبُكاء والدَّعاء والرُّغاء، وكذلك مَنْ ضَمَّ؛ لأنَّ غالب الأصوات مضمومٌ. ومن قصره جَعَلَهُ كالصوت، والصوت غير ممدود. ومن كسر النون مَدَّدَ، جَعَلَهُ مصدر «نادى» كالعِداء والشِّراء مصدر «عَادَى»، و«شَارَى». وهو مشتقٌّ من قولهم: «نَدَا القومُ يندو»، إذا اجتمعوا، فتشاوروا، أو تحدّثوا. ومنه قيل للموضع الذي يُفَعَّلُ فيه ذلك: «نَدِيٌّ» و«نادٍ»، وجمعه: أنْدِيَّةٌ، وبذلك سُمِّيَتْ دَارُ النَّدْوَةِ بِمَكَّةَ.

وحروف النداء ستة، وهي: «يا»، و«أيا»، و«هيا»، و«أي»، والهمزة، و«وا». والخمسة يُنَبَّه بها المدعو، فالثلاثة الأول يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للمتراخي عنهم، أو الإنسان المُغْرِضَ، أو النائم المستقل، و«أي» والهمزة تُستعملان إذا كان صاحبك قريباً، وإنّما كان كذلك من قبل أن البعيد والمتراخي والنائم المستقل والساهي يُفَتَّرُ في دعائهم إلى رفع صوت ومدّه.

وهذه الأحرف الثلاثة التي هي «يا»، و«أيا»، و«هيا» أواخرهن ألفاتٌ، والألف مُلَازِمَةٌ لِلْمَدِّ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها. وليست الياء هنا في «أي» كذلك؛ لأنها ليست مدّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحاً. وذلك لا يكون مدّةً إلا إذا سكنت، وكان حركة ما قبلها من جنسها، والهمزة ليست من حروف

المدّة، فاستعملت للقريب . وقد يستعملون الحروف الموضوعية للمدّة موضع «أي» والهمزة، أعني للقريب، ولمن كان مُقْبِلًا عليك توكيدًا . ولا يستعملون الهمزة و«أي» في مواضع الثلاثة الأول، أعني للبعيد .

وأصل حروف النداء «يا»؛ لأنها دائرة في جمع وجوده؛ لأنها تُستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمُقْبِل، وتكون في الاستغاثة والتعجب . وقد تدخل في الثبّة بدلًا من «وا» . فلما كانت تدور فيه هذا الدوران، كانت لأجل ذلك أمّ الباب والأصل في حروف النداء، فإذا «أيا»، و«هيا» أُخْتان؛ لأنهما للبعيد ولكل ما أريد مدّ الصوت به .

وقد اختلف العلماء في «أيا» و«هيا»، فقال الأكثر: هما أصلان، وليس أحدهما بدلًا من الآخر . وذهب ابن السكيت إلى أنّ الأصل في «هيا» : «أيا»، والهاء بدل من الهمزة على حد قولهم في «إيّاك»، «هياك» . قال الشاعر [من الطويل]:

١١٤٩ - فهياك والأمر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك مصادره
وقول الآخر [من الرجز]:

١١٥٠ - فانصرفت وهي حصان مغضبة ورفعت بصوتها هيا أبة

١١٤٩ - التخرّيج: البيت لمضرس بن ربيعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦؛ ولطفيل الغنوي أو لمضرس في ديوان طفيل ص ١٠٢؛ وبلا نسية في سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٣/٣؛ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ (هيا)، ٤٣٨/١٥ (أيا)؛ والمحتسب ٤٠/١؛ والمتع في التصريف ٣٩٧/١؛ والمنصف ١٤٥/٢ .
اللفظة: فهياك: فإياك. الموارد: المداخل. المصادر: المخارج .

المعنى: احذر الأمر الذي تتعدّد مداخله، فإن مخارجه قد تكون غير موجودة، أو قليلة جدًا .
الإعراب: «فهياك»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هياك»: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذر إياك . «والأمر»: الواو: للعطف، الأمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: احذر . «الذي»: اسم موصول في محل نصب صفة . «إن»: حرف شرط جازم . «توسعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محلّ جزم فعل الشرط، والتاء: للتأنيث . «موارده»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة . «ضاقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم جواب الشرط، والتاء: للتأنيث . «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضاقت» . «مصادره»: فاعل مرفوع بالضمة . والهاء مضاف إليه .

وجملة «أحذر هياك»: بحسب ما قبلها . وجملة «احذر الأمر»: معطوفة على السابقة . وجملة «إن توسعت موارده ضاقت مصادره»: الشرطية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب . وجملة «ضاقت مصادره»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها .

والشاهد فيه قوله: «فهياك» حيث أبدل الهمزة من الهاء، فأصلها: فإياك .

١١٥٠ - التخرّيج: الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨، ١٤٩؛ وله أو لامرأة من بني سعد يقال =

أشدهما ابن السكيت، وقال: أراد: أيا أبة، وإنما أبدل من الهمزة هاء. ولا يبعد ما قاله لأن «أيا» أكثر استعمالاً من «هيا»، فجاز أن يُعتقد أنها أصل. وقال آخرون هي «يا» أدخل عليها هاء التنبيه مبالغاً، كما قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥١- ألا يا صَبَاً نَجِدَ متى هَجَبَ من نَجِدَ لقد زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدَاً على وَجِدِ

= لها المعجفاء بنت علقمة في فصل المقال ص ٢١٨؛ وللمعجفاء في مجمع الأمثال ١٣٤/٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٦؛ ورصف المباني ص ٤٠٩؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢؛ والمنمع في التصريف ٣٩٩/١.

اللغة والمعنى: الحصان: المرأة المحصنة المتزوجة.

لقد انصرفت هذه الزوجة العفيفة غاضبة، وصاحت تنادي أباها.

الإعراب: «فانصرفت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «انصرفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للثاني، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «وهي»: الواو: استئنافية، «هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «حصان»: الواو: حال مرفوع بالصفة. «مغضبة»: حال منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة القافية. «ورفعت»: الواو: حالية، «رفعت»: تعرب إعراب «انصرفت». «بصوتها»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «هيا»: حرف نداء. «أبه»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة هاء للسكت. والياء هذه: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «فانصرفت»: بحسب الفاء. وجملة «هي حصان»: استئنافية معترضة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ورفعت»: في محل نصب حال. وجملة «هيا أبه»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هيا أبه» حيث أرادت «أيا أبي»، فأبدلت من الهمزة هاء وقيل غير ذلك.

١١٥١ - التخريج: البيت لابن الدميني في ديوانه ص ٨٥؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ٣٥٥/١؛ والمنصف ١١٧/٣.

اللغة والمعنى: الصبا: ربيع الشمال. نجد: موضع. هاجت الريح: تحركت. المسرى والمسير: مكان السير. الوجد: شدة الحب.

يتنادي ربيع الشمال التي هبت من نجد، ويسألها عن موعد انطلاقها من هناك، ويخبرها أن هبوبها زاد شوقه وحبه إلى ساكني نجد شوقاً وحباً.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه. «يا»: حرف نداء. «صبا»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «نجد»: مضاف إليه مجرور بالزكرة. «متى»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل بعده. «هيجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من نجد»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «لقد»: اللام: حرف موطئ للقسم، «قد»: حرف تحقيق. «زادني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مسراك»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وجدًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «على وجد»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «وجدًا».

فجمع بين «ألا»، و«يا»، وكلاهما للتنبيه.

وأما «وا»، فمختصّ به التَّنْبِيْهُ؛ لأنَّ التَّنْبِيْهَ تَفْجَعُ وَحُزْنٌ، والمرادُ رَفْعُ الصَّوْتِ ومُدَّةُ لاسْتِمَاعِ جَمِيعِ الْحَاضِرِينَ. والمدَّ الكائنُ في الواو والألف أكثرُ من المدِّ الكائن في الياء والألف. وأصلُّ النداء تنبيهُ المدعوِّ ليقْبَلَ عليك، وتؤثِّرُ فيه التَّنْبِيْهُ والاستِغَاثَةُ والتعجُّبُ، وهذه الحروفُ لتنبيهِ المدعوِّ، والمدعوُّ مفعولٌ في الحقيقة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «يا فلان»، فقبل لك: «ماذا صنعتَ به؟» فقلت: «دعوته»، أو «ناديته»، وكان الأصلُ أن تقول فيه: «يا أدعوك»، و«أناديك»، فيؤثِّرُ بالفعل وعلامةُ الضمير، لأنَّ النداء حالُ خطاب، والمخاطبُ لا يُحدِّثُ عن اسمه الظاهر، لئلاَّ يتوهَّم أنَّ الحديثَ عن غيره، ولأنَّ حضوره يُغني عن اسمه، ولكنهم جعلوا في أوَّلِ الكلام حرفَ النداء، وهو قولهم: «يا»، ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريبَ والبعيدَ. وكان ذلك بحرفٍ لين ليمتدَّ به الصوتُ، وعُرِفَ بالنداء حتى استغني عن ذكرِ الفعل، وحُذِفَ اختصاراً مع أمن اللبس، فقالوا: «يا فلان»، ولم يقولوا: «يا أدعو فلاناً». وكان حقُّه أن يقولوا: «يا أدعوك»، إلا أنَّ الفعلَ حُذِفَ لما ذكرنا، ووضِعَ الاسمُ الظاهرُ موضعَ المضمر؛ لئلاَّ يظنَّ كلُّ سامعِ النداء أنَّه هو المنادى والمعنيُّ بعلامةِ الإضمار. واختصَّ باسمه الظاهر دون كلِّ من يسمعه، وجرى ذلك له إذا كان وحده، كما يجري عليه إذا كان في جماعة؛ لئلاَّ يختلف، فيلتبس، كما لزم ذلك الفاعلُ في إعرابه. ألا ترى أنَّك ترفع الفاعلَ للفرق بينه وبين المفعول، ومع هذا فإنَّك ترفعه حيث لا مفعول، نحو: «قام زيدٌ وظرفٌ خالدٌ»؟

واعلم أنَّهم قد اختلفوا في العامل في المنادى، فذهب قومٌ إلى أنَّه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف، قال: وذلك من قبل أنَّ هذه الحروف إنما هي تنبيهُ المدعوِّ، وهي غيرُ مختصة، بل تدخل تارةً على الجملة الاسميَّة، نحو قول الشاعر [من البسيط]:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)

وتارةً على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا أَسِجْدُوا﴾^(٢). وما هذا سبيله فإنَّه لا يعمل، ولا يُقال بأنَّه عملٌ بطريق النياحة عن الفعل الذي هو «أدعو»؛ لأنَّا نقول:

= جملة «النداء»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «هجت»: في محلِّ جز مضاف إليه. وجملة «زادني»: واقعة في جواب القسم لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ألا يا» حيث جمع بين «ألا» و«يا» وكلاهما للتنبيه.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]. وقد أثبت الشارح قراءة الكسائي والحسن ورويس وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٦٨/٧ وتفسير الطبري ٩٣/١٩ وتفسير القرطبي ١٨٦/١٣ والكشاف ٣/١٤٥ والنشر في القراءات العشر ٣٣٧/٢ ومعجم القراءات القرآنية ٣٤٦/٤.

نيابتها عن الأفعال لا توجب لها العمل؛ لأن عامة حروف المعاني إنما أتت بها عوضاً من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار، فالواو في «جاء زيدٌ وعمرو» نائب عن «أعطف»، و«هل» نائب عن «استفهم»، و«ما» نائب عن «أنفي». ومع ذلك فإنه لا يجوز إعمالها، ولا تعلّق الظرف بها ولا الحال؛ لأن ذلك يكون تراجعاً عما اعتمده من الإيجاز، وعوّذاً إلى ما وقع الفراز منه؛ لأن الفعل يكون ملحوظاً مراداً، فيصير كالثابت. وإذا كان كذلك، فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل. وإذا لم تكن عاملة، كان العمل للفعل المحذوف.

وذهب الأكثرون إلى أنّ هذه الحروف هي العاملة أنفسها دون الفعل المحذوف؛ لنيابتها عن الفعل الذي هو «أنادي»، أو «أدعو»، ولذلك تصل تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجز، نحو قولك: «يا زيد»، و«يا لزيد»، و«يا بكر»، و«يا لبكر». وجرت مجرى الفعل الذي يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجز، نحو: «جئتُ زيداً»، و«جئتُ إلى زيد» و«سميّه بكرًا»، و«سميّه ببكر».

والفرق بينها وبين سائر حروف المعاني، أن حروف المعاني غير حروف النداء. وذلك أنّ حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها، نحو: «ضربتُ زيداً»، وقتلته، وأكرمته، فهذه الألفاظ غير الأفعال المؤثرة الواصلة منك إلى زيد. وليس كذلك حروف النداء؛ لأن حقيقة فعلك في النداء إنما هو نفس قولك: «يا زيد» هذه التي تلفظ بها، ولا فرق بين قولك: «أدعو» وبين قولك: «يا»، كما أنّ بين لفظك بـ«ضربتُ» وبين نفس ذلك الفعل الذي هو الضرب في الحقيقة فرقاً، فجرت «يا» نفسها في العمل مجرى «أدعو». كما جرى «أنادي» مجراه، وصار «يا»، و«أدعو»، و«أنادي» من قبيل الألفاظ المترادفة. ولم تكن «يا» عبارة عما وصل إليه، كما جرت «ضربتُ» ونحوها عبارة عن الأثر والملازمة. فلما اختص «يا» من بين حروف المعاني بما وصفنا، وجرت مجرى «أدعو» و«أنادي» في المعنى؛ تولّت بنفسها نصب المنادى، كما لو ظهر أحد الفعلين هنا لتولّى بنفسه النصب. ويؤيد ما ذكرناه من جزئها مجرى الفعل جواز إمالتها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحو «ما»، و«لا»، و«حتى»، و«كلّا». وقد حمل بعضهم ما رأى من قوّة جزئ هذه الحروف مجرى الأفعال، ونضّبها لما بعدها، وتعلّق حروف الجز بها، وجواز إمالتها، إلى أن قال: إنها من أسماء الأفعال من نحو: «صه»، و«مه». والحق أنها حروف؛ لأنها لا تدلّ على معنى في أنفسها، ولا تدلّ على معنى إلا في غيرها، فاعرفه.

فصل

[النداء الذي لا تنبيه فيه]

قال صاحب الكتاب: وقول الداعي: «يا رب»، و«يا الله» استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظانّ القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار.

قال الشارح: أما قولهم: «يا الله»، أو «يا مالك المُلْك»، أو «يا رَبِّ اغْفِرْ لي»، فإن هذا لا يجوز أن يُقال إنه تنبيه للمدعو كما تقدّم، ولكنه أُخْرِج مُخْرَجَ التنبيه، ومعناه الدعاء لله عزّ وجلّ، ليقبل عليك بالخير الذي تطلبه منه. والذي حسن إخراجَه مخرج التنبيه البيان عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعو عليه بما يطلبه. فقد وقف في ذلك موقف من كأنه مغفول عنه، وإن لم يكن المدعو غافلاً. ألا ترى أنك تقول: «يا زيد أفض حاجتي» مع العلم أنه مُقْبِل عليك؟ وذلك لإظهار الرغبة والحاجة، وأنه قد صارت منزلته منزلة من غفل عنه.

ومن أصناف الحرف

حروف التصديق والإيجاب

فصل [تَعْدَاذُهَا]

قال صاحب الكتاب: وهي «نَعَمْ»، و«بَلَى»، و«أَجَلٌ»، و«جَيْرٌ»، و«إِي»، و«إِنَّ». فأما «نَعَمْ»، فمصدقة لما سبقها من كلام منفى أو مُثَبِّت. تقول إذا قال: «قام زيدٌ أو لم يقم»: «نَعَمْ» تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، إذا قال: «أقام زيدٌ؟» أو «ألم يقم زيدٌ؟» فقلت: «نَعَمْ»، فقد حققت ما بعد الهمزة. و«بَلَى» إيجاب لما بعد النفي. تقول لمن قال: «لم يقم زيدٌ»، أو «ألم يقم زيدٌ؟»: «بَلَى»، أي: قد قام. قال الله تعالى: ﴿يَا قَدِْيرٌ﴾^(١)، أي: نجمعها. و«أَجَلٌ» لا يَصْدَقُ بها إلا في الخبر خاصة. يقول القائل: «قد أتاك زيدٌ»، فتقول: «أَجَلٌ». ولا تُستعمل في جواب الاستفهام، و«جَيْرٌ» نحوها بكسر الراء، وقد تُفْتَح. قال [من الطويل]:

١١٥٢ - وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أَبْيَحَتْ دَعَايِرُهُ

(١) القيامة: ٤.

١١٥٢ - التخريج: البيت لمضر بن ربيعي في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٩٨؛ وبلا نسبة في العجنى الداني ص ٣٦٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٣؛ والدرر ٦/٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٤٠٩؛ ولسان العرب ٤/١٥٦ (جير)، ٢٨٧ (دعثر).

اللفظة: الفردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل وجير ونعم: حروف جواب. أبيحت: خُلَّتْ، سُمِحَ بها. الدعاثر: جمع دعثر وهو الحوض المتهذم.

المعنى: قالت النسوة: سندر ماء بني تميم لنشرب أولاً، فقلت لهن: إن سُمِحَ لكنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهذمة بعد القتال.

الإعراب: «وقلن»: الواو: بحسب ما قبلها، «قلن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «على الفردوس»: جار ومجرور متعلقان بخبر «أول» المحذوف، والتقدير: «أول مشرب هو على الفردوس». «أول»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «مشرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أجل»: حرف جواب. «جير»: حرف جواب توكيد لـ «أجل». «إن»: =

ويقال: «جَبِرَ لَأَفْعَلْنَ» بمعنى: حَقًّا. و«إِنَّ» كذلك. قال [من مجزوء الكامل]:
وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ قَدْ غَلَا لَكَ وَقَدْ تَجَبَّرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ^(١)
و«إِي» لا تُستعمل إلا مع الْقَسَمِ، إذا قال لك المستخير: «هل كان كذا؟» قلت:
«إِي وَاللَّهِ»، و«إِنِّي لِلَّهِ»، و«إِي لَعَمْرِي»، و«إِي هَا لِلَّهِ ذَا».

قال الشارح: اعلم أَنَّ هذه الحروف التي يُجَاب بها، فمنها «نَعَمْ»، و«بَلَى». وفي الفرق بينهما نوعُ إشكال، ولذلك يكثر الغلطُ فيهما، فتوضع إحداهما موضعَ الأخرى. وجملَةُ القول في الفرق بينهما أَنَّ «نَعَمْ» عِدَّةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه^(٢)، فإذا وقعت بعد طلبٍ كانت عِدَّةً، وإذا وقعت بعد خبر، كانت تصديقًا نفيًا كان أو إيجابًا.

وأما «بَلَى»، فيُوجِبُ بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتُبَيِّطُله. وإذا رفعته؛ فقد أوجبت نقيضه. وهي أبدًا تُرْجِبُ نقيضَ ذلك المنفي المتقدم، ولا يصح أن تُرْجِبُ إلا بعد رفع النفي وإبطاله.

وأما «نَعَمْ»، فإنَّها تُبْقِي الكلامَ على إيجابه ونفيه؛ لأنَّها وُضعت لتصديقٍ ما تقدَّم من إيجابٍ أو نفي، من غير أن ترفع ذلك وتُبَيِّطُله. مثاله إذا قال القائل: «أَخْرَجَ زيدٌ»، وكان قد خرج، فإنَّكَ تقول في الجواب: «نَعَمْ»، أي: نَعَمْ قد خرج، فإن لم يكن خرج. قلت في الجواب: «لا»، أي: لم يخرج. فإن قال: «أما خرج زيدٌ؟» وكان لم يخرج، فإنَّكَ تقول له في الجواب: «نَعَمْ»، أي: نعم ما خرج، فصَدَقْتَ الكلامَ على نفسه بآطراح حرف الاستفهام، كما صدَّقته على إيجابه، ولم ترفع النفي وتُبَيِّطُله بخلاف «بَلَى». وإن كان قد خرج، قلت في الجواب: «بَلَى»، أي: بلى قد خرج، فرفعت ذلك النفي، وحدث في بعضه إثباتٌ نقيضه، بخلاف «نَعَمْ» التي تُبْقِي الكلامَ على حاله، ولا ترفعه. قال الله

= حرف شرط. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «أبيحت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «دعائره»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، أو اسم «كان» على ما يُعرف بالتنازع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه.

وجملَةُ «قلن»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملَةُ «أول مشرب هو على الفردوس»: في محلِّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملَةُ «فقلت: أجل»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملَةُ «أبيحت دعائره»: في محلِّ نصب خبر «كانت». وجملَةُ «إن كانت...»: في محلِّ نصب حال. وجملَةُ «كانت...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «جبر»، بكسر الراء وفتحها.

تعالى: ﴿أَبْصَحَ الْإِنْسَانُ أَنْ جَمَعَ عِظَامَهُ كَانَ قَدِيرًا﴾^(١)، أي: بلى نجتمعها قادرين، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَىٰ﴾^(٢). ولو قال: «نعم»، لكان كُفْرًا هذا قول النحويين المتقدمين من البصريين. وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن يقع «نعم» موقع «بلى»، وهو خلاف نص سيبويه. وأحسن ما يُحتمل عليه كلام هذا المتأخر أن «نعم» إذا وقعت بعد نفى قد دخل عليه الاستفهام، كانت بمنزلة «بلى» بعد النفي، أعني للإثبات؛ لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رُدَّ إلى التقرير وصار إيجابًا، ألا ترى إلى قوله [من الوافر]:

١١٥٣ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ
فإنه أخرجه مُخْرِجُ المَدْح، ويُقال: إن الممدوح اهتز بذلك. فعلى ذلك لا يقع «نعم» في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقًا لَفُحْواه، كما يقع في جواب الإيجاب، فاعرفه.

وأما «أجل»، فأمرها كأمر «نعم» في التصديق. قال الأخفش: إلا أن استعمال «أجل» مع غير الاستفهام أفصح.

(١) القيامة: ٣ - ٤. (٢) البقرة: ٢٦٠.

١١٥٣ - التخريج: البيت لجبرير في ديوانه ص ٨٥، ٨٩؛ والجنى الداني ص ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٢/١؛ ولسان العرب ١٠١/٧ (نقص) وبلا نسبة في الخصائص ٤٦٣/٢، ٢٦٩/٣؛ ورصف المباني ص ٤٦؛ والمقتضب ٢٩٢/٣.

اللغة: المطايا: جمع مطية وهي كل دابة تستخدم للركوب. أندى: أكثر ندى وجودًا وأكرم عطاء. الراح: جمع راحة وهي باطن الكف.

المعنى: يتساءل مقررًا أنهم أفضل الناس شجاعة وكرمًا، أَلَسْتُمْ أَفْضَلُ الْفَرَسَانِ الَّذِينَ يَمْتَطُونَ صَهَوَاتِ دَوَابِهِمْ لِلْحَرْبِ وَالطَّمَانِ؟ وكذلك أَلَسْتُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ جَوْدًا وَكِرْمًا تَمْنَحُونَ النَّاسَ مِنْ بَاطِنِ رَاحَاتِكُمْ خَيْرًا وَسَخَاءً.

الإعراب: «أَلَسْتُمْ»: الهمزة: حرف استفهام لا محل له، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و«تم»: ضمير متصل في محل رفع اسم (ليس). «خير»: خبر (ليس) منصوب بالفتحة. «من»: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، «ركب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). «المطايا»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. «وأندى»: الواو: حرف عطف، «أندى»: اسم معطوف على منصوب منصوب مثله بفتحة مقدرة على الألف. «العالمين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «بطون»: تمييز منصوب بالفتحة. «راح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أَلَسْتُمْ خَيْرَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ركب المطايا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَلَسْتُمْ» حيث دخلت همزة الاستفهام لتفيد نفى ما بعدها، وهو نفى أيضًا، ونفي النفي إثبات، لذا صار المعنى: أنتم خير... وأندى.

وأما «جَيْرَ»، فحرفٌ معناه «أَجَلَ»، و«نَعَمْ». وربما جُمع بينهما للتأكيد. قال الشاعر، أنشده الجوهري [من الطويل]:

وقلن على الفردوس... إلخ

الفردوس: البستان. والدُعائرُ: جمع دَعْرَةٍ، وهو الحَوْضُ المتشلم. وأكثر ما يُستعمل مع القسم، يُقال: «جَيْرَ لا أفعلن»، أي: نَعَمْ واللَّهُ. وهو مكسور الآخر، وربما فُتِح، وحقه الإسكان كـ«أَجَلَ»، و«نَعَمْ». وإنما حُرِّك آخره لالتقاء الساكنين: الراء والياء كـ«أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ». والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة ليقلل الكسرة بعد الياء.

فإن قيل: فما بالهم فتحوا في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ»، وكسروا «جَيْرَ» وفيها من الثقل ما في «لَيْتَ» وأخواته؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ» مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء؛ آثروا الفتحة لذلك. ولما قلَّ استعمال «جَيْرَ»، لم يحفلوا بالثقل، وأنوا فيه بالكسر الذي هو الأصل، فاعرفه.

وأما «إِي»، فحرفٌ يجاب به كـ«نَعَمْ» و«جَيْرَ»، ولا يُستعمل إلا في القسم، تقول لمن قال: «أقام زيد؟»: «إِي واللَّهِ»، و«إِي ورَبِّي»، و«إِي لَعَمْرِي». قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾^(١)، وهمزتها مكسورة، والياء فيها ساكنة، إذ لم يلتق في آخرها ساكنان بقيت ساكنة على ما يقتضيه البناء.

فأما «إِنَّ»، فيكون جواباً بمعنى «أَجَلَ»، فإذا قال: «قد أتاك زيد»، فتقول: «إنَّه أي: أجل، والهاء للسكت، والمراد «إِنَّ»، إلا أنك ألحقته الهاء في الوقف، والمعنى معنى: «أجل». ولو كانت الهاء هاء الإضمار؛ لثبت في الوصل كما ثبت في الوقف. وليس الأمر كذلك، إنما تقول في الوصل: «إِنَّ يا فتى» بحذف الهاء، قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْرِ حَ بَلَمَنِّي وَالْوُثْهُنُ
وَيَقْلُنَ: شَيْبٌ قَدْ عَمَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٢)

وإنما ألحقوا الهاء كراهية أن يجمعوا في الوقف بين ساكنين، لو قالوا: «إِنَّ»، فألحقوها الهاء لبيان الحركة التي تكون في الوصل، إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن. وأما خوخ «إِنَّ» إلى معنى «أَجَلَ»، فإنها لما كانت تُحَقِّقُ معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: «إِنَّ زيدا لراكب»، فتُحَقِّقُ كلامَ المتكلم، تُحَقِّقُ بها كلامَ السائل إذ كان معناها التحقيق، فحصل من أمرها أنها تُحَقِّقُ نارةَ كلامَ المتكلم، وتارةَ كلامَ غيره على سبيل الجواب، فاعرفه.

فصل

[لغات «نَعَمْ»]

قال صاحب الكتاب: وكنانة تكسر العين من «نَعَمْ»، وفي قراءة عمر بن الخطّاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا: «نَعِم». وحكي أن عمر سأل قوماً عن شيء، فقالوا: «نَعَمْ» بالفتح، فقال عمر: إنما التَّعَمُّ الإِبِلُ، فقولوا: نَعِم. وعن النُّضَر بن شَمِيل أن: «نَحَم» بالحاء لغة نامس من العرب.

قال الشارح: الفتح في «نَعَمْ» والكسر لغتان فصيحتان، إلا أن الفتح أشهر في كلام العرب، وقد جاء الكسر في كلام النبي ﷺ وجماعة من الصحابة، منهم عمر وعليّ والزُّبَيْر وابن مسعود، رضي الله تعالى عنهم. وذكر الكسائي أن أشياخ قُرَيْش يتكلمون بها مكسورة. وحكي عن أبي عمرو قال: لغة كنانة «نَعِم» بالكسر. وربما أبدلوا الحاء من العين، فقالوا: «نَحَم» في «نَعَمْ»؛ لأنها تليها في المَخْرَج، وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم. حكى ذلك النُّضَر بن شَمِيل، فاعرفه.

فصل

[لغات «إي» إذا وليها «أَنْ»]

قال صاحب الكتاب: وفي «إي اللّٰه» ثلاثة أوجه: فتح الباء، وتسكينها، والجمع بين ساكتين هي ولاّم التعريف المذغمة، وحذفها.

قال الشارح: قد ذكرنا أن الباء من «إي» ساكنة كالميم من «نَعَمْ»، واللام من «أَجَل». وإذا لقيها لام المعرفة من نحو «إي اللّٰه»، فإن لك فيه ثلاثة أوجه: فتح الباء، تقول: «إي اللّٰه»، وهو أعلاها، فتفتح لالتقاء الساكتين كما تفتح نوّن «مِنْ» في قولك: «مِنْ الرجل». ولم يكسروها استقلالاً للكسرة بعد كسرة الهمزة. وإذا كانوا قد استقلوا الكسرة على النون للكسرة قبلها مع أن النون حرف صحيح؛ فلأن يستقلوها على الباء المكسور ما قبلها كان ذلك أخزى وأولى. ومنهم من يقول: «إي اللّٰه»، فيشيع مدة الباء، ويجمع بين الساكتين لوجود شرطيّ الجمع بين ساكتين وهما: أن يكون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مُدْغَمًا، كـ «دَابَّة»، و«شَابَّة». والثالث، وهو أقلها، أن يقولوا: «اللّٰه»، فيحذفوا الباء لالتقاء الساكتين؛ لأن همزة الوصل محذوفة للوصل، فبقي اللفظ «اللّٰه» بكسر الهمزة.

ولا يكون في «اللّٰه» من قولك: «إي اللّٰه» إلا النصب. ولو قلت: «ها اللّٰه» لخفضت؛ لأن «إي» ليست عوضاً عن حروف القسم، إنما هي جواب لمن سأل عن الخبر، فقلت: «إي واللّٰه» لقد كان كذا، بخلاف: «ها» فإنه عوض عن الواو، ولذلك يُجامعها.

ومن أصناف الحرف

حروفُ الاستثناء

فصل

[تَعْدَادُهَا]

قال صاحب الكتاب: وهي «إِلَّا»، و«حَاشَا»، و«عَدَا»، و«خِلا» في بعض اللغات.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما أغنى عن إعادته.

ومن أصناف الحرف

حرفا الخطاب

فصل

[تَعْدَادُهُمَا]

قال صاحب الكتاب: وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب في نحو «ذاك»، و«ذلك»، و«أولئك»، و«هناك»، و«هالك»، و«حيهالك»، و«الشجاك»، و«رؤيدك»، و«أرايتك»، و«إناك»، وفي «أنت»، و«أنت».



قال الشارح: اعلم أن هذين الحرفين يدلان على الخطاب، وهما في ذلك على ضربين: يكونان اسمين، ويكونان حرفين مجردين من معنى الاسمية. فمن ذلك الكاف، فإنها تكون اسماً لخطاب المذكر والمؤنث، فكاف المذكر مفتوحة، نحو: «ضربتك يا رجل». وكاف المؤنث مكسورة، نحو: «ضربتك يا امرأة»، فالكاف هنا اسم، وإن أفادت الخطاب. يدل على ذلك دخول حرف الجرّ عليها من نحو: «بك» و«بك». وأما التي هي حرف مجرد من معنى الاسمية، فجميع ما ذكره، فمنه أسماء الإشارة، نحو: «ذلك»، و«ذاك»، و«تلك»، و«أولئك»، فالكاف معها حرف لا محالة، وذلك لأنه لو كان اسماً، لكان له موضع من الإعراب من رفع أو نصب أو جرّ، ولا يجوز أن يكون موضعه رفعاً؛ لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع. ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنك إذا قلت: «ذلك» فلا ناصب هنا للكاف. ولا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأن الجرّ إنما يكون بحرف جرّ أو بإضافة، ولا حرف جرّ ههنا، فبقي أن تكون مجرورة بإضافة.

ولا تصح إضافة أسماء الإشارة؛ لأنها معارف، ولا يفارقها تعريف الإشارة، ولا يسوغ تعريف الاسم إلا بعد تنكيره. ولا يجوز تنكير هذه الأسماء البتة، فلا تجوز إضافتها، وكذلك لا تجوز إضافة الأسماء المضمرة. ويؤيد عندك أن ذلك ليس مضافاً إلى الكاف أنك تقول في التثنية: «ذايك»، ولو كان مضافاً، لحذفت النون لإضافة الكاف.

وكذلك الكاف في «هالك»، فإنها حرف مجرد من معنى الاسمية، وهو من أسماء الأفعال، نحو: «خذ»، و«تناول». والذي يدل على أن الكاف فيه حرف أنهم يستعملون

موضع الكاف للخطاب الهمزة، فيقولون: «هَاء» للمذكر بفتح الهمزة، و«هَاءِ» للمؤنث. فلما وقع موقع الكاف ما لا يكون إلا حرفاً، عُلِمَ أنها حرفٌ. وربما قالوا: «هَاءَكْ» بفتح الهمزة والكاف، و«هَاءِكْ» بكسر الكاف، كأنهم جمعوا بينهما تأكيداً للخطاب فالكاف ههنا حرفٌ، لأنها من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال لا تُضاف.

وكذلك «حَبَيْهَلَكْ» الكاف فيه حرفٌ، وحكمها حكمُ «هَاءَكْ». وأما «التَّجَاكْ» فهو بمعنى: انجُ، مع أنه لا يسوغ إضافة ما فيه الألف واللام.

وكذلك «رُؤَيْدَكْ» الكاف للخطاب، لأنه من أسماء الأفعال. تقول: «رؤيدك زيذاً». ولو كانت الكاف منصوبة، لما تعدى إلى «زيد». وقالوا: «أَرَأَيْتَكَ» فالكاف حرفٌ؛ لأنه بمعنى النظر، ولا يتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ لأنَّ هذا الفعل لا يتعدى ضميرُ الفاعل إلى ضميره. قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(١). ومثله «انظُرْكَ زيذاً»، لأنك لا تقول: «اضربْكَ زيذاً»، وكذلك «يَاكَ» الكاف حرفٌ، وقد تقدّم الكلام عليها في فصل الأسماء.

وأما التاء، فقد تكون اسماً وحرفاً للخطاب، فالاسم نحو: «ضربت»، و«قتلت». والحرف نحو: «أنت». وليست التاء في «أنت» كالتاء في «أكلت»، كما أنَّ الكاف في «ذلك» ليست كالكاف في «مالك»؛ لأنه قد ثبت في قولك: «أنا فعلت» أنَّ الاسم هو «أنا»، والألف مزيدة للوقف، بدليل حذفها في الوصل. كذلك هو في «أنت» التاء حرفٌ للخطاب مجردٌ من معنى الاسم، لا موضعٌ له من الإعراب، فاعرفه.

فصل

[لحوقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما تلحق الضمائر. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا عَلَّمْنِي رَبِّي﴾^(٢)، وقال: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٣)، وقال: ﴿ذَلِكَ الَّذِي لُفِّنَنِي فِيهِ﴾^(٤)، وقال: ﴿أَنْ يَلْعَنَ لَعْنَةً﴾^(٥)، وقال: ﴿وَأُولَئِكَ جَعَلْنَاكُمْ﴾^(٦)، وقال: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾^(٧). وتقول: «أنتم»، و«أنتم»، و«أنثى».



قال الشارح: قد تقدّم القول إنَّ الخطاب يكون بأسماء وحروف. فالأسماء الكاف في «لَكَ»، و«ضَرَبَكَ»، والتاء في «قُمْتَ»، و«أَكَلْتَ». والحروف في جميع ما تقدّم من

(١) الإسراء: ٦٢.

(٢) يوسف: ٣٧.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٤) يوسف: ٣٢.

(٥) الأعراف: ٤٣.

(٦) النساء: ٩١.

(٧) الذاريات: ٣٠؛ ومريم: ٩.

«ذَلِكَ»، و«ذَلِكَ»، و«تِلْكَ»، و«تِلْكَ»، و«أُولَئِكَ»، ونحوهن. وتختلف هذه الحروف بحسب أحوال المخاطبين كما تختلف الأسماء، فكما تقول: «ضربْتُكَ»، و«ضربْتُكَ»، و«ضربْتُكما»، و«ضربْتُكنَّ»، فكذلك تختلف هذه الحروف. فإذا كان المخاطب مذكراً، فتحت، نحو قولك: «كيف ذلك الرجل يا رجل؟» ذكرت اسم الإشارة بقولك: «ذا»، وفتحت الكاف حيث كان المخاطب مذكراً. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(١)، وقال: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾^(٢). فإن خاطبت امرأة كسرت الكاف، فقلت: «كيف ذلك الرجل يا امرأة؟» ذكرت «ذا»؛ لأنه إشارة إلى «الرجل»، وكسرت الكاف؛ لأن المخاطب مؤنث. قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾^(٣).

فإن خاطبت اثنين، ألحقت الكاف علامة التثنية مذكراً كان أو مؤنثاً كما تفعل إذا كانت اسماً، نحو: «ضربْتُكما» فتقول: «كيف ذلك الرجل يا رجلان؟» أفردت «ذا»؛ لأن المسؤول عنه واحد، وثبتت الكاف لأن الخطاب مع اثنين. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾^(٤)؛ لأن الخطاب مع صاحبي يوسف. ولو كان المسؤول عنه مؤنثاً، لأثت الإشارة، فكنت تقول: «كيف تِلْكَ المرأة يا رجلان؟» قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ أَهْكُمَا عَنْ تِلْكَ الْأَمْرَةِ﴾^(٥). أنت الإشارة لتأنيث المشار إليه، وثنتي الخطاب إذ كان المخاطب آدم وحواء، عليهما السلام.

فإن كان المخاطب جمعاً، إن كانوا مذكرين، ذكرت وجمعت، وإن كن مؤنثات، أنثت وجمعت، تقول: «كيف ذلك الرجل يا رجال؟» قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٦). فإن كان المشار إليه أيضاً جمعاً، قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجال؟» قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾^(٧). وتقول: «كيف ذلك الرجل يا نسوة؟» إذا كن جمعاً. قال الله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لَمُنْنِي بِهِ﴾^(٨)، فأعرف ذلك، وقمن عليه ما يأتي منه، فاجعلي الأول للأول، والآخر للآخر، وعامل كل واحد من المشار إليه والمخاطب من التثنية والجمع والتأنيث بحسب حاله على ما وصفت لك.

وكذلك حكم التاء في «أنت»، تكسرهما مع المؤنث، وتفتحها مع المذكر، وتثنى مع المثني، وتجمع مع الجمع.

(١) البقرة: ٢

(٢) الكهف: ٦٤.

(٣) مريم: ٩؛ والذاريات: ٣٠.

(٤) يوسف: ٣٧.

(٥) النور: ٢٧، والعنكبوت: ١٦، وغيرهما.

(٦) النساء: ٩١.

(٧) يوسف: ٣٢.

فصل

[الهاء والياء في «إياه» و«إيائي»]

قال صاحب الكتاب: ونظير الكاف الهاء والياء وتثنيتهما وجمعهما في «إياه»، و«إيائي» على مذهب أبي الحسن.



قال الشارح: قد تقدّم القول على «إيّاك» وما فيه من الخلاف في فصل المبتنيات من الأسماء بما أغنى عن إعادته، والذي عليه الاعتماد منه قول أبي الحسن: إنّ «إيّا» اسمٌ مبهمٌ كُنّي به عن المنصوب، وجُعِلَت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود؛ ليُعْلَمَ المخاطب من الغائب والمتكلم، فهي حروفٌ لا موضع لها من الإعراب. هذا معنى قوله: «ونظير الكاف الهاء والياء»، يريد أنهما لا موضع لهما من الإعراب، وقيدته بقوله: «على مذهب أبي الحسن» تحرّزًا من مذهب غيره. وذلك أنّ الخليل^(١) يذهب إلى أنّ الكاف والهاء والياء في موضع خفض بإضافة «إيّا» إليها، و«إيّا» مع ذلك عنده اسمٌ مضمّرٌ. وحكي عن المازنيّ مثُل ذلك، وقد أجازته السيرافي. وقال الخليل^(٢): لو قال قائل: «إيّاك نفمك»، لم أعنّقه. يريد تأكيد الكاف. فاعرف ذلك.

(١) الكتاب ١/٢٧٩.

(٢) الكتاب ١/٢٧٩.





إذ لو كانت «إن» أيضًا للنفي، لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي، صار إيجابًا.

وقد تزداد «إن» المكسورة المؤكدة مع «ما» المصدرية بمعنى الحين والزمان، فيقال: «انتظرنا ما إن جلس القاضي»، يريد زمان جلوسه. ومثله: «أقيم ما أقيمت» و«لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار». قال الله تعالى: «وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ»^(١). وحقيقته أن «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر يُستعمل بمعنى الحين، نحو: «خُفِّقَ النُّجْمُ»، و«مَقْدَمُ الْحَاجِّ». والظرف في الحقيقة هو الاسم المحذوف الذي أُقيم المصدر مقامه، فإذا قال: «اجلس ما جلست»، فقد قال: «اجلس جلوسك»، أي: وقت جلوسك، فحذف اسم الزمان، وأقيم المصدر مقامه. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥٤ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا مَا يَزَالُ بِزَيْدٍ
أَي: رَجَّ الْخَيْرَ لَهُ إِذَا رَأَيْتَهُ يَزْدَادُ عَلَى السَّنِّ وَالْكَبَرِ خَيْرًا. وَ«خَيْرًا» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

[زيادة «أن»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في زيادة «أن»: «لَمَّا أَنْ جَاءَ أَكْرَمَتُهُ»، و«أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَمْتُ لَقُمْتُ».



(١) المائدة: ١١٧.

١١٥٤ - التخرُّج: البيت للمعلوط القريني في شرح التصريح ١/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٥، ٧١٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٥ (أنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢، ٩٦؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧؛ والجنى الداني ص ٢١١؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣؛ والخصائص ١/ ١١٠؛ والدور ٢/ ١١٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨؛ والكتاب ٤/ ٢٢٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥؛ والمقرب ١/ ٩٧؛ وجمع الهوامع ١/ ١٢٥.

المعنى: يقول تأمل الخير من الفتى كلما رأيت، فهو يزداد خيرًا كلما تقدّمت به السن. الإعراب: «ورج»: الواو بحسب ما قبلها، «رج»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله... وجوبًا «أنت». «الفتى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة. «الخير»: جار ومجرور متعلقان بـ«رج». «ما»: مصدرية. «إن»: زائدة. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل، والهاء في محل نصب مفعول به. «على السن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يزيد». والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «رج». «خيرًا»: مفعول به مقدّم لـ«يزيد». «ما»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «يزيد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «رج الفتى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «وأنت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ما يزال يزيد»: في محل نصب حال، باعتبار «رأى» بصرية. وجملة «يزيد»: في محل نصب خبر «لا يزال». والشاهد فيه أوضحه الشارح.

قال الشارح: وقد تزايد «أن» المفتوحة أيضًا توكيدًا للكلام، وذلك بعد «لَمَّا» في قولك: «لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ قَمْتُ»، والمراد: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ قَمْتُ. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُمْ﴾^(١)، فـ«أن» فيه مؤكدةً بدليل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُمْ﴾^(٢)، والقصة واحدة. وقالوا: «أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتُ لَفَعَلْتُ»، وذلك في القسم إذا أُقسِمَ على شيء في أوله، فيقع في جواب القسم، ولا يقع جوابًا له في غير ذلك، فاعرفه.

فصل

[زيادة «ما»]

قال صاحب الكتاب: «وَعَصَبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُزِمَ»، و«جِئْتُ لِأَمْرِ مَا»، و«إِنَّمَا زَيْدًا مُنْطَلَقٌ»، و«أَيْنَمَا نَجْلِسُ أَجْلِسُ»، و«بَعِينُ مَا أَرَيْتُكَ»^(٣). وقال الله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ نِيْتَقَهُمْ﴾^(٤)، وقال: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(٥)، وقال: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٦)، وقال: ﴿أَيْنَمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾^(٧)، وقال: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾^(٨)، وقال: ﴿يَنْتَلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٩).



قال الشارح: قد زيدت «ما» في الكلام على ضربين: كافة، وغير كافة. ومعنى الكافة أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل.

أما دخولها على الحرف للكف، فعلى ضربين: أحدهما أن تدخل عليه، فتمنعه العمل الذي كان له قبل، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾^(١٠)، و«إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا»^(١١) و«كَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ»، و«لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ»^(١٢). والآخر أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله، وتُهيئته للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) هود: ٧٧.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٠١ (عين)؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠؛ والمستقصى ٢/١١١.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) المؤمنون: ٤٠.

(٧) القصص: ٢٨.

(٨) التوبة: ١٢٧.

(٩) الذاريات: ٢٣.

(١٠) النساء: ١٧١.

(١١) النازعات: ٤٥.

(١٢) هذا القول جزء من بيت، وقد تقدم بالرقم ١٠٩٩.

مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ ﴿١﴾ وَ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (٢) ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣) ألا ترى أنه قد ولي «رَبَّ» بعد دخول «ما» من الفعل ما لم يكن يليها قبل، وأما دخولها على الاسم فتحو قوله [من الكامل]:

١١٥٥ - [أَعْلَافَةً أُمُّ الْوَلِيدِ] بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ وقوله [من الخفيف]:

١١٥٦ - بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَدِّ سَاعٍ سِرَاعًا وَالْجَبَسُ تَهْوِي هُوِيًا

(١) فاطر: ٢٨.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) الأنفال: ٦.

١١٥٥ - التخریج: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٢؛ والكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/٢٦٢ (علق)، ١٢/٧٨ (ثغم)، ١٣/٣٢٧ (فئن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ورصف الميباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٣؛ والمقتضب ٢/٥٤؛ والمقرب ١/١٢٩؛ وجمع الهوامع ١/٢١٠. اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفئن: الغصن وهنا ذوابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس أبيض لونه. المخلص: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: «أعلاقة»: الهمزة: حرف استفهام، «علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. «أم الوليد»: «أم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بعدها»: ظرف زمان مكفوف بـ«ما»، أو «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بالمصدر «علاقة»، و«ما»: مصدرية. «أفنان»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف. «رأسك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «كالثغام»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «المخلص»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «أفنان رأسك كالثغام»: حالة محلها النصب على اعتبار «بعد» ظرف زمان مكفوف بـ«ما»؛ والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة على اعتبار «بعد» ظرف زمان عامل. وجملة «علاقة» مع عامله: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «بعدها» حيث اعتبر بعضهم «ما» مصدرية، واعتبرها سيويه كافة لـ«بعد» عن الإضافة.

١١٥٦ - التخریج: البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٨؛ ومعجم البلدان ص ٤٧٨ (بلاكت)؛ ولأبي بكر بن عبد الرحمن بن مخزومة في الشعر والشعراء ٢/٥٦٨؛ ولبعض القرشيين في لسان العرب ٢/١١٩ (بلاكت)؛ ولأبن هرمة في لسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ وليس في ديوانه.

اللغة والمعنى: البلاكت والقاع: موضعان. العيس: الإبل البيضاء الكريمة، مفردها أعيس وعيساء.

كنا مسافرين مسرعين وإلنا تمشي مسرعة وكأنها تهوي من علي.

الإعراب: «بينما»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل في بيت يليه. «نحن»: =

ألا ترى أن «بَغْدَ»، و«بَيْنَ» حَقُّهُمَا أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء، ويجزاه،
وحين دخلت عليهما، «ما» كَفَتْهُمَا عن ذلك، ووقع بعدهما الجملة الابتدائية؟

وأما دخولها على الفعل، فإنها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل. ألا
ترى أنها تُدْخِلُ الفعلَ على الفعل، نحو: «قَلَّمَا سَرَتْ»، و«قَلَّمَا تَقَوْمَ»؟ ولم يكن الفعل،
قبل دخولها يلي الفعل فـ«قُلْ» فعلٌ كان حَقُّهُ أن يليه الاسم، لأنه فعلٌ، فلما دخلت عليه
«ما»، كَفَتْهُ عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهينأته للدخول على الفعل، كما
تُهَيِّئُ «رُبَّ» للدخول على الفعل، وأخلصوها له. فأما قوله [من الطويل]:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

فلا يجوز رفع «وصال» بـ«يَدُومُ»، وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل
مقدَّر يُفَسِّرُهُ «يدوم». وتفسيره: قَلَّمَا بَقِيَ وَصَالَ، ونحوه مما يفسره «يدوم». ولا
يرتفع بالابتداء؛ لأنه موضع فعل. وارتفاعه هنا على حد ارتفاع الاسم بعد «هَلَّا» التي
للتحضيض، و«إن» التي للجزاء، و«إذا» الزمانية. وقد أجروا «كَثُرَ ما يقولون ذلك»
مُجْزِئاً «قَلَّمَا»، إذ كان خلافه، كما قالوا: «ضُذِبَانُ»، و«رَيَانُ»، و«غَرَّثَانُ»،
و«شَبْعَانُ»، ونظائر ذلك كثيرة.

الثاني استعمالها زائدة مؤكدة غير كافية، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون عوضاً من محذوف، والآخر أن تكون مؤكدة لا غير. فالأول
قولهم: أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ، و«أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَهُ». ومنه قول الشاعر
[من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٢)

قال سيبويه^(٣): إِنَّمَا هِيَ «أَنْ» ضُمَّتْ إِلَيْهَا «مَا» للتوكيد، ولزمت عوضاً من ذهاب

= ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بالبلاكت»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير:
نحن سائرون بالبلاكت. «فالقاع»: الفاء: حرف عطف، «القاع»: اسم معطوف على «البلاكت»
مجرور بالكسرة. «سراخا»: حال منصوب بالفتحة. «والعيس»: الراو: حالية، «العيس»: مبتدأ
مرفوع بالضمة. «تهوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر
جوازاً تقديره: هي. «هوي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.
وجملة «نحن بالبلاكت»: في محلّ جز مضاف إليه. وجملة «العيس تهوي»: في محلّ نصب حال.
وجملة «تهوي»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «بينما نحن..» حيث دخلت «ما» على «بين» ووقع الابتداء بعدهما.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٣.

الفعل، والأصل: «أن كنت منطلقاً انطلقت معك»، أي: لأن كنت. فموضع «أن» نصب بـ«انطلقت»، لما سقطت اللام، وصل الفعل فنصب. وأما «أن» في البيت فموضعها أيضاً نصب بفعل مضمر دلّ عليه «فإن قومي لم تأكلهم الضبع» ويفسره، ولا يكون منصوباً بـ«لَمْ تأكلهم الضبع»؛ لأن ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها.

وأما الضرب الثاني: وهو أن تزداد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، فهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام. ومن ذلك قولهم: «غضبت من غير ما جُزم»، فـ«ما» زائدة، والمراد من غير جرم، و«جئت لأمر ما»، فـ«ما» زائدة، والمعنى على النفي، والمراد: «ما جئت إلا لأمر». وهو شبيه بقولهم: «شراً أهرّ ذا ناب»^(١)، أي: ما أهرّه إلا شرّاً، كأن شخصاً جاء في غير المعتاد، فقليل له ذلك.

وقيل: «إنما زيداً منطلق»، فيجوز في «إن» الإعمال والإلغاء، فمن أغنى ورفع وقال: «إنما زيد منطلق»، كانت «ما» كافة من قبيل الضرب الأول، ولم تكن من هذا الضرب. ومن أعملها، وقال: «إنما زيداً منطلق»، كانت مُلغاة، والمراد بها التأكيد، ولذلك ذكرها هنا.

وقالوا: «أينما تجلسن أجلس»، و«متى ما تقم أقم» فـ«ما» فيهما زائدة مؤكدة، وذلك أن «أين»، و«متى» يجوز المجازاة بهما من غير زيادة «ما» فيهما، وذلك أنهما طرفان، فـ«أين» من ظروف المكان، وهو مشتمل على جميع الأمكنة مبهم فيها، و«متى» مبهم في جميع الأزمنة. فلما كانا مبهمين، ضارعا حروف المجازاة، لأن الشرط إبهام، فلذلك جازت المجازاة بهما لما فيهما من الإبهام. وليسا مضافين إلى ما بعدهما، فتمتنع المجازاة بهما. وإذا كانت المجازاة بهما من غير «ما» جائزة، كان إلحاق «ما» بهما لغواً على سبيل التأكيد، فلذلك غدّ «أينما» في هذا الضرب.

والذي يدلّ على صحّة ما ذكرناه أن «حيث» و«إذ»، إذا كانا مضافين إلى ما بعدهما من الجمل، لم تجز المجازاة بهما، إلا بعد دخول «ما» عليهما، نحو قولك: «حيث ما تجلسن أجلسن». وذلك من قبل أن «حيث» اسم، وقد كان يُضاف إلى ما بعده، كما يُضاف «بعد» إلى ما بعده. فلما أريدت المجازاة بهما، أزيلت الإضافة عنهما بأن كُفّت عنهما بـ«ما»، فعلاً حيثنذ في الفعل الواقع بعدهما الجزم. والدليل على أنها كافة هنا، وليست المؤكدة، لزومها في الجزاء كما لزمّت في الاسم لما صُرف ما بعدها إلى الابتداء، وذلك أن «حيث» ظرف مكان مُشَبَّه بـ«حين» من ظروف الزمان، وكما أن «حين» مضاف إلى الجملة كذلك أُضيف «حيث» إلى الجملة. وإذا أُضيفت إلى الجملة، صار

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

موضع الجملة جرًّا بالإضافة. فإذا وقع الفعل المضارع بعدها؛ وقع موقع اسم مجرور. والفعل متى وقع موقع اسم، لم يجز فيه إلا الرفع. فلو جُوزى بـ«حَيْثُ»، ولم ينضم إليها «ما»، لم يجز، لأنك إذا جازيت بها جزمت. وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعًا لوقوعه موقع الاسم. وكذلك «إِذْ» لا يُجازى بها حتى تُكفَّ بـ«ما»، وإذا امتنعت المجازاة بها، ضُمَّ إليها «ما» الكافَّة، فمنعتها الإضافة، كما أنك لما ضممتها إلى الحروف والأسماء، منعتها الإضافة والجرُّ في قوله [من الكامل]:

بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأَيْكَ^(١)

وقوله تعالى: ﴿زُبَايَدُ الَّتِي كَفَرُوا﴾^(٢)؛ فلذلك ذَكَرَ «ما» من «أَيْتَمًا» أنها صلة مؤكدة، ولم يذكر «حَيْثُ ما» فاعرفه.

وقالوا: «بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ»^(٣)، فـ«ما» مؤكدة، والمراد: بعَيْنِ أَرَيْتُكَ، وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ في استعجال الرسول. قال العُورِي: أي: اعجل، وكُنْ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ، قال ابن كَيْسَانَ: «ما» لا موضع لها من الإعراب هنا، يريد أنها حرف زائد مؤكّد.

وفي التنزيل منه كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ يُسْتَفْهِمُ﴾^(٤)، و﴿فِيمَا رَحِمُوا مِنَ اللَّهِ لَوِيتَ لَهُمْ﴾^(٥)، فيعود الجارُّ إلى ما بعد «ما». وعمله فيه دليلٌ على أنها ملغاة زائدة، والمعنى على فنقصهم ميثاقهم، وفيرحمه من الله، إذ لا يسوغ حملها على ظاهر النفي إذ يصير المعنى: أنك لنت لهم لا برحمة من الله، وكذلك بقية الآي من قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾^(٧)، والمعنى: عن قليل، وأيُّ الأجلين قضيت.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾^(٨) فإن «ما» معها زائدة؛ لأن الحكم بعد دخول «ما» على ما كان قبل، وذلك أنه لا يجازى بها إلا في ضرورة شاعر. هذا مذهب أهل البصرة، وذلك لأنها لو قُتِ معلوم، والذاكرُ لها كالمعترف بأنها كائنة لا

(١) تقدم بالرقم ١١٥٥.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) ورد هذا المثل في جمهرة الأمثال ٢٣٦/١، وخزانة الأدب ٤٠٣/١١، ولسان العرب ٣٠١/١٣ (عين)؛ والمستقصى ١١/٢؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) المؤمنون: ٤٠.

(٧) القصص: ٢٨.

(٨) التوبة: ١٢٧.

محالة. وأصلُ الجزاء أن لا يكون معلوماً. وقد جُوزي بها في الشعر، نحو قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٥٧- فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم وكان إذا ما يسئل السيف بضرب وهو قليل. قال سيويه^(١): والجيد ما قال كعب بن زهير [من الخفيف]:

١١٥٨- وإذا ما تشاء تبعك منها مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً

١١٥٧ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢١/١؛ وخزانة الأدب ٧٧/٧.

اللغة والمعنى: سلّ السيف: سحبه من غمده.

نهض أبو ليلى، ومعلوم أنه يضرب بسيفه إذا استلّه.

الإعراب: «فقام»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أبو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «إليه»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«قام». «ابن»: بدل من «أبو» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «ظالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وكان»: الواو: للاستئناف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بجوابه (يضرب). «ما»: زائدة. «يسئل»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «السيف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يضرب»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وحرك بالكسرة لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «فقام أبو ليلى»: بحسب الفاء. وجملة «كان إذا...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والجملة الشرطية في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «يسئل»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «يضرب»: جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إذا ما يسلي السيف يضرب» حيث جزم بـ«إذا ما» فعلي الشرط، وهذا غير جائز في غير الشعر.

(١) الكتاب ٦٢/١.

١١٥٨ - التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩؛ وشرح أبيات سيويه ١١٨/٢؛ والمقتضب ٥٧/٢.

اللغة: الناشط: الثور يخرج مسرعاً من بلد إلى بلد. المذعور: المزعج المتأثر.

المعنى: وصف ناقتة بالنشاط والسرعة بعد سيرها النهاز كله، فشبهها في انبعاثها بسرعة بشورٍ وخشي قد ذُعر من صائدي أو سبع.

الإعراب: «وإذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محلّ نصب، متعلق بـ«تبعث». «ما»: زائدة. «تشاء»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنت». «تبعث»: تعرب إعراب «تشاء». «منها»: جار ومجرور متعلقان بـ«تبعث». «مغرب»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«تبعث» أيضاً، وفي ذلك إشكال يتمثل بأن الفعل «تبعث» عامل في ظرف الزمان (إذا)؛ ويمكن التخلص من ذلك بالعمل بمذهب من يعلّق «إذا» بفعل الشرط، لا بجوابه، ويمكن الإبقاء على المذهب الذي يعلّقها بالجواب، وذلك بجعل «مغرب» متعلّقاً بـ«تبعث» مقدراً مدلولاً عليه بـ«تبعث» المصرّح به، أو بجعل «مغرب» بدلاً من «إذا» وهذا =

إلا أن المجازاة للضرورة مع «ما» أحسن. قال أبو علي: وكان القياس يوجب عندي على الشاعر إذا اضطر، فجازى به «إذا»، أن يكفها عن الإضافة بما كف «حيث»، و«إذا» لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة، استجاز كثيرا مما لا يجوز في الكلام.

وإنما جازت المجازاة بها في الشعر، لأنها قد شاركت «إن» في الاستبهاج إذ كان وقتها غير معلوم، فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يُدْرَى أيكون أم لا فاعرفه.

وأما قوله تعالى: ﴿يَنْتَلِ مَا أَتَكُمْ نَظِيفُونَ﴾^(١)، فقد قرأ حمزة والكسائي^(٢): «مثل» بالرفع على الصفة لـ«حق»، ونصب الباقيون. ويحتمل نصب غير وجه. أحدها أن يكون مبنيا لإضافته إلى غير متمكن، وهو «أنكم»، و«ما» زائدة للتوكيد. ولو كانت «ما» لغير لغو، لما جاز الرفع، لأن ما كان مبنيا مع غيره على الفتح لا يرتفع، نحو: «لا رجل في الدار». وقال أبو عثمان المازني: بنى «ما» مع «مثل»، فجعلهما بمنزلة «خمس عشرة». قال: وإن كانت «ما» زائدة. وأنشد أبو عثمان [من الرمل]:

١١٥٩ - وتُداعى مُنْجِراهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

= يوجب تقدير حرف شرط قبلها كأن يقال: «إن مُغْرِبَ الشمس» حتى يتفق البذل والمبدل منه في الدلالة الشرطية، وكل هذه التخريجات تكلف حمل عليه أصول الصنعة النحوية. «الشمس»: مضاف إليه مجرور. «ناشطا»: مفعول به. «مذهورا»: صفة لـ«ناشطا».

وجملة «إذا ما تشاء تبعث»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تشاء»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تبعث»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: رفع ما بعد «إذا» على ما يجب فيها.

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) وكذلك عاصم، وشعبة، والحسن، وغيرهم.

انظر: البحر المحیط ١٣٦/٨؛ وتفسير الطبري ١٢٨/٢٦؛ وتفسير القرطبي ٤٤/١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٣٧٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٦/٦.

١١٥٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٦/٥؛ ورصف المباني ص ٣١٢؛ ولسان العرب ١٤٠/٧ (حمض)؛ والمقرب ١٠٢/١.

اللفظة والمعنى: تداعى بدم: آذن يسقطه. حماض الجبل: نبات عشبي يزى له ثمر صغير أحمر. تآلى سقوط الدم من منخره، وكأنه تسارع ثمر حماض الجبل.

الإعراب: «وتداعى»: الواو: بحسب ما قبلها، «تداعى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «منخره»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلٍّ جزٍ مضاف إليه. «بدم»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تداعى». «مثل ما»: اسم مبني على فتح الجزأين في محلٍّ جزٍ صفة للدم. «أثمر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حماض»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الجبل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.

قال أبو عثمان: سببويه والنحويون يقولون: إنما بُني «مثل»؛ لأنه أضيف إلى غير معرب، وهو «أَنْتُمْ». وقال أبو عمر الجَرَمي: هو حالٌ من النكرة، وهو «حق». والمذهب الأول وهو رأي سببويه. وما ذهب إليه الجرَمي صحيح، إلا أنه لا ينفك من ضعف؛ لأن الحال من النكرة ضعيف. وقال المبرِّد: لا اختلاف في جواز ما قال يعني الجرَمي. وما قال أبو عثمان فضيف أيضاً لقلة بناء الحرف مع الاسم. فأما «لا رجل في الدار» فليس ممّا نحن فيه، لأن «لا» عاملةٌ غير زائدة، و«ما» في «نَتَلَّ مَا أَنْتُمْ نَطْفُونَ»^(١) فيمن ذهب إلى بنائها زائدة، ولا يكون فيه حجة. ويؤيد مذهب سببويه في أن البناء ليس لتكوين «ما» مع «مثل» أنك لو حذف «ما»، لبقى البناء بحاله، نحو: «مثل أنكم» لإضافته إلى غير متمكن، ألا ترى إلى قوله [من البسيط]:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٢)
وقوله [من الطويل]:

عَلَى جَيْنَ عَائِنْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(٣)
ونحو ذلك من الأسماء التي بُنيت لإضافتها إلى غير متمكن في الاسمية فاعرفه.

فصل

[زيادة «لا»]

قال صاحب الكتاب: وقال الله تعالى: «لَتَلَّ يَمَلُّ أَهْلُ الْكَتَبِ»^(٤) أي: ليعلم، وقال: «فَلَا أَمْسِرُ بِمَوَاقِعِ التَّجْوِيرِ»^(٥). وقال العجاج [من الرجز]:

فِي بِشْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَغَزَ ١١٦٠-

= وجملة «تداعى منخراه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أثمر حماض»: في محل جز مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «مثل ما» حيث بنى «ما» مع «مثل» على فتح الجزأين، فجعلهما بمنزلة «خمس عشرة».

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٤) الواقعة: ٧٥.

(٥) الحديد: ٢٩.

١١٦٠ - التخریج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٠، والأزهية ص ١٥٤؛ والأشبه والنظائر ٢/

١٦٤ وخزانة الأدب ٤/ ٥١، ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٧ (حور)؛ وبلا نسبة في

جمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٤؛ والخصائص ٢/ ٤٧٧؛ ولسان العرب ٤/

٢٢٢ (حور).

اللغة: الحور: المهلكة التي يهلك فيها المسافر.

ومنه: «ما جاءني زيد ولا عمرو». قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ وَلَا لِيَدِيهِمْ﴾^(١)، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٢).

قال الشارح: وقد تزايد «لا» مؤكدة ملغاة كما كانت «ما» كذلك؛ لأنها أختها في النفي، كلاهما يعمل عمل «لَيْسَ». قال الله تعالى: ﴿لَيْتَ بَعْلُ أَهْلِ الْيَكْتِبِ أَلَّا يَقْدِرُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٣)، فـ«لا» زائدة مؤكدة، والمعنى: ليتعلم. ألا ترى أنه لولا ذلك لانعكس المعنى؟ وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْسِدُ بَعْدَ بَرِّكَ الشُّجُورِ﴾^(٤)، و﴿لَا أَقِيمُ رَبِّيَ التَّنْبِيحَ وَالْقُرْبَ﴾^(٥) إنما هو: فأقسم، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسَرُ لُو تَقْلُوْنَ عَظِيمٌ﴾^(٦)، ولذلك قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٧): إن «لا» زائدة مؤكدة، والمراد - والله أعلم -: أقسم.

وقد استبعد بعضهم زيادة «لا» هنا وأنكر أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أولاً، واستقبحه، قال: لأن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكد. ومنع من جوازه تغلب، وجعل «لا» ردًا لكلام قبلها. وعلى هذا يقف عليها، وابتدىء: أقسم بيوم القيامة.

والمعنى على زيادتها، وأما كونها أولاً، فلأن القرآن كالجملية الواحدة نزل دفعة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم نزل بعد ذلك على النبي ﷺ في ثيف وعشرين سنة. قال أبو العباس: فقيل: إن الزائد من هذا الضرب إنما يقع بين كلامين، أو بعد كلام، فكان من جوابهم أن مجاز القرآن كله مجاز واحد بعد ابتدائه، وأن بعضه يتصل ببعض.

فإنما جاز أن تكون حروف النفي صلة على طريق التأكيد لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك: «ما جاءني إلا زيد»، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض، وحقق المجيء

= المعنى: يريد العجاج أن الحروري في اختياره الدني سار في طريق الضلال من غير أن يدري، فهو كمن سرى ليلاً في بئر مهلكة دون أن يعرف ذلك.

الإعراب: «في بئر»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سرى». «لا»: زائدة. «حور»: مضاف إليه مجرور. «سرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «وما»: الواو: حالية، «ما» نافية. «شعر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو، عائد على الحروري كما هو الأمر في الفعل «سرى».

وجملة «سرى في بئر لا حور»: في محل نصب حال، وكذلك جملة «ما شعر»، والأولى حال من فاعل «اختار» المذكور في البيت السابق، والثانية حال من فاعل «سرى».

والشاهد فيه: زيادة «لا» لفظاً ومعنى في قوله: «في بئر لا حور».

(١) النساء: ١٦٨. (٢) فصلت: ٣٤.

(٣) الحديد: ٢٩. (٤) الواقعة: ٧٥.

(٥) المعارج: ٤٠. (٦) الواقعة: ٧٦.

(٧) القيامة: ١.

لَزَيْدٍ، فكأنه قيل: لا أقسم إلا بيوم القيامة ولا يمتنع القسم بيوم القيامة، وكذلك ما كان في معناه. ومن ذلك قول العجاج [من الرجز]:

ففي بئرٍ لا حورٍ سرى وما شَعَرَ

المراد في بئر حور، و«لا» مزيدة. هكذا فسره أبو عبيدة. والحور: الهلَكَةُ، أي: في بئر هلكة سرى وما شعر، فالجاء متعلق بـ«سرى». وقالوا: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرو». قالوا: وهي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجيء، و«لا» حَقَّقَتْ المنفي وأكَّدته، ألا ترى أنك لو أسقطت «لا»، فقلت: «ما جاءني زيدٌ وعمرو»، لم يختلف المعنى. وذهب الرُّمَّانِي في شرح الأصول إلى أنك إذا قلت: «ما جاءني زيدٌ وعمرو»، احتمال أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعا في المجيء. فهذا الفرق بين المحققة والصلة، فالمحققة تفتقر إلى تقديم نفي، والصلة لا تفتقر إلى ذلك. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿لَوْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا يَلْدِيهِمْ﴾^(١) و«لا» ههنا المحققة، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٢) و«لا» فيه المؤكدة، والمعنى: لا تستوي الحسنَةُ والسَّيِّئَةُ، لأن «استوى» من الأفعال التي لا تكفي بفاعل واحد، كقولنا: «اختصم»، و«اصطلح» وفي الجملة لا تزداد إلا في موضع لا تَبَسْ، فيه فاعرفه.

فصل

[زيادة «مِنْ»]

قال صاحب الكتاب: وتُزَادُ «مِنْ» عند سبويه في النفي خاصة لتأكيدهِ وعُمومه^(٣)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٤)، والاستفهام كالنفي. قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾^(٥)، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَنِ اللَّهِ﴾^(٦)، وعن الأخفش زيادته في الإيجاب.



قال الشارح: اعلم أن «مِنْ» قد تزداد مؤكدة، وهو أحد وجوها، وإن كان عملها باقيا، والمراد بقولنا: «زائدة» أنها لا تُحْدِثُ معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك نحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، فإنه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ». وذلك أن «أحدا» يفيد العموم كـ«ذَيَّارٍ» و«عَرِيبٍ»، و«مِنْ» كذلك، فإذا أدخلت عليها، صارت بمنزلة تكرار الاسم، نحو: «أحدٌ أحدٌ». فأما قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، فذهب سبويه إلى أن «مِنْ» تكون فيه زائدة مؤكدة. قال^(٧): ألا ترى أنك إذا

(١) النساء: ١٣٧.

(٢) ق: ٣٠.

(٣) فصلت: ٣٤.

(٤) فاطر: ٣.

(٥) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٧) المائدة: ١٩.

أخرجت «مين»، كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ«مين»؛ لأن هذا موضع تبويض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال. وقد رد ذلك أبو العباس، فقال: إذا قلنا: «ما جاءني رجل»، احتمال أن يكون واحداً، وأن يكون الجنس، فإذا دخلت «مين»، صارت للجنس لا غير. وهذا لا يلزم؛ لأنه إذا قال: «ما جاءني رجل»، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك: «ما جاءني أحد»، فإذا أدخل «مين»، لم تُخِث ما لم يكن، وإنما تأتي توكيداً.

واعلم أن ابن السراج قال: حق الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع، ويكون دخوله كخروجه، لا يُخِث معنى غير التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخواص زائدة؛ لأنها عاملة. قال: ودخلت لمعانٍ غير التأكيد.

وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الأعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعاً. فالإلغاء في المعنى نحو حروف الجر، كقولك: «ما زيد بقائم»، و«ما جاءني من أحد». وأما ما ألغى في العمل، فنحو: «زيد منطلق ظننت» و«ما كان أحسن زيدا». وأما الإلغاء في المعنى واللفظ، فنحو: «ما»، و«لا»، و«إن». واعلم أن سيبويه لا يجيز زيادة «مين» إلا مع النفي على ما تقدّم من قولنا: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءنا من بشير ولا نذير» ألا ترى أن المعنى زيادتها إذ ليس المقصود نفي بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنما المراد الجنس. وكذلك الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾^(١)، إذ ليس المراد جواز التقدير على خالق واحد، والجامع بين الاستفهام والنفي أنهما غير واجبتين.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفى في فصل حروف الإضافة.

فصل

[زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: وزيادة الباء لتأكيد النفي في نحو: «ما زيد بقائم»، وقالوا: «يَحْسَبُكَ زَيْدٌ» و﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(٢).

قال الشارح: قد زيدت الباء في أماكن، ومعنى قولنا: «زيدت»، أي: أنها دخلت

(١) فاطر: ٣.

(٢) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

لمجرد التأكيد من غير إحداث معنى، كما كانت «ما»، و«إن» ونحوهما كذلك في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾^(١) وقوله [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طَلَبْنَا جُبْنَ^(٢)

وزيادتها قد جاءت في موضعين: أحدهما: أن تزداد مع الفصلة، وأعني بالفضلة المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليها. والآخر: أن تزداد مع أحد جزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلا به. فأما زيادتها مع المفعول، فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣)، والمراد: أيدىكم. ألا ترى أن الفعل متعدي بنفسه، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي الْأَرْضِ رَوَايَا أَنْ يَتَذَكَّرَ﴾^(٤) و﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾^(٥) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ يَنْفَعُ الْفَرْقَ﴾^(٦)، والمراد: ألم يعلم أن الله يرى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٧). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بِالدَّهْنِ﴾^(٨)، والمراد: تنبت الدهن. ألا ترى أنه من «أُنْبِتَ»؟ فالهمزة فيه للنقل، وإذا كانت كذلك، فلا يجمع بينها وبين الباء، فإنه لا يجوز أن يقال: «أَذْهَبْتُ بِزَيْدٍ»؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر.

وقد ذهب قوم إلى أن الباء هنا ليست زائدة، وأنها في موضع الحال، والمفعول محذوف، والمعنى: تُنْبِتُ ما تُنْبِتُهُ وذَهْنُهُ فيه، كما يقال: «خرج زيدٌ بشيابه»، أي: وثيابه عليه، وركب بسيفه. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

وَمُسْتَنْتَه كَاشِئِنَانِ الْخَرُوفِ قَدْ قَطَعَ الْحَبْلُ بِالْمِرْوَدِ^(٩)
أي: ومروءه فيه.

وأما المُشَابَهَةُ للمفعول؛ فقد زيدت في خبر «لَيْسَ»، و«ما» لتأكيد النفي. قالوا: «ليس زيدٌ بقائم»، أي: قائما. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟﴾^(١٠)، أي: كافيا عبده. وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾^(١١)، أي: ربكم. وقال: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٢)، أي: طارذ المؤمنين، وقال: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(١٣)، أي: مؤمنا لنا.

وأما زيادتها مع أحد جزأي الجملة، ففي ثلاثة مواضع:
أحدها: مع الفاعل قال: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(١٤) فالباء وما عملت فيه في موضع

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) تقدم بالرقم ٨٢١.

(٣) البقرة: ١٩٥.

(٤) النحل: ١٥، ولقمان: ١٠.

(٥) آل عمران: ١٥١.

(٦) العلق: ١٤.

(٧) النور: ٢٥.

(٨) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة ابن كثير ورويس وابن محيصن. انظر: البحر المحيط ٤١١/٦.

والكشف ٢٩/٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٠٥/٤.

(٩) الزمر: ٣٦.

(١٠) تقدم بالرقم ١٠٧٣.

(١١) الشعراء: ١١٤.

(١٢) الأعراف: ١٧٢.

(١٣) يوسف: ١٧.

(١٤) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

مرفوع بفعله على حدّ «ما جاءني من أحد»، والمراد: كفى الله، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾^(١) ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَكِيمِينَ﴾^(٢)، والمراد: كفى الله، وكفيّا. قال الشاعر [من الطويل]:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٣)

لَمَّا حَذَفَ الْبَاءَ، رَفَعَ. وَقَالُوا فِي التَّعَجُّبِ: «أَكْرِمَ بَرِيدٍ»، وَ«أَحْسَنَ بَيْكِرٍ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَتَسْتَعْجِلُ بِهِمْ وَتَأْتِيهِمْ﴾^(٤)، فَالْبَاءُ هُنَا زَائِدَةٌ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ مَّرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ، وَلَا ضَمِيرٍ فِي الْفِعْلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّعَجُّبِ.

الثاني: زيادتها مع المبتدأ، وذلك في موضع واحد. قالوا: «بَحْسَنِكَ زَيْدٌ أَنْ تَفْعَلَ»، والمراد: حَسْبُكَ. قال الشاعر [من المتقارب]:

بِحَسْنِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَغْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَيْبِي مُضِرٌّ^(٥)

وَلَا يُغْلَمُ مَبْتَدَأٌ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَزْ فِي الْإِيجَابِ إِلَّا هَذَا، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ، فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْخَافِضُ غَيْرُ الْبَاءِ. قَالَوا: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟» فَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ رَفَعُ بَأْنِهِ فَاعِلٌ^(٦) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾^(٧)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَةٍ؟﴾^(٨)، فَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ زَادُوهَا فِي خَبَرِ «لَكِنْ» تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفَاعِلِ. قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

١١٦١ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

(١) الفتح: ٤٨؛ والنساء: ٧٩.

(٢) الأنبياء: ٤٧.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.

(٤) مريم: ٣٨.

(٥) تقدم بالرقم ٣٤١.

(٦) الصواب: «بأنه مبتدأ»، وهذا سهو من الشارح أو من الناسخ.

(٧) فاطر: ٣.

(٨) الأعراف: ٥٣.

١١٦١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/٥٢٣؛ والدور ٢/

١٢٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٤٢؛ وشرح الأشموني ١/١٢٤؛ وشرح التصريح ١/٢٠٢؛ ولسان

العرب ١٥/٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد النحويّة ٢/١٣٤؛ وجمع الهوامع ١/١٢٧.

الإعراب: «ولكن»: الواو بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. «أجراً»: اسم «لكن»

منصوب. «لو»: حرف شرط غير جازم. «فعلت»: فعل ماضٍ، و«الناء ضمير متصل مبني في محلّ

رفع فاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف تقديره: «لو فعلت لنتلّ جزءاً» مثلاً. ويجوز أن

نكون «لو» حرف تمنّ، فلا تحتاج عندئذٍ إلى جواب. «بهين»: الباء حرف جرّ زائد، «هين»: اسم

مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر «لكن». «وهل»: الواو حرف استئناف، «هل»: حرف =

وأما الثالث: فقد زادوها مع خبر المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾^(١). قال أبو الحسن: الباء زائدة، وتقديرها: جزاء سيئة مثلها، فاعرفه.

= استفهام. «ينكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «المعروف»: نائب فاعل مرفوع. «في الناس»: جار ومجرور متعلقان بـ«ينكر». «والأجر»: الواو حرف عطف، «الأجر»: معطوف على «المعروف» مرفوع.

وجملة «لكن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو فعلت لثلث» الشرطية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل ينكر...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بهين» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لكن» «بهين»، وذلك لشبه «لكن» بالفاعل، ومع ذلك فقد قيل: إنه شاذ.

(١) يونس: ٢٧.

ومن أصناف الحرف

حرفا التفسير

فصل

[«أني»]

قال صاحب الكتاب : وهما «أني» و«أن». تقول في نحو قوله عز وجل : ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(١) ، أني : من قومه ، كأنك قلت : تفسيره : من قومه ، أو معناه : من قومه . قال الشاعر [من الطويل] :

١١٦٢ - وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لِكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي



(١) الأعراف : ١٥٥ .

١١٦٢ - التخریج : البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣ ؛ والجنى الداني ص ٢٣٣ ؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨ ، ٤١١ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ٢٥٥ ، ٢٢٩ ؛ والدرر ٤ / ٣١ ، ١٢١ / ٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢٣٤ ، ٢ / ٨٢٨ ؛ وجمع الهوامع ١ / ٢٤٨ ، ٢ / ٧١ .

اللقمة : الطرف : العين . تَقْلِيَنِي : تهجرتني ، وتبتعدين عني كرها لي .

المعنى : تنظرين إلي نظرة غاضبة ، تهيمتني بارتكاب الذنوب ، وتهجرتني ، ولكنني ساقى أحبك ولن أهجرك أبداً .

الإعراب : «وترميتني» : الواو : بحسب ما قبلها . «ترميتني» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والنون : حرف للوقاية ، والياء : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به . «بالطرف» : جار ومجرور متعلقان بـ «ترمين» . «أني» : حرف تفسير . «أنت» : ضمير منفصل مبني في محل مبتدأ . «مذنب» : خبر مرفوع بالضممة . «وتقليتني» : الواو : للعطف ، و«تقليتني» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء : ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل ، والنون : حرف للوقاية ، والياء : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به . «لكن» : حرف مشبه بالفعل ، واسمه ضمير المتكلم المحذوف لضرووة الوزن ، فالأصل : «لكني» . «إياك» : ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لـ «لا أقلي» . «لا أقلي» : «لا» : نافية لا عمل لها ، و«أقلي» : فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنا .

قال الشارح: من الحروف حرفا التفسير، ويُقال لهما: حرفا العبارة. فأما «أي»، فتكون تفسيراً لما قبلها، وعبارة عنه. وشرطها أن يكون ما قبلها جملةً تامةً مستغنيةً بنفسها، يقع بعدها جملةً أخرى تامةً أيضاً، تكون الثانية هي الأولى في المعنى مفسرةً لها، فتقع «أي» بين جملتين، وذلك قولك: «ركب بسيفه، أي: وسيفه معه»، و«خرج بشيابه، أي: وثيابه عليه». فقولك: «وسيفه معه» هو في المعنى: بسيفه، وكذلك «خرج بشيابه»، وهو في المعنى: وثيابه عليه. لا بد أن تكون الجملة الثانية في المعنى الأولى، وإلا فلا تكون تفسيراً لها.

وتقول: «رميته من يدي، أي: ألقيته»، فقولك: «ألقيته» بمعنى «رميته من يدي». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخْذَارَ مَوْتِي قَوْمٌ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، أي: من قومه، فحصلت الجملة الثانية مفسرةً للأولى. والمخالفة بينهما من حيث أن في الثانية «من» وهي مرادة في الأولى، وليست في لفظها، ولذلك صح أن تكون تفسيراً لها. وقد ذهب قومٌ إلى أن «أي» هنا اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسماه: «عوا» و«أفهموا»، كـ«صه» و«مه». وليس الأمر على ما ظن هؤلاء، لأن «صه»، و«مه» يدلان على معنى في أنفسهما إذا أفردا، وهو أسكت وأكفف، وليس كذلك «أي»؛ لأنها لا يفهم لها معنى حتى تُضاف إلى ما بعدها، فأما قوله [من الطويل]:

وترمينني بالطرف... إلخ

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» جعله تفسيراً لقوله: «ترمينني بالطرف»، إذ كان معنى «ترمينني بالطرف»، أي: تنظر إليّ تنظراً مغضباً. ولا يكون ذلك إلا عن ذنب، فلذلك قال: «أي أنت مذنب». والقبلي: البغض. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَنَ﴾^(٢). وقوله: «لكن إياك»، لكن بمعنى الشأن والحديث، والهاء منوية، وإياك مفعول «أقيلي» قُدم عليه، والمراد: لكِنَّهُ، أي: لكن الأمر والشأن لا أقليك. فلما تقدّم الكاف، أتى بالضمير المنفصل. وقوله: «وترمينني»، الياء هي الفاعلة، والنون الأولى علامة الرفع لا تُحذف إلا في الجزم والنصب، والثانية وقايةٌ كالتي في «ضربني»، و«خاطبني»، فاعرفه.

= جملة «ترمينني»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنت مذنب»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نقليني»: معطوفة على جملة «ترمينني». وجملة «لكنني...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أقلي»: في محل رفع خبر «لكن».

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» حيث جاءت «أي» حرف تفسير للجملة «ترمينني بالطرف» بالجملة «أنت مذنب».

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الضحى: ٣.

فصل

[«أَنْ»]

قال صاحب الكتاب: وأما «أَنْ» المفترضة، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: «نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ»، و«أَمَرْتُهُ أَنْ أَقْعُدَ»، و«كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَرْجِعَ»، وبذلك فُسِّرَ قوله تعالى: «وَأَنطَلَقَ الْكَلْبُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا»^(١)، وقوله: «وَنَدَبْتُهُ أَنْ يَتَابَعَنِي»^(٢).



قال الشارح: وقد تكون «أَنْ» بمعنى «أَيَّ» للعبارة والتفسير، وذلك أحد أقسامها، نحو قوله تعالى: «وَأَنطَلَقَ الْكَلْبُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا»^(٣)، معناه: أَيَّ أَمْشُوا؛ لأنَّ انطلاقتهم قام مقام قولهم: «امشوا»، ولهذا فُسِّرَ به. وقد اختلفوا في معنى المشي في الآية، فقال قوم: المراد بالمشي التَّمام والكثرة، كما قال الحُطَيْبَةُ [من الوافر]:

١١٦٣ - فَمَا مَن وَسَطَهُمْ وَيُقِيمُ فِيهِمْ وَيَمْشِي إِنْ أَرِيدَ بِهِ الْمَشَاءُ
والذي عليه الأكثرُ أَنَّ المراد بالمشي الحركة السريعة؛ لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبي ﷺ ويُعاینوا بُرَاهِيَتَهُ. والذي يدلُّ على ذلك قوله تعالى: «وَلِذَا ذُكِّرْتُمْ بَلَغْتُمْ فِي الْقُرْآنِ وَحَدُّهُمُ

(١) ص: ٦.

(٢) الصفات: ١٠٤.

(٣) ص: ٦.

١١٦٣ - التخريج: البيت للحطبة في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب ٢٨٢/١٥ (مشى)؛ وتهذيب اللغة ٣٤٩/١١؛ وتاج العروس (مشى)، وبلا نسبة في المخصص ٢٧٨/١٢.

اللغة والمعنى: المشاء: الكثرة والنماء.

أراد: ليس الغائد مروجًا وسطهم، يحكمهم ويسير بهم نحو الخير الوفير.

الإعراب: «فَمَا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «مَا»: نافية عاملة عمل «ليس». «مَن»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «مَا». «وَسَطَهُمْ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل محذوف، بتقدير: فما من حل وسطهم، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وَيُقِيمُ»: الواو: حرف عطف، «يقيم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «فِيهِمْ»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهم. «وَيَمْشِي»: الواو: حرف عطف، «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «إِنْ»: حرف شرط جازم. «أَرِيدَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «بِهِ»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «الْمَشَاءُ»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «فَمَا مَن...»: بحسب الفاء. وجملة «حَلَّ» المحذوفة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقيم»: معطوفة عليها، وكذلك جملة «يمشي»: لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَرِيدَ بِهِ الْمَشَاءُ»: في محل جزم فعل الشرط.

والشاهد فيه قوله: «إِنْ أَرِيدَ بِهِ الْمَشَاءُ» حيث أراد الكثرة والنماء، لا المسير العادي.

وَلَوْ أَعْلَىٰ أَذْكُرُهُمْ تَقُولُ^(١)، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٢)، فـ«أن» بمعنى «أي»، وهو تفسير «ما أمرتني به»؛ لأن الأمر في معنى القول.

ولـ«أن» هذه إذا كانت تفسيراً ثلاث شرائط:

أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره وتُعبّر عنه فيه معنى القول، وليس بقول.

الثاني: أن لا يتصل بـ«أن» شيء من صلة الفعل الذي تفسره، لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك، صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحو قولك: «أوعزت إليه بأن قم»، و«كتبْتُ إليه بأن قم»؛ لأن الباء ههنا متعلقة بالفعل. وإذا كانت متعلقة به، صارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملته غير الأولى.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً؛ إما ذكرناه من أنها وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣): إن «أن» فيه مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنه الحمد لله، ولا تكون تفسيراً؛ لأنه ليس قبلها جملة تامة، ألا ترى أنك لو وقفت على قوله: «وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ» لم يكن كلاماً؟ وأما قوله: ﴿وَنَدَيْنَهُ أَنِ يَتَابِعْهُمْ﴾^(٤) «أن» فيه بمعنى «أي»؛ لأن النداء قول، و«ناديناه» كلام تام.

(١) الإسراء: ٤٦.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) الصافات: ١٠٤.

ومن أصناف الحرف

الحرفان المَصْدَرِيَّان

فصل

[تَعْدَادُهُمَا]

قال صاحب الكتاب: وهما «ما»، و«أَنْ» في قولك: «أعجبنى ما صنعت»، وما تصنع»، أي: صَنَعْتُكَ، وقال الله تعالى: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(١)، أي: بِرُخْبِهَا، وقد فُسر به قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾^(٢). وقال الشاعر [من الوافر]:

يَسُرُّ السَّمْرَةَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا^(٣)
وتقول: «بلغني أن جاء عمرو»، و«أريد أن تفعل»، و«إنه أهل أن يفعل». وقال الله تعالى: ﴿فَمَا كَاكَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤).

قال الشارح: ومن الحروف حرفان يكون كل واحد منهما وما بعده مصدرًا يُخَكَّم على محلّه بالإعراب، ويقع فاعلاً ومفعولاً ومجروراً، وهما «ما»، و«أَنْ». فأما «ما» إذا كانت والفعل مصدرًا؛ ففيها خلاف بين أصحابنا. فسيبويه كان يقول^(٥): إنها حرف كـ «أَنْ»، إلا أنها لا تعمل عملها، فيقول في «أعجبنى ما صنعت»: إنه بمنزلة «أعجبنى أن قمت»، ويلزمه على هذا أن يقول: «أعجبنى ما ضربت زيداً»، كما تقول: «أن ضربت زيداً». قال المبرد: وكان يقوله.

والأخفش كان يرى أنها في هذه المواضع لا تكون إلا اسماً، فإن كانت معرفة؛ فهي بمنزلة «الذي» عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلة «الذي»، ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلة «الذي». وتكون نكرة في تقدير «شيء»، ويكون الفعل بعدها صفةً لها، وفي كلا الحالين لا بد من عائِد يعود عنده إليها، فيُجيز: «أعجبنى ما صنعت»، والمعنى: صنعتُهُ، لأن الفعل متعدّد، فجاز أن تُقدَّر ضميراً يكون مفعولاً، ولا

(١) التوبة: ٢٥.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٧.

(٥) الكتاب ١٥٦/٣.

(٤) العنكبوت: ٢٩.

يجوز عنده: «أعجبني ما قمت»؛ لأن الفعل غير متعذ، فلا يصح تقدير ضمير فيه، ولذلك لا يجوز عنده: «أعجبني ما ضربت زيداً»؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله. ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر.

ومما يؤيد مذهب سيبويه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(١)، فلو كانت «ما» هنا اسماً، للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله.

فإن قيل: فأنت تقول: «أعجبني ما صنعت»، و«سرني ما لبست»، ويكون ثم عائد على معنى «صنعت»، و«لبست»، ولا يعود الضمير إلا إلى اسم، قيل: متى اعتقدت عود الضمير إلى «ما» كانت اسماً لا محالة، ومتى لم تعتقد ذلك؛ فهي حرف. فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَّصَ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(٢) ففيه أيضاً دلالة على أن «ما» حرف، وليست اسماً؛ لأنه ليس في صلتها عائد، والفعل لازم ولا يتعدى، ولا يصح تقدير إلحاق الضمير به.

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾^(٣)، ففيه قولان: أحدهما: أن «ما» فيه بمعنى «من»، والمراد: والسماء ومن بناها. والقول الثاني: أن «ما» مع الفعل بمعنى المصدر، والمراد: وبنائها، فالتقسيم إذاً بالسماء وبنائها، أقسم الله تعالى بهما تفيهما لأمرهما. وعليه أكثر المفسرين. ومثله قول الشاعر [من الوافر]:

يسر المرء... إلخ

فالشاهد فيه قوله: «ما ذهب الليالي». وذلك أنه جعل «ما» مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل، ولا عائد في اللفظ، ولا مقدّر، لأن الفعل لازم، والمراد: يسر المرء ذهاب الليالي إما ليتناول وظيفته، وإما رجاء تبدل حال، وهو في الحقيقة من عمره بخسب.

وأما «أن»، فهي حرف بلا خلاف، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع. فإذا وقع بعدها المضارع، خلصته للاستقبال كالسين و«سوف»، وتصير «أن» في تأويل مصدر لا يقع في الحال، إنما تكون إما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك، والماضي إن وقعت على ماض.

والفرق بينها وبين «ما» أن «ما» تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و«أن» مختصة بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدم اختصاص «ما» لم تعمل شيئاً، وذلك

(١) البقرة: ٣.

(٢) التوبة: ٢٥.

(٣) الشمس: ٥.

قولك في الفعل: «يُعجِبني ما تصنع»، أي: صَنِيعُكَ، ودخولها على الاسم قولك: «يُعجِبني ما أنت صانع»، أي: صَنِيعُكَ.

وتقول: «بلغني أن جاء زيد»، أي: مجيئُه، فيكون المصدر بمعنى الماضي، لأن «أن» دخلت على فعل ماضٍ.

وتقول: «أريد أن تفعل» أي: فَعْلُكَ، فيكون المصدر لما لم يَفْعَ؛ لأن «أن» دخلت على فعل مستقبل. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، يُرَوَى برفع الجواب ونصبه. فمن رفعه. كان الخبر «أن» والفعل، على تقدير: فما كان جواب قومه إِلَّا قولهم. ومن نصبه، كان خبراً مقدّماً، و«أن قالوا» في موضع الاسم.

فصل

[رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ]

قال صاحب الكتاب: وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أن» تشبيهاً بـ«ما». قال [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَخْدَا^(٢)
وعن مجاهدٍ ﴿أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾^(٣) بالرفع.

قال الشارح: قال ابن جني: قرأتُ على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قول الشاعر [من البسيط]:

بَا صَاحِبِي قَدَتِ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَبِئْتُمَا كُنْتُمَا لَأَقِيْتُمَا رَشْدَا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَتْ مَحْمِلُهَا وَتَضُنْعَا بِنِعْمَةٍ عِنْدِي بِهَا وَبِدَا
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَتَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَخْدَا

فقال في تفسير «أن تقرأ» وعلة رفعه: إنه شبه «أن» بـ«ما»، فلم يُعْمَلْهَا فِي صِلَتِهَا، ومثله الآية، وهو رأي السيرافي. ولعل صاحب هذا الكتاب نقله من الشرح.

وقوله: «أن تحملا حاجة» في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه ما تضمنته البيت الأول من النداء والدعاء، والمعنى: أسألكما أن تحملا. وهو رأي البغداديين، ولا يراه البصريون، وصحّة مَحْمَلُ الْبَيْتِ عندهم على أنّها المَحْفَقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، أي: أَتُكَمَّا تَقْرَأُ، و«أن» وما بعدها في موضع بدل من قوله: حاجة؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها. وقد استبعدوا تشبيه «أن» بـ«ما»؛ لأن «ما» مصدرٌ معناه الحال، و«أن» وما بعدها مصدرٌ إما ماضٍ، وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصح حمل إحداهما على الأخرى، فاعرفه.

(٢) تقدم بالرقم ٩٦١.

(١) العنكبوت: ٢٩.

(٣) البقرة: ٢٣٣. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

ومن أصناف الحرف

حروف التحضيض

فصل

[تَعْدَادُهَا]

قال صاحب الكتاب: وهي: «لَوْلَا»، و«لَوْمًا»، و«هَلَّا»، و«أَلَا». تقول: «لَوْلَا فعلتُ كذا»، و«لَوْمًا ضربتُ زيدًا»، و«هَلَّا مررتُ به»، و«أَلَا قمتُ»، تريد استبطاءه وخثته على الفعل. ولا تدخل إلا على فعل ماضٍ أو مستقبل، قال الله تعالى: «لَوْلَا أَعْرَضْتَنِي إِلَهُ أَجَلِي قَرِيبٌ»^(١)، وقال: «لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكِيَّةِ»^(٢)، وقال: «فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عِبَادَ مَوْلَانَا فَتَرْجِعُونَهَا»^(٣). وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع، كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لِمَنْ ضرب قومًا: «لَوْلَا زيدًا»، أي: لولا ضربته. قال سيبويه^(٤): وتقول: «لَوْلَا خيرًا من ذلك»، و«هَلَّا خيرًا من ذلك»، أي: هَلَّا تفعل خيرًا. قال: ويجوز رفعه على معنى: هَلَّا كان منك خيرٌ من ذلك، قال جرير [من الطويل]:

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا^(٥)

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب، وهو التحضيض. والتحضيض: الحث على الشيء، يُقال: «حَضَضْتُهُ عَلَى فَعْلِهِ» إذا حَثَّته عليه، والاسم الحَضِضِيُّ. فـ«لَوْلَا» التي للتحضيض مركبة من «لَوْ»، و«لَا»، فـ«لَوْ» معناها امتناع الشيء لامتناع غيره. ومعنى «لَا» النفي، والتحضيض ليس واحدًا منهما. وكذلك «لَوْمًا» مركبة من «لَوْ»، و«مَا». و«هَلَّا» مركبة من «هَلْ»، و«لَا»، و«أَلَا» في معناها مركبة من «أَنْ»، و«لَا».

(٢) الحجر: ٧.

(١) المنافقون: ١٠.

(٣) الواقعة: ٨٦ - ٨٧.

(٤) في الكتاب ٩٨/١: لو قلت «هَلَّا زيدًا ضربتُ»، و«لَوْلَا زيدًا ضربتُ»، و«أَلَا زيدًا قتلْتُ»، جاز.

(٥) تقدم بالرقم ٢٥٠.

ومعناها كلها التحضيض والمحث. وإذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي، كن لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب، أو يُقدَّر فيه الترك، نحو قول القائل: «أكرمت زيداً»، فتقول: «هلاً خالداً»، كأنك تصرِّفه إلى إكرام خالد، وتحثه عليه، أو تلومه على ترك إكرامه. وحيث حصل فيها معنى التحضيض - وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه - جرت مجرى حروف الشرط في اقتضاءها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ، ولا غيره من الأسماء. ولذلك قال: «لا تدخل إلا على فعل ماضٍ أو مستقبل».

فأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(١)، فقد وليه الماضي، إلا أن الماضي هنا في تأويل المستقبل، كما يكون بعد حرف الشرط كذلك، لأنه في معناه، والتقدير: إِنْ أَخَّرْتَنِي أَصْدَقُ، ولذلك جَزَمَ «وَأَكْزَنَ» بالعطف على موضع «فَأَصْدَقُ». قوله: ﴿لَوْ مَا تَأَيَّنَا بِالْمَلَكِكَةِ﴾^(٢)، فشهد على إيلائه الفعل المستقبل، والمراد: إيتنا بها.

وقوله: ﴿لَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ صَرِيحِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾^(٣) وليه الجملة الشرطية، وهي في معنى الفعل إذ كانت مختصة بالأفعال، ولا يقع بعدها الاسم، فإن وقع بعدها اسم، كان في نية التأخير، نحو قولك: «هلاً زيداً ضربت»، والمراد: هلاً ضربت زيداً، وعلى تقدير فعل محذوف، نحو قولك لفاعلي الإكرام: «هلاً زيداً»، أي: هلاً أكرمت زيداً. ولذلك قال: إذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان بإضمارٍ رافع أو ناصب، أي: من الأفعال.

قال سيبويه^(٤): تقول: «لولا خيراً من ذلك»، و«هلاً خيراً من ذلك» والمراد: هلاً تفعل خيراً من ذلك. ولو رفعه على تقدير: «هلاً كان منك خيرٌ من ذلك» لجاز. ومنه البيت الذي أنشده [من الطويل]:

تعدون عقر النيب... إلخ

البيت لجريز، وقيل: للأشهب بن رُمَيْلَةَ، والشاهد فيه أنه أضمر فعلاً نصَّب «الكميَّ المقنَّع». ومعناه أن هؤلاء بني ضَوْطَرَى، والضوْطَرَى: الضَّخْمُ الذي لا غناء عنده، يمشون بالإطعام والضيافة، ويجعلون الكرم أكبرَ مجدِّهم. فقال: تعدون عقر النيب، وهو: جمع ناب، وهي: المِئِنَّة من الإبل ونحوها للضياف، أكبر مجدكم يا بني ضوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّع، والكميَّ: الشجاع المتكفي في سلاحه، أي: المستتر. والمقنَّع: الذي عليه البَيَّضَةُ. كأنه ينسبهم إلى الفُشَل، وعدم الشجاعة.

(٣) الواقعة: ٨٦ - ٨٧.

(٤) الكتاب ٢٦٨/١.

(١) المناقون: ١٠.

(٢) الحجر: ٧.

فصل

[المعنى الآخر لـ «لولا» و«لوما»]

قال صاحب الكتاب: ولـ «لولا» و«لوما» معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوجود غيره، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ، كقولك: «لولا عليّ لهلك عمر». *

* * *

قال الشارح: جملة الأمر أن «لولا»، و«لوما» على وجهين: أحدهما هذا، والثاني أن تكونا لامتناع الشيء لوجود غيره. ويقع بعدهما المبتدأ، وتختصان بذلك، ويكون جوابهما ساداً مسندٌ خبر المبتدأ لطوله، وذلك نحو قولك: «لولا زيد لأكرمك»، و«لوما خالد لزرّك»، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد. فقد صاراً في هذا الوجه بدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى. فالجملة الابتدائية هي التي تليها، والجملة الفعلية هي الجواب، فقولك: «لولا زيد لأكرمك»، معناه: لولا زيد مانع لأكرمك. والأصل قبل دخول الحرف: «زيد مانع لأكرمك»، ولا يكون حينئذ لأحدى الجملتين تعلق بالأخرى. فإذا دخلت «لولا» أو «لوما»، ربطت إحداهما بالأخرى، وصيرت الأولى شرطاً والثانية جزاءً.

وقد ذهب الكوفيون^(١) إلى أن الاسم مرتفع بعدها بها نفسها لنيابتها عن الفعل، وذلك أنا إذا قلنا: «لولا زيد لأكرمك»، قالوا: معناه: لولا منع زيد، فحذف الفعل، وناب عنه الحرف. وقد استضعف بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، وهذا الحرف لا يختص بالاسم؛ لأنه قد دخل على الفعل. قال الشاعر [من البسيط]:

لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذِّرِي لِمَحْدُودٍ^(٢)

وقال الآخر [من الطويل]:

١١٦٤ - أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

(١) انظر المسألة العاشرة من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٧٠ - ٧٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٦.

١١٦٤ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ١١/٢٤٦، ٢٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥٥، ٢/٣٨٩؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٦٠٧؛ والدرر ٢/٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر)؛ وجمع الهوامع ١/١٠٥. اللغة: ينازع: يخاصم أو يشغل.

المعنى: كيف تقولين إني لا أحبك؟ ولكن أعمالي ومعيشتي تؤخرني عن زيارتك.

الإعراب: «ألا زعمت»: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح، «زعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة =

فإذاً قد صار هذان الحرفان من قبيل المشترك، إذ يُستعملان في التحضيض والامتناع؛ لأنَّ اللفظ متفقٌ، والمعنى مختلفٌ متعدّدٌ، ولم يمتنع ذلك منهما، كما كان ذلك في الحروف المُفْرَدة، نحو همزة الاستفهام، وهمزة النداء، واللام في «لزيد»، واللام في «ليُضْرَبَ زيدٌ»، و«هَلْ» التي في قولك: «هل زيدٌ منطلقٌ؟» و«هَلْ» التي بمعنى «قَدْ». فكما اتفقت ألفاظ الحروف المفردة، واختلفت معانيها، كذلك هذه الحروف المركّبة، فاعرفه.

= الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «أسماء»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «أن لا أحبها»: «أن»: المخففة، حرف مشبه بالفعل، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، و«لا»: نافية، و«أحبها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، واسم «إن» محذوف، والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها سَمَدٌ مفعولي «زعم». «فقلت»: الفاء: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بلى»: حرف جواب. «لولا»: حرف امتناع لامتناع. «ينازعني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «شغلي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير المتكلم في محلّ جزّ بالإضافة.

جملة «زعمت أسماء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أحبها»: في محل رفع خبر. وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة «زعمت» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولا ينازعني»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا ينازعني» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولا ينازعني» حيث جاءت جملة فعلية بعد «لولا» غير التحضيضية.

ومن أصناف الحرف

حرفُ التقريب

فصل

[قَدْ]

قال صاحب الكتاب: وهو «قَدْ» يُقَرَّبُ الماضي من الحال إذا قلتَ: «قد فَعَلَ». ومنه قولُ المؤدِّن: «قد قامت الصلاة»، ولا بُدُّ فيه من معنى التوقُّع. قال سيبويه^(١): وأما «قَدْ»، فجوابُ «هل فَعَلَ». وقال أيضًا^(٢): فجوابُ «لَمَّا يَفْعَلْ»، وقال الخليل^(٣): هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرون الخبرَ.

قال الشارح: «قَدْ» حرفٌ معناه التقريبُ، وذلك أنك تقول: «قام زيدٌ»، فتُخْبِرُ بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قَرَّبْتَهُ بـ«قَدْ»، فقد قَرَّبْتَهُ ممَّا أنت فيه، ولذلك قال المؤدِّن: «قد قامت الصلاة»، أي: قد حان وقتُها في هذا الزمان. ولذلك يحسن وقوعُ الماضي بموضع الحال إذا كان معه «قَدْ»، نحو قولك: «رأيتُ زيدًا قد عزم على الخروج»، أي: عازمًا.

وفيها معنى التوقُّع يعني لا يُقال: «قد فعل» إلا لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما «قَدْ» فجوابُ «هل فعل»؛ لأنَّ السائل ينتظر الجوابَ، وقال أيضًا: وأما «قَدْ» فجوابُ لقوله: «لَمَّا يَفْعَلْ»، فتقول: «قد فعل». وذلك أنَّ المُخْبِرَ إذا أراد أن ينفي، والمُحَدِّثُ ينتظر الجوابَ، قال: «لَمَّا يَفْعَلْ»، وجوابُه في طرف الإثبات: «قد فعل»؛ لأنه إيجابٌ لما نفاه. وقولُ الخليل: «هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرون الخبرَ»، يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعلٍ أو عَلِمَ أنَّه متوقِّعٌ أن يُخْبَرَ به، قيل: «قد فَعَلَ». وإذا كان المُخْبِرُ مبتدئًا قال: «فعل كذا وكذا»، فاعرفه.

(٣) الكتاب ٢٢٣/٤.

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤.

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فصل

[استعمال «قد» للتقليل]

قال صاحب الكتاب: ويكون للتقليل بمنزلة «رُبَّما» إذا دخل على المضارع كقولهم: «إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ».



قال الشارح: قد تُستعمل «قد» للتقليل مع المضارع، فهي لتقليل المضارع، وتقريب الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى «رُبَّما». تقول: «قد يصدق الكذوب»، و«قد يَغْتَرُ الْجَوَادُ»، تريد أَنَّ ذلك قد يكون منه على قَلَّةٍ وندرة، كما تقول: «رُبَّما صدق الكذوبُ وعثر الجوادُ». وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أَنَّ كُلَّ تقريبٍ تَقْلِيلٌ؛ لأنَّ فيه تَقْلِيلَ المسافة. قال الهَذَلِيُّ [من البسيط]:

١١٦٥ - قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلَهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ سُجَّتْ بِفِرْصَادِ

١١٦٥ - التخرُّج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣٦٨؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤؛ وللهذلي في الأزهية ص ٢١٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧٤؛ وبلا نبة في تذكرة النحاة ص ٧٦؛ ووصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن)؛ والمقتضب ١/٤٣؛ وجمع الهوامع ٢/٧٣.

اللغة: القرن: المماثل في الشجاعة. مصفراً أنامله: مقتولاً قد نزع دمه، فاصفرت أنامله. سجت: طُيئت، يقال: سج الحائط: طيئته، والمراد هنا: صُبغت. الفِرْصاد: صبغ أحمر.

المعنى: أحياناً أترك مكافئي في الشجاعة قتيلاً، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: «قد»: حرف تَقْلِيل. «أترك»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «القرن»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مصفراً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «أنامله»: فاعل لـ«مصفراً» مرفوع بالضممة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «أثوابه»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. «سجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والثاء: للثاني. «بفرصاد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سجت».

جملة «أترك القرن...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأن أثوابه سجت...»: في محل نصب حال. وجملة «سجت»: في محل رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «قد أترك» حيث جاءت «قد» مع المضارع للتقليل، والأجود أن تكون للتكثير في موضع التمدح والانتخار.

فصل

[فصل «قَدْ» عن الفعل بالقَسَم، وطرح الفعل بعدها]

قال صاحب الكتاب: ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقَسَم، كقولك: «قد والله أحسنت»، و«قد لَعَمْرِي بَتْ سَاهِرًا». ويجوز طَرْحُ الفعل بعدها إذا فُهم، كقوله [من الكامل]:

أَفَدَ التَّرْخُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ^(١)

قال الشارح: اعلم أن «قَدْ» من الحروف المختصة بالأفعال، ولا يحسن إيلاء الاسم إياه، وهو في ذلك كالسين و«سَوْفَ». ومنزلة هذه الحروف من الفعل منزلة الألف واللام من الاسم، لأن السين و«سوف» يقصران الفعل على زمان دون زمان. وهي بمنزلة الألف واللام التي للتعريف، وقَدْ توجب أن يكون الفعل متوقعًا، وهو يُشبه التعريف أيضًا، فكما أن الألف واللام اللتين للتعريف لا يُفصل بينهما وبين التعريف أيضًا، كان هذا مثله، إلا أن «قَدْ» اتسعت العرب فيها؛ لأنها لتوقع فعل، وهي منفصلة مما بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم؛ لأن القسم لا يفيد معنى زائدًا، وإثما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها، وقال: «قد والله أحسنت»، و«قد لَعَمْرِي بَتْ سَاهِرًا». هكذا الرواية «أحسنت» بفتح التاء، و«بَتْ» بضم التاء. فأما قوله [من الكامل]:

أَفَدَ التَّرْخُلُ... إلخ

فالبيت للنايعة، والشاهد فيه طَرْحُ الفعل بعد «قَدْ» لدلالة ما تقدم عليه. ومثله «لَمَّا» في جواز الاكتفاء بها، وقد تقدم قبل، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حروف الاستقبال

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «سَوْفَ»، والسين «أَنْ»، و«لَا»، و«لَنْ». قال الخليل^(١):
إِنَّ «سَيَفْعَلُ» جوابُ «لَنْ يَفْعَلَ»، كما أَنَّ «لَيَفْعَلَنَّ» جوابُ «لَا يَفْعَلُ»، لِمَا فِي «لَا يَفْعَلُ» مِنْ
اقتضاء القسم. وفي «سَوْفَ» دلالة على زيادة تنفيس، ومنه «سَوْفَتَهُ»، كما قيل من «آمِينَ»:
«أَمْزَنَ». ويُقال: «سَفَّ أفعُلُ». و«أَنَّ» تدخل على المضارع والماضي، فيكونان معه في تأويل
المصدر، وإذا دخلت على المضارع، لم يكن إلا مستقبلاً، كقولك: «أريد أن يخرج». ومن
ثم لم يكن منها بُدُّ في خبر «عسى». ولما انحرف الشاعرُ في قوله [من الطويل]:

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَابَ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ^(٢)
عَمَّا عَلَيْهِ الاسْتِعْمَالُ، جاء بالسين التي هي نظيرة «أَنَّ».



قال الشارح: هذه الحروف موضوعة للاستقبال، أي: إنها تفيد الاستقبال، وتقتصر
الفعل بعدها عليه. فمن ذلك السين و«سَوْفَ»، ومعناها التنفيس في الزمان. فإذا دخل
على فعل مضارع، خلصاه للاستقبال، وأزالا عنه الشياغ الذي كان فيه، كما يفعل الألف
واللام بالاسم، إلا أَنَّ «سَوْفَ» أشدُّ تراجيحاً في الاستقبال من السين، وأبلغ تنفيساً.
وقد ذهب قوم إلى أَنَّ السين مُنْقِصَةٌ من «سَوْفَ»، حذفوا الواو والفاء منها لكثرة
الاستعمال، وهو رأي الكوفيين^(٣)، وحكوا فيها لغات، قالوا: «سَوَّ أفعُلُ»، بحذف الفاء
وحدها، وقالوا: «سَفَّ أفعُلُ» بحذف الواو وحدها. والذي عليه أصحابنا أنَّهما كلمتان
مختلفتا الأصل، وإن توافقا في بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتُهما.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٣٢.

(١) الكتاب ٢١٧/٤.

(٣) انظر المسألة الثانية والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين» ص ٦٤٦ - ٦٤٧.





وحُكي عن الأصمعي، قال: ارتفعت قريش عن عَنَعَةِ تميم، وكَشَكَشَةِ ربيعة. وقد تقدّم ذلك، وإنما أعذناه هنا حيث عرّض به.

= اللغة والمعنى: المطوّقة: نوع من الحمام. الورقاء: الحمامة. الهديل: صوت الحمام، وفرخها. يتساءل: أن شدت حمامة على ساق شجرة، تنادي ابنها المزعوم، هاجت أحزانك؟! الإهراب: «أعن»: الهمزة: حرف استفهام، «عن» حرف مصدرى. «تغنت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعا لالتقاء الساكنين، والثناء: للتأنيث. «على ساق»: جاز ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «مطوّقة»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن تغنت» في محلّ رفع مبتدأ، بتقدير: أغناء ورقاء أهاجك؟! «ورقاء»: بدل مرفوع بالضمّة. «تدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «هديلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلّق بصفة محذوفة من «هديلاً». «أعواد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «تدعو»: في محلّ رفع صفة لورقاء. والشاهد فيه قوله: «أعن تغنت» حيث أبدلت الهمزة عينا، وهي لغة بني تميم.

ومن أصناف الحرف

حرفا الاستفهام

فصل

[تعدادهما]

قال صاحب الكتاب: وهما الهمزة، و«هَلْ» في نحو قولك: «أزِيدَ قائمٌ؟» و«أقام زيدٌ؟» و«هل عمرٌو خارجٌ؟» و«هل خرج عمرٌو؟» والهمزة أعمُ تصرُّفاً في بابها من أختها. تقول: «أزِيدَ عندك أم عمرٌو؟» و«أزِيداً ضربتُ؟» و«أضرب زيداً وهو أخوك؟» وتقول لمن قال لك: «مررتُ بزيد»: «أبزيد؟» وتوقعها قيل الواو، والقاء، و«ثُمَّ». قال الله تعالى: ﴿أَوْكَلِمَا عَنْهُدَا عَهْدًا﴾^(١)، وقال: ﴿أَفَنُكِّنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ﴾^(٢)، وقال: ﴿أَتَدْرِيْذَا مَا وَقَعَ﴾^(٣). ولا يقع «هَلْ» في هذه المواقع.

قال الشارح: الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد. فالاستفهام: مصدر «استفهمت»، أي: طلبتُ الفهم، وهذه السببُ تفيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدران «استعلمتُ» و«استخبرتُ». ولما كان الاستفهام معنى من المعاني؛ لم يكن بدُّ من أدوات تدلُّ عليه، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني.

وحروفه ثلاثة: الهمزة، و«هَلْ»، و«أَمْ». ولم يذكر الشيخ «أَمْ» هنا؛ لأنه قد تقدّم ذكرها في حروف العطف، لأنها لا تُخلَص للاستفهام، إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام، فلذلك اقتصر على الهمزة، و«هَلْ».

وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الأسماء، وتارةً على الأفعال، وذلك قولك في الاسم: «أزِيدَ قائمٌ؟» وفي الفعل: «أقام زيدٌ؟» وتقول في «هَلْ»: «هل زيدٌ قائمٌ؟» و«هل قام زيدٌ؟».

ولدخلولهما على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصهما بأحدهما، لم يجوز أن يعملوا في لفظ أحدهما القليلين، بل إذا دخلا على جملة خبرية، غيّر معناها إلى الاستفهام، ونقلها عن الخبر.

(٣) يونس: ٥١.

(٢) محمد: ١٤.

(١) البقرة: ١٠٠.

فالهزمة أم هذا الباب، والغالبه عليه، وقد يشترك الحرفان، ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى، وأكثر تصرفاً من الآخر، فلذلك قال في الهزمة: «والهزمة أعم تصرفاً في بابها من أختها»، وذلك إذا كانت يلزمها الاستفهام، وتقع مواقع لا تقع أختها فيها، ألا ترى أنك تقول: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» والمراد: أيهما عندك؟ ف«أم» ههنا مُعَادِلَةٌ لهزمة الاستفهام. ولا تُعَادَلُ «أم» في هذا الموضع بغير الهزمة على ما سبق، ولا يقال في هذا المعنى: «هل زيدٌ عندك أم عمرو؟» وتقول: «أزيداً ضربت؟» فتَقْدَمُ المفعول، وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به، فلا تقول: «هل زيداً ضربت؟» ولا «متى زيداً ضربت؟» وقد تقدّم ذكر ذلك.

وتُقرَّرُ بالهمزة، فتقول: «أتضرب زيداً، وهو أخوك؟» فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار. ولا يُستعمل غير الهزمة في هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾^(١)، وقوله: ﴿أَأَمْتٌ كُنْتُ لِلنَّاسِ مُخْدُوذِي وَأُنْجِي إِلَهُتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾^(٢). وكذلك إذا قيل لك: «رأيت زيداً»، وأردت أن تستثبت ذلك؛ قلت: «أزيدانية؟» أو «أزيداً؟» وكذلك لو قال: «مررت بزيد»، قلت: مستثبناً: «أزيدانية؟» أو «أبزيد؟» فتحكي الكلام. ولا يجوز مثل ذلك بـ«هل» ونحوها مما يُستفهم به.

ولقوتها وغلبيتها وعموم تصرفها، جاز دخولها على الواو والفاء و«ثم» من حروف العطف، فالواو نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَلَهُدَّوْا عَهْدًا نَبَذُوا قَرِيبٌ مِنْهُمْ﴾^(٣)، والفاء نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾^(٤)، وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾^(٥)، وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتَرٍ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٦). و«ثم» نحو قوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌ مِنْكُمْ بِهِ﴾^(٧). ولا يتقدّم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهزمة على حروف العطف، بل حروف العطف تدخل عليهن، كقولك: «وهل زيدٌ قائم؟» وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٨). وقال الشاعر [من الخفيف]:

١١٦٧ - لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ جَمَابِي

(١) الأعراف: ١٧٢. (٢) المائدة: ١١٦.

(٣) البقرة: ١٠٠. (٤) الأعراف: ٩٧.

(٥) البقرة: ٨٥. (٦) هود: ١٧، ومحمد: ١٤.

(٧) يونس: ٥١. (٨) هود: ١٤.

١١٦٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧١.

اللغة والمعنى: الحمام: الموت.

يتمنى لو يصل إلى أحبائه، أو يمنعه الموت من هذا الوصول.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «شعري»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه، وخبر «ليت» محذوف وجوباً تقديره: =

وقد احتج السيرافي لذلك أَنَّ هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها، لأنها تربط ما بعدها بما قبلها.

والهمزة قد تدخل على الكلام، وينقطع بها بعض الجملة، نحو قوله في الاستثبات لمن قال: «مررتُ بزيد»، «أبزيدي؟» فيدخلها على الجاز والمجرور، وهو بعض الجملة، وتقول: «كم غلمانك أثلثة أم أربعة؟» فتبدل من «كم» وحدها، وتقول: «أمقيما وقد رحل الناس؟» ولا يكون مثل ذلك في «هل» ولا غيرها. وإذا كانت كذلك، جاز أن تدخل على حروف العطف؛ لأنها كـبعض ما قبلها.

فصل

[هَلْ]

قال صاحب الكتاب: وعند سيبويه^(١) أَنَّ «هَلْ» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام. وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

١١٦٨ - سَائِلُ قَوَارِسٍ يَرْبُوعٍ بِشَذَيْنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ السَّاقِ ذِي الْأَكْمِ

= حاصل. «هل»: حرف استفهام. «ثم»: حرف عطف «هل»: حرف استفهام. «آتينهم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أو»: حرف عطف. «يحولن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. «دون»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «يحولن». «ذاك»: اسم إشارة مبني في محل جر مضاف إليه. «حمامي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء، ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. وجملة «ليت شعري حاصل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل آتينهم»: استئنافية لا محل لها كذلك، وعطف عليها جملة «يحولن حمامي». والشاهد فيه قوله: «ثم عل» حيث سبق حرف العطف حرف الاستفهام.

(١) الكتاب ١٨٩/٣.

١١٦٨ - التخریج: البيت لزید الخیل فی دیوانه ص ١٥٥؛ والجنى الداني ص ٣٤٤؛ والدرر ١٤٦/٥؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٨٥؛ والأشباه والنظائر ٤٢٧/٢، ٥٥/٧؛ ونذكرة النحاة ص ٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٢٦١/١١، ٢٦٣، ٢٦٦؛ والخصائص ٤٦٣/٢؛ ورصف المباني ص ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٥؛ واللمع ص ٣١٧؛ والمقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣؛ وجمع الهوامع ٧٧/٢، ١٣٣.

اللغة: سائل: أمر بالمساءلة بمعنى: أسأل. يربوع: حي من اليمن. القاع: الأرض المنبسطة، الأكَم: جمع أكمة، وهي التل أو المرتفع من الأرض.

المعنى: أسأل شجعان بني يربوع عن حملتنا عليهم وقوتنا وشجاعتنا: أبصرونا بسفح الجبل كيف فعلنا بهم ما فعلنا من القتل والتشريد.

الإعراب: «سائل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. =

قال الشارح: هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك أنه قال عقيب الكلام على «مَنْ»، و«مَتَى»، و«مَا»: وكذلك «هَلْ»، إنما هي بمنزلة «قَدْ»، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت «هَلْ» إنما تقع في الاستفهام. كأنه يريد أن أصل «هَلْ» أن تكون بمعنى «قَدْ»، والاستفهام فيها بتقدير أَلَف الاستفهام، كما كان كذلك في «مَنْ»، و«مَتَى»، و«مَا». الأصل: «أَمَنْ»، و«أَمَتَى»، و«أَمَا». ولما كثر استعمالها في الاستفهام، حُذفت الألف للعلم بمكانها.

قال السيرافي: وأما «هَلْ»، فإنها حرفٌ دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعت بعض ما يجوز في الألف، وهو اقتطاعها بعض الجملة، وجواز التعديل والمساواة بها. فلما دخلت مانعةً لشيءٍ ومجيزةً لشيءٍ، صارت كأنها ليست للاستفهام المطلق، فقال لذلك سيبويه: إنها بمعنى «قَدْ». والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريق الأصالة أنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام، إذ من المُحال اجتماع حرفين بمعنى واحد.

فإن قيل: فقد تدخل عليها «أَمْ»، وهي استفهامٌ، نحو قوله [من البسيط]:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِزَّتَهُ إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مُشْكُومٌ^(١)

ونحو قوله [من الكامل]:

١١٦٩- [هل غادر الشعراء من مُتردِّم] أَمْ هل عرفت الدار بَغْدَ تَوْهَمِ

= «فوارس»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «بربوع»: مضاف إليه مجرور، وصرف لضرورة الشعر إذ حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنه علم على القبيلة. «بشدتنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سائل»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أهل»: الهمزة للاستفهام، و«هل»: بمعنى «قَدْ». «أرونا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاءها مع الواو الساكنة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بسفح»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أرونا»، و«سفح» مضاف. «القاع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ذي»: صفة «سفح» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «الأكم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «سائل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل رأونا»: في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «سائل».

والشاهد فيه قوله: «أهل» حيث جاءت «هل» بمعنى «قَدْ».

(١) تقدم بالرقم ٥١٠.

١١٦٩ - التخريج: البيت لعترة في ديوانه ص ١٨٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٣٦ (ردم)؛ وتهذيب اللغة ١٤/

١١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٣٩؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٥٠٤، ٣/ ١٩٤؛ وكتاب الجيم ١/ ٣٩٨؛ وتاج

العروس (ردم)؛ وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)؛ وبلا نسبة في المختص ٣/ ٣٠.

اللغة والمعنى: المترد: الموضع المستطَلح.

يتساءل عن الشعراء أتراه منسوا قول الشعر الصالح؟ أم عرفت داره بعد ما توهمت عدم معرفتها.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «غادر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الشعراء»: فاعل مرفوع =

قيل: «أم» فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف. فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع «هل»، خُلع منها دلالة الاستفهام، وبقي العطف بمعنى «بَلْ» للترك. ولذلك قال سيويوه^(١): إن «أم» تجيء بمنزلة «لا بَلْ» للتحويل من شيء إلى شيء. وليس كذلك الهمزة، لأنه ليس فيها إلا دلالة واحدة. وقد أجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على «هل» وعلى سائر أسماء الاستفهام، وأنشد [من البسيط]:

سابل فوارس يربوع... إلخ

وهو قليل لا يُقاس عليه. ووجه ذلك أنه جعل «هل» بمنزلة «قَدْ» من قوله: ﴿هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ آلِهَةٍ﴾^(٢)، و﴿هَلْ أَتَىكَ حَدِيثُ الْعَجَسَةِ﴾^(٣)، فالرواية: بَشَدَتْنَا بفتح الشين. والشدة: الحفلة الواحدة، فاعرفه.

فصل

[حذف همزة الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: وتُحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل. قال [من الطويل]:

١١٧٠ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ؟

= بالضمّة. «من متردّم»: جاز ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «أم»: حرف عطف. «هل»: حرف استفهام. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلّق بالفعل «عرفت». «توهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «هل غادر الشعراء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «عرفت». والشاهد فيه قوله: «أم هل» حيث دخلت «أم» وفيها معنى الاستفهام على «هل» وهي حرف استفهام.

(١) الكتاب ١٩٠/٣.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) العجاسة: ١.

١١٧٠ - التخرّيج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيويوه ١٥١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٣١/١؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقنضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

المعنى: من شدة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمى بها: أسبع أم ثمان؟

الإعراب: «لعمرك»: اللام: حرف ابتداء ونفسم، «عمرك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف:

ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». «ما»: حرف نفى. =

قال الشارح: يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

بدا لي منها مغمض يوم جُمِرْتُ وَكَفْ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِنَانِ
فلما التقينا بالثنية سَلَمْتُ وَنَارَ عَنِي الْبَغْلُ اللَّعِينُ عِنَانِي
فوالله ما أدري وإن كنت دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمُرِ أَمْ بِشِمَانِ؟
والمراد: أسبع. دل على ذلك قوله: «أم بشمان». و«أم» عديلة الهمزة، ولم يرد
المنقطعة، لأن المعنى على: ما أدري أيهما كان منها، فاعرفه.

فصل

[تصَدَّرُ الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: وللإستفهام صدرُ الكلام. لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه. لا تقول: «ضربت أزيداً»، وما أشبه ذلك.

قال الشارح: قد تقدّم أنّ الإستفهام له صدرُ الكلام من قبيل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت «ما» النافية كذلك، حيث دخلت على جملة إيجابية، فنقلت معناها إلى السلب. فكما لا يتقدّم على «ما» ما كان من جملة المنفي، كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: «ضربت أزيداً». هكذا مثله صاحب الكتاب، والجيد أن تقول: «زيداً أضربت؟» فتقدّم المعمول على الهمزة؛ لأنك إذا قدّمت شيئاً من الجملة. خرج عن حكم الإستفهام، ومن تمام الجملة.

وقوله: «ما كان في حيزها» يريد ما كان متعلقاً بالإستفهام ومن تمام الجملة. ومنه قولهم: «حيزُ الدار»، وهو ما يُضَمُّ إليها من مرافقها، فاعرفه.

= «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «وإن»: الواو: حالية، و«إن»: حرف زائد. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «دارياً»: خبر «كان» منصوب. «أسبع»: جار ومجرور متعلقان بـ «رمين». «رمين»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الجمر»: مفعول به منصوب. «أم»: حرف عطف. «بشمان»: جار ومجرور متعلقان بـ «رمين».

وجملة القسم «عمرك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدري»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت دارياً»: في محل نصب حال. وجملة «رمين»: سدت مسد مفعولي «أدري».

والشاهد فيه قوله: «أسبع... أم بشمان» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أسبع».

ومن أصناف الحرف

حرفا الشرط

فصل

[تعدادهما]

قال صاحب الكتاب: وهما «إن»، و«لَوْ». تدخلان على جملتين، فتجعلان الأولى شرطاً، والثانية جزاء، كقولك: «إن تضربني أضربك»، و«لو جئتني لأكرمك»، خلا أن «إن» تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ماضياً، و«لَوْ» تجعله للمضي، وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: «لَوْ يَطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَمَنِمْ»^(١) وزعم الفراء أن «لَوْ» تُستعمل في الاستقبال كـ«إن».



قال الشارح: سيبويه^(٢) رحمه الله إنما ذكر «إن» و«إِذَا»، وعد «إِذَا» في حيز الحروف، ولم يذكر «لَوْ»؛ لأن «لَوْ» معناها المضي، والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود. ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط؛ لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان جرد الثاني موقوفاً على وجود الأول.

وقد فرق سيبويه^(٣) بين «إِذَا» و«خَيْثُمَا»؛ لأن «إِذَا» تقع موقع «إن»، ولم يقم دليل على اسميتها. ألا ترى أنه لا يعود من الجزاء بعدها إليها ضمير، كما يكون ذلك مع «خَيْثُ» إذا قلت: «حيثما تكن أكن فيه؟» والفرقان بينهما أن «إِذَا» ظرف زمان معناه الماضي، فلما ضُمَّت إليها «ما»، ورُكِبَتْ معها، وجوزي بها، خرجت عن معنى المضي إلى الاستقبال. والشيثان إذا رُكِبَا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنى ثالث، ويخرجان عن حكم ما لكل واحد منهما إلى معنى مفرد، كما قلنا في «لَوْلَا»، و«هَلَّا». ونظائر ذلك كثيرة. وليست «خَيْثُمَا» كذلك، بل هي للمكان، ولم تُزل عن معناها بدخول

(١) الحجرات: ٧.

(٢) الكتاب ٥٨/٣.

(٣) الكتاب ٥٦/٣.

«ما» عليها. وليست «ما» في «حَيْثُمَا» و«إِذْمَا» لَفَوْا على حذها في «أَيْنَمَا»، و«مَتَى ما» وإنما هي كافة لهما عن الإضافة بمنزلة «إِنَّمَا» و«كَأَنَّمَا».

واعلم أن «إِنْ» أم هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك اتسع فيها، وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: «إِنْ اللَّهُ أَمَكْنَنِي مِنْ فُلَانٍ فَعَلْتُ». وقد يُقتصر عليها ويوقف عندها، نحو قولك: «صَلَّ خَلْفَ فُلَانٍ وَإِنْ»، أي: وإن كان فاميقًا. ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يُجازى به.

وتدخل على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى، وتُصيرهما كالجملة، نحو قولك: «إِنْ تَأْتَنِي آتِكُ»، والأصل: «تَأْتِنِي آتِيكَ». فلما دخلت «إِنْ»، عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: «إِنْ تَأْتَنِي» وسكت، لا يكون كلامًا، حتى تأتي بالجملة الأخرى. فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر. فهو من التام الذي لا يزداد عليه فيصير ناقصًا، نحو: «قام زيدٌ». فهذا كلام تام. فإذا زدت عليه «إِنْ»، وقلت: «إِنْ قام زيدٌ»، صار ناقصًا، لا يتم إلا بجواب. ومثله المبتدأ والخبر، نحو قولك: «زيدٌ قائمٌ»، فإذا زدت عليه «أَنْ» المفتوحة، وقلت: «أَنْ زيدًا قائمٌ»، استحال الكلام إلى معنى الأفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلامًا إلا بضميمة إليه، نحو قولك: «بلغني أَنْ زيدًا قائمٌ»، بضميمة «بلغني» إليه، صار كلامًا.

وحق «إِنْ» الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال؛ لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره. فإن وليها فعل ماضٍ، أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: «إِنْ قَمْتُ قَمْتُ»، والمراد: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

فإن قيل: فإنهم يقولون: «إِنْ كُنْتُ زُرْتَنِي أَمْسَ أكرمْتُكَ اليومَ»، وقد وقع بعد «إِنْ» الفعل، ومعناه المضى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾^(١)، قيل: قد أجاب عن ذلك المبرد، وقال: إنما ساء ذلك في «كَانَ» لقوة دلالتها على المضى، وأنها أصل الأفعال وعبارتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة «إِنْ». ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير «كَانَ» بعد «إِنْ»، إلا ومعناه المضارع. وقال ابن السراج: هو على تأويل: «إِنْ أَكُنْ كُنْتُ قُلْتُهُ»، وكذلك ما كان مثله.

وأما «لَوْ»، فمعناها الشرط أيضًا؛ لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني، كما كان كذلك في «إِنْ»، إلا أن الفرقان بينهما أن «لَوْ» يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول، ولم يُوجد الشرط، ولا المشروط، فكأنه امتنع وجود

الثاني لعدم وجود الأول. فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع وجود الأول، وإن يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأول، ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود.

ف«إن» إذا وقع بعدها الماضي، أحالت معناه إلى المستقبل. و«لو» إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى الماضي، نحو قوله تعالى: «لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ»^(١) أي: لو أطاعكم، فهي خلاف «إن» في الزمان، وإن كانت مثلها من جهة كون الأول شرطاً للثاني. ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما: إنهما يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزءاً، كقولك: «إن تضررتني أضرتك»، و«لو جشنتي لأكرمتك»، فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول، كما يتوقف الإكرام على وجود المجيء. وزعم الفراء أن «لو» قد تستعمل للاستقبال بمعنى «إن».

فصل

[فعل الشرط وجوابه]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو الفعلان في باب «إن» من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً. فإذا كانا مضارعين، فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً. فإذا وقع جزءاً، ففيه الجزم والرفع. قال زهير [من البسيط]:

١١٧١- وإن أناة خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

(١) الحجرات: ٧.

١١٧١ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣ وجمهرة اللغة ص ١٠٨ وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠، والدرر ٨٢/٥؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيويه ٨٥/٢؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢؛ والكتاب ٦٦/٣؛ ولسان العرب ٢١٥/١١ (خلل)، ١٢/١٢٨ (حرم)؛ والمحجب ٦٥/٢؛ ومغني اللبيب ٤٢٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤؛ والمقتضب ٧٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٣؛ وجمع الهوامع ٦٠/٢.

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

يقول: إذا ما أناة محتاج يطلب نوالاً فإنه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه، أي: إنه وجل كريم، لا يرد سائلاً مهما كانت الظروف.

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، و«إن»: حرف شرط جازم. «أناة»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وهو في محل جزم فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «خليل»: فاعل مرفوع. «يوم»: ظرف زمان متعلق بـ «أتى»، وهو مضاف. «مسألة»: مضاف إليه مجرور. «يقول»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «غائب»: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل =

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «إن» الشرطية تدخل على جملتين فعليّتين، فتعلّق إحداهما بالأخرى، وتربط كلّ واحدة منهما بصاحبتهما حتى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى. وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليّتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتة موجودة لا يصحّ تعليق وجود غيرها على وجودها.

ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً. فإن كانا مضارعين، كانا مجزومين، وظهر الجزمُ فيهما، كقولك: «إن تقم أقم». وإن كان ماضيين، كانا مُثَبَّتَيْنِ على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدّراً، نحو قولك: «إن قمّت قمّت»، والمعنى: «إن تقم أقم».

فإن كان الأوّل ماضياً والثاني مضارعاً، فيكون الأوّل في موضع مجزوم، والثاني معرباً، نحو قولك: «إن قمّت أقم». ولا يحسن عكسُ هذا الوجه بأن يكون الأوّل مضارعاً معرباً والثاني ماضياً مبنياً، نحو قولك: «إن تقم قمّت». وذلك لأمرين: أحدهما أن الشرط إذا كان مجزوماً، لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأوّل، كنت قد أرفهته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزمه، وصار بمنزلة «زيد قائم ظننت ظناً»؛ لأن تأكيد الفعل إرهافاً وعنايةً بالفعل، والغاؤه إهمالاً وإطراحاً، وذاتك معنيان متدافعان. الثاني أن «إن»، إذا جزمّت، اقتضت مجزوماً بعدها؛ لأنّها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وجزمها يتعلّق بفعلين. وإذا لم يظهر جزمها، صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَقِفِرْنَا لَوَقَعْنَا لَعُنًا مِنْ الْخَالِصِينَ﴾^(١) فإنّ جُزْمَ «تغفر لنا» بـ«لم» لا بـ«إن». ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقِفِرْ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَالِصِينَ﴾^(٢)، لمّا كانت «إن» هي الجازمة «ليغفر لي» جُزِمَ الجواب؟ وقد يُجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم. وأحسن ذلك أن يكون الشرط بـ«كَانَ»؛ لقوّة «كان» في باب المجازاة، وقول صاحب

= عمل «لا»، و«غائب» عنده مبتدأ مرفوع. «مالي»: فاعل لاسم الفاعل «غائب» مرفوع سدّ مسدّد الخبر، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. «حرم»: معطوف على «غائب» مرفوع. وجملة «إن أتاه خليل...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «يقول...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «لا غائب مالي»: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: رفع «يقول» على نية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه خليل. وجاز هذا لأنّ «إن» غير عاملة في اللفظ، والمبzd بقدره على حذف الفاء. والجزم جازم.

الكتاب: وإذا وقع جزاء، يعني المضارع، ففيه الجزم والرفع. فأما قوله [من البسيط]:

وإن أتاه خليل... إلخ

فالشاهد فيه رفع «يقول»، وهو الجواب، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه، وأما الرفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأولاً من قبيل الضرورة، فقوله: «يقول: لا غائب مالي ولا حرم»، فسيبويه^(١) يتأوله على إرادة التقديم، كأن المعنى «يقول إن أتاه خليل». وقد استضعف، والحيث أن يكون على إرادة الفاء، فكأنه قال: فيقول. والفاء قد تحذف في الشعر، نحو قوله [من البسيط]:

١١٧٢- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [والشر بالشر عند الله مثلاً] ومثله قوله [من الرجز]:

١١٧٣- يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعَ أَخْوُكَ تُضْرَعَ

(١) الكتاب ٦٦/٣.

١١٧٢ - التخریج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١٧٨/١؛ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢؛ ولسان العرب ٤٧/١١ (بجل)؛ والمقتضب ٧٢/٢؛ ومغني اللبيب ٥٦/١؛ والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤؛ ونوادير أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥؛ والكتاب ٦٥/٣؛ وليس في ديوانه، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧؛ وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١؛ والخصائص ٢٨١/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١؛ والكتاب ١١٤/٣.

الإعراب: «من»: اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ. «يفعل»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الحسنات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «الله»: مبتدأ مرفوع بالضمعة. «يشكرها»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «والشر»: الواو: حرف استئناف، «الشر»: مبتدأ مرفوع. «بالشر»: جار ومجرور متعلقان بـ «مثلاً». «عند»: ظرف مكان منصوب، متعلق بـ «مثلاً»، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «مثلاً»: خبر المبتدأ مرفوع بالالف لأنه مشي.

وجملة «من يفعل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفعل»: في محل رفع خبر للمبتدأ «من». وجملة «الله يشكرها»: في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير افتراضه بالفاء. وجملة «يشكرها»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «الشر بالشر...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية، وذلك للضرورة الشعرية. والتقدير: «فالله يشكرها». وأجازه بعضهم.

١١٧٣ - التخریج: الرجز لجبر بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢؛ والكتاب ٦٧/٣؛ ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل)؛ وله أو لعمر بن خثارم البجلي في خزانة الأدب ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤؛ ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر ١/ =

والمعنى: «إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ»، أو على تقدير الفاء. ومثله قول الآخر [من الطويل]:
 ١١٧٤- فَقُلْتُ نَحْمَلُ فُزُقَ طَوْفِكَ إِنِّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
 فرفع على إرادة التقديم أو إرادة الفاء، فاعرفه.

= ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/٢٢٣؛ ووصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح
 الأسموني ٣/٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ٢/
 ٥٥٣؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ ومع الهوامع ٢/٧٢.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أفزع»: منادى مبني على الضم في محل نصب. «ابن»: نعت «أفزع»،
 تبعه في المحل منصوب، وهو مضاف. «حابس»: مضاف إليه مجرور. «يا أفزع»: توكيد لفظي
 للنداء الأول. «إِنَّكَ»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير في محل نصب اسم «إِنَّ». «إِنْ»: حرف
 شرط جازم. «يَصْرَعُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه فعل الشرط. «أخوك»: نائب فاعل
 مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محل جز بالإضافة. «تَصْرَعُ»: فعل مضارع مبني للمجهول،
 وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

جملة النداء «يا أفزع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ...»: استئنافية لا محل
 لها من الإعراب. وجملة «إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَصْرَعُ» جملة
 الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَصْرَعُ»: في محل رفع خبر «إِنَّكَ».

والشاهد فيه قوله: «إِنْ يَصْرَعُ... تُصْرَعُ»: حيث رفع «تَصْرَعُ» على تقدير الفاء، أو على تقدير: «إِنَّكَ
 تُصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ».

١١٧٤ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٩/٥٢، ٥٧، ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه
 ٢/١٩٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ والشعر والشعراء ٢/٦٥٩؛
 والكتاب ٣/٧٠؛ ولسان العرب ٤/٤٩٥ (ضير)، ٨/٢٣٣ (طبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣١؛ وبلا
 نسبة في شرح الأسموني ٣/٥٨٦؛ والمقتضب ٢/٧٢.

اللغة: الطوق: الفدرة. مطبّعة: ملبسة. يضيرها. يضرها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنه لن ينقصها.
 الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والفاء: ضمير في محل رفع فاعل.
 «نَحْمَلُ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «فوق»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ«نَحْمَلُ»،
 وهو مضاف. «طوقك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: في محل جز بالإضافة. «إنها»:
 حوف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير في محل نصب اسم «إِنَّ». «مطبّعة»: خبر «إِنَّ» مرفوع. «من»: اسم
 شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يأتها»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و«ها»: ضمير في
 محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «لا يضيرها»: «لا»: حرف نفي، «يضير»: فعل
 مضارع مرفوع بالضم، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «نَحْمَلُ»: في محل نصب مفعول به. وجملة «إنها مطبّعة»:
 استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يأتها لا يضيرها»: خبر ثانٍ لـ«إنها» محلها الرفع.
 وجملة «يأتها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يضيرها»: جواب شرط
 جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا يضيرها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط وقدره سيبويه
 بالتقديم، أي: لا يضيرها من يأتها، أو على إرادة الفاء.

فصل

[مواضع فاء الجزاء]

قال صاحب الكتاب: وإن كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً، أو مبتدأ وخبراً، فلا بد من الفاء، كقولك: «إن أتاك زيد فأكرمه»، و«إن ضربك، فلا تضربه»، و«إن أكرمتني اليوم، فقد أكرمتك أمس»، و«إن جشنتي، فأنت مكرم»، وقد تجيء الفاء محذوفة في الشلوذ، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ بِثَلَاثٍ] ^(١)
وَيُقَامُ «إِذَا» مَقَامَ الْفَاءِ. قال الله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْطِرُونَ﴾ ^(٢).

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ الشرط والجزاء لا يصحَّان إلا بالأفعال، أما الشرط فلائحة علَّة وسبب لوجود الثاني. والأسباب لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأما الجزاء، فأصله أن يكون بالفعل أيضاً؛ لآته شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه. والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض، لا سيما والفعل مجزوم؛ لأنَّ المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله، ولا يصح الابتداء به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه.

وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به، كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله. وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لآتها تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجِّد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصَّوها من بين حروف العطف: ولم يقولوا: «إنَّ تُحْسِنَ إِلَيَّ وَاللَّهُ يُجَازِيكَ»، ولا «ثُمَّ اللَّهُ يُجَازِيكَ».

فمن ذلك قولك: «إن أتاك زيد فأكرمه». ألا ترى أنه لولا الفاء، لم يُعْلَمَ أنَّ الإكرام متحقِّق بالآتيان، وكذلك «إن ضربك عمرو فلا تضربه»، فالأمر هنا والنهي ليسا على ما يُعْهَد في الكلام وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما. ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأنَّ المبتدأ ممَّا يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله. وذلك نحو قولك: «إن جشنتي فأنت مكرم»، و«إن تُحْسِنَ إِلَيَّ فالله يُجَازِيكَ»، فموضع الفاء وما دخلت عليه جزم على جواب الشرط. يدلُّ على ذلك قوله تعالى في قراءة نافع: ﴿وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوَثُّوْهَا فَقَرَأَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ﴾ ^(٣) بالجزم.

(٢) الروم: ٣٦.

(١) تقدم بالرقم ١١٧٢.

(٣) البقرة: ٢٧١. وهي أيضاً قراءة حمزة وعاصم والكسائي وغيرهم.

وكذلك لو وقع في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ، لم يصحَّ إلا بالفاء. ومعنى قولنا: «ماضٍ صحيحٌ» أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنى، نحو قولك: «إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسٍ»؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وإذا وقع ماضيًا، كان على تقدير خبرٍ المبتدأ، أي: فأنا قد أكرمتك أمس.

وربما حذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاء، وهي مرادة. قال الشاعر [من البسيط]:

من يفعل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

هكذا أنشده سيبويه، وقد أنشده غيره من الأصحاب [من البسيط]:

من يفعل الخيرَ فالرحمُ يَشْكُرُهُ

ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية.

وقد أقاموا «إذا» التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرفٌ مكان عن الفعل. قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَآذَمَتْ آيَاتِهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١)، كأنه قال: «فهم يقنطون»، والأصل: «يقنطوا». وإنما ساغت المجازاة بـ«إذا» هذه؛ لأنه لا يصحَّ الابتداء بها، ولا تكون إلا مبنية على كلام، نحو: «خرجت فإذا زيد» فـ«زيد» مبتدأ، و«إذا» خبرٌ مقدَّم، والتقدير: فحَضَرَنِي زيدٌ.

فإن قيل: فما هذه الفاء في قولك: «خرجت فإذا زيد؟» قيل: قد اختلف العلماء فيها، فذهب الزيادي إلى أن دخولها هنا على حدِّ دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة، إلا أنها زيادة لازمة على حدِّ زيادة «ما» في قولهم: «افعل ذلك آتِراً ما». وذهب أبو بكر إلى أنها عاطفة، كأنه حمل ذلك على المعنى؛ لأنَّ المعنى: خرجت فقد جاءني زيدٌ، وأنت إذا قلت ذلك، كانت الفاء عاطفة لا محالة، كذلك ما كان في معناه. وهو أقرب الأقوال إلى السداد؛ لأنَّ الحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

فأما قول الزيادي فضعيفٌ؛ لأنه لا معنى للشرط هنا، ولو كان فيه معنى الشرط، لأغنت «إذا» في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢). وقول أبي عثمان لا ينفك من نوع ضَعْفٍ أيضًا؛ لأنَّ الفاء لو كانت زائدة، لجاز «خرجت إذا زيد»؛ لأنَّ الزائد حكمه أن يجوز طرحه، ولا يختل الكلام بذلك. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٣)، لما كانت زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن:

= انظر: البحر المحيط ٢/٣٢٥؛ وتفسير الطبري ٥/٥٨٥؛ وتفسير القرطبي ٣/٣٣٥؛ والنشر في الفراءات العشر ٢/٢٣٦؛ ومعجم الفراءات القرآنية ١/٢١٢.
(١) الروم: ٣٦.
(٢) الروم: ٣٦.
(٣) آل عمران: ١٥٩.

«فبرحمة». وكذلك «عَمَّا قَلِيلٍ» يجوز في الكلام: «عن قليل». وأما لزوم الزيادة، فعلى خلاف الدليل، فلا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحة، فاعرفه.

فصل

[استعمال «إن»]

قال صاحب الكتاب: ولا تُستعمل «إن» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح «إن احمرَّ البُسْرُ كان كذا»، و«إن طلعت الشمس أتاك» إلا في اليوم المُغِيم، وتقول: «إن مات فلان كان كذا»، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسن منه.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن «إن» في الجزاء مبهمَةٌ لا تُستعمل إلا فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلية؛ لأن الأفعال المستقبلية قد توجد، وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بـ«إذا» وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمتعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: «إذا طلعت الشمس فأنتني».

ولو قلت: «إن طلعت الشمس فأنتني»، لم يحسن إلا في اليوم المُغِيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه، وتطلع الشمس، ويجوز أن يتأخر، فقولك: «إذا طلعت» فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة.

وحق ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: «إذا أحمرَّ البُسْرُ فأنتني»، وقبح «إن احمرَّ البسر»؛ لأن احمرار البسر كائن.

وتقول: «إذا أقام الله القيامة عذب الكفار». ولا يحسن «إن أقام الله القيامة»؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكًا فيه.

وربما استعملت «إن» في مواضع «إذا»، و«إذا» في مواضع «إن»، ولا يبيّن الفرق بينهما لما بينهما من الشبهة، وتقول من ذلك: «إن مت فاقضوا ديني»، وإن كان موته كائنًا لا محالة، فهو من مواضع «إذا»، إلا أن زمانه لما لم يكن متعينًا، جاز استعمال «إن» فيه. قال الله تعالى: ﴿أَفَايُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾^(١). وقال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

١١٧٥ - كم شايبت بي إن هلك - ت وقائلٍ لـ ذرة

(١) آل عمران: ١٤٤.

١١٧٥ - التخريج: البيت للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٩١.

اللغة والمعنى: الشامت: الفرحان لمصيبة غيره. لله دره: تعبير يقال لمن يتفوق بصفة على غيره من

بني جنسه.

فهذه من مواضع «إذا»؛ لأن الموت والهلاك حتم على كل شيء، فأما قول الآخر [من الطويل]:

١١٧٦- إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا أضبت خليماً أو أصابتك جاهل
فهو من مواضع «إن»؛ لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك، وأن لا ينزع، إلا أن بعضهما أحسن من بعض، فقولنا: «إن مات زيد كان كذا» أحسن من قولنا: «إن احمر البسر»؛ لأن موت زيد مجهول الوقت، واحمرار البسر له وقت معلوم، فاعرفه.

= أراد أن الناس مختلفون في الأمر الواحد، فمنهم سيفرح لموته، ومنهم من سيقول: كان كريماً متفوقاً على الآخرين.

الإعراب: «كم»: اسم كناية مبني في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «شامت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بي»: جاز ومجرور متعلقان باسم الفاعل «شامت». «إن»: حرف شرط جازم. «هلكت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وقائل»: الواو: حرف عطف، «قائل»: اسم معطوف على «شامت» مجرور بالكسرة. «الله»: جاز ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره: «كائن». «دره»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «كم شامت موجودة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محل جزم فعل الشرط. وجملة «الله دره»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «إن هلكت» حيث استخدم «إن» الشرطية في موضع «إذا» التي لا تحتل الحدث وعدمه، والموت حاصل لا احتمال فيه.

١١٧٦ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٠؛ والمخصص ١٦١/١٥.

اللغة والمعنى: تنزع: تبتعد. الجهل: الحق والطيش. الخنا: الفاحشة. يحذره من سوء العاقبة: فهو إن لم يبتعد عن الطيش والمعاصي، فلا بد أن يؤدي سيئاً كريماً، أو يؤذيه متهور طائش.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه، متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل: «أصبت». «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «تنزع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «عن الجهل»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «والخنا»: الواو: حرف عطف، «الخنا»: اسم معطوف على «الجهل» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «أصبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خليماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «أصابتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «جاهل»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «لم تنزع أنت»: في محل جر مضاف إليه، وجملة «لم تنزع»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصبت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «أصابتك جاهل».

والشاهد فيه قوله: «إذا أنت» حيث استخدم «إذا» في موضع «إن» التي يجوز أن ينزع، كما يجوز أن لا ينزع.

فصل

[زيادة «ما» بعد «إن»]

قال صاحب الكتاب: وتجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتأكيد. قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^(١)، وقال [من الطويل]:

فإنما ترزني اليوم أُرْجِي ظِعِينِي [أصغُذُ سَبْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرَعُ]^(٢)

* * *

قال الشارح: قد تزداد «ما» مع «إن» الشرطية مؤكدة، نحو قولك: «إنما تأتني آتِك» والأصل: «إن تأتني آتِك». زيدت «ما» على «إن» لتأكيد معنى الجزاء. ويدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها؛ لأن موضعها الأمر والنهي وما أشبههما مما كان غير موجب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^(٣)، وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّمَا تَرَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ احِدًا﴾^(٤)، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تَرْضَوْنَهُمْ﴾^(٥).

والعلة في دخولها أنها لما لحقت أول الفعل بعد «إن»، أشبهت اللام في «والله لِفَعْلَنَ»، فجاءتها نونا التأكيد، كما تكون مع اللام في «لِفَعْلَنَ». وجهة التشبيه بينهما أن «ما» هنا حرف تأكيد، كما أن اللام مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد اللام، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي. فلما شابهت اللام في ذلك، لزمت الفعل بعدها النون في الشرط، كما لزمت اللام في «لِفَعْلَنَ»، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعًا لها. وقد جاءت أخبارًا مثبتة قد لزمتها النون لدخول هذا الحرف أعني «ما» المؤكدة في أوائلهن، وذلك قولهم: «بَعَيْنِ مَا أُرْتِيكَ»^(٦)، و[من الطويل]:

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا^(٧)

وإذا لزمت النون هذه الأخبار الصريحة لوجود هذا الحرف، فدخولها مع فعل الشرط أولى لما ذكرنا. وقد يجوز أن لا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط. وذلك نحو قولك: «إنما تأتني آتِك». قال الشاعر، أنشده أبو زيد [من الكامل]:

١١٧٧ - زَعِمْتُ ثَمَاضِرُ أُنْسِي إِمَّا أُمْتُ يَسْتَدُذُّ أَبْنِيُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨.

(٣) البقرة: ٣٨.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٨.

(٦) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢٣٦/١؛ وخزانة الأدب ٤٠٣/١١؛ ولسان

العرب ٣٠١/١٣ (عين)؛ والمستقصى ١١/٢؛ ومجمع الأمثال ١٠٠/١.

بضرب لحث الرسول على السرعة وترك البطء.

(٧) تقدم بالرقم ١٠١٧.

وقال الآخر، أنشده سيبويه [من المتقارب]:

فإِمْأَتَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا^(١)

وقال زُؤَبَةُ [من الرجز]:

١١٧٨- إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَازِنَتْ بَيْنَ عُنُقِي وَجَمُزِي

= الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٢١؛

ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ص ١٦١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٦٣/ ٢.

اللغة: يقال: سَدَّ فلان مَسْدًا فلان، وَسَدَّ خَلْتَهُ إِذَا تَابَ مَنَابَهُ، وَشَقَلَ مَكَانَهُ.

المعنى: ظننت تماضر هذه أنني إذا مت سَدَّ مَسْدِي أَبْنَاؤَهَا الأصاغر.

الإعراب: «زعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف تأنيث. «تماضر»: فاعل. «أنني»:

حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، وباء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. «إِمْأَ»: «إِنْ»: حرف

شرط جازم، و«ما»: زائدة. «أمت»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا

نقديره: أنا. «يسدد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون. «أبينوها»:

فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و«ها»: مضاف إليه. «الأصاغر»: صفة

لـ«أبينوها» مرفوعة مثله. «خلتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم، والياء:

مضاف إليه محله الجر. والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها سَدَّ مسد مفعولي «زعمت».

جملة «زعمت تماضر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِمْأَ أمت يسدُّ أبينوها»: خبر

«أن» محلها الرفع. وجملة «أمت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة

«يسدُّ أبينوها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إِمْأَ أمت» حيث جاء الفعل بعد «إِمْأَ» بدون نون التوكيد. وفي البيت شاهد على

أن الجمع «أبينوها»: شاذ.

(١) تقدم بالرقم ٧٩٩.

١١٧٨ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٥١؛

وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠.

اللغة: العنق والجمز: نوعان من السير السريع، ولكن الجمز أشد، فهو أقرب إلى الوثب منه إلى

السير. أم حمز: ترخيم أم حمزة.

المعنى: إنك تريني اليوم - يا أم حمزة - وقد اختلطت خطواتي بسبب الكبر.

الإعراب: «إِمْأَ»: مؤلفة من: «إِنْ»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «تريني»: فعل مضارع مجزوم

بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية،

والياء الأخيرة: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب

بالفتحة متعلق بالفعل: «تريني». «أم»: منادى مضاف بحرف نداء محذوف منصوب بالفتحة.

«حمز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة على التاء المحذوفة للترخيم. «قاريت»: فعل ماضٍ مبني على

السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب

بالفتحة، متعلق بـ«قاريت». «عنقي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الباء، والياء:

ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «وجمزي»: الواو: للعطف، «جمزي»: معطوف على مجرور،

مجرور مثله بكسرة مقدرة على ما قبل الباء، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنيين، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على «لَيَفْعَلَنَّ»؛ لِشَبِّهِ بينهما. وقد جاز سقوطُ النون من «لَيَفْعَلَنَّ» على ما حكاه سيبويه. وإذا لم تلزم مع «لَيَفْعَلَنَّ» مع أن النون فيه تفرق بين معنيين، فإن لا تلزم «إِنَّمَا يَفْعَلَنَّ» بطريق الأولى، إذ النون فيه لا تفرق بين معنيين. قال الشاعر [من الطويل]:

فإِذَا تَرَنَّنِي الْيَوْمَ أَزْجِي ظَعِينَتِي أَصْعَدُ سَبْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ^(١)

البيت لعبد الله^(٢) بن هَمَامِ السَّلُولِي، أنشده الزمخشري شاهدًا على المجازاة بـ«إِنَّمَا» وحذف نون التأكيد من شرطها. ورواه سيبويه^(٣):

إِذَا تَرَنَّنِي الْيَوْمَ أَزْجِي ظَعِينَتِي

وبعده:

فإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَهَمٌّ بِالْجِجَارِ وَأَشْجَعُ

قال^(٤): سمعناهما ممن يرويهما عن العرب هكذا «إِذَا» والمعنى «إِنَّمَا». ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وإنما سيبويه أنشده شاهدًا على صحة المجازاة بـ«إِذَا» وخروجها إلى معنى «إِنَّمَا». والمُزْجِي فاعلٌ من «أَزْجِيهِ» إذا سقته برفقٍ، والظَعِينَةُ: المرأة في الهَوْدَجِ، والمُفْرَغُ ههنا: المُنْحَدِرُ، وهو من الأضداد، وانتمى في التَّسْبِ إلى فَهَمٍ وأشجع، وهو من سلول بن عامر؛ لأنهم كلهم من قبسِ عَيْلَانَ بن مُضَرَ، فأعرفه.

فصل

[تصنُّر الشرط]

قال صاحب الكتاب: والشرط كالاستفهام في أن شيئًا مما في حيزه لا يتقدّمه، ونحو قولك: «أتبكِ إن تأنّيني»، «قد سألتُك لو أعطيتني» ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّمًا، ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف، وحذف جواب «لو» كثير في القرآن والشعر.



قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن الشرط كالاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيءٌ مما قبله، ولا يتقدّم عليه ما كان في حيزه إلا أن يكون

= وجملة «إِذَا تَرَنَّنِي...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَرَنَّنِي» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَارِيتُ»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «إِذَا تَرَنَّنِي» حيث جاء الفعل بعد «إِنَّمَا» بدون نون التوكيد، ويروى البيت شاهدًا على قوله: «أَمْ حِمَزُ» حيث رُخِمَ المركَّب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه.

(١) في الطبعتين «عبد الرحمن»، وهذا خطأ.

(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨.

(٣) الكتاب ٥٧/٣.

(٤) الكتاب ٥٨/٣.

العاملُ خافضًا، فإنه يجوز تقديمه على المجرور إذا كان في صلة ما بعده أو مبتدأ، نحو قولك: «بمن تَمَرُّزُ أَمَرُّزُ»، و«على من تَنْزِلُ أُنْزِلُ». فالباء وما اتصلت به من قولك: «بمن تمرر» في موضع نصب بالفعل الذي هو «تمرر». وكذلك «على» وما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط.

وإنما ساغ تقديمه هنا لأن الجاز يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، ولذلك يُحكم على موضعهما بالنصب مع أن الضرورة قادت إلى ذلك؛ لعدم جواز الفصل بين الخافض ومخفوضه.

ولا يتقدم الجزء على أداته، فلا تقول: «آتيك إن آتيتني»، و«أُخِينُ إليك إن أكرمتني» بالجزم على الجواب؛ لأن الجزء لا يتقدم على ما ذكرناه، فإن رفعت، وقلت: «آتيك إن آتيتني»، و«أُخِينُ إليك إن أكرمتني»، جاز. ومثله: «أنت طالق إن دخلت الدار»، وأنا ظالم إن فعلت، ولم يكن ما تقدم جوابًا، وإنما هو كلام مستقل عُقب بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم عُلق بالشرط كما يُعلق بالظرف في نحو: «آتيك يوم الجمعة»، و«أنت طالق يوم السبت»، والجواب محذوف. وليس ما تقدم بجواب، ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء، وكان يجب أن يقال: «فأنت طالق إن دخلت الدار» كما تقوله إذا تأخر؟ وهذا معنى قوله: «وليس ما تقدم فيه جزء مقدّمًا، ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار والجزاء محذوف».

واعلم أنه لا يحسن أن تقول: «آتيك إن تأتني»؛ لأنك جزمت بـ«إن». وإذا أعملتها، لم يكن بد من الجواب، ولم تأت بجواب، ولو قلت: «آتيتك إن آتيتني»، جاز؛ لأن حرف الشرط لم يجزم فساغ أن لا تأت بجواب. وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحو قولك: «إن تأتني فمكزّم»، وإن تعرض فكريّم. وذلك لأنه قد جرى ذكره مع الشرط، فاستغني بذلك عن إعادته.

وقد يحذف جواب «لو» أيضًا كثيرًا، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر. فالقرآن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَن قُرْءَانًا سِيرَت بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَ بِهِ الْمَوْتُ كُلُّ لَوْ لَأَمُرُ جَمِيعًا﴾^(١) فلم يأت لـ«لو» بجواب، فلم يقل: «لكن هذا القرآن». وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَوْعَاظُ عَلَى الْآثَرِ﴾^(٢)، والجواب محذوف تقديره: «لرأيت سوء منقلبهم». وقال الشاعر [من الطويل]:

١١٧٩- وَجَدْتُ لَوْ شَيْءَ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْقَعًا

(٢) الأنعام: ٢٧.

(١) الرعد: ٣١.

١١٧٩ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤٢ وخزانة الأدب ٨٤/١٠، ٨٥؛ وبلا نسبة في

خزانة الأدب ١٤٤/٤، ١١٧/١٠؛ وكتاب الصناعتين ص ١٨٢؛ ولسان العرب ٤٥٢/٣ (وحد).

والمراد: لو أتانا رسول سواك، لدفعناه. وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٨٠- فلو أتاها نفس تَمُوتُ جَمِيعَةً ولكنّها نفسٌ تَساقُطُ أنفُسًا

والمراد: «الفنيث واستراحث». وقال جرير [من الكامل]:

١١٨١- كَذَبَ الْعَوَاضِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بخزيز رامةً والمطبي سوامي

= شرح المفردات: شيء (هنا): معناها أحد.

المعنى: إنها أقسمت أن لو كان رسول غيره الذي بلغها لردته، أما رسوله، فليس ممن يرد عندها.
الإعراب: «وجذك»: الواو حرف جزر وقسم متعلق بفعل القسم المحذوف، و«جد»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه. «لو»: حرف شرط غير جازم. «شيء»: فاعل لفعل محذوف. «أنا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«نا»: مفعول به محله النصب. «رسوله»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «سواك»: صفة لـ«شيء» مرفوعة مثله، ولكن بضمة مقدرة على الألف للتعذر. والكاف: مضاف إليه محله الجر. «ولكن»: الواو: حرف اعتراض، «لكن»: حرف استدراك. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تجد»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «لك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تجد». «مذفعا»: مفعول به منصوب. وجملة «القسم»: مقول القول محلها النصب. وجملة «شيء» مع الفعل المحذوف: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم نجد»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين الشرط، وجوابه في بيت لاحق. وجملة «لو أتاها شيء» وجوابه: اعتراضية بين القسم، وجوابه المحذوف لدلالة جواب الشرط عليه، لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن جواب الشرط محذوف، لعلم السامع به.

١١٨٠ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٨؛ ولسان العرب ٥٤/ ٨ (جمع).

اللغة والمعنى: جمیعة: مجتمعة. تنساقط: تنزل.

لو كانت الميتة تأتي مرة واحدة لفنيث النفس واستراحت، لكنها تأتي مرّات ومرّات.

الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها. «لو»: حرف شرط غير جازم للتمني. «أنا»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «نفس»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. «تموت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «جميعاً»: حال منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «ولكنها»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «لكن». «نفس»: خبر «لكن» مرفوع بالضمة. «تنساقط»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «أنفساً»: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «فلو أنها نفس»: بحسب الفاء. وجملة «تموت»: في محل رفع صفة لـ«نفس». وجملة «لكنها نفس»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ثبت» المحذوفة: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنساقط»: في محل رفع صفة لـ«نفس». والشاهد فيه: أنه حذف جواب الشرط بعد «فلو»، وقدره بـ«لفنيث واستراحت».

١١٨١ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٨.

اللغة: العواذل: جمع عاذل وعاذلة، اللوام والحساد. مناخنا: مكان الإناخة والاستراحة. خزيز: =

والمراد: «لرأين ما يُسَخَّنهن وما يُسَخَّنُ أعينهن». ومن ذلك «لو ذات سيوار لَطَمْتَنِي»^(١) لم يأت بجواب، والمراد: «لانتصفت». وذلك كله للعلم بموضعه. وقال أصحابنا: إن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك: «والله لئن قممت إليك» وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيها يبقى، ولو قلت: «لأضربنك» فأتيت بالجواب، لم تُبقي شيئا غير الضرب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَاَعَذَابُكَ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(٢)، ولم يُعين العقوبة، بل أبهمها؛ لأن إبهامها أوقع في النفس، فاعرفه.

فصل

[وجوب أن يلي الفعل «لو» و«إن»]

قال صاحب الكتاب: ولا بد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَلَكَّوْنَ﴾^(٣)، و﴿إِنْ أَرَادَا هَآؤَ﴾^(٤) على إضمار فعل يفسره الظاهر، ولذلك لم يجز: «لو زيد ذاهب» ولا «إن عمرو خارج». ولطلبهما الفعل، وجب في «أن» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلا، كقولك: «لو أن زيدا جاءني لأكرمه»، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٥). ولو قلت: «لو أن زيدا حاضري لأكرمه»، لم يجز.



= اسم موضع. الرامة: الواحة الصغيرة في الصحراء، ولعله قصد موضعا بعينه. المطني: كل ما يُركب. السوامي: المتروكة في المرعى.
المعنى: إن حسادنا لكاذبون، فلو رأوا مجلسنا بحزير رامة لشاهدوا ما يزعمهم ويسوقهم عندما تركنا الإبل ترعى، وانصرفنا لما نحن فيه.
الإعراب: «كذب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «المواذل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «لو»: حرف شرط غير جازم. «رأين»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مناخنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «بحزير»: جازر وسجور متعلقان بالفعل «رأين». «رامة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «والمطي»: الواو: حالية، «المطي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «سوامي»: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على الباء للثقل. وجملة «كذب المواذل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رأين» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لو رأين»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «المطي سوامي»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: حذف خبر «لو» الشرطية، على تقدير: لو رأين مناخنا لرأين ما يستختن.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

(٢) الإسراء: ١٠٠.

(٣) النمل: ٢١.

(٤) النساء: ٦٦.

(٥) النساء: ١٧٦.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تعلّق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصحّ تعلّق وجود شيء على وجودها. ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدّم الاسم فيه على الفعل، ويُفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز «لم زيد يأتك» على معنى «لم يأتك زيد». وكذلك بقيّة الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه، لأنّ الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، كما لا يفصل بين الجار والمجرور بشيء إلا في الشعر، كذلك الجازم.

فأما «إن» خاصّة، فلقوّتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، توسّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط في قولهم: «المرء مقتول بما قُتل به إن خنجر فخنجر». فإن كان بعدها فعل ماضٍ في اللفظ لا تأثير لها فيه، فالفصل حسن، وجاز في الكلام وحال السّعة والاختيار، وشبهت بما ليس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام.

وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم، قُبِح تقدّم الاسم إلا في الشعر؛ لأنها قد جرت بعد الأعمال وظهوره مجرى «لَمْ»، و«لَمَّا» ونحوهما من الجوازم. فكما لا تقول: «لم زيد يقيم»، و«لم زيدا أضرب» إلا في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: «إن زيد يقيم أقم» إلا في ضرورة الشعر. فعلى هذا تقول إذا وليها الفعل الماضي: «إن زيد ركب ركبت». ومن كلامهم «إن الله أمكنني من فلان فعلت». وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ أَرَادَا هَٰذَاكَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٢)، وقال الشاعر [من البسيط]:

١١٨٢ - عاودَ هراة وإن معمورها خربنا [وأسعد اليوم مشغوقا إذا طربا]

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) التوبة: ٦.

١١٨٢ - التخرّيج: هذا بيت من أبيات خمسة لشاعر من أهل قراة، كذا في اللسان ٣٦١/١٥ (مرا).

اللفظة: هراة: بلدة في خراسان.

المعنى: يقول الشاعر لنفسه: عُدْ إلى هراة، وإن خُرب ما فيها من العمران، فإن في بقائك فيها إسعاداً لقلب شُغِفَ بحبها واشتاق لرويتها.

الإعراب: «عاودَ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: «أنت». «هراة»: مفعول به. «وإن»: الواو: حالية، «إن»: حرف شرط جازم. «معمورها»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «خربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «وأسعدَ»: الواو: حرف عطف، «أسعدَ»: مثل «عاودَ». «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«أسعدَ». «مشغوقا»: مفعول به. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بـ«مشغوقا». «طربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف للإطلاق.

هراة: اسم موضع. وارتفاع الاسم بعد «إن» هنا عند أصحابنا^(١) على أنه فاعل فعل محذوف، فتره هذا الظاهر، وتقديره: «إن استجارك أحد من المشركين استجارك»، وكذلك نظائره. لا يجوز البصريون إلا ذلك وموضع هذا الفعل الظاهر جزم؛ لأنه مفسر بمجزوم، فكان مثله. والذي يدل على أن موضع هذا الفعل الماضي جزم أن الشاعر لما جعله مستقبلاً جزمه. من ذلك قوله [من الخفيف]:

١١٨٣ - قَمَتِي وَاغْلُ يَنْبُئُهُمْ يُخَيِّرُ هُ وَتُغَطِّفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

= وجملة «عاود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن خرب معمورها مع الجواب المحذوف»: حالية محلها نصب. وجملة «خرب معمورها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «خرب»: المذكورة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أضيد»: معطوفة على جملة «عاود». وجملة «طرب»: مضاف إليه محلها الجر. والشاهد فيه: تقديم الاسم (معمورها) على الفعل (خرباً) بعد «إن» وحمله على إضمار فعل، لأن (إن) الشرطية تقتضيه مظهرًا، أو مضمراً.

(١) انظر المسألة الخامسة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٦١٥ - ٦٢٠.

١١٨٣ - الشخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩؛ والدرر ٧٨/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٨/٢؛ والكتاب ١١٣/٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٧٦/٢؛ وجمع الهوامع ٥٩/٢.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى. يَنْبُئُهُمْ: ينزل بهم.

المعنى: متى يزهرهم هذا الواغل المتطفل يلتق التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: «قمتي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «متى»: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ «يحيوه». «واغل»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. «يَنْبُئُهُمْ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و«هم»: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. «يحيوه»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. «وتُغَطِّفُ»: «الواو»: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. «كأس»: نائب فاعل مرفوع بالضم. «الساقى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «الفعل المحذوف مع واغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينبهم»: تفسيرية. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «متى واغل ينبهم»: حيث جزم «ينبهم» لما كان مستقبلاً، فدل على أن موضع الفعل الماضي جزم إذا أتى بعد الشرط.

وقال الآخر [من الرمل]:

١١٨٤- صَفْدَةٌ نَابِثَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

فظهرَ الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم بدلَ أن الفعل الماضي إذا وقع بعدها الاسم، فموقعه مجزومٌ. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾، و﴿وَإِنْ أَمَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ مرتفعٌ بالضمير الذي يعود إليه من «هَلَكَ»، و«استجاركَ»، كما يكون في قولك: «زَيْدٌ اسْتَجَارَكَ».

وأما «لَوْ» فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعل، فالاسم محمولٌ على فعل قبله مضميرٌ يفسره الظاهرُ، وذلك لاقترانها الفعل دون الاسم، كما كان في «إِنْ» كذلك. وهذا محققٌ لها شَبَهًا بأداة الشرط، فحكمها في هذا حكمُ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١)، و﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾^(٢). قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٣)، فقوله: «أنتم» فاعلٌ فعل دلَّ عليه «تملكون» هذا الظاهرُ، والتقديرُ: «لو تملكون خزائن تملكون». وكان هذا

١١٨٤ - التخریج: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٤٧/٣؛ والدرر ٧٩/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية ٤٢٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣؛ وشرح الأشموني ٥٨٠/٣؛ والكتاب ١١٣/٣؛ ولسان العرب ٢٢٣/٤ (حبر)؛ والمقتضب ٧٥/٢؛ وجمع الهوامع ٥٩/٢.

اللغة: الصفدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة، قد نبثت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبت بها، وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صفدة»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «نابثة»: صفة مرفوعة بالضمة. «في حائر»: جار ومجرور بالكسرة متعلقان بـ«نابثة». «أينما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ«تَمِيلُ». «الرَّيحُ»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «تَمِيلُهَا»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم السكون، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «تَمْلِكُ»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

جملة «هي صفدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تمل»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»: في محل جز بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَمْلِكُ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أينما الريح تَمِيلُهَا» حيث جزم الفعل «تَمِيلُهَا»، فدلَّ على أن موضع الفعل الماضي جَزَمَ إذا أتى بعد الشرط.

(٢) النساء: ٧٦.

(١) الانشقاق: ١.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

الضمير متصلاً، فلَمَّا حُذِفَ الفعل، فُصِّلَ الضمير منه، وأُتِيَ بالمنفصل الذي هو «أنتم»، وأُجْرِيَ مُجْرَى الظاهر.

ومن كلام حاتم «لو ذات سوارٍ لطمَنتي» على تقدير: «لو لطمَنتي ذات سوارٍ لطمَنتي». ولاقتضاء «لَوُ» الفعل إذا وقع بعدها «أَنَّ» المشددة، لم يكن بدّ من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾^(١)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٢). وذلك أَنَّ الخبر محلُّ الفائدة، و«أَنَّ» إنّما أفادت تأكيداً، ومعتدّ الامتناع إنّما هو خبر «أَنَّ»، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاءً لحقّ «لَوُ» في اقتضاءها الفعل، ولو قلت: «لو أن زيداً حاضري»، أو نحو ذلك من الأسماء، لم يجز، كما أنك لو قلت: «لو زيدٌ حاضرٌ» أو نحو ذلك، لم يجز، فاعرفه.

فصل

[مجيء «لو» للتمني]

قال صاحب الكتاب: وقد تجيء «لَوُ» في معنى التمني، كقولك: «لو تأتيني فتحدّثني»، كما تقول: «لَبَيْتَكَ تَأْتِينِي» ويجوز في «فتحدّثني» النصب والرفع. قال الله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ يُدْهِنُونَ﴾^(٣)، وفي بعض المصاحف «فيُدْهِنُوا»^(٤).



قال الشارح: قد تقدّم أَنَّ «لَوُ» قد تُستعمل بمعنى «أَنَّ» للاستقبال، فحصل فيها معنى التمني؛ لأنّه طلب، فلا تفتقر إلى جواب، وذلك نحو: «لو أعطاني ووَهَبَني». والتمني نوع من الطلب، والفرق بينه وبين الطلب أَنَّ الطلب يتعلّق باللسان والتمني شيء يهجس في القلب، يقدره المتمني، فعلى هذا تقول: «لو تأتيني فتحدّثني» بالرفع والنصب، فالرفع على الاستئناف، والنصب على تخيل معنى التمني، كما تقول: «لَبَيْتَكَ تَأْتِينِي فتحدّثني». وعليه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ يُدْهِنُونَ﴾^(٥). وحكى سيبويه^(٦) إنّها في بعض المصاحف: «فيُدْهِنُوا» بالنصب. وتقدّم الكلام على ذلك مُشَبَّعاً في نواصب الأفعال المستقبلية، فاعرفه.

فصل

[تضمّن «أما» معنى الشرط]

قال صاحب الكتاب: و«أما» فيها معنى الشرط، قال سيبويه^(٧): إذا قلت: «أما زيدٌ

(١) البقرة: ١٠٣.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) القلم: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٠٩/٨؛ ونفس الرأزي ٨٣/٣٠.

(٥) القلم: ٩.

(٦) الكتاب ٣٦/٣.

(٧) الكتاب ٢٣٥/٤.

فمنطلق»، فكأنك قلت: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزِيدَ مَنْطِقٌ»، ألا ترى أَنَّ الْفَاءَ لازِمَةٌ لَهَا؟

قال الشارح: قد تقدّم القول في «أَمَّا» المفتوحة الهمزة أنها للتفصيل، فإذا ادعى مُدَّعُ أَشْيَاءٍ فِي شَخْصٍ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ شَجَاعٌ كَرِيمٌ»، وأردت تفصيل ما ادّعه؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي جَوَابِهِ: «أَمَّا عَالِمٌ شَجَاعٌ فَمُسْلَمٌ، وَأَمَّا كَرِيمٌ فَفِيهِ نَظَرٌ».

وفيه معنى الشرط، يدلّ على ذلك دخولُ الفاء في جوابها. وذلك أنك إذا قلت: «أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطِقٌ»، معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطوقٌ، وأصلُ هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: «إِنْ تُخْسِنَ إِلَيَّ فَاللَّهُ يَجَازِيكَ». وإِنَّمَا أَخْرَجْتَ إِلَى الْخَبَرِ مَعَ «أَمَّا» لَضَرْبٍ مِنْ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ. وذلك أَنَّ «أَمَّا» فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَدَاةُ الشَّرْطِ يَقَعُ بَعْدَهَا فَعْلُ الشَّرْطِ، ثُمَّ الْجَزَاءُ بَعْدَهُ، فَلَمَّا حُذِفَ فَعْلُ الشَّرْطِ هُنَا وَأَدَاتُهُ، وَتَضَمَّنَتْ «أَمَّا» مَعْنَاهُمَا، كَرِهُوا أَنْ يَلِيَهَا الْجَزَاءُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا، فَقَدَّمُوا أَحَدَ جُزْئِي الْجَوَابِ، وَجَعَلُوهُ كَالْعَوَاضِ مِنْ فَعْلِ الشَّرْطِ.

ووجهُ ثانٍ وهو أَنَّ الْفَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ هُنَا مُتَّبِعَةً غَيْرَ عَاطِفَةٍ، فَإِنَّ أَصْلَهَا الْعَطْفُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَاطِفَةَ لَا تَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى الْإِتْبَاعِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ فَمَحْمَدٌ»، وَرَأَيْتَ زَيْدًا فَصَالِحًا».

ومن عادة هذه الفاء - متبوعة كانت أو عاطفة - أَنْ لَا تَقَعُ مَبْتَدَأً فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَقَعُ قَبْلَهَا اسْمٌ أَوْ فَعْلٌ، فَلَوْ قَالُوا: «أَمَّا زَيْدٌ مَنْطِقٌ»، كَمَا يَقُولُونَ: «مَهْمَا وَقَعَ مِنْ شَيْءٍ فزِيدَ مَنْطِقٌ»، لَوَقَعَتِ الْفَاءُ أَوَّلًا مَبْتَدَأً، وَلَيْسَ قَبْلَهَا اسْمٌ وَلَا فَعْلٌ، إِنَّمَا قَبْلَهَا حَرْفٌ، وَهُوَ «أَمَّا» فَقَدَّمُوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ بَعْدَ الْفَاءِ مَعَ «أَمَّا» لِمَا حَاوَلُوهُ مِنْ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ، لِيَقَعُ قَبْلَهَا اسْمٌ فِي اللَّفْظِ، فَيَكُونُ الْأَسْمُ الثَّانِي الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، تَابِعًا لِلْأَسْمِ قَبْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعطوفًا عَلَيْهِ. فعلى هذا أجازوا: «أَمَّا زَيْدًا فَأَنَا ضَارِبٌ»، فَنَصَبُوا زَيْدًا بـ«ضَارِبٌ»، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلَهُ، لَكِنَّهُ جَازٍ هُنَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْفَاءُ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ عَلَى جَمِيعِ مَا قَبْلَهَا.

وَعَالِي أَبُو الْعَبَّاسِ فَأَجَازَ «أَمَّا زَيْدًا فَإِنِّي ضَارِبٌ»، عَلَى أَنْ يَكُونَ «زَيْدًا» مَنْصُوبًا بـ«ضَارِبٍ». وَفِيهِ بُعْذٌ؛ لِأَنَّ «إِنْ» لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا.

رَبَّمَا حَذَفُوا الْفَاءَ مِنْ جَوَابِ «أَمَّا» كَمَا يَحْذِفُونَهَا مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُحْضِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْضَرُورَةِ. قَالَ الشَّاعِرُ، أَنَشَدَهُ سَيَبَوِيه [مِنْ الطَّوِيلِ]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْو وَلَكِنَّ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(١)

أراد: «فلا قتال»، فحذف الفاء ضرورة. ومثله قول الآخر [من الطويل]:
 فأما صُدورُ لا صدورَ لجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا^(١)
 أراد: «فلا صدور لجعفر»، فاعرفه.

فصل [«إِذَنْ»]

قال صاحب الكتاب: و«إِذَنْ» جوابٌ وجزاء، يقول الرجل: «أنا أتيتك»، فنقول: «إِذَنْ أَكْرَمْتُكَ». فهذا الكلام قد أُجِبْتَهُ به، وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه. وقال الرُّجَاج: تأويلُها: «إن كان الأمرُ كما ذكرت، فإني أَكْرَمْتُكَ». وإنما تُفْعِلُ «إِذَنْ» في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها، كقولك لَمَنْ يقول لك: «أنا أَكْرَمْتُكَ»: «إِذَنْ أَجِبْتُكَ». فإن حَدَّثَ فقلت: «إِذَنْ إِخَالُكَ كاذِبًا»، أَلْفَيْتُهَا؛ لأنَّ الفعل للحال، وكذلك إن اعتمدتَ بها على مبتدأ، أو شرط، أو قَسَم، فقلت: «أنا إِذَنْ أَكْرَمْتُكَ»، و«إن تأتيني إِذَنْ أَتِكَ»، و«والله إِذَنْ لا أَفْعَلُ». قال كُثَيْبٌ: [من الطويل]

١١٨٥- لَيْسَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقْبِلُهَا

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٥.

١١٨٥ - التخرُّج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤/٧١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٤؛ وشرح شواهد المعنى ص ٦٣؛ وشرح المفضل ٩/١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣/١٥؛ والمقاصد النحويَّة ٤/٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠؛ ووصف المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٥٥٤؛ والعقد الفريد ٨/٣؛ ومغني اللبيب ١/٢١.

اللفظة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقبلها: أتركها، أو أمتنعها من السقوط. المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقًا، فإني لن أتركها.

الإعراب: «لئن»: اللام: موطئة للقسم، و«إن»: حرف شرط جازم. «عاد»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. «لي»: جار ومجرور متعلقان بـ «عاد». «عبد»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «العزيز»: مضاف إليه مجرور. «بمثلها»: جار ومجرور متعلقان بـ «عاد»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وأمكنتني»: الواو: حرف عطف، و«أمكنتني»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «منها»: جار ومجرور متعلقان بـ «أمكن». «إِذَنْ»: حرف جواب غير عامل. «لا»: حرف نفي. «أقبلها»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «عاد لي...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمكنتني...»: معطوفة على جملة «عاد». وجملة «لا أقبلها»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «جواب الشرط» محذوفة.

والشاهد فيه قوله: أن «إِذَنْ» لا تعمل في الفعل المضارع الذي يقع جوابًا للقسم الذي قبلها.

وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل، ففيها الوجهان. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْسُوكَ﴾^(١)، وقرأء: ﴿لَا يَلْسُوكَ﴾^(٢). وفي قولك: «إن تأتني آتيك وإذن أكرمك» ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع.

قال الشارح: اعلم أن «إذا» من نواصب الأفعال المستقبلية، ومعناها الجواب والجزاء، يجوز أن يقول: القائل «أنا آتيك»، فتقول في جوابه: «إذا أكرمك». فقولك: «إذا أكرمك» جواب لقوله، وجزاء لفعل الإتيان. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

إِذَا لَقَامَ بِنَضْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيفَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَنَا^(٣)

فـ«إذا» جواب لقوله: «كُثْتُ مِنْ مَازِنٍ» على سبيل البدل من قوله: «لَمْ تَسْتَبِيحْ لِمِثْلِي»، وجزاء على فعل المستبيح. فأما إعمالها، فله شروط أربعة: أن تكون جواباً، أو في تقدير الجواب، وأن تقع أولاً لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وأن لا يُفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً. وقد ذكر ذلك في عوامل نصب الأفعال بما أغنى عن إعادته هنا، فاعرفه.

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) هي قراءة أبي، وعبد الله. انظر: البحر المحيط ٦/٦٦؛ والكشاف ٢/٤٦٢؛ وتفسير الرازي ٢١/٢٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩.

ومن أصناف الحرف

حرفُ التعليل

فصل

[كَي]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَي». يقول القائل: «قصدتُ فلانًا»، فتقول له: «كَيْمَةً؟» فيقول: «كَي يُخَيِّنُ إِلَيَّ». و«كَيْمَةً» مثلُ «فَيْمَةً»، و«عَمَّةً»، و«لَيْمَةً». دخل حرفُ الجز على «ما» الاستفهامية محذوفًا ألفها، ولحقَتْ هاءُ السُّكُوتِ. واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعل مضمَر^(١)، كأنك قلت: «كَي تفعلُ ماذا». وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب.

قال الشارح: أمَّا «كَي» فحرفٌ معناه العِلَّةُ، والغرضُ من ذلك أنك إذا قلت: «قصدتُك كَي تُثَيِّنِي»، فُهم من ذلك أنَّ الغرض إنما هو الثواب، وهو عِلَّةٌ لوجوده. وهي على ضربين: تكون حرفَ جرٍّ بمعنى اللام، وناصبةٌ للفعل بمعنى «أنَّ». وذلك أنَّ من العرب من يقول: «كَيْمَةً»، فيُدْخِلُ «كَي» على «ما» الاستفهامية، ويحذف ألفها تخفيفًا، وفرقًا بينها وبين الخبرية، ثمَّ يَدْخُلُ عليها هاءُ السكت لبيان الحركة. فلو كانت «كَي» هنا غيرَ حوفٍ جرٍّ، لم تدخُل على «ما» الاستفهامية؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تدخُل على الأسماء. ويدلُّ على أنَّ «ما» ههنا استفهامٌ حذفُ ألفها، ولا تُحذفُ ألفُ «ما» إلا إذا كانت استفهامًا عند دخول حرف الجرِّ عليها، نحو قوله: «لَيْمَةً»، و«بَيْمَةً»، و«عَمَّةً».

وإذا كانت حرف جرٍّ، فالفعل بعدها ينتصب بإضمارِ «أنَّ»، كما يكون كذلك مع اللام في نحو قولك: «قصدتُك لِتُكْرِمَنِي»، والمراد: لأنَّ تكريمي. والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الشاعر قد أظهر «أنَّ» لَمَّا اضْطُرَّ إلى ذلك. قال جَمِيل [من الطويل]:

١١٨٦ - فقالت أكلُ الناس أصبحت ماينحا إلسائك كَيْمًا أن تُعَرَّ وتُخْذعا

(١) انظر المسألة الثامنة والسبعين في «كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٥٧١ - ٥٧٤.

١١٨٦ - التخريج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨ =

ويروى:

لسانك هذا كي تغزّ وتخدعا

فـ«ما» على الرواية الأولى زائدة، ولا شاهد فيه حينئذ. فـ«ما» من «كَيْمَة» عند البصريين مجرورة، كما يكون ذلك في «عَمَة»، و«لَمَة»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا أن يكون حرف جز، والجاء والمجرور في موضع منصوب بالفعل بعده.

والكوفيون يقولون: إن «كَي» من نواصب الأفعال، وليست حرف جر. ويقولون: «مَة» من «كَيْمَة» في موضع نصب بفعل محذوف نصب المصدر، وتقديره: كي تفعل ماذا. وفيه بُعد، لأن «ما» لو كانت منصوبة، لكانت موصولة، ولو كانت موصولة، لم تحذف ألفها؛ لأن ألف الموصولة لا تحذف إلا في موضع واحد، وهو قولهم: «اذع يَم شت»، أي: بالذي شت، فحذف الألف يدل أنها ليست موصولة.

وقوله: «وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب» بعيد من الصواب. ومنهم من يجعل «كَي» ناصبة بنفسها بمنزلة «أن»، فاعرفه.

= الدرر ٤/٦٧ وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١؛ وله أول لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٣؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ ووصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/٣٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧؛ ومغني اللبيب ١/١٨٣؛ وجمع الهوامع ٥/٢.

اللفظ: المانع: المعطي، الواهب. تغزّ: تخدع.

المعنى: أتقدم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغزهم وتخدعهم. أي: هو يظهر عكس ما يخفي.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قالت»: فعل ماضٍ، والثناء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «أكل»: الهمزة: حرف استفهام، و«كل»: مفعول به أول مقدّم لـ «مانحاً»، وهو مضاف. «النام»: مضاف إليه مجرور. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص، والثناء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «أصبح». «مانحاً»: خبر «أصبح» منصوب. «لسانك»: مفعول به ثانٍ لـ «مانحاً»، منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «كيما»: حرف جرّ للتعليل، و«ما»: حرف زائد. «أن»: حرف نصب ومصدر. «تغزّ»: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جرّ به «كي»، والجاء والمجرور متعلقان بـ «مانحاً». «وتخدعا»: الواو: حرف عطف، و«تخدعا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مقدرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «قالت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أكل النام أصبحت مانحاً...»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه: ظهور «أن» المصدرية بعد «كي»، وذلك دليل على أمرين: الأول أن «كي» دالة على التعليل، وليست حرفاً مصدرية، والثاني: أن «كي» التعليلية تقدّر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة.

فصل

[انتصاب الفعل بعد «كي»]

قال صاحب الكتاب: وانتصاب الفعل بعد «كَي» إما أن يكون بها نفسها، أو بإضمار «أن». وإذا أدخلت اللام، قلت: «لَكَي تفعل»، فهي العاملة، كأنك قلت: «لأن تفعل».

قال الشارح: قد تقدّم قولنا إن «كَي» تكون حرف جزّ، فتكون ناصبة للفعل بمعنى «أن». فعلى المذهب الأول، إذا انتصب الفعل بعدها، كان بإضمار «أن» على ما ذكرناه. وعلى المذهب الثاني الفعل ينتصب بها نفسها، ويجوز دخول اللام عليها، كما تدخل على «أن»، نحو: «جئتُ كي تقوم، ولكي تقوم»، كما تقول: «لأن تقوم». وإذا دخلت عليها اللام، لم تكن إلا الناصبة بنفسها؛ لأن اللام حرف جزّ، وحرف الجز لا يدخل على مثله، فأما قوله [من الوافر]:

فلا والله لا يُلْفى لِمَا بي ولا لِمَا بهم أبدا ذِواء^(١)
فشاذ قليل لا يعتد به.

فصل

[مجيء «أن» مظهرّة بعد «كي»]

قال صاحب الكتاب: وقد جاءت «كَي» مظهرّة بعدها «أن» في قول جميل [من الطويل]:

فقلت أكلُ الناسِ أضبخت ما يحَا لسانكَ كَيْما أن تُغرَّ وتخدعا^(٢)

قال الشارح: قد تقدّم أن «كَي» تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنى «أن»، وتكون حرف جزّ بمعنى اللام. وينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، ولا يظهر «أن» بعدها في الكلام، لأنه من الأصول المرفوضة. وقد جاء ذلك في الشعر، ومنه بيت جميل.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن النصب في قولك: «جئتُ لَتُكْرِمني» باللام نفسها^(٣)، فإذا جاءت «كَي» مع اللام فالنصب للام، و«كَي» تأكيد. فإذا انفردت «كَي»، فالعمل لها. ودخول «أن» بعد «كَي» جائز في كلامهم، تقول: «جئتُ لكي أن تقوم». ولا موضع

(١) تقدم بالرقم ٩٦٤.

(٢) تقدم منذ قليل.

(٣) انظر المسألة التاسعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين» ص ٥٧٥ - ٥٧٩.

لـ«أن» من الإعراب؛ لأنها مؤكدة للآم كتأكيد «كَيَّ». وأنشدوا [من الطويل]:

أردتُ لِكَيْمًا أَنْ تُطَيِّرَ بِقُرْنَيْتِي وَتَشْرُكَهَا شَيْئًا بِبَيْدَاءِ بَلْقَعِ^(١)

والقول ما قدمناه، وهو مذهب سيبويه. ودخول «أن» بعد «كَيَّ» إذا كانت حرف جر ضرورة، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة. وأما ظهور «أن» بعد «لِكَيْمًا» فما أبعداه! وأما البيت الذي أنشده، فليس بمعروف ولا قائله، ولئن صح، كان حملُه على الزيادة والبدلِ مِنْ «كَيْمًا»؛ لأنه في معناه كما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حرف الرّدع

فصل

[كَلَّا]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَلَّا». قال سيويه^(١): هو رَدْعٌ وَرَجْرٌ. وقال الزجاج: «كَلَّا» ردعٌ وتنبيهٌ، وذلك قولك: «كَلَّا» لَمَنْ قال لك شيئاً تُنكره، نحو: «فَلَا تَنْفِضْكَ» وشبهه، أي: ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه. قال الله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّ أَهْلَنِي كَلَّا﴾^(٢)، أي: ليس الأمر كذلك، لأنه قد يؤسّع في الدنيا على من لا يُكْرِمه من الكُفَّار، وقد يَضِيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح.

قال الشارح: «كَلَّا» حرفٌ على أربعة أحرف كـ «أَمَّا» و«خَتَّى». وينبغي أن تكون ألفه أصلاً؛ لأننا لا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة، واختلفوا في معناه، فقال أبو حاتم: «كَلَّا» في القرآن على ضربين على معنى الرّدع للأول بمعنى «لا»، وعلى معنى «ألا» التي للتنبيه، يُستفتح بها الكلام. وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾^(٣): معناه حَقًّا، وهذا قريبٌ من معنى «ألا». وقال الفراء: «كَلَّا» حرفٌ رَدٌّ يُكتفى بها كـ «نَعَمْ»، و«بَلَى»، وتكون صلة لما بعدها، كقولك: «كَلَّا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ» بمنزلة «إني ورب الكعبة»، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾^(٤). وعن ثعلبٍ قال: لا يوقف على «كَلَّا» في جميع القرآن، لأنها جوابٌ، والفائدة فيما بعدها. وقال بعضهم: يوقف على «كَلَّا» في جميع القرآن؛ لأنها بمعنى: انتبه، إلا في موضع واحد، وهو قوله: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾^(٥)، والحق فيها أنها تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى «لا»، وتكون تنبيهاً كـ «ألا» و«حقًا»، وعليه الأكثر. ويحسن الوقف عليها إذا كانت ردًا بمعنى: ليس الأمر كذلك، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى «ألا» و«حقًا»، فاعرفه.

(١) العلق: ٦ - ٧.

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٣) المدثر: ٣٢.

(٤) المدثر: ٣٢.

(٥) الفجر: ٦ - ٧.

ومن أصناف الحرف

اللامات

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي لامُ التعريف، ولامُ جوابِ القسم، واللامُ الموطئةُ للقسم، ولامُ جوابِ «لَوْ»، و«لَوْلا»، ولامُ الأمر، ولامُ الابتداء، واللامُ الفارقةُ بين «إن» المخففة والنافية، ولامُ الجزر.

فأما لامُ التعريف، فهي اللامُ الساكنةُ التي تدخل على الاسم المنكور، فتعرفه تعريفَ جنس، كقولك: «أَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارُ وَالدرهمُ» و«الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المرأةِ»، أي: هذان الحَجَران المعروفان من بين سائر الأخجار، وهذا الجنس من الحَيَوَان من بين سائر أجناسه، أو تعريفَ عهد، كقولك: «ما فعل الرجلُ»، و«أنفقتُ الدرهمَ» لرجلٍ ودرهم معهودَين بينك وبين مخاطبك. وهذه اللامُ وحدها هي حرفُ التعريف عند سيبويه^(١)، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة «ابن»، و«اسم»، وعند الخليل^(٢) أن حرف التعريف «أل» كـ«هَلْ» و«بَلْ»، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة. وأهلُ اليَمَن يجعلون مكانها الميم، ومنه «ليس من أميرٍ انصيامٍ في انصفر»^(٣). وقال [من المنسرح]:

١١٨٧- [ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبْنِي] يَزْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهْ

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) هذا القول قاله النبي (صلعم)، وقد ورد في سنن النسائي ١٧٦/٤، ١٧٧؛ وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي ٧١٠، وفي الكثير من كتب الحديث. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٦/ ٨٦١.

١١٨٧- التخريج: البيت لبجير بن عنمة في الدرر ١/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٧ (سلم)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٣؛ والجنى =

قال الشارح: اللام من حروف المعاني، وهي كثيرة الاستعمال متشعبة المواقع، وقد أكثر العلماء الكلام عليها، وأفرد بعضهم لها كتباً تختص بها^(١). فمنهم من ينسب حتى تداخلت أقسامها، ومنهم من أوجز حتى نقص، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على شرح ما ذكره المصنف، وإن لم تكن القسمة حاضرة.

فمن ذلك لام التعريف، والمراد القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كـ معرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قولك: «الغلام» و«الجارية»، إذا أردت غلاماً بعينه وجاريةً بعينها.

واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى المنطق بها ساكنة، هذا مذهب سيويه، وعليه أكثر البصريين والكوفيين ما عدا الخليل، فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف «أل» بمنزلة «قد» في الأفعال، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعاً، كتركيب «هل»، و«بل» وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده. وإنما حذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال،

= الداني ص ١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أم)؛ ومعني الليب ١/ ٤٨؛ وجمع الهوامع ١/ ٧٩.

والبيت ملفق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يعاتبني لا إحنةً عنده ولا خريفه
يُنصِرُنِي مِنْكَ غَيْرُ مُغْتَابِرٍ يرمي ورائي بأنسهم وامتنعته
اللغة: ذو: الذي. بامهم: أي: بالسهم. وامسلة: أي: والسلمة في لغة حمير، والسلمة: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إن خليلي الذي يواصلني يدافع عني بالسهم والحجارة. الإعراب: «ذاك»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «خليلي»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وذو»: الواو: حرف عطف، و«ذو»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم معطوف. «يعاتبني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهوة، والتون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «يرمي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء لتثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «ورائي»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «يرمي»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «بامهم»: الباء حرف جر، و«امهم»: اسم مجرور بالكسرة الظاهوة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «يرمي». و«امسلة»: الواو: حرف عطف، و«امسلة» معطوف على «امهم» مجرور بالكسرة، وحزك بالسكون للضرورة الشعرية.

وجملة «ذاك خليلي...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعاتبني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «يرمي...»: في محلّ نصب على الحال.

والشاهد فيه قوله: «بامهم» و«امسلة» حيث استعمل «أم» بدل «أل» التعريف على لغة حمير.

(١) منهم الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق).

واختج بقطع الهمزة في أنصاف الأبيات، نحو قول عبيد بن الأبرص [من الرمل]:

١١٨٨ - يَا خَلِيلِي اذْبَعَا وَاسْتَخِيرَا أَلْ مَثَرُ الدَّارِسِ عَنْ أَهْلِ الْجَلَالِ
مِثْلُ سَخِي الْبُزْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاهِ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

ألا ترى أن هذا الشعر من الرَّمْل، واللام من الجزء الذي قبلها، فهي بإزاء النون في «فَاعِلُنْ»؟ فلو كانت اللام وحدها في التعريف، لم يجز فصلها مما بعدها لا سيما وهي ساكنة، والساكن لا يُثَوَّى به الانفصال، ففصل «أَلْ» هنا كفصل «قَدْ» من الفعل بعده من قول النابغة [من الكامل]:

وَكَلَّامٌ أَنْ قَسَدَ^(١)

والمراد: قد زالت. ويؤيد ذلك أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تُحذف همزات الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَوْسَتْ لَكُمْ^(٢)﴾ و﴿الَّذِينَ حَرَّمَ آيَاتُنَيْنِ^(٣)﴾، ونحو

١١٨٨ - التخريج: البيتان لعبد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٥؛ والمقاصد التحوية ٥١١/١.

اللغة: اربعا: قفا وانتظرا، أو أقبما. الدارس: الذي مُحيت آثاره. الحلال: مركب من مراكب النساء. سحق: مسحوق. عفى: أزال. القطر: المطر. المغنى: المنزل الذي غني بأهله. تأويب الشمال: عودة الريح الشمالية مرة إثر مرة.

المعنى: يطلب من صديقه أن يقيما ويسألا منزل الأحباب الذي زالت آثاره عن أصحابه المسافرين. وقد امتحت آثار الدار كأنها ثوب مسحوق أزال المطر وترديد الرياح الشمالية آثاره وبقياه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «خليلي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مشى وحذفت النون للإضافة، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «اربعا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «واستخيرا»: الواو: للعطف. «استخيرا»: تعرب كإعراب «اربعا». «المنزَل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الدوام»: نعت منصوب بالفتحة. «عن أهل»: جازر ومجرور متعلقان بالفعل «استخيرا». «الحلال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

«مثل»: نعت «المنزَل» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «سحق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «البود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «بعدك»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه متعلق بالفعل قبله. «القطر»: فاعل «عفى» مرفوع بالضمة. «مغناه»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وتأويب»: الواو: للعطف، «تأويب»: اسم معطوف على «القطر» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الشمال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اربعا»: استئنافية لا محل لها كذلك، وعطف عليها جملة «استخيرا». وجملة «عفى»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «واستخيرا ال» و«بعدك ال» حيث فصل «أل» التعريف، كما فصلوا «قد» مثلاً.

(٢) يونس: ٥٩.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

(٣) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

قولهم في القسم: «أَقَالِلَهُ»، و«لَا هَا أَلَلَّهُ ذَا»، ولم تَرْ همزة الوصل تثبت في مثل هذا. والصواب ما قاله سيبويه، والدليل على صحته نفوذ عمل الجاز إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه. وإنما كان كذلك لقلته وضغفه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفين، لَمَا جاز تجاوز حرف الجر إلى ما بعده. ودليل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنى فيما عرّفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، وصار المعرّف كأنه غير ذلك المنكور وشيء ميوه. ولهذا أجازوا الجمع بين «رجل» و«الرجل» و«غلام» و«الغلام» قافيتين من غير استكراه ولا اعتقاد إيطاء^(١)، فصار حرف التعريف للزومه المعرّف كأنه مبني معه كياء التحقير، وألف التكسير.

ويؤيد ما ذكرناه أن حرف التعريف تقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن اللام دليل التعريف. فكما أن التنوين حرف واحد، فكذلك المعرّف حرف واحد. وأما ما احتج به الخليل من انفصاله منه بالوقوف عليه في الشعر، فلا حجة فيه، ولا دليل؛ لأن الهمزة لما لزمّت اللام لسكونها، وكثر اللفظ بها، صارت كالجُزء منها من جهة اللفظ لا المعنى، وجرت مجرى ما هو على حرفين، نحو «هَلْ»، و«بَلْ»، فجاز فصلها في بعض المواضع لهذه العلة. وقد جاء الفصل في الشعر بين الكلمة وما هو منها البتة، وجاؤوا بتمامه في المضراع الثاني، نحو قول كثير [من مجزوء الكامل]:

١١٨٩ - يَا نَفْسِ أَكْلًا وَاضْطَجَا عَا نَفْسٍ لَسْتُ بِخَالِدَةٍ

(١) الإبطاء هو تكرار كلمة الروي بلفظها ومعناها من غير فاصل أقله سبعة أبيات، وهو عيب من عيوب القافية اللغوية.

١١٨٩ - التخريج: البيت لكثير عزة ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزائن الأدب ٢٠٢/٧؛ ورصف المباني ص ٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٧٨ (خزم). المعنى: يخاطب نفسه: كلي وارتاحي فإنك لا بد زائلة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «نفس»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «أكلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، بتقدير: كلي أكلاً، واضطجعي اضطجاعاً. «واضطجاعاً»: الواو: للعطف، ومفعول مطلق لفعل محذوف. «نفس»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المحذوفة، والكسرة دلالة عليها، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والفاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «بخالدة»: الباء حرف جر زائد. «خالدة»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «يا نفس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلي أكلاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «واضطجعي اضطجاعاً». وجملة «نفس»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لست بخالدة»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها من الإعراب.

وإذا جاز ذلك في نفس الكلام، كان ذلك فيما جاء بمعنى أُولَى. فأما قطع هذه الهمزة في قوله تعالى: ﴿لَا تُكْرِهْنَ حَرَمَ أَيْ الْأُنثَيْنِ﴾^(١)، ونحو ذلك في القسم: «أفأُلله» و«لا ها أُلله ذا»، فلا دلالة له فيه لأنه إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله [من الطويل]:

١١٩٠- أَلَا لَا أَرَى إِنْثَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ
وقول الآخر [من الطويل]:

١١٩١- إِذَا جَاوَزَ الْإِنْثَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الْحَدِيثِ قَمِيمٌ

= الشاهد فيه قوله: «واضطجعا» حيث فصل بين حروف الكلمة الواحدة في مصراعي البيت فجعل «واضطجا» في الشطر الأول، و«عا» في الشطر الثاني.
(١) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

١١٩٠ - التخریج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ والمحاسب ١/ ٢٤٨؛ ونوادو أبي زيد ص ٢٠٤؛ ولابن دارة في الأغاني ٢١/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/ ٢٠٢؛ ورصف المياني ص ٤١؛ ومز صناعة الإعراب ١/ ٣٤١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٧ (ثنى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٩.
اللفظة: الشيمة: الطبيعة والخلق. حدثان الدهر: مصائبه.
الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «لا»: حرف نفي. «أرى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا». «إثنتين»: مفعول به أول منصوب بالياء لأنه ملحق بالمشئى. «أحسن»: مفعول به ثانٍ منصوب. «شيمة»: تمييز منصوب. «على حدثان»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحسن»، وهو مضاف. «الدهر»: مضاف إليه مجرور. «مني»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحسن». «ومن جمل»: جار ومجرور معطوفان على «مني».
الشاهد فيه قوله: قوله: «إثنتين» حيث جعل همزة الوصل في «إثنتين» همزة قطع، وذلك لإقامة الوزن.

١١٩١ - التخریج: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢؛ وحامسة البحرني ص ١٤٧؛ والدرر ٦/ ٣١٢؛ وسمط اللآلي ص ٧٩٦؛ وشرح شواهد الشافعية ص ١٨٣؛ ولسان العرب ٢/ ١٩٤ (نثث)، ١٣/ ٣٤٧ (قمن)، ١٤/ ١١٧ (ثنى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٦؛ ونوادو أبي زيد ص ٢٠٤؛ ولجميل بثينة في ملحوظ ديوانه ص ٢٤٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ وبلا نسبة في سِر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢؛ وشرح شافعية ابن الحاجب ١/ ٢٦٥؛ وجمع الهوامع ٢/ ٢١١.
اللفظة: القمين: الجدير بالشيء.

المعنى: إن السر لا يعود سرا إذا جاوز الاثنين، ومن يدع سره بين الناس فهو جدير بما سيلحق به جراء ذلك.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «جاوز»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «إثنتين»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمشئى، والثون: هرض عن التثوين في الاسم المفرد. «سر»: فاعل مرفوع بالضمة. «فأثته»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. «بنشرا»: جار ومجرور متعلقان بخبر =

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلف في أمرها، وهي مفتوحة كالمهمزة التي لا تكون إلا قطعاً نحو همزة «أخْمَر» و«أصْفَر»، أولى وأجوز.

فإن قيل: فلم كان حرف التعريف حرفاً واحداً ساكناً؟ فالجواب أنهم أرادوا مزجه بما بعده لما يُخِذُ فيه من المعنى، فجعلوه على حرف واحد؛ ليضعف عن انفصاله مما بعده، وأسكنوه ليكون أبلغ في الاتصال؛ لأن الساكن أضعف من المتحرك. واعلم أن لام التعريف تشتمل على ثلاثة أنواع: تكون لتعريف الجنس، ولتعريف العهد، ولتعريف الحضور.

فأما تعريف الجنس، فإن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه لا لتعريف الشخص منه، وذلك نحو قولك: «الملك أفضل من الإنسان»، و«الغسل حلو»، و«الخل حامض»، و«أهلك الناس الدرهم والدينار». فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة به؛ لأن ذلك متعذر؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس، وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وأن كل جزء من الخل حامض.

فأما تعريف العهد، فنحو قولك: «جاءني الرجل»، تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد في رجل تشير إليه، ولولا ذلك لم تقل: «جاءني الرجل»، ولقلت: «جاءني رجل». وكذلك: «مر بي الغلام»، و«ركبت الفرس» كلها معارف؛ لإشارتك إلى أشخاص معينة، فأدخلت عليها الألف واللام لتعريف العهد، ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديث رجل أو غيره، ثم يُقْبَلُ ذلك، فتقول: «وافى الرجل»، أي: الذي كنا في حديثه وذكره قد وافى.

وأما تعريف الحضور، فهو قولك لمن لم تره قط، ولا ذكرته: «يا أيها الرجل أقبل»، فهذا تعريف لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدم ذكر ولا عهد.

وأما الألف واللام في «الذي» و«التي»، فهي لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفاً للمعرفة، وإنما هما زائدان، وحقيقة التعريف بالصلة، ألا ترى أن نظائرها من نحو «من»، و«ما» كلها معارف، وليست فيها لام المعرفة؟ ويؤكد زيادة اللام هنا لزومها ما

= إن. «وتضيق»: الوار: حرف عطف، «تضييق»: اسم معطوف على مجرور، مجرور، مثله بالكسرة.

«الحديث»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قمين»: خبر إن مرفوع بالضم.

وجملة «جاء سر»: في محل جر بالإضافة. وجملة «إنه قمين»: جواب شرط غير جازم لا محل لها،

وجملة «إذا جاوز سر... فإنه قمين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الإثنين» حيث قطع ألف «الاثنين» الوصلية للضرورة.

دخلت عليه، واللامُ المُعرَّفةُ يجوزُ سقوطُها ممَّا دخلت فيه، فلزومُ هذه اللام هنا وعدمُ جوازِ سقوطها دليلٌ على أنها ليست المعرَّفة.

وقومٌ من العرب يُبدلون من لامِ المعرفة ميمًا، وهي بَمانِيَّةٌ، فيقولون: «أَمْزَجَلُ» في «الرجل». ويُروى أن النُّمَزْ بن تَوَلِّب قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ليس من أَمِيرٍ أَمِصِيَّامٌ في أَمَسْفَرٍ»^(١)، يريد: ليس من البرِّ الصيامُ في السفر، ويُقال: إنَّ النمر لم يرو عن النبي عليه السَّلام إلا هذا الحديث. وذلك شاذٌّ قليل لا يُفاس عليه، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في أوَّل الكتاب، وأمَّا قوله [من المنسرح]:

يُزَيِّمي وَرَائِي بِأَمْسَهُم وَأَمْسَلِمَةً^(٢)

فصدَّره:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي

الشاهد فيه إبدالُ الميم من اللام في «السهم» و«السلمة»، على أنَّ الرواية بـ«السهم» بسين مشدَّدة لاذغام اللام فيها، و«أمسلمة» بميم بعد الواو، فاعرفه.

فصل

[لام جواب القسم]

قال صاحب الكتاب: ولَامُ جواب القسم في نحو قولك: «وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ». وتدخل على الماضي، كقولك: «وَاللَّهِ لَكَذَّبَ». وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٩٢ - خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ خَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ خَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

(٢) تقدم بالرقم ١١٨٧.

١١٩٢ - التخریج: البيت لامرئ الفيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزھبة ص ٥٢؛ والجني الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٧١/١٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ١٠٦/٢، ٤/٢٣١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١، ٤٩٤؛ ولسان العرب ٩/٥٣ (حلف)؛ وبلا نسية في جواهر الأدب ص ٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٠؛ وجمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٢/٢.

اللفظة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشر. الصالي: الذي يتدقاً.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدقاً بنار.

الإعراب: «حلفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

«لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلفت». «بالله»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلفت». «حلفتة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف.

«فاجر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لناموا»: اللام: رابطة لجواب القسم، و«ناموا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في

محل رفع فاعل، والالف: للتفريق. «فما»: الفاء: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «إن»: حرف =

والأكثر أن تدخل عليه مع «قَدْ»، كقولك: «والله لقد خرج».

قال الشارح: اعلم أن أصل هذه اللام لامُ الابتدء، وهي أحد الموجبين اللذين يتلقى بهما القسم، وهما اللامُ و«إِنَّ». وهذه اللامُ تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية. مثال الأول: «والله لزيد قائم»، كما تقول: «إن زيدا قائم». وإنما قلنا إن أصلها الابتدء؛ لأنها قد تعزى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تعزى من الابتدء، فلذلك كان أخص معنى، وذلك قولك: «لعمرك لأقومن»، و«لنعمز الله ما نذري». ألا ترى أنها ههنا خالصة للابتداء، إذ لا يصح فيها معنى الجواب؛ لأن القسم لا يجاب بالقسم؟

أما الداخلة على الفعل، فهي تدل على الماضي والمستقبل. فإذا دخلت على المستقبل، فلا بد من النون الثقيلة أو الخفيفة، نحو قولك: «والله لأقومن». قال الله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ لَآكِيدَنَّ أَصْنٰكُكُمْ﴾^(١)، وقال: ﴿لَنَنفَخَنَّ بِالْأَسْبٰبِ﴾^(٢). فاللامُ للتأكيد واتصال القسم إلى المُقسَم عليه. وتفصل بين النفي والإيجاب. ودخلت النون أيضاً مؤكدة وصارفة للفعل إلى الاستقبال وإعلام السامع أن هذا الفعل ليس للحال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ﴾^(٣)، أي: لحاكم. فإن زال الشك بغير النون، استغني عنها. قال الله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُنْقَلُونَ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾^(٥)؛ لأن «سَوْفَ» تختص بالاستقبال. ولم تأت هذه اللام والنون إذا وليت المستقبل إلا مع القسم أو نية القسم.

قال سيويه^(٦): سألت الخليل عن قوله: «ليفعلن» إذا جاءت مبتدأة، قال: هي على نية القسم، فإذا قلت: «لتنظفرن»، فكأنك قلت: «والله لننظفرن». قال الله تعالى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ بَأْوْبَعْدَ حِينٍ﴾^(٧)، أي: والله لتعلمن.

= زائد. «من حديث»: «من»: حرف جر زائد، و«حديث»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير: «فما حديث موجود». «ولا»: الواو: للمعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «صالي»: معطوف على «حديث» مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، بحركة مقدرة على الباء المحذوفة، والياء الموجودة: للإطلاق.

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لناموا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «فما إن من حديث»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لناموا» حيث جاء باللام داخلة على فعل ماضٍ في جواب القسم «لناموا».

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) الزخرف: ٤٤. وفي الطبعين: «ولسوف».

(٤) الضحى: ٥.

(٥) ص: ٨٨.

(٦) الكتاب ٣/ ١٠٦.

وأما دخولها على الماضي، فإن الأكثر أن تدخل مع «قَدْ»، وذلك أن أصل هذه اللام الابتداء، ولا مَّ الابتداء لا تدخل على الماضي المحض، فأُتي بـ«قَدْ» معها؛ لأنَّ «قَدْ» تُقَرِّب من الحال. والذي حَسُن دخولها على الماضي دخول معنى الجواب فيها. والجواب كما يكون بالماضي، كذلك يكون بالمستقبل، فجواز دخولها على لفظ الماضي لما مازَجها من معنى الجواب، ودخول «قَدْ» معها قضاءً من حقَّ الابتداء، وذلك نحو قولك: «واللَّهِ لَقَدْ قَمْتُ». قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَيْنَاكَ الْفُرْقَانَ﴾^(١). وربما حُذفت اللام، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾^(٢)، أي: لقد أفلح، وربما حُذفت «قد». قال الشاعر [من الطويل]:

حلفت لها واللَّه... إلخ

أي: والله لقد ناموا، فاعرفه.

فصل

[اللام الموطئة للقسم]

قال صاحب الكتاب: والمُوطئة للقسم هي التي في قولك: «واللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ».

قال الشارح: هذه اللام يسميها بعضهم لامَ الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضهم يسميها الموطئة؛ لأنها يتعقبها جواب القسم، كأنها توطئة لذكر الجواب، وليست جواباً للقسم، وإن كان ذلك أصلها، لأنَّ القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم؛ لأنَّ الشرط يجري مجرى القسم لما بينهما من المناسبة من جهة احتياج كل واحد منهما إلى جواب. والقسم وجوابه جملتان تلازمتا، فكانتا كالجمله الواحدة، كما أن الشرط وجوابه كالجمله الواحدة. ولذلك قد تُسمي الفقهاء التعليق على شرط يميناً، وقد سمي الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له «كتاب الأيمان»، وإن كان مُعْظَمه تعليقاً على شرط، نحو: «إن دخلت الدار فأنت طالق»، وإن أكلت أو شربت فأنت طالق»، ونحو ذلك، وذلك قولك: «واللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ»، فاللام الأولى مؤكدة وَطْأَةً للجواب، والجواب «لأكرمك»، وهو جواب القسم. والشرط مُلغًى لا عمل له؛ لأنك صَدَرْتَ بالقسم، وتركت الشرط حشواً.

وإذا اجتمع الجزاء والقسم؛ فأيهما سبق الآخر وتصدر، كان الجواب له. مثالُ تصدر الشرط قولك: «إن تقمَّ واللَّهِ أَقُمَّ»، جزمْتَ الجواب بحرف الجزاء لتصدره، وألغيت القسم لأنه حشو. ومثالُ تصدر القسم قولك: «واللَّهِ لَئِنْ أَتَيْتَنِي لِأَتِيَنَّكَ»، فاللام

الأولى موطئة، والثانية جواب القسم، واعتماد القسم عليه لا عمل للشرط فيه. يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾^(١)، الجواب للقسم المحذوف، والشرط ملغى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفي، إذ لو كان جواباً للشرط لكان مجزوماً، فكانت النون محذوفة. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

لَئِنْ عَاذَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْتُنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا^(٢)
فرفع «أقيلها»؛ لأنه معتمد القسم، فاعرفه.

فصل

[لام جواب «لو» و«لولا»]

قال صاحب الكتاب: ولأم جواب «لَوْ» و«لَوْلَا»، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُهَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَانْتَعَمَّ الشَّيْطَانُ﴾^(٤). ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى. ويجوز حذفها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾^(٥). ويجوز حذف الجواب أصلاً، كقولك: «لو كان لي مال» وتسكت، أي: لأنفقته، وفعلت. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٦)، وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾^(٧).



قال الشارح: بعضهم يجعل هذا اللام قِسْماً قائماً برأسه، وقعت في جواب «لَوْ» و«لَوْلَا» لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى. والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: «لو جئتني لأكرمك»، فتقديره: واللّه لو جئتني لأكرمك. وكذلك اللام في جواب «لَوْلَا»، إذا قلت: «لولا زيد لأكرمك»، فتقديره: واللّه لولا زيد لأكرمك. فإذا صرحت بالقسم، لم يكن بد من اللام، نحو قوله [من الطويل]:

١١٩٣- فَوَاللّٰهِ لَوْلَا اللّٰهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ لَزُغْرِيْغَ مِنْ هَٰذَا الشَّرِيفِ جَوَابُهُ

(١) الحشر: ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ١١٨٥.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) الواقعة: ٧٠.

(٥) النساء: ٨٣.

(٦) هود: ٨٠.

(٧) الرعد: ٣١.

١١٩٣ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٤١؛ وسر صناعة

الإعراب ص ٣٩٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٦٨؛ ولسان العرب ٨/١٤٢ (زعم).

المعنى: أقسم لولا أني أخشى الله، وأنصاع لنواهي، كنت زلتت عن مقام العفة الحصين.

الإعراب: «فوالله»: الفاء بحسب ما قبلها، والواو: حرف قسم وجر، «الله»: لفظ الجلالة، اسم

مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم.

«لولا الله»: «لولا»: حرف شرط غير جازم. و«الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وخبره =

وقول الآخر [من الرجز]:

١١٩٤- وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لِهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الْأَبَارِصَا
وتقول: إذا لم تأتِ بالقسم ونويته: «لولا زيد لأكرمك»، أي: والله لولا زيد
لأكرمك. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتُكَ﴾^(١)، وقال: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢)،
وربما حذفت إذا لم يظهر القسم. قال يزيد بن الحَكَم [من الطويل]:
وَكُنْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي^(٣)

= محذوف وجوباً تقديره: «موجود». «لا»: نافية للجنس. «شيء»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، «غيره»: خبرها مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لززع»: اللام: رابطة لجواب الشرط، و«ززع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة. «من هذا»: «من»: حرف جر، «هذا»: الهاء: لتثنية و«ذا»: اسم إشارة في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ززع. «السرير»: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. «جوانبه»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وسُكُنَ لضرورة الشعر.

وجملة «فوالله» مع الفعل المحذوف: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولا الله... لززع جوانبه»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لززع جوانبه»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «الله موجود»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «لولا الله... لززع...» فقد جاء جواب «لولا» مرتبطاً باللام وهي جعلتها جواب قسم. وهذا الارتباط واجب إن صُرح بالقسم.

١١٩٤ - التخرّج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٩٥؛ ووصف المباني ص ٢٤١؛ والمنصف ٢/ ٢٣٢. شرح المنفردات: الأبارص: جمع سام أبرص، وهي دويبة تدعى الوزغة أيضاً وتشبه الضب أو السحلية.

المعنى: يريد: أنه لو فزع لهذا، لكان عبداً يبحث عن هذه الدواب ليأكلها. الإعراب: «والله»: الواو: حرف جر وقسم، «الله»: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، متعلقان بفعل القسم المحذوف. «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «لهذا»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر بعدهما. «خالصاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «لكنت»: اللام: واقعة في جواب القسم لا محل لها، «كنت»: تعرب إعراب سابقتها. «عبداً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «أكَل»: نعت «عبداً» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأبارصا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة القسم: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت خالصاً»: فعل شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكنت عبداً»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «والله... لكنت» حيث جاء باللام في جواب القسم.

(٢) سبأ: ٣١.

(١) هود: ٩١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٦٧.

والمراد: لَطِخْتُ.

ولا تدخل هذه اللام في جواب «لَوْ» و«لَوْلَا»، إلا على الماضي دون المستقبل. وقد ذهب أبو علي في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب «لَوْ» و«لَوْلَا» زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها، وأنشد [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبَحْنَا جَرَى الدَّمِيانِ بِالنَّخْبِ الْيَقِينِ^(١)

فقال: «جرى الدميان»، فلم يأت باللام، فسقوطها مع «لَوْ» كسقوطها مع «لَوْلَا». وربما حذفوا الجواب ألْبَتَّ، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٢)، والمراد - والله أعلم - لكان هذا القرآن، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَى زُكِّي شَدِيدٍ﴾^(٣)، أي: لانتصفت، وفعلت كذا وكذا، فاعرفه.

فصل

[لام الأمر]

قال صاحب الكتاب: ولَامُ الأَمْرِ نحو قولك: «ليفعل زيد»، وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: ﴿لَلَّيْسَ جِبْرِي إِلَى وَلِيٍّ وَنُورِي﴾^(٤). وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر. قال [من الوافر]:

مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^(٥)

قال الشارح: قد تقدّم القول على الأمر وحرفه، إلا أنه لا بد من ذكر طرف من أحكامه حسبما ذكره المصنف.

اعلم أن هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملها فيها الجزم، فهي في ذلك كـ«إن» الشرطية و«لم» الجازمة، وإنما عملت فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصهما. واختص عملها بالجزم؛ لأنها لما اختصت بالأفعال، وعملت فيها، وجب أن تعمل عملاً هو خاص بالأفعال، وهو الجزم، كما فعلنا ذلك في حروف الجزم، نحو: «لم»، و«لَمَّا»، و«إن» في الجزاء وأخواتها.

وهي مكسورة، وإنما وجب لها الكسر من قبل أنها حرف جاء لمعنى، وهو على حرف واحد كهزمة الاستفهام، وواو العطف، وفائه. وكان حقّه أن يكون مفتوحاً كما

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) هود: ٨٠.

(٤) البقرة: ١٨٦.

(٥) تقدم بالرقم ٩٧٦.

فُتَحْنَ، غيرَ أنه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجزر في الأسماء، حُمِلَتْ في الكسر على حروف الجزر، نحو اللام والباء في قولك: «لزيد»، و«يزيد». وحكى الفراء أن بعض العرب يفتحها.

وقد تسكن هذه اللام تخفيفاً إذا تقدّمتها واو العطف أو فاءه، وذلك من قبل أن الواو والفاء لما كانا مفردين لا يمكن انفصالهما ممّا بعدهما، ولا الوقوف عليهما، صارتا كبعض ما دخلتا عليه، فشُبّهَتْ حينئذ اللام بالخاء في «فَحَذَ» والباء في «كَبَدَ»، فكما يُقال: «فَحَذَ»، و«كَبَدَ»، كذلك يقال: «وَلَيَقُمُ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿وَلْيُؤْكُوا نُدُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّقُوا إِبَالَيْتِ الْعَنَيبِ﴾^(١). فأما قراءة الكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(٢) «ثُمَّ لَيَقْطَعُ»^(٣)، فضعيفة عند أصحابنا، لأنَّ «ثُمَّ» حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده من اللام، لكنت إذا وقفت عليه تبتدىء بساكن، وذلك لا يجوز.

واعلم أن هذه اللام لا يجوز حذفها وبقاء عملها إلا في ضرورة شاعر. أنشد أبو زيد في نوادره [من الطويل]:

وَتُمِيسِي صَرِيحًا لَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ وَلَا تَسْتَمْعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا^(٤)

أراد: وَلَيَسْمَعُكَ، فحذف اللام، وعملها باقي. وأنشد سيويه [من الوافر]:

مَحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ... إلخ

أراد لِيَتَفَدَّى، وإنما لم يجر حذف هذه اللام في الكلام؛ لأنها جازمة، فهي في الأفعال نظيرة حروف الجزر في عوامل الأسماء، فكما لا يسوغ حذف حرف الجزر وإعماله في الأكثر، لم يجر ذلك في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنَّ إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعف منها. هذا قول أكثر النحويين، قال أبو العباس محمد بن يزيد: ولا أراه على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضْمَرُ، ولا سيمّا الجازمة؛ لأنها في الأفعال كالجاء في الأسماء، وحروف الجزر لا تضمّر، فوجب أن يكون كذلك في الأفعال، فاعرفه.

فصل

[لام الابتداء]

قال صاحب الكتاب: ولأمّ الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك: «لزيد منطلق».

(١) الحج: ٢٩.

(٢) الحج: ٢٩. وهذه القراءة لم أُنْعَ عليها في معجم القراءات القرآنية.

(٣) الحج: ١٥. وهذه القراءة لم أُنْعَ عليها في معجم القراءات القرآنية.

(٤) تقدم بالرقم ٩٩٥.

ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿لَأَنْتَ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾^(١)، ﴿وَلَيْزَ رَبِّكَ بِحَكْمٍ بَيْنَهُمْ﴾^(٢). وفائدتها تأكيد مضمون الجملة. ويجوز عندنا «إن زيدا لسوف يقوم»، ولا يجيزه الكوفيون.



قال الشارح: اعلم أن هذه اللام أكثر اللامات تصرفًا، ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك. وهي مفتوحة، وذلك مقتضى القياس فيها وفي كل ما جاء على حرف مبتدأ به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، فوجب تحريكه ضرورة جواز الابتداء به، وكانت الفتحة أخف الحركات، وبها نصل إلى هذا الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها.

وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي. فأما دخولها على الاسم، فإذا كان مبتدأ تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة، وذلك نحو قولك: «لزيد عاقل»، و«لمحمد منطلق»، ﴿وَلَمَبْدُؤُومِنْ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٣).

ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا أن تدخل «إن» المثقلة، فنلزم تأخير اللام إلى الخبر، وذلك نحو قولك: «إن زيدا لمنطلق». وأصل هذا: لأن زيدا منطلق، فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، فكره اجتماعهما، فأخرت اللام إلى الخبر، فصار: «إن زيدا لمنطلق». وإذا وجب تأخير اللام إلى الخبر، لزم أن تدخل على جميع ضروب الخبر. والخبر يكون مفردًا، فنقول في ذلك: «إن زيدا لمنطلق»، ويكون جملة من مبتدأ وخبر، فنقول حينئذ: «إن زيدا لأبوه قائم».

فإن كان الخبر جملة من فعل وفاعل، فلا يخلو ذلك الفعل من أن يكون مضارعًا، أو ماضيًا. فإن كان مضارعًا، دخلت اللام عليه لمضارعة الاسم، فنقول: «إن زيدا ليضرب»، كما تقول: «لضارب». فإن كان ماضيًا، لم تدخل اللام عليه؛ لأنه لا مضارعة بينه وبين الاسم، فلا تقول: «إن زيدا لضرَب»، ولا «إن بكرًا لقعَد».

وإن كان الخبر ظرفًا، دخلت عليه اللام أيضًا، نحو قولك: «إن زيدا لفي الدار»، ويُقدَّر تعلق الظرف بـ«مستقر» لا بـ«استقر»، كما قدّر إذا وقع صلة للذي بـ«استقر» لا بـ«مستقر»، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصى في موضعه.

فإن قيل: فلمَ زعمتم أن حكم اللام أن تكون متقدمة على «إن»، وهلا كان الأمر بالعكس؛ لأنهما جميعًا للتأكيد؟ قيل: إنما قلنا ذلك لأمرين:

أحدهما: أن العرب قد نطقت بهذا نطقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في قولك:

(١) الحشر: ١٣.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) البقرة: ٢٢١.

«لَهَيْتُكَ قَائِمًا»، والمراد: لِإِنَّكَ قَائِمٌ، لكنهم لَمَّا أبدلوا من الهمزة هاء؛ زال لفظ «إِنَّ»، وصارت كأنها حرف آخر، فجاز الجمع بينهما. قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَّا بَزَقِ عَلَى قُلُوبِ الْجَمِيِّ لَهَيْتُكَ مِنْ بَزَقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ^(١)

والأمر الثاني: أَنَّ «إِنَّ» عاملة، واللام غيرُ عاملة، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها؛ لِأَنَّ «إِنَّ» لا تلي الحروف لا سيما إن كان ذلك الحرف ممَّا يختص الاسم من العوامل، ويصرفه إلى الابتداء.

فإن قيل: إذا كان الغرض من تأخير اللام الفصل بينها وبين «إِنَّ»، وأن لا يجتمعا، فهلَّا أُخِّرَتْ، «إِنَّ» إلى الخبر، وأُفِرَّت اللام أولاً؟ فالجواب أَنَّهُ لَمَّا وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما، كان تأخير اللام أولى؛ لِأَنَّ «إِنَّ» عاملة في الاسم، فلا تدخل إلَّا عليه. فلو أُخِّرَتْ إلى الخبر، والخبر يكون اسماً وفِعْلاً وجُمْلَةً، فكان يؤدي إلى إبطال عملها؛ لِأَنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وليس كذلك اللام؛ لِأَنَّهَا غيرُ عاملة، فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجُمْلَة، فنقول «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ». قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٢).

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر «إِنَّ»، فذهب قومٌ إلى أَنَّهَا تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهمًا، واستدلَّ على ذلك بقول سيبويه^(٣): حتى كَأَنَّكَ قلت: «لِحَاكِمٌ فِيهَا»، يريد من المعنى. وأنت إذا قلت: «إِنَّ زَيْدًا لِحَاكِمٌ» فهو للحال. وذهب آخرون إلى أَنَّهَا لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان. واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤). فلو كانت اللام تقصره للحال، كان مُحَالًا، وهو الاختيار عندنا. فعلى هذا يجوز أن تقول: «إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ». وعلى القول الأول - وهو رأي الكوفيين - لا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن تقول: «إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ الْآنَ»؛ لِأَنَّ اللام تدلُّ على الحال كما يدلُّ عليه «الآن».

فصل

[اللام الفارقة]

قال صاحب الكتاب: واللام الفارقة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْنَا حَاطٌّ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ﴾^(٦)، وهي لازمة لخبر «إِنَّ» إذا حُقِّقَتْ.



(٤) النحل: ١٢٤.

(٥) الطارق: ٤.

(٦) الأنعام: ١٥٦.

(١) تقدم بالرقم ١١٠٦.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) الكتاب ١٥/١.

قال الشارح: النحويون يسمّون هذه اللام الفارقة ولاّم الفصل، وذلك أنّها تفصل بين المخففة من الثقيلة، وبين النافية. وقد اختلفوا في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنّها اللام التي تدخل في خبر «إِنَّ» المشددة للتأكيد، إلّا أنّها إذا كانت مشددة، فأنت في إدخالها وتزكها مخيّر. تقول في ذلك: «إِنَّ زيدًا قائمٌ»، فإن شئت: «إِنَّ زيدًا لقائمٌ». فإن خففت «إِنَّ»، لزمّت اللام، وذلك قولك: «إِنَّ زيدًا لقائمٌ». ألزموها اللام إيدانًا منها بأنّها المشددة التي من شأنها أن تدخل معها اللام، وليست النافية التي بمعنى «ما». قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ لَلْفَيْلِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَنِيْلِينَ﴾^(٢)، ف«إِنْ» ههنا المخففة من الثقيلة، واسمها مضمّرٌ بمعنى الشأن والحديث، ودخلت اللام لما ذكرناه من التأكيد، ولزمّت للفرق بينهما وبين النافية التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَآ فِي عُرْوَةٍ﴾^(٣). والمراد: ما الكافرون إلّا في غرور، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾^(٤).

وذهب قومٌ آخرون إلى أنّ هذه اللام ليست التي تدخل «إِنَّ» المشددة التي هي للابتداء؛ لأنّ تلك كان حكمها أن تدخل على اسم «إِنَّ»، فأُخِرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان. وساغ ذلك من حيث كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو ما هو واقع موقعه.

وهذه اللام لا تدخل إلّا على المبتدأ وعلى خبر «إِنَّ» إذ كان إيّاه في المعنى أو متعلّقًا به، ولا تدخل من الفعل إلّا على ما كان مضارعًا واقعًا في خبر «إِنَّ»، وكان فعلًا للحال. وإذ لم تدخل إلّا على ما ذكرناه، لم يجر أن تكون اللام التي تصحب «إِنْ» الخفيفة إيّاه، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي. وقد وقع بعد «إِنْ» هذه الفعل الماضي، نحو: ﴿إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا﴾^(٥)، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾^(٦). وأيضًا فإنّ لام الابتداء تُعلّق العامل عن عمله، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، نحو قولك: «اعلمُ لزيدٌ منطلقٌ»، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٧)، وقد تجاوزت الأفعال إلى ما بعد هذه اللام، فعملت فيها، نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَنِيْلِينَ﴾^(٨)، ونحو قوله [من الكامل]:

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٩)

فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام، علّم من ذلك أنّها ليست التي تدخل على

(١) الطارق: ٤.

(٢) الأنعام: ١٥٦.

(٦) الأعراف: ١٠٢.

(٧) المنافقون: ١.

(٣) الملك: ٢٠.

(٨) الأنعام: ١٥٦.

(٤) الأحقاف: ٢٦.

(٩) تقدم بالرقم ١١١٢.

(٥) الفرقان: ٤٢.

الفعل في خبر «إِنَّ» المشددة، وليست هي أيضًا التي تدخل على الفعل المستقبل، والماضي للقسم، نحو: «لَيَفْعَلَنَّ»، و«لَفَعَلَ». ولو كانت تلك، لزم الفعل الذي تدخل عليه إذا كان مضارعًا إحدى النونين. فلما لم تلزم، عُلِمَ أنها ليست إِيَّاهَا. قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾^(١)، ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾^(٢)، فلم تلزم النون.

فصل

[لام الجز]

قال صاحب الكتاب: ولأَمُ الجز في قولك: «المالُ ليزيد»، و«جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي»، لأنَّ الفعل المنصوب بإضمار «أَنْ» في تأويل المصدر المجرور، والتقدير: لإكرامك.



(١) الفرقان: ٤٢.

(٢) الصافات: ١٦٧.

ومن أصناف الحرف

تاء التانيث الساكنة

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي التاء في «صَرَيْتَ». ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحققها السكون، ولتحريكها في «رَمَتَا» لم تَرُدَّ الألف الساقطة؛ لكونها عارضةً إلا في لغة رديئة يقول أهلها: «رَمَاتَا».



قال الشارح: اعلم أن هذه التاء تلحق لفظَ الفعل الماضي، نحو قولك: «قامت هند»، و«قعدت جُمْلُ». وهي تُخَالِفُ تاءَ التانيث من جهتين: من جهة المعنى ومن جهة اللفظ. فأما المعنى، فإن تاء التانيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتانيث الاسم الداخلة عليه، نحو قولك: «قائمة»، و«قاعدة»، و«امرأة». واللاحقة للأفعال إنما تدخل لتانيث الفاعل إيذاناً منهم بأنه مؤنث، فيُعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره.

والذي يدل على أن المقصود بالتانيث إنما هو الفاعل لا الفعل أن الفعل لا يصح فيه معنى التانيث، وذلك من قبل أنه دالٌّ على الجنس، والجنسُ مذكَّرٌ لشياعه وعمومه. والشيءُ كلما شاع وعمَّ فالتذكيرُ أولى به من التانيث، ألا ترى أن شيئاً مذكَّراً، وهو أعمُّ الأشياء وأشيعها، ولذلك قال سيبويه: لو سَمِيتُ امرأةً بـ«نَعَم» و«بِشَس» لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكَّرة لا يصح تانيثها. وأيضاً فلو كان المراد تانيث الفعل دون فاعله؛ لجاز «قامت زيدٌ»، كما تقول: «قام زيدٌ ثُمَّتْ عمرو»، و«رُبَّتْ رجلٌ لقيتُ». فلما لم يجر ذلك، صحَّ أن التاء في «قامت هند» لتانيث الفاعل الذي يصح تانيثه، لا لتانيث الفعل الذي لا يصح تانيثه.

أما اللفظ، فإن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل، نحو قولك: «هذه امرأة قائمة يا فتى»، و«رأيت امرأة قائمة يا فتى»، و«مررت بامرأة قائمة يا فتى»، والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنةً وضلاً ووقفاً. وذلك قولك «قامت هند»، و«هند قامت». فإن لقيها ساكنٌ بعدها، حُرِّكَتْ بالكسر لالتقاء الساكنين، نحو قولك:

«رمت المرأة». ولا يُرَدُّ الساكن المحذوف، إذ الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين، ولذلك تقول: «المرأتان رمتا»، فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء؛ لأنها حركة عارضة إذ ليس بلازم أن يستند الفعل إلى اثنين. فأصل التاء السكون، وإنما حُرِّكت بسبب ألف التثنية. وقد قال بعضهم: «رَمَتَا»، فرذ الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرى الحركة العارضة مُجَرِّى اللازمة من نحو: «قولا»، و«بيعا» و«خافا». وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

١١٩٥- لَهَا مَثْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ السُّجْمُ
في أحد الوجهين، وذلك أنَّ بعضهم يقول: أراد «خَطَّاتَانِ»، فحذف النون للضرورة، وهو رأي الفراء. وبعضهم يقول: أراد: «خَطَّتَا»، من قولهم: «خَطَا اللحم»، أي: اكنز، وكثر. والأصل في «خطت»: «خطات»، وإنما حُذفت الألف لالتقاء الساكنين: سكونها وسكون التاء بعدها. فلما تحركت للحاق ألف الضمير بعدها، أعادوا الألف الساقطة ضرورة على ما ذكرناه، أو على تلك اللغة. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ يَا قُضَالَةَ أَجْرَةَ الرُّمُخِ وَلَا تُهَالَةَ^(١)

١١٩٥- التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٤٦/٥؛ وأنباه الرواة ١/ ١٨٠؛ والحيوان ٢٧٣/١؛ وخزانة الأدب ٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ٩٢٣/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ ولسان العرب ٣٩٨/١٣ (متن)، ٢٣٣/١٤ (خطا)؛ وبلا نسبة في وصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٢١٨/١٣ (سكن)، ٤٢٩/١٥ (الألف)؛ والمقرب ١٨٧/٢، ١٩٣؛ والمنع في التصريف ٥٢٦/٢.

اللغة: المثنان: جانباً الظهر حول العمود الفقري. فرس خطاة: مكتنزة. أكب: جلس مهتماً.

المعنى: يصف فرساً بأنها سميكة، مكتنزة الظهر، كأن نمرًا جلس متحفراً فوق ظهرها.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (مثنان). «مثنان»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وخبره محذوف بتقدير: «مثنان موجودتان». «خطاتان»: صفة «مثنان» مرفوع بالألف، وحذفت النون تخفيفاً، «كما»: الكاف: حرف جز ونشبيه، «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «أكب» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية لـ «مثنان». «أكب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «على ساعديه»: جار ومجرور متعلقان بـ «أكب»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جز مضاف إليه. «النمر»: فاعل «أكب» مرفوع بالضمّة، وسكن للضرورة القافية.

وجملة «لها مثنان...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أكب»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «خطاتان» حيث اعتبر «خطاتان» فعلاً لحقته ألف الاثنين، وتاء التانيث، وأبقى على لام الفعل التي هي ألف هنا، عندما حرّك تاء التانيث وهو للضرورة كما قال، فالأصل «خطتان».

أراد: تُهَلِّ مِنْ «هَالَهُ الشَّيْءُ يَهُولُهُ»، إِذَا أَفْرَعَهُ . وَالْأَصْلُ: تُهَالُ: فَلَمَّا سَكَتَ اللَّامُ لِلتَّهْيِ، حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَتْ هَاءُ الْوَقْفِ سَاكِنَةً، فَحُرِّكَتِ اللَّامُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا حَرَّكُوها فِي قَوْلِهِمْ: لَمْ أُبْلَغْ. وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: تُهَلِّ، فَلَا يُرَدُّ الْمَحْذُوفُ، إِذِ الْحَرَكَةُ عَارِضَةٌ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْرَوْها مَجْرَى اللَّازِمَةِ، فَأَعَادُوا الْمَحْذُوفَ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ قَوْلُهُمْ: «لَحْمَرٌ» فِي «الْأَحْمَرِ»، وَ«لَبْيَضٌ» فِي «الْأَبْيَضِ»، وَ«عَادًا لَوْلَى»^(١) فِي «الْأُولَى». وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اعْتَدَوْا بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْمَحْذُوفَةِ لَمَّا أَلْقَوْها عَلَى لَامِ الْمَعْرِفَةِ، فَأَجْرَوْا مَا لَيْسَ بِلَازِمٍ مَجْرَى اللَّازِمِ، فَاعْرِفْهُ.

(١) النجم: ٥٠. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وابن محيصن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١٦٩/٨ وتفسير الطبري ٤٦/٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٧/١٢٠؛ والكشاف ٤/

٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ١/٤١٠ - ٤١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/٢٢ - ٢٣.

ومن أصناف الحرف

التنوين

فصل

[أَضْرُبُهُ]

قال صاحب الكتاب: وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة^(١) في نحو: «زَيْدٌ»، و«رَجُلٌ»، والفاصل بين المعرفة والنكرة في نحو: «صَبَّ»، و«مَهْ»، و«إِيه»، و«يَوْضٌ» من المضاف إليه في «إِذْ»، و«جَبْتِيْذِ»^(٢)، و«مررتُ بكلِّ قائمًا»، و«من الخُفْبَفِ»:

١١٩٦- [طَلَبُوا صَلَاحَنَا] ولاتِ أَوَانٍ [فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حَيْثُ بَقَاءُ]

(١) أي: على نمكٍ الاسم في الاسم، وهو التنوين الداخل على الاسم المنصرف.

(٢) نقول: «زَرْتُكَ وَكُنْتُ حَيْثُ إِذْ زَرْتُكَ خَارِجَ الْبَيْتِ»، يعني: وكنتُ حينِ إِذْ زَرْتُكَ خَارِجَ الْبَيْتِ، فالتنوين في «إِذْ» عوض عن جملة «زَرْتُكَ».

١١٩٦- التخریج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛ ونخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٥٣٩/ ٦، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٠؛ ورصف المياني ص ١٦٩، ٢٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أَوَانٍ)، ١٥/ ٤٦٦ (لَا)، ١٥/ ٤٦٨ (لات)؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٥؛ وجمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللفة: لاتِ أَوَانٍ: ليس زمانًا.

المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

الإعراب: «طَلَبُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

«صَلَحْنَا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نَا»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «ولاتِ»:

الواو: حالية، «لاتِ»: حرف جرٍّ (على مذهب الكوفيين). «أَوَانٍ»: اسم مجرور بالكسرة. «فَأَجَبْنَا»:

الفاء: عاطفة، «أَجَبْنَا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نَا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

«أَنْ»: حرف تفسير. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص (من أخوات كان). «حينٍ»: خبرها منصوب بالفتحة واسمها محذوف والتقدير: ليس الحين حينٍ. «بقَاءُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

والتائب مَنَابِ حَرَفِ الإِطْلَاقِ فِي إِنْشَادِ بَنِي تَمِيمٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ جَرِيرٍ [مَنْ الْوَافِرُ]:
 أَقْلِي اللَّؤْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقُولِي إِنْ أَضْبُتْ لَقَدْ أَصَابْتُ^(١)
 والتنوين الغالي في نحو قول رُؤْبَةَ [مَنْ الرَجَزُ]:
 وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ^(٢)
 وَلَا يَلْحَقُ إِلَّا الْقَافِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ^(٣).



قال الشارح: اعلم أن التنوين في الحقيقة نونٌ تلحق آخِرَ الاسم المتمكن، وغيره من وجوه التنوين فمبنية، يُقال: «نَوْنْتُ الْكَلِمَةَ تَنْوِينًا» إذا ألحقتهَا هذه النون. فالتنوين مصدرٌ غلب حتى صار اسمًا لهذه النون. وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية، نحو: «قُطْنٍ» و«رَسَنِ» والملحقة الجارية مجرى الأصلية، نحو «زَعْشَنِ»، و«فَرْسَنِ». وذلك أَنَّ التنوين ليس مُثَبَّتًا فِي الْكَلِمَةِ، إِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلْحَرَكَاتِ التَّابِعَةِ بَعْدَ تَمَامِ الْجُزْءِ جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى، وَلَيْسَ كَالنُّونِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ أَوِ الْمُلْحَقَةِ الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ مِنْ إِرَادَةِ الْفَرْقِ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا صُورَةٌ فِي الْخَطِّ. وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ:

أحدها: أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدالُّ على المكانة، أي: أنه باقٍ على مكانه من الاسمِية لم يخرج إلى شبه الحرف، فيكون مبنياً، نحو: «الَّذِي» و«الَّتِي»، ولا إلى شبه الفعل، فيمتنع من الصرف، نحو: «أَحْمَدُ»، و«إِبْرَاهِيمُ». وذلك نحو تنوين «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ»، و«زَيْدٍ»، و«عَمْرٍو»، و«أَحْمَدٍ»، و«إِبْرَاهِيمَ»، إذا أردت بهما النكرة. فإذا قلت: «لَقِيْتُ أَحْمَدًا»، فقد أعلمته أنك مررت بواحد مِمَّنْ اسمُهُ «أَحْمَدُ»، وإذا قلت: «أَحْمَدُ» بغير تنوين، فأنت تُعَلِّمُهُ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِالرَّجُلِ الَّذِي اسْمُهُ أَحْمَدُ، وبينك وبينه عهدٌ فيه وتواضعٌ، والتنوينُ هو الدالُّ على ذلك.

والثاني: أن يكون دالًّا على النكرة، ولا يكون في معرفة أَلْبَتَّةَ، ولا يكون إلَّا تابعًا لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو: «ضِهِ»، و«مِهٍ»، و«إِيهِ». فإذا قلت:

= جملة «طلبوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأجبنا»: معطوفة على جملة «طلبوا» لا محل لها. وجملة «لات أوان»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ولات أوانٍ»، حيث جاء التنوين في «أوان» عوضًا من المضاف إليه.

(١) تقدم بالرقم ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٢.

(٣) أي: الساكنة الروي.

«ضِه» منونًا، فكأنك قلت: «سُكُونًا». وإذا قلت: «صِه» بغير تنوين، فكأنك قلت: «السُّكُونُ». وإذا قلت: «مِه» بالتنوين، فمعناه «كَفًا». وإذا قلت: «مِه»، فكأنك قلت: «الكَفُ». وكذلك إذا قلت: «إِيه»، معناه استزادة. وإذا قلت: «إِيه»، فكأنك قلت: «الاستزادة». فالتنوينُ عِلْمُ التَّكْثِيرِ وترْكُهُ عِلْمُ التَّعْرِيفِ. قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيهَ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ^(١)

فكأنه قال: «الاستزادة». وقد أنكر هذا البيث الأصمعي، وقال: العربُ لا تقول إلا: «إِيه» بالتنوين. والصواب ما قاله الشاعر من أنَّ المراد من «إِيه» بغير تنوين المعرفة. وإذا أراد النكرة، نَوَّنَ على ما قدسنا. وَخَفِيَ على الأصمعي هذا المعنى للطفه. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ من نحو: «سَبِيوِيه»، و«سَبِيوِيه»، و«عَمَرَوِيه»، و«عَمَرَوِيه». قال الشاعر [من الرجز]:

١١٩٧- يَا عَمَرَوِيهَ انْطَلَقِ الرِّفَاقُ وأنتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ
إذا تَكَرَّرَتْ نَوْنَتُ، وإذا أَرَدْتَ المعرفةَ لَمْ تُنَوِّنْ، فاعرفه.

الثالث: تنوين العِوَضِ، وذلك نحو: «إِذْ»، و«يَوْمَئِذٍ»، و«سَاعَتَيْذٍ». وَسَمِيَ هذا الضرب من التنوين تنوينَ عِوَضٍ؛ لأنه عوضٌ من جملةٍ كان الظرف الذي هو «إِذْ» مضافًا إليها^(٢)؛ لأنه قد تقدَّم أنَّ «إِذْ» تضاف إلى الجملة، فلمَّا حُذِفَتْ تلك الجملة للعلم بموضعها، عُوِّضَ منها التنوين اختصارًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالُهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا كَلِمًا يَوْمَئِذٍ نُحَوِّثُ أَجْبَارَهَا﴾^(٣). والأصل: يَوْمَئِذٍ تُزَلْزَلُ الْأَرْضُ زِلْزَالًا، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا، ويقول الإنسان: ما لها. فحُذِفَتْ هذه الجُمْلَةُ الثلاث، ونابَ منابها التنوين، فاجتمع ساكنان، وهما الذال والتنوين، فكَسُرَتِ الذال لالتقاء الساكنين.

(١) تقدم بالرقم ٥٢١.

١١٩٧ - التخریج: الرجز بلا نسبة في اللمع في العربية ص ٢٤١.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «عمرويه»: منادى مفرد علم مبني على الكسر لفظًا، وعلى الضم محلاً، محله النصب. «انطلق»: فعل ماضٍ. «الرفاق»: فاعل. «وانت»: الواو: حالبة، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «لا»: نافية. «تبكي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنت. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «تشتاق»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «يا عمرويه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انطلق الرفاق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت لا تبكي»: حالبة محلها النصب. وجملة «لا تبكي»: في محل رفع خبر «أنت»، وعطف عليها جملة «لا تشتاق».

الشاهد فيه: بناء «عمرويه» على الكسر دون تنوين؛ لأنه اسم دال على معرفة محددة، ومتى بـ «ويه».

(٢) في الطبعتين: «كان الظرف مضافًا إليها الذي هو «إِذْ».

(٣) الزلزلة: ١ - ٤.

وليست هذه الكسرة في الذال بكسرة إعراب، وإن كانت «إِذْ» في موضع جرّ بإضافة ما قبلها إليها، وإنما الكسرة فيها لالتقاء الساكنين كما كُسرت الهاء في «صَهْ»، و«مَهْ» لسكونها وسكون التنوين بعدها، وإن اختلف معنى التنوين فيهما، فكان في «إِذْ» عوضاً، وفي «صَهْ» علماً للتذكير. والذي يدلّ أنّ الكسرة في ذال «إِذْ» من قولك: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ» كسرة بناء لا كسرة إعراب قول الشاعر [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ غَمِرُوا بِعَافِيَةٍ وَأَتَتْ إِذْ ضَحِيحُ^(١)

ألا ترى أنّ «إِذْ» في هذا البيت ليس قبلها شيء يُضاف إليها، فينوّهم أنّه مخفوض به؟ فأما قولهم: «مررت بكلّ قائماً» فقد تقدّم الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه، وذلك أنّ منهم من جعله تنوين عوض كالذي في «يومئذٍ» ونظائره؛ لأنّ حقّ هذا الاسم أن يُضاف إلى ما بعده، فلما قُطع عن الإضافة لدلالة كلام قبله عليه، عوّض التنوين. ومنهم من جعله تنوين تمكين؛ لأنّ الإضافة كانت مانعة من التنوين، فلما قُطع عن الإضافة إليه، دخله التنوين، لأنه اسمٌ معربٌ حقّه أن تدخله حركات الإعراب والتنوين. وهذا الوجه عندي الوجه من قبل أنّ هذا العوض إنما جاء فيما كان مبنياً ممّا حقّه أن يُضاف إلى الجمل، وأما المعرب الذي يُضاف إلى مفرد، فلا. وأما [من الخفيف]:

لات أوَانٍ... إلخ

فمن قول الشاعر [من الخفيف]:

طَلَبُوا ضُلُخَنَا وَلَاتِ أوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتِ جِبِنُ بَقَاءِ^(٢)

فلنّ أبا العباس المبرّد ذهب إلى أنّ كسرة «أوَانٍ» ليست إعراباً، ولا علماً للجرّ، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أنّ «أوَانٍ» بمنزلة «إِذْ» في أنّ حقّه أن يكون مضافاً إلى الجملة، نحو قولك: «جئتُك أوَانٌ قام زيدٌ، وأوَانُ الحجاجُ أميرٌ»، فلما حذف المضاف إليه من «أوَانٍ»، عوّض من المضاف إليه تنويناً، والنون كانت ساكنة كسكون الذال في «إِذْ» فلما لقيها التنوين ساكناً، كُسرت لالتقاء الساكنين كما، كُسرت ذال «إِذْ» عند دخول التنوين عليها. وهو قول ضعيف؛ لأنّ «أوَانَا» من أسماء الزمان تُضاف تارة إلى الجملة، وتارة إلى المفرد. قال الشاعر [من الرجز]:

هذا أوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زَيْمٌ - ١١٩٨

(١) تقدم بالرقم ٤٠١. (٢) تقدم منذ قليل.
١١٩٨ - التخریج: الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني ١٥/١٩٩؛ ولسان العرب ٣/٢٣٤ (شدد)؛ وللأغلب العجلي في الحماسة الشجرية ١/١٤٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٣٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٩؛ ولسان العرب ١٢/٢٧٩، ٢٨٠ (زيم).

فأضافه إلى المفرد، وقال [من الرجز]:

١١٩٩- هَذَا أَوَانُ الْفَرْغِ

وذلك كثير. والذي حمله على هذا القول أنه رآه مخفوضاً، وليس قبله ما يوجب خفضه، فتحيله لذلك. والذي عليه الجماعة أنه مخفوض، والكسرة فيه إعراب، والتنوين تنوين تمكين، والخافض «لات». وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها. وقد قرأ عيسى بن عمر^(١): «ولات حين مناص»^(٢) بجزر «حين» على ما ذكرنا، فاعرفه.

الرابع: من ضروب التنوين تنوين الترثم. وهذا التنوين يُستعمل في الشعر والقوافي للتطريب، مُعاقِباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين. وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنما قيل للمُطَرَّب: «مُغَنٍّ»؛ لأنه يُغَنِّنُ صوته، وأصله مُغَنِّنٌ، فأُبدِل من النون الأخيرة ياء، كما قالوا: «تَقْضَى البازي»، والمراد: تَقْضَض. وقالوا: «قَضَيْتُ أَظْفَارِي»، والمعنى: قَضَضْتُ.

وهو على ضربين: أحدهما أن يلحق متمماً للبناء مُكَمِّلاً للوزن. والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نَيْفًا عن آخره بمنزلة الخَرَم^(٣) في أوله، فالأول

= اللغة: الغارة الزيم: الغارة الشديدة المنتشرة.

المعنى: إنه الزمان المناسب للبطش والقوة، فلتتشري أيتها الغارة ولتشتدي، فأنا جاهز. الإعراب: «هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، «أوان»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الشّد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فاشتدي»: الفاء: استثنائية. «اشتدي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «زيم»: منادى مبني على الضمّ في محل نصب على النداء، وسكن لضرورة القافية. وجملة «هذا أوان الشّد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فاشتدي»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء المقدّرة.

الشاهد فيه قوله: «هذا أوان الشّد» حيث جاء بكلمة «أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

١١٩٩- التخرّيج: لم أفع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الفرّ: حدّ السيف، والشقّ في الأرض. أي: إنه وقت الخطر.

الإعراب: «هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «أوان»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الفرّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هذا أوان الفرّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «هذا أوان الفرّ» حيث جاء بـ«أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

(١) في الطبعين: «عمرو» بالواو، وقد صحّحتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات، ص ١٤٩٨.

(٢) ص: ٣. وانظر: البحر المحيط ٣٨٣/٧؛ وتفسير القرطبي ١٤٨/١٥؛ والكشاف ٣/٣٥٩.

(٣) هو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الوند المجموع في أول الجزء من أول البيت، وبه تصبح

«قَعْرُونٌ»: «عَوْنٌ» و«مفاعِلَتُنْ»: «فاعِلَتُنْ»، و«مفاعِلُنْ»: «فاعِلُنْ».

منهما نحو قول امرئ القيس في إنشاد كثير من بني تميم [من الطويل]:

فَقَا نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ [يسقط اللوى بين الدخول فحوملن]^(١)

وقول جرير [من الوافر]:

أَقْلَى السُّومِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابِنِ^(٢)

فالنون هنا معاقبة للياء والألف في «منزلي» و«العتاب». ونحو قوله [من الوافر]:

سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيُّشُهَا الْخِيَامُنِ^(٣)

وقالوا [من الرجز]:

ذَابِنْتُ أَزْوَى وَالذُّبُونُ تُفْضُنُ^(٤)

فجاؤوا بها مع الفعل كما تجيء حروف اللين إطلاقاً. وقد جاؤوا بها مع المضمرة.

قالوا [من الرجز]:

يَا أَبَتَا عَالِكَ أَوْ غَسَاكُنِ^(٥)

فهذه النون ليست زائدة على بناء البيت، بل هي من تمامه. وأما الثاني، فهو

إلحاقها نيفاً عن آخر البيت بمنزلة الخرم في أوله، نحو قول رؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِنِ مُشْتَبِهِ الْأَغْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِنِ^(٦)

النون في «المخترقن» زيادة؛ لأن القاف قد كملت وزن البيت؛ لأنه من الرجز،

فالقاف بمنزلة النون في «مُشْتَفِعِلْنِ». ويسمى أبو الحسن هذه النون الغالي. وسموا

الحركة التي قبلها الغلوة؛ لأنه دخل دخولاً جاوز الحد؛ لأنه منع من الوزن. والغلوة:

تَجَاوَزُ الْحَدَّ. ومثله [من الرجز]:

وَمَنْنَهْلٍ وَرَدُّهُ طَامِ خَالِ ١٢٠٠-

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

(٢) تقدم بالرقم ٥٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٢١٣.

(٤) تقدم بالرقم ٣٤٢.

(٥) تقدم بالرقم ٣٦.

(٦) تقدم بالرقم ٣٧.

١٢٠٠ - التخریج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣١/٧ (خصوص)؛ وتهذيب اللغة ٤٧٧/٧.

اللغة والمعنى: المنهل: مكان الشرب. الطامي: المرتفع حتى الامتلاء.

ربما وردت نيفاً كان غزيراً ممتلئاً فجف وخلا من مائه.

الإعراب: «ومنهل»: الواو: واو رب. «منهل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

«وردته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في

محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «طام»: نعت «منهل» مجرور

على اللفظ أو مرفوع على المحل بحركة مقدرة على الياء المحذوفة للتثوين. «خال»: نعت ثانٍ مثل

سابقه، وسكن للضرورة.

وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول. والصواب أنه ضرب منه، ويجمعهما الترنم، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاً لحروف الإطلاق. والثاني - وهو الغالي - إنما يلحق القوافي المقيدة.

وقد أخلّ بتنوين المقابلة، وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا. وذلك أن يكون في جماعة المؤنث مُعَادِلًا للنون في جماعة المذكر. وذلك إذا سُمِّيَ به، نحو امرأة سَمِيَتْ بِـ«مُسْلِمَاتٍ» ففيها التعريف والتأنيث، فكان يجب أن لا يُنَوَّنَ لاجتماع عِلْتَيْنِ فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكر من نحو قولك: «المسلمون»، فسَمَوْهُ بتنوينٍ مقابلةً لذلك. وذلك قولك إذا سَمِيَتْ رجلاً بِـ«مُسْلِمَاتٍ» أو «قَائِمَاتٍ» قلت: «هذا مسلمات»، و«رَأَيْتَ مسلماتٍ» و«مررت بمسلماتٍ»، فَتَنَبَّهْتَ التنوين هنا كما أنك إذا سَمِيَتْ رجلاً بِـ«مُسلمون» قلت: «هذا مسلمون»، و«رَأَيْتَ مسلمين»، و«مررت بمسلمين». فالتاء في «مسلماتٍ» بمنزلة الواو في «مسلمون»، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء في «مسلمين»، فالتنوين في «مسلماتٍ» اسم رجل معرفة ليس غَلَمًا للصرف بمنزلة تنوين «بكرٍ» و«زيدٍ». ولو كان مثله، لزال عند التسمية. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَقَاتِهِ﴾^(١). وقال الشاعر [من الطويل]:

تَنَوَّنَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَشْرِبِ أَذْنَى دَاذَهَا نَظَرٌ عَالِي^(٢)

وفد أنشده بعضهم: «أذرعَاتٍ»، بغير تنوين، شَبَّهَ تاء الجمع بهاء الواحدة، فلم ينَوَّنَ للتعريف والتأنيث، فاعرفه.

فصل

[التقاء التنوين بساكن]

قال صاحب الكتاب: والتنوين ساكنٌ أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَلَاقِيَ سَاكِنًا آخَرَ، فَيُكْسَرُ أَوْ يُضَمُّ، كقوله تعالى: ﴿وَعَذَابِينَ أَزْكُضْ﴾^(٣)، وقرئ بالضم^(٤). وقد يُحذف، كقوله [من المتقارب]:

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَشْفِيَةٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّئِ إِلَّا قَلِيلًا^(٥)

= وجملة «ورب منهل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وردته»: في محل جر صفة (على اللفظ) أو رفعها (على المحل).

والشاهد فيه قوله: «طام خال» حيث جاءت اللام الساكنة زائدة على الوزن الشعري.

(١) البقرة: ١٩٨. (٢) تقدم بالرقم ٨٧.

(٣) ص: ٤١ - ٤٢.

(٤) هي قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.

انظر: اتحاف فضلاء البشر ٣٧٢ ومعجم القراءات القرآنية ٢٦٧/٥.

(٥) تقدم بالرقم ١٩٦.





أراد: «عمرو الذي». وقال ابن قيس [من الخفيف]:

١٢٠٢- كيف نزمي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعراء
تذهل الشيخ عن بنييه وتبدي عن خدام العقيلة العذراء
أي: «عن خدام العقيلة»، فحذف التنوين في هذا كله لالتقاء الساكنين، لأنه صار
حروف اللين بما فيه من الغنة، والقياس تحريكه، فأعرفه.

= مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «مُستنون»: خبر أول مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والتنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «عجاف»: خبر ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وجملة «رجال مكة...»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «عمرو» حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين، سكون التنوين وسكون اللام في «الذي» للضرورة.

١٢٠٢- التخريج: البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٥ - ٩٦؛ والبيت الثاني، موضع الشاهد، له في الأغاني ٦٩/٥؛ وخزانة الأدب ٢٨٧/٧، ٣٧٧/١١؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ١٤/٤٣٥ (شعا)؛ والمتنصف ٢/٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٤؛ ولسان العرب ١٢/١٦٧ (خدام)؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٠.

اللغة: شعواء: متفرقة متشرة. تبدي: تظهر. الخدام: جمع خدمة، وهي الخلخال، وربما سميت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدرة من النساء. العذراء: البكر. المعنى: لن أنام قبل أن أشن على الشام غارة شعواء تذهل الشيخ عن بنييه، وتُرعب هذه المرأة الكريمة فتطلب الهرب كاشفةً عن خلايلها.

الإعراب: «كيف»: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم. «نومي»: مبتدأ مؤخر مرفوع، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «على الفراش»: جار ومجرور متعلقان بـ«نومي». «ولما»: الواو حالية، و«لما»: حرف جزم. «تشمل»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وقد حُرك بالكسر منفًا من التقاء ساكنين. «الشام»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غارة»: فاعل مرفوع بالضم. «شعواء»: نعت مرفوع بالضم. «تذهل»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي. «الشيخ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «عن بنييه»: جار ومجرور متعلقان بتذهل، وحذفت النون هنا للإضافة، والضمير: مبني على الكسر في محل جر بالإضافة. «وتبدي»: الواو: حرف عطف، «تبدي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. «عن خدام»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تبدي». «العقيلة»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «العذراء»: صفة مرفوعة بالضمرة الظاهرة.

وجملة «كيف نومي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يشمل»: في محل نصب حال، وجملة «تذهل الشيخ»: في محل رفع صفة لكلمة «غارة» في البيت السابق. وجملة «تبدي العقيلة»: معطوفة على السابقة، فهي مثلها في محل رفع معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «خدام» أراد «عن خدام» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «العقيلة» لأنها فاعل «تبدي».

ومن أصناف الحرف

النون المؤكدة

فصل

[ضرباها]

قال صاحب الكتاب: وهي على ضربين: ثقيلة، وخفيفة. والخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنث، تقول: اضربين، و«اضربين»، و«اضربين»، و«اضربين»، و«اضربين»، و«اضربين»، وتقول: «اضربان»، و«اضربنان»، ولا تقول: «اضربان» ولا «اضربنان»، إلا عند يونس^(١).

قال الشارح: اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد. ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها وتأثيراً في معناها. فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً. وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما.

المشددة أبلغ في التأكيد من المخففة، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولك: «اضربين» خفيفة النون بمنزلة قولك: «اضربوا كلكم»، وقولك: «اضربين» مشددة النون بمنزلة «اضربوا كلكم أجمعون».

فإذا لحقت هذه النون الفعل، كان ما قبلها مفتوحاً مع الواحد المذكور، شديدة كانت أو خفيفة، سواء كان الفعل في موضع جزم أو في موضع رفع. تقول فيما كان موضعه جزماً: «لا تضربين زيدا» شديدة النون، و«لا تضربين خالدًا» خفيفة النون. وتقول فيما كان موضعه رفعاً: «هل تضربين زيدا؟» و«هل تضربين؟».

وإنما كان ما قبل هذه النون مفتوحاً هنا؛ لأن آخر الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به؛ لأنها تؤكد معنى الفعلية، فعاد إلى أصله من البناء، والنون الخفيفة ساكنة.

(١) الكتاب ٥٢٧/٣.

والشديدة نونان: الأولى منهما ساكنة، فاجتمع ساكنان، فكسرها ضمها أو كسرها؛ لأن ضمها يُلبس بفعل الجمع، وكسرها يلبس بفعل المؤنث، كقولك في فعل الجمع: «لا تُضْرِبَنَّ»، وفي فعل المؤنث «تُضْرِبَنَّ».

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنها بناء، وذهب آخرون إلى أنها حركة التقاء الساكنين. واحتج الأولون بأنها لو كانت لالتقاء الساكنين، لكانت عارضة، وقد قالوا: «قُولَنَّ»، و«يَبْعَنَّ»، فأعادوا الواو والياء، فدلَّ أنَّ الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين. والصحيح الثاني. فأما إعادة المحذوف، فإنَّ النون لما دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركة كاللازمة لذلك.

وتقول في فعل الاثنين: «اضْرِبَانِ زَيْدًا»، و«لَا تُضْرِبَانِ زَيْدًا». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعَاَنَّ مَكِيلَ الزُّبُرِ لَا يَمْلِكُونَ﴾^(١). وتقول في الجمع: «هل تُضْرِبُنَّ زَيْدًا يا قوم»، و«لا تُضْرِبُنَّ زَيْدًا يا قوم»، فتحذف الواو التي هي ضميرُ الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة قبلها تدلُّ عليها. وتقول في المؤنث: «هل تُضْرِبِينَ يا هند»، والأصل: «تُضْرِبِيَتَن»، فحذفت النون التي هي علامةُ الرفع للبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولِمَ لا حذفت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواو في فعل الجماعة، والياء في فعل المؤنث؟ قيل: لأنها لو سقطت، لأشبه فعل الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة، وفعل المؤنث، مع أنه وُجد فيه الشرطان المرعيتان في الجمع بين ساكنتين، وهو كونُ الساكن الأول حرفَ مدٍّ ولين، والثاني مدغمًا فهو كـ«دَابَّة» و«شَابَّة» و«تَمْوُذُ الثَّوْبِ»، و«أَصْنَمٌ»، و«مُدْبِقٌ» تصغير: «أَصْمٌ» و«مِدْقٌ»، غير أنَّ الحذف أولى فيما لا يُشْكَل.

وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة، فإنَّ الخفيفة تدخل فيه أيضًا، إلَّا مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنَّ الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك. وكان يونس^(٢) وناسٌ من النحويين غيره يرون ذلك، وهو قول الكوفيين^(٣). وحجَّة سيبويه أنَّ لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين، لقلنا: «اضْرِبَانِ زَيْدًا»، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم.

ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورة نخرج بها عن كلام العرب.

(١) يونس: ٨٩. (٢) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٣) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٦٥٠ - ٦٦٩.

فأما فعل جماعة المؤنث، فإذا دخلت عليه نون التوكيد المشددة؛ فإنك تقول: «اضْرِبْنَائًا» و«هل تَضْرِبْنَائًا؟» والأصل: هل تَضْرِبْنَ؟ فالنون لجماعة المؤنث، ثم دخلت النون الشديدة، فصار هل تَضْرِبْنَ؟ باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماع النونات. ألا ترى أنهم قالوا: «أَنْي» و«كَأْنِي»، والأصل: «إَنْي»، و«كَأْنِي»، فحذفوا النونات استئصالاً لاجتماعهن؟ فلما أدى إدخال نون التأكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يُمكن حذف إحداهن، أدخلوا ألفاً فاصلةً بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن، فقالوا: اضْرِبْنَائًا، فالألف ههنا شبيهة بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(١)، و﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(٢)؛ لأنه بالفصل بينهما يزول الاستئصال.

وسيبيوه لا يرى إدخال نون التأكيد الخفيفة لما يؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: «اضْرِبْنَائًا»، و«هل تَضْرِبْنَائًا؟» كما يفعل في التثنية، وكأنه يكتفي بأحد الشرطين، وهو المذ الذي في الألف. ونظير ذلك عنده قراءة من قرأ ﴿مُخَيَّاتٍ﴾^(٣) بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلاف كلام العرب.

فإذا وقف على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: «اضْرِبْنَائًا»، و«هل تَضْرِبْنَائًا؟» فتمد مقدار ألفين: ألف الفصل، والألف المبدلة من النون التي على حدّ ﴿لَنْتَفَعْنَ﴾^(٤). وكان الزجاج يُنكر ذلك، ويقول لو مدّ مَهْمَا مدّ لم يكن إلا ألفاً واحدة. والقول ما قاله يونس؛ لأنه يجوز أن يتفاوت المد، فيكون مدّ بإزاء ألف واحدة، ومدّ بإزاء ألفين.

والكوفيون^(٥) يزعمون أن النون الخفيفة أصلها الشديدة، فخُففت كما خُففت «إِنْ»، و«لَكِنْ». ومذهب سيبويه أن كل واحد منهما أصل، وليست إحداهما من الأخرى، إذ لو كانت منها، لكان حكمهما حكماً واحداً، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنك تُبدل من الخفيفة في الوقف ألفاً، وتحذف إذا لقيها ساكناً، وحكم «إِنْ»، و«لَكِنْ» بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الأمر فيهما؟ فلما اختلف حكم النونتين، دل على اختلافهما في أنفسهما.

(١) يس: ١٠. (٢) المائدة: ١١٦.

(٣) الأنعام: ١٦٢. (في الطبعتين «محيي» بإسقاط الواو). وهي قراءة نافع وورش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤/٢٦٢؛ وتفسير القرطبي ٧/١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٤٠.

(٤) العلق: ١٥.

(٥) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٦٥٠ - ٦٦٩.

فصل

[ارتباطها بالمستقبل]

قال صاحب الكتاب: ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسماً، أو أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو عرضاً، أو تمنياً، كقولك: «بالله لأفعلن»، و«أقسمت عليك إلا تفعلن»، و«لما تفعلن»، و«اضربن»، و«لا تخرجن»، و«هل تذهبن»، و«ألا تنزلن»، و«لينك تخرجن».

قال الشارح: مَظَنَّةُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيله؛ لأنَّ الفعلَ المستقبلَ غيرُ موجود، فإذا أُريدَ حصوله، أكد بالنون إيداناً بقوة العناية بوجوده. ومَظَنَّتُها ما ذكر من المواضع. فمن ذلك فعلُ القسم، نحو قولك: «والله لأقومن»، و«أقسمت عليك لتفعلن». قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾^(١). قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٠٣ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَشَأْزْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبُّ الرَاقِصَاتِ لَأَثَارًا
وهذه النون تقع هنا لازمة. لو قلت: «والله ليقوم زيد»، لم يجز. وإنما لزمتم ههنا؛ لثلاً يتوهم أن هذه اللام التي تقع في خبر «إن» لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس

(١) الأنبياء: ٥٧.

١٢٠٣ - التخريج: البيت للناطقة الجعدي في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيويه ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٦.

اللقية: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحج. المعنى: يقول: من لم يحافظ على أعراض قومه والدفاع عنها، فإنني أدافع عنها بهجاء من هجأهم. الإعراب: «فمن»: الفاء بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يشأز»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «بأعراض»: جار ومجرور متعلقان بـ«يشأز»، وهو مضاف. «قومه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «فإنني»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنني»: حرف متبته بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». «ورب»: الواو: للقسم حرف جر، «رب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أقسم» المحذوف، وهو مضاف. «الراقصات»: مضاف إليه مجرور. «لأثأر»: اللام رابطة لجواب القسم، «أثأر»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلة ألفاً، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «من يك فإنني...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك لم يثأر فإنني...»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «يك...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يثأر»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «إنني لأثأر»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «أثأر»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي القسم وجوابه خبر (إن) محلّه الرفع، أما جملة القسم «أقسم ورب» ابتداء القسم لا محل لها من الإعراب، أو جزء القسم لا محل لها. وجملة القسم اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لأثأر» أصله «لأثأرن» فأبدلها عند الوقف بـ«ألف».

بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت: «إِنَّ زَيْدًا لَيَقْرُمُ»، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لām فيه. فإذا قلت: «إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ»، كان هذا جواب قسم، والمراد: الاستقبال لا غير. وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة، وحكاها عن سيويه، قال: ولحاقها أكثر. والسيرافي وجماعة من النحويين يرون أن لحاق النون يقع لازماً للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيويه^(١)، وذلك قوله: إِنَّ اللام إِنَّمَا لَزِمَت اليمين كما لَزِمَت النون اللام، وهذا نص منه.

ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام، تقول في الأمر: «اضْرِبْ زَيْدًا»، وفي النهي: «لا تَضْرِبْ زَيْدًا». قال الله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعَايَنَ سَكِينُ الْوَيْتِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣). وتقول في الاستفهام: «هل تضربن جعفرًا؟» قال الشاعر [من الطويل]:

وإِيَّاكَ وَالْمُنْتَابَ لَا تُضْرِبْنَهَا وَلَا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا^(٤)

فقال: «لا تقرينها» بالنون الشديدة في النهي، وقال: «والله فاعبدا»، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر، ثم وقف فأبدل منها الألف. وتقول في الاستفهام: «هل تقولن ذلك؟» قال الأعشى [من المتقارب]:

١٢٠٤- وهل يُمْنَعُنِي اِرْتِيَادُ الْبَلَا دِمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
والأصل دخولها على الأمر والنهي للتوكيد. والاستفهام مضارع للأمر؛ لأنه واجب، وفيه معنى الطلب. فإذا قلت: «هل تفعلن كذا؟» فإنك تستدعي منه تعريفك كما يستدعي الأمر الفعل. وكان يونس^(٥) يجيز دخول هذه النون في الغرض، فيقول: «ألا

(١) انظر الكتاب ١٠٩/٣. (٢) الكهف: ٢٣.

(٣) يونس: ٨٩. (٤) تقدم بالرقم ٢٧٦.

١٢٠٤ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٥؛ والدرر ٥/١٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٤؛ والمحاسب ١/٣٤٩؛ وبلا نسبة في جمع الهوامع ٧٨/٢.

الإعراب: «وهل»: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام. «يمنعني»: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون: للتوكيد، والنون الثانية للوقاية. والباء: ضمير في محل نصب مفعول به. «ارتياذ»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «البلاد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من حذر»: جار ومجرور متعلقان بـ«ارتياذ». «الموت»: مضاف إليه مجرور. «أن»: حرف مصدر ناصب. «يأتيني»: فعل مضارع منصوب. والنون: للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والباء المحذوفة للتخفيف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والأصل: «يأتيني».

وجملة «هل يمنعي»: بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مفعول به ثانٍ للفعل (يمنع). وجملة «يأتي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل يمنعي» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

(٥) الكتاب ١٤/٣.

تَنْزِلَنَّ»، و«أَلَا تَقُولَنَّ»؛ لأنك تعرض، فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنه استدعاء كما تستدعي بالأمر. وكذلك التمني في معنى الأمر أيضًا، لأن قولك: «لَيْسَكَ تَخْرُجَنَّ» بمعنى: «اخْرُجَنَّ»؛ لأن التمني طلب في المعنى، فاعرفه.

فصل

[أحكامها]

قال صاحب الكتاب: ولا يؤكد بها الماضي، ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ«ما»: «إِنَّمَا تَفْعَلَنَّ». قال الله تعالى: «فَإِنَّمَا تَرَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ لَحَمًا»^(١)، وقال: «فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ»^(٢)، فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكدة. وكذلك قولهم «حيثما تكونن آتاك»، و«بجهد ما تبلغن»، و«بعين ما أرتك»^(٣). فإن دخلت في الجزاء بغير «ما»؛ ففي الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهي. ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي، وفيما يقاربه من قولهم: «رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذاك»، و«كثُر ما يقولن ذاك». قال [من المديد]:

١٢٠٥ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُؤْيِي شِمَالَاتِ

(٢) الزخرف: ٤١.

(١) مريم: ٢٦.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

١٢٠٥ - التخريج: البيت لجذيمة الأبرش في الأهمية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ٢٥٧/١٥؛ وخزانة الأدب ٤٠٤/١١؛ والدرر ٢٠٤/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٢/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المعنى ص ٣٩٣؛ والكتاب ٥١٨/٣؛ ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ)، ٣٦٦/١١ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤، ٣٢٨/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ١٦٢/٥؛ ووصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح الأئسوني ٢٩٩/٢؛ وشرح التصريح ٢٠٦/٢؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ١٥/٣؛ والمقرب ٧٤/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨/٢، ٧٨.

اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال. المعنى: يفخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة. الإعراب: «رُبَّمَا»: «رب»: حرف جرّ شبه بالزائد، و«ما»: حرف كاف. «أوفيت»: فعل ماضٍ، والثناء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «في علم»: جار ومجرور متعلقان بـ «أوفيت». «ترفعن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. «نؤيي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «شمالات»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «رُبَّمَا أوفيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الأعراب. وجملة «ترفعن»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «ترفعن» حيث أكد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقه بـ «رُب»، وهذا للضرورة.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن هذه النون لا تدخل إلا على مستقبل فيه معنى الطلب؛ لتأكيدهِ وتحقيقِ أمرٍ وجوده. والماضي والحال موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل. وإذا امتنع الطلب فيه، امتنع تأكيدهِ، فلذلك لا تقول: «لَاكُلَنَّ»، ولا «لَا تَأْكُلَنَّ»، ولا «وَاللَّهِ لَاكُلَنَّ»، وهو في حال الأكل. فإذا امتنع من الحال كان امتناعه من الماضي أولى، ولا تدخل أيضًا على خبر لا طلب فيه. فأما قولهم: «إِنَّمَا تَفْعَلَنَّ أَفْعَلَنَّ»، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَرَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(١)، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾^(٢)، فإنما دخلت النون حين دخلت «ما»، و«ما» مشبهة باللام في «لَتَفْعَلَنَّ». ووجه الشبه بينهما أنها حرفٌ للتأكيد.

وقد اختلفوا في النون مع «إِنَّمَا» هذه: هل تقع لازمةً أو لا؟ فذهب المبرز إلى أنها لازمة، ولا تُحذف إلا في الشعر تشبيهًا بالأمر والنهي، وذهب أبو علي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تلزم. قال: وإذا كانت مع اللام في «لَتَفْعَلَنَّ» غير لازمة، فهي ههنا أولى. وأنشد أبو زيد [من الكامل]:

زعمتُ ثُمَاضِرُ أَتَنِي إِنَّمَا أُمْتُ تَسُدُّذُ أَبْنِيُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي^(٣)
وقال الأعشى [من المتقارب]:

فَإِنَّمَا تَرَوْنِي وَإِنِّي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٤)

فالشاهد فيه كثير، ومثل «إِنَّمَا تَفْعَلَنَّ» «حَيْثُمَا تَفْعَلَنَّ» المعنى واحد، وقد دخلت هذه النون في الخبر وإن لم يكن فيه طلب، وهو قليل. قالوا: «بجهد ما تبلغَنَّ»، و«بعين ما أرينك»^(٥). شبهوا دخول «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء، وجعلوا كونه لا يبلغ إلا بجهد بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، وقوله: «بعين ما أرينك»، أي: أَنَحَقُّ ذلك، ولا شك فيه، فهو توكيد. ودخلت «ما» لأجل التوكيد، وشبهت باللام في «لَيَفْعَلَنَّ»، فأما قول الشاعر [من المديد]:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ... إلخ

البيت لجذيمة الأبرش، وربما وقع في بعض النسخ لعمر بن هند. والذي حسن دخول النون زيادة «ما» مع «رُبَّ» و«تَرَفَعَنَّ» من جملتها. وصف أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم. والعربُ تفخر بهذا؛ لأنه يدل على شهامة، والعلمُ: الجبل. والشُمالات: جمع شمال من الرياح، وخضها بذلك لأنها تهب بشدة في أكثر أحوالها، وجعلها ترفع ثوبه لإشراف المراقبة التي يَرْتَأِي فيها.

(١) مريم: ٢٦.

(٢) الزخرف: ٤١.

(٣) تقدم بالرقم ١١٧٧.

(٤) تقدم بالرقم ٧٩٩.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهاً له بالنهي؛ لأن النهي نفْيٌ، كما أن الأمر إيجابٌ، فتقول من ذلك: «ما يخرجن زيداً». قال الشاعر [من الطويل]:

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(١)

وقد جاء في النفي بـ«لَمْ» لوجود صورة النفي. قال الشاعر [من الرجز]:

١٢٠٦- يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُزْبِيْنِهِ مُغْنَمًا
أراد النون الخفيفة، فأبدل منها الألف للوقف، وفي ذلك ضعفٌ على أن المضارع مع «لَمْ» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النونُ البتة.

وقوله: «وفيما يقاربه» يريد أن «قَلَمًا» لما كُفْتُ بـ«ما»، ودخلت على الفعل في «قَلَمًا بفعلٍ»، وأجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارَعَ الحرف، فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف. ولذلك لا يقع إلا صدرًا، ولا يكون مبنياً على شيء. فأما «كُتْرُ ما يقولن ذلك»، فلمَّا كان خلافه، أُجري مجراه كـ«صَدَيَانِ» و«رَتَانِ» ونحو ذلك ممَّا كُتْرُ تَعْدَاةٍ ممَّا أُجري مجرى خلافه، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ١٠١٧.

١٢٠٦ - التخريج: الرجز للمعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢؛ وله أو لأبي حيَّان الفقعسي أو لمساور العبيسي، أو للدبيري أو لعبد بني عيس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٨٠/٤؛ ولمساور العبيسي أو للمعجاج في الدرر ١٥٨/٥؛ ولأبي حيَّان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤؛ وللدبيري في شرح أبيات سيويه ٢/ ٢٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٩؛ وخزانة الأدب ٣٨٨/٨، ٤٥١؛ ووصف المباني ٣٣، ٣٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ والكتاب ٥١٦/٣.

المعنى: بصف الراجز وطبًا للبن، فيقول: إن الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شَيْخًا معممًا جالسًا على كرسي.

الإعراب: «بحسبه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. «الجاهل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ما»: مصدرية. «لَمْ»: حرف جزم. «يعلمنا»: فعل مضارع مبني على الفتح لائصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المذلول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«بحسب». «شَيْخًا»: مفعول به ثانٍ منصوب. «على كرسيه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «شَيْخ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «معممًا»: نعت «شَيْخ» منصوب.

جملة «بحسبه الجاهل شَيْخًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لَمْ يعلمنا» يريد: «لَمْ يعلمن»، حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوية ألفًا بعد النفي بـ«لَمْ»، تشبيهاً لها بـ«لا» النافية، وهذا قليل.

فصل [حَذْفُهَا]

قال صاحب الكتاب: وطرح هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القَسَم، فإنه فيه ضعيف، وذلك قولك: «وَاللَّهِ لَيَقُومَ زَيْدٌ».

قال الشارح: قد ذكرنا دخول هذه النون والحاجة إليها، وهي في كل ذلك على ثلاثة أضرب:

ضربٌ يلزم دخول النون فيه ولا يجوز سقوطها، وضربٌ تدخل ولا تلزم، وضربٌ لا تدخل فيه إلا على سبيل الضرورة.

فأما الأول الذي تلزم فيه، فهو أن يكون الفعل في أوله اللام لجواب القَسَم، كقولك: «وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ»، واللام لازمة للميمين، والنون لازمة اللام لا يجوز طرحها، فاللام لازمة للتوكيد. ولو لم تلزم، التبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل. ولزمت النون لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال. وذهب أبو علي أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل، قال: ولحاقها أكثر، وزعم أنه رأي سيويه، والمنصوص عنه خلاف ذلك.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولها فيه وخروجها منه، فالأمر، والنهي، والاستفهام، نحو قولك: «اضْرِبْ زَيْدًا»، «لا تخرجن يا عمرو»، «هل يقومن؟» فإن أثبتها للتأكيد، وَلَكَّ أن لا تأتي بها.

وأما الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه، فالخير، لا يجوز أنت تخرجن» إلا في ضرورة شاعر، فاعرفه.

فصل

[وجوب حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وإذا لقي الخفيفة ساكنً بعدها، حذفت حذفًا، ولم تحرك كما حرك التنوين، فتقول: «لا تضرب ابنك». قال [من الخفيف]:

١٢٠٧- لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَى كَعِ يَوْمًا وَالذُّهْرُ قَدْ رَقَمَ

١٢٠٧ - التخريج: البيت للأصمطي بن قريع في الأغاني ١٨/٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/١٦٤، ٥/١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/٣٩٠، والمعاني الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح الأسموني ٢/٥٠٤ =

أي: لا تهين.

قال الشارح: اعلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأن مجراهما واحد؛ لأن النون تُمكن الفعل كتمكين التنوين الاسم. ألا ترى أن حكمهما واحد في الوقف، فإن كان ما قبل النون مفتوحاً، قلبتها ألفاً في الوقف، وذلك قولك في «اضربن»: «اضرباً»، وفي «ليضربن»: «ليضرباً». قال الله تعالى: «لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ»^(١). فإن كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً، حذفها ولم يُبدل كما تفعل بالتنوين، فتقول في الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربون»، وفي الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربين». لما وقفت، حذف النون الخفيفة، ولم تبدل منها كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: «رايتُ زيداً»، فتبدل الألف في النصب من التنوين، وتقول في الرفع: «هذا زيدٌ»، وفي الجز: «مررت بزيدٍ»، فلا يُبدلون، وإنما يحذفوها حذفاً، كذلك هذه النون. وإذا حذفت، عاد الفعل إلى إعرابه، فالنون نظيرة التنوين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلّة من الكلام، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: «اضرب الرجل». ومنه قول الشاعر [من المنسرح]:

لا تهين الفقير... إلخ

= وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)، ٨/ ١٣٣ (ركع)، ٤٣٨/١٣ (هون)؛ ومغني اللبيب ١٥٥/١.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأنًا، فربما ينال منك الدهر فيذلك، ويأتي معه فيرفعه. الإعراب: «لا»: حرف نهى وجزم. «تهين»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منّا من التثنية الساكنين، والفعل في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «الفقير»: مفعول به منصوب. «علك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عل». «أن»: حرف مصدرى ونصب. «تركع»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «عل». «يوماً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «تركع». «والدهو»: الواو: حالية، «والدهو»: مبتدأ مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «رفعه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «لا تهين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «علك أن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الدهر قد رفعه»: في محل نصب حال. وجملة «رفعه»: في محل رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهينن»، منّا من التثنية الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

والمراد: لا تُهَيَّنْ، فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها. وربما حُذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهُم الساكن، نحو قولك [من المنسرح]:

إِضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قُوْنَسَ الْقَرَمِ^(١)

وهذا أمرُ هذه النون، وإنما حُذفت وخالفت التنوين؛ لأنَّ ما يلحق الأفعال أضعفُ ممَّا يلحق الأسماء، لأنَّ الأسماء هي الأول، والأفعال فروعٌ ذواجلٌ عليها، ولأنَّك مخيَّرٌ في النون: إن شئت أتيت بها، وإن شئت لا، إلّا ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم، والأسماء كلّها ما ينصرف منها فالتنوين لازمٌ لها، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

هاء السَّكُوتِ

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي هَلَكَ عَنِّي مُلْكِي﴾^(١). وهي مختصة بحال الوقف، فإذا أدرجت^(٢) قلت: «مَالِي هَلَكَ»، و«مُلْكِي غَدُوهُ»، وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء، نحو: «ثَمَّة»، و«لَيْتَة»، و«كَيْفَة»، و«إِنَّهُ»، و«خَيْهَلَة»، وما أشبه ذلك.



قال الشارح: هذه الهاء للسكت تزداد لبيان الحركة زيادة مطردة في نحو قولك: «فَيْمَة»، و«لَيْمَة»، و«عَمَة»، والمراد: فَيْم، وَلَيْم، وَعَم، والأصل: فَيْمًا، وَلَيْمًا، وَعَمًا. دخلت حروف الجز على «ما» الاستفهامية، ثم حذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة، ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون، فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف. وقد وقف ابن كثير على «عَمَة» في قوله تعالى: ﴿عَمَّ بَقَاةُ لَوْنٍ﴾^(٣) «عَمَة» بالهاء إما ذكرناه من إرادة بيان الحركة. ومثله «أزِمة»، و«اغزَة» و«اخشَة». زيدت الهاء لبيان حركة ما قبلها.

وزيادتها في ذلك على ضربين: لازمة وغير لازمة. فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد، نحو: «عِة»، «قِة»، «شِة». وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد، نحو ما تقدم من قولنا: «لَمَة»، و«فَيْمَة»، و«عَمَة»، ونظائره. قال سيبويه^(٤): الأكثر في الوقف على «إزم»، و«اغز» بالهاء، ومنهم من لا يلحقها

(١) الحاققة: ٢٨ - ٢٩.

(٢) في الطبعة المصرية: «أدخلت»، ولعله تحريف.

(٣) النبأ: ١.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٩/٤.

وَيُسَكَّن الحرف. قال: وأما «قَة» ونحوها، فكلَّمُ تقف عليها بالهاء، ومَطَّئْتُهَا أَنْ تقف بعد حركة متوغلة في البناء، نحو: ﴿حِسَابِيَّة﴾^(١)، و﴿مَالِيَّة﴾^(٢)، و﴿كِتَابِيَّة﴾^(٣).

وإذا وصلت، سقطت هذه الهاء من جميع ما ذكرنا؛ لأنها إنما دخلت شُحًا على الحركة لئلا يُزيلها الوقف. فأما الوصل، فإنَّ الحركة تثبت فيه، فلم تكن حاجةً إلى الهاء. ومثَّل ﴿مَالِيَّة﴾، و﴿حِسَابِيَّة﴾، و﴿ثَمَّة﴾، و﴿إِنَّة﴾، و﴿لَيْثَنَة﴾، و﴿حَيْثَلَنَة﴾؛ لأنها حركات متوغلة في البناء.

ولا تدخل هذه الهاء على مُعَرَّب، ولا على ما تُشَبِّه حركته حركة الإعراب، فلذلك لا تدخل على المناذى المضموم، ولا على المبني مع «لا»، نحو: «لا رجل»، ولا على الفعل الماضي؛ لِشَبِّه هذه الحركات بحركات الإعراب. وإذا لم تدخل على المُشَابِه للمعرب، فإنَّ لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأُولى، وذلك من قبل أن حركات البناء المحافِظ عليها أقوى من حيث إنها تجري مجرى حروف تركيب الكلمة التي لا يُستغنى عنها لا سيَّما إذا صارت دلالةً وأمانةً على شيء محذوف، فاعرفه.

فصل

[وجوب تسكينها]

قال صاحب الكتاب: وخَفُّهَا أَنْ تكون ساكنة، وتحريكها لَحْنٌ، ونحو ما في إصلاح ابن السَّكَيْت^(٤) من قوله [من الرجز]:

١٢٠٨- يا مَرْحَبًا بِجَمَارٍ عَفْرَاءَ

(١) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

(٢) الحاقة: ٢٨.

(٣) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٩٢.

١٢٠٨ - التخريج: الرجز لعروة بن حزام في خزنة الأدب ٧/ ٢٧٢، ٢٧٣، ١١/ ٤٥٧، ٤٥٩؛ ويدا

نسبة في إصلاح المنطق ص ٩٢؛ والمنصف ٣/ ١٤٢.

اللغة: عَفْرَاءَ: محبوبة الشاعر.

المعنى: رَحَّبَ الشاعر بهذا الحمار لما أخبر أنه حمار عَفْرَاءَ.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا قوم».

«مرحبا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والهاء حرف للسكت لا محلَّ له من الإعراب. «بحمار»: جار

جار ومجرور متعلقان بـ «مرحبا» عند بعضهم، ويعامله المحذوف عند آخرين. «عَفْرَاءَ»: مضاف إليه

مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وسكَّن للضرورة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن هاء السكت تُرْزَى بالضم حينًا، وبالكسر حينًا آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند

البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أن تثبت هاء الوقف ساكنة في الوقف فقط،

وإثباتها في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورة أو لغة كما قلنا عند البصريين. والزمخشري

يُحَطُّى من يحركها.

و [من الرجز]:

١٢٠٩-

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

مِمَّا لَا مُعْجَزَ عَلَيْهِ لِلْقِيَّاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفُصْحَاءِ . وَمُعْذِرَةٌ مَن قَالَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَجْرَى
الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ مَعَ تَشْبِيهِ هَاءِ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ .

قال الشارح : اعلم أنه قد يُؤْتَى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين ، كما يؤتى بها
لبيان الحركات ، نحو : «وَا زَيْدَاة» ، و«وَا عَمْرَاة»^(١) ، و«وَا غُلَامُهُوَّة» ، و«وَا انْقِطَاعُ
ظَهْرِيَّة» ؛ لِئَلَّا يُزِيلَ الْوَقْفُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ .

ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْوَقْفِ ، وَالْوَقْفُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى
السَّاكِنِ ، وَتَحْرِيكُهَا لِحَرْقٍ وَخُرُوجٍ عَنِ كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ثَبَاتُ هَذِهِ الْهَاءِ فِي
الْوَصْلِ فَتَحْرُكُ ، بَلْ إِذَا وَصَلَتْ ، اسْتَغْنَيْتَ عَنْهَا بِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْكَلَامِ . تَقُولُ : «وَا زَيْدَاة» ،
فَإِذَا وَصَلَتْ قُلْتَ : «وَا زَيْدَا وَعَمْرَاة» ، فَتُلْجِقُ الْهَاءَ الَّذِي تَقِفُ عَلَيْهِ ، وَتُسْقِطُهَا مِنَ الَّذِي
تَصِلُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنَ الرِّجْزِ] :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرَاءَ
فَإِنَّ الشَّعْرَ لَعُرْوَةٌ بَنَ جَزَامِ الْعُذْرِيِّ . وَقَوْلُ الْآخَرِ [مِنَ الرِّجْزِ] :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

١٢٠٩ - التخریج : الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨ ، ١١/ ٤٦٠ ؛
والخصائص ٢/ ٣٥٨ ؛ والدرر ٦/ ٢٤٨ ؛ ووصف المباني ص ٤٠٠ ؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠٤ (سنا) ؛
والممتع في التصريف ١/ ٤٠١ ؛ والمصنف ٣/ ١٤٢ ؛ ومعجم الهوامع ٢/ ١٥٧ .
اللغة : ناجية : اسم شخص ، وماء لبني أسد ، وموضع بالبصرة .
المعنى : يَرْحَبُ الشَّاعِرُ بِحِمَارِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُدْعَى نَاجِيَةً .

الإعراب : «يَا» : حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنداد محذوف . «مرحياه» : مفعول مطلق لفعل
محذوف ، أي : صادف رُحْبًا وسعة . والأصل : مرحبًا ، ولكن حذف التنوين لنية الوقف ، ثم بعد أن
وصل به الشاعر هاء السكت عن له الوصل ، فوصل . «بحمار» : جار ومجرور متعلقان بـ «مرحياه» ،
وهو مضاف . «ناجية» : مضاف إليه مجرور بفتحة لأنه ممنوع من الصرف ، والفتحة مقدرة على التاء
المقلوبة هاء ساكنة للوقف .

وجملة «يَا» مع المنداد المحذوف : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «مرحياه» مع عامله
المحذوف : استئنافية لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله : «مرحياه» حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحركها ، وفي ذلك مخالفتان : إثبات
الهاء في الوصل وتحريكها ، وقد فُسِّرَ ذَلِكَ بِإِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ ، وَفُسِّرَ تَحْرِيكُهَا
بِتَشْبِيهِهَا بِهَاءِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَبْنِيِّ فِي نَحْوِ «لَهُ» . وَالزَّمْخَشَرِيُّ يَعْذِرُ تَحْرِيكُهَا لِحَتَا .

(١) في الطبعين : «وَا زَيْدَا وَعَمْرَاة» ، وهذا تحريف .

فضرورة، وهو رديء في الكلام لا يجوز، وإنما لما اضطّر الشاعر حين وصل إلى التحريك؛ لأنه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه، حرّكه. وقد رويت بضمّ الهاء وكسرها، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم على التشبيه بهاء الضمير في نحو: «عصاه»، و«زحاه». وبعد هذا البيت [من الرجز]:

إذا أتى قَرْنُهُ بما شاء من الشعير والخشيش والماء

ومعناه أن عروة كان يُحبّ عفراء. وفيها يقول [من الرجز]:

١٢١٠- يا رَبِّ يا رَبِّاهُ إِياكَ أَسألُ عَفْراءَ يا رَبِّاهُ من قُبُلِ الأجلِ
فإنَّ عَفْراءَ من الدُّنيا الأملِ

ثم خرج، فلفي حمارًا عليه امرأة، فقبل له: هذا حمارُ عفراء، فقال [من السريع]:

يا مرحباه بحمار عفراء

فرحب بحمارها لمحبتته لها، وأعد له الشعير والخشيش والماء. ونظيرُ معناه

١٢١٠ - التخریج: البيت لعروة بن حزام في خزائن الأدب ٧/ ٢٧٠، ٢٧٣، ٤٥٨/١١، ٤٥٩، ٤٦٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها).

اللغة: أسأل: مخفف أسأل، أي أطلب وأرجو. الأجل: يوم الوفاة.

المعنى: يقول: يا رب لا أسأل سواك، وكلّ طلبني أن ألتقي عفراء قبل أن أموت، فهي كلّ أمني في هذه الدنيا.

الإعراب: «يا رب»: حرف نداء، ومنادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «يا رياه»: حرف نداء، ومنادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه، والهاء للسكت لا محلّ لها. «إياك»: ضمير منفصل مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم. «أسأل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وسكّن لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عفراء»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «يا رياه»: تعرب كسابقتهما. «من قبل»: جاز ومجرور متعلّقان بالفعل «أسأل». «الأجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الوزن. «فإن»: الفاء: حرف للاستئناف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «عفراء»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «من الدنيا»: جاز ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر، متعلّقان بحال محذوفة مقدّمة من «الأمل». «الأصل»: خبر «إن» مرفوع بالضمة، وسكّن لضرورة الوزن.

وجملة النداء الأولى ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، والثانية بدل منها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسأل إياك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء معترضة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن عفراء الأمل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب كذلك. واستشهد به الشارح للدلالة على حبّ عروة لعفراء. وفي هذا البيت شاهد للنحاة هو قوله: «يا رياه» حيث حرّك هاء السكت ضرورة.

قول الآخر [من الوافر]:

١٢١١ - أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى أُحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ
ويروى بالمد والقصر. فَمَنْ مَدَّ أَسَكْنَ الهمزة، فكان من خامس السريع، وأجزاؤه:
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعُولَانْ، موقوف مخبون، وهو من المترادف، والأبيات مهموزة
مُرَدَّفة. فإن قصرته، فهو أيضًا من السريع، إلا أنه من السادس، وأجزاؤه: مُسْتَفْعِلُنْ
مُسْتَفْعِلُنْ فَعُولُنْ، مكسوف مخبون، وهو من المتواتر، وزويّه الألف، والأبيات مقصورة.

١٢١١ - التخريج: البيت بلا نسبة في عيون الأخبار ٤/ ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٣.

المعنى: بسبب سواد بشرته حبيته، فهو يحب أهل السودان جميعًا، بل أكثر من ذلك فهو يحب الكلاب السوداء.

الإعراب: «أحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «الحبها»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «السودان»: مفعول به منصوب بالفتحة. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «أحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «الحبها»: جاز ومجرور ومضاف إليه (كسابقها). «سود»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الكلاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أحب السودان»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحب سود»: ابتدائية كذلك لا محلّ لها من الإعراب.

ومن أصناف الحرف

شِينُ الْوَقْفِ

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وَقَفَ مَنْ يقول: «أَكْرَمْتُكِشْ»، و«مَرَرْتُ بِكِشْ». وتُسَمَّى الْكَشْكَشَةُ، وهي في تَمِيمٍ، وَالْكَسْكَسَةُ في بَكْرِ، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث شيئا. وعن معاوية أنه قال يوما: مَنْ أَفْصَحُ النَّاسِ؟ فقام رجل من جَزَمٍ - وجَرَمٌ من فصحاء الناس - فقال: قَوْمٌ يُبَاعِدُوا عَنْ قُرَاتِيَةِ الْعِرَاقِ، وَيُتَامِنُوا عَنْ كَشْكَشَةِ تَمِيمٍ، وَيُبَاسِرُوا عَنْ كَسْكَسَةِ بَكْرِ، لَيْسَتْ فِيهِمْ غَمْزَةُ قُضَاعَةٍ، وَلَا طُمْطُمَانِيَّةٌ جَمِيرٌ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: «قَوْمِي».



قال الشارح: من العرب من يُبَدِّلُ كَافَ الْمُؤنَّثِ شِينًا فِي الْوَقْفِ حِرْصًا عَلَى الْبَيَانِ، لِأَنَّ الْكُسْرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّانِيثِ تَخْفَى فِي الْوَقْفِ، فَاحْتَالُوا لِلْبَيَانِ بِأَنْ أَبْدَلُوهَا شِينًا، فَقَالُوا: «عَلَيْشِ» فِي «عَلَيْكَ»، وَ«مِشْ» فِي «مِنْكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِشِ» فِي «بِكَ». وَقَدْ يُجْرُونَ الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ. قَالَ الْمَجْنُونُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدُشِ جِيدُهَا يَسْوَى أَنَّ عَظَمَ السَّاقِي مِشِ دَقِيقُ^(١)

ومن كلامهم: «إِذَا أَغْيَاشُ جَارَاتِشِ فَأَقْبَلِي عَلَى ذِي بَيْتِشِ»^(٢). أَي: إِذَا أَغْيَاكَ جَارَاتُكَ فَأَقْبَلِي عَلَى ذِي بَيْتِكَ، وَيَقُولُونَ: «مَا الَّذِي جَاءَ بِشِ؟» يَرِيدُونَ: بِكَ. وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَدَّجَمَلُ رَبِّكَ نَحْكَ سَرِيًّا﴾^(٣): قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ نَحْشًا سَرِيًّا^(٤).

وقد زادوا على هذه الكاف في الوقف شيئا حرصا على البيان، فقالوا: «مَرَرْتُ

(١) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ٤٧٢/١٠ (عوك)؛ ومجمع الأمثال ٧٨/١.

والمثل قاله رجل لامرأته، ومعناه: إذا لم تجدي ما تطليه في بيت جارتك، فاعتمدي على ملكك.

(٣) مريم: ٢٤.

(٤) لم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

بِكش»، و«أعْطَيْكَش». فإذا وصلوا حذفوا الجميع، وهي كَشْكَشَةُ بني أَسَدٍ وتميم.
وأما كَشْكَشَةُ بكر، فإنهم يزيدون على كاف المؤنث شيئاً غير معجمة لِتَبَيِّنِ كسرة
الكاف، فيؤكِّد التأنيث، فيقولون: «مررت بِكش»، و«نزلت عليكش». فإذا وصلوا،
حذفوا لبيان الكسرة.

فأما قول معاوية: فَجَزَمَ بَطْنَانِ مِنَ الْعَرَبِ أَحَدَهُمَا فِي قَضَاعَةٍ - وهو جرم بن زَبَانَ -
وَالْآخَرُ فِي طَيِّءٍ يَوْصِفُونَ بِالْفَصَاحَةِ. وَالْقُرَاتِيَّةُ لُغَةُ أَهْلِ الْفُرَاتِ الَّذِي هُوَ نَهْرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.
وَالْفُرَاتَانِ: الْفُرَاتُ وَدُجَيْلٌ، وَيُرْوَى: لَخْلَخَانِيَّةُ الْعِرَاقِ. وَاللَّخْلَخَانِيَّةُ: الْمُجْمَعَةُ فِي الْمَنْطِقِ،
يُقَالُ: «رَجُلٌ لَخْلَخَانِيٌّ»، إِذَا كَانَ لَا يَفْصَحُ. وَكَشْكَشَةُ بَنِي تَمِيمٍ إِلْحَاقُ الشَّيْنِ كَافَ الْمُؤنَّثِ،
وَكَسْكَسَةُ بَكْرِ الْحَافِظِ السَّيْنِ كَافَ الْمُؤنَّثِ، وَلَيْسَتْ بِالْفَصِيحَةِ. وَالْقَمْعَمَةُ أَنْ لَا يَتَبَيَّنَ الْكَلَامُ،
وَأَصْلُهُ أَصَوَاتُ الثَّيْرَانِ عِنْدَ الذَّعْرِ، وَأَصَوَاتُ الْأَبْطَالِ عِنْدَ الْقِتَالِ. وَقَضَاعَةُ أَبُو حَتَّى مِنَ الْيَمَنِ،
وَهُوَ قَضَاعَةُ بَنِ مَالِكِ بْنِ سَبَأٍ. وَالطُّمُطُمَانِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُشْتَبِهًا بِكَلَامِ الْغَنَمِ. يُقَالُ:
«رَجُلٌ طُمُطُمٌ»، أَيُ: فِي لِسَانِهِ عَجْمَةٌ لَا يَفْصَحُ. قَالَ عَنَتْرَةُ [مِنَ الْكَامِلِ]:

١٢١٢ - تَأْوِي لَهُ جِرْزُ النَّعَامِ كَمَا أَوَتْ جِرْزُ يَمَانِيَّةٍ لِأَعْجَمٍ طُمُطُمٍ
الْجِرْزَةُ: الْجَمَاعَةُ، وَالطُّمُطُمَانِي بِالضَّمِّ مِثْلُهُ، وَجَمِيزُ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَهُوَ جَمِيزُ بَنِ
سَبَأٍ بَنِ يَشْجَبَ بَنِ يَغْرُبَ بَنِ فُحْطَانَ، وَمِنْهُمْ كَانَتِ الْمُلُوكُ الْأَوَّلُ. وَصَفَ هَذَا الْجِرْزِيُّ
قَوْمَهُ بِالْفَصَاحَةِ، وَعَدِمَ اللَّكْنَةَ، وَالتَّبَاعِدَ عَنِ هَذِهِ اللُّغَاتِ الْمُسْتَهْجَنَةِ، فَاعْرِفَهُ.

١٢١٢ - التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠٠؛ ولسان العرب ٤٧/١٠ (حزق)، ٣٧١/١٢ (طمم)؛
وتهذيب اللغة ٢٠٧/١٣؛ ومجمل اللغة ٥٧/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٢١٣؛ ٨٩٤؛ ومقاييس اللغة ٢/
٥٣؛ وتاج العروس ١٢٠/١٨ (قلص)، ١٦١/٢٥ (حزق)، (طمم)؛ وبلا نسبة في المخصص ٢/
١٢٠ - ١٢٢، ولسان العرب ٨١/٧ (قلص).

اللغة: حزق النعام: جماعاته، واحدها حزقة.

المعنى: تلجأ إليه جماعات من طيور النعام، كما تلجأ جماعات من أهل اليمن إلى فارسي لا تفهم لغته.
الإعراب: «تأوي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء للثقل. «له»: جاز ومجرور متعلقان
بالفعل قبلهما. «حزق»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «النعام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب صفة لمفعول مطلق محذوف، وهو مضاف،
«ما»: حرف مصدري. «أوت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء
الساكنين، والتاء للتأنيث. والمصدر المؤول من «ما أوت حزق» في محل جز مضاف إليه، بتقدير:
أوتياً مثل أوي. «حزق»: فاعل مرفوع بالضمة. «يمانية»: نعت مرفوع بالضمة. «لأعجم»: جاز
ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلقان بالفعل «أوت». «طمم»: نعت
مجرور بالكسرة.

وجملة «تأوي حزق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لأعجم طمطم» حيث فسر الطمطم بمن في لسانه عجمة لا يُفصح معها.

ومن أصناف الحرف

حرف الإنكار

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين: أحدهما أن تلحق وحدها بلا فاصل، كقولك: «أزيدنية؟» والثاني أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها «إن» مزيدة، كالتالي في قولهم: «ما إن فعل» فيقال: «أزيد إنية؟»

قال الشارح: اعلم أن هذه الزيادة أتت بها علماً على الإنكار، وهو حرف من حروف المد كالزيادة اللاحقة للثبته. وذلك على معنيين: أحدهما أن تُنكر وجود ما ذكر وجوده وتُبطله، كرجل قال: «أتاك زيد»، وزيد ممتنع إتيائه، فيُنكر لبطلانه عنده. والوجه الآخر أن تُنكر أن يكون على خلاف ما ذكر، كقولك: «أتاك زيد»، فتُنكر سؤاله عن ذلك، وزيد من عادته أن يأتيه. قال سيبويه^(١): إذا أنكرت أن يثبت رأيه على ما ذكر، أو تُنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

ومن العرب من يزيد بين الأول وهذه الزيادة زيادة تفصل بينهما، وتلك الزيادة «إن» التي تزداد للتأكيد في نحو [من الكامل]:

١٢١٣ - ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ [منه وحرف الساق طي المخمل]

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

١٢١٣ - التخرج: البيت أبي كبير الهذلي في خزنة الأدب ١٩٤/٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٢٤/١؛ وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣؛ وشرح التصريح ٣٣٤/١؛ وشرح ديوان الحماسة للممرزوقي ص ٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١؛ والشعر والشعراء ٢/٦٧٦؛ والكتاب ٣٥٩/١؛ والمقاصد النحوية ٥٤/٣؛ وللهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٦/١؛ والإنصاف ٢٣٠/١؛ والمقتضب ٢٠٣/٣، ٢٣٢.

اللغة: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمالة السيف. المعنى: يقول: إن ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطلع على الأرض لا يمتنها منه إلا المنكب وطرف الساق.

كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح، فزادوا «إن» أيضًا تأكيدًا لذلك المعنى، وذلك قولك في جواب «ضربت زيدًا»: «زيدًا إنية»، بقيت الاسم على حاله من الإعراب، وزدت بعده «إن» لما ذكرناه، ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين على حذف الكسر في التنوين، فحرف المذ زائد للإنكار، و«إن» لتأكيد، والهاء لبيان حرف المذ، وحرف المذ في الأول للإنكار، والهاء للوقف، فلذلك قال صاحب الكتاب: هذه الزيادة على طريقتين، فاعرفه.

فصل

[معنى حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: ولها معنيان: أحدهما إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب، والثاني إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر، كقولك لمن قال: «قديم زيد»: «أزنيدي؟» منكراً لقدمه أو لخلاف قدمه، وتقول لمن قال: «غلبني الأمير»: «الأميروة؟» قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتتكبر تعجبته من أن يغلبه الأمير. قال سيبويه^(١): وسمعتنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبت البادية، فقال: «أنا إنية؟» منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج.

قال الشارح: قد تقدم شرح ما في هذا الفصل فيما قبله بما أغنى عن إعادته هنا، وقوله: «الأميروة؟» الألف ممدودة؛ لأن همزة الاستفهام لما كانت مفتوحة، ودخلت همزة لام التعريف، وكرهوا حذفها لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار، قلبوا الثانية، وأقروها كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَرَّمَ آيَةَ الْفُحْشِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾^(٣). وحرف الإنكار واو لانضمام الراء قبلها، والهاء ساكنة لأنها للسكت.

فأما ما حكاه سيبويه من قول البدوي حين قيل له: «أخرج إلى البادية إن أخصبت؟» فقال: «أنا إنية؟» فجاء على المعنى؛ لأن المضمحل للفاعل في «أخرج»

= الإعراب: «ما»: حرف نفي. «إن»: زائدة. «يمس»: فعل مضارع مرفوع. «الأرض»: مفعول به منصوب. «إلا»: حرف حصر. «منكب»: فاعل مرفوع. «منه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «منكب». «وحرف»: الواو حرف عطف، «حرف»: اسم معطوف على «منكب» مرفوع، وهو مضاف. «الساق»: مضاف إليه مجرور. «طي»: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف، وهو مضاف. «المحمل»: مضاف إليه مجرور. وقيل: «طي المحمل»: مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه.

وجملة «يمس الأرض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ما إن يمس» حيث جاء بـ «إن» زائدة للتوكيد. وفيه شاهد آخر للنحاة، وهو قوله: «طي المحمل» حيث نصب «طي» بفعل محذوف دل عليه السياق تقديره: «طوي طي».

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٢. (٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٣) يونس: ٥٩.

المخاطب، وحين أنكر رأيه أن يكون على خلاف أن يخرج، واستفهم عن ذلك، وصار المخاطب هو المتكلم، ولم يُمكنه أن يأتي بالقاعل وحده، فصله وجاء به على المعنى، فقال: «أنا إنيّة؟» بالالف الاستفهامية والأصلية.

فصل

[حركة حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من أن يكون متحرّكاً، أو ساكناً. فإن كان متحرّكاً تبعته في حركته، فتكون ألفاً وواواً وياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في: «هذا عَمَرُ؟»: «أَعْمَرُوهُ؟» وفي «رأيت عثمانَ»: «أَعِثْمَانُهُ؟» وفي «مررت بخِذَامٍ»: «أَحْدَامِيَّة؟» وإن كان ساكناً حُرِّك بالكسر، ثم تبعته كقولك: «أَزِيدُ نِيَّة؟» و«أَزِيدُ إِيَّة؟»



قال الشارح: يريد أن هذه الزيادة مدّة تتبع حركة ما قبلها إن كان متحرّكاً، ولم يكن بينهما فاصل. فإن كان مضموماً، كانت الزيادة واواً، نحو قولك في جواب من قال: «هذا عَمَرُ؟» مُنْكِراً: «أَعْمَرُوهُ؟» وإن كان مفتوحاً، كانت الزيادة ألفاً، نحو قولك في جواب من قال: «رأيت عثمانَ؟»: «أَعِثْمَانُهُ؟» وإن كان مكسوراً كانت ياءً، نحو قولك في جواب من قال: «مررت بخِذَامٍ؟»: «أَحْدَامِيَّة؟» على حدّ ما يُفعل بزيادة النُبّة.

وإن كان ما قبل الزيادة ساكناً، قذرت الزيادة ساكنةً، ثم كسرت الساكن الأول لالتقاء الساكنين، وجعلت الزيادة ياءً من جنس الكسرة، نحو قولك في جواب من قال: «هذا زيد؟»: «أَزِيدُ نِيَّة؟» فالدال مضمومة محكية، وحركتها إعراب، والتنوين متحرّك بالكسر، وحركتها بناء لالتقاء الساكنين، وكذلك النصب والجز، نحو قولك في «ضربتُ زيداً»: «أَزِيدُ نِيَّة؟» بفتح الدال، وفي «مررت بزيد؟»: «أَزِيدُ نِيَّة؟» بكسر الدال. والتنوين مكسور لالتقاء الساكنين والمدّة بعدها ياءً للكسرة قبلها. وكذلك يُفعل مع الإنكار بـ«إن»، نحو قولك في جواب من قال: «هذا زيد؟»: «أَزِيدُ إِيَّة؟» وفي من قال: «ضربتُ زيداً»، «أَزِيدُ إِيَّة؟» وفي الجز: «أَزِيدُ إِيَّة؟» فاعرفه.

فصل

[محل حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: وإن أجبت من قال: «لقيتُ زيداً وعمراً»، قلت: «أَزِيدُا وَعَمَرُ نِيَّة». وإذا قال: «ضربتُ عَمَرَ»، قلت: «أَضْرَبْتُ عَمَرًا». وإن قال: «ضربتُ زيداً الطويلَ»: «أَزِيدُا الطويلَ»، فتجعلها في مُنتهى الكلام.



قال الشارح: يريد أن محلّ علامة الإنكار آخِرُ الكلام ومنتهاه، ولذلك تقع بعد المعطوف، وبعد المفعول، وبعد النعت، فتقول مُجيبًا لمن قال: «لقيتُ زيدًا وعمراً»: «أزيدًا وعمريّة؟» فتُشَقِّطُها من الأول، وتُثَبِّتُها في المعطوف، وتكسر التنوين لسكون المدة بعده، وتجعلها ياءً لانكسارٍ ما قبلها على ما سبق. وتقول في جواب من قال: «ضربتُ عمرًا»: «أضربتُ عمرًا؟» فألحقها المفعول، ولم تُلحِقها الفعل، لأنّ المفعول منتهى الكلام متصلًا بما قبله، وعلامة الإنكار لا تقع حَشْوًا، وتجعلها ألفًا للفتحة قبلها إذ ليس فيه تنوين، وكذلك تقول في جواب من قال: «ضربتُ زيدًا الطويل»: «أزيدًا الطويل؟» ألحقت الهاء الصفة؛ لأنّه منتهى الكلام وكانت ألفًا للفتحة، فاعرفه.

فصل

[ترك حرف الإنكار في الدرج]

قال صاحب الكتاب: وتترك هذه الزيادة في حال الدرج فيقال: «أزيدًا يا فتى؟» كما تركت العلامات في «مَنْ» حين قلت «مَنْ يا فتى؟»



قال الشارح: قد تقدّم أن مدة الإنكار من زيادات الوقف، فلا تثبت في الوصل، فهي نظيرة الزيادة في «مَنْ» إذا استفهمت عن النكرة في الوقف في نحو «مَنْ»، و«مَنْنا»، و«مَنْي»، فإذا قيل: «لقيتُ زيدًا»، قيل في جوابه: «أزيدًا يا فتى؟» تركت العلامة من «زيد» لو ضلّك إياه بما بعده، كما تركت حروف اللين في «مَنْ»، و«مَنْنا»، و«مَنْي» إذا وُصل بما بعده. ولا تدخل هذه العلامة في «يا فتى»؛ لأنّه ليس من حديث المسؤول، فتُكَبِّرُ ذلك عليه، فقولك: «يا فتى» يمنع العلامة بمنزلة الطويل، ولا تدخله العلامة، لأنّه ليس من الحديث فيتوجّه الإنكار إليه، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حرف التذكُّر

فصل

قال صاحب الكتاب: وهو أن يقول الرجل في نحو: «قال»، و«يقول»، و«من العام»: «قالا»، فيمَدّ فتحة اللام، و«يقولوا»، «ومن العامي»، إذا تذكَّر ولم يُرد أن يقطع كلامه.

قال الشارح: اعلم أن هذه المدة قد تزداد بعد الكلمة أو الحرف إذا أُريد اللفظ بما بعده، ونُسي ذلك المراد، فيقف متذكِّراً، ولا يقطع كلامه؛ لأنّه لم ينته كلامه، إذ غايته ما يتوقَّعه بعده، فيطوّل وقوفه.

فصل

[حركة حرف التذكُّر]

قال صاحب الكتاب: وهذه الزيادة في اتباع ما قبلها إن كان متحرِّكاً بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سكن حُرِّك بالكسر كما حُرِّك ثَمَّة، ثُمَّ تبعته. قال سيبويه^(١): سمعناهم يقولون: «إنّه قَلِيٌّ»، و«أَلِيٌّ» يعني في «قَدْ فَعَلَ»، وفي الألف واللام إذا تذكَّر «الحارث» ونحوه، قال: وسمعنا مَنْ يوثق به يقول: «هذا سَيَفُنِي»، يريد: سيف من صفته كَيْتَ وكَيْتَ.

قال الشارح: فإن كان قبل المتوقَّع حرف متحرِّك، فلا يخلو من أن يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، نحو: «قال» مثلاً، و«يقول» و«من العام». فإن كان مفتوحاً ألحقته ألفاً، نحو: «قالا»، وإن كان مضموماً ألحقته واوًا، نحو: «يقولوا»، وفي المكسور ياء، نحو: «من العامي» إذا تذكَّر، ولم يرد أن يقطع.

(١) الكتاب ٤/١٤٧.

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا، نحو لام المعرفة في «الغلام» و«الرجل»، فإنك تكسرهما تشبيهاً بالقافية المجرورة إذا وقع حرفٌ زويها حرفًا ساكنًا صحيحًا، نحو قوله [من الكامل]:

وَكَمْ—أَنْ قَدِي—^(١)

لأن «قَدَ» إذا لقيها ساكنٌ بعدها تُكسر، نحو قولك: «قَدِ اخمَّرَ البُسْرُ»، و«قَدِ انطلق الرجلُ». ولو وقعت «مِنْ» قافيةً، لأُطلقت إلى الفتح، وكان زيادةُ الإِطلاق أَلْفًا. وقد يجوز إطلاقُها إلى الكسر، فتكون الزيادة باءً لأن^(٢) «مِنْ» قد تُفتح في نحو قولك: «مِنْ الرجلِ»، وتُكسر في نحو «مِنْ ابنك». فتقول في القافية المنصوبة: «مَنَا» وفي القافية المجرورة: «مَنِي». فعلى هذا تقول في التذكّر: «قَدِي» في «قَدِ فَامَ» أو «قَدِ قَعَدَ». وكذلك كلُّ ساكن وقف على، وتذكّرت بعده كلامًا، فإنك تكسره وتُشيع كسره للاستطالة والتذكّر، إذا كان ممّا يُكسر إذا لقيه ساكنٌ بعده.

فإن كان الساكن ممّا يكون في وقت مضمومًا، وفي وقت مفتوحًا، ووقفت عليه متذكّرًا؛ ألحقت ما يكون مضمومًا وأوًا، وما يكون مفتوحًا ألفًا، فتقول: «ما رأيته مُدَوٌّ»، أي: مذ يومٌ كذا، لأن «مُدَ» إذا لقيها ساكنٌ بعدها، ضُمّت؛ لأن الأصل في «مُنْدَ» الضمُّ. وتقول: «عجبت مِنّا» بألف في «مِنْ زيدٍ» ونحوه؛ لأنك تقول: «مِنْ الرجلِ»، و«مِنْ الغلامِ»، فتفتحه. ومن كانت لغته الكسر نحو: «مِنْ الغلامِ»، قال متذكّرًا: «مِنِي». فحكم التذكّر في هذا الباب حكمُ القافية، والجامع بينهما أن القافية موضعُ مدٍّ واستطالةٍ، كما أن التذكّر موضعُ استشرافٍ وتطاوُلٍ إلى المتذكّر.

وحكى سيبويه: «هذا سِيْفُنِي»، يريد: هذا سيفٌ حادٌّ أو ماضٍ أو نحوهما من الصفات، فتبني، ومدَّ متذكّرًا إذ لم يرد أن يقطع اللفظ، وكان التنوين حرفًا ساكنًا، فكسر كما كسر ذاك. وقد قال سيبويه: سمعنا من يوثق به يقول ذلك.

انتهى الكلام على قسم الحروف، وهو القسم الثالث، وينلوه المشتزك. والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

(٢) في الطبعيتين: «إلا إن» مكان «لأن»؛ وهذا تحريف.

القسم الرابع: في المُشْتَرَك

فصل

قال صاحب الكتاب: المشترك، نحو: الإمالة، والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، ونظائرها مما يتوارد فيه الأضرِبُ الثلاثة أو اثنان منها. وأنا أوردُ ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب الماز في القسمين، معتصماً بخَبْلِ التوفيق من ربِّي، بريئاً من الخَوَل والقُوَّة إلّا به.

قال الشارح: هذا القسم الرابع آخِرُ أقسام الكتاب، وهو أعلاها وأشرفها إذ كان مشتملاً على نُكْت هذا العلم وتصريفه، وأكثرُ الناس بضعف عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعة به عامّة. وقد سمّاه المشترك؛ لأنّه قد يشترك فيه القُبُلُ الثلاث - أعني الاسم والفعل والحرف - أو اثنان منها.

وفي تسميته بالمشترك نُظَر؛ لأنّ المشترك اسمٌ مفعولٌ، وفعله «اشْتَرَكَ»، ولا مفعولٌ له إذ كان لازماً، ولا يُبْتَنَى من اللازم فعلٌ للمفعول، إلّا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جازٍ ومجرور أو ظرف أو مصدر. وأحملُ ما يُحْمَل عليه أن يكون أراد المشترك فيه، وحذف حرفَ الجرّ، وأسند اسم المفعول إلى الضمير، فصار مرفوعاً به. وأمّا أن يكون قد حذف الجاز والمجرور معاً، فليس بالسهل؛ لأنّ ما أقيم مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل، فكما لا يحسن حذفُ الفاعل كذلك لا يحسن حذفُ ما أقيم مقامه، وقال: وذلك نحو الإمالة، والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، فإنّ هذه الأشياء تتوارد على الاسم والفعل والحرف. فالإمالة تكون في الاسم نحو: «عماد»، و«كتاب»، وفي الفعل نحو: «سعى»، و«رمى». وقد جاءت في الحرف أيضاً نحو «بلى»، و«يا» في النداء. وكذلك الوقف، فإنّه يكون في الاسم والفعل والحرف. وكذلك تخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين على ما سيَرِد في موضعه إن شاء الله.

ومن أصناف المشترك

الإمالة

فصل

[ماهيتها]

قال صاحب الكتاب: يشترك فيها الاسم والفعل. وهي أن تَنَحُّوْ بِالْأَلْفِ نحو الكسرة؛ لِيَتَجَانَسَ الصَوْتُ، كما أَشْرَبْتُ الصَّادَ صَوْتَ الزَّايِ لذلك.

قال الشارح: اعلم أن الإمالة مصدرٌ «أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إمالة». والمَيْلُ: الانحراف عن القصد، يقال منه: «مال الشيء»، ومنه «مال الحاكم» إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالة في العربية عدولٌ بِالْأَلْفِ عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مَخْرَجَهُ بين مخرج الألف المفخَّمة، وبين مخرج الياء. وبحسب قُرْبِ ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بُعْدِهِ تكون خِفَّتُهَا. والتفخيمُ هو الأصل، والإمالة طارئة، والذي يدلُّ أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كلِّ مُمالٍ، ولا يجوز إمالة كلِّ مَفخَّمٍ. وأيضاً فإنَّ التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب.

والإمالة لغةٌ بني تميم، والفتح لغةُ أهل الحجاز، قال الفراء: أهلُ الحجاز يفتحون ما كان مثلاً «شاء»، و«خاف»، و«جاء»، و«كاد»، وما كان من ذوات الياء والواو. قال: وعامةُ أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو مثلاً: «قال» و«جال».

والمُمال كثيرٌ في كلام العرب، فمنه ما يكون في كثرة الاستعمال تفخيمه وإمالاته سواء، ومنه ما يكون أحدُ الأمرين فيه أكثر وأحسن. وكان عاصمٌ يُفْرِطُ في الفتح، وحمزةٌ يفرط في الكسر. وأحسنُ ذلك ما كان بين الكسر المُفْرِط، والفتح المفرط.

والغرض من الإمالة تقريبُ الأصوات بعضها من بعض لضربٍ من التشاكل، وذلك إذا ولي الألفُ كسرةً قبلها أو بعدها، نحو: «عماد»، و«عالم»، فيميلون الفتحه قبل الألف إلى الكسرة، فيميلون الألف نحو الياء. فكما أنَّ الفتحه ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها؛ لأنَّ الألف تابعةٌ للحركة، فكأنَّها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء. ولذلك عدَّوها مع

الحروف المستحسنة حتى كملت حروف المُعْجَم خمسةً وثلاثين حرفاً. كأنهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا في الادغام، وقربوا بعضها من بعض، نحو قولك في «مُضْدَرٍ»: «مَزْدَرٌ»، فقربوا الصاد من صوت الزاي ليتناسب الصوتان، ولا يتنافرا. وذلك أَنَّ الصاد مُقَابِلَةُ الدال في المخرج، وبينهما مع ذلك تنافٍ وتباينٌ في الأحوال والكيفية. وذلك أَنَّ الصاد مهموسة، والدال مجهورة، والصاد مستعلية مُطَبِّقَةٌ، والدال ليست كذلك، والصاد رُخْوَةٌ، والدال شديدة، والصاد من حروف الصفيير، والدال ليست كذلك. فلما تباينا في الأحوال هذا التباين، أرادوا أن يفرقوا بينهما في بعض الأحوال على حدِّ تقاربهما في المخرج استثقلاً لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المباشرة، فأبدلوا من الصاد الزاء لأنها من مخرجها، وهما من حروف الصفيير، وتوافق الدال في الجهر، فيتناسب الصوتان ولا يختلفان. ونحو ذلك قراءة من قرأ: «زِرَاطٌ»^(١) في «صِرَاطٍ». وقالوا: «لم يُخْرَمَ من قُرْذُلِهِ»^(٢) والمراد: «قُصِدَ»؛ لأنَّ العرب كانت إذا جاء أحدهم ضَيْفٌ، ولم يحضرهم قَرِيٌّ فصدوا بعض الإبل، وشرب الضيف من ذلك الدم، فلم يُخْرَمَ؛ لأنَّه وجد ما يَسُدُّ مَخْمَصَتَهُ. وكذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء؛ لأنَّ الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتنافرا. ولما تنافرا، أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستقلال بالحاصل بالتنافر، فاعرفه.

[أسبابها]

قال صاحب الكتاب: وسبب ذلك أن تقع بقُرب الألف كسرة، أو ياء، أو تكون هي منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء في موضع، وذلك نحو قولك: «عِمَادٌ»^(٣)، و«شِمْلَالٌ»، و«عَالِمٌ»، و«سِيَالٌ»، و«شِينِيَانٌ»، و«هَابٌ»، و«خَافٌ»، و«يَابٌ»، و«زَيْمِي»، و«ذَعَا» لقولك: «ذُعِي»، و«مَغْرِي» و«حُبْلِي» لقولك: «مَغْرِيَانِي» و«حُبْلِيَانِي».



قال الشارح: اعلم أنَّ الإمالة لها أسباب. وتلك الأسباب ستة، وهو أن يقع بقرب الألف كسرة، أو ياء قبله، أو بعده، أو تكون الألف منقلبة عن ياء، أو كسرة، أو مُشَبَّهَةٌ للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يُكْسَرُ في حال وإمالة لإمالاته. فهذه أسباب الإمالة، وهي من الأسباب المُجَوِّزَةُ، لا المُوجِبَةُ. ألا ترى أنَّه ليس في العربية سبب

(١) الفاتحة: ٦، وغيرها. وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٥؛ وتفسير الفرطبي ١/ ١٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص ٥٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وكتاب الأمثال ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٥ (فرد)، ٣٣٦ (فصد)؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٢. والفصيد: دم كان يُؤخَذُ من أوداج البعير أو الفرس، ثم يُشوى ويُكَل. والمعنى: لم يُحرم من نال بعض حاجته. يضرب في الفاتحة بالبسير.

(٣) وضع النقطة الخالية الوسط (أو الدائرة) تحت الحرف يدلُّ على إمالاته.

يوجب الإمالة لا بد منها، بل كل مُمالٍ لعلّة، فلَكَ أن لا تُميلة مع وجودها فيه، ونحو ذلك ممّا هو علّة للجواز الواو إذا انضمت ضمّاً لازماً، نحو: «وُقَّتت»، و«أُقَّتت»، و«وُجوة»، و«أُجوة»، فانضمام الواو أمرٌ يُجوزُ الهمزة، ولا يُوجبها.

فمثالُ الأوّل وهو ما أميل للكسرة قولك في «عِمَادٍ»: «عِمَادٌ» وفي «ثِمْلَالٍ»: «ثِمْلَالٌ» وفي «عَالِمٍ»: «عَالِمٌ». فالكسرة في «عِمَاد» هي التي دعّت إلى الإمالة؛ لأنّ الحرف الذي قبل الألف، وهو الميم، ثمال فتحتها إلى الكسرة؛ لأجل انكسار العين في «عماد»، وكذلك «ثِمْلَال» تُميل فتحة اللام منه لكسرة شين «ثِمْلَالٍ»، ولا يُعتدّ بالميم فاصلة لسكونها، فهي حاجزٌ غيرُ حصين، فصارت كأنّها غيرُ موجودة، فإدّا قولك: «شِمْلَال» كقولك: «ثِمَالٌ». وإذا كانوا قد قالوا: «صبغت» في «سبغت» فقلّبوا السين صاداً مع قوّة الحاجز لتحركه، وقالوا: «صراط» والأصل: «سراط» فلأنّ يجوز فيما ذكرناه كان أولى.

وقالوا: «عَالِمٌ»، فأمالوا للكسرة بعدها، كما أمالوا للكسرة قبلها، إلّا أنّ الكسرة إذا كانت متقدّمة على الألف، كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخّرة. وذلك أنّها إذا كانت متقدّمة، كان في تقدّمها تسفّل بالكسرة، ثمّ تصعد إلى الألف. وإذا كانت الكسرة بعد الألف، كان في ذلك تسفّل بعد تصعّد. والانحدار من عالي أسهل من الصعود بعد الانحدار، وإن كان الجميع سبباً للإمالة.

واعلم أنّه كلما كثرت الكسرات، كان أدعى للإمالة لقوّة سببها. ومتى بُعدت عن الألف، ضُعفت؛ لأنّ للقرب من التأثير ما ليس للبعد. واجتماع الأسباب حكّم ليس لانفرادها، فإدّا الإمالة في «جِلِيَاب» أقوى من إمالة «ثِمْلَالٍ»؛ لأنّ الكسرتين أقوى من الكسرة الواحدة. وإمالة «عماد» أقوى من إمالة «شِمْلَالٍ»؛ لقرب الكسرة من الألف. وإمالة «شِمْلَال» أقوى من إمالة «أكلت عِنْباً»؛ لقوّة الحاجز بالحركة. وإمالة «أكلت عنباً» أقوى من إمالة «دِزْهَمَانٍ»؛ لأنّ بين كسرة الدال من «درهمان» وبين الألف منها ثلاثة أحرف. فلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف، فالإمالة له ألزَم، والنصب فيه جائز. وكلّما كثرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب. وقالوا: «شَيْبَانٌ»، و«قَيْسٌ غَيْلَانٌ»، و«شوكُ السَّيَالِ»، وهو شجرٌ، و«الضُّيَاحُ»، وهو لَبَنٌ، فأمالوا ذلك لمكان الياء. وقالوا: «رأيتُ زيداً»، فأمالوا، وهو أضعف من الأوّل؛ لأنّ الألف بدلٌ من التنوين، وأهلُ الحجاز لا يميلون ذلك ويفتحونه.

فأمّا الياء الساكنة إذا كان قبلها حركةٌ من جنسها، نحو: «ديباج» و«ديماس»، فإنّ الإمالة فيه أقوى من إمالتها، إذا لم يكن ما قبلها حركةٌ من جنسها من نحو: «شَيْبَانٌ»، و«غَيْلَانٌ»؛ لأنّ الأوّل فيه سببان: الكسرة والياء، والثاني فيه سببٌ واحدٌ.

والإمالة للياء الساكنة من نحو: «شبيان»، و«عيلان» أقوى من الإمالة للياء المتحركة من نحو «الحَيَّوان»، و«المَيْلان»؛ لأنَّ الساكنة أكثرُ لِينًا واستثقالًا، فكانت أدعى للإمالة. والإمالة للياءِ بن نحو: «كَيَّال»، و«بَيَّاع» أقوى من الياء الواحدة، نحو: «البَيَّان»، و«شوك السَّيَّال»؛ لأنَّ الياءين بمنزلة عَلتَين وسببَين. وإمالة ما الياء فيه مُجاوِرةٌ للألف من نحو «السَّيَّال»، والبيَّان أقوى من إمالة ما تباعدت عنه.

ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن ياء أو مكسور. فمثالُ الأوَّل قولك في الاسم: «ناب»، و«عاب» وفي الفعل «صارَ بمكان كذا وكذا»، و«باع»، و«هاب»، إنَّما أُمِيلَت هاهنا لتندلَّ أنَّ الأصل في العين الياء، وأنَّها مكسورة في «بغت»، و«صرت»، و«هبت»، إلَّا أنَّ الكسر في «بغت»، و«صرت» ليس بأصل، وهو في «هاب» أصل، وكذلك إن كان من «فعل» بكسر العين، وألفه منقلبة من واو، نحو: «خاف زيدٌ من كذا».

فأمَّا «مِغزَي»، و«حَبْلَي» فيسوغ فيهما الإمالة؛ لقولك: «حَبْلَيَّان»، و«مِغزَيَّان» وسيوضح أمرهما بأكشف من هذا البيان.

فصل

[شَرَطُهَا]

قال صاحب الكتاب: وإنَّما تُؤثِّر الكسرة قبل الألف إذا تقدَّمت بحرف كـ «عماد»، أو بحرفين أولُهما ساكنٌ كـ «شِمْلال»، فإذا تقدَّمت بحرفين متحرِّكين أو بثلاثة أحرف، كقولك: «أكلتُ عَتَبًا»، و«فعلتُ قَتَبًا» لم تُؤثِّر، وأمَّا قولهم: «يريد أن ينزِعَها ويضربَها»، و«هو عنْدَها» و«له دِرْهَمَان» فسادٌ، والذي سوَّغه أنَّ الهاء خفيةٌ، فلم يُعتدَّ بها.

قال الشارح: يريد أنَّ الكسر من مقتضيات الإمالة وإن كان بين الألف والكسرة حرفٌ متحرِّكٌ، نحو: «عماد»، و«جبال»؛ لأنَّ الميم من «عماد» مفتوحةٌ، والفتحة أيضًا تُمال إلى الكسرة لإمالة الألف، فكانها من الألف وليست شيئًا غيره. وكذلك لو فصلتَ بينهما بحرفَين: الأوَّل منهما ساكنٌ، نحو: «سِرْبال»، و«شِمْلال»؛ لأنَّ الساكن لا يُخفِّل به، وأنَّه ليس بحاجز قويٍّ، فصار كأنَّك قلت: «سِبال»، و«شِبْبال». ومثله: «هو مِيتًا»، و«إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^(١) الإمالة فيه جيِّدة. وكذلك قالوا: «صوبق»، وهم يريدون سَوْبَقًا، فقلِّبوا السين صاءً للقرب من القاف، وبينهما حرفان الأوَّل متحرِّكٌ، والثاني ساكنٌ. وفي الجملة كلُّما كانت الكسرة أو الياء أقربَ إلى ألفه، فالإمالة ألزَمُ له، والنصب فيه جائزٌ.

فإن كان الفاصل بينهما حرفين متحركين، نحو قولك: «أكلتُ عِنَبًا» و«فتلتُ قَبَبًا»، لم تسبغ الإمالة؛ لتباعد الكسرة من الألف. فأما قولهم: «يريد أن ينزعها»، وأن يضربها» فقليل. والذي سوغه أن الهاء خفيفة، فكانت كالمعدومة، فصار اللفظ كأنه «يريد أن ينزعها»، و«أن يضربها»، فأمالوا الألف للكسرة، كما أمالوها في «عماد»، فلذلك لا تمال في نحو «لم يعلما»؛ لعدم الكسرة.

فأما قولهم: «له دِزْهِيَانٍ»، فأمالوا هاهنا أيضًا، وهو قليل. والذي حسنه كونُ الراء ساكنةً، فلم يكن حاجزًا حصينًا، والهاء خفيفة، فهي كالمعدومة لخفائها. وقد تقدّم الكلام عليها في فصل الاسم، وليس شيء من ذا تمال ألقه في الرفع، فلا يقال: «هو يضربها» ولا «يقتُلها»، وذلك أنه وقع بين الألف والكسرة ضمةٌ، فصارت حاجزًا، فاعرفه.

فصل

[إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة]

والكسرة العارضة مجرى الأصلية في الإمالة]

قال صاحب الكتاب: وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية، حيث قالوا: «درستُ عِلْمًا»، و«رأيتُ زَيْدًا»، و«مررتُ بِبَابِهِ»، و«أخذتُ من ماله».



قال الشارح: يريد أنهم أجروا المبدلة من التثوين مجرى ما هو من نفس الكلمة، وجعلها منفصلة من الاسم؛ لأنها ليست لازمة، إذ كانت من أعراض الوقف، فتُميلها، نحو قولك: «درستُ عِلْمًا»، و«رأيتُ زَيْدًا»، كما تقول: «عِمَاد»، و«شَبَّان». وقالوا: «أخذتُ من ماله» و«وقفتُ بِبَابِهِ»، فأمالوا الألف لكسرة الإعراب، وهي عارضةٌ، تزول عند زوال عاملها، وحدوث عاملٍ غيره، لكنهم شبهوها بكسرة عين «فاعِل» بعد الألف. وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلةُ أجراس الحروف، والتباعدُ من تنافها، وذلك أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، لا فرق فيه بين العارض واللازم، إلا أن الإمالة في نحو «عَائِدٍ»، و«سَالِمٍ»، و«عِمَادٍ» أقوى من الإمالة هنا؛ لأن الكسرة هناك لازمةٌ، وهي في «مَالِهِ» و«بَابِهِ» عارضةٌ. ألا ترى أنها تزول في الرفع والنصب، والرفع والنصب لا إمالة فيه كما لا إمالة في «أَجْرٍ»، و«تَابِلٍ»؟ فاعرفه.

فصل

[إمالة الألف التي في آخر الكلمة]

قال صاحب الكتاب: والألف الآخرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأن تكون ثالثةً، أو فوق ذلك. فالتى في الفعل تمال كيف كانت، والتي في الاسم

إن لم يُغزف انقلابها عن الياء لم تُملَّ ثالثة، وتُمال رابعة، وإنما أميلت «العَلَا» لقولهم: «العُلَيَّا».



قال الشارح: الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. فإن كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتها حسنة، وذلك قولك في الفعل: «زَمِي»، «قَضِي»، «سَعِي»، وفي الاسم «فَتِي»، و«زَجِي»؛ لأنَّ اللام هي التي يُوقَف عليها، وإن كانت من الواو. فإن كان فعلاً، جازت الإمالة فيه على قُبْح، نحو قولك: «غَزَا»، «دَعَا»، «عَدَا»؛ لأنَّ هذا البناء قد يُنْقَل بالهمزة إلى «أَفْعَل»، فيصير واوه ياء؛ لأنَّ الواو إذا وقعت رابعة، صارت ياء، نحو: «أَغَزَيْتُ»، «وَأَدْعَيْتُ»، فتقول: «أَغَزَيْ»، «وَأَدْعَيْ» بالإمالة. وأيضاً فإنه قد يُبْنَى لما لم يسم فاعله، فيصير إلى الياء، نحو: «غَزَيْتُ»، «دَعَيْتُ»، فتخيلوا ما هو موجود في الحكم موجوداً في اللفظ.

فإن كان اسماً، نحو: «غَصَا»، و«فَقَا»، و«زَحَا»، لم تُملَّ ألفه؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأنَّ الأفعال تكون على «فَعْل»، و«أَفْعَل»، و«اسْتَفْعَل»، و«فَعْلَل». والأسماء لا تتصرف هذا التصرف، فلا يكون فيها إمالة. هذا إذا كانت ثالثة، فأما إذا كانت رابعة طرفاً، فإمالتها جائزة، وهي التي تختار. ولا تخلو من أن تكون لاماً أو زائدة، فإذا كانت لاماً، فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء من نحو: «مَزَمِي»، و«مَسَعِي»، و«مَلَهِي»، و«مَغَزِي». فأما «مَرَمِي» و«مَسَعِي»، فهو من «زَمَيْتُ»، و«سَعَيْتُ»، و«مَلَهِي»، و«مَغَزِي»؛ فإنَّهما وإن كانا من «لَهَوْتُ»، و«غَزَوْتُ»، فإنَّ الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة. ولذلك تظهر في التنثية، فتقول: «مِلَهَيَان»، و«مَغَزَيَان». وكلما ازدادت الحروف كثرة، كانت من الواو أبعد، أو تكون الألف زائدة للتنثية، أو للإلحاق. وحقُّ الزائد أن يُحْمَل على الأصل، فيُجْعَل حكمه حكم ما هو من الياء، إذ كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء، إذا زادت على الثلاثة. وذلك نحو «حُبْلِي» و«سَكْرِي»، الإمالة فيهما سائغة؛ لأنَّ الألف في حكم الياء. ألا ترى أنها تنقلب ياء في التنثية، نحو قولك: «حَبْلِيَان»، و«سَكْرِيَان»، وفي الجمع السالم، نحو: «حَبْلِيَات»، و«سَكْرِيَات». ولو اشتقت منهما فعلاً، لكان بالياء، نحو: «حَبْلَيْتُ»، و«سَكْرَيْتُ». وكذلك ما زاد من نحو: «سَكَارِي» و«شُكَاعِي».

فأما المُلْحَقَة من نحو «أَزَطِي» و«مَغَزِي»، و«حَبْنَطِي»، فكَذَلِكَ. ألا تراك تقول في التنثية: «أَزَطَيَان»، و«مَغَزَيَان»، و«حَبْنَطَيَان». كلُّ هذا يرجع إلى الياء، ولذلك يُمال، فهذا حكم الألف إذا كانت رابعة مقصورة، أو على أكثر من ذلك، اسماً كانت أو فعلاً.

وإنما أميلت «العُلَي» وهو اسم على ثلاثة أحرف من الواو؛ لقولهم: «العُلَيَّا»، فالألف التي في «العُلَي» تلك الياء التي في «العُلَيَّا»، لكنه لما جُمع على الفعل، قُلبت الياء ألفاً، فهو كقولهم: «الكَبَر» من «الكَبَرِي»، و«الْفُضْل» من «الْفُضْلِي»، فاعرفه.

فصل

[إمالة الألف المتوسطة]

قال صاحب الكتاب: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه: «فَعِلْتُ» كـ«طَابَ»، و«خَافَ»، أُمِيت، ولم يُنظر إلى ما انقلبت عنه. وإن كانت في اسم، نُظِرَ إلى ذلك، فقبل: «نَابَ»، ولم يُقَل: «يَابَ»^(١).

* * *

قال الشارح: الألف المتوسطة إذا كانت عيناً، فلا تخلو من أن تكون من واو أو ياء. فإذا كانت منقلبة من ياء، ساغت الإمالة فيها في اسم كانت، أو فعل، فتقول في الاسم: «نَابَ»، و«يَابَ»؛ لأنهما من الياء؛ لقولهم في جمع ناب: «أَنْيَابَ». و«عَابَ» بمعنى «الغَيْبَ». وتقول في الفعل «يَابَ»، و«يَازَ إلى كذا»، و«يَابَ». وإنما أُمِيت هنا لتدل على أن العين من الياء، ولأن ما قبلها ينكسر في «يَبْتُ»، و«يَيزْتُ» و«يُيَبْتُ».

وإذا كانت منقلبة من واو، فإن كان فعلاً على فَعِلَ كـ«عَلِمَ»، جازت الإمالة، نحو قولك: «خَافَ»، و«يَابَ» في لغة من يقول: «مَاتَ يَمَاتُ»؛ لأن ما قبل الألف مكسور في «جَفْتُ»، و«يَبْتُ». ومن قال: «مَاتَ يَمُوتُ»، لم يُجزِ الإمالة في قوله. وكذلك في نظائره من نحو: «قال»، و«قام». وقرأ القراء: ﴿لَمَنْ جَافَكَ مَقَامِي﴾^(٢)، إلا أنه فيما كان من الياء أحسن؛ لأن فيه علتين: كونه من الياء - وهو مكسور في «يَبْتُ» و«يُيَبْتُ»، وليس في ذوات الواو إلا علة واحدة، وهو الكسر لا غير. فأما إذا كانت بنات الواو على «فَعَلْ»، أو «فَعَلْ» لم تُمَلَّ، فعلاً كانت أو اسماً، فالفعل «قال»، و«طال»، والاسم «باب»، و«دار»، إذ كانت العين واواً، وليست بفعل كـ«جَفْتُ»، كأنهم يفرقون بين ما «فعلت» منه مكسور الفاء، نحو: «جَفْتُ»، و«يَمْتُ» وبين ما فعلت منه مضموم الفاء، نحو: «قُلْتُ»، و«طُلْتُ». وليس ذلك في الأسماء.

فصل

[إمالة الألف لألف مُمالة قبلها]

قال صاحب الكتاب: وقد أمالوا الألف لألف مُمالة قبلها. قالوا: «رَأَيْتُ عِمَادًا وَبَغْرَانًا»^(٣).

* * *

(١) أي: بالإمالة في «نَابَ» وعدم الإمالة في «باب».

(٢) إبراهيم: ١٤. وقراءة الإمالة هي قراءة حمزة وابن ذكوان.

انظر: النشر في القراءات العشر ٥٩/٢ - ٦٠ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٣١.

(٣) أي: أمالوا الألف الأخيرة في «عمادا» و«معزانا» لإمالة الألف التي قبلها.

قال الشارح: وقد أمالوا الألف لألف مماله قبلها، فقالوا: «رأيت عِمَادًا وَمِعْرَانًا»، و«حَسِبْتُ جِسِيَانًا»، و«كَتَبْتُ كِتَابًا»، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لقربها منها، فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء، والفتحة قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تمنع الإمالة]

قال صاحب الكتاب: وتمنع الإمالة سبعة أحرف، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف، إذا وليت الألف قبلها أو بعدها إلا في باب «رَمَى» و«بَاعَ»، فإنك تقول فيهما: «طَابَ»، و«خَافَ»، و«صَيَّ»، و«طَفَى»^(١) وذلك نحو: «صَاعِدٍ»، و«عَاصِمٍ» و«ضَامِنٍ»، و«عَاصِدٍ»، و«طَائِفٍ»، و«عَاطِسٍ»، و«ظَالِمٍ»، و«عَاطِلٍ»، و«غَائِبٍ»، و«وَاعِلٍ»، و«خَامِدٍ»، و«تَاجِلٍ»، و«قَاعِدٍ»، و«تَاقِفٍ»^(٢). أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين، كـ«نَاشِطٍ»، و«مَقَارِصٍ»، و«عَارِضٍ»، و«مَقَارِصٍ»، و«تَاشِيطٍ»، و«مَنَاشِيطٍ»، و«بَاهِظٍ»، و«مَوَاعِظٍ»، و«تَابِغٍ»، و«مَبَالِغٍ»، و«تَافِغٍ»، و«مَتَافِغٍ»، و«تَافِقٍ»، و«مَعَالِيقٍ»^(٣).



قال الشارح: هذه الحروف من موانع الإمالة، وهي تمنع الإمالة على أوصاف مخصوصة. وإنما منعت الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية، ومعنى الاستعلاء أن تصعد إلى الحنك الأعلى، إلا أن أربعة منها تستعلي بإطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. ومعنى الإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك. وثلاثة منها مستعلية من غير إطباق، وهي العين والخاء والقاف. والألف إذا خرجت من موضعها، اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية، غلبت عليها كما غلبت الكسرة والياء عليها، إذ معنى الإمالة أن يقرب الحرف مما يُشَاكِلُه من كسرة أو ياء. فإذا كان الذي يشاكل الحرف غير ذلك أملت بالهرف إليه.

وهذه الحروف منفتحة المَخَارِجُ، فلذلك وجب الفتحة معها، ورُفِضَتِ الإمالة هنا من حيث اجْتَلَبَتْ فيما تقدّم، فمن المواضع التي تُمنَعُ فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف، نحو: «صَاعِدٍ»، و«ضَامِنٍ»، و«طَائِفٍ»، و«ظَالِمٍ»، و«غَائِبٍ»، و«خَامِدٍ»، و«قَاعِدٍ». فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبة غير مماله؛ لما ذكرناه من إرادة تجانس

(١) أي: بإمالة الألف في هذه الكلمات.

(٢) أي: بعدم إمالة الألف في هذه الكلمات.

(٣) أي: بعدم إمالة الألف في هذه الكلمات.

الصوت لا سنيما وهي مفتوحة، والفتح ممّا يزيدّها استعلاءً. قال سيبويه^(١): لأنّها إذا كانت ممّا يُنصبّ مع غير هذه الحروف، لزمها النصبّ مع هذه الحروف، قال: ولا نعلم أحداً يُبيل هذه الألف إلا من لا يوثق بعربيته، وكذلك إذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الألف، يريد أنّ النصب كان جائزاً فيها مع سبب الإمالة، فهو مع هذه الحروف لازمٌ، وذلك قولك: «عاصمٌ»، و«عاضدٌ»، و«عاطلٌ»، و«واغلٌ»، و«ناخلٌ»، و«ناقفٌ»، فهذا كلّهُ غيرُ ممال.

وقد شبهه سيبويه^(٢) بقولهم: «صبقت» في «سبقت»، حيث أرادوا المشاكلة والعمل من وجه واحد، إذ كانت السين مهموسة، والقاف مجهورة مستعلية، فقاربوا بينهما بأن أبدلوا منها أقرب الحروف إليها، وهي الصاد، لأنّها تُقاربها في المخرج والصغير، وتقارب القاف في الاستعلاء، وإن لم تكن مثلها في الإطباق.

وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، نحو: «ناشص»، وهو المرتفع، يقال: «نشص نشوصاً»، أي: ارتفع. و«عارضٌ»، وهو السحاب المعترض في الأفق، والعارض: الناب، والضرس الذي يليه. و«ناشطٌ» من قولهم: «نشط الرجل ينشط نشاطاً»، وهو كالمرح. و«باهظٌ» من قولهم: «بهظّ الجمل»، يقال: «شيءٌ باهظٌ»، أي: شاقٌّ، و«تابعٌ» من قولهم: «تبعٌ»، أي: ظهّر، و«نافعٌ»، و«ناقفٌ» فاعلٌ من «نَفَقَ النِّيعُ»، أي: راج. فهذا وما كان مثله نصباً غيرُ ممال، ولا يمتعه الحاجزُ بينهما من ذلك كما لم يمنع السين من انقلابها صاداً الحرف، وهو الباء في قولك: «صبقت» في معنى «سبقت».

ولا يميل ذلك أحدٌ من العرب إلا من لا يوثق بعربيته، هذا نصُّ سيبويه. وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفين، نحو: «مفاريصٌ»، وهو جمع «مفراصٍ» لما يُفطع به، و«معاريصٌ» وهو التوريةُ بالشيء عن الشيء، وفي المثل «إنّ في المعاريص لمندوحةً عن الكذب»^(٣). و«مناشيطٌ» وهو جمع «منشوطٍ»، من «نَشَطَ العُقْدَةُ» إذا ربطها ربطاً سهلاً انحلالها، ويجوز أن يكون جمع «منشاطٍ» للرجل بكسر نشاطه. و«مواعيطٌ» جمع «مَوْعُوظٌ» مفعول من الوَعْظ الذي هو النصيح. و«مباليغٌ» جمع «مَبْلُوغٌ» من قولهم: «قد بلغت المكان» إذا وصلت إليه، فالمكان مبلوغٌ، والواصل إليه بالغٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ تَكَوَّنُوا بِكَلِمَةٍ إِلَّا يَشِينِ الْآتُسِينَ﴾^(٤). و«منافيخٌ»: جمع «مِنْفَاخٍ»، وهو ما يُنفخ به كالكبير

(١) الكتاب ٤/ ١٢٩. (٢) الكتاب ٤/ ١٣٠.

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٧/ ١٨٣ (عرض)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٣.

والمعاريص: جمع معراض، ومعراض الكلام: فحواه. والمندوحة: السعة والفُسحة. يُضرب لمن يظنّ أنّه مضطرٌّ إلى الكذب.

(٤) النحل: ٧.

للخَذَاد. و«مَعَالِيْق»: جمع «مِعْلَاقٍ»، وهو كَالْكَلُوب، فهذا أَيْضًا ونحوه مِمَّا لَا يُمَالُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَرْفَانِ، كَمَا لَمْ يَمْتَنِعِ السِّينُ مِنَ الصَّادِ فِي «صَوِيْقٍ» وَ«جَرَاطٍ». وَقَدْ أَمَالَ هَذَا النُّحُو قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالُوا: «مِنَاشِيطٌ»؛ لِتَرَاحِي هَذِهِ الْحُرُوفُ عَنِ الْأَلْفِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَالكَثِيرُ النَّصَبُ.

[عَدَمُ مَنَعِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْإِمَالََةَ إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورَةً قَبْلَ الْأَلْفِ بِحَرْفٍ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَلْفِ بِحَرْفٍ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، أَوْ سَاكِنَةٌ بَعْدَ مَكْسُورٍ، لَمْ تَمْنَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، نَحْوُ: «صَبِيَابٍ»، وَ«مِضْيَابٍ»، وَ«ضَبِيَابٍ»، وَ«مِضْجَابٍ»، وَ«طِلَابٍ»، وَ«مِطْطَامٍ»، وَ«ظِيَاءٍ»، وَ«إِظْلَامٍ»، وَ«غِيَابٍ»، وَ«مِغْنِجَابٍ»، وَ«خِيَابٍ»، وَ«إِخْيَابٍ»، وَ«قِيَابٍ»، وَ«مِقْلَابٍ»^(١).



قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِنْ مَوَانِعِ الْإِمَالََةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ يَسْتَعْلِي عِنْدَ الثُّطُقِ بِهَا إِلَى أَعْلَى الْحَنْكِ، وَالْإِمَالَةُ تَسْقُلُ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا نَنَاقٍ. وَهِيَ، مَعَ ذَلِكَ، إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ، كَانَتْ أَدْعَى لِمَنْعِ الْإِمَالََةِ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ، كُنْتُ مُتَصَعِّدًا بِالْمُسْتَعْلِيِّ بَعْدَ الْانْحِدَارِ بِالْإِمَالََةِ. وَإِذَا كَانَتْ قَبْلَهُ، كُنْتُ مُنْحَدِرًا بَعْدَ التَّصَعُّدِ بِالْحَرْفِ. وَالْانْحِدَارُ أَخْفُ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّصَعُّدِ. وَقَدْ شَبَّهَهُ سِيبَوِيهِ^(٢) بِقَوْلِهِمْ: «صَبَقْتُ» فِي «سَبَقْتُ»، وَ«صَفْتُ» فِي «سُفْتُ»، وَ«صَوِيْقٍ» فِي «سَوِيْقٍ». وَلَمْ يَقُولُوا فِي «قُسُورٍ»، وَ«قُسْتُ»: «قُضُورٌ»، وَ«قُضْتُ»؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْلِيَّ إِذَا تَقَدَّمَ كَانَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّكَ تَكُونُ كَالْمُنْحَدِرِ مِنْ عَالٍ. وَإِذَا تَأَخَّرَ كُنْتُ مُضْطَّعِدًا بِالْمُسْتَعْلِيِّ بَعْدَ التَّسْقُلِ بِالسِّينِ، وَهُوَ أَشَقُّ.

فَإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَلْفِ بِحَرْفٍ، وَكَانَتْ مَكْسُورَةً، فَإِنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْإِمَالََةَ، نَحْوُ: «صَبِيَابٍ»، وَ«ضَبِيَابٍ». وَكَانَتْ الْإِمَالَةُ فِيهَا حَسَنَةً؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ أَدْنَى إِلَى الْمُسْتَعْلِيِّ مِنَ الْأَلْفِ، وَالْكُسْرَةُ تُوهِي اسْتِعْلَاءَ الْمُسْتَعْلِيِّ، وَالنَّصَبُ جَيِّدٌ، وَالْإِمَالَةُ أَجُودٌ. فَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعْلِيُّ بَعْدَ الْكُسْرَةِ، لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ، لِأَنَّ الْمُسْتَعْلِيَّ أَقْرَبُ إِلَى الْأَلْفِ، وَهُوَ مُفْتَوِّحٌ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «جِقَابٍ»، وَ«رِصَاصٍ» فِيمَنْ كَسَرَ الرَّاءَ.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ مَكْسُورٍ، لَمْ تَمْنَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، نَحْوُ: «مِضْيَابٍ»، وَ«مِطْطَامٍ»؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْلِيَّ هُنَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ، لِسُكُونِهِ، فَهُوَ كَالْمَيِّتِ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَصَارَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَكْسُورِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْحَرَكَةِ بَعْدَ الْحَرْفِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١) أَي: بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

(٢) الْكِتَابُ ٤/ ١٣٠.

المذهب، فهي مجاورة للساكن، فصارت الكسرة كأنها فيها. ألا ترى أنهم قالوا: «مُؤسَى»، فهمزوا الواو لمجاورة الضمة، وأجروها مجرى المضمومة نفسها، فجرت مجرى «صِيَابٍ» و«ضِيَابٍ» في جواز الإمالة. هذا هو الكثير، وقد ذهب بعضهم إلى منع الإمالة، وأجرى على الساكن حُكْمَ المفتوح بعده، فَمَنَعَهُ من الإمالة، كما يُمْنَعُ «قَوَائِمُ». والوجه الأول.

وقوله: «إلا في بابِ «رَمَى»، و«بَاعَ»، يريد أن هذه الحروف لا تمنع الإمالة إذا كانت فاءً مفتوحةً من فعلٍ معتلٍّ العين أو اللام بالياء، نحو: «طَابَ»، و«خَافَ»، و«قَلَى»، و«طَغَى». فما كان من ذلك، فإنه يمال؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن ياء، وهو سبب قويٌّ، فغلب المستعلي مع قوَّة تصرُّف الفعل، وليست كآلف «فاعلٍ»؛ لأنَّ هذه الألف أصليٌّ، وتلك منقلبة عن ياء، وكذلك ما كان من بابِ «عَزَا»، و«عَدَا»، أي: إن كان معتلُّ اللام بالواو، نحو: «صَغَا»، و«صَفَا»؛ لأنَّ هذه اللام تصير ياءً كما ذكرنا في «أَغْزَيْتُ»، و«عَزَيْتُ»، ففي هذه الأفعال داعيان إلى الإمالة: الانقلابُ عن الياء، وهو سبب قويٌّ، وقوَّة تصرُّف الفعل، فغلب المستعلي، فاعرفه.

فصل

[إجراء المنفصل مجرى المتصل في الإمالة]

قال صاحب الكتاب: قال سيويه^(١): وسمعتاهم يقولون: «أراد أن يضربها زيدٌ» فأمالوا، وقالوا: «أراد أن يضربها قبل»، فنصبوا للقف، وكذلك «مررت بِمَالٍ قاسِمٍ وبِمَالٍ مَلِيٍّ».



قال الشارح: المراد بذلك أنهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل. ومعنى المنفصل أن تكون الألف من كلمة، والمستعلي من كلمة أخرى، فيجريان مجرى ما هو من كلمة واحدة. وذلك أنهم قالوا: «أراد أن يضربها زيدٌ»، فأمالوا للكسرة قبلها، وقالوا: «أراد أن يضربها قبل»، فنصبوا مع وجود المقتضي للإمالة، وهو كسرةُ الراء؛ لأجل المانع، وهو حرف الاستعلاء، وهو «القاف» في «قبل». وكذلك «بمال قاسمٍ»، و«بمال مَلِيٍّ» وإن كانا في كلمتين، فإنهما أجروهما مجرى ما هو من كلمة واحدة، نحو: «عاقِدٌ»، و«ناعتي»، و«مَنَاشِيطٌ».

ومنهم من يفرق بين المتصل والمنفصل، فأمال «بمال قاسمٍ» كأنه لم يحفل بالمستعلي، إذ كان من كلمة أخرى، وصار كأنك قلت: «بمالٍ» وسكت، فاعرفه.

فصل [الراء والإمالة]

قال صاحب الكتاب: والراء غيرُ المكسورة إذا وَلِيَتْ الألفَ منعَتْ منعَ المستعلية، تقول: «رَاشِدٌ»، و«هَذَا حِمَارُكَ» و«رَأَيْتُ حِمَارَكَ» على التفتيح. والمكسورة أمرها بالضد من ذلك، يُمال لها ما لا يمال مع غيرها، تقول: «طَارِدٌ»، و«غَارِمٌ» وتغلب غيرُ المكسورة كما تغلب المستعلية، فتقول: «مَنْ قَرَارِكَ»، وقُرِئ: «كَانَتْ قَوَارِيرٌ»^(١). فإذا تباعدت لم تُؤثِّر عند أكثرهم، فأمالوا «هَذَا كَافِرٌ» ولم يُميلوا «مَرَرْتُ بِقَادِرٍ»، وقد فُخِم بعضهم الأول وأمال الآخر.

قال الشارح: اعلم أن الراء حرفٌ تكرير، فإذا نطقت به، خرج كأنه متضاعفٌ، وفي مَخْرَجِهِ نوعٌ ارتفع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فَوَيَّقُ الشنأيا. فإذا كان مفتوحًا أو مضمومًا، منعَت إمالة الحرف، نحو قولك: «هَذَا رَاشِدٌ»، و«هَذَا فِرَاشٌ»، فلم يميلوا. وأجروه هاهنا مجرى المستعلي لما ذكرناه، ولأنهم لما نطقوا كأنهم تكلموا برائتين مفتوحتين، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة القاف. فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف، ودون المستعلية في ذلك. فإذا كانت مكسورة، فهي تُقَوِّي الإمالة أكثرَ من قوَّة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنَّ الكسرة تتضاعف، فهي من أسباب الإمالة. وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة، فالضُمُّ والفتح ينضاعفان، وهما يمنعان الإمالة.

وإذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غيرُ الراء، لم تُجَلَّ في الرفع والنصب، وذلك قولك: «هَذَا حِمَارُكَ»، و«رَأَيْتُ حِمَارَكَ»، فهذا نصبٌ. ولولا الراء لكان ممَّا يمال، نحو: «عِمَادٍ»، و«كِتَابٍ»، فالراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة في منع الإمالة بمنزلة المتقدمة في نحو «رَاشِدٌ». وإذا جاءت بعد الألف مكسورة، أمالت الألف قبلها وكان أمرُها بالضد من تلك المفتوحة والمضمومة، لأنها تكون سببًا للإمالة. وذلك قولك: «مَرَرْتُ بِحِمَارِكَ». ومنه قوله تعالى: «وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ»^(٢). وكذلك «غَارِمٌ»، و«عَارِفٌ»، فكأنه الإمالة هاهنا ألزِمَ منها في «عَائِدٌ» ونحوه.

فإن وقع قبل الألف حرفٌ من المستعلية، حسنت الإمالة التي كانت تُمنَع في نحو: «قَاسِمٌ» من أجل الراء، فتقول: «طَائِفٌ»، و«غَائِبٌ» بالفتح، ولا تميل لمكان المستعلي في أوله. وتقول: «طَارِدٌ»، و«غَارِمٌ»، فتُمِيله لأجل الراء المكسورة؛ لأنها كالحرفين

(١) الإنسان: ١٥. والقراءة المفصودة هنا هي القراءة بالإمالة. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٢ - ٢٣.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

المكسورين، فغلبت هاهنا المستعلي كما غلبت المفتوحة على منع الإمالة الكسرة والياء ونحوهما من أسباب الإمالة، ولأن حرف الاستعلاء إذا كان قبل الألف، كان أضعف في منع الإمالة مما إذا كان بعده. وذلك لأنه إذا تقدم، كان كالانحدار من عالٍ إلى سافلٍ، وذلك أسهل من العكس.

ولقوة الراء المكسورة بتكريرها وضُغيف حرف الاستعلاء إذا تقدم، ساغت الإمالة معه، فلذلك تميل نحو «قادر»، و«غارب»، ولا تميل نحو: «فارق»، و«سارق»، وذلك لقوة المستعلي إذا تأخر وضُغيفه إذا تقدم.

والراء المكسورة تغلب الراء المفتوحة والمضمومة إذا جامعتهما، نحو: «مين قَرَارِك»، وقرأ: «قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ»^(١). وذلك لأن الراء المفتوحة لم تكن أقوى في منع الإمالة من المستعلي. وقد غلبت المكسورة في نحو «طارِدٌ»، و«غَارِمٌ»، قال سيبويه: ولم تكن الراء المفتوحة التي قبل الألف بأقوى من حرف الاستعلاء.

وإذا تباعدت هذه الراء عن الألف، لم تُؤثِّر، قالوا: «هذا كافرٌ» و«هي المَظَايِرُ»، فأمالوا. ولم تمنع الراء الإمالة كما منعت في «هذا حمارٌ»؛ لتباعدها عن الألف، ففصل الحرف بينها وبين الألف، ولم تكن في القوة كالمستعلية، لأن الراء، وإن كانت مكسرة، فليس فيها استعلاء هذه الحروف، لأنها من مخرج اللام، وقرينة من الياء. ولذلك الأثغ يجعل مكانها ياء، فيقول في «بَارَكَ اللهُ لَكَ»: «بَارَكَ اللهُ لَكَ».

ولم يميلوا «مررت بقادرٍ»؛ لأن الراء لما تباعدت من الألف بالفواصل بينهما، لم يبق لها تأثير لا في منع إمالة، ولا في تسويغها، فأمالوا «الكافرون» و«الكافر» على ما ذكرنا. ولم يعتدوا بالراء وإن كانت مضمومة في منع الإمالة كما اعتدوها إذا وليت الألف. ولم يميلوا «مررت بقادر» للقف، كما لم يميلوا «طائفٌ»، و«ضامنٌ»، كما أمالوا «قاربٌ» لفصل الحرف بينهما.

ومن العرب من لا يميل الأول، فيقول: «هذا كافرٌ»، فينصب في الرفع والنصب، ويجعلونها بمنزلتها إذا لم يَحُلْ بينها وبين الألف شيء، كأن الحرف المكسور بعد الألف ليس موجودًا. وقدروا أن الراء قد وليت الألف، فصارت بمنزلة «هذا حمارٌ»، و«رأيت حمارًا»، كما أن الطاء في «ناشطٌ»، والقاف في «السَّمايق» كأنها تلي الألف في منع الإمالة.

وإذا كانت الراء مجرورة في «الكافر» ومكسورة في «الكافرين»، أمالوا، كأن الراء تلي الألف، فالإمالة حسنة، وليس كحُسْنِها في «الكافرين»؛ لأن الكسر في «الكافرين»

لازمٌ للرءاء وبعدها بياءٌ، والكافُ لا ياءٌ فيه. وليست الكسرةُ بلازمة للرءاء إلا في الخفض، وفي الجمع تلزم في الخفض والنصب والوقف، يقولون: «مررت بَقَادِرٍ»، فتغلب القافُ كما غلبتها في «غَارم»، و«صَارم». قال أبو العباس: وترك الإمامة أحسنُ لقُرْب المستعلة من الألف وتراخي الرءاء عنها. وأنشد هذا البيت [من الطويل]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ شَكُوبٍ^(١)
أنشده ممالاً، والنصبُ أحسنُ لما ذكرتُ لك، فاعرفه.

فصل

[ما أميلُ شُدُوذاً]

قال صاحب الكتاب: وقد شذَّ عن القياس قولهم: «الْحَجَّاجُ»، و«الْيَاسُ»، مُمَالَيْنِ، وعن بعض العرب «هذا مَالٌ وَيَابٌ»، وقالوا: «الْعَاشِيا»، و«الْمَكِيَا»، و«الْجَبِيَا»، وهؤلاء من الواو. وأما قولهم: «الرَّيَا» فلاجل الرءاء.



قال الشارح: إمالة «الْحَجَّاجِ» إنما شذَّتْ؛ لأنها ليس فيها كسرةٌ، ولا بياءٌ ونحوهما من أسباب الإمالة، وإنما أميل لكثرة استعماله، فالإمالة أكثرُ في كلام العرب، فحملوه على الأكثر. هذا قول سيبويه^(٢). وقال أبو العباس المبرِّد، إنما أمالوا «الْحَجَّاجَ» إذا كان اسماً علماً للفرق بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعت، لأنَّ الإمالة أكثرُ في كلامهم، وليس بالجنس، والمرادُ إمالته في حال الرفع والنصب في نحو «هذا الْحَجَّاجُ» و«رَأَيْتُ الْحَجَّاجَ». فأما إذا قلت: «مررت بِالْحَجَّاجِ»، فالإمالة سائغةٌ، وليست شاذةً؛ لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلة: «مررت بِمَالٍ زَيْدٍ». فأما إذا كان صفةً، نحو قولك: «رَجُلٌ حَجَّاجٌ» للرجل يُكثِّرُ الْحِجَّ، أو يغلب بالحجَّة، فإنه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها، إلا في حال الجز.

وأما «الْيَاسُ» فإمالته في حال الرفع والنصب شاذةٌ لعدم سبب الإمالة. والذي حسنه كثرة الاستعمال، والحملُ على الأكثر. وأما في حال الجز فحسنٌ، قال سيبويه^(٣): على أن أكثر العرب ينصب ذلك، ولا يُميلة.

وأما «مَالٌ» و«يَابٌ»، فالجيدُ إمالتهما في حال الجز، وأما إمالتهما في حال الرفع، والنصب فقليلٌ. قال سيبويه^(٤): وقال ناسٌ يُوثَّقُ بعربيتهم: «هذا يَابٌ»، و«هذا مَالٌ»، فأمالوهما كأنهم شَبَّهوا الألفَ فيهما، وإن كانت متقلبة من واو، بألف

(٣) الكتاب ٤/١٢٨.

(٤) الكتاب ٤/١٢٨.

(١) تقدم بالرقم ١٠٣٠.

(٢) الكتاب ٤/١٢٧.

«غَزَا»، و«ذَنَا» المنقلبة من واو، فأجروا العين كاللام، وإن كانت العين أبعد من الإمالة. ومن أمال «هذا يابٌ وميالٌ» لم يحمل «هذا ساقٌ»، ولا «قارٌ»؛ لأنه لم يبلغ من قوة الإمالة في باب أن تمال مع حروف الاستعلاء. قال أبو العباس: لا تجوز الإمالة في «بابٍ» و«مالٍ»؛ لأنَّ لام الفعل قد تنقلب باءً، وعين الفعل لا تنقلب. قال أبو سعيد السيرافي: وقول سيبويه أمثل؛ لأنَّ عين الفعل قد تنقلب أيضًا فيما لم يُسمَّ فاعله، نحو: «قِيلَ»، و«عِيذُ المريضِ». وقد تُنْقَلُ بالهمزة، فتُقْلَبُ ألفه ياء في المستقبل، نحو: «يُقِيلُ»، و«يُقيمُ». قال سيبويه^(١): والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثرُ وأعمُّ في كلامهم.

وأما «عَابٌ»، و«نَابٌ» فمن الياء، و«عَابٌ» بمعنى عَيْبٍ، فهو من الياء، وكذلك «نَابٌ»؛ لقولهم في تكسيره: «أُنْيَابٌ»، وفي الفعل: «نَيْبٌ».

وقوله: «هؤلاء من الواو» راجع إلى «العَشا»، و«المَكا»، و«الكِيا»، فالعشاء: هو الطعام، والعشا مقصورًا - وهو المراد هاهنا -: مصدرُ الأَغَشَى، وهو الذي لا يُبْصِرُ بالليل، ويبصر بالنهار، وهو من الواو؛ لقولهم: «امرأةٌ غشواء»، و«امراتان غشواوان». وإنما سوَّغَ إمالته كونُ ألفه يصيرُ ياء في الفعل، نحو قولك: «أَغشاه الله فعشي»، بالكسر، يَغْشَى غَشًا. وقالوا: «هما يعشيان»، ولم يقولوا: «يعشوان»؛ لأنَّ الواو لما صارت في الواحد ياءً، تُركت على حالها في التثنية، فلما كانت تصير إلى ما ذكرنا من الياء، سوَّغوا فيها الإمالة، وإن كان أصلها الواو. وأما «المُكَا» بالمد، فهو الصَّفير من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاةً وَتَصْدِيَةً﴾^(٢). و«المَكا» بالفتح والقصر: جُحْرُ الشَّعْبِ والأرنب، فهو من الواو؛ لقولهم في معناه: «مَكُو». قال الشاعر [من المديد]:

١٢١٤ - كَم بِهِ مِنْ مَكُوٍ وَخَشِيبَةٍ قَبِظَ فِي مُنْتَلَلٍ أَوْ شِيبَامٍ

(٢) الأنفال: ٣٥.

(١) الكتاب ٤/١٢٨.

١٢١٤ - التخريج: البيت للطرماح في ديوانه ص ٣٩٢؛ ولسان العرب ١/١٥٨ (مكا)؛ والمعاني الكبير ص ٣٦٢؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/٥٦٢.

اللغة: المكور: جُحْرُ الشَّعْبِ أو الأرنب. وحشية: حيوان غير أهل، غير مُنْتَأَس. قبظ: أجبر على الإقامة وفت القبط، وهو وقت اشتداد الحرارة. المنتلل: حفرة كالقدر، يقال نَقَلَهُ وَانْتَلَلَهُ: استخرجه، ونثل اللحم في القدر: وضعه فيها مقطَّعًا. الشيبام: جمع الشَّيْم، وهي الأرض تبقى على صلابتها دون أن يحفر فيها.

المعنى: كثيرًا ما يكون في هذا المكان جحر لوحشي الحيوانات التي تلجأ من شدة الحر إلى الحفر أو الأرض الصلبة.

الإعراب: «كم»: اسم كناية للكثير مبني في محل رفع مبتدأ. «به»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قبظ». =

و«الكِبَاء» بالمدّ: ضربٌ من البَحُور، و«الكِبَاء» مقصورًا: الكُنَاسَةُ، وهو من الواو؛ لقولهم: «كَبَوْتُ البيت». وقالوا في التثنية: «كَبَوَانِ». وقالوا فيه «كَبَّةٌ»، وفي الجمع: «كَبُونٌ» و«كَبِينٌ». ودخلها الإمالة على التشبيه بما هو من الباء؛ لأنها لامٌ، واللامُ يتطرق إليها التغير، ألا ترى أنك تمل «غَرِيًّا»، ولا تمل «قَالَ»؟ وأمّا «الرَّيِّ» في البَنِيْع، فهو من الواو؛ لقولهم في التثنية: «رَبَوَانِ»، وقالوا: «رَبِيَان» جعلوه من الباء، وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوله، فاعرفه.

فصل

[إمالة «فاعل» من المضاعف في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: وقد أمال قومٌ «جَادُ»، و«جَوَادُ» نظرًا إلى الأصل، كما أمالوا: «هذا ماشٌ» في الوقف.

قال الشارح: الوجه فيما كان من ذلك ممّا هو فاعلٌ من المضاعف، نحو: «جَادُ»، و«مَارُ»، وما كان نحوهما، و«جَوَادُ»، و«مَوَارُ» في الجمع، أن لا تُمال؛ لأنّ الكسرة التي كانت فيه تُوجب الإمالة قد حُذفت للادغام. وقد أمال قومٌ ذلك، فقالوا: «جَادُ»، و«جَوَادُ». قالوا: لأنّ الكسرة مقدّرة، وأصله «جَادِدُ»، و«جَوَادِدُ»، فأمالوه كما أمالوا «خَافُ»؛ لأنّ تقديره: «خَوْفٌ»، أو لأنه يرجع إلى «خَفْتُ»، وإن لم تكن الكسرة في اللفظ. ومثّل ذلك: «هذا ماشٌ»، أمالوا مع الوقف، ولا كسرة فيه؛ لأنّه إذا وُصل الكلام يُكسر، فتُقوي الإمالة الكسرة، فاعرفه.

فصل

[الإمالة للمشاكلة]

قال صاحب الكتاب: وقد أميل «وَالْتَمِينَ وَهَجَنَهَا»^(١)، وهي من الواو لشُجَايَلِ «جَلَّهَا»^(٢) و«يَقْتَنَهَا»^(٣).

= «من مكو»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قيظ»، وهو مضاف. «وحشية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قيظ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «في منتشل»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قيظ». «أو»: حرف عطف، «شيام»: اسم معطوف على «منتشل» مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة «كم به...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قيظ»: في محلّ رفع خبر «كم». والشاهد فيه قوله: «مكو وحشية» حيث جاءت «المكا» بالواو، مما يدلّ على أن أصل الألف فيها واو.

(٢) الشمس: ٣.

(١) الشمس: ١.

(٣) الشمس: ٤.

قال الشارح: «الضُحَى»: مقصورًا حين تُشرق الشمس، وهو جمع «ضُحْوَةٍ»، كقَرِيَةٍ وقُرَى. والقياسُ يأبى الإمالة؛ لأنه من الواو، وليس فيه كسرة، وإنما أمالوه حين قُرِنَ بـ«جَلَّاهَا»، و«يَغْثَاهَا»، وكلاهما مِمَّا يمال؛ لأنَّ الألفَ فيهما من الياء؛ لقولك: «جَلَّيْنَهُ». وكذلك أَلَفُ «يَغْثَى»؛ لقولك في النثبة: «يَغْثَيَان»، فأرادوا المشاكلةَ والمشاكلةَ بين الألفاظ من مطلوبهم، ألا ترى أنهم قالوا: «أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدَثَ»^(١)، فضمَّوا فيهما. ولو انفرد، لم يقولوا إلا: «حَدَثَ» مفتوحًا، ومنه الحديث: «أَرْجِعْ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»^(٢)، والأصل: «مَوْزُورَات»، فقلبوا الواو أَلَفًا مع سكونها لتشاكل «مَأْجُورَات»، ولو انفرد لم يُقَلَّب. وكذلك «الضُحَى» إذا انفرد لم يُمَلِّ، وإنما أُمِيل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال، فاعرفه.

فصل

[إمالة الفتحة]

قال صاحب الكتاب: وقد أمالوا الفتحة في قولهم: «من الضَّيْر»، و«من الكَيْبَر»، و«من الصَّغِير» و«من المُحَاذِر».



قال الشارح: اعلم أنَّ الفتحة قد تمال كما تمال الألف؛ لأنَّ الغرض من الإمالة مشاكلةُ الأصوات، وتقريبُ بعضها من بعض. وذلك موجودٌ في الحركة كما هو موجود في الحرف؛ لأنَّ الفتحة من الألف. وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألفَ الصغيرة، والضمَّة الواو الصغيرة؛ والكسرة الياء الصغيرة، لأنَّ الحركات والحروف أصواتٌ. وإنما رأى النحويون صوتًا أعظمَ من صوت، فسَمَّوا العظيمَ حرقًا، والضعيفَ حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا، فلذلك دخلت الإمالةُ في الحركة كما دخلت الألف، إذ الغرضُ إنما هو تجانسُ الصوت، وتقريبُ بعضها من بعض. فكلُّ ما يوجب إمالةَ الألف يوجب إمالةَ الحركة التي هي الفتحة، وما يمنع إمالةَ الألف يمنع إمالةَ الفتحة. وأكثرُ ما جاء ذلك مع الراء المكسورة؛ لأنَّ الراءَ حرفٌ مكرَّرٌ لا نظيرَ له، وله أحكامٌ قد ذُكرتُ بنفرد بها، فلذلك تقول: «من الكَيْبَر»، و«من الصَّغِير»، فأمالوا الفتحة بأنَّ أجنحوها إلى الكسرة، فصارت بين الفتحة وبين الكسرة، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في «عِمَادٍ» و«كِتَابٍ» حين أرادوا إمالةَ الألف وهذه الراء المكسورة تغلب على المستعلي إذا وقع

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٦٨/١؛ والمستقصى ٩٧/١.
ومعناه: أنَّ الإنسان يكون حزنه قديمًا وحديثًا، وقريبًا وبعيدًا، فهو لشدةِ اغتمامه كأنما أخذته هذه الأنواع مجتمعة عليه. يُضرب للمغناظ والذي يُفَرط اغتمامه.
(٢) تقدَّم تخريج هذا الحديث.

قبلها، نحو قولك: «من الضَّرَّ والصُّغَرِ والتَّيَّزِ»، كما غلبته في نحو «قَارِبَ»، و«طَارِدَ»، و«غَارِمَ». وقالوا: «من عَمَرُوا»، فأمالوا فتحة العين، وإن فصل بينها وبين الراء الميم لأن الميم ساكنة، فلم يُعتدَّ بها حاجزاً. وقالوا: «من المُحَادِرِ»، فأمالوا فتحة الذال للراء بعدها، ولم يميلوا الألف؛ لأنه قد اكتنفها فتحتان، وبُعِدَت من الراء، فاعرفه.

فصل

[إمالة الحروف والأسماء المبتئة]

قال صاحب الكتاب: والحروف لا تمال، نحو: «حتَّى»، و«إلى»، و«على»، و«أما»، و«إلا»، إلا إذا سُمِّي بها. وقد أُميل «يلى»، و«إلا» في «إمَالاً»، و«يا» في النداء، لإغنائها عن الجُمْل. والأسماء غيرُ المتمكِّنة يمال منها المستقلُّ بنفسه، نحو: «ذا»، و«آتى»، و«متى»، ولا يمال ما ليس بمستقلٍّ، نحو: «ما» الاستفهامية، أو الشرطية، أو الموصولة، أو الموصوفة، ونحو: «إذا». قال المبرد: وإمالة «عسى» جيدة.



قال الشارح: القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأنَّ الحروف أدوات جوامد غير متصرفة، والإمالة ضربٌ من التصرف، لأنه تغييرٌ. قال سيبويه^(١): فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: «حُبلى»، و«عَطشى». يريد أن الحروف غير متصرفة، ولا تلحقها تشنيةٌ، ولا جمعٌ، ولا تغييرٌ، فلا تصير ألفاتها ياءات. فمن ذلك «حتَّى»، و«على»، و«إلى»، و«أما»، و«إلا» لا يمال شيءٌ من ذلك لما ذكرناه. قال أبو العباس: الإمالة فيها خطأ.

وإنما خصَّ هذه الحروف بالتنصيص عليها؛ لأنها لما كانت على عدة الأسماء والأفعال، خاف أن يُظنَّ بها جوازُ الإمالة، فخصَّها بالذكر، وإن كان هذا الحكم عاماً بجميعها، سوى ما استثنيه لك. فإن سُمِّي بها، صارت أسماء، فيمال «حتَّى»؛ لأنَّ ألفه قد وقعت رابعةً، فصارت في حكم المنقلبة عن الياء، وقبل التسمية لا تدخلها الإمالة. وقولُ صاحب الكتاب: «إذا سُمِّي بها»، يريد ما ذكرناه من أنها تصير قابلةً للإمالة بخروجها عن حكم الحرفية، يوجب الإمالة للأسماء، ويمنعها ما يمنع الإمالة الأسماء، ولم يُرد أنها تمال لا محالة. ألا ترى أن «إلى»، و«لدى»، و«إذا» إذا سُمِّي بها، صارت في حكم الظاهر، وألفاتها في حكم ما هو من الواو. فلو تُثِّيت، لكان بالواو، نحو: «إِلَوَانٍ»، و«لَدَوَانٍ». ولذلك لو سُمِّيَتْ بها امرأة، وجمعتها بالألف والناء، قلت: «إِلَوَاتٌ»، و«لَدَوَاتٌ»، فتقلب واوًا.

وأما «على»، فمعناها يقتضي الواو؛ لأنها من «المَلُو». وإذا كانت من الواو، فلا تمال.

وقد أمالوا «بلى» لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء، وإنما تكفي في الجواب، فصارت دلالتها كدلالة الأسماء. ولا يلزم على ذلك إمالة «حَتَّى»، و«إِلَّا» ونحوهما ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعداً؛ لأنها وإن كانت على عدّة الأسماء؛ فإنّها لا تفيد بانفرادها، ولا تكفي عن شيء، فلم تكن مثل «بلى».

ومن ذلك قولهم: «إمّا لا» تمال، وذلك أنهم أرادوا: «افعلْ هذا إن كنت لا تفعل غيره»، ولكنهم حذفوا الفعل لكثرة في الكلام، ف«ما» في «إمّا» هاهنا كما كانت في «أَمّا أنت منطلقاً» عوض من الفعل. يدلّ على ذلك أنّه لا يظهر معها الفعل. ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكرنا، حذفت منها هذه الأشياء، فغيّرت أيضاً بالإمالة «لا» منها، و«لا» حرف لا يمال في غير هذا الموضع إذا كان منفرداً. وقد حكى قُطْرُبُ إمالتها، ووجه ذلك أنّها قد تقع جواباً، ويكتفى بها في الجواب، فيقال في جواب: «زيدٌ عندك»: «لا»، فلمّا استقلّت بنفسها، أمالوها. وإمالة «بلى» أقيس من إمالة «لا»؛ لأنها مع ذلك على ثلاثة أحرف كالأسماء.

وأما «يا» في النداء، فإنّه حرف، والقياس أن لا يمال كأخواته، إلّا أنّه لما كان نائباً عن الفعل الذي هو: أنادي وأدعو، وواقعاً موقعه، أمالوه كما أمالوا «إمّا لا»، ولأجل الياء أيضاً قبلها.

فأما الأسماء المبنية غير المتمكنة، فأمرها كأمر الحروف، وألفاتها أصول غير زوائد، ولا منقلبة. والدليل على ذلك أنّها غير مشتقة، ولا متصرفة، فلا يُعرّف لها أصل غير هذا الذي هي عليه، إذ بالاشتقاق يُعرّف كونها زائدة. ولا تكون منقلبة؛ لأنها لامات. واللام إذا كانت حرف علة، لا تنقلب إلّا إذا كانت في محلّ حركة.

وهذه الحروف مبنية على السكون لا حَظّ لها في الحركة، فلو كانت الألف في «ما» مثلاً أصلها الواو، لقالوا: «مَو»، ولم تُقلّب، كما قالوا: «لَو»، و«أَو». ولو كانت من الياء، لقالوا: «مَي». فلمّا لم تكن زائدة، ولا منقلبة، حكمنا عليها بأنّها أصل، وهو الظاهر. ولا يُعذّل عن الظاهر إلى غيره إلّا بدليل. وإذا لم تكن ياء، لم تُملّ.

وقد أميل منها أشياء. قالوا: «ذّا»، فأمالوا، حكى ذلك سيبويه^(١). وإنما جازت إمالته، وإن كان مبنياً غير متمكن من قبل أنّه يُشابه الأسماء المتمكنة من جهة أنّه يوصف، ويوصف به، ويثنى، ويُجمع، ويصغّر، فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المعربة المتمكنة. وألفه منقلبة عن ياء هي عين الكلمة، واللام محذوفة، كأنّ أصله «ذَيّ»، فثقل عليه التضعيف، فحذفوا الياء الثانية، فبقيت «ذَيّ»، فقلبوها ألفاً لانفتاح ما

قبلها، وإن كانت في نفسها ساكنة طلبًا للحققة، كما قالوا في النسب إلى «الجيرة»: «حاري»، وفي «طَيٍّ»: «طائي». وحكى أبو زيد عن بعضهم في تحقير «دَابَّةٍ»: «دَوَابَّةٌ»، والأصل: «دَوِيَّةٌ»، ثم أبدلوا من ياء التصغير ألفًا، وإن كانت ساكنة.

ومن ذلك إمالتهُم «مَيَّي»، و«أَيَّي»؛ لأنهما مستقلتان بأنفسهما غير محتاجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا»، و«ما»، فقربتا من المعرفة، فأميلتا لذلك^(١).

ولا يمال ما لا يستقل في الدلالة، وهو ما يفتقر إلى ما بعده كالأسماء الغالب عليها شبه الحرف نحو «ما» الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، فهذه قد غلب عليها شبه الحرف، ف«ما» الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام لدالتها على ما يدل عليه أداته، فهي غير مستقلة بنفسها لإفادتها ذلك المعنى فيما بعدها، وكذلك الشرطية والموصولة، لا تقوم بنفسها، ولا تتم اسمًا، إلا بما بعدها من الصلة. والموصوفة بمعنى الموصولة لا فتقارها إلى الصفة. وكذلك «إذا» مشابهة للحرف، وهو المقتضي لبنائها. وذلك الشبه اقتصارهم على إضافتها إلى الجملة.

فهذه الأسماء كلها لا تجوز إمالتها؛ لأن ألفاتها أصل، إذ لا حركة فيها تُوجب قلبها، وإنما حقها أن تكون ساكنة الأواخر. ألا ترى أن «ما» في وجوها الاستفهامية، والجزائية، والموصولة، والموصوفة بمنزلة «مَنْ»؟ فكما أن آخِرَ «مَنْ» ساكن، فكذلك ينبغي أن تكون أواخرها. وأما «عَيَّي» فإمالتها جيدة؛ لأنها فعل، وألفها منقلبة عن ياء؛ لقولك: «عَسَيْتُ»، و«عَسَيْتَا»، فاعرفه.

(١) في الطبعين: «لأنهما مستقلة بأنفسهما غير محتاجة إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا» و«ما»، فقربت من المعرفة، فأميلت لذلك».

ومن أصناف المشترك

الوقف

فصل

قال صاحب الكتاب: تشترك فيه الأضرُبُ الثلاثة، وفيه أربع لغات: الإسكان الصريح، والإشمام، وهو ضَمُّ الشَفَتَيْنِ بعد الإسكان، والرَّوْمُ، وهو أن تروم التحريك، والتضعيف. ولها في الخطِّ علاماتٌ، فللإسكان الغاء، وللإشمام نُقْطَةٌ، وللرَّوْمِ خَطٌّ بين يَدَيِ الحرف، وللتضعيف الشين، مثال ذلك: «هذا حَكَمٌ»، و«جَعْفَرٌ»، و«خَالِدٌ»، و«فَرَجٌ». والإشمام مختصٌّ بالمرفوع، ويشترك في غيره المجرور والمرفوع والمنصوب غير المنوَّن. والمنوَّنُ يُبَدَّلُ من تنوينه أَلَفٌ، كقولك: «رأيت فَرَجًا، وزَيْدًا ورَشًا وكِساءً وقاضِيًا»، فلا متعلِّق به لهذه اللغات، والتضعيف مختصٌّ بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرِّك ما قبله.



قال الشارح: اعلم أن للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغاير أحكام المبدوء بها، فالموقوف عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلا متحرِّكًا، إلا أن الابتداء بالمتحرِّك يقع كالمضطر إليه، إذ من المُحَالِ الابتداء بساكن، والوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال خاطر من تراوَّف الألفاظ والحروف والحركات. وهو ما يشترك فيه القُبْلُ الثلاث: الاسم والفعل والحرف، تقول في الاسم: «هذا زيدٌ»، وفي الفعل: «زيدٌ يضربُ»، و«زيدٌ ضَرَبَ». ومثال الوقف في الحرف «جَيْزٌ» و«أَنْ».

فلذلك من الاشتراك أورده في هذا القسم، فالحرفُ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا، كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحرِّكًا. وذلك لأن الوقف ضدُّ الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلا متحرِّكًا، فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضدّه، وهو السكون.

والموقوف عليه لا يخلو من أن يكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا. فالاسم إذا كان آخره حرفًا صحيحًا، وكان منصرفًا، لم يَخُلْ من أن يكون مرفوعًا، أو مجرورًا، أو

منصوبًا، فالوقف على المرفوع على أربعة أوجه: بالسكون، والإشمام، والرّوم، والتضعيف، ونقل الحركة.

فالسكون هو الأصل، والأغلب الأكثر، لأنه سَلَبُ الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج؛ ليخرج منه النَّفْسُ، فيراهما المخاطبُ مضمومتين، فيعلم أننا أردنا بضمّهما الحركة، فهو شيء يختصّ العين دون الأذن، وذلك إنما يُذكره البصير دون الأعمى؛ لأنه ليس بصوت يُسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسّدك.

ولا يكون الإشمام في الجز والنصب عندنا، لأن الكسرة من مخرج الباء، ومخرج الباء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بتفاج الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفجوة لان صوّتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان. وكذلك الفتح؛ لأنه من الألف، والألف من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيل.

وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمّهما. والصواب ما ذكرناه للعلّة المذكورة. واشتقاق الإشمام من الشّم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنطق بها.

وأما الرّوم، فصوت ضعيف، كأنك تروم الحركة ولا تُبَيِّنُها، وتختلسها اختلاسًا، وذلك ممّا يدرّكه الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتًا يكاد الحرف يكون به متحرّكًا، ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في «أنت»، و«أنتي». فلو لا أن هناك صوتًا، لما فصلت بين المذكر والمؤنث. وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام.

وأما التضعيف، فهو أن تُضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله، فيلزم الادغام، نحو: «هذا خالد»، و«هذا فرّج». وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة، وربما استعملوا ذلك في القوافي. قال [من الرجز]:

مِثْلُ الْخَرِيقِ وَأَقْفُ الْقَضْبَا^(١)

فأثبتوها في الوصل هنا ضرورة، كأنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، ولا يكون هذا التضعيف في الوصل.

وقد جعل سيويوه^(٢) لكل شيء من هذه الأشياء علامة في الخط، فعلامة السكون خاء فوق الحروف، وعلامة الإشمام نقطة بعد الحروف، وعلامة الروم خط بين يدي

الحرف، وعلامة التضعيف شينٌ فوق الحرف. فمعنى الخاء خفاءً وخفيفٌ؛ لأن الساكن أخفٌ من غيره، وبعضُ الكتاب يجعلها دالاً خالصةً، ومنهم من يجعلها دائرةً. والحقُّ الأوَّل، وأرى أنَّ الذين جعلوها دالاً، فإنَّهم لمَّا رأوها بغير تعريفٍ على شَبِّهِ ما يُفَعَّل في رَمَزِ الحساب، ظنَّوها دالاً. والذين جعلوها دائرةً، فوجَّهوها عندي أنَّ الدائرة في عَرَفِ الحُساب صِفْرٌ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، فجعلوها علامةً على الساكن لخلوِّه من الحركة.

وأما كون علامة الإشمام نقطةً بين يدي الحرف، وعلامة الروم فيه شيء خطٌّ، فلأنَّ الإشمام لمَّا كان أضعف من الروم من جهةٍ أنَّه لا صوت فيه، والروم فيه شيء من صوت الحركة، جعلوا علامة الإشمام نقطةً، وعلامة الروم خطاً، لأنَّ النقطة أوَّل الخطِّ، وبعضُ له. وأما كون الشين علامة التضعيف، فكأنَّهم أرادوا: شديداً، أو شُدَّ، فاكثفوا في الدلالة بأوَّلِ حرف منه.

وقوله: «بشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور»، يريد: في غير الإشمام من الإسكان والروم والتضعيف، فإنَّها لا تختصُّ، بل تكون في المرفوع والمنصوب والمجرور، فتقول إذا وقفت على المرفوع بالإسكان: «هذا زبذذ»، و«هو يضربذ»، وتقول إذا وقفت على المنصوب: «رأيت الرجلذ»، و«رأيت عُمرذ»، وتقول في المجرور: «مررت بزيد وعُمرذ». وكذلك الروم يكون في القُبْل الثلاث، ولا يُدْزَك إلَّا بالمشافهة. وأما التضعيف، فيكون أيضاً في المرفوع نحو: «هذا خالذش». وقالوا في المجرور: «مررت بخالذش». ومنه [من الرجز]:

ببازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ - ١٢١٥ -

١٢١٥ - التخرُّج: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ١٣٥/٦، ١٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٦؛ ولسان العرب ١١/٤٨١ (عهل)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ٤/٤٩٤؛ والخصائص ٢/٣٥٩؛ ورصف المباني ص ١٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٦١، ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٨؛ والكتاب ٤/١٧٠؛ ولسان العرب ١/٢٥٥ (جدب)، ٧/٤٦٧ (ملظ)، ١١/٤٩ (بدل)، ٥٧٠ (قندل)، ١٣/٥٢٦ (فوه)، ١٤/٢٩٨ (دمى)؛ والمحتسب ١/١٠٢، ١٣٧؛ والمتع في التصريف ١/١١١؛ والمنصف ١/١١.

اللفة: الوجناء: الناقة الشديدة. العيهل: الناقة السريعة.

المعنى: يقول في بيت سابق: إن تبخلي يا هند أو... نَسَلُ عنك بالسفر على هذه الناقة الشديدة الفتية. الإعراب: «ببازِل»: جار ومجرور متعلِّقان بالفعل «نَسَلُ» في البيت السابق. «وجناء»: صفة مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «أو عيهل»: «أو»: حرف عطف، «عيهل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عيهل»، والمراد «عيهل» بالتخفيف، ولكنه ضَعُفَهُ وهو مجرور.

والمراد: «عِيهَلٍ» بالتخفيف، والعِيهَلُ: الناقة السريعة، ولا يقال لِلْحَمَلِ. والنصبُ، نحو قوله [من الرجز]:

١٢١٦ - لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَا
وهذه الوجوه إنما تجوز في المنصوب إذا لم يكن منونًا، نحو ما مثلنا، وذلك بأن يكون فيه أَلِفٌ ولامٌ، أو إضافة، أو يكون غير منصرف. فأما إذا كان منونًا، فإنك تُبَدِّل من تنوينه أَلَفًا، نحو قولك: «رَأَيْتُ فَرْجًا وَزَيْدًا، وَرَشَاءً، وَرِشَاءً». فمثل بـ«فَرْجٍ» لأن عينه مفتوحة، و«زَيْدٍ» الذي عينه ساكنة، أي أنه لا يتفاوت الحال كما تفاوت مع الضعيف، ثُمَّ مِثْلُ بـ«رَشَاءٍ» لأنه مهموز غير معدود، ومثل بـ«رِشَاءٍ» الممدود لِيُعْلِمَ أيضًا أَنَّ الحال في ذلك واحدة.

وإنما أُبَدِّل من التنوين أَلَفٌ في حال النصب؛ لأن التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعًا لحركات الإعراب، فكما أنه لا يُوقَف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالتنوين الأصلية في نحو:

١٢١٦ - التخریج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ ولربيعه بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٥؛ ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٤٩/٤.

اللغة: الجَدْبُ: الجَذْب، شَدُّ الباء ضرورة، وَحَرَكُ الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شَدُّ (أَخْصَبَ) للضرورة.

المعنى: أخاف أن ألقى جدبًا في عامنا هذا بعد أن أخْصَبَ.

الإعراب: «لَقَدْ»: اللام: حرف ابتداء للتوكيد، وبعضهم يرى أنها رابطة لجواب القسم، «قد»: حرف تحقيق. «خَشِيتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «أَنْ»: حرف مصدري ناصب. «أَرَى»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أَنْ» والفعل (أَرَى) في محل نصب مفعول به لـ«خَشِيتُ». «جَدْبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فِي عَامِنَا»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «جَدْبًا»، و«نَا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «ذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جرٍ لأنه بدل من «نَا» في قوله: «عَامِنَا». «بَعْدَمَا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أَرَى». «مَا»: حرف مصدري. «أَخْصَبَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من «مَا» والفعل (أَخْصَبَ) مجرور بالإضافة، والتقدير: بَعْدَ الإخْصَاب. وجملة «خَشِيتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجواب قسم لا محل لها من الإعراب عند مَنْ يجعل اللام في «لَقَدْ» رابطة لجواب القسم. وجملة «أَرَى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَخْصَبَ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تشديد الباء في «جَدْبُ» للضرورة، وقد حرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شَدُّ بَاءِ «أَخْصَبَ» للضرورة.

«حَسَن»، و«قُظَن» أو المُلْحَقَةُ في نحو: «رَعُشَن»^(١)، و«ضَيَّقَن»^(٢). هذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون: «رَأَيْتَ زَيْدًا» بلا ألف، وأنشدوا [من الرجز]:

١٢١٧- قد جعل القَيْنُ على الدَّفِّ إِبْرَ

وقال الأعشى [من المتقارب]:

١٢١٨- [إلى الممرِ قيسٍ أطيل السُرى] وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ
ولم يقل: «عَصَمًا»، وذلك قليل في الكلام. قال أبو العباس المبرد: من قال: «رَأَيْتَ زَيْدًا» بغير ألف، يلزمه أن يقول في «جَمَلٍ»: «جَمَلٌ». يريد أنه إذا وقف على المنصوب بلا

(١) الرغش: المزعش. (لسان العرب ٦/ ٣٠٤) (عرش).

(٢) الضيق: الذي يتبع الضيف. (لسان العرب ٩/ ٢١٠) (ضيف).

١٢١٧ - التخريج: لم أقم عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: القين: الحداد، أو الخادم. الدف: الجنب من كل شيء أو صفحته. لقد تقلب على فراشه كأن الحداد قد رضع على جنبه إبرا.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «جعل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «القين»: فاعل مرفوع بالضمّة. «على الدف»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ«جعل». «إبر»: مفعول به منصوب بالفتحة، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «قد جعل القين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جعل على الدف إبرا» حيث وقف على ساكن ولم يقف على ألف التنوين بالنصب.

١٢١٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٨٧؛ والخصائص ٩٧/ ٢؛ وسموّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥؛ وسموّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩؛ ولسان العرب ٩/ ١١٢ (رأف).

اللغة: السرى: المسير ليلاً. العَصَم: العهد بالسلامة.

المعنى: يصف ما تجشّمه من المشاق في السير إلى مدروحه ليجزّل له العطاء. يقول: أطيل المسير إلى قيس هذا طالباً من كل حيّ العهد بعدم التعرض إليّ.

الإعراب: «إلى الممر»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ«السرى». «قيس»: بدل من «الممر». «أطيل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا. «السرى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «وآخذ»: الواو: حرف عطف، «آخذ»: مثل «أطيل». «من كل»: جارٍ ومجرور متعلقان بالفعل «آخذ». «حي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عَصَم»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، كما سيّضح في الحديث عن موطن الشاهد.

جملة «أطيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «آخذ».

والشاهد فيه قوله: «آخذ عَصَم» حيث وقف على المنصوب المنون بالسكون، ولم يبدل تنوين النصب ألفاً، وهذه لغة، وكان القياس أن يقال: عَصَمًا.

ألف، فأجره مجرى المرفوع والمجرور، وسوى بين ذلك، لزمه أن يسوي بين الفتح والكسر والضم بتخفيف الفتحة، كما تُخَفَّف الضمة في «عَضِد»، والكسرة في «فَجِد»، و«كَبِف».

ولا يكون هذا الإبدال إلا في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجر، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع، لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجر، لكان بالياء. والواو والياء يتقلان، وليسا كالألف في الخفة. وأزدد السَّراة يُجرون الرفع والجر مجرى النصب، فيبديلون، ويقولون: «هذا زَيْدٌ» بالواو، وفي الجر: «مررت بزَيْدي». يجعلون الرفع والجر مثل النصب، وهو في القلة كلغة من قال: «رأيت زيدًا». وذلك أننا أبدلنا في النصب من التنوين لخفة الألف والفتحة. ولا يلزم مثل ذلك في الرفع والجر لثقل الواو والياء.

وقوله: «فلا متعلق به لهذه اللغات»، يريد أن المنصوب المنون، إذا وقف عليه، كان بالألف، ولا يكون فيه إشماء ولا زوم ولا تضعيف.

والتضعيف له شرائط ثلاثة: أحدها أن يكون حرفًا صحيحًا، والآخر أن لا يكون همزة، والآخر أن يكون ما قبل الآخر متحركًا؛ لأنه إذا كان معتلاً منقوصًا أو مقصورًا، لم يكن فيه حركة ظاهرة، فيدخله الإشماء والروم لبيان الحركة. وإذا كان آخره همزة، لم يجر فيه التضعيف؛ لثقل اجتماع الهمزتين. ألا ترى أنه لم يأت في المضاعف العين اجتماع الهمزتين، ولذلك لم يأت في المضاعف العين إلا في نحو: «رأس» و«سأل»، مع كثرة ما جاء من المضاعف. ولا يكون إلا فيما كان قبل آخره متحركًا، لأنه إن كان ساكنًا وضاعفت، اجتمع معك ثلاثة سواكن، وذلك مما لا يكون في كلامهم. فمن أسكن فهو الأصل، وعليه أكثر العرب، والفراء، وهو القياس. وأما سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبيئًا على السكون على كل حال، وبين ما يتحرك في الوصل، فأتوا في الوقف بما يدل على تحريك الكلمة في الوصل، وأنه ليس من قبيل ما هو ساكن على كل حال، إلا أن ذلك متفاوت، فبعضه أوكد من بعض، فالروم أوكد من الإشماء؛ لأن فيه شيئًا من جوهر الحركة، وهو الصوت، وليس في الإشماء ذلك. والتضعيف أوكد منهما لأنه بين بحرف، وذاتك بينًا بإشارة أو حركة ضعيفة، فاعرفه.

فصل

[الوقف بتقل الحركة]

قال صاحب الكتاب: وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسره على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة، فيقول: «هذا بَكْر»، و«مررت ببَكْر». قال [من الرجز]:

١٢١٩ - تَحْفِرُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعُرُ وَالسُّبُلُ يَسْتَوْنَ كَأَنَّهُا الْجُمُرُ

يريد: الشَّعْرُ والجَمْرُ، ونحوه قولهم: «أَضْرِبُهُ»، و«ضَرْبُهُ». قال [من الرجز]:

١٢٢٠ - عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ غَنَزِي مَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

= اللغة: تحفزها: تدفعها من خلفها. الأوتار: ج زثر. الشَّعْر: ج شغراء، وهي الكثيرة الشعر. النبل: السهام.

المعنى: يتحدث عن سهام تطلقها قسي من أيدي كثيرة الشعر، فتطلق كالجمر.

الإعراب: «تحفزها»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الأوتار»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «والأيدي»: الواو: حرف عطف، و«الأيدي»: اسم معطوف على «الأوتار» مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل. «الشعر»: صفة لـ «الأيدي» مرفوعة بالضممة تقديرًا لأن حركة الراء نقلت إلى العين، وسكنت الراء للوقف. «والنبل»: الواو: حالية، و«النبل»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. «ستون»: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «كأنها»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «الجمر»: خبر «كأن» مرفوع بالضممة تقديرًا لأن حركة الراء انتقلت إلى الميم، وسكنت الراء للوقف.

وجملة «تحفزها الأوتار»: بحسب ما قبلها. وجملة «النبل ستون»: حالية محلها النصب. وجملة «كأنها الجمر»: في محل رفع خبر ثان لـ «النبل».

والشاهد فيه قوله: «الشعر... الجمر» حيث وقف عليهما بالسكون، فنقل حركة الآخر، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «الشَّعْر... الجَمْر».

١٢٢٠ - التخریج: الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص ٤٥؛ والدور ٣٠٣/٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٦١؛ والكتاب ٤/١٨٠؛ ولسان العرب ١٢/٥٥٤ (لمم)؛ وبلا نسبة في سَرَ صناعة الإعراب ١/٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٣/٧٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧٤؛ والمحاسب ١/١٩٦؛ وجمع الهوامع ٢/٢٠٨.

الإعراب: «عجبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «والدهر»: الواو: حالية، و«الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. «كثير»: خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة. «عجبه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «من غنزي»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «عجب». «مبني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والنون: حرف وقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أضربه»: فعل مضارع مجزوم تقديرًا منع من ظهور السكون عليه انتقال حركة الحرف الموقوف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «عجبت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الدهر كثير عجبه»: حالية في محل نصب. وجملة «كثير عجبه»: في محل رفع خبر لـ «الدهر». وجملة «مبني»: في محل جر صفة لـ «غنزي». وجملة «لم أضربه»: في محل جر صفة ثانية لـ «غنزي».

والشاهد فيه قوله: «لم أضربه» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبلها، والأصل: «لم أضربه».

وقال أبو النّجْم [من الرّجز]:

١٢٢١- قَمَرَيْنِ هَذَا وَهَذَا زَحْلَةً

ولا تقول: «رأيت البكر».



قال الشارح: اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يُمكن الحرف، ويستوفي صوته، ويُؤفّرهُ على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة؛ لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة. وليس كذلك الوصل؛ لأن الآخذ في متحرك بعد الساكن يُمنع من امتداد الصوت؛ لصرفه إلى ذلك المتحرك. ألا ترى أنك إذا قلت: «بَكْرٌ» في حال الوقف، تجد في الرأ من التكرير وزيادة الصوت ما لا تُجده في حال الوصل؟ وكذلك الدال في «زيد» وغيرهما من الحروف؛ لأن الصوت إذا لم يجد متفّذاً، انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويُؤفّر فيه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل.

ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول؛ لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فحركه بالحركة التي كانت له في حال الوصل. فإن كان مرفوعاً حولوا الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً، وخروج عن عهدة الساكنين. وكذلك الجز، تقول في المرفوع: «هذا بَكْرٌ»، والأصل: «هذا بَكْرٌ يا فتى»، وفي الجز: «مررت ببَكْرٍ»، والأصل: «ببَكْرٍ يا فتى». قال الشاعر [من المتقارب]:

١٢٢٢- أَزْنِي جَبْلاً عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْقَوَاذِلُ لَذَاكَ الْحَجَلِ

١٢٢١- التخرّيج: الرّجز لأبي النّجم في الكتاب ٤/ ١٨٠.

اللغة: زحله: بقّده.

الإعراب: «فقرّين»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قرّين»: فعل أمر مبني على الفتح الظاهر، والنون: للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «هذا»: «ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به. «وهذا»: الواو: حرف عطف، و«ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف. «زحله»: فعل أمر مبني على السكون تقديرًا منع من ظهوره انتقال حركة الموقوف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. وجملة «قرّين هذا»: بحسب الفاء، وعطف عليه جملة «زحل هذا». وجملة «زحله» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زحله» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «زحله».

١٢٢٢- التخرّيج: البيتان بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص ١١٨؛ والمنصف ١/ ١٨١، ١٦١؛ وجمع الهوامع ٢/ ٢٠٨ =

فقلتُ ولم أخفِ عن صاحبي: ألا بأبي أضلُّ تلك الرُّجُل
أراد: الحَجَل، والرُّجُل، فنقل الكسرة إلى الساكن. ومثله البيت الذي أنشده وهو
[من الرجز]:

تحفزها الأوتار... إلخ
لما وقف وكان مرفوعاً، نقل الضمة إلى الساكن قبل الموقوف عليه، فكان في ذلك
محافظة على حركة الإعراب، وتنبيه عليها، وخروج عن محذور الساكنين.
ومثل ذلك قولهم في الأمر: «أضربهُ»، والمراد: اضربه، وكذلك قالوا في
المؤنث: «ضربتُهُ»، والمراد: «ضربتُهُ»، فأسكنوا الهاء للوقف، وقبلها ساكن، فالتقى
ساكنان، فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين، ولأنَّ سكون ما قبلها يزيدا خفاءً،
فحزكوه؛ لأنه أبتى لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف. قال الشاعر

= وأسرار العربية ص ٤١٥ (البيت الأول).

اللغة: الحَجَل: الخلخال وهو حلية تلبسها المرأة في رجلها.
المعنى: ما أبهى منظر قدميها وهي متزينة بهذا الخلخال الذي يجعلني أتوق لمتابعة حركته وصورته،
وقد قلت لصاحبي ولم أخف ذلك: أفدي هذه الساق بأبي.
الإعراب: «أرنتي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين،
والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. والفاعل ضمير مستتر جوازاً
تقديره هي. «حجلاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «على ساقها»: جار ومجرور متعلقان بصفة
محذوفة من (حجلاً)، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «فهش»: الفاء عاطفة، «هش»:
فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الفؤاد»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «لذاك»: اللام: حرف جر،
«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جرٍّ بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل
هش. «الحجل»: بدل مجرور بالكسرة. «فقلت»: الفاء عاطفة، و«قلت»: فعل ماضٍ مبني على
السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ولم أخف»: الواو:
اعتراضية، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «أخف»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف
حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «عن صاحبي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل
(أخف)، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة. «ألا»: حرف استفتاح
وتنبيه. «بأبي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل
جرٍّ بالإضافة. «أصل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «تلك»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل
جرٍّ بالإضافة، اللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «الرجل»: بدل مجرور بالكسرة.
وجملة «أرنتي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هش الفؤاد»: معطوفة على سابقتها لا محل
لها من الإعراب. وجملة «قلت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أخف»:
اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ألا بأبي أصل...»: في محل نصب مفعول به مقول القول.
والشاهد فيه قوله: «الحجل - الرجل»: أراد الرجل والحجل فالتقى حركة اللام على الجيم، وليس
هذا وضماً؛ لأن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها؛ لأن فعلاً بكسر الفاء
والعين جميعاً لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة، ليست هاتان الكلمتان منهما.

فحزكوه؛ لأنه أبين لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف. قال الشاعر [من الشاعر]:

عجبت والذهر... إلخ

البيت لزياد الأعجم، وعَنْزَةُ قَبِيلَةٌ مِنْ رَيْبَعَةَ بْنِ نِزَارٍ. وزياد الأعجم من عبد القيس، وقيل له: «الأعجم» للكثرة كانت في لسانه. والشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها، وقال أبو النجم [من الرجز]:

فَقَرَبْنِ هَذَا وَهَذَا رَحْلَةً^(١)

رَحْلُهُ، أَي: بَعْدُهُ، وَسُمِّيَ رُحْلٌ لِبُعْدِهِ. وَنَحْوُ مِنْ ذَلِكَ «مَيْئَةٌ» وَ«عُنَّةٌ». قَالَ سِيبَوَيْهٍ^(٢): سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ. وَحُكِيَ عَنْ نَاسٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ «أَخَذْتُهُ»، وَ«ضَرَبْتُهُ»، كَأَنَّهُمْ يَكْسِرُونَ لِلنِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَا لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ. وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَتْ حَرَكَتُهُ فَتَحَةً، نَحْوُ: «رَأَيْتَ الرَّجُلَ وَالْبَكْرَ»، وَقَدْ أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٣). وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي النَّصْبِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَصْلُ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ: «رَأَيْتَ رَجُلًا وَبَكْرًا» فِي الْوَقْفِ، فَاسْتَغْنَى بِحَرَكَةِ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ إلقاء الحركة على الساكن. فَلَمَّا دَخَلَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، قَامَتَا مَقَامَ التَّنْوِينِ، فَلَمْ تُغَيِّرِ الْكَافَ فِي «الْبَكْرَ» كَمَا لَمْ تُغَيِّرِ فِي «رَأَيْتَ بَكْرًا» حِينَ جَعَلَتِ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ. وَأَجْرُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَجْرَى الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ إِذْ كَانَتْ مُعَاقِبَةً لِلتَّنْوِينِ.

وقال قومٌ: ينبغي على قياس من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول: «رَأَيْتَ بَكْرًا»، و«أَكْرَمْتَ عَمْرُوًا» أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتَ بَكْرًا، وَعَمْرُوًا»، كَمَا يَفْعَلُ فِي الْمَرْفُوعِ. وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ، وَقِيَاسُ صَحِيحٍ. وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ ذَلِكَ فِي الْمَنْصُوبِ كَمَا يَجُوزُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ. قَالُوا: وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا النِّقْلِ الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي النَّصْبِ، كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الرِّفْعِ وَالْجَزْرِ، وَهُوَ قَوْلُ سَدِيدٍ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُحَوِّلُ فِي نَحْوِ: «عَدَلٍ»؛ فَيَقُولُ فِي الْجَزْرِ: «مَرَرْتُ بِعَدَلٍ» فَيَنْقَلِبُ الْكَسْرَةُ إِلَى الدَّالِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا يَقُولُ فِي الرِّفْعِ: «عَدَلٍ»؛ لَثَلَا يَخْرُجُ إِلَى مَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ «فَعَلٌ» بِكسر الفاء، وَضَمَّ الْعَيْنِ. وَتَقُولُ: «هَذَا بُسْرٌ وَقُفْلٌ»، وَلَا تَقُولُ فِي الْجَزْرِ: «مَرَرْتُ بِبُسْرٍ»، وَلَا «بِقُفْلٍ»؛ لَثَلَا بِصِيرَ إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ حَرَكَةً مَا قَبْلَهُ، فَتَقُولُ فِي «هَذَا عَدَلٌ»: «عَدِلٌ»، بِكسر

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) الكتاب ١٧٩/٤.

(٣) انظر المسألة السادسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٧٣١ - ٧٣٦.

الدال إنباعاً لكسرة العين. وتقول في «مررت ببُسْرٍ»: «بُبُسْرٍ»، فتضمّ أنبأً أتباعاً لضمة العين، كما قالوا: «مُبْتِئٌ»، فأنبعوا الأوّل الثاني، وحركوه بحركته. ولا يفعلون ذلك في المفتوح الأوّل، لا يقولون في «هذا بَكْرٌ»: «هذا بَكْرٌ»، بفتح الكاف أنبأً لفتحة الباء؛ لأنّه لا يلزم من نقل الضمة إلى الكاف خروج عن منهاج الأسماء، والمصير إلى ما لا نظير له كما لزم في «عَدْلٌ» و«بُيُزٌ».

[الوقف على الاسم المنتهي بهمزة قبلها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وفي الهزمة يحوّلهنّ جميعاً، فيقول: «هذا الخَبْوُ»، و«مررت بالخَيْبَةِ»، و«رأيت الخَبَأَ». وكذلك «البَطْوُ»، و«الرُدْوُ». ومنهم من يتفادى — وهم ناسٌ من تميم — من أن يقول: «هذا الرُدْوُ»، و«من البَطْوِ» فيتبجّر إلى الإنباع، فيقول: «من البَطْوِ» بضمّتين، و«هذا الرُدْيُ» بكسرتين.



قال الشارح: يريد أنّ حكم الهزمة إذا سكن ما قبلها مخالف لغيرها من الحروف، وذلك أنّهم يُلَفّون الحركات في الهزمة على الساكن قبلها ضمةً كانت، أو كسرةً، أو فتحةً، فتقول: «هذا الخَبْوُ»، و«مررت بالخَيْبَةِ»، و«رأيت الخَبَأَ»، بخلاف غيرها. ألا ترى أنّ الذين يقولون: «هذا البَكْرُ»، و«مررت بالبَكْرِ»، لا يقولون: «رأيت البَكْرَ»، ويقولونه مع الهزمة. وذلك لأنّ الهزمة خفيفة، فهي أبعد الحروف وأخفها، وسكون ما قبلها يزيد لها خفاءً، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها، لأنّ تحريك ما قبلها يُبَيِّنُها؛ لأنّك ترفع لسانك بصوتٍ، ومع الساكن ترفعه بغير صوت. هذا مذهب ناسٍ من العرب كثيرٍ، منهم أسدٌ وتميمٌ، ولا يفرقون بين ما كان أوّله مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، ولم يفعلوا ذلك في غير الهزمة. وكما يقولون: «هذا الخَبْوُ»، كذلك يقولون: «هذا البَطْوُ»، و«من البَطْوِ». ويقولون: «هذا الرُدْوُ»، و«مررت بالرُدْيِ»، ولا يتحامون ما تحاماه غيرهم من المصير إلى بناء «فعل» بكسر الأوّل، وضمّ الثاني، إذ لا نظير له في الكلام، وإلى بناء «فعل» بضمّ الأوّل، وكسر الثاني، إذ لا نظير له في الأسماء، وذلك لأنّه عارضٌ ليس ببناء الكلمة. ومنهم من يتحامى ذلك، فيُشَبِّع الضمّ الضمّ والكسر الكسر، فيقول: «مررت بالبَطْوِ»، و«هذا الرُدْيِ»، كما فعل في غير المهموز، وقوله: «يتفادى» معناه: يتحامى ويتحاشى.

فصل

[إبدال الهزمة حرف لين عند الوقف]

قال صاحب الكتاب: وقد يُبدّلون من الهزمة حرف لين، تحرك ما قبلها أو سكن، فيقولون: «هذا الكَلْوُ والخَبْوُ والبَطْوُ، والرُدْوُ»، و«رأيت الكَلَا والخَبَا والبَطَا والرُدَا»،

و«مررت بالكَلْبِي، والْحَبْيِي»، والبُطْيِي والرَّدْيِي» ومنهم من يقول: «هذا الرَّدْيِي»، و«مررت بالبُطُو»، فيتبع. وأهل الحجاز يقولون: «الكَلَا» في الأحوال الثلاث، لأن الهمزة سكنتها الوقف، وما قبلها مفتوح، فهو كـ«رأس»، وعلى هذه العبرة يقولون في «أَكْمُو»: «أَكْمُو»، وفي «أَهْنِي»: «أَهْنِي»، كقولهم: «جَوْتَةٌ»^(١)، و«ذَيْبٌ».

قال الشارح: الهمزة حرفٌ خفيٌّ؛ لأنه أدخل الحروف إلى الحلق. وكلما سفل الحرف، خفي جرسه. وحروف المد واللين أبينُّ منها؛ لأنها أقرب إلى الفم، فالواو من الشفتين، والياء من الفم، والألف وإن كان مَبْدُؤَها الحلق إلا أنها تمتد حتى تصل إلى الفم، فتجد الفم والحلق مفتحين غير معترضين على الصوت بحضِرٍ، وبينها وبين حروف المد واللين مناسبة. ولذلك تبدل منها عند التخفيف.

والهمزة على ضربين: ساكنٌ ما قبلها، نحو: «الْوَثِي»^(٢) و«البُطِي» و«الرَّدِي»، ومتحركٌ، نحو: «الكَلَا» و«الرَّشَا». فأما الساكن ما قبلها، فمن العرب من يُبدل منها حرف لين، فيجعلها في الرفع واوًا، وفي الجر ياءً، وفي النصب ألفًا، بقلبها على حركة نفسها، فيقول في «هذا الوَثِي»: «الْوُثُو»، وفي «مررت بالوَثِي»: «بالوْثِي»، فيسكن ما قبل الواو والياء؛ لأنه كان كذلك قبل القلب. ويقولون في النصب: «رأيت الرثا»، فتفتح ما قبل الألف، لأن الواو والياء يُمكن إسكان ما قبلهما. والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. ولا يفرقون بين المضموم الأول والمكسور، وتقول: «هذا البُطُو والرَّدُو»، و«مررت بالبُطْيِي والرَّدْيِي»، و«رأيت البُطَا والرَّدَا»، كما يقولون: «هذا الوُثُو»، و«مررت بالوْثِي»، و«رأيت الوُثَا».

ومنهم من يقلب الهمزة حرفًا لينًا بعد ثقل حركتها إلى الساكن، فيدبرها حركة ما قبلها، فيقول في الرفع: «هذا الوُثُو والبُطُو والرَّدُو»، و«مررت بالوْثِي والبُطْيِي والرَّدْيِي»، و«رأيت الوُثَا والبُطَا والرَّدَا». وقياسٌ من لم يقل: «من البُطْيِي»؛ لثلاً يصير إلى بناء «فعل»، وليس في الأسماء مثله، ولا «هو الرَّدُو»؛ لثلاً يصير إلى «فعل»، وليس في الكلام مثله، أن يتوفى ذلك هاهنا، فيلزم الواو في «البُطُو»، والياء في «الرَّدْيِي»، فيقول: «هو البُطُو»، و«مررت بالبُطُو»، و«مررت بالرَّدْيِي»، و«هو الرَّدْيِي».

فأما إذا تحرك ما قبل الهمزة من نحو «الكَلَا» و«الخَطَا» و«الرَّشَا»، فمن العرب من يبدل من همزته في الوقف حرف لين جزصًا على البيان، فيقول: «هذا الكَلُو والخَطُو»،

(١) تخفيف «جَوْتَةٌ». والسنديرة مغطاة أدمًا يجعل فيها الطيب والثياب. (لسان العرب ١٣/ ٨٤ (جأن)).

(٢) الوَثِي: وضم يُصيب اللحم، ولا يبلغ العظم، فيرم. وقيل: هو توضع في العظم من غير كسر. وقيل: هو الفُك. (لسان العرب ١/ ١٩٠ (وثة)).

و«مررت بالكَلْبِيّ والحَطْبِيّ»، و«رأيت الكَلَا والخَطَا». هذا وقفُ الذين يُخَفِّفون الهمزة في الوصل من بني تميم. فأما الذين يخففون من أهل الحجاز؛ فإنهم يلزمون الألف على كل حال، فيقولون: «هذا الكَلَا والخَطَا»؛ و«مررت بالكَلَا والخَطَا»، و«رأيت الكَلَا والخَطَا»؛ لأن الوقف يُسَكِّن الهمزة، وقبلها مفتوح، فقلبت ألفًا على حدِّ «رَأْسٍ» و«قَاسٍ». وعلى هذه العبرة إذا انضمت ما قبلها، فُلبت واوًا، وإذا انكسر، فُلبت ياءً، نحو قولهم في «أَكْمُو»: «أَكْمُو»، وفي «أَهْنِيءَ»: «أَهْنِي»، ف«أَكْمُو» جمع «كَمْ» واحد كَمْأَة، فالكَمْء واحد، و«أَكْمُو» جمع قَلَة، والكثير: الكَمْأَة، فهو على الخلاف من باب «ثَمَرٍ» و«ثَمَرَة». ويقال: «هَذَا الرَّجُلُ يَهْنُؤُهُ وَيَهْنِئُهُ»، إذا أعطاه، ف«أَكْمُو» مثل «جَوْنِي»، و«أَهْنِي» مثل «ذَيْبٍ».

فصل

[الوقف على الاسم المعتل الآخر]

قال صاحب الكتاب: وإذا اعتل الآخر، وما قبله ساكنٌ، كأَجْرٍ «ظَنِي» و«ذَلُو» فهو كالصحيح. والمتحرك ما قبله إن كان ياءً قد أَسْقَطَهَا التنوينُ في نحو «قَاضٍ» و«عَمٍ» و«جَوَارٍ»، فالأكثر أن يوقف على ما قبله، فيقال: «قَاضٍ»، و«عَمٍ»، و«جَوَارٍ». وقومٌ يُعبدونها، وَيَقِفُونَ عليها، فيقولون: «قَاضِي»، و«عَمِي»، و«جَوَارِي». وإن لم يَسْقِطْهَا التنوينُ في نحو «القَاضِي»، و«يَا قَاضِي»، و«رَأَيْتَ جَوَارِيَّ»، فالأمرُ بالعكس، ويقال: «يَا مُرِي» لا غير.



قال الشارح: الاسم المعتل ما كان في آخره حرفُ علة من الواو والياء والألف، ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من أن يكون ساكنًا أو متحركًا، فإن كان ساكنًا - وذلك إنما يكون مع الواو والياء دون الألف - فإن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وذلك نحو: «ظَنِي»، و«نَحْيِي»، و«صَبِي»، و«كُزَيْبِي»، و«عُزُو»، و«عُذُو»، فإنه يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمُّل حركات الإعراب، فحكمه كحكمه في الوقف عليه، يجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح.

وناسٌ من بني سَعْدٍ يُبدِلون من الياء المشددة جيمًا في الوقف؛ لأن الياء خفيفة، وهي من مخرج الجيم، فلولا شدة الجيم لكانت ياءً، ولولا لين الياء لكانت جيمًا، فيقولون: «فُقَيْمِيح» في «فُقَيْمِي»، و«تَمِيمِيح» في «تَمِيمِي»، و«عَلِيح» في «عَلِي». قال الشاعر [من الرجز]:

١٢٢٣ - خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيحٍ الْمُطْمَعَانِ اللَّخْمَ بِالْعَشِيحِ

يريد: غليًا والغبيي.

وأما الثاني، فإن كان ياء مكسورًا ما قبلها، فإن كانت الياء ممّا أسقطه التنوين، نحو: «قاضي»، و«جوار»، و«عم»، فما كان من ذلك فلك في الوقف عليه إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا وجهان: أجودهما حذف الياء لأنها لم تكن موجودة في حال الوصل، لأن التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف، فهو في حكم الثابت، لأن الوقف عارض، فلذلك لا تُرَدُّها في الوقف. هذا مع ثقلها، والوقف محل استراحة، فتقول: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، و«هذا عمٌ»، و«مررت بعمٍ». قال سيبويه^(١): هذا الكلام الجيد الأكثر.

والوجه الآخر أن تُثبِت الياء، فتقول: «هذا قاضي ورامي وغازي»، كأن هؤلاء اعتزموا حذف التنوين في الوقف، فأعادوا الياء؛ لأنهم لم يضطروا إلى حذفها، كما اضطروا في حال الوصل. قال سيبويه^(٢): وحدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يؤثّق بعربيته من العرب يقول: «هذا رامي وغازي وعمي»، حيث صارت في موضع غير تنوين، وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن، منها: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»^(٣). هذا إذا أسقطها التنوين في الوصل، فإن لم يسقطها، فإن كان فيه ألف ولا م، نحو: «الرامي»، و«الغازي»، و«العمي»، فإن إثباتها أجود، فتقول في الوقف: «هذا الرامي والغازي والقاضي»، يستوي فيه حال الوصل والوقف، وذلك لأنها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط في الوقف.

= شواهد الشافية ص ٢١٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥؛ والكتاب ١٨٢/٤؛ ولسان العرب ٢/٣٢٠ (عجج)، ٣٩٥/٤ (شجر)؛ والمحجب ٧٥/١؛ والمقرب ٢٩/٢؛ والممتع في التصريف ١/٣٥٣؛ والمنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣.

الإعراب: «خالي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «عويف»: خبر المبتدأ مرفوع. «وأبو»: الواو حرف عطف، «أبو»: معطوف على «عويف» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «عليج»: مضاف إليه مجرور. «المطعمان»: عطف بيان مرفوع. «اللحم»: مفعول به منصوب. «بالعشج»: جار ومجرور متعلقان به «المطعمان».

وجملة «خالي عويف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أبو عليج»، وأصله: «أبو علي». و«بالعشج» وأصله: «بالعشي»، فأبدل جيمًا على لغة بعض العرب.

(١) الكتاب ١٨٣/٤.

(٢) الكتاب ١٨٣/٤.

(٣) الرعد: ٧. وهي قراءة قبل ويعقوب أيضًا.

انظر: البحر المحيط ٣٦٨/٥؛ وتفسير القرطبي ٩/٣٢٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/١٣٧؛

ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢١٠.

ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف، كأنهم شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م، ثم أدخلوا فيه الألف واللام بعد أن وجب الحذف، فيقولون: «هذا القاض والرام». وقد روي عن نافع وأبي عمرو في بني إسرائيل والكهف ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾^(١). وإذا وصل أثبت الياء. وأما النصب فليس فيه إلا إثبات الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تحذف في حال الوقف.

فأما إذا ناديت، فالوجه إثبات الياء، وهو قول الخليل^(٢)، وذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حال وقف، ولا وصل، والذي ينسقط الياء هو التنوين. واختار يونس^(٣) أن تقول: «يا قاض». بحذف الياء؛ لأن النداء باب حذف وتغيير، فإذا جاز الحذف في غير النداء كان في النداء أولى. واختار سيبويه^(٤) قول يونس.

فأما قولك: «يا مري» تريد اسم الفاعل من «أرى مري»، فالوجه إثبات الياء، وعليه الخليل ويونس^(٥)، لأنك لو أسقطت الياء في الوقف، لأخللت بالكلمة بحذف بعد حذف، فيتوالى إعلالان، وذلك مكروه عندهم. ألا ترى أنهم لم يجعلوا نحو: «هوى» و«نوى»؛ لأنهم قد أعلنوا اللام، ولم يدغموا نحو: «يتبد» كما ادغموا «وتبد»، لأنهم قد حذفوا الواو في «يتبد» فكان يؤدي إلى الجمع بين إعلالين؟ فلذلك أثبتوا الياء في «يا مري»؛ لأن العين محذوفة، وصار ثبوته كالعرض.



[الوقف على الاسم المقصور]

قال صاحب الكتاب: وإن كان ألفاً، قالوا في الأكثر الأعرف: «هذه عصا وحبل». ويقول ناس من فزارة وقنيس: «حبلني» بالياء، وبعض طيئ: «حبلو» بالواو. ومنهم من يسوي في القلب بين الوقف والوصل. وزعم الخليل^(٦) أن بعضهم يقلبها همزة، فيقول: «هذه حبلأ»، ورأيت حبلأ، وهو بضربها. وألف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه^(٧)، وعند المازني هي المبدلة في الأحوال الثلاث.



قال الشارح: أما المقصور - وهو ما كان آخره ألفاً - فإنه على ضربين: منصرف، وغير منصرف، فما كان منصرفاً فإن ألفه سقطت في الوصل لسكونها، وسكون التنوين

(١) الإسراء: ٩٧؛ والكهف: ١٧. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٤) الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٥) الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٧) الكتاب ٤/ ١٨٦.

بعدها، نحو قولك: «هذه غصًا ورخًا يا فتى». فإذا وقفت، عادت الألف، وكان الوقف عليها بخلاف الباء في «فاضٍ»، وذلك قولك: «هذه غصًا» و«رأيت عصًا»، و«مررت بعصًا». وذلك لخفة الألف. ألا ترى أن من قال في «فَحِذْ»: «فَحُذْ»، وفي «عَضِدْ»: «عَضِدْ»، لم يقل في «جَمَلٍ» «جَمَلٌ» لخفة الفتحة. ويؤيد ذلك أنهم يفرزون من الواو إلى الألف في مثل «قال»، و«باع». وقالوا: «رُضا» في «رُضي»، و«نُها» في «نُهي». فلذلك من استخفافهم الألف أعادوها في الوقف، ولم يفعلوا ذلك في الباء؛ لثقلها. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٢٤- أفي كلِّ عامٍ مأتَمٌ تَبْعُثُونُهُ على مَحْمَرٍ ثَوْنِثُمُوهُ وما رُضا
وقالوا في «نُهي»: «نُها». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٢٥- إِنَّ الْغَوِيَّ إِذَا نُهَا لَمْ يُغْنِبِ

١٢٢٤ - التخریج: البيت لزید الخیل الطائي في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٩/٤٩٣، ٥٠٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ وسط اللآلي ص ٤٩٦؛ وشرح أبيات مبيوه ١/١٢١؛ والشعر والشعراء ١/٢٩٣؛ ولسان العرب ١٢/٤ (أتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠.

اللغة: المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح. فرس محمر: هجين يشبه الحمير. ثوبتموه: أعطيتهمه أجرًا وثوبًا. رضا: أصلها رُضي، ثم قلبت الباء ألفًا على لغة طيء لفتح ما قبلها. المعنى: إنكم تجمعن نساء ليبكين في كل عام على فرس هجين جعلتموه جزاء لنا على معروف صنعناه لكم.

الإعراب: «أفي كلّ»: الهمزة: حرف استفهام، «في كلّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «عام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مأتم»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «تبعثونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «على محمر»: جار ومجرور متعلقان بـ«تبعثونه». «ثوبتموه»: «ثوب»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «وما»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «رضا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «في كل عام مأتم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبعثونه»: في محل رفع صفة لـ«مأتم». وجملة «ثوبتموه»: في محل جر صفة لـ«محمر». وجملة «ما رضا»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «رضا» حيث أعاد الألف في الوقف لاستخفافه إيّاها.

١٢٢٥ - التخریج: هو عجز بيت صدره كما أشار محقق كتاب «تحصيل عين الذهب»: «لنجرث قلبًا لا يبرئ إلى الصبا»، وهو لطيف الغنوي في الكتاب ٤/١٨٨؛ ولم أجده في ديوانه. اللغة: الغوي الضال. ويغيب: يعطي العُنى، أي الرضا. المعنى: إن الغوي الموهل في الضلال إذا نُهي عن ضلاله لا يتخلى عن ضلاله ولا يرجع إلى ما بُرّض.

وقد اختلفوا في هذه الألف، فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لأم الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين، وقد انحدفت ألف الوصل. واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر. وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لأم الكلمة في الأحوال كلها. قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه، وهو قوله^(١): وأما الألفات التي تحذف في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف. ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت زوياً في الشعر في حال النصب، نحو قوله [من الرمل]:

١٢٢٦- رَبُّ ضَبِيفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَا صَا دَفَّ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَا

فألف «سرى» هنا روي، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا. وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين، وقد انحدفت ألف الوصل، واحتجوا بأن التنوين إنما أبيل منه الألف في حال

= الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الغوي»: اسم «إن» منصوب بالفتحة الظاهرة. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ«يعتب» «نُها»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر، تقديره: (هو). «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يُعْتَب»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية.

وجملة «إن الغوي إذا نُهي لم يُعتب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا نُهي لم يُعتب»: خبر «إن» محلها الرفع. وجملة «نُهي»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لم يُعتب»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: قلب الباء في «نُهي» ألفًا بعد فتح ما قبلها، لأنه أراد الوقف؛ وقيل: بل هي لغة طيء يكرهون مجيء الباء المفتوحة بعد كسرة.

(١) الكتاب ١٨٧/٤.

١٢٢٦ - التخریج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: طرهم: زارهم ليلاً. السرى: سير الليل.

لعل ضيفاً يأتي إلى الحي بعد مسير ليلى، فيصادف ما لا يشتهي من الزاد والحديث.

الإعراب: «رب»: حرف جر شبه بالزائد. «ضيف»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «طرق»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الحي»: مفعول به منصوب بالفتحة. «سراً»: حال منصوب بالفتحة. «صادف»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «زاداً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وحديثاً»: الواو: للعطف، «حديثاً»: اسم معطوف على «زاداً» منصوب بالفتحة. «ما»: حرف نفي. «اشتها»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «رب ضيف...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طرق»: في محل رفع صفة (على المحل) أو جزؤها (على اللفظ). وجملة «صادف»: في محل رفع خبر. وجملة «ما اشتها»: في محل نصب صفة للزاد والحديث.

والشاهد فيه قوله: «سرا» حيث جاءت الألف المبدلة من التنوين رويًا.

النصب من الصحيح؛ لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها. وهو قول لا ينفك من ضعف؛ لأنه قد جاء عنهم «هذا فتى» بالإمالة. ولو كانت بدلاً من التنوين، لما ساغت فيها الإمالة، إذ لا سبب لها.

وأما غير المنصرف، وما لا يدخله التنوين من نحو: «سكّري»، و«حُبلى»، و«القفا»، و«العصا»، فالفه ثابتة، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل، لأنه لا تنوين فيه، فيكون الألف بدلاً منه.

وقوم من العرب يبدلون من هذه الألف ياء في الوقف، فيقولون: «هذا أفعى وحُبلى»، وكذلك كل ألف تقع أخيراً، لأن الألف خفيفة، وهي أدخل في الحلق قريبة من الهمزة، والياء أبين منها لأنها من الفم. قال سيبويه^(١): «ولم يجيئوا بغير الياء؛ لأن الياء تُشبه الألف في سعة المخرج، وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، والأكثر الأول. فإذا وصلت عادت الألف، واستوت اللغتان. وطئ يجعلونها ياء في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واو؛ لأن الواو أبين من الياء إذ كانت الياء أدخل في الفم، فكانت أخفى منها».

وحكى سيبويه^(٢) في الوقف: «هذه حُبلاً» بالهمزة، يريد: «حُبلى»، و«رأيت رجلاً»، يريد: «رجلاً»، فالهمزة في «رجلاً» بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف، وليست بدلاً من التنوين نفسه. وإنما قلنا ذلك لقرب ما بين الهمزة والألف وبُعْد ما بينهما وبين النون. وإنما أبدلوا منها؛ لأن الألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركاً كانت أبين من الألف، والألف قريبة من الهمزة، لأن الألف تهوي وتنقطع عندها. ومما يؤيد أن الهمزة في «رجلاً» مبدلة من الألف لا من التنوين أنك تقول: «رأيت حُبلاً» وتهمز، وإن لم يكن فيها تنوين، ولذلك حكى: «هو يضربها». هذا كله في الوقف، فإذا وصلت قلت: «هو يضربها يا هذا»، و«رأيت حُبلى أمي»، فأعرفه.

فصل

[الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الممثل للام]

قال صاحب الكتاب: والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لأمه بإثبات أواخره، نحو: «يَغْرُو»، و«يَزِمِي»، وعلى المعجوز والموقوف منه بإلحاق الهاء، نحو: «لم يَغْرُ»، و«لم يَزِمِ» و«لم يَخْشَ»، و«أَغْرَ»، و«أَزِمَ»، و«اخْشَ»، وبغير هاء، نحو: «لم يَغْرِ»، و«لم يَزَمْ»، و«أَغَرْ»، و«أَزَمْ»، إلا ما أفضى به ترك الهاء إلى حوف واحد، فإنه يجب الإلحاق، نحو: «قَهْ»، و«رَهْ».



قال الشارح: الفعل على ضربين: صحيح ومعتل، فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضعيف، لأن العلة واحدة وإن كان معتلاً. فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لاه من غير حذف، وليس كالاسم. وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يوجب الحذف كما وجد في الاسم، فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل، فتقول في الرفع: «هو يَغْزُو يا فتى»، و«يَزِمِي يا فتى»، و«يَخْشَى يا فتى»، وفي النصب: «لَنْ يَغْزُو يا فتى»، و«لَنْ يَزِمِي يا فتى»، و«لَنْ يَخْشَى يا فتى». فإذا وقفت، أسكنت، فقلت: «هو يَغْزُو»، و«هو يَزِمِي»، و«هو يَخْشَى». وكذلك النصب، نحو: «لَنْ يَغْزُو»، و«لَنْ يَزِمِي»، و«لَنْ يَخْشَى».

فأما الوقف على المجزوم من ذلك، فلك فيه وجهان: أجودهما أن تقف بالهاء، فتقول: «لَمْ يَغْزُو»، و«لَمْ يَزِمِ»، و«لَمْ يَخْشَ»، وكذلك في الأمر المبني، نحو: «اغْزُو»، و«ازِمِ»، و«اخْشَ»، والأصل: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَزَمْ»، و«لَمْ يَخْشَ». حذفت لاماتها للجزم، وبقيت الحركات قبلها تدل على المحذوف، فالضمة في «لَمْ يَغْزُ» دليل على الواو المحذوفة، والفتحة في «لَمْ يَخْشَ» دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في «لَمْ يَزَمْ» دليل على الياء المحذوفة. وكذلك في الأمر المبني، نحو: «اغْزُ»، و«ازِمِ»، و«اخْشَ». فإذا وقف عليه، لزم حذف الحركات، إذ الوقف إنما يكون بالسكون لا على حركة، فشحوا على الحركات أن يذهبها الوقف، فيذهب الدال والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات، وكذلك «ازِمِ»، و«اغْزُو»، و«اخْشَ».

والوجه الثاني أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: «لَمْ يَزَمْ»، و«لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«اغْزُ»، و«ازِمِ»، و«اخْشَ». ووجهه أن الوقف عارض، وإنما الاعتبار بحال الوصل. قال ابن السراج: وهذه اللغة أقل اللغتين. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعداً، فأما إذا أدى إلى أن يبقى على حرف واحد، لم يكن بد من الهاء، نحو قولك في الأمر من «وَقَى يَقِي»: «قِهْ»، ومن «وَعَى يعي»: «عِهْ»، ومن «وَرَى الزَنْدُ يَرِي»: «رِهْ». وذلك أن الفاء قد انحدفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حدّ حذفها في «يَعِدُ»، و«يَزِنُ». واللام محذوفة للأمر، والحركة دليل على المحذوف، فإذا وقعت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها، وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف؛ لأن المحذوف إذا كان منه خلف، وعليه دليل، كان كالثابت الموجد، مع أن ذلك يكاد أن يكون متعذراً لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة، فاعرفه.

فصل

[حذف الواو والياء في الوقف]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ واو وياء لا تُحذف تحذف في القواصل والقوافي، كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَمَلِّ﴾^(١)، و﴿بَوْمَ النَّارِ﴾^(٢)، و﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَسَّرَ﴾^(٣)، وقول زهير [من الكامل]:

١٢٢٧ - [وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ] وَيَفُ - ضُ الْقَوْمِ بِخُلُقٍ ثُمَّ لَا يَفْرِ
وأنشد سيبويه [من البسيط]:

١٢٢٨ - لَا يُبْعِدُ اللَّهَ إِخْوَانًا تَرَكَتُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ عُدَاةِ الْأَنْسِ مَا صَنَعَ
أي: ما صَنَعُوا.

* * *

(١) الرعد: ٩.

(٣) الفجر: ٤.

(٢) غافر: ٣٢.

١٢٢٧ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٩٤؛ والدرر ٦/٢٩٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٠؛ والكتاب ٤/١٨٥، ٢٠٩؛ ولسان العرب ١٠/٨٧ (خلق) ١٥/١٥٣ (فرا)؛ والمنصف ٢/٧٤، ٢٣٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٢.

اللفظة: يفري: يقطع. خلقت: قدرت وعزمت على أمر.

المعنى: إنك إذا عزمت على أمر، أمضيته في حين أن بعضهم يعزم على الأمر ثم يعجز عنه ضعفاً. الإعراب: «ولأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: حرف للابتداء، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تفري»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «خلقت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وبعض»: الواو: حرف عطف، و«بعض»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «يخلق»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ثم»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «يفري»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء المحذوفة للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أنت تفري»: بحسب الواو. وجملة «تفري»: في محل رفع خبر «أنت». وجملة «خلقت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بعض القوم يخلق»: معطوفة على جملة «أنت تفري». وجملة «يخلق»: في محل رفع خبر «بعض». وجملة «لا يفر»: معطوفة على جملة «يخلق». والشاهد فيه قوله: «يفري» حيث حذف الياء من آخر الفعل لمكان القافية. والأصل: «يفري».

١٢٢٨ - التخریج: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٦؛ والكتاب ٤/٢١١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٦.

الإعراب: «لا»: حرف نهي وجزم. «يبعد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر متغاً لانتقاء =

قال الشارح: المراد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل كما يُطلَب في القوافي، والقوافي يُشترط فيها ذلك، ولذلك سُميت قافيةً، مأخوذةً من قولهم: «قَفُوْثٌ»، أي: ثَبَعْتُ، كأنَّ أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً، فتجري على منهاج واحد. فإذا وقفوا عليها، فمنهم من يُسوِّي بين الوصل والوقف، كأنهم يفرقون بين الشعر والكلام بذلك، فيقولون [من الطويل]:

فَقَا نُبْكِ من ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمُنْزَلِي^(١)

وقالوا [من الوافر]:

سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيْتُهَا الْخَبَامُو^(٢)

وقالوا في النصب [من الوافر]:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ^(٣)

فيقفون كما يصلون. ومنهم من يُجْريه مجرى الكلام، فيُثَبِّت فيه ما يُثَبِّت في الكلام، ويحذف فيه ما يحذف فيه، وينشدون:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

و

سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيْتُهَا الْخَبَامُ

كما يفعلون ذلك في الكلام، وقد يحذفون من البيئات الأصلية والواوَاتِ ما لا

= الساكنين. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «إخواننا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تركّتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، «وهم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لم»: حرف نفى وجزم وقلب. «أدر»: فعل مضارع مجزوم يحذف الياء من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلّق بـ «أدر»، وهو مضاف. «أقداء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف. «الأنس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «صنّع»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، والواو المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. وجملة «لا يبعد الله إخواننا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركّتهم»: في محل نصب صفة لـ «إخواننا». وجملة «لم أدر ما صنّع»: في محل نصب حال، وصاحب الحال ضمير المتكلم. وجملة «صنّع»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «صنّع» حيث حذف الواو، ضمير الرفع، لمكان القافية. والأصل: «صنعوا».

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

(٢) تقدم بالرقم ٥٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

يُحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها رَوِيًّا، فإنهما يُحذفان كما يحذف الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها رَوِيًّا، كما أنَّ تلك كذلك. فلما ساوتها في ذلك، جرت مجراها في جواز الحذف. وهو في الأسماء أمثلٌ منه في الأفعال، لأنَّ الأسماء يلحقها التنوين في الكلام، فيُحذف له الياء. فمما جاء في الأسماء قوله تعالى: ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾^(١)، فحُذفت الياء، وكان فيها حسناً، وإن كان الحذف في نحو «القاضي» مرجوحاً قبيحاً. ومثله ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢). وقالوا في الفعل ﴿وَالْبَلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(٣)، و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾^(٤). ولا يجوز في الكلام «زَيْدٌ يَزُمُ»، ولا «يَغْزُ»؛ لأنَّ الأفعال لا يلحقها تنوينٌ بوجب الحذف، ومنه قول زهير [من الكامل]:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ خُسْ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ^(٥)

فإنه سَكَنَ الرَّاءَ للوقف، ولم يُطْلَقِ القافية كحال الوصل. وإثبات الياء أجود، لأنه فعلٌ. مدح هَرَمِ بْنِ سِنَانَ الْمَرْيِّ بِالْحَزْمِ وإمضاء الْعَزْمِ. ومعنى «يَفْرِى»: يقطع، يقال: «فَرَيْتُ الْأَدِيمَ» إذا قطعتَه لِلصَّلَاحِ، و«أَفْرَيْتَهُ» إذا قطعتَه لِلْفَسَادِ. ومعنى «خَلَقْتَ»: قَدَرْتُ، يقال: «ما كلٌّ من خلق يَفْرِى»^(٦)، أي: ما كلٌّ من قَدَرٍ قطع، وهو مثلٌ يضرب لمن يعزم ولا يفعل. فأما قول الشاعر [من البسيط]:

لَا يَبْعَدُ اللَّهَ... إلخ

فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه حذف الواو التي هي ضمير، والمراد: صنعوا، ومثل ذلك لا يحسن في الكلام، وهو بالضرورة أشبه، والطريق فيه أنه حذف الواو اجتزاءً بالضمة عنها، على حدِّ قوله [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ^(٧)

فاجتزأ بالضمة في «كَانَ» عن الواو، ثم حذف الواو للوقف. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

١٢٢٩ - لَوْ أَنَّ قَوْمِي جَمِينٌ أَذْغَوْهُمْ خَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لَا رَقَصُ الْجَبَلِ
والمراد: حملوا.

(١) غافر: ٣٢.

(٢) الرعد: ٩.

(٣) الفجر: ٤.

(٤) الكهف: ٦٤.

(٥) تقدم بالرقم ١٢٢٧.

(٦) لم أُنَج على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٧) تقدم بالرقم ٩٥٦.

١٢٢٩ - التخریج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ٤٧٩/٢.

اللغة: حمل: أصلها حملوا بمعنى شذروا. ارفض: تبذد.

المعنى: لو أنَّ قومي شذروا على الجبل الأصم - إذا ما دعوتهم - لتبذد الجبل وتكنسر.

فصل

[الوقف على الاسم المفرد المنتهي بتاء التانيث]

قال صاحب الكتاب: وتاء التانيث في الاسم المفرد تُقْلَبُ هاء في الوقف، نحو: «عُرْفَةٌ»، و«ظُلْمَةٌ»، ومن العرب من يقف عليها تاء. قال [من الرجز]:

بَلْ جَوَزِ نَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْخَيْخَفَتِ^(١)

و«نَيْهَاءٌ» إنْ جُعِلَ مَفْرَدًا، وَقِفْ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ. ومثله في احتمال الوجهين «اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتِهِمْ».

قال الشارح: متى كان آخِرُ الاسمِ تاء التانيث من نحو «طَلْحَةٌ»، و«حَمْزَةٌ»، و«قَائِمَةٌ»، و«قَاعِدَةٌ»، كان الوقفُ عليه بالهاء، فتقول: «هَذَا طَلْحَةٌ»، و«هَذَا حَمْزَةٌ». وكذلك «قَائِمَةٌ»، و«قَاعِدَةٌ». وذلك في الرفع والنصب والجر. والذي يدلُّ أَنَّ الهاء بدلُ من التاء أنها تصير تاء في الوصل. والوصلُ ممَّا ترجع فيه الأشياءُ إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أَنَّ من قال من العرب: «هَذَا بَكْرٌ»، و«مَرَرْتُ بِبَكْرٍ»، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل، أجرى الأمر على حقيقته، فقال: «هَذَا بَكْرٌ»، و«مَرَرْتُ بِبَكْرٍ».

وإنما أبدلوا من التاء الهاء؛ لثَلَا ثُلُثِيهِ التاء الأصلية في نحو: «بَيْتٌ»، و«أَبْيَاتٌ»، والملحقة في نحو: «بَيْتٌ»، و«أُخْتُ» مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو: «قَامَتْ»، و«قَعْدَتْ». على أَنَّ من العرب من يُجَرِّي الوقف مجرى الوصل، فيقول

= الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع). «أَنَّ»: حرف مشبِّه بالفعل. «قومي»: اسم (أَنَّ) منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة، والمصدر المزيل من «أَنَّ» ومعمولها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو بُتِّيت حمل قومي. «حين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلِّق بـ«حمل». «أدعوهم»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل في محلِّ نصب مفعول به. «حمل»: فعل ماضٍ مبني على الضمِّ لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، وسكَّنَ لضرورة الشعر، والفاعل الضمير المحذوف تقديره واو الجماعة. «على الجبال»: جار ومجرور متعلِّقان بـ«حمل». «الضم»: صفة «الجبال» مجرورة بالكسرة. «لأرفض»: اللام: رابطة لجواب الشرط، «أرفض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجبل»: فاعل مرفوع بالضمة، وسكَّنَ لضرورة الشعر. وجملة «بُتِّيت حمل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدعوهم»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «حمل»: في محلِّ رفع خبر «أَنَّ». وجملة «لأرفض»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حمل» حيث أراد: حملوا، فسكَّنَ وحذف لضرورة الشعر.

في الوقف: «هذا طَلَحَتْ»، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومنه قولهم: «وعليه السلام والرَّخْمَتْ». ومنه قولهم [من الرجز]:

بل جَوَزَ تيهاءَ كَظْهَرِ الحَجَفَتْ

وقال الآخر [من الرجز]:

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتْ من بَعْدِمَا وبَعْدِمَا وبَعْدِمَتْ^(١)
صارت نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

وكل ذلك إجراء الوقف مجرى الوصل، فأما قوله: «وبعدمت»، فالمراد: بعدما، فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت «بَعْدِمَةً»، وقد أبدلت الهاء من الألف. قال الشاعر [من الرجز]:

قد وَرَدَتْ من أَمْكِنة من هَاهُنَا ومن هُنَا^(٢)

يريد «هنا»، ثم أبدل الألف هاءً لتوافق بقية القوافي، وشجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة بقاء التانيث، وكانت هذه اللغة من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل.

فأما «هَيْهَاتَ» ففيها لغتان: فتحُ التاء، وكسرُها. فمن فتح جعلها واحدًا، ووقف عليها بالهاء. ومن كسرُها جعلها جمعًا، ووقف عليها بالتاء. فأما الألف فيمن فتح فيحتمل أمرين: يجوز أنه يكون من باب «الْجَاجَاةُ» و«الصَّيْبِيَّةُ»، فتكون مبدلة من الياء، والأصل: هَيْهَيْتَ، فيكون على هذا معكوس قولهم لصوت الراعي: «يَهْيَاةَ». ويجوز أن تكون الألف زائدة، ويكون من قبيل «الْفَيْفَاةِ»^(٣). والأول أوجه؛ لأن باب «الْقَلْقَالِ» أكثر من «سَلِسَ» و«قَلِقَ». فأما قولهم: «استأصل الله عرقاتهم»، والمراد: أضلهم، فمن فتح جعله مفردًا، وكانت الألف فيه للإلحاق بـ«هَجْرَجٍ»^(٤)، ونظيره في الإلحاق «مِعْرَى» و«ذِفْرَى»، فيمن نون، والوقف عليه بالهاء. ومن كسر جعله جمعًا، وكانت الألف هي المصاحبة لتاء الجمع المؤنث، وليست للإلحاق كالقول الأول، كأنه جمعُ «عِرْقٍ»، فاعرفه.

فصل

[إجراء الوصل مجرى الوقف]

قال صاحب الكتاب: وقد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف، منه قوله [من الرجز]:

يمثل الحَرِيرِي وَافَقَ الْقَضْبُ^(٥)

(١) تقدم بالرقم ٧٩٢. (٢) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٣) الفيفاء: المفازة لا ماء فيها. (لسان العرب ٩/ ٢٧٤ (فيف)).

(٤) الهجرع: الطويل، والأحمق. (لسان العرب ٨/ ٣٦٨ (هجرع)).

(٥) تقدم بالرقم ٤٤٨.

ولا يختص بحال الضرورة يقولون: «ثلاثة أَرْبَعَة»، وفي التنزيل: «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»^(١).

قال الشارح: قد يجرى الوصل مجرى الوقف، وبإبه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار. من ذلك قولهم: «السَّبَبَا»، و«الْكَلْكَالَا». ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٢٣٠- مَنْ لِي مِنْ هَجْرَانٍ لَيْلَى مَنْ لِي وَالْحَبْلِ مِنْ جِبَالِهَا الْمُتَحَلِّ
تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ جَلٍّ تَعَرَّضَ الْمُهْزَةِ فِي الطَّوْلِ
يريد: «الطَّوْلُ». ومن ذلك [من الرجز]:

مثل الحريق وافق القَصْبَا^(٢)

وقول الآخر [من الرجز]:

١٢٣١- ثَرَى مَزَادَ سَعْدِ الْمُذْخَلِ بَيْتُنْ زَجَا الْخِيَزُومِ وَالْمَزْخَلِ

(١) الكهف: ٣٨.

١٢٣٠ - التخريج: الرَّجَزُ لِمَنْظَرِ بْنِ مَرْثَدٍ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ٢٤٨ - ٢٤٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٣ (طول)، ٥٤٨ (قتل).

اللغة: الحبل من حبالها: مودتها. المكان الحَلْ: الحلال. المهرة: الفتية من الخيل. الطول: حبل طويل مرخي للدابة حتى ترعى.

المعنى: هل من ينفذني من ابتعاد ليلى عني، وانقطاع مودتها. لقد ظهرت لي في مكان حلالٍ كما تستعرض المهرة وهي مقيدة بحبل طويل.

الإعراب: «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، بتقدير: من معين. «لي»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «من هجران»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «من لي»: توكيد لفظي لسابقتها. «والحبل»: الوار: حرف عطف، «الحبل»: اسم معطوف على «هجران» مجرور بالكسرة.

«من حبالها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«المنحل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «المنحل»: صفة للحبل مجرورة بالكسرة. «تعرضت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والثناء: للثاني، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «لي»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تعرضت». «بمكان»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تعرضت». «حل»: نعت للمكان مجرور بالكسرة.

«تعرض»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المهرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في الطول»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تعرض».

وجملة «من معين لي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعرضت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «في الطَّوْلُ» حيث شذذ اللام مجرباً الوصل مجرى الوقف.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٨.

١٢٣١ - التخريج: الرجز لمنظور بن مرثد في شرح شواهد الشافية ص ٢٤٩؛ وبلا نسبة في سز صناعة

الإعراب ١/ ١٦١؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٠٣.

يريد: المدخل والمرحلي. وقد تقدّم نظائر ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثَلَاثَهْرَبَعَة»، فأبدل من التاء هاء في الوقف، ثم ألقى حركة الهمزة على الهاء، وحذفها على حدّ القراءة في قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»^(١). وذلك إنما يكون في الوصل. ومن ذلك قوله [من الرجز]:

١٢٣٢ - لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا شَيْعُ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ

= اللغة والمعنى: المزداد: جمع المزادة وهي وعاء يُحمل فيه الماء في السفر. الحيزوم: الصدر أو وسطه. المرحل: مكان وضع الرُّحل، وهو ظهر الإبل. الرجا: الجانب والناحية. إنك ولا شك ستري مزادة سعدة مُدخلة بين صدر راحلته وظهرها. الإعراب: «تري»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «مزداد»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المدخل»: نعت مجرور بالكسرة. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان مبني في محل نصب، وهو مضاف متعلق باسم الفاعل «المدخل». «رجا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الحيزوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والمرحل»: الواو: حرف عطف، «المرحل»: اسم معطوف على «الحيزوم» مجرور بالكسرة. وجملته «تري مزاد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «المدخل» و«المرحل» حيث شدد اللام في كلّ منهما، إجراءً للوصل مجرى الوقف. (١) المؤمنون: ١. وهذه قراءة ورش وحفص وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠١. ١٢٣٢ - التخريج: الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في شرح التصريح ٢/ ٣٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٠؛ وإصلاح المنطق ص ٩٥؛ والخصائص ١/ ٦٣، ٢٦٣، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ١٦٣، ٣٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢١؛ وشرح الأسموني ٣/ ٨٢١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤؛ ولسان المرب ٥/ ٣٠٤ (أبز)، ٧/ ٢٥٥ (أرط)، ٨/ ٢١٩ (ضجع)، ١٤/ ٣٢٥ (رطا)؛ والمحتسب ١/ ١٠٧؛ والممتنع في التصريف ١/ ٤٠٣؛ والمنصف ٢/ ٣٢٩.

اللغة: الدعة: الاطمئنان. الأرتاة: نوع من الشجر ثمره كالعنب. الحقف: أصل الجبل، أو المعوج من الرمل. اضطجع: مال إلى الأرض، انكأ.

الإعراب: «لَمَّا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «مال». «رَأَى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أَنَّ»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. «لَا»: نافية للجنس. «دَعَا»: اسم «لَا» مبني في محل نصب. والمصدر المؤول من «أَنَّ» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «رَأَى». «وَلَا»: الواو حرف عطف، «لَا»: زائدة لتوكيد النفي. «شَيْع»: معطوف على «دَعَا»، وسكّن للضرورة الشعرية، وخبر «لَا» محذوف. «مال»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «إِلَى أَرْطَاةٍ»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مال»، والمجرور مضاف. «حَقْفٍ»: مضاف إليه مجرور. «فَاضْطَجَعَ»: الفاء حرف عطف. «اضْطَجَعَ»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

فأبدل من التاء في «دَعَا» هاء، وأثبتها في الوصل. ومنه قوله تعالى: ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١)، في قراءة ابن عامر بإثبات الألف، والأصل «أَنَا»، فألقت حركة الهمزة على نون «لَكِنْ»، وحذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون. والقياس حذف الألف من «أَنَا» في الوصل، لأنها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في «كُنِّيَّة»^(٢)، و«حَسَابِيَّة»^(٣)، وإنما بنى الوصل فيه على الوقف. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَتَى وَأُمَيْتٌ﴾^(٤). قال الزجاج إثبات الألف هنا جيد؛ لأن الهمزة قد حذفت، فصارت الألف عوضاً منها، يريد في: «لَكُنَّا».

فصل

[الوقف على الأسماء المبنية]

قال صاحب الكتاب: وتقول في الوقف على غير المتمكنة «أَنَا» بالألف، و«أَنْتَ» بالهاء، و«هُوَ» بالإسكان، و«هُوَ» بالحق الهاء، و«هَهُنَا»، و«هَهُنَا»، و«هُؤُلَاءِ»، و«هُؤُلَاءِ» إذا قُصِرَ، و«أَكْرَمْتُكَ»، و«عَلَامِي»، و«ضَرْبِي»، و«عَلَامِيَّة»، و«ضَرْبِيَّة» بالإسكان، والحق الهاء فيمن حرك في الوصل، و«عَلَام»، و«ضَرْبِي»، فيمن أسكن في الوصل، وفي قراءة أبي عمرو «رَبِّي أَكْرَمَنُ»^(٥) و«أَهَانَنُ»^(٦). وقال الأعشى [من المتقارب]:

١٢٣٣ - ومن شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ

= جملة «لما رأى... مال» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأى...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «مال...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لا دعة»: في محل رفع خبر «لا». وجملة «اضطجع»: معطوفة على جملة «مال». والشاهد فيه قوله: «لا دعة ولا شيع» حيث أبدل من تاء (دعة) هاء في غير الوقف، أو إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٣) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٥٨.

(٥) الفجر: ١٥. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٦) الفجر: ١٦. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

١٢٣٣ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٩؛ والكتاب ١٨٧/٤؛ وشرح أبيات سيويه ٣٤٧/٢.

اللمعة: الشانئ: المبغض. كاسف الوجه: عابس.

الإعراب: «ومن شَانِي» : الوار: حرف عطف، و«من شَانِي» : جار ومجرور معطوفان على جار ومجرور في بيت سابق، متعلقان بالفعل «يمنع» في البيت السابق. «كاسف»: صفة «شانئ» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «وجهه»: فاعل لاسم الفاعل «كاسف» مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إذا»: اسم شرط غير جازم، مبني على السكون =

قال الشارح: قوله: «غير متمكن»، يريد أنه قد خرج عن مكانه من الاسمية إلى شبه الحرف، فبني. فمن ذلك «أنا» الاسم فيه الألف والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، يدل على ذلك أنك إذا وصلت، سقطت الألف، فتقول: «أنا فعلت». والوصل مما يرذ الأشياء إلى أصولها في الغالب، وذكر سيبويه أن من العرب من يثبت هذه الألف في الوصل^(١)، فيقول: «أنا فعلت». وقد قرأ به نافع في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنحِي وَأُمِيتُ﴾^(٢)، و﴿أَنَا إِلَهِكَ يَوْمَ﴾^(٣). ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

أنا أبو النجم وشغري وشغري^(٤)

وقول الآخر [من المتقارب]:

فكئيف أنا وانتحالي القوافي^(٥)

وقول الآخر [من الوافر]:

أنا سيف العيشيرة فاغر فؤني حميد قد تذرنت السناما^(٦)

فقد كثر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون: إنها من الكلمة، وليست زائدة. فهذه الألف في كونها مجتلفة في الوقف لبيان الحركة كالهاء في «كناية» و«حساية». ورنما وقعت الهاء موقعها في هذا الموضع، لأن مجراها واحد. قالوا: «أنة». ومنه قول حاتم: «هذا فزدي أنة»^(٧). ومن ذلك قولهم: «خي هلا» في الوقف. فإذا وصلوا قالوا: «خي هل» بفتح اللام من غير ألف، وإن شئت قلت: «خي هل» بالسكون من غير حركة.

= في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجوابه. «ما»: حرف زائد. «انتسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «انتسب». «أنكرن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «إذا ما انتسبت له أنكرن»: في محل جر صفة لـ «شاني». وجملة «انتسبت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أنكرن»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أنكرن» حيث حذف الياء للوقف على لغة من يسكنها في الوصل، ثم سكن نون الوقاية، فصار «أنكرن». والأصل «أنكرني».

(١) لم أقع على هذا الأمر في الأبواب التي خصصها سيبويه في كتابه للوقف. وفي كتابه ١٦٤/٤: «ولا يكون في الوقف في «أنا» إلا الألف».

(٢) البقرة: ٢٨٥.

(٣) النمل: ٣٩، ٤٠.

(٤) تقدم بالرقم ١٣٨.

(٥) تقدم بالرقم ٤٤٧.

(٦) تقدم بالرقم ٤٤٧.

(٧) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٣٩٤/٢؛ والحيوان ٣٣/٥.

ويروي في قصة هذا المثل أن حاتم الطائي كان أسيراً في عترة، فأمرته أم منزله أن يفسد لها ناقة، ففعلها، فلامته على نحره إياها، فقال: هذا فزدي (فصدي) أنه. يريد أنه لا يصنع إلا ما يصنعه الكرام.

ولم تقف العربُ في شيء من كلامها بالالف لبيان الحركة إلا في هذين الموضعين، أعني «هَلا»، و«أنا». وتقف في الباقي بالهاء.

وأما «هُوَ» من الأسماء المضمرة، فإن الأكثر الوقفُ عليها بالهاء لبيان حركة الواو، وكذلك الوقفُ على «هي». تقول: «هيّة»، ولا تحذف منه شيئاً كما تحذف في المتمكن. قال الشاعر، أنشده سيبويه [من المتقارب]:

١٢٣٤- إذا ما تَرَعَرَعَ فينا السُّلام فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ومن العرب من يقف بالسكون، فيقول في الوقف: «هُوَ»، و«هي»، بخلاف «أَنْ»، فإنه لا يُوقَف عليها بالسكون، فلا يقال في جواب: «من فعل؟»: «أَنْ»، كما قيل: «هُوَ»، و«هي». وذلك أَنَّ «أَنْ» يضاف إلى قلة حروفها أَنْ أَخْرَها نُونٌ، وهي خفيفة، وليست هنا حرف إعراب كَأَخْرَ «يَدٍ» و«دَمٍ»، فاجتلب لخفاء النون، وقلة الحروف، وَأَنْ أَخْرَها ليس بحرف إعراب، الألف في الوقف، ولزمت ذلك بخلاف «هُوَ»، و«هي» فإن أَخْرَهما حرف مَدٌّ ولين. وهذا أبين من النون. هذا على لغة من فتح، فأما من أسكن، فليس فيه إلا الوقف بالسكون لا غير.

وقد ألحقوا هذه الهاء مع الألف في الوقف، وذلك لخفاء الألف وتسفلها، وذلك قولهم: «هاؤلا»، و«هاهنا». والأجود أن يُوقَف بغير هاء. ومن قال: «هاهنا» و«هاؤلا»، لم يقل في «أَفْعَى»: «أَفْعَاة»، ولا في «أَعْمَى»: «أَعْمَاة»؛ لأن هذه الأسماء متمكنة معربة، فلم تُلَخَقِ الهاء في الوقف لثلاً يلتبس بالإضافة، إذ لو قال: «أَعْمَاة» و«أَفْعَاة»، لثوهم فيهما الإضافة إلى مضميرٍ غائب، ومع ذلك فإن الألف في «أَعْمَى» ونحوه في حكم المتحرك بحركة الإعراب. ألا ترى أنه لو كان في هذا الاسم غيرُ

١٢٣٤ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ ولسان العرب ١/ ٤٩٥ (شعب)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥؛ والحيوان ٦/ ٢٣١؛ ووصف المباني ص ٣٩٩.

اللغة: ترعرع: نشأ. ما إن يقال: من هو؟ أي لا يسأله أحد عن نفسه. الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «ترعرع»: فعل ماضٍ. «فيتا»: جار ومجرور متعلقان بـ«ترعرع». «الغلام»: فاعل مرفوع. «فما»: الفاء: رابطة لجواب جواب الشرط، و«ما»: نافية. «إن»: زائدة. «يقال»: فعل مضارع مبني للمجهول. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«يقال». «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

وجملة «إذا ما ترعرع...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترعرع»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فما إن يقال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «من هو»: في محل رفع نائب فاعل لـ«يقال».

والشاهد فيه قوله: «هو» حيث ألحق هاء السكت بالضمير لكونه مبنياً على حركة.

الألف، لدخلها حركات الإعراب؟ فلمّا كانت الألف في حكم ما هو متحرّك بحركة الإعراب، لم يُدْخِلُوا عليها الهاء؛ لأنّ هذه الهاء لا تتبع حركة إعراب.

وقوله: «إذا قُصِرَ» أي: «هاؤلاء»، فإنّه إذا قُصِرَ وَقِفَ بالألف، أو أُلْحِقَ الهاء. وأمّا من مَدَّ وَهَمَزَ، فإنّه يقف على الهمزة بالسكون.

ولا تتبع هذه الهاء شيئاً من السواكن إلّا الألف لخفائها، فلا يقولون في «هُوَ»، «هُوّة» ولا في «هي»: «هيّة» على لغة مَنْ أسكن الواو والياء؛ لأنّ الألف أخفى لبُعْدِها، فكانت إلى البيان أحوج.

فأمّا كاف الضمير من نحو «أكرمْتُكَ»، و«أعطيْتُكَ»، فلك فيه وجهان: الوقف بالسكون، فتقول: «أكرمْتُكَ»، و«أعطيْتُكَ». والوجه الآخر أن تقف بالهاء، فتقول: «أكرمْتُكَ»، و«أعطيْتُكَ»، شُحاً على الحركة؛ لأنّ الكاف مع المذكر مفتوحة، ومع المؤنث مكسورة، فالحركة فاصلة بين المذكر والمؤنث، فأرادوا الفصل والبيان في الوقف على حذّه في الوصل.

ومنهم من يُبَالِغُ في الفصل، فيُلْحِقُ الكاف مع المذكر ألفاً، ثُمَّ يُلْحِقُ هاء السكت، ومع المؤنث ياء، فيقول في المذكر: «أكرمْتُكَاه»، وفي المؤنث: «أكرمْتُكِه»؛ لأنّ الفصل بحرفٍ وحركةٍ أبلغ وأكْثَرُ من الفصل بحركةٍ لا غير، كأنهم حملوا الكاف على الهاء إذ كانا علامتي إضمارٍ ومهموسين. فلمّا اشتركتا فيما ذكرناه، حُمِلَ أحدهما على الآخر. فكما تقول في المذكر: «غلامُهُ»، وفي المؤنث: «غلامُها»، كذلك تقول في الكاف.

وأجود اللغتين أن لا تُلْحِقَ الكاف المدة. وإنما فعلوا ذلك بالهاء لضعفها وخفائها وبعُدِها.

فأمّا الياء في «ضَرَبَنِي» و«غَلَامِي»، ففيها لغتان: الفتح والإسكان. فمن فتح فلائها اسمٌ على حرف واحد، فقَوِيَ بالحركة كالكاف، ومن أسكن فأراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها.

فمن فتح الياء، فالوقف عليها على وجهين: الإسكان، نحو قولك: «زيدٌ ضَرَبَنِي»، و«هذا غلامي». ولا تحذف الياء؛ لأنّها قد قويت بالحركة في حال الوصل، ولم تحذف في الوقف، وجرت مجرى ياء «القاضي» في حال النصب. والوجه الثاني أن تقف بالهاء لبيان الحركة، فتقول: «ضَرَبَنِيّه»، و«غَلَامِيّه». ومنه قراءة الجماعة: «مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهَ هَلْكَ عَنِّي شُلُوبِيَهَ»^(١).

ومن أسكن الياء فيهما، فالوقف على وجهين أيضاً: أجودهما إثبات الياء؛ لأنّه لا تنوين معها يوجب حذفها، فهي ثابتة في الوصل، ولا تحذف في الوقف، وجرت مجرى

ياء «القاضي»؛ لأنها ياء ساكنة بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرؤها. والوجه الآخر أن تحذفها فيهما، فتقول: «ضَرَبْتَنِي»، و«هذا غلام»، وأنت تريد: «غلامي»، و«ضربني»؛ لأن «ني» اسم. وقد قرأ أبو عمرو: «رَبِّي أَكْرَمَن»^(١) و«رَبِّي أَهَانَن»^(٢) على الوقف. وكان هذا رأي من يقول: «هذا القاض» فيحذف الياء. وحذف الياء في الفعل حسن؛ لأنها لا تكون إلا وقبلها نون، فالنون تدلّ عليها فلا لبس فيها، ولذلك كثر في القرآن. فأما إذا قلت: «هذا غلام»، ووقفت عليه بالسكون، فلا يُعلم أنه يراد به الإضافة إلى الياء أم الأفراد، ولذلك منع بعض الأصحاب جوازَه لأجل اللبس. وقد أجازَه سيبويه^(٣)؛ لأن الوصل ببيته. ومن ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

ومن شانيء كاسف... إلخ

وقبله:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ازْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنَ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٤)
أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْثِقًا عَلَيَّ وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أُنْسَانُ

والمراد: أنكرني، ويأتييني، وأنساني، فحذف في الوقف كما قال تعالى: «أَكْرَمَن»^(٥)، و«أَهَانَن»^(٦). والشانئ: المُبْغِضُ، والكاسفُ: العابسُ. أي إذا حلتُ به وتُضَيِّقُهُ، عبس، وإن انتسبت له أنكرني، وإن كان عارقاً بي.

قال صاحب الكتاب: و«ضَرَبْتَكُمْ»، و«ضَرَبَهُمْ»، و«عَلَيْهِمْ»، و«بِهِمْ»، و«مِنَهُ»، و«ضَرَبْتَنِي» بالإسكان فيمن الحق وصلأ أو حرك، و«هَذِهِ» فيمن قال: «هَذِهِ أَمَةُ اللَّهِ»، و«حَتَّامٌ»، و«فِيمَ»، و«حَتَّامَةٌ»، و«فِيَمَةً»، بالإسكان والهاء، و«مَجِيءٌ مَهْ؟»، و«مَثَلُ مَهْ؟» في «مَجِيءٌ مَ جَثْ؟» و«مَثَلُ مَ أَنْتَ؟» بالهاء لا غير.

قال الشارح: أما «ضَرَبْتَكُمْ»، و«ضَرَبَهُمْ»، و«عَلَيْهِمْ»، و«بِهِمْ»، فإنك تقف عليها بسكون الميم لا غير، وتحذف الياء والواو منها؛ لأنهما زائدان. وقد يحذفان في الوصل كثيراً، نحو: «ضَرَبْتَكُمْ قَبْلُ»، و«ضَرَبَهُمْ يَا فَنِي»، و«عَلَيْهِمْ ذَاكِرَةُ السَّوْءِ»^(٧)، و«بِهِمْ يُسْتَعَانُ». والأصل أن يلحق الميم الواو، نحو: «ضَرَبْتَكُمْو»، و«ضَرَبَهُمْو»، و«بِهِمِي»، بدليل ثبوتها في التثنية، نحو: «ضَرَبْتَكُمَا»، و«ضَرَبَهُمَا»، و«بِهِمَا». وإنما حذفوا الواو

(١) الفجر: ١٥.

(٢) الفجر: ١٦.

(٥) الفجر: ١٥.

(٦) الفجر: ١٦.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨٦.

(٧) التوبة: ٩٨، والفتح: ٦.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٠٤.

لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثقل اجتماع الضميتين مع الواو في «ضَرَبَكُمُو»، و«ضَرَبَهُمُو»، والكسرتين والياء في «بِهِمِي» ونحوه. فإذا وقفت، لم يكن إلا الحذف، ولزم ذلك إذ كنت تحذف في الوصل.

وكذلك الوقف على «مِثَّة» و«ضَرَبَة» بالإسكان، والأصل وصلهما بحرف مدّ، نحو: «مِثَّهُو»، و«ضَرَبَهُو». يدلّ على ذلك ثبوتهما مع المؤنث، نحو: «مِنْهَا»، و«ضَرَبِهَا». قال سيبويه^(١): جاءت الهاء مع ما بعدها هاهنا مع المذكر، كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث.

وقد اختلفوا في الواو في نحو: «ضربهمو» والياء في نحو «بِهِمِي»، فقال قوم: إنهما من نفس الاسم، وقال قوم: إنهما زائدان، وأجمعوا في المؤنث أن الألف من نفس الاسم. وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في ذلك، والظاهر من كلامه أن الواو والياء ليسا من الاسم.

وقد يحذفونهما في الكلام كثيراً، فإذا كان قبل الهاء حرف مدّ ولين، كان حذف الواو والياء أحسن من الإثبات، لأنّ الهاء من مخرج الألف، والألف تُشبه الواو والياء، فكانهم فرّوا من اجتماع المتشابهات، فحذفوها، ولذلك كان قوله: ﴿وَرَزَقْنَاهُ نَزِيبًا﴾^(٢) و﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾^(٣)، و﴿وَمَرْوَةٌ يَحْمِلُ خَشْيَها﴾^(٤)، و﴿عَذْرَةٌ فَلْتَةٌ﴾^(٥) أحسن القراءة. فعلى ذلك قولك: «مِنْهُو»، و«عَنْهُو» أوجه من الحذف، فيكون قوله تعالى: ﴿مِنْهُو آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾^(٦) أوجه القراءة.

وبعضهم لا يفصل بين حرف المدّ وغيره من السواكن، ويختار ﴿وَنَهُ آيَاتٌ﴾، و«أصابته جائحة»، وهو اختيار أبي العباس المبرّد والسيّرافي. وهو الصواب عندي، وذلك أن الهاء خفيفة، فصارت في حكم ساكتين كـ«أَيْنَ» و«كَيْفَ». فإذا وقفوا على هذه الهاء، فليس إلا الحذف والوقوف عليها غير موصولة؛ لأنهم قد يحذفون في الوقف ما يُثبِتونه في الوصل، والصلة في الهاء ضعيفة؛ لأنها ليست من الكلمة على الصحيح من المذهب، ولا يختار حذفها في الوصل إذا كان قبلها ساكن، فلذلك لزم الحذف.

وأما الهاء في «هذه أمة الله» فليست زائدة، وإنما هي بدلّ من الياء في «هَذِي». والدليل على ذلك أنك تقول في تحقيره: «ذَيًّا»، كما تقول في تحقير «ذا»، وليست الهاء

(١) الكتاب ١٨٩/٤.

(٢) الإسراء: ١٠٦.

(٣) الأعراف: ١٧٦.

(٤) يوسف: ٢٠.

(٥) الحاقة: ٣٠.

(٦) آل عمران: ٧. وفي الطبعيتين: «منه آيات محكات»، وهذا تحريف. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

في «هذيه» للتأنيث كالهاء في «طَلْحَة»، و«خَمْرَة»؛ لأنَّ الهاء في «طلحة»، و«حمزة» زائدة وتَجِدُها في الوصل تاء. والهاء في «هذيه» هاء في الوصل والوقف، وهي عينُ الفعل، وإنَّما كُسرَتْ، ووُصِلَتْ بالياء لأنَّها في اسم غير متمكِّن مبهم، فثُبَّتْ بهاء الإضمار الذي قبله كسرةً، نحو قولك: «مررت به»، و«نظرت إلى غلامه». قال سيبويه: ولا أعلم أحدًا يضمُّها؛ لأنَّهم شَبَّهوها بهاء الضمير، وليست الضمير، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثرُ الكلام كسرُ الهاء إذا كان قبلها كسرةً، ووصلوا بالياء كما وصلوا في قولك: «به»، و«بغلامه».

ومن العرب من يُسَكِّنُها في الوصل، ويجري على أصل القياس، يقول: «هذه هند»، و«نظرتُ إلى هذية يا فتى». هذا كُلُّه كلامٌ على الوصل، فأما الوقف فبإسكان الهاء لا غير، وحذف الياء في كلتا اللغتين. أمَّا من أسكنها في الوصل؛ فالأمرُ فيه ظاهرٌ تتساوى حال الوصل والوقف؛ لأنَّ الياء لم تكن موجودة في الوصل، فلا تثبت في الوقف. وأما من وصلها، فإنَّه يحذفها في الوقف، كما يحذفها من «بهي» و«عليهي». وإذا ساغ الحذف في «بهي» ونحوه مع أنَّه مختلفٌ في زيادتها، كان الحذف هنا أولى، لتيقُّن الزيادة.

فأما «حَتَّام»، و«فَيْم»، و«عَلَام»، فالهاء في هذه الحروف أجودٌ، نحو قولك في الوقف: «حَتَّامَة»، و«فَيْمَة» و«عَلَامَة»؛ لأنَّك حذفْتَ الألف في «ما»، وبقيت الفتحة دليلًا على المحذوف، فشحَّوا على الفتحة أن يحذفها الوقف، فيزول الدليل والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت، فيقع الوقف عليها، وتسلم الفتحة، فصار ذلك كالعمل في «اغزوة»، و«ازيمة»، وقومٌ من العرب يقفون بالإسكان من غير هاء، ويقولون: «فَيْم»، و«لِم»، و«عَلَام»، ويحتجُّ بأنَّ الوقف عارضٌ، والحركة تعود في الوصل. وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٣٥- يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَّيْتَنِي لهُموم طارِقاتٍ وذِكرُ
وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورةً، كـ«القَصْبَا»، و«عَيْهَل».

١٢٣٥- التخرُّج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩؛ وجمع الهوامع ٢/ ٢١١. اللغة: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. أسلمتني: خذلنتني وتركتني لأعدائي. الذكر: جمع «ذكرة» وهي ضد النسيان.

المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم. الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبا»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «الأسود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: اللام: حرف جر، «ما»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «خَلَّيْتَنِي»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: =

وأما قولهم: «مَجِيءٌ مَّ جِئْتُ؟» و«مِثْلٌ مَّ أَنْت؟» فإنهم قد حذفوا الألف من «ما» مع هذه الأسماء، كما حذفوها مع حروف الجز، لأنها خافضة لما بعدها كالحروف، فأجريت في الحذف مجراها. فإذا وقفت على «ما» منها، فبالهاء لا غير، وليس الأمر فيها كـ«حَتَام»، و«إِلَام»، لأنَّ «حَتَى» حرفٌ، وكذلك «إِلَى»، والحرف لا يستقل بنفسه، ولا ينفصل ممَّا بعده، فتتزلا منزلة الكلمة الواحدة، فجاز إسكانها، وأما «مَجِيءٌ» و«مِثْلٌ»، فإنهما اسمان منفصلان ممَّا بعدهما، وصار ما بعد حذف الألف على حرف واحد، فكروها ذلك، فالحقوه الهاء، وقالوا: «مَجِيءٌ مَه؟» و«مِثْلٌ مَه؟» ليقع السكت عليه، ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء، فاعرفه.

فصل

[الوقف على النون الخفيفة]

قال صاحب الكتاب: والنون الخفيفة تُبَدِّلُ أَلْفًا عند الوقف، تقول في نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(١): لَنَسْفَعًا. قال الأعشى [من الطويل]:
[وإِيَّاكَ وَالْمِصْنَاتِ لَا تَفْرِيْنَهَا] ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا^(٢)
وتقول في «هَلْ تَضْرِبُنْ يَا قَوْمَ»: «هَلْ تَضْرِبُونْ»، بإعادة واو الجمع.

قال الشارح: وأما نونُ التأكيد الخفيفةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٣)، و«اضْرِبْنِ» في الأمر، فإنها تبدل في الوقف أَلْفًا كالننون لمضارعتها إِيَّاهُ، لأنهما جميعاً من حروف المعاني، ومحلُّهما آخِرُ الكلمة، وهي خفيفةٌ ضعيفةٌ. فإذا كان قبلها فتحة، أبدل منها في الوقف أَلْفٌ كما أبدل من التنوين، ووقفت عليها، فقلت: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ و«اضْرِبِيَا». وأنشد للأعشى [من الطويل]:

ولا تعبِدِ الشَّيْطَانَ... إلخ

= للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «لهوم»: جار ومجرور متعلقان بـ«خَلَيْتَنِي». «طارقات»: صفة «هوم» مجرورة بالكسرة. «وذكر»: الواو: حرف عطف، و«ذكر»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة وسكن لضرورة الشعر.
وجملة «لم خَلَيْتَنِي» ابتدائية: لا محل لها من الإعراب. وجملة «خَلَيْتَنِي»: في محل رفع خبر للمبتدأ (ما).
والشاهد فيه قوله: «لم»: حيث إن أصلها «ما» الاستفهامية، وحرف الجر (اللام)، ثم حذف ألف «ما» وسكن الميم، وقيل في ذلك إن الحذف جاء للتفريق بين «ما» الاستفهامية والموصولية، وبخاصة في موضع الجز؛ وأما إسكان الميم فهو إجراء للوصل مجرى الوقف.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.

(١) العلق: ١٥.

(٣) العلق: ١٥.

يريد: فاغْبُذْنِ. وأوَّلُه:

وإِيَّاكَ وَالْمَنِاتِ لَا تَفْرَبْنَهَا

وهذا البيت من كلمة بمدح فيها النبي عليه السلام حين أراد الإسلام، ثم أدركه الموت قبل لقاءه. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

١٢٣٦- أبوك يَزِيدُ والوَلِيدُ وَمَنْ يَكُنْ هَمَّا أَبَوَاهُ لَا يَذِلُّ وَيَكْرُمَا

يريد: ويكرمن. وقد قيل في قول امرئ القيس [من الطويل]:

قِفَا نُبُكْ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ^(١)

إن المراد: «قِفْنِ»، على إرادة نون التأكيد الخفيفة، قالوا: لأن الخطاب لواحد. ويدل على ذلك قوله [من الطويل]:

١٢٣٧- أصاح تَزَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيزُهُ [تَلَمَّحَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ]

١٢٣٦ - التخريج: لم أتع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يزيد والوليد: الخليفتان الأمويان المعروفان.

المعنى: من يكن الوليد ويزيد أبواه فهو الجدير بالإكرام لا بالذل.

الإعراب: «أبوك»: خبر مقدم مرفوع بالوار لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «يزيد»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «والوليد»: حرف عطف، واسم معطوف على «يزيد» مرفوع بالضمّة. «ومن»: الوار: حرف استئناف. «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع رفع مبتدأ. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون. «هما»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مقدم لـ «يكن» للتوكيد لا محل له. «أبواه»: اسم «يكن» مرفوع بالالف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «لا يذل»: حرف نفي، وفعل مضارع مجزوم، وحرك بالضمّ للتشديد. «ويكرما»: حرف عطف، وفعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف. وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «أبوك يزيد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يكن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر «من». وجملة «يكن أبواه...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «لا يذل»: جواب الشرط غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا» لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يكرمن».

والشاهد فيه قوله: «ويكرما» حيث قلب نون التوكيد الخفيفة إلى ألف للوقف.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

١٢٣٧ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٥، ١١/ ١٨؛ وشرح

شواهد الشافية ص ٣٩؛ والكتاب ٢/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٢ (ومض)، ١١/ ٥٩٦ (كلل)،

١٤/ ١٦٢ (حبا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص ٥٢؛ والمحاسب ٤/ ٢٣٤.

اللغة: الوِمْض: اللمع. الخَبِي: السحاب المعترض بالافق. المَكَلَّل: المترابك بعضه فوق بعض. =

ثم وقف بالألف، وأجرى حال الوصل مجرى الوقف. وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(١) على إرادة نون التأكيد، والأصل، أَلْقَيْنِ: واحتج بأن الخطاب في ذلك لمالكٍ خازن النار.

فإن كان ما قبل هذه النون مضمومًا أو مكسورًا، نحو قولك: «هل تُضْرِبُنِ يا قوم»، و«هل تُضْرِبُنِ يا امرأة»، فإن وقفت قلت: «هل تُضْرِبُونُ؟» و«هل تُضْرِبِينَ؟» وذلك أن حكم هذه النون حكم التنوين، فكما تُبَدِّل من التنوين ألفًا في النصب، كذلك تُبَدِّل من هذه النون ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وكما يُحذف التنوين في الرفع والجر، كذلك تحذف هذه النون إذا انضمت ما قبلها، أو انكسر. وإذا حذفت النون، عادت الواو التي هي ضمير الجماعة لزوال الساكن من بعدها، وهي نون التأكيد، وتعود النون التي هي علامة الرفع أيضًا؛ لأنها إنما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتصال نون التأكيد به. فلما زال موجب البناء، عاد الإعراب لزوال المانع منه، ووجود المقتضى له، وهو المضارعة، ثم عادت النون التي هي للرفع. وكان يونس^(٢) يُبَدِّل من النون الخفيفة إذا انضمت ما قبلها واوًا، ومن المكسور ما قبلها باء، قياسًا على المفتوحة، فيقول في «أَخْشَوُا»: «أَخْشَوْا» وفي «أَخْشَيْنَ»: «أَخْشَيْي». وهو على قياس من يبدل من التنوين في حال الرفع والجر. وسيبويه لا يجيز ذلك^(٣). وقد تقدّم الكلام على أحكام التنوين، والفرق بين هذه النون والتنوين بما أغنى عن إعادته.

= المعنى: يا صاحبي هلا رأيت برقًا بلمعانه الأخاذ الذي يزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء. الإعراب: «أصاح»: الهمزة حرف نداء للقریب، «صاح»: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للترخيم، والياء المحذوفة ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «برقًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أريك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «وميضه»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «كلمح»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أريك». «البدین»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «في حي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أريك». «مكلّل»: صفة مجرورة بالكسرة. وجملة «أصاح»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترى برقًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أريك وميضه»: في محلّ نصب صفة برقًا. وقد استشهد به الشارح للدلالة على أن الخطاب لواحد بدليل قوله: «أصاح».

(١) ق: ٢٤.

(٢) الكتاب ٥٢٢/٣.

(٣) الكتاب ٥٢٢/٣، وفيه: «وقول العرب على قول الخليل». وقول الخليل هو أنه إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسورًا أو مضمومًا، ثم وقفت عندها، لم تجعل مكانها باء ولا واو.

«أحلف بالله» أو «أقسم»، ونويت القسم، كنت مقسمًا، ولم تكن مخبرًا، إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر - والجملة عبارة عن كل كلام مستقل - فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تُتبع بما يُقسم عليه، نحو: «أقسم بالله لأفعلن». ولو قلت: «أقسم بالله» وسكت، لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر، وهو قولك: «لأفعلن»، وأكدته بقولك: «أحلف بالله».

ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء، فإنها، وإن كانت جملة، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء، فالجملة الفعلية في القسم قولك: «أحلف بالله»، و«أقسم بالله»، ونحوهما.

واعلم أن من الأفعال أفعالاً فيها معنى اليمين، فتجري مجرى «أحلف». ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد «والله»، وذلك نحو: «أشهد»، و«أعلم»، و«ألئت». فلما كانت هذه الأفعال لا تتعدى بأنفسها، جازوا بحرف الجر، وهو الباء لإيصال معنى الحلف إلى المحلوف به. قال الخليل^(١): «إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف خلفك إلى المحلوف به كما تضيف «مررت» بالباء إلى «زيد» في قولك: «مررت بزيد».

فأما الجملة الاسمية، فقولك: «لَعَمْرُكَ»، و«لَعَمْرُ أَبِيكَ»، و«لَعَمْرُ اللَّهِ». فـ«عمرُك» مبتدأ، واللام فيها لامُ الابتدء، والخبر محذوف، وتقديره: قسمي، أو خلفي. وحذفوه لطول الكلام بالمُقَسَّم عليه. ولزم الحذف لذلك كما لزم حذف الخبر في قولك: «لولا زيد لكان كذا»، لطول الكلام بالجواب. و«لَعَمْرُكَ» واحد، يقال: «أطال اللهَ عَمْرُكَ وَعَمْرُكَ». وهما، وإن كانا مصدرين، بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم، كانه لكثرة القسم اختاروا له أخف اللغات. فإذا دخلت عليه اللام، رُفِعَ بالابتداء؛ لأنها لامُ الابتدء. وإذا لم تأت باللام، نصبته نصب المصادر، وقلت: «عَمْرُكَ الله ما فعلت»، ومعنى: «لَعَمْرُ اللَّهِ» الحلف ببقاء الله تعالى ودوابه، فإذا قلت: «عَمْرُكَ اللَّهُ»، فكأنك قلت: «بتعميرك الله»، أي: بإقرارك له بالبقاء. فأما قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

١٢٣٨ - [أَيْهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيًّا سَهِيلًا] عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ بَلِّغْتَنِيَانِ

(١) الكتاب ٤٩٧/٣.

١٢٣٨ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠٣؛ والأغاني ٢١٩/١؛ وأمثالي المرتضى ٣٤٨/١؛ وخزانة الأدب ٢٨/٢؛ والشعر والشعراء ٥٦٢/٢؛ ولسان العرب ٦٠١/٤ (عمر)؛ والمقاصد النحوية ٤١٣/٣؛ وللنعمان بن بشير في ديوانه ص ١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٩/٢. اللغة: المنكح: المزوج.

المعنى: يستنكر الشاعر أن تزوج الثريا من هذا الرجل الذي يدعى سهيلاً فيقول لا مناسبة بينهما، ولا لقاء، فهي شامية، وهو يمانى، وبينهما من البعد ما بين الثريا وسهيل، لذلك كان من المفارقة زواج أحدهما من الآخر.

فليس على معنى القسم، وإنما المراد: سألتُ الله أن يطيلَ عَمْرُكَ.

ومن ذلك قولهم: «أَيْمُنُ اللهُ لأفعلن» وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليَمْن والبركة، كأنهم أقسموا بيمين الله وبركته، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف للعلم به كما كان كذلك في «لعمرك الله»، وتقديره: أَيْمُنُ اللهُ قَسَمِي أو يميني ونحوهما. وتدخل عليه لام الابتداء على حد دخولها على «لعمرك الله». ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

فقال فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وفَرِيْقٌ لَأَيْمُنُ اللهُ مَا نَذَرِي^(١)

وفُتِحَت الهمزة منه، وذلك من قبل أن هذا الاسم غير متمكن، لا يُستعمل إلا في القسم وحده، فضارَعَ الحرف بقلّة تمكّنه، فُتِحَ تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبه الحرف. وقد حكى يونس: «إَيْمُنُ اللهُ» بكسر الهمزة. ويؤيد عندي أيضًا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به، فقالوا مرّة: «أَيْمُنُ اللهُ»، ومرّة: «أَيْمُ اللهُ»، بحذف النون، ومرّة: «إَيْمُ اللهُ» بالكسر، ومرّة: «مُ اللهُ»، ومرّة: «مُ اللهُ»، ومرّة: «مِنْ رَبِّي»، و«مُنْ رَبِّي». فلمّا حذفوه هذا الحذف المُفْرِط، وأصاروه مرّة على حرفين، ومرّة على حرفٍ كما تكون الحروف، قوي شَبَهُ الحرف عليه، ففتحوا ألفه تشبيهاً بالهمزة الداخلة على لام التعريف. وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن همزته قَطَعَ، وأَنَّهُ جَمَعَ لا مفرد، وهو جمعُ «يَمِينٍ»، كما قال العجّليّ [من الرجز]:

يَسْرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ^(٣)

وسقطت همزته في الوصل لكثرة الاستعمال. والوجه الأول، لما ذكرناه من أَنَّهُ قد سُمِعَ في هذه الهمزة الكسرُ لكثرة التصرّف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكون ذلك في المجموع.

= الإعراب: «أَيُّهَا»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «المنكح»: صفة لـ«أي» تابعة له على اللفظ، أو بدل منه. «الثريا»: مفعول به منصوب بفتح مقدرة على الألف للتعذر. «سهلاً»: مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل «مُنَكِّح». «عَمْرُكَ»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، «الله»: مفعول به ثانٍ لذلك الفعل المحذوف. «كيف»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. «يلتقيان»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. جملة «أَيُّهَا المنكح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عمرُك الله» مع العامل المحذوف: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «كيف يلتقيان»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «عمرُك الله» حيث لم تأت هذه الجملة للقسم، بل للسؤال والطلب بإطالة عمره.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٧.

(٢) انظر المسألة التاسعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٤٠٤ - ٤٠٩.

(٣) تقدم بالرقم ٧٤٠.

وأما «أمانة الله»، فكذلك مرتفعةً بالابتداء، والخبرُ محذوف، ويجوز نصبه على تقدير حذف حرف الجر. قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٣٩- إذا ما الحُبُزُ تَأْدِمُهُ بَلْحَمٍ فذاك أمانةُ اللَّهِ الثَّريدُ
أراد: بأمانة الله. وقالوا: «عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ» ف«عهدُ الله» مرتفع بالابتداء، و«عَلَيَّ» الخبر، وفيه معنى القسم، فاللفظُ على نحو: «في الدار زيد»، والمعنى على «أحلف بالله».

وقوله: «من شأن الجملتين أن تنتزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء»، يريد أن القسم وجوابه، وإن كانا جملتين، فإنهما لما أُكِّدَ إحداهما بالأخرى؛ صارت كالجملة الواحدة المركبة من جزئين كالمبتدأ والخبر، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد، أو الخبر وحده لا يفيد، كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى. لو قلت: «أحلف بالله» كان كقولك: «زيد» وحده في عدم الفائدة.

وقوله: «ويجوز حذف الثانية هاهنا عند الدلالة جواز ذلك ثم»، يريد أن جملة القسم وجملة المقسم عليه تجري الجملة الواحدة على ما ذكرناه في الشرط والجزاء، فكما جاز حذف الجزاء للدلالة حال عليه، نحو: «أنت طالق إن دخلت الدار»، فجوابُ هذا الشرط محذوف، والتقدير: «إن دخلت الدار طلقت». ولا يكون ما تقدّم الجواب؛ لأن الجزاء لا يتقدّم الشرط، ولو كان جواباً للزمته الفاء. ومن ذلك «أنا ظالم إن فعلت»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(١)، وكذلك القسم قد يُحذف منه

١٢٣٩- التخریج: البيت بلا نسبة في الكتاب ٦١/٣؛ ولسان العرب ٩/١٢ (آدم).

اللفة: تأدّمه: تخلطه. الثريد: نوع من الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. «ما»: حرف زائد لا عمل له. «الخبر»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. «تأدّمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بلحم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأدّمه). «فذاك»: الفاء رابطة لجواب الشرط، و«ذا» اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أمانة»: اسم منصوب على نزع الخافض بتقدير: أحلف أو أقسم، فحذف حرف الجر قبل حذف فعل القسم، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «أمانة الله قسمي». «الله»: لفظ لجلالة مضاف إليه مجرور. «الثريد»: خبر «ذاك» مرفوع بالضمّة.

وجملة «تأدّمه» المحذوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة «تأدّمه بلحم»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمانة الله قسمي»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذاك الثريد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فذاك أمانة الله» حيث نصب «أمانة» على تقدير حذف حرف الجر (الباء).

الجملة الثانية للدلالة عليها، نحو قولك لمن ألقى نفسه في ضرر: «هلكت والله»، تريد: «والله لقد هلكت».

وقوله: ف«الجملة المؤكدة بها هي القسم» إلى آخر الفصل، يريد أن الغرض من القسم التأكيد. وهو يشتمل على ثلاثة أشياء: جملة مؤكدة، وجملة مؤكدة، واسم مقسم به. فالجملة الأولى هي «أقسم»، و«أحلف»، ونحوهما من «أشهد»، و«أعلم»، وهي الجملة المؤكدة، وكذلك «لَعَمْرُكَ اللَّهُ»، و«أَيْمَنُ اللَّهُ». والجملة المؤكدة هي الثانية المقسم عليها. فإن كانت فعلاً، وقع القسم عليه، نحو: «أحلف بالله لتنطلقن»، وإن كان الذي تلقاه حرفاً بعده اسم وخبر، فالذي يقع عليه القسم في المعنى الخبر، كقولك: «والله إن زيدا لمنطلق»، و«والله لزيد قائم». فالقسم يؤكد الانطلاق والقيام دون «زيد». وأما المقسم به فكل اسم من أسماء الله تعالى وصفاته، ونحو ذلك مما يعظم عندهم؛ نحو قوله:

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ رِجَالٌ بَنُوهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمُ^(١)

لأنهم كانوا يعظمون البيت. وقد نهى النبي عليه السلام أن يخلف بغير الله سبحانه وتعالى. وقد ورد القسم في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيراً تفخيماً وتعظيماً لأمر الخالق، فإن في تعظيم الصنعة تعظيم الصانع، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْعَصَى إِنْ الْإِنْسَانُ لَنِي حُتْرٍ﴾^(٢)، وفيه: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾^(٣)، وفيه: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحُبُوبِ﴾^(٤)، وفيه: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾^(٥)، وهو كثير، فاعرفه.

فصل

[التصرف في القسم]

قال صاحب الكتاب: ولكثرة القسم في كلامهم، أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضرورياً من التخفيف. من ذلك حذف الفعل في «بالله»، والخبر في «لَعَمْرُكَ» وإخواته، والمعنى: لَعَمْرُكَ ما أَقْسِمُ به، ونون «أَيْمَنُ» وهمزته في الدرج، ونون «مِنْ»، و«مَنْ» وحرف القسم في «اللَّهُ»، و«اللَّهُ» بغير عَوَض، وبِعَوَض في «ها الله»، و«أَللَّهُ»، والإبدال عنه تاء في «تَاللَّهِ»، وإِثَارُ الفتحة على الضمة التي هي أعرف في «العمر».



قال الشارح: اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٢.

(٤) الذاريات: ٧.

(٢) العصر: ١ - ٢.

(٥) العاديات: ١.

(٣) الذاريات: ١.

حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف. لما كان القسم مما يكثر استعماله، ويتكرر دَوْرُه، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة.

وقوله: «توخوا ضروباً من التخفيف» أي: قصدوا وتحرّوا أنواعاً من التخفيف. فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: «بالله لأقومن»، والمراد: أحلف بالله. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا صُورَهُمْ بِأَرْسَالِهِمْ لِأَنَّكُمْ تَبْلُغُونَ صُورَهُمْ بِالْأَرْسَالِ وَلَكِنْ لَا تَبْلُغُونَ بِالْأَرْسَالِ مَا تَبْلُغُونَ بِالْأَرْسَالِ عَظِيمًا^(١)» في أحد الوجهين هو القسم، وفي الوجه الآخر يتعلق بقوله: «لَا تُشْرِكْ».

وربما حذفوا المقسم به، واجتزؤوا بدلالة الفعل عليه، يقولون: «أقسم لأفعلن»، و«أشهد أفعلن»، والمعنى: أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به^(٢). وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٤٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وقال الآخر [من الطويل]:

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْنَا أَنَا زُسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا^(٣)
وقال الفقهاء: لو قال: «أقسم»، أو «أحلف»، أو «أشهد»، ثم خيف، وجبت عليه الكفارة؛ لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه، إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن

(١) لقمان: ١٣.

(٢) كذا في الطبعين. ولعل الصواب: «أو بالذي شاء في أن أقسم به».

١٢٤٠ - التخريج: البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٠ - ٨١، ١١/ ٣١٨؛ وشرح أبيات مسيبويه ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح النصريح ٢/ ٢٣٣؛ والكتاب ٣/ ١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٨.

الإعراب: «فأقسم»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. «أن»: حرف زائد. «لو»: حرف شرط غير جازم. «التقينا»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. «وأنتم»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «نا» في محل رفع. «لكان»: اللام: واقعة في جواب «لو»، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «لكم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». «يوم»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «من الشر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«يوم». «مظلم»: نعت ثانٍ مرفوع بالضمّة.

جملة «أقسم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو التقينا» الشرطية: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «التقينا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكان لكم...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وأقسم أن لو التقينا» حيث حذف المُقْسَمُ به لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد.

(٣) تقدم بالرقم ١١٧٩.

يحلف بالله . ولذلك قال النبي ﷺ: «من كان حالماً فليحلف بالله أو قليضمث»^(١).

ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية، نحو: «لَعَمْرُكَ»، و«لَيْمُنُكَ»، و«أمانة الله»، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار تخفيفاً لطول الكلام بالجواب، والمراد: لعمرُك ما أقسم به . قال الله تعالى: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(٢)، كأنه حلف ببقاء النبي وحياته، ولذلك قال ابن عباس: لم يقسم الله تعالى ببقاء أحد غير النبي ﷺ . وقيل: «العمر» هنا مصدر بمعنى العُمُر محذوف الزوائد، كقوله [من الطويل]:

قَسَمُ الْإَوَائِدِ

والمراد التقييد، فحذف الزوائد، يقال: «عَمَرَ بَعْمَرُ» إذا عبد . حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابياً، وقد سئل: «أَبْنُ نَمُضِي؟» قال: «أَمْضِي أَعْمَرُ الله»، أي: أعبد الله . ويجوز أن يكون البيث المعمور من هذا، أي الذي يُعْمَر فيه . وكذلك «أَبْمُن» وتصرُّههم فيها، وقد ذكرنا لغاتها والخلاف فيها .

وقوله: «وَنُونٌ» وأيمُن» وهمزته يُفْهَم من ذلك أن حذف همزة «أيمُن» في الدرج من قبيل تصرُّفهم في القسم، والقياسُ ثبوُّها في الدرج . وذلك من مذهب الكوفيين في أن الكلمة جمعٌ، وأن الهمزة قطعٌ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، وهو رأي ابن كيسان، وابن دُرُسْتَوَيْهِ . وليس الأمرُ عندنا كذلك، وإنما هي همزة وصل لا تثبت في الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل، وقد تقدّم الكلام على ذلك .

ومن ضروب التصرف في القسم إبدالُ التاء من الواو في قوله تعالى: «وَاللَّهُ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ»^(٤)، و«وَاللَّهُ لَقَدْ أَشْرَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ»^(٥)، فالتاء بدلٌ من الواو في «والله لأفعلن» لشبهها من جهة اتساع المخرج؛ ولأنهم قد أبدلوا في «ثَرَاثٍ» و«تُكَأ» وما أشبه ذلك . ولا تكون هذه التاء إلا في اسم الله تعالى خاصة؛ لأنه لما كان أكثر ما يُقسَم به هذا الاسم، طُلِب له حرفٌ يخصه، فكان ذلك الحرفُ هو التاء المبدلة من الواو في نحو قوله تعالى: «وَاللَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانُكُمْ»^(٦) . ومن ذلك قولهم في القسم: «لَعَمْرُكَ لأفعلن»، فالعمرُ: البقاء والحياة، وفيه لغاتٌ، يقال: «عَمَرُ» بفتح العين وإسكان الميم، و«عُمَرُ» بضم العين وإسكان الميم، و«عُمُرُ» بضمهما، تقول: «أطال الله عَمْرُكَ، وعُمَرُكَ وعُمُرُكَ» . فإذا جئت إلى القسم، لا تستعمل فيه إلا المفتوحة العين؛ لأنها أخف اللغات الثلاث، والقسمُ كثير، واختاروا له الأخف .

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم (برقم ١٦٤٦)، والموطأ (برقم ١٠٣١)؛ وسنن الترمذي (١٥٣٣، ١٥٣٤).

(٢) تقدم بالرقم ٢٨٦.

(٣) يوسف: ٩١.

(٤) الحجر: ٧٢.

(٥) يوسف: ٨٥.

(٦) الأنبياء: ٥٧.

فصل

[الأحرف الواقعة في جواب القسم]

قال صاحب الكتاب: ويتلقى القسم بثلاثة أشياء: باللام، وبـ«إن»، وبحرف النفي، كقولك: «بالله لأفعلن»، وإنك لذهبت، وما فعلت، ولا أفعل. وقد حذف حرف النفي في قول الشاعر [من البسيط]:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَامِ مُبْتَقِلٌ [جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعِ سِنَّةٍ عَرِدًا]^(١)

قال الشارح: اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه، وكانت إحداها لها تعلق بالأخرى؛ لم يكن بد من روابط تربط إحداها بالأخرى، كربط حرف الشرط بالجزاء، فجعل للإيجاب حرفان، وهما اللام و«إن»، وجعل للنفي حرفان، وهما «ما» و«لا». وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً للقسم؛ لأنها يستأنف بها الكلام، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم؛ لأنه لا يستأنف الكلام بها.

فأما اللام فتدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأ وخبر، كقولك: «والله لزيد أفضل من عمرو». وإذا دخلت على الفعل المضارع، لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة، كقولك: «والله لتضربن عمراً»، و«والله لتضربن عمراً»، فتقف على الخفيفة بالألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً. وإنما لزمته النون لتخلصه للاستقبال؛ لأنه يصلح لزميتين، فلو لم تخلصه للاستقبال، لوقع القسم على شيء غير معلوم. وقد بينا أن القسم توكيد، ولا يجوز أن تؤكد أمراً مجهولاً. وقيل: إنما دخلت النون مع اللام في جواب القسم؛ لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر «إن»، وليس دخول اللام على الفعل في خبر «إن» للقسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم، والداخلية لغير القسم. فإذا قلت: «إن زيدا ليضربن عمراً»، كان تقديره: إن زيدا والله ليضربن عمراً، فاللام واقعة موقعها؛ لأنها جواب للقسم، فهي بعده. وإذا قلت: «إن زيدا ليضربن عمراً»، فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على «إن». فبين هذه اللام واللام التي معها النون فصل من وجهين: أحدهما أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل. والوجه الآخر أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه؛ لأن نية اللام فيه التقدّم.

وإذا دخلت اللام على الماضي، فلا يحسن إلا أن يكون معه «قَدْ»، كقولك: «والله لقد قام زيدٌ»؛ لتقريبها له من الحال. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَآجِنَ الْفَيْدِ فِي الْأَرْضِ﴾^(١)، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَدْ أَتَرَكْتُمُ اللَّهَ عَلَىٰ تَنَاسُخِ الْأَلْهَامِ﴾^(٢). ويجوز: «والله لقام»، وليس بالكثير. ومنه قوله [من البسيط]:

إِذَا لَقَامَ بَنُضْرِي مَغْشَرُ خُشْنٍ عند الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَنَا^(٣)
وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٤)

ولم تدخل النون مع الماضي؛ لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال، فإذا دخلت للقسم، فهي أيضًا للمستقبل.

وأما «إِنَّ»، فتختص بالاسم، كقولك: «والله إن زيدًا قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿حَمِّ وَالْحَسْبِ الْيَمِينِ إِنَّهُ أَنْزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْمُتَرَكِّمِ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَالْقَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٦)، وقال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٧) بعد قوله: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٨). فالجواب بالفعل واقع على الفعل، والجواب بـ«إِنَّ» واقع على الخبر؛ لأنه في معنى الفعل.

وأما جواب النفي، فـ«بما» و«لا»، نحو قولك: «والله ما قام زيدٌ»، و«والله لا يقوم زيدٌ». وفي التنزيل: ﴿وَاللَّهُ رِنَامًا كَمَا تُتَرَكِّبُونَ﴾^(٩)، وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ نَكُورُوا أَنْفُسَكُمْ فَبِئْسَ مَا لَكُمْ مِنَ زَوَالٍ﴾^(١٠)، وفيه: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾^(١١). وفيه من الجواب بـ«لا» نحو قوله: ﴿لَئِنْ أَتَيْنَا بِكُم بِيَمِينٍ مَعَهُمْ لَيَنْزِلُنَّ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١٢)، فقوله: «لا يخرجون»، و«لا ينصرونهم» جواب قسم محذوف، وليس بجواب الشرط بدليل ثبوت النون. ولو كانا جواب الشرط، لانجزما.

وأما حذف «لا» في جواب القسم، فنحو قولك: «والله يقوم زيدٌ»، والمراد: لا يقوم، لأنه تخفيف لا يُوقع لبسًا، إذ لو كان إيجابًا، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد، وفي التنزيل: ﴿قَالُوا ثَالِثُ لَقَدْ تَقَاتُوا تَذَكُّرَ يُوسُفَ﴾^(١٣)، أي: لا تفتأ تذكر. قال الهذلي [من البسيط]:

ثَالِثُ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعِ سَيْئُهُ غَرْدٌ^(١٤)

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) يوسف: ٧٣. | (٨) العاديات: ١. |
| (٢) يوسف: ٩١. | (٩) الأنعام: ٢٣. |
| (٣) تقدم بالرقم ١٢٩. | (١٠) إبراهيم: ٤٤. |
| (٤) تقدم بالرقم ١١٩٢. | (١١) التوبة: ٧٤. |
| (٥) الدخان: ١ - ٣. | (١٢) الحشر: ١٢. |
| (٦) العصر: ١ - ٢. | (١٣) يوسف: ٨٥. |
| (٧) العاديات: ٦. | (١٤) تقدم بالرقم ١٠٢٩. |

مبتقل: يريد حمازًا وخش، يقال: «ابتقل»، أي: رعى البقل. ولا يجوز حذف شيء من هذه الحروف إلا «لا» وحدها. وإنما لم يجر حذف غيرها؛ لأن «إن» عاملة، ولا يجوز أن تعمل مضمرًا لضعفها. ولم يجر حذف «ما»؛ لأنها أيضًا تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز. ولم يجر حذف اللام؛ لأن ذلك يوجب حذف النون معها، لأن النون دخلت مع اللام، فلم يبق إلا «لا»، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم]

قال صاحب الكتاب: وقد أوقفوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمشتمس به أربعة أحرف: الواو، والياء، وحرفين من حروف الجر، وهما اللام و«من» في قولك: «لله لا يؤخر الأجل»، و«من ربي لأفعلن» و«ما للاختصاص». وفي التاء واللام معنى التعجب. و«يما» جاءت التاء في غير التعجب، واللام لا تجيء إلا فيه. وأنشد سيبويه لعبد مناة الهذلي [من البسيط]:

١٢٤١- لله يَبْقَى على الأبنام ذو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّبِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَمْسُ

١٢٤١ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢؛ ولسان العرب ٢٧٥/١٣ (ظين)؛ ولامية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١؛ وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١؛ وشوح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ١٥٨/٣ (حيد)، ١٧٣/٦ (قرنس)، ٢٦/١٥ (ظيا)؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية في خزنة الأدب ٩٥/١٠؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية أو لعبد مناف الهذلي أو بلقفل بن عباس أو لأبي زيد الطائي في خزنة الأدب ١٧٦/٥، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لامية أو لعبد مناف في الدرر ١٦٢/٤، ١٦٥؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣/٦؛ والجني الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢؛ والدرر ٢١٥/٤؛ ورصف المباني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢٩٠/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٣٢٤/٢؛ وهمع الهوامع ٣٢/٢، ٣٩.

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من الثبات، وكذلك الآس.

المعنى: أقسم بالله أنه لن يبقى وعمل على قيد الحياة أبدًا، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبت فيه الآس والظيان، أي: كلنا إلى الموت.

الإعراب: «الله»: جار مجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «يبقى»: فاعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف للتعذر. «على الأيام»: جار ومجرور متعلقان بـ «يبقى». «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «حيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بشمخر»: جار ومجرور متعلقان بصفة، أو حال من «ذو حيد». «به»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، =

وَتُضَمُّ مِيمٌ «مِنْ»، فيقال: «مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرٌ». قال سيبويه^(١): ولا تدخل الضمة في «مِنْ» إلا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في «لَدَنْ» إلا مع «عُدُوَّة»، ولا تدخل إلا على «رَبِّي» كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما لا تدخل «أَيُّمَنْ» إلا على اسم الله والكعبة. وسمع الأخفش: «مَنْ اللَّهِ»، و«تَرَبِّي». وإذا حُذِفَتْ نونها، فهي كالتاء، تقول: «مُ اللَّهِ»، و«مُ اللَّهِ»، كما تقول: «تَاللَّهِ». ومن الناس من يزعم أنها من «أَيُّمَنْ».



قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ القسم جملة تُؤكِّد بها جملة أخرى؛ نحو قولك: «أحلف بالله لتفعلن، ولا تفعل»، والجملة المؤكِّدة «أحلف»، والمقسم به اسمُ الله تعالى، وما جرى مجراه ممَّا هو معظمٌ عند الحالف. والجملة المؤكِّدة قوله: «لتفعلن»، و«لا تفعل»، وأداة القسم هي الباء الموصلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به. وقد يحذف الفعل تخفيفاً؛ لكثرة القسم واجتزاءً بدلالة حرف الجز عليه، فيقولون: «بالله لأفعلن». وأدوات القسم خمسة أحرف، وهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ويم.

فأما الباء، فهي أصلُ حروف القسم؛ لأنها حرفُ إضافة، ومعناها الإلصاق، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به، وألصقته به، نحو قولك: «أحلف بالله»، كما توصل الباء المُرور إلى الممرور به في قولك: «مررت بزيد»، فالباء من حروف الجز بمنزلة «مِنْ» و«فِي»، فلذلك قلنا: إنها أصلُ حروف القسم، وغيرها إنما هو محمول عليها، فالواو بدل من الباء، لأنهم أرادوا التوسُّع لكثرة الأيمان. وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرين: أحدهما أنها من مخرجها؛ لأنَّ الواو والباء جميعاً من الشفتين، والثاني أنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، فهما متقاربان؛ لأنَّ الشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه. فلما وافقتها في المعنى والمخرج، حُمِلَتْ عليها، وأُنِيبَتْ عنها، وكثُر استعمالها حتى غلبتها، ولذلك قدَّما سيبويه^(٢) في الذكر. فالواو في القسم بدل من الباء، وعاملةٌ عَمَلُهَا، وليست كسائر حروف العطف؛ لأنَّ واو العطف غيرُ عاملةٍ بنفسها، وإنما هي دالةٌ على العامل المحذوف، ولذلك يجوز أن تقول في «قام زيدٌ وعمرو»: «قام زيدٌ، وقام عمرو»، فتجتمع العامل. ولو كانت العامل، لم تجتمع مع عاملٍ آخر. وليست كذلك واو القسم؛ لأنها لا تجتمع الباء. فإذا قلت: «وبزيد»، كانت هذه الواو غير واو القسم.

= والتقدير: «موجود به الظيان». «الظيان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «والآس»: الواو: حرف عطف، و«الآس»: اسم معطوف على «الظيان» مرفوع مثله.

وجملة القسم «أقسم لله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبقى»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «موجود به الظيان»: في محلِّ جرِّ صفة لـ «مشمخر».

والشاهد فيه قوله: «لله» حيث جاءت اللام للقسم على معنى التعجب.

(٢) الكتاب ٤٩٦/٣.

(١) الكتاب ٤٩٩/٣.

والتاء بدل من الواو، واختص ذلك بالقسم. وإنما أبدلت منها؛ لأنها قد أبدلت منها كثيراً، نحو قولهم: «تُجَاء»، و«تُرَاث»، وهما «فُعَالٌ» من «الْوَجْه» و«الْوَرَاثَة». وقالوا: «تُكَأَة»، و«تُخَمَة» وهو «فُعْلَة» من «تَوَكَّأْتُ»، و«الْوَحَامَة». وقالوا: «تَقْوَى»، و«تَقَاة» وهو «فُعْلَى» و«فُعْلَة» من «الْوَقَاية». وهو كثير يكاد يكون قياساً لكثيره.

ولكون الباء أصلاً، امتازت بما ذكرناه من جواز استعمالها مع فعل القسم، ودخولها على المضمر، ولا يكون ذلك في الواو. وميّزت الواو عن التاء إذ كانت أصلاً لها بأن دخلت على كل ظاهر محلو ف به. واختصت التاء أضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن اختصت باسم الله تعالى لشرفه، وكونه اسماً لذاته سبحانه. وما عداه يجري مجرى الصفة، فتقول: «تَاللَّهِ لأفعلن». وفيها معنى التعجب. قال الله تعالى: ﴿نَأْتِيهِمْ لَفَجَّاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ فَكَفَىٰ بِهَا مَبْغِطًا﴾. و«تَاللَّهِ لَأفعلن»^(١). وربما جاءت لغير التعجب، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾^(٢)، ولا يجوز: «تالرحمن»، ولا «تالبارئ»، ويجوز ذلك في الواو.

ومن ذلك اللام، فإنها تدخل للقسم على معنى التعجب، وأنشد [من البسيط]:

لله يسقى على الأيام... إلخ

البيت لَأَمِيَّةٌ بن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذؤيب، وقيل: للفضل بن العباس اللبني يرثي قومًا منهم. وقبله [من البسيط]:

يَا مَيَّ إِن تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَذَيْهِمْ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَيَا الدَّهْرَ خَلَّاسُ
يَا مَيَّ إِن سَبَاغَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْأَذْمُ وَالْعُفْرُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ

والشاهد فيه دخول اللام على اسم الله في القسم بمعنى التعجب. والمعنى: إن الأيام تُفني بمرورها كل شيء، حتى الوغل المتحضر بشواهد الجبال. والْحَيْدُ: عُقْدٌ في قرون الوعل، ويروى: «حَيْدٌ» بكسر الحاء، كأنه جمع «خَيْدَة»، مثل «بَذَرَة» و«بَذِر». والمُشْمَخِرُ: الجبل الشاسخ. والظَيَّانُ: يَاسَمِين البر، والآسُ: الرِّيحَان، ومنابثهما الجبال، وخزون الأرض. يريد أن الوعل في خضب لا يحتاج إلى الإسهال، فيصاّد.

وأما قولهم: «من ربي لأفعلن»، فالظاهر من أمرها أنها «مين» التي في قولهم: «أخذت من زيد»، أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء كثيراً للحروف؛ لكثرة استعمال القسم. واختصت بـ«رَبِّي» اختصاص التاء باسم الله، فلا يقولون: «مين الله لأفعلن». وقد تضم الميم منها، قالوا: «مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِير»، حكى ذلك سيبويه، كأنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة على القسم. قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في «من» إلّا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في

«لَذُنْ» إلّا مع «عُدْوَةٌ»، يعني لا تقول: «لَذُنْ زَيْدًا مَالًا»، أي: إن بعض الأشياء تختصّ بموضع لا تفارقه. ويحتمل أن يكون «مِنْ» هنا التي للمجر، ويحتمل أن تكون منتقصة من «أَيْمُنْ»، فعلى هذا يكون الضمّ فيها أصلاً والكسر عارضاً. ومنهم من يحذف نونها إذا وقع بعدها لام التعريف، وحيث تختص باسم الله كالتاء، فيقولون: «مِ اللّهِ»، و«مُ اللّهِ». قال الشاعر [من المنسرح]:

أُبْلِغُ أَبَا ذَخْتُسُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِ الْكَذِبِ^(١)
فحذف نونها لالتقاء الساكنين تشبيهاً بحروف اللين، فاعرفه.

فصل

[خصائص باء القسم]

قال صاحب الكتاب: والباء لأصلاتها تستبذ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمّر، كقولك: «بِهْ لِأَعْبُدْتَهُ»، و«بِكَ لِأَزُوْرَنَ بَيْتَكَ». وقال [من الوافر]:

[أَلَا نَادَتْ أَمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لِسُخْرِيْنِي] فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي^(٢)

وبظهور الفعل معها، كقولك: «حَلَفْتُ بِاللّهِ»، وبالحذف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: «بِاللّهِ لَمَّا زُرْتَنِي»، و«بِحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي». وقال ابن هرمة [من الكامل]:

١٢٤٢ - بِاللّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤.

١٢٤٢ - التخرّيج: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٧٠ وكتاب الصناعتين ص ٦٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٨/١٠، ٥٥؛ ورصف المبانى ص ١٤٦؛ وشرح الجمل ١/٥٢١.

المعنى: يقسم الشاعر على صديقه ويرجوه أن يبلغ مقصوده أنه واقف بالبَابِ.
الإعراب: «بِاللّهِ»: الباء: حرف جر للقسم، و«اللّهِ»: لفظ الجلالة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، تقديره: أسأل. «وبِكَ»: بدل مجرور، وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إِنْ»: حرف شرط جازم. «دَخَلْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والفعل في محل جزم لأنه فعل الشرط. «فَقُلْ»: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«قُلْ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «لَهُ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قل. «هَذَا»: «ها»: حرف تنبيه، و«ذَا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «ابْنُ»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «هرمة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «واقفاً»: حال منصوب بالفتحة. «بِالبَابِ»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «واقف».

وجملة «أقسم باللّهِ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَخَلْتَ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قُلْ لَهُ»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَخَلْتَ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا ابنُ»: في محل نصب مقول القول. والشاهد فيه: مجيء القسم على سبيل الاستعطاف.

وقال [من الوافر]:

١٢٤٣- بديينك هل ضمنت إليك نفعاً [وهل قبلت قبل النوم فاهاً]

قال الشارح: قد تقدم القول إن الباء أصل حروف القسم، وغيرها من الحروف إنما هو محمول عليها، ولذلك تنفرد عنها بأمرٍ. منها أنها تدخل على المظهر والمضمر، وغيرها من الحروف إنما يدخل على المظهر دون المضمر، تقول: «بالله لأفعلن»، و«بك لأذهبن»، فتدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر، ولا تقول مثل ذلك في غيرها. لا يجوز «وك لأفعلن» ولا «تلك»، كما قلت «بك لأفعلن». قال الشاعر [من الوافر]:

رأى بَرْقاً فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ فَلَا يَكُ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)

فأما قول الآخر، أنشد أبو زيد [من الوافر]:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بَاخْتِمَالٍ لَتَحْزُنُنِي فَلَا يَكُ مَا أَبَالِي^(٢)

فالشاهد فيه أيضاً دخول باء القسم على المضمر، وهو الكاف.

١٢٤٣ - التخریج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٣٢/٢؛ وخزانة الأدب ٤٧/١٠، ٤٨،

٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٩١٣. / ٢

اللغة: فاهاً: فمها.

المعنى: أستحلفك الله، هل نلت من ليلي ما يتمناه العاشق من معشوقه؟

الإعراب: «بديتك»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، و«دين»: مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «هل»: حرف استفهام. «ضمنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إليك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ضمنت». «نعمنا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. و«هل»: الواو: حرف عطف، «هل»: حرف استفهام. «قبلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قبلت»، وهو مضاف. «النوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «أو»: حرف عطف. «فاهاً»: مفعول به منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل ضمنت نعماً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبلت فاهاً»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل ضمنت نعماً» فقد جاءت جملة استفهامية، إجابة عن قسم سؤال محذوف، وهذا هو القسم الاستعاطفي.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤.

ومنها أنها تُجامع فعل القسم، فتقول: «أحلف بالله»، و«أقسم بالله». ولا تفعل ذلك بغيرها، لا تقول: «أحلف والله»، ولا: «أقسم بالله»، ونحو ذلك.

والأمر الثالث أنك قد تحلف على إنسان، وذلك بأن تأتي بها للاستعطاف والتقرب إلى المخاطب، فتقول: «بالله إلا فعلت»، ولا تقول: «والله»، ولا: «تالله»؛ لأن ذلك إنما يكون في القسم، وليس هذا بقسم. ألا ترى أنه لو كان قسمًا، لافتقر إلى مُقسم عليه، وأن يجاب بما يجاب به الأقسام. فالباء من قول ابن هرمة [من الكامل]:

بِـاللهِ رَبِّـكَ . . . إلـى

متعلق بمحذوف، كأنه قال: «أسألك بالله». و«أخبرني بالله». وإنما حذف لدلالة الحال عليه، أو لقوله: «فعل له»، كما حذف من «بسم الله»: «أبتدئ»؛ لأنك إنما تقول ذلك في كثير الأمر في الابتداءات، والمراد: أسألك بقُدرة الله. وذكر القدرة حجة عليه، أي: افعل ما أسألك؛ لأنك قادر عليه، لا عذر لك في المنع. فإن قلت فما تصنع بقوله [من الطويل]:

١٢٤٤- أبا حنيز حَيٍّ في البرية كلَّها أبا الله هل لي في يميني من عقل فسماه قسمًا؛ لقوله: «هل لي في يميني من عقل؟» فالجواب: التقدير: هل في يميني من عقل إن حلفت بأنك خير حي في البرية؟ لا إنه جعل هذا الكلام قسمًا. وكذلك قول الآخر [من الوافر]:

بدينبك هل ضمنت إليك نعمة وهل قبَّلت بعد الثوم فاهًا
كأنه قال: أسألك بحق دينك أن تصدقني وتعزني الحقيقة.

١٢٤٤ - التخريج: لم أفع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: لعله أراد مديح محمد ﷺ.

الإعراب: «أيا»: حرف نداء لا محل له من الإعراب. «خير»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «حي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في البرية»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«حي». «كلها»: تأكيد للبرية مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «أبالله»: الهمزة: حرف استفهام. «بالله»: جاز ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أسألك. «هل»: حرف استفهام. «لي»: جاز ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «في يميني»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «من عقل»: حرف جر زائد، واسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة «أيا خير حي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم: استئنافية لا محل لها كذلك. وجملة «هل عقل موجود لي في يميني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أبالله» حيث علق الجار والمجرور بفعل محذوف.

فصل

[حذف باء القسم وإضمامها]

قال صاحب الكتاب: وتُحذف الباء، فينتصب المُقْسَمُ به بالفعل المضمر. قال [من الطويل]:

١٢٤٥ - أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّـةُ نَاصِحٌ [وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السُّوَائِحِ]
وقال [من الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّـهِ أَبْنَحُ قَاعِدًا^(١)

وقال [من الوافر]:

إِذَا مَا الْخُبَيْرُ تَأَدُّمُهُ بَلَّخِمَ قِذَاكَ أَمَانَةُ اللَّـهِ الثَّرِيدُ^(٢)
وقد روي رفع «اليمين» و«الأمانة» على الابتداء محذوف في الخبر. وتُضَمَّرُ كما تَضَمَّرُ اللام في «لا أبوك».



١٢٤٥ - التخريج: البيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص ١٨٦١؛ وبلا نسبة.

اللغة: السانح من الظباء: ما مرَّ عن يمين الرامي فلم يتمكن من رميه حتى ينحرف له، فيشاهم به، ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن، وقد جعله ذو الرمة مشوِّماً لمخالفة قلبها لقلبه، وهوأها لقلبه وهواه.

المعنى: والله قد يوجد من أخلَصَ له قلبي، أما هو فمخالف لقلبي وهواي.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح. «رُبَّ»: حرف جر شبه بالزائد. «مَنْ»: اسم مبني على السكون مجرور في اللفظ لو كان معرباً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «قلبي»: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل باء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرف مضاف إليه. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ «ناصرح». «الله»: لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، والتقدير: أحلف بالله. «ناصرح»: خبر للمبتدأ «قلبي». «ومن»: الواو: حرف عطف، و«من»: معطوفة على «من» الأولى. «قلبه»: مبتدأ مرفوع بالضمه، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لي»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «قلبه». «في الظباء»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ. «السُّوَائِح»: صفة لـ «الظباء» مجرورة بالكسرة.

وجملة «رُبَّ مَنْ قَلْبِي نَاصِحٌ لَهُ» مع الخبر المحذوف، والمقدر بـ «موجود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلبي له ناصح»: في محل رفع صفة لـ «من». وجملة «هو في الظباء السوانح»: في محل رفع صفة لـ «من». وجملة «أقسم بالله مع جواب القسم، المحذوف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «اللَّـة» حيث حذف باء القسم، فانتصب المقسم به بالفعل المقدر.

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٧؛ والشاهد فيه هنا نصب المقسم به، وهو «يمين» بالفعل المضمر.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

قال الشارح: قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً، وذلك لقوة الدلالة عليه. وإذا حذفوا حرف الجز، أعملوا الفعل في المقسم عليه، ونصبوه، قالوا: «الله لأفعلن» بالنصب، وذلك على قياس صحيح. وذلك أنهم إذا عدّوا فعلاً قاصراً إلى اسم، رددوه بحرف الجز تقويةً له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر، وإما لضرب من التخفيف، فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية، فينصبونه به، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مَوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، وقولهم: «استغفرت الله ذنباً»، ويقال: «كَلْتُه»، و«كَلْتُ له»، و«وزنته»، و«وزنتُ له». يكون من ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(٢)

وحكى أبو الحسن في غير الشعر: «مررتُ زيداً»، فكذلك قالوا في القسم: «الله لأفعلن». ولا يكادون يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل، ولا يقولون: «أحلفُ الله»، ولا «أقسمُ الله»، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعاً. والقياس يقتضي حذف الحرف أولاً، فأفضى الفعل إلى الاسم، فتصّبه، ثم حذف الفعل توسّعاً لكثرة دَوْر الأقسام. ومن ذلك قولهم: «يَمِينُ اللَّهِ»، و«أمانةُ اللَّهِ»، والأصل: بيمين الله، وبأمانة الله، فحذف حرف الجز ونصب الاسم. وأنشد [من الطويل]:

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِخٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَاحِجِ

البيت لذي الرمة، والمعنى: ألا رب من قلبي له بالله ناصخ، أي: أحلفُ بالله، فحذف حرف الجز الذي هو الباء، فعمل الفعل، فنصب. والسانخ من الظباء: ما أخذ عن يمين الرامي، فلم يُمكنه رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به. ومن العرب من يتيمن به لأخذه في التيامين. وقد جعله ذو الرمة مشؤوماً لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه، وأنشد [من الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَذَبِكَ وَأَوْصَالِي^(٣)

البيت لامرئ القيس، والشاهد فيه نصب «يمين الله» بالفعل المضمر يصف أنه طرق محبوبته، فخوفته الرقباء وأمرته بالانصراف، فقال هذا الكلام. وأنشد [من الوافر]:

إِذَا مَا الْخَبَزُ^(٤) . . . إلخ

قالوا: هو مصنوع. ومعنى «تأدمه»: تخلطه.

فهذا كله منصوب بإضمار «أحلفُ»، أو «أقسمُ» ونحوه مما يُقسم به من الأفعال. وإن شئت أضمرت فعلاً متعدياً، نحو: «أذكرُ»، و«أشهدُ» وشبههما. قال ابن السراج: لا

(٣) تقدم بالرقم ١٠٢٧.

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٦.

يُضْمَرُ إِلَّا فَعْلٌ مُتَعَدٌّ. والوجه الأول؛ لأنك إذا أضمرت فعلاً متعدّياً، لا يكون من هذا الباب. ويروى: «فقلت: يمينُ الله أبرح» بالرفع. وكذلك قوله: «فذاك أمانةُ الله الثريد» على الابتداء، ويُضْمَرُ الخبر، ويكون التقدير: يمينُ الله قسمي، أو ما أُقِيمَ به. وكذلك «أمانةُ الله لازمةٌ لي»، فحذفوا الخبر كما حذفوه في «لَعَمْرُ الله»، و«أَيْمَنُ الله». وقد شبه حذفَ الخبر هنا بحذف حرف الجز في «لَا أَبوك». يريد أن الحذف في كل واحد منهما لا لعلّة، بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله. والصواب أن يُشَبَّه حذفَ الخبر هاهنا بما قد حُذِفَ الخبر فيه، نحو حذفه بعد «لَوْلَا» في قولهم: «لولا زيدٌ لكان كذا»، ويُسَبَّه حذفَ حرف القسم بحذف اللام من «لَا أَبوك»؛ لأن كل واحد منهما مُوصِلٌ وعاملُ الجز.

واعلم أنهم يقولون: «لَا أَبوك ولَا ابنُ عمك» يريدون: لله أبوك ولله ابنُ عمك. قال الشاعر [من البسيط]:

لَا ابنُ عمك لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ^(١)

فحذفت لام الجز، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية. هذا رأي سيبويه^(٢)، وأنكر ذلك أبو العباس المبرد، وكان يزعم أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية، والبقية هي لام الجز. وإنما فُتِحَتْ؛ لئلا ترجع الألف إلى الباء، مع أن أصل لام الجز الفتح.

وربما قالوا: «لَهْيُ أبوك»، فقلبوا اللام إلى موضع العين، وأسكنوا؛ لأن العين كانت ساكنة، وهي الألف، وبنوه على الفتح؛ لأنهم حذفوا منه لام الجز ولام التعريف، وتضمن معناهما، فبُنيَ لذلك كما بُني «أَمْسِي» و«الآن»، وفتح آخره تخفيفاً لما دخله من الحذف والتغيير.

فصل

[حذف واو القسم]

قال صاحب الكتاب: وتحذف الواو ويُعَوِّضُ منها حرف التنبيه في قولهم: «لَا هَا اللّٰهُ ذَا»، وهمزة الاستفهام في «أَللّٰهُ» وقَطْعُ همزة الوصل في «أَقَالِلِ». وفي «لَا هَا اللّٰهُ ذَا» لغتان: حَذَفَ أَلِف «ها» وإثباتها. وفيه قولان: أحدهما قول الخليل^(٣): «لَا هَا اللّٰهُ ذَا» مُقَسَّمٌ عليه، وتقديره: لَا واللّٰهُ لِلْأَمْرِ ذَا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، فيقال: «ها اللّٰهُ أخوك» على تقديرها: اللّٰهُ لهذا أخوك. والثاني وهو قول

(١) تقدم بالرقم ١٠٩٨.

(٢) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٣) الكتاب ٤٩٨/٣.

الأخفش: إنه من جملة القسم تأكيد له، كأنه قال: «ذا قَسَمِي». والدليل عليه أنهم يقولون: «لا ها الله ذا لقد كان كذا»، فيجئون بالمقسم عليه بعده.

قال الشارح: قد ذكرنا أنه قد يحذف حرف القسم تخفيفاً لقوة الدلالة عليه، وهو في ذلك على ضربين: أحدهما أن يحذفوه ويُعْمِلُوا فعلَ القسم في المقسم به، فينصبوه، وقد تقدّم الكلام على ذلك. والضرب الآخر أن يحذفوا الجار، ويُبْقُوا عمله، يعتدّون به محذوفاً كما يعتدّون به مُبْتَنًى. وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف، فيقال: «الله لا أقومن». حكاه سيبويه^(١) في الخبر لا الاستفهام، والمراد: والله، وبالله. وقد قرئ: «وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمَنَ الْإِيمِينَ»^(٢)، فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله فسمًا، وعليه يُحمل قوله تعالى في قراءة حمزة: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»^(٣) على إرادة الباء. وحكى أبو العباس أن رؤيّة قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «خير، عافاك الله»، وهو شبيهة بحذف المضاف وإبقاء عمله، نحو قولهم: «ما كلُّ سَوْدَاءٍ تمرّة ولا بيضاء شَحْمَةٌ»^(٤). ونحو قول الشاعر [من المتقارب]:

أَكْلُ امْرِئٍ تَخْشِبِينَ امْرَأَةً وَنَارٍ تَوْقُذُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٥)

على إرادة: وكلّ نار. وهو في الجملة قبيح؛ لأنّ الجارَ متمزجٌ بالمجرور كالجزء منه. ولذلك قال سيبويه: لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه، فيقبح حذفه لذلك.

وقالوا «إي ها الله»، والمراد: إي والله، فحذفوا الواو، وعوضوا منه هاء التنبيه. والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما، فلا يقال: «إي ها والله»، ولا «إي ها بالله»؛ لأنّه لا يجتمع العوض والمعوّض منه، وهو ها هنا أسهل منه فيما تقدّم؛ لوجود العوض عن المحذوف.

فأما قولهم: «لا ها الله ذا»، فـ«ها» للتنبيه، وهي عوضٌ من حرف الجرّ على ما ذكرنا، و«ذا» إشارة. قال الخليل: وهو من جملة القسم به، كأنه صفةٌ لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر نظرًا إلى قوله تعالى: «وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ»^(٦)، وقوله تعالى:

(١) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٢) المائدة: ١٠٦. وهي قراءة الحسن وسعيد بن جبير وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤٤/٤؛ والمحتسب ٢٢١/١؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٢٤٢/٢.

(٣) النساء: ١. وهي أيضًا قراءة الأعمش وإبراهيم النخعي وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ١٥٧/٣؛ وتفسير الطبري ٥١٧/٧؛ وتفسير القرطبي ٢/٥؛ والكشاف ١/

٢٤١؛ والنشر في الفراءات العشر ٢٤٧/٢؛ ومعجم الفراءات القرآنية ١٠٤/٢.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم نخريجه.

(٥) الحديد: ٤.

(٦) تقدم بالرقم ٣٩٧.

﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَاسِرُهُ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آذَنٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾^(١)، والجواب محذوف، والتقدير: إن الأمر كذا وكذا، قال أبو العباس المبرد: وأما «ذا»، فهو الشيء الذي يُقَسَم به، والتقدير: لا والله هذا ما أقسم به، فحذف الخبر. وقال أبو الحسن: هو من جملة الجواب، وهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا والله الأمر ذا.

ويجوز في ألف «ها» وجهان: أحدهما إثبات الألف وإن كان بعدها ساكن، إذ كان مدغمًا فهو كـ «دائبة» و«شابة». والوجه الثاني أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضًا من الواو، كما فعلت ذلك في «هَلُمَّ»، فتقول: «هالِلُوه». وبعضهم يحتج بأن «ها» على حرفين، فكان تقديره تقدير المنفصل، كقولك: «يخشى الداعي»، و«يغزو الجيش»، فيحذف الألف والواو؛ لأن بعدهما المدغم، وهو منفصل من «ها». والمنفصل إذا حذف منه حرف المد لا لتقاء الساكنين، لم يقع به اختلال، كما لو حذفته من الكلمة الواحدة، إذ اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازمًا، فيختل بناء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتين.

وقالوا: «أَلَلَّه لتفعلن»، فجعلوا ألف الاستفهام عوضًا من حرف القسم، لأنك لما احتجت إلى الاستفهام، وكان من شأن القسم أن يقع فيه عوض، جعلت ألف الاستفهام عوضًا، وكان ذلك أجز من أن يأتوا بحرفين: أحدهما ألف الاستفهام، والآخر المعوض. والذي يدل أنها عوض ما ذكرناه من أنها معاوية لحرف القسم، فلا تُجامعه.

وقالوا أيضًا: «أَفَالَلَّه لتفعلن»، فجعلوا الألف عوضًا، وتقطعها كما مددتها في ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾^(٢) لتفرق بين الأمرين: الخبر والاستخبار، كذلك تفرق هاهنا بقطع الهمزة بين العوض وتزكه.

فصل

[الواو العاطفة بعد واو القسم]

قال صاحب الكتاب: والواو الأولى في نحو: ﴿وَأَبْلِ إِذَا بَقِيَ﴾^(٣) للقسم، وما بعدها للمعطف، كما تقول: «بِاللَّهِ فَاللَّهِ وَيَحْيَاكَ ثُمَّ حَيَاتِكَ، لأفعلن».

* * *

قال الشارح: أما قوله تعالى: ﴿وَأَبْلِ إِذَا بَقِيَ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى وَمَا عَلَقَ الذَّكْرَ وَالْأُنثَى﴾^(٤)، فإن الواو الأولى للقسم وما بعدها من الواوات فللمعطف، والجواب: ﴿إِنَّ سَيِّدَكَ لَتُنَّى﴾^(٥) ولو كانت الواوات جُمع هنا للقسم، لاحتاج كل واحد إلى جواب؛ لأنها أقسام منفصلة لم

(١) المجادلة: ٧.

(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٣) الليل: ١.

(٤) الليل: ١ - ٣.

(٥) الليل: ٤.

يُشارك أحدها الآخر، فإن أضمرت وجعلت الظاهر جواب الذي يليه جاز. ولا يكون ذلك بالحسن، بل بتأويل ضعيف. والذي يدل أن الواو الثانية وما بعدها حروف عطف أنها يقع موضعها غير الواو من حروف العطف؛ نحو قولك: «والله»، «فالله»، «ووالله»، ثم الله، وبحياتك، ثم حياتك». ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء، ويقع العطف عليه بالواو، والفاء، و«ثم»، كقولك: «تالله»، «والرحمن»، و«بالله»، ثم الله. فإن قلت: «والله لايتنك»، ثم الله لأكرمك»، كنت بالخيار في الثاني إن شئت قطعت ونصبت على أنه قسم آخر مستأنف، ويكون عطف جملة على جملة؛ لأن الأول قد تم بجوابه. وإن شئت خفضته بالعطف على الأول، وجئت له بجواب آخر. فإن أخرت القسم عن حرف العطف، لم يجز فيه إلا النصب، وامتنع الخفض، وذلك نحو قولك: «والله لايتنك ثم لأشكرنك الله»؛ لأن حرف العطف نائب عن الخافض، وكان معه، ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض.

ومن أصناف المشترك

تخفيفُ الهمزة

فصل

قال صاحب الكتاب: تشترك فيه الأضرُبُ الثلاثة^(١)، ولا تُخَفَّفُ الهمزة إلا إذا تقدّمتها شيءٌ، فإن لم يتقدّمها، نحو قولك ابتداءً: «أَب»، «أُم»، «إِبِلٌ» فالتحقيق ليس إلا. وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف، وأن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ، أي: بين مُخْرَجِها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها.



قال الشارح: اعلم أنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخلَ الحروف في الحلق، فاستثقل النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالتهويع^(٢)، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ، وهو لغةُ قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوعٌ استحسان لثقل الهمزة. والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس، قالوا: لأنّ الهمزة حرفٌ، فوجب الإتيانُ به كغيره من الحروف. وتخفيفُها كما ذُكر بالإبدال والحذف، وأن تجعل بين بين.

فالإبدالُ بأن تزيل تَبَرَّتْها، فتلين، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها على ما سيوضح بعدُ. ولذلك كان أبو العباس يُسْقِطُها من حروف المُعْجَم، ولا يُعْذِّها معها، ويجعل أولّها الباء، ويقول: الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، ولا أعدها مع الحروف التي أشكّالُها معروفةٌ محفوظةٌ.

وأما الحذف، فإن تُسْقِطُها من اللفظ ألبتة.

وأما جعلُها بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها. فإذا كانت مفتوحة، تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة، وسيوضح ذلك بعدُ بأكْشَف من هذا القول.

وقوله: «ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدّمتها شيءٌ» يريد أنها إذا وقعت أولاً، فإنها لا

(١) أي: الاسم، والفعل، والحرف.

(٢) التهويع: التَّقْيُوء.

تُخَفَّفُ سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، نحو: أَبٌ، وأخمد، وإبراهيم، وإيل، وأم، وأنثُرَجَة. وذلك لضعفها بالتخفيف، وقُرْبها من الساكن. فكما لا يُبْتَدَأُ بساكن، كذلك لا يُبْتَدَأُ بما قُرْب منه، وإنما تُخَفَّفُ الهمزة حيث يجوز أن يقع فيه الساكن، وذلك إذا كانت غير أول، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: ولا تخلو إمّا أن تقع ساكنة، فيبْدَل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: «رَأْسٌ» و«قَرَأْتُ» و«إِلَى الْهَدَايَا»^(١)، و«بِيرٌ»، و«جَيْتٌ»، و«الَّذِي يَمِينُ»^(٢)، و«لَوْمٌ»، و«سُوْتُ»، و«يَقُولُوذَنْ»^(٣).



قال الشارح: اعلم أنّ الهمزة والألف تتقاربان في المخرج، فالهمزة أدخل إلى الصدر، ثم تليها الألف. ولذلك إذا حركوا الألف، اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل، فقلبوا همزة، فالهمزة نَبْرَةٌ شديدة، والألف لَيْتَةٌ. فإذا سكنت الهمزة، وأريد تخفيفها، دبرها حركة ما قبلها. فإن كان ما قبلها فتحة صارت الهمزة ألفاً، وإن كان ضمة صارت واوًا، وإن كان كسرة صارت ياءً؛ لأنك، إذا خففتها فأنت تُزِيل نبرتها، وإذا زالت نبرتها لانت وصارت إلى جنس الألف؛ لأنها أقرب الحروف إليها من فوق. وسوغ ذلك الفتحة قبلها؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. وإذا انضم ما قبلها صارت واوًا، وإذا انكسر ما قبلها صارت ياءً.

كذلك الهمزة إذا لَيْتَتْها صارت من جنس الألف لسكونها وقُرْبها منها، وتبعت حركة ما قبلها، فصارت إليها. وذلك نحو قولك في «رَأْسٌ»: «رَأْسٌ»، وفي «فَأَسٌ»: «فَأَسٌ»، وفي «قَرَأْتُ»: «قَرَأْتُ». تقلب الهمزة ألفًا للفتحة قبلها. وتقول في «جُوْتَةٌ»: «جُوْتَةٌ»، وهي للعَطَار كالخريطة من أَدَم، وفي «لَوْمٌ»: «لَوْمٌ»، وفي «سُوْتُ»: «سُوْتُ». وتقول في «ذَيْبٌ»: «ذَيْبٌ»، وفي «بِيرٌ»: «بِيرٌ»، وفي «جَيْتٌ»: «جَيْتٌ». وهو قياس مطّرد في كلّ ما كان بهذه الصفة، ولا تجعلها هاهنا بين وبين لأنها ساكنة، ولا يتأتى ذلك في الساكنة. ولا تحذفها أيضًا؛ لأنه لا يبقى معك ما يدلّ عليها، وكان الإبدال أسهل، وحكم المنفصل في ذلك كحكم المتصل. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهَدَايَا﴾^(٤)، و«يَقُولُوذَنْ»^(٥).

(١) أي: ﴿إِلَى الْهَدَى اثْنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

(٢) أي: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(٣) أي: ﴿يَقُولُ الذَّنَّ﴾ [التوبة: ٤٩].

(٤) الأنعام: ٧١.

(٥) التوبة: ٤٩.

و﴿الْبَيْتَيْنِ﴾^(١)، والأصل: ﴿إِلَى الْهَدَى أَتَيْنَا﴾^(٢)، بهمزتين الثانية فاء الفعل ساكنة، والأولى همزة الوصل جيء بها وصلة إلى النطق بالسكون. فلما اجتمع همزتان الأولى مكسورة، والثانية ساكنة؛ قلبوا الثانية ياءً على حد «بير»، و«جيت»، إلا أن البدل يقع هاهنا لازماً لاجتماع الهمزتين، وليس كذلك في «بير»، و«جيت». هذا إذا بدأت به من غير تقدّم كلام. فلما تقدّم «الهدى»، سقطت همزة الوصل للدرج؛ لأنّ هذه الهمزة لا تثبت في الوصل لزوال الحاجة إليها، وإمكان النطق بالسكون حين اتّصل بما قبلها. فلما سقطت الهمزة الأولى، عادت الياء همزة ساكنة على ما كانت عليه؛ لزوال سبب انقلابها، ثم اجتمعت مع ألف «الهدى»، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «الْهَدَانَا» بهمزة ساكنة بعد الدال المفتوحة. فإذا حُفِيت الهمزة حينئذ، ثَقُلَ الهمزة ألفاً على حدّ «راس» و«فاس»، وصار اللفظ «الْهَدَانَا» بألف لينة بعد الدال. وتكون هذه الألف بدلاً من الهمزة التي هي فاء الفعل، وليست التي هي لام «الهدى». وكذلك ﴿يَقُولُونَ﴾، و﴿الْبَيْتَيْنِ﴾ فالعملُ فيهما واحد أن قلبت الهمزة في ﴿يَقُولُونَ﴾ واوًا لانضمام ما قبلها، وفي ﴿الْبَيْتَيْنِ﴾ ياءً لانكسار ما قبلها، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وإما أن تقع متحركة ساكنًا ما قبلها، فيُنظر إلى الساكن: فإن كان حرف لين نظر: فإن كان ياءً أو واوًا مذتين زائدتين أو ما يُشبه المدة كياء التصغير، ثَلَبت إليه، وأدغم فيها، كقولك: «خَطِيئَةٌ»، و«مَقْرُوءَةٌ»، و«أَفْسِسٌ». وقد التزم ذلك في «نَبِيٍّ»، و«بَرِيَّةٍ».



قال الشارح: متى كانت الهمزة متحركة، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكنًا، أو متحركًا. فإن سكن، فلا يخلو من أن يكون صحيحًا، أو حرفًا من حروف المدّ واللين. فإن كان من حروف المدّ واللين، نُظر: فإن كان ياءً أو واوًا، فإن تخفيفها على وجهين: أحدهما أن ثَقُلَ الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واوًا، ومن جنس الياء إن كان قبلها ياءً، وتَدَغِمَ فيها ما قبلها. والوجه الآخر أن ثَلَبِي حركتها على ما قبلها من الواو والياء، وتحذفها كسائر الحروف. فأما الواو والياء اللتان تُبَدِّل الهمزة بعدهما من جنسهما، وتَدَغِمَان، فإذا كانتا ساكنتين مزيدتين غير طَرَفَيْن، وقبلهما حركة من جنسهما، وذلك نحو قولك في «خَطِيئَةٌ»: «خَطِيئَةٌ»، وفي «الْبَيْء»: «الْبَيْء» وفي «مَقْرُوءَةٌ»: «مَقْرُوءَةٌ»، وفي «أَزْدٌ شُرُوءَةٌ»: «شُرُوءَةٌ». وإنما كان كذلك؛ لأنه لا يُقدَّر على إلقاء حركة الهمزة عليهما؛ لأنّ الواو والياء هنا مزيدتان للمدّ، فأشبهتا الألف لسكونهما وكون حركة ما قبلهما من

جنسهما، وأتتهما شريكتان في المَدّ، فكرهوا الحركة فيهما لذلك، ولأنّ تحريكهما يُخِلُّ بالمقصود بهما؛ لأنّ تحريك حرف المَدّ يصرفه عن المَدّ. ولم تجعل الهمزة هنا بين بين؛ لأنّ في ذلك تقريباً لها من الساكن، وقبلها ساكن، فكانت الواو والياء تُدْغمان، ويُدْغم فيهما، فصارتا إلى ذلك؛ لأنه أخفُّ. وياء التصغير تجري مجرى هذه الياء إذا كان بعدها همزة، وإن كان ما قبلها مفتوحاً، كقولك في «أَفَيْسُ»: «أَفَيْسُ» تصغير «أَفُوسٍ»، وأَفُوسُ: جمعُ فأسٍ جمعَ قَلَةٍ. وكذلك قولك في «سُوَيْلٌ»: «سُوَيْلٌ» تصغير «سائلٍ»؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة إذ كانت رسيطة ألف التكرير، لأنّ موقعها من المصغر كموقع الألف من المجموع، كقولنا: «دِرْهَمٌ»، و«دَرَاهِمٌ».

وقوله: «قد التزم ذلك في نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ»، يريد ترك الهمزة وقلبها إلى ما قبلها واذغامها على حدِّ «خَطِيئةٍ»، إلّا إنه في «نَبِيٍّ» و«بَرِيَّةٍ» لازمٌ لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مهجوراً، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإن كان أَلْفاً، جُعِلَتْ بين بين، كقولك: «سَأَلٌ» و«تَسَاوُلٌ»، و«قَائِلٌ».

قال الشارح: وإذا كان قبل الهمزة أَلْفٌ، وأريد تخفيفها، فحكمها أن تجعل بين بين. إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحر: «تَسَاوُلٌ»، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحر: «قَائِلٌ». وذلك لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف إذ الألف لا تتحرك، ولو قلبت الهمزة أَلْفاً، وأخذت تدغم فيها الألف على حدِّ «مَقْرُوءَةٍ»، لاستحال ذلك، إذ الألف لا تدغم، ولا يُدْغم فيها، وكان في جعلها بين بين ملاحظةٌ لأمر الهمزة إذ فيها بقيةٌ منها، وتخفيفها بتليينها وتسهيل نُبْرِتها. فإن قيل: فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقُرْبها من الساكن، قيل: الذي سهّل ذلك أمران: أحدهما خفاء الألف، فكأنه ليس قبلها شيء، والآخر زيادة المَدّ في الألف قام مقام الحركة فيها كالمَدغم فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإن كان حرفاً صحيحاً، أو ياءً أو واواً أصليتين، أو مزيدتين لمعنى، أُلْقِيَتْ عليه حركتها وحذفت، كقولك: «مَسَلَّةٌ»، و«الْحَبُّ»، و«مَنْ بَوَكَ»، و«مِنْ بِلَكٍ»، و«جَيْلٌ»، و«حَوْبَةٌ»، و«أَبُو يُوْبٍ»، و«دَوُّ مَرِجَمٍ»، و«اتَّبِعِي مَرْءَةً»، و«قَاضِيكَ».

قال الشارح: إذا كان قبل الهمزة المتحركة حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: يَسْأَلُ، وَيَجَارُ وَالْمَسْأَلَةُ، وَالْحَبُّ، وَالْكِنَاءُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْمِرْأَةُ، فالطريق في تخفيفها أن تُلْقَى

حركتها على ما قبلها وتحذفها. وتقول في «مَسْأَلَةٌ»: «مَسْأَلَةٌ»، وفي «الْحَبْءُ»: «الْحَبْءُ»، وفي «الْكُمَاءُ»: «الْكُمَاءُ»، وفي «الْمَرْأَةُ»: «الْمَرْأَةُ»، وفي «الْمِرْأَةُ»: «الْمِرْأَةُ». وذلك أن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها. ولم يجعلوها بين بين؛ لأن في ذلك تقريباً لها من الساكن، فكرهوا الجمع بين ساكتين، كيف والكوفيون يزعمون أنها ساكنة ألبتة^(١)، وهي عندنا، وإن كانت في حكم المتحركة، فهي ضعيفة يُنْخَى بها نَحْوُ الساكن، ولذلك لا تقع همزة بين بين في أول الكلام، ولا تقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غير الألف. ولم يقلبوها حرفاً لئلا يُدْخِلُها قبلها ساكناً، فكان يلتقي ساكناً. قال سيبويه^(٢): «لم يُبَدِّلُوا؛ لأنهم كرهوا أن يُدْخِلُوها في بنات الياء والواو اللتين هما لامان.

ومن ذلك قولهم في المنفصل: «مَنْ بُوِكَ». وذلك أنهم ألقوا حركة الهمزة التي هي الفتحة على النون، ثم حذفوها تخفيفاً لدلالة الحوكة عليها. وقالوا: «مَنْ مَكْ» في «مَنْ أَمَكْ». وقالوا: «مِنْ بِلِكَ» في «مِنْ إِبِلِكَ»، فنقلوا كسرة الهمزة إلى النون، ثم حذفوها.

وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتين لمعنى، كان حكمهما في ذلك حكم الصحيح، فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذ، نحو قولك في «هذا أبو إنحاق»: «أَبُو سِنَاقٍ»، وفي «مررت بأبي إنحاق»: «أَبِي سِنَاقٍ»، فتُلْقِي حركة الهمزة على الواو المضموم ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها، لأنهما أصل، ولم تمتنعا من الحوكة. ومثله قولك في «قَاضِي أَبِيكَ»: «قَاضِي بَيْكَ»، وفي «ذُو أَمْرِهِمْ»: «ذُو مَرِهْمَ». وكذلك تقول في «يَغْزُو أُمَّهُ»: «يَغْزُو مُمَّهُ».

وكذلك لو كانتا للإلحاق، فإتھما تجريان مجرى الأصلية، فيسوغ نقل حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في «الْحَوَّابُ» و«الْحَوَّابِيَّةُ»: «الْحَوَّبُ»، و«الْحَوَّبَةُ». والْحَوَّابُ: المكان الواسع، وواؤه زائدة للإلحاق بجَعْفَرٍ.

وكذلك الواو إذا كانت مزيدة لمعنى، نحو واو الجمع، كقولك: «اتَّبِعُوا مَرْءَهُ»، و«قَاضُوا بَيْكَ» في «اتَّبِعُوا أَمْرَهُ»، و«قَاضُوا بَيْكَ»، حيث كانت لمعنى الجمع والاسمية صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو واو «يَدْعُو». وكذلك تقول: «اتَّبِعِي مَرْءَهُ» في «اتَّبِعِي أَمْرَهُ». وتُسَبَّه بياء «يَزِي» وما هو من نفس الكلمة، إذ لم تكن مزيدة للمد كواو «مَقْرُوءة»، فلم تمتنع من الحركة.



(١) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين». ص ٧٢٦ - ٧٣١.

(٢) الكتاب ٥٤٥/٣.

قال صاحب الكتاب: وقد الشُزم ذلك في باب «يَرَى» و«أَرَى يَرِي»، ومنهم من يقول: «الْمَرَاة»، و«الْكَمَاة»، فيقلبها أَلَفًا، وليس بِمُطَرِد. وقد رآه الكوفيون مطردًا.

قال الشارح: أما «يَرَى» و«يُرِي» و«أَرَى»، فإن الأصل: «يَزَاي» و«يُزَيِّي» و«أَزَاي»؛ لأن الماضي منه «زَاي»، والمضارع «يَزَاي» بالفتح لمكان حرف الحلق، وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل ذلك أمرين:

أحدهما: أن تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وذلك أنه إذا قيل: «أَزَاي»، اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، فكأنهما قد تَوالتا، فحُذفت الثانية على حدّ حذفها في «أَكْرَمَ»، ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لامُ الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال هاهنا الأصل حتى هُجر وزُفِض.

والثاني: أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثم حُذفت على حدّ قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْخَبَّ»^(١)، و«قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»^(٢)، فصار «يَرَى» و«يُرِي» و«أَرَى»، ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال على ما تقدّم. وإلى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب، وهو أوجهٌ عندي لقربه من القياس. وقد ذكره ابنُ جنيّ مع التخفيف غير القياسي؛ لأنّ التخفيف لزم على غير قياس حتى هُجر الأصل، وصار استعماله والرجوعُ إليه كالضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ [كَلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَاهَاتِ]

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة عبد الله بن مسعود وغيره.

انظر: البحر المحیط ٦٩/٧؛ وتفسير القرطبي ١٨٧/١٣؛ والكشاف ١٤٥/٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٤٧/٤.

(٢) المؤمنون: ١. وهي قراءة ورش وحفص وغيرهم.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٠١/٤.

١٢٤٦ - التخریج: البيت لسرافقة البارقى في الأشباه والنظائر ١٦/٢؛ والأغاني ١٣/٩؛ وأمالى الزجاجي ص ٨٧؛ وموسوعة الإعراب ص ٧٧، ٨٢٦؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٣٢٢؛ وشوح شواهد المغني ص ٦٧٧؛ ولسان العرب ١٤/٢٩٢ (رأى)؛ والمحتسب ١/١٢٨؛ والممنوع في التصريف ص ٦٢١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٥؛ ولابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ٢٣٥؛ والخصائص ٣/١٥٣؛ وشرح شافعية ابن الحاجب ص ٤١. اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: لقد ادعت أن عيني رأت الملائكة باطلاً، وذلك حنكة للفرار من الأمر، فأنا وأنت، نعلم علم اليقين الكذب من الحقيقة.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «عيني»: مفعول به منصوب الياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة وهو مضاف، والياء: =

وقد روي: تَرْيَاةً، بالتخفيف عن أبي الحسن. وقال الآخر [من البسيط]:

١٢٤٧- ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانٌ مُبْتَجِّحٌ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَزَاكَ شُنَانَا
وهو قليل. وأما «المَرَاة» و«الكَمَاة» بألف خالصة، حكى ذلك سيبويه عن العرب،
قال: وذلك قليل^(١)، فإنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفاً، ثم فُتح ما قبل الألف؛ لأنَّ
الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وهو عند سيبويه شاذٌّ، لأنَّ طريق تخفيف هذه الهمزة
بالقاء حركتها على ما قبلها، وحذفها على ما بيناه. وكان الكسائي والفراء يَطرُدَان
ويقيسان عليه.

وطريق قلب هذه الهمزة ألفاً أن الميم والراء في «الكَمَاة» و«المَرَاة» لما جاورتا
الهمزة المفتوحة، وكانتا ساكنتين، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء

= ضمير متصل في محلٍّ جزٍّ بالإضافة. «ما لم»: «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان،
و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «ترَيَاة»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال
الخمسة والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول
به. «كلانا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمشى، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة،
و«كلا»: مضاف. «عالم»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. «بالترهات»: جار ومجرور متعلقان بالخبر
(عالم) وهو اسم فاعل.

وجملة «أري عيني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم ترَيَاة»: صلة الموصول لا محل
لها من الإعراب. وجملة «كلانا عالم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «لم ترَيَاة» وقد أظهر الهمزة ضرورةً برد الفعل إلى أصله. والصواب حذفها،
ويقال إن الإظهار من لغة تميم.

١٢٤٧- التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٢/٤٠١ (بجج)، ٥٠١ (شيج)، ٢٩٣/١٤ (رأى)؛
والمحتسب ١/١٢٩؛ ونوادير أبي زيد ص ١٨٤.

اللغة: الشُّبَّحان: الغيور. المبتجج: المفتخر والمتباهي. البين: الفراق، والوصل. شُنَان: المبعوض.

المعنى: تابع الغيور المتباهي بالبعد عنك بغضه وكرهه لما يراك عليه.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «استمرَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بها»: جار ومجرور متعلقان
بالفعل قبلهما. «شَيحَان»: فاعل مرفوع بالضممة. «مبتجج»: نعت مرفوع بالضممة. «البين»: جار
ومجرور متعلقان باسم الفاعل قبلهما. «عنك»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (البين). «بما»: جار
ومجرور متعلقان بالفعل (استمرَّ). «يرأك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر،
وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «شُنَانَا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «استمرَّ»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «يرأك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «يرأك» حيث أضاف قبل الألف همزة، ثم دمجها بمذة، وهذا قليل متروك.

والميم، فصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، والهمزتان كأنهما ساكنتان لما قُذِرَ حركتهما في غيرهما، فصار التقدير: «المرأة» و«الكمة»، بفتح الراء والميم وسكون الهمزة، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما على حدّ القلب في «رأس»، و«فأس» إذا أريد التخفيف. وعليه قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا^(١)

أراد: تَرَى، فجاء به مخففاً. ثُمَّ إِنَّ الراء لما جاورث وهي ساكنة الهمزة متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة؛ فقلبت ألفاً لذلك، فالألفُ عينُ الفعل، واللامُ محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، ويجوز أن يكون الأصل «المرأة» و«الكمة»، ثم نُقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة، فقلبوا الهمزة ألفاً على «رأس»، و«فأس»، فقليل: «المرأة»، و«الكمة»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإما أن تقع متحركة متحركة ما قبلها، فتجعل بين بين، كقولك: «سَأَلْ»، و«لَوْمَ»، و«سَيْلَ»، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم، فقلبت ياءً أو واواً مَخْضَةً، كقولك: «مَيْزَ»، و«جَوْنَ». والأخفش بقلب المضمومة المكسورة ما قبلها ياءً أيضاً، فيقول: «يستهزئون». وقد يُبدل منها حروف اللين، فيقال: «مَيْسَاءَ»، ومنه قولُ الفَرَزْدَقِ [من الكامل]:

رَاحَتْ بِمَنْسَلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً [فَارَعَنِي فَرَارَةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ^(٢)

وقال حَسَنُ [من البسيط]:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَةً [ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ]^(٣)

وقال ابنُه عَبْدُ الرَّحْمَنِ [من الوافر]:

١٢٤٨- [وَكُنْتُ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعِ] يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

(١) تقدم بالرقم ٨٠٢.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

١٢٤٨ - التخریج: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ١٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٢؛ والدرر ٤/

١٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١/ ١٩١ (وجاً)؛

والمقتضب ١/ ١٦٦؛ والكتاب ٣/ ٥٥٥؛ ويلا نسبة في سز صناعة الإعراب ٣/ ٧٣٩؛ وشرح شافية ابن

الحاجب ٣/ ٤٩؛ والمعجم في التصريف ١/ ٣٨١؛ والمنصف ١/ ٧٦.

اللغة: التاء في «كنت» يخاطب بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. والقاع: ما استوى من

الأرض وصلب. وشَجِّجَ: يَضْرِبُ ويَكْسِرُ، وذلك لغرضه في الأرض. والفهر: الحجر ملء الكف. =

قال سيبويه^(١): وليس ذا بقياس مُثَلَّب^(٢)، وإنما يُخَفِّظُ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تُبْذَلُ التاء من واوه، نحو: «أَتَلَجَّ».



قال الشارح: وأما إذا كانت الهمزة متحركة متحركة ما قبلها، وأريد تخفيفها، فتحكمها أن تجعل بين بين، أي: بين مُخْرَجِ الهمزة، وبين مُخْرَجِ الحرف الذي منه حركة الهمزة. وهذا القياس في كل همزة متحركة؛ لأن فيه تخفيفاً للهمزة بإضعاف الصوت، وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقاء من آثار الهمزة؛ ليكون ذلك دليلاً على أن أصله الهمزة، ويكون فيه جمع بين الأمرين.

ولا تخلو الهمزة من ثلاثة أحوال: إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة. فإذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوح، جعلتها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، لأن الفتحة من الألف، وذلك قولك في «سَأَلْ»: «سَال»، وفي «قَرَأْ»: «قَرَأ». والمنفصل في ذلك كله كالمتصل، نحو: «قال أَحْمَدُ»، إذا أردت التخفيف، قلت: «قال أحمد». ولا يظهر سير هذه الهمزة ولا ينكشف حالها إلا بالمشافهة.

فإن كان قبلها ضمة أو كسرة، فإنك تُبْدِلُها مع الضم واواً ومع الكسرة ياءً، وذلك قولك في تخفيف «جَوْنٍ» جمع جُوْنَةٍ: «جَوْنٌ» بواو خالصة، وفي تخفيف «تَوْدَةٍ»: «تَوْدَةٌ». وتقول في المنفصل: «هذا غُلَامُوبِيكُ» بالواو أيضاً. وتقول مع الكسرة: «مَيَّرٌ» بتخفيف «مَيَّرٌ»، وهو جمع «مَيَّرَةٍ»، وهو التضريب بين القوم بالفَسَاد. وتقول: «يريد أن يُقَرِّيكَ»، وفي المنفصل: «مررت بغلامٍ بِيكَ».

وإنما كان كذلك من قبل أن الهمزة المفتوحة لو جعلتها بين بين وقبلها ضمة أو

= والواجي: أصله: من «وَجَّأَ الوتد في الأرض» إذا ضربه ليرسب تحت الأرض. المعنى: يقول الشاعر لمهجوه: لو لم تكن الخلفاء منكم، لكنت أذل من وتد في الأرض. الإعراب: «وكننت»: الواو: حرف عطف. «كننت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «أذل»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «من وتد»: جار ومجرور متعلقان بـ «أذل». «بقاع»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «وتد». «يشجج»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «رأسه»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «بالقهر»: جار ومجرور متعلقان بـ «يشجج». «واجي»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الهمزة المبدلة ياءً. وجملة «كنت أذل»: معطوفة على جملة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشجج واجي»: صفة لـ «وتد» محلها الجر. والشاهد فيه: إبدال الياء من همزة «واجي»؛ لأن الهمزة هنا طرف، والطرف مما يسكن في الوقف، والهمزة تقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها.

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

(٢) أي: ليس بقياس مطرد.

كسرة، لنحوث بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، بل ذلك مُحال، فلذلك عدلوا إلى القلب.

وإذا كانت مكسورة وقبلها متحرك، وأريد تخفيفها، جُعِلت بين بين، سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، فتقول فيما كان قبلها فتحة: «سَيْمٌ» في تخفيف «سَيْمٍ»، و«بَيْسٌ» في تخفيف «بَيْسٍ»، وفي المنفصل: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(١)». وذلك لأنها مكسورة تقربها في التخفيف من الياء، كما كانت مع الفتحة بين الألف والهمزة. والياء مما يسلم بعد الفتحة المحضة، فما ظنك فيما قُرب منها؟ وتقول فيما كان قبلها ضمة، نحو: «سَيْلٌ»، و«ذَيْلٌ»، و«عَبْدُ إِبْرَاهِيمَ». تجعلها بين بين في التخفيف. وقياسُ مذهب الأخفش أن تُخلصها ياءً على ما سُوِّضَ في الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها. قياسُهما واحد. فأما إذا انكسر ما قبلها، فإنَّ تخفيفها بأن تكون بين بين بلا خلاف من نحو: «عَبْدُ إِبْرَاهِيمَ»، إذ لا مانع من ذلك.

فإن كانت الهمزة المتحركة مضمومة، وما قبلها متحرك، فأمرها كذلك في التخفيف، وذلك أن تجعلها بين بين، وذلك بأن تضعف صوتها، ولا تُثَمِّمَ، فتقرب حينئذ من الواو الساكنة سواء كان ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا. هذا مذهب سيبويه، قال^(٢): وهو كلام العرب، وذلك قولك فيما كان قبلها فتحة: «لَوْمٌ»، و«أَكْرَمْتُ عَبْدُؤُخْتِي»، وفيما كان قبلها ضمة قولك: «مُؤُونٌ»، و«رُؤُوسٌ»، وفي المنفصل: «هَذَا عَبْدُ أُخْتِكَ»، و«أَكَلْتُ أُتْرُجَّةً»، وفيما كان قبلها كسرة، نحو: «يَسْتَهْزِؤُونَ»، و«من عبد أُخْتِكَ».

كلُّ ذلك تجعله بين بين عند سيبويه، وكان الأخفش يقلبها ياءً إذا كان قبلها كسرة، ويحتج بأن همزة بين بين تُشَبِّه الساكنَ للتخفيف الذي لحقها، وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة. قال: فلو جُعِلت بين بين، لُحِيَ بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة، وهو معدوم. وهو قول حسن، وقول سيبويه أحسن؛ لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف، وإنما عدولُهم عن ذلك لضرب من التثقل. وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة، لم يمتنع فيما قَارَبَهَا.

وقومٌ من العرب يُبدِلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروف لين، فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا، فيقولون في «سَأَلَ»: «سَالٌ»، وفي «قَرَأَ»: «قَرَأٌ»، وفي «مِثْنَاةً»، «مِثْنَاةٌ»، ومن المضمومة المضموم ما قبلها واوًا، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياءً. وذلك شاذٌ ليس بمطَّرد. قال سيبويه^(٣): وليس بقياس متلثب،

(١) الزخرف: ٢٦.

(٢) الكتاب ٥٥٤/٣.

(٣) الكتاب ٥٤٢/٣.

وإنما هو بمنزلة «أُنَلَجْتُ»، في «أُولَجْتُ». ولا يقاس عليه، فيقال في «أَوَغَلْتُ»: «أَتَغَلْتُ»، وإنما باب ذلك الشعر ضرورة. وأنشد الفرزدق [من الكامل]:

راحث بمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَأَزَعَنِي قَزَارُهُ لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

الشاهد فيه قلب هذه الهمزة ألفًا، والقياس أن تجعل بين بين، لكنه لما لم يتزن له البيت بحرف متحرك، أبدل منها الألف ضرورة. وهذا أحد ما يدل على أن همزة بين بين متحركة، وليست ساكنة كما زعم الكوفيون^(٢). ومما يدل أنها متحركة قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٤٩- أَأَنْ زُمَ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جِيزَةً وصاح غرابُ البَيْنِ أنتَ حَزِينُ
فالهمزة هاهنا بين بين، لأنه لا يُجمع بين همزتين محققتين، فلو كانت الهمزة هاهنا ساكنة، لانكسر البيت، لأنه لا يُجمع في الشعر بين ساكنين إلا في قوافٍ مخصوصة. يقول هذا حين عُزل مُسْلَمَةُ بن عبد الملك عن العراق. ومن ذلك قول حسان [من البسيط]:

سالت هُذَيْلَ رسولِ الله فاجِئَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالتَ ولم تُصِبِ^(٣)
الشاهد فيه قوله: «سالت»، والمراد: سألت بالهمزة، ولا يقال: إن «سَالِ يَسَالُ»

(١) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٢) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٧٢٦ - ٧٣١.

١٢٤٩ - التخریج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٧٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٤٤/٢؛ ولسان العرب ٢٥٨/١٢ (روم)؛ والمنصف ١٩٢/٢.

اللغة: زُمَ: تقدم في السير. البين: الفراق.

المعنى: يتساءل هل يكفي أن تُجير الجمال على المسير، وأن يفارق جيرانه، وأن يصيح الغراب لفراق الأحباب حتى يكون حزينا مهموما؟!

الإعراب: «أَنْ»: الهمزة: حرف استفهام، و«أَنْ»: حرف مصدرى. «زَمَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «أَجْمَالٌ»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «وَفَارَقَ»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «جِيزَةً»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وَصاحَ»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «غرابُ»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «البين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أنتَ»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «حزينٌ»: خبر مرفوع بالضمة.

والمصدر الموزون من «أَنْ زَمَ»: في محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: أَلِزَمَ أَجْمَالُ وفراق جيرة...». وجملة «أنتَ حزينٌ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أَنْ» حيث جاءت الهمزة هنا بين بين. ومتحركة، وليست ساكنة كما زعم الكوفيون.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

لغة قوم من العرب، لأن هذين الشاعرين ليس من لغتهما ترك الهمزة، وقول ابنه عبد الرحمن بُهاجي ابن الحَكَم بن أبي العاص بن أُمَيَّة [من الوافر]:

فَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءُ مِنَّا فَهُمْ مَنَعُوا وَيَبْذُكَ مِن وَدَاجِي
وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتٍ بِخَيْرٍ غَدَا فِي مُظْلِمِ الْعَمَرَاتِ دَاجِي
وَكُنْتَ أَذْلَ مَنْ وَتَدَ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفُهِرِ وَاجِي^(١)

الشاهد فيه قوله: «واجي». والإبدال هاهنا أسهل؛ لأن الهمزة هنا طَرَفٌ، والطرف مِمَّا يسكن في الوقف، والهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قُلبت ياءً، نحو قولك في «يُثْرِ»: «يِيرٌ»، فاعرفه.

فصل

[حذف الهمزة حذفًا غير قياسي]

قال صاحب الكتاب: وقد حذفوا الهمزة في «كُلٌّ»، و«خُذْ»، و«مُرْ» حذفًا غير قياسي، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث، فلم يقولوا: «أُخْذْ»، ولا «أُوكُلْ»، وقال الله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ أَفْكَ﴾^(٢).



قال الشارح: اعلم أن الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه، نحو: «يَضْرِبُ»، و«يَخْرُجُ»، و«يَعْلَمُ»، وأمرت منه المخاطب، فإنك تحذف منه حرف المضارعة إما ذكرناه قبل، فبقي ما بعده ساكنًا، وهي الضاد والخاء والعين، ولا يمكن الابتداء بالسكن، فحينئذ تجيء بالهمزة توضحًا إلى النطق بالسكن، فتقول: «اضْرِبْ»، «أُخْرِجْ»، «اعْلَمْ».

وهذه الهمزة مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضمومًا، فإنك تضمها إتباعًا كراهية الخروج من كسر إلى ضم. فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه، نحو: «أَتَى يَأْتِي»، و«أَيْمَ يَأْتُمُ»، إلا إنك تبديل الهمزة الثانية ياءً خالصةً إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو قولك: «إِيَّتْ»، و«إِيْتُمُ»، والأصل: «إِنِّي»، و«إِنْتُمْ». وإن كانت همزة الوصل مضمومة، قُلبت واوًا خالصةً، نحو: «أَوْسُ الْجُرْحِ»، والأصل: «أَوْسُ». فقلبوا الهمزة الثانية حرفًا لينًا فرارًا من الجمع بين الهمزتين؛ لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة، وجب في الهمزتين، إلا أنه شذ من هذا ثلاثة أفعال تُسَمَّع، ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها، وهي: «خُذْ»، و«كُلْ»، و«مُرْ»، والقياس: «أُخْذْ»، «أُوكُلْ»، «أُؤْمُرْ»، فحذفوا الهمزة التي هي فاء؛ تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحريك ما يُبتدأ به، وهو الخاء

في «حُذِّ» والكاف في «كُلُّ»، والميم في «مُزَّ»، فحذفوها، ووزنته من الفعل «عَلَّ» محذوف الفاء. ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم، ولذلك جعله صاحب الكتاب غير قياسي، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث، يعني في «حُذِّ»، و«كُلُّ» دون «مُزَّ»، فإنك تقول فيه: «مُزَّ»، و«أومُزَّ». قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَهْلُكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(١). جاء فيه الأمران^(٢)، إلا أن الحذف أكثر، كأنه لتقصه عن مرتبة «حُذِّ»، و«كُلُّ» في كثرة الاستعمال، فاعرفه.

فصل

[حذف همزة «أل» وإثباتها]

قال صاحب الكتاب: وإذا خُفِّفت همزة «الأخْمَرُ» على طريقها، فتحركت لام التعريف، اتَّجَعْ لهم في ألف اللام طريقان: حذفها، وهو القياس، وإبقاؤها لطُروء الحركة، فقالوا: «لَخْمَرُ»، و«أَلْخَمَرُ»، ومثل «لَخْمَرُ»: «عَادِلُولِي»^(٣) في قراءة أبي عمرو، وقولهم: «مِنْ لَانَ» في «مِنْ الْآنَ». ومن قال: «أَلْخَمَرُ» قال: «مِنْ لَانَ» بتحريك النون، كما قرئ: «مِنْ لَزِيضٍ»^(٤)، أو «مِلَانَ» بحذفها، كما قيل: «بَلْكَذِبٍ».



قال الشارح: قد تقدّم أن الهمزة المتحركة إذا سكن ما قبلها، ولم يكن الساكن من حروف المد واللين، فحكم تخفيفها بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتُحذف، كقولنا في «مَسْأَلَةٌ»: «مَسْأَلَةٌ»، وفي «مِرْآةٌ»: «مِرْآَةٌ». ومن ذلك «الأخْمَرُ» إذا خُفِّفت همزته.

وقوله: «على طريقها» يعني بإلقاء حركتها على الساكن الذي هو اللام. وفي ذلك وجهان: أحدهما أن تُلْقَى حركة الألف على اللام، فتحرك اللام وتُبقَى أَلِف الوصل، ولا تحذفها؛ فتقول: «أَلْخَمَرُ». والآخر أن تقول: «لَخْمَرُ»، فتحذف أَلِف الوصل. فمن أثبتها مع تحرك اللام نوى سكوتها، إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام، فلم يعتد بها. وهذا معنى قوله: «لطروء الحركة»، وصار ذلك فيها كحركة النقاء الساكنين في كونها عارضة. ألا ترى أنهم قد قالوا: «لم يَقُمْ الرجلُ»، فلم يعتدوا بالكسرة، ولذلك لم يُعيدوا الواو المحذوفة لالنقاء الساكنين؟ ومن ذلك «الإنطلاق» حرّكوا اللام لالنقاء الساكنين، ومع ذلك همزة الوصل ثابتة لم تُحذف.

ومن حذف الهمزة، وقال: «لَخْمَرُ»، فإنه اعتد بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة

(١) طه: ١٣٢.

(٢) أي: تحقيق الهمزة وتخفيفها.

(٣) «عَادَا الْأُولَى» [النجم: ٥٠]. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١٦٩/٨؛ وتفسير الطبري ٤٦/٢٧؛ والكشاف ٣٤/٤؛ والنشر في القراءات

المشر ٤١٠/١ - ٤١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢١/٧ - ٢٢.

(٤) «مِنْ الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٦٧؛ وغيرها].

إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت، فوقع الاستغناء عنها. ويلزم من قال: «الْحَمْرُ»، فيثبت الهمزة، أن يقول في «اسْأَنْ» إذا خُففت: «إِسْأَلْ»، ومن قال: «لَحْمَرٌ» يلزمه أن يقول: «سَلْ»، إلا أن الأكثر مع لام المعرفة إبقاء ألف الوصل، وحذفها في غير ذلك، لأن هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتبرها الحركة إلا بسبب عارض، فالسكون فيها أقوى.

وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لآما في مثل هذا، فيقول: «اللَّحْمَرُ» في «الْأَحْمَرِ»، و«الْلَرْضُ» في «الْأَرْضِ»، وكأن أهل اللغة نكبوا عن تحريك هذه اللام، فقلبوا الهمزة من جنس اللام، كما قالوا: «لَوَّ» إذا جعلوا اسماً، فيزيدون واواً من جنس الواو.

فأما قراءة أبي عمرو ﴿عَادِلُولَى﴾^(١) بالادغام والتشديد، فوجهها أن الأصل «الْأُولَى»، فحُففت الهمزة بأن أُلقيت حركتها على اللام، ثم حُذفت، واعتدوا بالحركة على مذهب من قال: «لَحْمَرٌ»، ثم ادغم التنوين في اللام.

وأما «من لان» فعلى المذهبين، فإن قلت: «لَحْمَرٌ»، واعتددت بالحركة، قلت: «مِنْ لَانَ» بسكون النون في «مِنْ»؛ لأن ما بعدها متحرك. وعلى ذلك قُرىء: ﴿قَالُوا لَانَ﴾^(٢)، بإثبات الواو؛ لأن اللام متحركة، فلم يلتق ساكنان. وإن قلت: «الْحَمْرُ»، بإثبات همزة الوصل، ولم تعتد بحركة اللام، وأجريت لها مجرى الساكن؛ فإِنَّكَ تقول: «مِنْ لَانَ»، بفتح النون لالتقاء الساكنين إجراءً لها مجرى الساكن، وتقول على ذلك: «مِلَانَ» على حد قول الشاعر [من المشرح]:

غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٍ^(٣)

فتحذف النون لالتقاء الساكنين إجراءً لها مجرى حروف العلة من قِبَل أن الساكن في الحكم كالساكن في اللفظ، فكما تُثبِت همزة الوصل مع هذه اللام في «الْحَمْرُ» كإثباتها مع الساكن الصريح، كذلك تحذف الواو معها لالتقاء الساكنين. وتحرك النون في «مِنْ لَانَ» وتحذفها، والتحريك أكثر. وقد قُرىء ﴿مِنْ لَرْضٍ﴾^(٤)، و﴿مِنْ لَوْضٍ﴾ بالوجهين مع إبقاء حركة الهمزة على الساكن الذي هو اللام، فاعرفه.

(١) النجم: ٥٠، وقد تقدم منذ قليل.

(٢) البقرة: ٧١. وهي قراءة نافع.

انظر: البحر المحيط ٢٥٧/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧٢/١.

(٣) تقدم بالرقم ١٠٨٥.

(٤) ﴿مِنْ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ وغيرها.

فصل

[التقاء الهمزتين]

قال صاحب الكتاب: وإذا التقى همزتان في كلمة، فالوجه قلبُ الثانية إلى حرف لين، كقولهم: «آذَمُ»، و«أَيْمَةُ»، و«أَوَيْدِمُ». ومنه «جاءَ» و«خطايا». وقد سمع أبو زيد من يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ»، قال: هَمَزَهَا أَبُو السَّمْحِ وَزَادَ ابْنُ عَمَةٍ، وَهُوَ شَادٌ، وَفِي الْقِرَاءَةِ الْكُوفِيَّةُ: «أَيْمَةُ»^(١).



قال الشارح: قد تقدم قولنا بأن الهمزة حرفٌ مستثقلٌ؛ لأنه بعد مخرجها، إذ كانت تَبْرَةً في الصدر تخرج باجتهادٍ، فثقل عليهم إخراجها؛ لأنه كالتهوع، ولذلك مال أهلُ الحجاز إلى تخفيفها. وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقل، ووجب التخفيف. فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين، نحو: «آذَمُ»، و«آخَرُ»، و«أَيْمَةُ»، و«جاءَ»، و«خطايا».

فأما «آذَمُ»، فأصله «أَذَمُ» بهمزتين، الأولى همزة «أَفْعَلُ»، والثانية فاء الفعل، لأنه من «الأذمة»، وكذلك «آخَرُ»؛ لأنه من التأخر، فأبدلوا من الثانية ألفاً محضةً، وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها على حد فعلهم في «رَأْسٍ» و«فَأْسٍ»، ولا تُخَفَّفُ، وإنما نصير ألفاً كإلف «ضاربٍ»، و«خاتمٍ». وإنما شبهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلاً، وعلى ذلك إذا جمعته أسماً، قلت: «أَوَاذِمُ» على نحو: «كُؤَاهِلُ»، و«حَوَائِطُ». فإن أردت الصفة، قلت: «أُذَمُ»: نحو: «حُمُرٍ»، فقلبيها واواً على حد «بَوَايِلُ»، و«كُؤَاهِلُ» دليلٌ على اعتزام رفض أثر الهمزة فيها.

وتقول في التصغير: «أَوَيْدِمُ»، كما تقول: «بُؤَيَزِلُ»، و«كُؤَيْهَلُ» على أنه ليس في قولهم: «أَوَيْدِمُ» دلالةٌ على رفض الهمزة؛ لأن الهمزة تُقلب واواً إذا انفتحت وانضم ما قبلها، نحو: «جُؤُنٍ»، وإنما أصحابنا يذكرون: «أَوَيْدِمُ» مع «أَوَاذِمُ» و«أَوَاخِرُ» جمعاً بين التصغير والتكسير.

وأما «أَيْمَةُ»، فهو في الأصل: «أَيْمَةُ» على وزن «أَفْعِلَةُ»، لأنه جمعُ «إِمامٍ» كـ«جَمَارٍ» و«أَخْمِرَةٍ»، فاجتمع في أوله همزتان: الأولى همزة الجمع، والثانية فاء الكلمة. واجتماع الهمزتين في كلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفهما. وكان القياس قلبُ الهمزة الثانية ألفاً لسكونها، على حد قلبها في «أَيْتَةٍ»، و«أَزْرَةٍ» جمع «إِنَاءٍ» و«إِزَارٍ»، لكنه لما وقع بعدها مثلاًن، وهما الميمان، وأرادوا الازدغام، نقلوا حركة الميم الأولى - وهي

(١) التوبة: ١٢، وغيرها. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادة (أسم).

الكسرة - إلى الهمزة، وادغموا الميم في الميم، فصار: «أُمَّة». والذي يدل على ما قلناه أنه لو لم يكن كذلك، لوجب إبدال الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها على ما ذكرناه، وكان يقع المدغم بعدها، فيقال: «أُمَّة» مثل «عامة» و«طامة»، فلما لم يقل ذلك، دل على ما قلناه. ومما يؤيد أن الكسرة نُقلت من الميم الأولى إلى ما قبلها من الهمزة قراءة حمزة والكسائي «أَيْمَّة» على الأصل. فلما صار اللفظ إلى «أَيْمَّة»، لزم تخفيف الثانية، وأن تصير بين بين على حد قولهم في «سَيْم»: «سَيْم»، إلا أنهم لما لم يكن من كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، نكبوا عن جعلها بين بين؛ لأن في جعلها بين بين ملاحظة الهمزة، إذ كانت همزة في النية، فأخلصوها ياء محضة؛ لأن همزة بين بين هنا ياء مشوبة بالهمزة. وإنما رفضوا فيها بقايا الهمزة، فأخلصوها ياء، فقالوا: «أَيْمَّة» على ما ترى.

فأما «جاء» فأصله: جائي بهمزتين متحركتين: الأولى منقلبة عن عين الفعل التي هي ياء في «جاء يجيء» انقلبت همزة للإعلال على حد قلبها في «بائع»، و«قائل». والثانية التي هي لام الفعل، فيلزم قلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها. ولم يجعلوها بين بين؛ لما ذكرناه من أن همزة بين بين همزة في النية. وهم قد رفضوا الجمع بين همزتين ألبتة، فقلبوها كما قلبت همزة «آدم» ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، وصارت الياء في «جائي» عارية من آثار الهمزة كياء «قاضي»، كما صارت ألف «آدم» عارية من الهمزة كالف «خالد»، و«ضارب».

وكان الخليل^(١) يقول: هو مقلوب، كأنهم جعلوا العين في موضع اللام، وكان فأبعلاً، فصار «فأبعلاً»، كما قالوا: «شاكبي السلاح»، وأصله: «شائك السلاح»، و«لاي» وأصله: «لاي». وأطرد هذا القلب عنده فيما كان لاهمزة، نحو: «جاء»، و«شاء» ونحوه؛ لثلاث يلتقي همزتان، ولا يطرد عنده في «شاك»، و«لاي»، إذ لم يلتق في آخره همزتان. ومذهب الخليل متين لما يلزم في قول سيبويه من الجمع بين إعلانين، وهما قلب الياء التي هي عين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء.

وأما «خطايا»، فإنه جمع «خطيئة» على طريقة «فعاثل»، جمع على الزيادة جمع الرباعي. وأصله: «خطائي» بهمزتين؛ لأنك همزت ياء «خطيئة» في الجمع كما همزت ياء «قبيلة» و«سفينة»، حين قلت: «قبائل»، و«سفائن». وموضع اللام من «خطيئة» مهموز، فاجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، فصار «خطائي»، ثم استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، كما فعلوا ذلك في «مذاري»، و«مغايا». وإذا كانوا قد اعتمدوا في «مذاري» و«مغايا» ذلك مع عدم

الهمزة، فهو مع الهمزة أولى بالجواز؛ لثقل الهمزة، فصار «خطأ» بهمزة بين القَيْن، وتقديره: خطأ، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء، فصار «خطايا». وإنما جعلوها ياء ولم يجعلوها واوا؛ لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو، فلم يريدوا إبعادها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفاهما.

وكان الخليل يذهب في ذلك إلى أنه من المقلوب، وأن الهمزة في «خطأ» بعد الألف هي لام الفعل في الواحد، والألف بعدها هي المدة في «خطيئة» على نحو من قوله في «جاء».

هذا رأي سيبويه^(١) في الهمزتين: إذا التقتا في كلمة واحدة، لم يخل عن إبدال الثانية؛ وأما أبو زيد، فحكى أن من العرب من يخفف الهمزتين جميعاً، فيقول: «أنت قلت». قال: وسمعت من العرب من يقول: «اللهم اغفر لي خطيئتي» مثل «خطاياي»، همزها أبو السمع ورداد ابن عمه. وهو قليل في الاستعمال شاذ في القياس.

وقوله: «وفي القراءة الكوفية أئمة»، فإنه قرأ بذلك عاصم وحمره والكسائي من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابن عامر التخصبى. وليس ذلك بالوجه، والحجة لهم في ذلك أن الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروف الحلق في نحو «اللعاة» و«لجحت عينه»، فكذلك الهمزة. وذلك ضعيف؛ لأن حروف الحلق مستقلة، وثقلها لاستفالها، وكل ما سفل منها كان أشد ثقلاً، فلذلك فارقت الهمزة أخواتها، فجاز اجتماع العيئين والحائنين. ولم يجر في الهمزة؛ لأنها أدخلت الحروف في الحلق. والذي يدل على ضعفه أننا لا نعلم أحداً حقق في نحو: «آدم»، و«آخر». وكذلك ينبغي في القياس أن يكون «أئمة». فإن قيل: «آدم» الهمزة الثانية فيه ساكنة، والثانية في «أئمة» متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن، قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، بل حكمهما في الاعتلال والقلب واحد. ألا تراك تقول في «متر»: «مير»، وفي «ذئب»: «ذيب»؛ لكسر ما قبلهما، ولم تكن الحركة مانعة من الاعتلال، وكذلك «جُون» و«لَوْم». قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين في أناس معه. قال سيبويه^(٢): وقد يتكلم ببعض العرب، وهو رديء. هذا نص سيبويه، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وإذا التقتا في كلمتين، جاز تحقيقهما وتخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين. والخليل^(٣) يختار تخفيف الثانية، كقوله تعالى: «فَقَدْ جَاءَ

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

أَشْرَاطُهَا^(١). وأهل الحجاز يخففونهما معاً، ومن العرب من يُثَقِّم بينهما ألفاً. قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

أَأَنْتَبَ أَمْ أُمُّ سَالِبٍ^(٢)

وأُشدُّ أبو زيد [من الطويل]:

١٢٥٠ - حُرِّقْ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاهُ يَفْنُونَ أَمْ قَبَزُوا
وهي في قراءة ابن عامر. ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف، ومنهم من يخفف.

قال الشارح: اعلم أنه إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين، فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فُتحَقَّقَا، إلا إذا كانت عينا مضاعفةً من نحو «رأس»، و«سأل»، إلا أنهما في الكلمتين أسهل حالاً، وأقل ثقلًا، إذ ليستا بملازميتين، وقيام كل

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة قبل وورش وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.

١٢٥٠ - التخريج: البيت لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية ص ٣٤٩، ٣٥٠؛ ويلا نسبة في الأزهية ص ٤٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٤؛ ورصف الميباني ص ٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧ (حزق)؛ وجمع الهوامع ١/ ١٥٥.

اللغة: الحزق: القصير من الرجال الذي يقارب الخطو. الفكاهة: المزاح، ما يُمتنع به من طرف الكلام. المعنى: إن ذلك الرجل الدميم، إذا تضاحك القوم لطرفه، ردد الفكر في كلامهم أيقصدونه بذلك أم يقصدون الفرد؟

الإعراب: «حزق»: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضممة الظاهرة. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. «ما»: حرف زائد. «القوم»: فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور، مرفوع بالضممة الظاهرة. «أبدوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فكاهة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تفكر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «آياه»: الهمزة للاستفهام، و«إياه»: ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «يعنون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أم»: حرف عطف. «قردًا»: اسم معطوف على محل الضمير «إياه»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «هو حزق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما القوم... تفكر...»: في محل رفع صفة لـ «حزق». وجملة «أبدى القوم»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أبدوا»: نصيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تفكر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعنون»: بدلية من جملة «تفكر»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «آياه» حيث أفحم ألفا بين همزتين: همزة الاستفهام، وهمزة «إياه».

كلمة بنفسها غير ملتصقة بالأخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة، وقد تلتقيان في كلمتين. فمنهم من يُخَفِّفُ الأولى وَيُحَقِّقُ الآخرة، وهو قولُ أبي عمرو، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(١)، و﴿يَا زَكْرِيَّا إِنَّا﴾^(٢). وَيُسَبِّهون ذلك بالتقاء الساكنين، فَإِنَّ التَّغْيِيرَ يَقَعُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا دُونَ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: «ذَهَبَتِ الْهَيْدَاتُ»، و«لَمْ يَقُمْ الْقَوْمُ».

ومنهم من يُحَقِّقُ الأولى وَيُخَفِّفُ الثانية. قال سيبويه^(٣) سمعنا ذلك من العرب، وقرأ: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(٤)، و﴿يَا زَكْرِيَّا إِنَّا﴾^(٥) يخفف الهمزة الثانية، فيجعلها بين بين، وتحقيقهما جائز؛ لأنهما منفصلتان في التقدير، ولا تلزم إحداهما الأخرى. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٥١- كُلُّ غَرَاءَ إِذَا مَا بَرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ
أَنَشَدَهُ سَبِيوهُ بِتَلْيِينِ الثَّانِيَةِ، وَجَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ؛ لِأَنَّهَا مَكْسُورَةٌ بَعْدَ فَتْحَةٍ. وَمِمَّا يُحْتَجُّ

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة أبي عمرو وقالون والبيزي.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٧.

(٢) مريم: ٧. وهي قراءة الجمهور.

(٣) الكتاب: ٥٤٩/٣.

(٤) محمد: ١٨. وهي قراءة قنبل وورش وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٤.

(٥) مريم: ٧. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٧؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٣٢/٤.

١٢٥١ - التخریج: البيت بلا نسبة في الكتاب ٥٤٩/٣، ٥٥١.

اللغة: الغراء: البيضاء؛ وبرزت: بدت للناظرين.

المعنى: يقول كل امرأة حسناء إذا ما بدت للناظرين خيف عليها الأخذ بالعين لحسنها.

الإعراب: «كل»: مبتدأ مرفوع. «غراء»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ترهب». «ما»: زائدة، «برزت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «ترهب»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «العين»: نائب فاعل. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ترهب». «والحسد»: الواو: حرف عطف، «الحسد»: معطوف على «العين» مرفوع، وسكن لأن القافية مقيدة.

وجملة «كل غراء إذا ما برزت ترهب العين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما برزت ترهب العين»: خبر للمبتدأ (كل) محلها الرفع. وجملة «برزت»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «ترهب العين»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تخفيف همزة «إذا» في قوله: «غراء إذا»، وجعلها بين بين، لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء، وتحقيقها جائز.

في ذلك أنه لا خلاف في قولهم: «آذَمَ»، و«آخَرَ»، فوق التغيير والبدل في كلمة واحدة على الثانية، فكذلك إذا كانتا في كلمتين.

وأما أهل الحجاز فيحققون الهمزتين معاً؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لُخِفَتْ. قال سيبويه^(١): ومن العرب ناسٌ يَدْخُلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة أَلْفاً، وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين، ففصلوا بينهما بألفٍ، كما قالوا: «أَخْشِيَانُ»، ففصلوا بألف بين النونات كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة. فأما قول الشاعر [من الطويل]:

فَيَا ظَنِيَّةَ الْوَغَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ الثُّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ^(٢)

البيت لذي الرُّمَّة، والشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين من قوله: «أَأَنْتِ»، كراهية اجتماع الهمزتين، كما دخلت بين النونات في قولهم: «اضْرِبْنَانُ»، كراهية اجتماعها. والوُغَسَاءُ: رَمْلَةٌ لَيْثَةٌ، وَجُلَاجِلٌ: موضعٌ بعينه، ويروي: «حَلَّاحٌ» بالحاء غير المعجمة. والثُّقَا: الكَثِيبُ من الرمل، وأراد المبالغة في شدة الثَّبَةِ بين الظبية والمرأة حتى التَّبَسُّتا عليه، فسأل سؤالاً شاكاً. وأما البيت الآخر، وهو [من الطويل]:

حَسَزْتُ إِذَا مَا الْقُصُومَ . . . إلخ

أنشده أبو زيد في نوادره^(٣)، قال: أنشدناه الأعراب، وأنشده أيضاً الجوهري^(٤) في كتابه، والشاهد فيه قوله: «أَيَّاهُ» بإدخال الألف بين همزة الاستفهام، وبين الهمزة التي هي فاء. والحُزُقُ: القصير الذي يُقَارِبُ الخَطْوَ، كأنه يهجو بقصره. يقول: إذا تَفَاكَهَوَا، وَتَمَازَحَوَا، ووصفوا القصير، تفكَّرَ هذا الرجل: هل هو المعنيُّ أم القِرْدُ. وقد قرأ ابن عامر: «أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»^(٥)، وكذلك: «أَبَيْتُكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ»^(٦). ثُمَّ بعد دخول ألف الفصل، منهم من يُحَقِّقُ الهمزتين - وهم بنو تميم - ومنهم من يُخَفِّفُ الثانية، وهم أهل الحجاز، وهو اختيار أبي عمرو. فَمَنْ حَقَّقَ فَإِنَّمَا المراد الفراءُ من التقاء الهمزتين، وقد حصل ذلك بالألف. ومن خَفَّفَ فَلَانَ الثانية بين بين، وهي في نية الهمزة، فكروها أن لا يَدْخُلُوا الألف بينهما؛ لأنَّ همزةً بين بين همزةً في النية، وأما إذا لم يُوْتِ بألف الفصل، ولم يكن قبل همزة الاستفهام شيء، لم يكن بدُّ من تحقيق همزة الاستفهام؛ لأنه لا سبيل إلى تخفيف الأول؛ لأنَّ فيه تقريباً من الساكن لا يُتَبَدَأُ به.

(١) الكتاب ٣/ ٥٥١.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.

(٣) لم أقع عليه في نوادر أبي زيد.

(٤) الصحاح، مادة (حزق).

(٥) البقرة: ٦، ويس: ١٠. وانظر: الكشف ١/ ٢٦؛ ومعجم الفراءات القرآنية ١/ ٢١.

(٦) يوسف: ٩٠. وانظر: معجم الفراءات القرآنية ٣/ ١٩٠.

فصل

[اجتماع همزتين أولاهما ساكنة والثانية مفتوحة]

قال صاحب الكتاب: وفي «أَفْرَأَ آيَةَ» ثلاثة أوجه: أن تُقَلَّبَ الأولى ألفاً، وأن تُحَذَفَ الثانية، وتُلْقَى حركتها على الأولى، وأن تُجَعَّلَا مَعًا بين بين، وهي حجازية.



قال الشارح: قد اجتمع في «أَفْرَأَ آيَةَ» همزتان: الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، فمنهم من يخفّف الأولى بأن يُبَدِّلَهَا أَلْفًا محضةً لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ «راسٍ»، و«فاسٍ»، ويُحَقِّقُ الثانية، فيقول: «أَفْرَأَ آيَةَ». ومنهم من يُخَفِّفُ الثانية بأن يُلْقِي حركتها على الساكن قبلها، ويحذفها على حدّ «مَنْ بُوِكَ»، و«كَمْ بُلُكٌ»، فيقول: «أَفَرَّ آيَةَ». وكان أبو زيد يَجِيزُ ادغام الهمزة في الهمزة، فيقول: «أَفَرَّ آيَةَ» ويجعلها كسائر الحروف.

وأما قول صاحب الكتاب أن تجعلَا مَعًا بين بين، فليس بصحيح، وهو وَهْمٌ؛ لأنّ الأولى ساكنة، والهمزة الساكنة لا تُجَعَّلُ بين بين؛ لأنّ معنى جَعْلُهَا بين أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها. وإذا لم تكن متحركة، فلا يصحّ فيها ذلك، مع أنّ الغرض من جَعْلُهَا بين بين تخفيفُها بتقريبها من الساكن. وإذا كانت ساكنة، فقد بلغت الغاية في الخفة، إذ ليس وراءه خفة. فأما لو قلت: «قَرَأَ آيَةَ» بتحريكها، جاز أن تُجَعَّلَا بين بين مَعًا، وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم؛ لأنّهما مفتوحتان بخلاف «أَفْرَأَ آيَةَ»، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

التقاء الساكنين

فصل

قال صاحب الكتاب: تشترك فيه الأضرب الثلاثة، ومتى التَقَّيا في الدرج على غير حذهما، وحذهما أن يكون الأول حرفَ لين، والثاني مدْعَمًا في نحو «دَابَّة»، و«خَوَيْصَة»، و«تُمُودُ الثوب»، وقوله تعالى: «قُلْ أَتَحَاجُّونَ»^(١)، لم يخلُ أولهما من أن يكون مَدَّةً، أو غير مَدَّة. فإن كان مَدَّة، حُذِفَ، كقولك: «لَمْ يَقُلْ»، و«لَمْ يَبِعْ»، و«لَمْ يَخَفْ»، و«يَخْشَى القَوْمَ»، و«يَغْزُو الْجَيْشُ»، و«يَرْمِي الْغَرَضَ»، و«لَمْ يَضْرِبَا الْيَوْمَ»، و«لَمْ يَضْرِبُوا الْآنَ»، و«لَمْ تَضْرِبِي ابْنَكَ»، إلّا ما شذَّ من قولهم: «أَلَحَسَنُ عِنْدَكَ؟» و«آيَمُنُ اللَّهُ بِجِبْنِكَ؟» وما حُكِيَ من قولهم: «حَلَقْنَا الْبِطَانِ».



قال الشارح: التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فالاسم نحو قولك «مِنْ الرَّجُلِ»، و«مُدَّ الْيَوْمَ»، فيمن رفع، و«زَيْدُ الظَّرِيفِ»، والفعل نحو: «حَذِ الْقَوْمَ»^(٢)، و«ازْدَدِ الْجَيْشُ»، والحرف نحو قولك: «هَلِ الرَّجُلُ فِي الدَّارِ»، و«قَدْ انْطَلَقَ خَالِدٌ»، ونظائره كثيرة، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أنَّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أنَّ الحرف الساكن كالوقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالُّ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما.

وقوله: «في الدرج» تحرّز من حال الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساكن مسدّد الحركة كقولك: «قَامَ زَيْدٌ»، و«هَذَا بَكْرٌ» وإنّما سدّ الوقف مسدّد الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يُمكن جَرَسَ ذلك الحرف ويُوفِّر الصوت

(١) البقرة: ١٣٩. وهي قراءة الحسن والأعمش وابن محيصن.

انظر: البحر المحیط ١/٤١٢؛ وتفسير القرطبي ٢/١٤٥؛ والكشاف ١/٩٨.

(٢) الأعراف: ١٩٩.

عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له. ألا ترى أنك إذا قلت: «غَمَزُوا» ووقفت عليه، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلت بها غيره؟ وذلك أن تحريك الحرف يُقَلِّقُه قبل التمام، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته. ويؤيد عندك ذلك أن حروف القَلْقَلَة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والذال، لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحَفَل والضَّغْط، وذلك نحو: «الْحَقُّ» و«اذْهَبْ»، و«اخْلُطْ»، و«اخرُجْ»، ونحو الزاي والذال والطاء والصاد. فبعض العرب أشدَّ تصويثًا. فجميع هذه لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، فمتى أدرجتها وحركتها، زال ذلك الصوت، لأنَّ أخذك في صوت آخر وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا، فبان لك بما ذكرته أنَّ الحرف الموقوف عليه أتمَّ صوتًا، وأقوى جرسًا من المتحرك، فسَدَّ ذلك مسدَّ الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله.

وقوله: «على غير حدِّهما»، يريد أن يوجد شرطاهما. والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين، والثاني مدغمًا كـ«دَابَّةٍ»، و«شَائَةٍ»، و«خُونِصَةٍ» تصغير «خاصةٍ». قلبت الألف واوًا، وجئت بياء التصغير ساكنةً، وبعدها الصاد مضاعفةً، و«ثُمُوذُ الثُّوبِ»، وهو بناء لما لم يُسمَّ فاعله من «تَمَادُّ الزيدان الثوب». وذلك أن «فاعِلٌ» يكون من اثنين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر، إلا إنَّك تُسند الفعل إلى أحدهما كما أنَّه له دون الآخر، وتنصب الآخر على أنه مفعول، وتُعربه في اللفظ من الفاعلية، وإن لم يَغَرَّ من جهة المعنى، وذلك نحو: «ضاربُ زيدًا»، و«قاتلتُ بكرًا». فإذا أدخلت تاء المطاوعة، أسندت الفعل إليهما على حكم الأصل، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللازمة، نحو: «تضارب الزيدان»، و«تقاتل البكران». وهذا النوع هو الأكثر في الاستعمال، ويجوز أن يكون متعديًا إلى مفعول ثانٍ غير الذي يفعل بك مثل فَعَلْكَ، نحو: «عاطبتُ بكرًا الكأسَ»، أي: أعطاني كأسًا وأعطيته مثلها، و«فأوضَّته الحديثَ»، فيتعدى إلى المفعولين كما ترى. فإذا أدخلت تاء المطاوعة، أسندت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأول، لأنَّ الفعل لهما في الحقيقة، وبقي المفعول الثاني منصوبًا على حاله، لا حَظَّ له في الفاعلية، نحو قولك: «تُعاطينا الكأسَ»، و«تفاوضنا الحديثَ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٢ - وَلَمَّا تَفَاوَضْنَا الْحَدِيثَ وَأَسْفَرَتْ
وُجُوهَ زَهَاها الْحُسْنُ أَنْ تَشْفَعَا

١٢٥٢ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣٦١/١٤، ٣٦٢ (زها). اللغة والمعنى: تفاوضنا الحديث: توسعنا فيه وتبادلناه. أسفرت: توضححت، برزت. زهاها: استخفها، حملها على الإعجاب بنفسها.

وعندما تبادلنا الحديث وتوسعنا فيه، ظهرت الوجوه الحسنة من خلف حجابها.

الإعراب: «ولما»: الواو: حرف استئناف، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بجوابه. «تفاوضنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الدالة على الفاعلين، =

وإذا عُرِفَت هذه القاعدة، وتَمَهَّد الأصل، كان قولهم: «تُمُوْدُ الثوبُ» من «ماددْتُ زيدًا الثوبَ»، أي: كُلُّ منهما مَدَّة، ثم دخلت تاء المطاوعة، فأُسند الفعل إليهما، وبقي «الثوبُ» منصوبًا على ما تقدَّم، وصار الفعل من قبيل الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد. فلما بُنِيَ لِمَا لم يسم فاعله، أُسند الفعل إلى الثوب، ف قيل: «تُمُوْدُ الثوبُ»، كما تقول: «ضُرب زيدٌ»، و«شتم خالدٌ».

ولمَّا ساءَ الجمعُ بين ساكنتين عند وجود الشرطين، وذلك من قبل أن المَدَّ الذي في حروف المَدَّ يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مَدغمًا يجري مجرى المتحرك؛ لأنَّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً، فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين، إلا إذا كانا على الشرط المذكور.

فإن لم يكونا على الشرط المذكور، فلا بدَّ من تحريك أحدهما، أو حذفه، فإن كان الساكن الأول حرفَ مَدٍّ ولين - وهو أن يكون ألفًا أو ياءً ساكنةً قبلها كسرةً أو واوًا ساكنةً قبلها ضمةً - فإنه، إذا لقيها ساكنٌ بعدها، حذفتهَا.

فأمَّا حذفُ الألف، فقولك: «لَمْ يَخَفْ»، و«لَمْ يَهَبْ»، والأصل: «يَخَافُ»، و«يَهَابُ». فلما دخل الجازم، أُسكن اللام التي هي الفاء والباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنَّ تحريكها يؤدي إلى ردِّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردُّها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها.

ومن ذلك قولك: «هذه حُبْلَى الرجل»، و«يُعْزَى القوم». تحذف الألف لكونها وسكون لام التعريف. وكان ذلك أولى من أن يقلبوها، فيصيروا إلى ما هو أثقل منها، وهو إمَّا الواو أو الياء، فحذفوا حين أمنوا الإلباس.

ومن ذلك قولهم: «رَمَتْ»، سقطت الألف لكونها وسكون تاء التانيث بعدها، كما حذفوها في «حبلى الرجل».

= «وَأنا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الحديث»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وأسفرت»: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتانيث. «وجوه»: فاعل مرفوع بالضمة. «زهاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الحسن»: فاعل مرفوع بالضمة. «أن»: حرف مصدرى ناصب. «تتقنعا»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن تتقنعا» في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: زهاها الحسن عن أن تتقنعا. وجملة «تفاوضنا»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «أسفرت وجوه»: معطوفة على سابقتها في محل جر. وجملة «زهاها الحسن»: في محل رفع صفة للوجوه. والشاهد فيه قوله: «تفاوضنا الحديث» حيث تحوّل الفعل «فاض» إلى الفعل «فاوض» يتعدى إلى مفعولين، ثم تدخله تاء المطاوعة، فيندو: «تفاوض».

وقالوا: «زَمَيَا»، و«غَزَوَا» فقلبوا، ولم يحذفوا؛ لثلاثا يلتبس الاثنان بالواحد، فكأن احتمال يُقَلّ ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس. وكذلك قالوا: «حُبْلَيَان»، و«ذِفْرَيَان»، فقلبوا لالتقاء الساكنين إذ لو حذفوا، فقالوا: «حُبْلَان»، و«ذِفْرَان» لالتبس بما ليس للثانيث. وربما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنك تحذف النون للإضافة، فتقول: «حُبْلَا زَيْدًا»، و«ذِفْرَا البعير».

وأما حذف الياء، فنحو قولك: «لَمْ يَبْعْ»، و«لَمْ يَصِرْ»، والأصل: «يَبِيعُ»، و«يَصِيرُ»، فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم. وكذلك تحذفها في الوقف، نحو قولك: «بِعْ»، و«صِرْ». وقالوا في المنفصل: «هُوَ يَزِيهِ الرَّجُلَ وَيَقْضِي الدَّيْنَ»، بحذف الياء أيضًا لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها. ولم يحركوها، إذ تحريكها لا يخلو إما أن يكون بالكسر، أو بالضم، أو بالفتح، فلا يجوز فيها الكسر، وهو أصل حركة التقاء الساكنين؛ لأن الكسرة تُسْتَقِلُّ على الياء المكسور ما قبلها، كما كرهوا ذلك في «مررت بقاضيك»، وكذلك الضم لا يسوغ فيها؛ لأنها قد صارت بمنزلة «هذا قاضيك». ولا يجوز الفتح؛ لأنه يلتبس بالنصب. فلما امتنعت الحركة فيها، وجب الحذف.

فأما حذف الواو المضموم ما قبلها، فنحو: «لَمْ يَقُمْ»، و«لَمْ يَقُلْ»، والأصل: «يَقُومُ»، و«يَقُولُ»، فلما سكنت أواخرهما للجزم، التقى في آخرهما ساكنان: الميم والواو قبلها في «يَقُومُ»، واللام والواو في «يَقُولُ»، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكر في الياء. وتقول في المنفصل: «يَغْزُو الْجَيْشُ»، و«يَدْعُو اللَّهُ»، فحذفت الواو للساكنتين، ولم يحركوها: استثقلوا الكسرة فيها، كما استثقلوها في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك الضمة، فلم يقولوا: «يَغْزُو الْجَيْشُ»، و«لَا يَغْزُو» بالكسر، كما لم يقولوا: «يَزِيهِ الْغَرَضُ»، ولا «يَزِيهِ» بل هو هاهنا أولى؛ لأن الواو أثقل من الياء. وكذلك «لَمْ يَضْرِبْنَا الْقَوْمَ»، و«لَمْ يَضْرِبُوا الْآنَ»، و«لَمْ تَضْرِبِي ابْنَكَ»، حذفت النون للجزم، ثم دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى، فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين، وتعذر التحرك للثقل، ولم يقع لبس مع الحذف.

وقوله: «إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: «الْحَسَنُ عِنْدَكَ؟»، و«أَيَّمَنُ اللَّهُ يَمِينُكَ»، و«خَلَقْنَا الْبِطَانَ»، يريد أنه قد التقى ساكنان فيها لا على الحد المذكور، فهو شاذ في القياس. والذي سوغ ذلك أنهم لو حذفوا، وقالوا: «الْحَسَنُ عِنْدَكَ»، و«أَيَّمَنُ اللَّهُ»، لالتبس الاستخبار بالخبر. ووجه ذلك أنهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف.

وأما «حَلَقْنَا الْبِطَانَ»، فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في قولك: «عُلَامَا الرَّجُلِ»، وكأن الذي سوغ ذلك إرادة تفضيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ. والبطان للثقب، وهو الجزام الذي جعل تحت بطن البعير، وفيه حَلَقَتَان، فإذا

التقتا دلّ على نهاية الهُزال، وهو مثَّل^(١) يُضْرَب في الأمر إذا بلغ النهاية، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإن كان غير مدة، فتحريكه في نحو قولك: «لم أَيْلَهُ»، و«أَذْهَبِ أَذْهَبَ»، و«مِنْ ابْنِكَ»، و«مُدَّ الْيَوْمَ» و«الْمَيْمَ اللَّهُ»^(٢)، و«لَا تَنْسُوا الْفَضْلَ»^(٣)، و«اخْشُوا اللَّهَ»، و«اخْشَى الْقَوْمَ»، و«مُضْطَفِّي اللَّهَ»، و«لَوْ اسْتَطَعْنَا»^(٤). ومنه قولك: «الاسْمُ» و«الابْنُ» و«الانطلاق»، و«الاستغفار»؛ أو تحريك أخيه في نحو قولك: «انْطَلَقَ»، و«لم يَلِدْهُ»، و«يَتَّقُهُ»، و«رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» في لغة بني تميم. قال [من الطويل]:

وذي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٥)

قال الشارح: فإن كان الساكن الأول غير مدة، فإنك لا تحذفه، بل تُحَرِّك الثاني. فمنه ما يحرك بالكسر لا غير، ومنه ما يجوز تحريكه بغير الكسر، فمما لا يُحَرِّك إلّا بالكسر قولهم: «لم أَيْلَهُ»، فأصله: «أَبَالِي»، فحذفت الباء للجزم، فبقي «أَبَالٍ» بكسر اللام، ثم لما كثر في الكلام، لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة أيضاً للجزم. ومثله [من الرجز]:

١٢٥٣ - قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا ذَقِيقًا [وَهَاتِ خُبَرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا]

(١) ورد المثل: «التقت حلفتا البطان» في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٣ (بطن)؛ ١٠/ ٦٢ (حلق)؛ والمستقصى ١/ ٣٠٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) آل عمران: ١ - ٢.

(٤) تقدم بالرقم ٥٥٤.

(٥) التوبة: ٤٢.

١٢٥٣ - التخريج: الرجز للعذافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨ (وفيه «العذافر» بالدال، ولعله تحريف)؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٤، ٢٠٥؛ وملحق نوادر أبي زيد ص ٣٠٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢٧؛ والخصائص ٢/ ٣٤٠، ٩٦/ ٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٨؛ والمحتسب ١/ ٣٦١؛ والمنصف ٢/ ٢٣٦. اللغة: البُرّ: القمح. السويق: طعام ينخذ من دقيق الحنطة والشعير، سمي بذلك لانسياقه في الحلق.

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث. «سليمى»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف. «اشتري»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وسكّن آخر الفعل إجراءً للفعل مجرى ما لم يحذف منه، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «لنا»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «اشتري». «دقيقاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وهات»: الراو: حرف عطف، «هات»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى أعطني، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «خبز»: مفعول به منصوب بالفتحة. «البر»: مضاف إليه مجرور. «أو سويقاً»: «أو»: حرف عطف، «سويقاً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله بالفتحة.

فصار «لم أَبْل» بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي «لم أَبْل»، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما الهاء واللام، فكُسرَت اللام لالتقاء الساكنين، فصار: «لم أَبْلَة». ولم يردوا الألف المحذوفة؛ لأن الحركة عارضة كالتي في «لم يَقُمِ الرجل».

وقالوا: «أَذْهَبِ أَذْهَبْ»، فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها، لأن همزة الوصل تسقط في الوصل. ومثله «اضْرِبِ الرجلَ»، و«اضْرِبِ ابْنَكَ»، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(١).

وقالوا: «مِنْ ابْنِكَ» فكسروا لالتقاء الساكنين. وقالوا: «مِنْ الله»، و«مِنْ الرَّسُولِ» ففتحوا. وذلك أنه كثر هذا الحرف وما فيه الألف واللام، فكسروا كسر النون، ففتتوا إلى كسرتها مع كسرة الميم فيما بكسر استعماله، فعدلوا إلى الفتح طلباً للخفة، كما فعلوا ذلك في «أَبْنٍ»، و«كَيْفَ».

والذي يدل على صحة ما قلنا في أن الفتح إنما كان لمجموع ثقل توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنهم قالوا: «انصرفتُ عَنِ الرَّجُلِ»، فكسروا النون، إذ لم يكن قبلها مكسوراً، وقالوا: «إِنْ اللَّهَ أَمَكْنِي فَعَلْتُ»، فكسروا نون «إِنْ»، وإن كانت على صورة «مِنْ» في انكسار الأول، ولم يبالوا الثقل لقلّة ذلك في الاستعمال. ومن العرب من يقول: «مِنْ الله» فيكسر، ويُجرّيه على القياس، ومنهم من يقول: «مِنْ ابْنِكَ» فيفتح النون على حدّ «مِنْ الله» و«مِنْ المؤمنين».

قال سيبويه^(٢): وقد فتح قومٌ من الفصحاء، فقالوا: «مِنْ ابْنِكَ». والكسر عند سيبويه أكثر^(٣)، لأن ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكسر، فإذا الفتح في «مِنْ الرجل» شاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وهو في «مِنْ ابْنِكَ»، و«مِنْ امرءٍ» شاذٌّ في الاستعمال والقياس جميعاً.

وقالوا: «مُذَّ اليَوْمَ»، و«مُذَّ تكون اسمًا، وتكون حرفًا، وقد تقدّم الكلام عليها. وهي مبنية على السكون على أصل ما يقتضيه البناء، فلما لقيته ساكنٌ بعده، وجب تحريكه لالتقاء الساكنين، فكُسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من يضمّ. وفيه وجهان:

= وجملة «قالت سليمان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اشتري لنا»: في محل نصب مفعول به. وجملة «هات الخبز»: معطوفة على جملة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «اشتري» حيث حذف الباء وهي حرف العلة ثم حذف حركة الراء؛ لأنه لما كثر الحذف، لم يعتد بالمحذوف الذي هو الباء، فحُذفت الحركة أيضاً للجزم.

(١) الإخلاص: ١ - ٢.

(٢) الكتاب ٤/ ١٥٥.

(٣) الكتاب ٤/ ١٥٤.

أحدهما أنه إتباعٌ لضمة الميم، وإذا كانوا قد قالوا: «مُنْدُ» فأتبعوا مع وجود الحاجر، فلأن يتبعوا مع عدمه كان أولى. والوجه الثاني أن «مُدَّ» منتقصٌ من «مُنْدُ»، كما كانت «رُبَّ» منتقصة من «رُبَّ». وقد كانت الذال في «مُنْدُ» مضمومة، فلما اضطرَّ إلى تحريك الذال في «مُدَّ»، حركها بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمة. وأما قوله تعالى: ﴿أَلِفٌ لَامٌ مِيمٌ اللَّهَ﴾^(١)، فحُرِّك بالفتح. شذَّ هذا الحرفُ عن القياس، كما شذَّ قولهم «مِنَ الرجلين»، و«مِنَ المؤمنين». وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس، ولم يره سيبويه^(٢). ووجهُ الفتح فيه التقاء الساكنين: الميم واللام الأولى «من الله». ولم يكسروا؛ لأنَّ قبل الميم ياءٌ، وقبل الياء كسرةٌ، فكروها الكسر فيها، كما كروها الكسر في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، والثقلُ في الميم أبلغُ لانكسارٍ ما قبل الياء.

وأما الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا، فإنَّك لا تحذفهما للساكن بعدهما، بل تُحَرِّكهما. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣)، و«أخشوا الله» و«أخشي القوم». وإنَّما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفيَّ علة؛ لأنَّهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين، لأوقع حذفهما لبسًا، لأنَّك إذا قلت: «أخشوا زيدًا»، ثم قلت: «أخشوا القوم»، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها، لبقيت الشينُ مفتوحةً وحدها، فكان يلتبس خطابُ الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤنثة: «أخشي زيدًا»، ثم تقول «أخشي القوم». فلو أخذت تحذف الياء للساكن بعدها، التبس خطابُ المؤنث بالمذكر. وليس الأمرُ في الواو المضموم ما قبلها والياء إذ انكسر ما قبلها كذلك، فإنه لا يقع بحذفهما لبسٌ، مع أنَّ الثقل الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فانضاف إلى اللبس الخفة، فلذلك حُرِّكت، ولم تُحذف.

فأما الواو المفتوح ما قبلها، فإنَّها إذا كانت اسمًا، ولقيها ساكنٌ بعدها فإنَّها تُحَرِّك بالضمة، نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، و«أخشوا الله» و«رَمَوْا ابْنَكَ». وما كان من ذلك حرفًا من نفس الكلمة، فإنه يُحَرِّك بالكسر، نحو: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(٤)، و﴿وَأَلَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(٥). وذلك للفرق بينهما. هذا نصُّ الخليل. وقال غيره: إنَّما اختاروا الضمة فيما كان اسمًا، لأنه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الأصل في ﴿وَلَا تَسْأَلُوا﴾^(٦)؛ و«لا تنسيوا»، وفي «أخشوا»: «أخشيوا»، وفي «رَمَوْا»: «رَمَيُوا». وإنَّما لما تحرَّكت الياء، وانفتح ما قبلها، قُلِّبَتْ أَلْفًا، ثم حُذِفَت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها. فلما احتيج إلى تحريك الواو، حركوها بالحركة المحذوفة، وكانت أولى من اجتلاب حركة

(١) آل عمران: ١ - ٢.

(٢) الكتاب ٤/١٥٤.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) التوبة: ٤٢.

(٥) الجن: ١٦.

(٦) البقرة: ٢٣٧.

غريبة. فأما إذا كانت من نفس الكلمة، حرّكوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ لم يكن ثم حركة محذوفة تُحرّك بها.

وقد كسر قوم الواو إذا كانت اسمًا، فقالوا: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾^(١) حملًا على الحرف الأصلي، وضمّ قوم الحرف، فقالوا ﴿وَأَنْ لَّوْ اسْتَقَامُوا﴾^(٢) تشبيها لها بالاسم، وذلك قليل.

وكذلك الياء المفتوح ما قبلها إذا كانت اسمًا كُسرت، كأنهم جعلوا حركتها منها، كما جعلوا حركة الواو منها. وعلى القول الآخر حرّكوها بحركة الحرف المحذوف قبلها، إذ الأصل في «أَخْشِي»: «أَخْشِي»، كما قلناه في الواو.

فأما الواو في «مُضْطَفِّونَ»، فمُشَبَّهة بالواو في «أَخْشَوْا»، و«رَمَوْا»؛ لأنها زائدة مثلها تفيد الجمع كما كانت في «أَخْشَوْا»، و«رَمَوْا» كذلك، فثبتت، ولم تُحذف؛ لثلاث يلتبس الجمع بالواحد. ألا تراك لو أخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين، لالتبس بالواحد في «مُضْطَفِّى اللَّهِ؟» وحرّك بالضمّ كما حرّك في «رَمَوْا القومَ». وكذلك الياء تُكسر لالتقاء الساكنين، فتقول: «مُصْطَفِّى اللَّهِ» حملًا على «أَخْشِي اللَّه»، فاعرفه.

قال: «ومن ذلك الابن، والاسم، والانطلاق، والاستغفار»، يريد ومما حرّك الأول فيه للساكن بعده بالكسر، وذلك أن الأول من «ابن»، و«اسم» ساكن، ودخلت همزة الوصل توضحًا إلى النطق بالساكن. فلما دخلت عليه لام التعريف، استغني عن همزة الوصل، فحذفوها، فالتقى ساكنان: اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحرّكت اللام بالكسر. وكذلك «الانطلاق»، و«الاستغفار».

وقوله: «أو تحريك أخيه»، يريد الساكن الثاني، فإن الغرض الانفصال من التقاء الساكنين. وكما يحسن ذلك بتحريك الأول، كذلك يحسن بتحريك الثاني، والأول هو الأصل، ومقتضى القياس، فلا يُعَدَّل عنه إلا لعلّة. وإنما قلنا: إن الأصل تحريك الأول من قبل أن يكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبل إزالة المانع، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحرّكة توضحًا إلى النطق بالساكن بعدها.

فأما قولهم: «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، فمعدولّ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأول لمانع، وذلك أنا لو حرّكنا الأول، وهو الياء في «أَيْنَ» و«كَيْفَ»، لانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمة. ولو قلبت ألفًا لزم تحريك النون لسكونها، وسكون الألف قبلها. فلما كان يؤدي تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير، حرّكوا الثاني من أول الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأول.

وكذلك «مُنْذُ» حَرَكُوا الثاني منهما؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوا الْأَوَّلَ لَذَهَبَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ، فَلَا يُعْلَمُ هَلْ هُوَ سَاكِنٌ الْوَسْطِ، أَوْ مُتَحَرِّكٌ؟ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ السَّاكِنِينَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ يَقَعُ لَازِمًا. وَمِنْ ذَلِكَ «رَجُلَانِ»، وَ«غَلَامَانِ»، وَ«مُسْلِمُونَ»، وَ«صَالِحُونَ»، حَرَكُوا فِيهَا السَّاكِنَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، إِذْ كَانَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مَمْتَنًّا. وَكَذَلِكَ عَدَلُوا عَنْ تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْأَمْرِ: «انْطَلِقْ يَا زَيْدٌ» وَالْأَصْلُ: انْطَلِقْ، فَشَبَّهُوا «طَلِقْ» مِنْهُ «بَكْتِفٍ»، فَأَسْكَنُوا اللَّامَ عَلَى حَدِّ إِسْكَانِ «كَنْفٍ»، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَفَتَحُوا الْقَافَ، وَاتَّبَعُوهَا حَرَكَةً أَقْرَبَ الْمُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهَا، وَهُوَ فَتْحَةُ الطَّاءِ، وَلَمْ يُحَرِّكُوا اللَّامَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ نَقْصًا لِفَرَضِهِمْ فِيمَا اعْتَزَمُوهُ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(١)

وَالْأَصْلُ: «يَلِدْهُ» بِكسر اللام، فَشَبَّهُوهُ أَيْضًا بِ«كَيْفٍ»، فَأَسْكَنُوا اللَّامَ، ثُمَّ فَتَحُوا الدَّالَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ حَفْصٍ: «وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ»^(٢) بِإِسْكَانِ الْقَافِ، وَكسر الهاء. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ: «يَتَّقِي»، فَجَزَمَ بِحَذْفِ الْيَاءِ، ثُمَّ أَدْخَلُوا هَاءَ السَّكْتِ، فَصَارَ «يَتَّقِي» بِكسر القاف، وَسُكُونِ الْهَاءِ، فَشَبَّهَ «تَّقِي» مِنْهُ بِ«كَنْفٍ» عَلَى مَا ذَكَرْنَا، فَأَسْكَنَتِ الْقَافُ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْقَافُ وَالْهَاءُ، فَكُسِرَتِ الْهَاءُ.

وَمِنْ ذَلِكَ «رُدُّ» فِي الْوَقْفِ، وَ«لَمْ يَرُدُّ» فِي الْجَزْمِ، فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ مَا خَلَا أَهْلَ الْحِجَازِ يَذْغُمُونَ هَذَا النُّوعَ، لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمَعْرَبِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ، نَحْوُ: «هُوَ يَرُدُّ»، وَ«لَنْ يَرُدُّ»، وَكُلُّ الْعَرَبِ تَذْغُمُ هَذَا الْمَعْرَبِ. وَوَجْهُ الشَّبهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمْ رَأَوْا آخِرَ «ازْدُدُّ» وَنَحْوَهُ تَتَعَاقَبَ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ لِلْبِنَاءِ، كَمَا تَتَعَاقَبُ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ عَلَى آخِرِ الْمَعْرَبِ. فَلَمَّا رَأَوْهُ مِثْلَهُ فِي التَّحْرِيكِ، أَذْغَمُوهُ. وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «ازْدُدُّ الْقَوْمَ»، وَ«ازْدُدُّ ابْنَكَ»، وَ«رُدُّنْ زَيْدًا»، وَ«رُدُّنْ يَا رَجُلًا». وَحَيْثُ أَذْغَمَ، وَجِبَ تَحْرِيكُ الْآخِرِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ يَحَرِّكُوا الْأَوَّلَ، لِإِمَّا أَرَادُوهُ مِنَ التَّخْفِيفِ بِالْإِذْغَامِ، فَلَوْ حَرَكُوا الْأَوَّلَ لَبْطَلَ الْإِذْغَامُ، وَانْتَقَضَ الْغَرَضُ مِنَ الْإِذْغَامِ.

فصل

[الأصل فيما حُرِّكَ مِنَ السَّاكِنِينَ الْمُلْتَقِينَ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَالْأَصْلُ فِيمَا حُرِّكَ مِنْهُمَا أَنْ يُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ، وَالَّذِي حُرِّكَ بِغَيْرِهِ فَلَا مُرَّ، نَحْوُ ضَمِّهِمْ فِي نَحْوِ: «وَقَالَتْ أَخْرِجْ»^(٣)، وَ«عَذَابِي»

(١) تقدم بالرقم ٥٥٤.

(٢) النور: ٥٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٦٥.

(٣) يوسف: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦.

أَرْكُضُ^(١) وَ«عَيُونُنْ اذْخُلُوهَا»^(٢) لِلإِتْبَاعِ، وَفِي نَحْوِ: «اِخْشَوْا الْقَوْمَ» لِلْفَصْلِ بَيْنَ وَاوِ الضَّمِيرِ، وَوَاوِ «لَوْ». وَقَدْ كَسَرَهَا قَوْمٌ كَمَا ضَمَّ قَوْمٌ وَاوِ «لَوْ» فِي «لَوْ اسْتَطَعْنَا»^(٣) تَشْبِيهًا بِهَا. وَقُرِئَ «مُرِيبِنَ الَّذِي»^(٤) بِفَتْحِ النُّونِ هَرَبًا مِنْ تَوَالِيهِ الْكَسَرَاتِ.

قال الشارح: اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يُحرَّك الأول منهما بالكسر، نحو: «بَعَثَ الْأُمَّةُ»، و«قَامَتِ الْجَارِيَةُ». وَلَا يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا لَعَلَّةٍ. وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي التَّعَاةِ السَّاكِنِينَ التَّحْرِيكُ بِالْكَسْرِ لِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْكسْرَةَ لَا تَكُونُ إِعْرَابًا إِلَّا وَمَعَهَا التَّنْوِينُ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ أَلِفٍ وَلامٍ أَوْ إِضَافَةٍ، وَقَدْ تَكُونُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ إِعْرَابَيْنِ، وَلَا تَنْوِينٌ يَصْحَبُهُمَا، فَإِذَا اضْطُرَرْنَا إِلَى تَحْرِيكِ السَّاكِنِ، حَرَكْنَاهُ بِحَرَكَةٍ لَا يُتَوَقَّعُ أَنَّهَا إِعْرَابٌ، وَهِيَ الْكسْرَةُ.

والأمر الثاني: أَنَّا رَأَيْنَا الْجَزْمَ مَخْتَصًّا بِالْأَفْعَالِ، فَصَارَ الْجَزْمُ نَظِيرَ الْجَزِّ مِنْ حَيْثُ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَخْتَصًّا بِصَاحِبِهِ، فَإِذَا اضْطُرَرْنَا إِلَى تَحْرِيكِ السَّاكِنِ حَرَكْنَاهُ بِحَرَكَةِ نَظِيرِهِ، وَهِيَ الْكسْرُ. وَأَيْضًا فَإِنَّا لَوْ حَرَكْنَا الْأَفْعَالَ الْمَجْزُومَةَ، أَوْ السَّاكِنَةَ عِنْدَ سَاكِنٍ يَلْقَاهَا بِالضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ، لَثَوَّهْمُ فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَجْزُومٍ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَ وَالتَّنْصِبَ مِنْ حَرَكَاتِ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ. وَلَا يُتَوَقَّعُ ذَلِكَ إِذَا حَرَّكَتِ الْكسْرُ، لِأَنَّ الْجَزْءَ لَيْسَ مِنْ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ. هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَرَبَّمَا عَدَلُوا عَنْهُ لِأَمْرٍ، فَمِنْ ذَلِكَ ضَمُّهُمْ فِي نَحْوِ: «قَالَتْ أَخْرِجْ»^(٥)، وَ«عَذَابُنْ أَرْكُضُ»^(٦) وَ«عَيُونُنْ اذْخُلُوهَا»^(٧)، وَ«قُلْ أَنْظَرُوا»^(٨) كُلُّ ذَلِكَ لِلإِتْبَاعِ.

(١) ص: ٤١ - ٤٢. وهذه قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٦٧/٥.

(٢) الحجر: ٤٥ - ٤٦. وهذه قراءة نافع وابن كثير، والكسائي وغيرهم.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٣٠١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٥٥.

(٣) التوبة: ٤٢، وهذه قراءة الأعمش، وزيد بن علي.

انظر: البحر المحيط ٤٦/٥؛ والكشاف ١٩١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٢/٣.

(٤) ق: ٢٥ - ٢٦ «مرِيب الذي». انظر: معجم القراءات القرآنية ٢٣٥/٦.

(٥) يوسف: ٣١. وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما.

انظر: معجم القراءات القرآنية ١٦٦/٣.

(٦) ص: ٤١ - ٤٢.

(٧) الحجر: ٤٥ - ٤٦.

(٨) يونس: ١٠١. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١٩٤/٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٩٤/٣.

وذلك أنه أتبع ضمة التاء في «قَالَتْ» ضمة الراء في «اخرُج»، إذ ليس بينهما حاجزٌ إلا حرفٌ ساكنٌ. وكذلك «وعذابُن اركض» أتبع التنوين حركة الكاف، إذ ليس بينهما إلا الراء الساكنة. وكذلك «أو انقُض»^(١) إلا أن الضم هنا من وجهين أحدهما من حيث جاز «وعذابُن اركض»، والآخر التشبيه بواو الضمير على حد: «لَوْ اسْتَطَعْنَا»^(٢). ألا ترى أن الضم قد جاز في «لَوْ اسْتَطَعْنَا» وإن كانت التاء بعد السين مفتوحة.

ويجوز في هذا كله الكسر على الأصل، وقد قُرئ به في نحو: «قَالَتْ اخرج»، «وعيونِ ادخلوها» «وعذابِ اركض». وكان أبو العباس لا يستحسن الضم في هذا؛ لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضم، وذلك مستثقل في لغتهم، معدومٌ في كلامهم. وليس كذلك «قُلْ انظروا»، و«أو انقُض»^(٣). فأما «اخشوا القوم» فالضم فيها للفصل بينها وبين الواو في «لَوْ» و«أَوْ» ونحوهما مما هو حرف، على ما تقدّم في هذا الفصل. وأما قوله تعالى: «مُربِّينَ الَّذِي جَعَلْ»^(٤)، فقراءة الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقد قُرئ «مربِّينَ الَّذِي» بفتح النون كأنه كره توالي كسرتين، ففتح على حد «مِنْ المؤمنين»^(٥)، ومِنْ الرّسول، فاعرفه.

[تحريك المشدّد الآخر عند التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: وقد حرّكوا نحو «رُدَّة»، و«لَمْ يَرُدُّ» بالحركات الثلاث، ولزموا الضم عند ضمير الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة، فقالوا: «رُدَّة»، و«رُدُّهَا». وسمع الأخفش ناساً من بني عَقِيل يقولون: «مُدَّة»، و«غَضَّة» بالكسر. ولزموا فيه الكسر عند ساكنٍ يعقبه، فقالوا: «رُدُّ القوم» ومنهم من فتح، وهم بنو أسد. قال [من الوافر]:

١٢٥٤ - ففُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ [فَلَا كُنْبًا بَلْغَتْ وَلَا كِلَابًا]

(١) المزمّل: ٣. وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، ونافع والكمائي وغيرهم.

انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٥.

(٢) التوبة: ٤٢. (٣) المزمّل: ٣.

(٤) ق: ٢٥ - ٢٦. وقد تقدمت.

(٥) الأحزاب: ٢٣. والآية هي: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه...».

١٢٥٤ - التخرّيج: البيت لجريز في ديوانه ص ٨٢١ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٦ وخزانة الأدب ١/ ٧٢، ٧٤، ٥٤٢/ ٩، والذرو ٦/ ٣٢٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١١؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣١، ٩/ ٣٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٤٤؛ والكتاب ٣/ ٥٣٣؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: غُض الطرف: اخفض رأسك. نمير: قبيلة الراعي الذي يهجو جرير. كعب وكلاب: قبيلتان. المعنى: يدعو الشاعر مهجوه بأن ينكس رأسه، ويخفض جبينه خجلاً وعازاً، لأنه ينسب إلى بني نمير الأذلاء، وليس إلى كعب وكلاب الأشراف.

وقال [من الكامل]:

دُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى^(١)

وليس في «هَلَمْ» إلا الفتح.

قال الشارح: أما «رُدَّ» و«لَمْ يَرُدَّ»، فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرفُ الأوَّلُ المدَّعَمُ ساكناً، والثاني المدَّعَمُ فيه أيضاً ساكناً للجزم في «لَمْ يَرُدَّ» أو للوقوف في «رُدَّ»، فلمَّا التقى في آخره ساكنان، وجب تحريك الثاني لالنقاء الساكنين، فمنهم من يُتَّبِع حركة المدَّعَم فيه ما قبله، فيقول: «رُدَّ» بالضمِّ، وكذلك يقول: «فِرَّ» بالكسر، تُتَّبِع الكسر الكسر، وتقول: «عَضَّ» فتُتَّبِع الفتح الفتح. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرْ﴾^(٢) بالفتح، أتبعوا الفتح الفتح الذي قبله وصوت الألف، لأنه مجزوم بالنهاي. وقرئ: ﴿لَا تُضَارَّ﴾ بالكسر^(٣) على أصل النقاء الساكنين. وأما أهل الحجاز فيقولون في النهي: «ولا تُضَارِّزْ». فأما على مُخْرَج الخبر ومعنى النهي، فنستوي في اللغتان في الادغام؛ نحو «لا تُضَارَّ» بالرفع.

فإذا اتصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنث، فتحوا جميعاً، فقالوا: «رُدَّهَا». وكذلك ضميرُ المذكر إذا اتصل بشيء منه، ضموا فقالوا: «رُدُّهُوَ»؛ لأنَّ الهاءَ خفيفةً، ولم يُعْتَدَ بوجودها، فكان الدال قد ولي الألف والواو، نحو: «رُدَّا»، و«رُدُّوا». فكما أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة التي هي مذكاة لم يحز فيما قبلها إلا الضمُّ،

= الإعراب: «فَعَضَّ»: الفاء بحسب ما قبلها، و«عَضَّ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «الطرف»: مفعول به منصوب. «إنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «من نمير»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «إن». «فلا»: الفاء حرف استئناف، و«لا»: حرف نفي. «كعباً»: مفعول به مقدم منصوب. «بلغت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «كلائي»: معطوف على «كعباً» منصوب بالفتحة.

وجملة «عَضَّ الطرف»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنك من نمير»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بلغت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فَعَضَّ» حيث حَزَّكَ بالفتح، على لغة بني أسد، والكسر أفصح.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) وهي قراءة الحسن.

انظر: الكشاف ١/ ١٤١.

كذلك مع الهاء لما ذكرناه من خفائها. قال أبو علي: وهذا يدل على أن قول من قال: «عليه مال»؛ أوجه من قول من قال: «عليه مال» لأن الهاء خفية كالمساقط، فكأنك جمعت بين ساكنين، وهما الياءان.

فأما إذا لقيه ساكن بعده، نحو: «رُذُّ الرجل»، و«قُلُّ الجيش»، فالكسر دون الوجهين الآخرين؛ لأنه لما كان الكسر جائزاً لالتقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، ثم عرض التقاؤهما من كلمتين، قوي سبب الكسر، وصار الجائز واجباً لقوة سببه. قال جرير [من الوافر]:

فَغَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَغَيًّا بَلَّغْتَ وَلَا بِلَابِ

ومنهم من يفتحه مع الألف واللام، قال أبو علي: كأنه رده إلى الأصل، كأنه قال: «غَضٌّ» ثم ألحقه الألف واللام، قال جرير [من الكامل]:

دُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَشِكَ الْأَيَّامِ^(١)

الشاهد فيه الفتح مع الألف واللام، والمعنى أنه يتأسف على منزله باللوى وأيام مضت له فيه، وأنه لم يهينه بعد تلك الأيام عيش، ولا راق له منزل.

وقوله: وأما «هَلُمَّ» فليس فيها إلا وجه واحد، وهو الفتح، وذلك قول الجميع لأنها مركبة من «ها»، و«لَمَّ»، وسُمِّيَ بها الفعل، فمُنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجز فيها ما جاز في غيرها من الأفعال، فاعرفه.

فصل

[لغة في التخلص من التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال «ذَابَّةً»، و«شَابَّةً»، ومن قرأ: «وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢)، «وَلَا جَانٌّ»^(٣). وهي عن عمرو بن عبَّيد، ومن لفته «النَّقَرُ» في الوقف على «النَّقَر».



قال الشارح: اعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو «ذَابَّةً»، و«شَابَّةً»، فيحرك الألف

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) الفاتحة: ٧. وهذه قراءة أيوب السخيتاني.

انظر: البحر المحيط ٣٠/١ وتفسير القرطبي ١٥١/١؛ والكشاف ١٢/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٤/١.

(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤. وهذه قراءة الحسن وعمرو بن عبَّيد.

انظر: البحر المحيط ١٩٥/٨؛ وتفسير القرطبي ١٨١/١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥٤/٧.

لالتقاء الساكنين، فتقلّب همزة؛ لأن الألف حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المخرج، لا يحتمل الحركة. فإذا اضطُروا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة. والهمزة حرفٌ جَلَدٌ يقبل الحركة. فمن ذلك ما يُحكى عن أيوب السُّخْتِيَانِي من أنّه قرأ: ﴿وَلَا ضَالِّينَ﴾^(١)، فهمز الألف وفتحها، لأنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى. ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه في قولهم: «شَابَّةٌ»، و«دَابَّةٌ». وأنشد [من الرجز]:

يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا
جَمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا
خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَسْذَهَبَا^(٢)

يريد: زَأْمَهَا، لكِنَّه لما حرّك الألف إذ لا يسوغ في الشعر الجمع بين ساكنين قلبها همزة، وعن أبي زيد قال سمعتُ عمرو بن عُبيد يقرأ: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا يَنْتَلِ عَنْ ذُلِّهِوَ إِشٌّ وَلَا جَكَانٌ﴾^(٣) فظننته قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: «شَابَّةٌ». ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٥ - وَبَعْدَ بَيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عِلَا لِمَتِي حَتَّى اشْتَغَالَ بِهَيْمُهَا

(١) الفاتحة: ٧. انظر: البحر المحيط ١/ ٣٠؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٥١؛ والكشاف ١/ ١٢؛ والمحجب ٤٦/١.

(٢) تقدم بالرقم ٦١.

(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤.

١٢٥٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٣ (شعل)؛ والمقرب ٢/ ١٦١؛ والمنعم في التصريف ١/ ٣٢١.

اللغة والمعنى: لمتي: جانبي الشعر قرب الأذنين. اشغال: خالط الرمادي والأبيض لون شعره. البهيم: الأسود.

بعدما غزا المشيب رأسي، وصل إلى شعر لمتي السوداء فخالطها بياضه.

الإعراب: «وبعد»: الواو: بحسب ما قبلها، «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «علا». «بياض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الشيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من كل»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «بياض»، والمجرور مضاف. «جانب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «علا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «لمتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «اشغال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بهيمها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة: «علا لمتي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «اشغال بهيمها».

والشاهد فيه قوله: «اشغال» حيث همز الألف، وهو يريد «اشغال».

يريد: «اشغَالٌ»، وهو كثير. قال أبو العباس: قلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال لا، ولا أقبله.

وقوله: «ولقد جدّ في الهرب»، يريد بالغ في الفرار من التثاء الساكنين؛ لأنّه قلب الحرف الذي لا يمكن تحريكه، إلى حرف يمكن تحريكه، ثم حركه. وعمر بن عبد الله كان من رؤساء المعتزلة، كان فصيحاً عفيفاً، وهو الذي قيل فيه [من مجزوء الرمل]:

كُلُّكُمْ بِمَشِي رُؤُوسِ
كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَبِيحَ
غَيْرِ عُمَرَو بْنِ عُبَيْدٍ^(١)

وقوله: «ومَنْ لغته الثَّقَرُ» في الوقف على «الثَّقَرُ»، يريد أنّ من يُحوّل الحركة في نحو: «هذا الثَّقَرُ»، و«عُمَرُو»، و«البَكْرُ» من اللام إلى العين، يفرّ من التثاء الساكنين، وإن كان جائزاً، كما يفرّ منه في «وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢)، و«ابْتِأَصْ» و«اذْهَامْ» فاعرفه.

فصل

[تحريك نون «مِنْ» و«عَنْ» إذا تلاها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وكسروا نون «مِنْ» عند مُلاقاتها كلّ ساكن يسوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة. تقول: «مِنْ ابْنِكَ»، و«مِنْ الرَّجُلِ». وقد حكى سيبويه^(٣) عن قوم فصحاء: «مِنْ ابْنِكَ» بالفتح، وحكى في «مِنْ الرَّجُلِ» الكسر، وهي قليلة خبيثة. وأما نون «عَنْ»، فمكسورة في الموضعين. وقد حكى عن الأخفش: «عَنْ الرَّجُلِ» بالضم.



قال الشارح: أما نون «مِنْ»، فحكمها الكسر على ما يفتضيه القياس، فتقول: «أَخَذْتُ مِنْ ابْنِكَ»، و«مِنْ أَمْرِئِ الْقَيْسِ»، و«مِنْ اثْنَيْنِ»، غير أنهم قالوا: «مِنْ الرَّجُلِ»، و«مِنْ اللَّهِ»، و«مِنْ الرَّسُولِ»، ففتحوا مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره. وذلك لأنّه كثر في كلامهم هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثير، لأنّ الألف واللام تدخلان على كلّ منكور، فكروها كسر النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخفّ الحركات، وهي الفتحة.

ومما يؤيد عندك أنّ الكسرة لها أثر فيما ذكرناه، أنهم كسروا ما لم يكسر ممّا هو على صورته، كقولك: «إِنَّ اللَّهَ أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ فَعَلْتُ»، و«عِدِ الرَّجُلَ»، و«صِلِ ابْنَكَ»،

(١) لم أقع على هذا الشعر فيما عدت إليه من مصادر.

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) الكتاب ٤/١٥٥.

فجاؤوا بذلك على الأصل، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة الأول. وحكى سيبويه عن قوم فصحاء «مِنْ ابْنِكَ» بالفتح، كأنهم اعتبروا ثقلَ توالي كسرتين، وأجروها مجراها مع لام المعرفة. وحكوا أيضًا: «مِنْ الرجل»، فكسروا مع لام المعرفة. جروا في ذلك على الأصل، ولم يحفلوا بالثقل. فإذا قولهم: «مِنْ ابْنِكَ» بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال، وقولهم: «مِنْ الرجل» بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس.

قال: «وهي خبيثة» لقلّة المستعملين، وثقل اجتماع الكسرتين. وقد حكى الأخفش: «عَنْ الرجل»، كأنه حرك بالضم إتياعًا لضمّة الجيم، وشبّهه بقولهم^(١): ﴿قُلْ انظُرُوا﴾^(٢)، و﴿أَوْ انْقُصْ﴾^(٣) إذ كانت الراء في حكم الساكن، إذ المدغم ساكن، واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة.

(١) كذا في الطبعين، ولعل المقصود: بقراءتهم.

(٢) يونس: ١٠١. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

(٣) المزمل: ٣. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

ومن أصناف المشترك

حكم أوائل الكلم

فصل

قال صاحب الكتاب: تشترك فيه الأضرُب الثلاثة، وهي في الأمر العام على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين: أحدهما: أسماء غير مصادِر، وهي: «ابن»، و«ابنة»، و«ابنم»، و«اثنان»، و«اثنان»، و«امرؤ»، و«امرأة»، و«اسم»، و«است»، و«ايمن الله»، و«ايمن الله».

قال الشارح: هذا الضرب ممّا يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، لأنّ كلّ واحد منها يجوز أن يقع مبدوءًا به، نحو: «زيد قائم»، و«قام زيد»، و«إن زيدًا قائم»، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أنّ الحرف الذي يتبدأ به لا يكون إلّا متحرّكًا، وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة، ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو من قبيل الضرورة، وعدم الإمكان. فقد ظنّ بعضهم أنّ ذلك من لغة العرب لا غير، وأنّ ذلك ممكن، وهو في لغة قوم آخرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك، لأنّ سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر البيان وكابّر المحسوس.

وقد جاءت ألفاظ بنو أولها على السكون من الأسماء والأفعال، إلّا أنّهم زادوا في أولها همزة الوصل وسيلة إلى النطق بالساكن، إذ النطق بالساكن متعذّر، وأصل ذلك الأفعال لتصرفها، وكثرة اعتلالها، والأسماء في ذلك محمولة عليها. وأنا الأسماء، فعلى ضربين: أسماء غير مصادِر، ومصادِر. فالأسماء التي فيها همزة الوصل عشرة معدودة، وهي: «ابن»، و«ابنة»، و«ابنم»، بمعنى ابن، و«اثنان»، و«اثنان»، و«امرؤ»، و«امرأة»، و«اسم»، و«است»، و«ايمن الله»، و«ايمن الله»، فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها، ولم يمكنهم النطق بالساكن، اجتلبوا همزة الوصل، وتوصلوا بها إلى النطق بذلك الساكن.

فإن قيل: ولِمَ أسكنوا أوّل هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل:

أصل هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصة، وإنما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها، فسكن أوائلها لتكون ألفاظ الوصل عوضاً مما سقط منها، ولم يستنكر ذلك فيها، كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ﴾^(١) ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾^(٢). وقال الشاعر [من الطويل]:

على حين عاثبت المشيب على الصبا^(٣)

وكما وصفوا بالأفعال في قولك: «مررت برجل يأكل»، وأصل الإضافة والصفة الأسماء كما أن أصل هذه الهمزة الأفعال.

فأما «ابن»، فأصله «بنو» بفتح الفاء والعين كـ «جبل»، و«جمل»، دل على ذلك قولهم في الجمع: «أبناء». قال الله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنُوكَ﴾^(٤). وقال الشاعر [من الطويل]:

بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٥)

ولا يجوز أن يكون فعلاً كـ «جذع»، ولا فعلاً كـ «قفل»؛ لقولهم في جمع السلامة: «بنون» بفتح الباء، ولذلك قالوا في النسب: «بنوي» بفتح فائه. والمحذوف منه واو، هي لامه. دل على ذلك قولهم في المؤنث: «بنت»، كما قالوا «أخت»، و«هنت»، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، وعلى الأكثر يكون العمل. فأما «بنوة»، فلا دليل فيه لقولهم: «الفتوة»، وهو من الياء؛ لقولهم في الثنية: «فتبان»، وفي الجمع: «فتية»، و«فتيان».

وكذلك «ابنة» هو تانيث «ابن»، والتاء فيه للتانيث على حذوها في «خمزة»، و«طلحة». فأما «بنت»، فليست التاء فيه للتانيث على حذوها في «ابنة». يدل على أنها ليست للتانيث سكون ما قبلها، وتاء التانيث تفتح ما قبلها على حد «قائمة»، و«قاعدة». وإنما هي بدل من لام الكلمة. يؤيد ذلك قول سيبويه^(٦): لو سميت بهما رجلاً، لصرفتهما معرفة، يعني: بنتاً وأختاً. وهذا نص من سيبويه، ألا ترى أنها لو كانت لتانيث لما انصرف الاسم كما لم ينصرف نحو: «طلحة» و«خمزة»؟ فإن قيل: فإننا نفهم من الكلمة التانيث، قيل: التانيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى بناء آخر، وذلك أن أصل «بنت»: «بنو»، فنقلوه إلى فعل ألحقوه بجذع بالتاء، كما ألحقوا «أختاً» بالتاء بـ «قفل»، و«بزد»، فصارت الصيغة علماً للتانيث، إذ كان هذا علماً اختص بالمؤنث.

(١) النبا: ٤٠.

(٤) المائدة: ١٨.

(٢) الكهف: ٥٢.

(٥) تقدم بالرقم ١٤٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٦) الكتاب: ٢٢١/٣.

وأما «إِنْشُم» فهو «ابن» زيدت عليه الميم للمبالغة والتركيد، كما زيدت في «زُرُقُم» و«سُتْهُم»، بمعنى الأزرُق والعظيم العجيزة، أي: كبير الاست. قال الشاعر [من الأطويل]:

١٢٥٦- وهل لي أمٌ غيرُها إنْ ذكُرْتُها أبى الله إلا أنْ أكونَ لها ابنُما
وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حذفها في «فَم»؛ لأنها لو كانت بدلاً من اللام، لكانت في حكم اللام، وكانت اللام كالثانية، وكان يتطلَّ دخول همزة الوصل.
وأما «اثنان»، فأصله «ثِنْيَان»؛ لأنه من «ثَنَيْتُ». و«اثنان» التاء فيه للتأنيث ك«ابنتين» و«ثنَّان» ك«بنتين»، التاء فيه للإلحاق.

وأما «امرؤ» و«امرأة»، فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تائمين غير محذوفين؛ لأنك إذا دخلت الألف واللام، فقلت: «المرء» و«المرأة»، وخففت الهمزة، حذفتها، وألقيت حركتها على الراء، فقلت: «جاءني المرء» و«رأيت المرء»، و«مررت بالمرء». فلما كانت الراء قد تحركت بحركة الإعراب، وكثرت هذه الكلمة في كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأثنى من الناس، أعلوها لكثرة استعمالهم إياها، وشبهوا الراء في «المرء» و«المرء» و«المرء» بخاء «أخبك»، فاتبعوا عينها حركة لامها، فقالوا: «هذا امرؤ»، و«رأيت امرأ»، و«مررت بامرئ»، كما تقول: «هذا أخوك»، و«رأيت أخاك»، و«مررت بأخيك». وألفه وألف «ابنم» مكسورة على كل حال؛ لأن الضمة فيه عارضة للرفع غير لازمة، وليست كالضمة في «افئتل». فلما اعتل هذا الاسم بإتباع حركة عينه حركة لامة، وكثر استعماله، أسكنوا أوله، وأدخلوا عليه همزة الوصل على ما ذكر.

١٢٥٦ - التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص ٣٠؛ والأصمعيات ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٥٨/١٠، ٥٩؛ والمقاصد النحوية ٥٦٨/٤؛ والمقتضب ٩٣/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٨٢/٢؛ وسر صناعة الإعراب ١١٥/١؛ والمتصف ٥٨/١.

الإعراب: «وهل»: «الوار: بحسب ما قبلها، و«هل»: حرف استفهام. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «أم»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «غيرها»: نعت «أم» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف شرط جازم. «ذكرتها»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط محله الجزم. «أبى»: فعل ماضٍ. «الله»: فاعل مرفوع. «إلا»: حرف حصر واستثناء. «أن»: حرف مصدرى ناصب. «أكون»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «لها»: جار ومجرور متعلقان بصفة له «ابنما». «ابنما»: خبر «أكون» منصوب، والميم للمبالغة.

وجملة «هل لي أم...»: بحسب الفاء. وجملة «إن ذكرتها...»: حالية محلها النصب. وجملة «ذكرتها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبى الله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به له «أبى». والشاهد فيه قوله: قوله: «ابنما» حيث زيدت الميم للمبالغة، فإن أصلها: «ابنا».

وأما «اسم»، فأصله «سِمَو» على زنة «فَعِل» بكسر الفاء، هكذا قال سيبويه^(١)، فحذفت الواو تخفيفاً على حدّ حذفها في «ابن» و«ابنة»، وصارت الهمزة عوضاً عنها، ووزنه «أَفْع»، وفيه لغاتٌ وخلافٌ تقدّم ذكره في صدر هذا الكتاب.

وأما «است»، فمحذوفة اللام، وهي هاء يدلّ على ذلك قولهم في تحقيره: «سُتَيْهَة»، وفي جمعه: «أَسْتَاءَة»، وأصله: «سَتَة» على وزن «فَعِل» بفتح العين. ويدلّ على ذلك قولهم في القلة: «أَسْتَاءَة»، مثل: «جَمَل» و«أَجْمَال»، و«قَلَم» و«أَقْلَام». ولا يكون على «فَعِل» كـ«جذع»، ولا «فَعِل» كـ«قفل» اللَّذَيْن يُجْمَعَان أَيْضاً على «أَفْعَالٍ»؛ لقولهم فيه: «سَة» بفتح الفاء حين حذفوا العين. قال الشاعر [من الطويل]:

شَأْنُكَ قُتَيْنٌ عَثُّهَا وَسَمِبْتُهَا وَأَنْتَ السَّهْ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نُضِرُ^(٢)

وفي الحديث: العينُ وكاءُ السَّه^(٣)، ففتحُ الفاء هاهنا دليلٌ على أن الأصل ما ذكرناه، ولا يكون «سَتَة» بكسر العين، ولا «سَتَة» بضمّها؛ لأنّ المفتوح العين أكثر، والحكم إنّما هو على الأكثر. وقد اختلفت العرب فيه، فمنهم من قال: «سَت» بحذف الهاء، وإبقاء الكلمة على أصلها من غير تغيير كـ«يَد» و«دَم»، ومنهم من حذف التاء، وقال: «سَة». وهو قليل من قبيل الشاذ. ومنهم من يحذف الهاء، ويسكن السين، ويدخل ألف الوصل، فيقول: «است».

وأما «اِئْمَنُ الله» في القسم، و«ايم الله»، فالهمزة فيهما وصلٌ تسقط في الدرج، وقد تقدّم الكلام عليهما في القسم.

[همزة الوصل مع مصادر الأفعال]

قال صاحب الكتاب: والثاني مصادرُ الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدء بها أربعة أحرف فصاعداً، نحو: «انْفَعَل»، و«اِفْتَعَل»، و«اسْتَفَعَل»، تقول: «انْفَعَالٌ»، و«اِفْتَعَالٌ»، و«اسْتَفَعَالٌ». ومن الأفعال فيما كان على هذا الحدّ، وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المَزِيد فيه، نحو: «اضْرِبْ»، و«اذْهَبْ». ومن الحروف في لام التعريف، وميمه في لغة طَيِّيء. فهذه الأوائل ساكنة كما ترى يُلفظ بها كما هي في حال الدرج، فإذا وقعت في موضع الابتداء، أُوقِعَتْ قبلها هَمْزَاتٌ مَزِيدَةٌ متحركة، لأنّه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقف على متحرك.

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٧٨٨.

(٣) تقدم تخريجه.

قال الشارح: قد تقدّم أن أصل دخول هذه الهمزة إنما هو في الأفعال، ودخولها في الأسماء إنما هو بالحمل عليها، والتشبيه بها. وتلك الأفعال ثمانية، وهي: «انْفَعَلَ»، نحو: «انطلق»، و«افْتَعَلَ»، نحو: «اقتدر»، و«اكتسب»، و«إفْعَلَ»، مثل: «أخْمَرَ»، فهذه الثلاثة على زنة واحدة، ومثال واحد، و«اسْتَفْعَلَ»، نحو: «استخرج»، و«افْعَلَّلَ»، نحو: «افعسس»، و«افْعَالَلَّتْ»، نحو: «اشهاببت»، و«افْعَوَّلَ»، و«افْعَوَّلَلَّ»، نحو: «اخرووط»، و«اخشوشن». فهذه الخمسة على مثال واحد أيضًا. فهذه كلها يلزم أولها همزة الوصل لسكون أولها.

فإن قيل: ولم أسكن حتى افتقرت إلى همزة الوصل؟ قيل: أما الثلاثة الأول، فإنما أسكن أولها لأنهم لو لم يفعلوا ذلك، لاجتمع في الكلمة أكثر من ثلاث متحركات. وأما الخمسة التي تليها، فكأنهم زادوا عليها حرفًا، فكهروا كثرة الحروف وكثرة المتحركات، فأسكنوا الأول منها، وأثروا بالهمزة توصلاً إلى النطق بالسكون. ولما وجب ذلك في هذه الأفعال لما ذكرناه، اعتمدوه في مصادرها، نحو: «الانطلاق»، و«الافتدار»، و«الاحمرار»، و«الاستخراج»، و«الافعسس»، و«الاشهباب»، و«الاخرواط»، و«الاشيشان».

ومن ذلك «اطايّر اطيّارًا»، و«انقل ائقلاً»، و«اذركوا فيها اذراكًا». جاؤوا بهمزة الوصل عند سكون الأول منه. وإنما سكن الأول؛ لأنهم اذغموا تاء «تفاعَلَ» فيما بعده، إذ كان مقارياً له، ثم جاؤوا بالهمزة، وإنما كانت المصادِرُ في ذلك كالأفعال؛ لأنها جارية عليها، وكل واحد منها يؤول إلى الآخر، ولذلك أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل، نحو: «قامَ قيامًا»، ولولا اعتلال الفعل لما اعتل المصدر، وصح كما صح في «لواذ».

وقوله: «التي بعد ألفاتها إذا ابتدء بها أربعة أحرف فصاعدًا»، تحرّز به من مثل «أفْعَلَ»، نحو: «أخْرَجَ»، و«أَكْرَمَ»، فإن الهمزة فيه قطع مع أن ما بعدها ساكن، لأن الهمزة فيه كالأصل بُنيت الكلمة عليها كبناء «فَاعَلَ» و«فَعَّلَ»؛ لأن الزيادة في كل واحد منها لمعنى، وليس كذلك همزة الوصل؛ لأنها لم تدخل لمعنى بل وُصلة إلى النطق بالسكون. والذي يؤيد عندك أنها كالملاحقة، وإن لم تكن ملحقة حقيقةً، أنك تضم أول مضارعه، فتقول: «يُخْرِجُ»، و«يُكْرِمُ» كما تقول: «يُدْخِرُجُ»، و«يُسْرِهَفُ»، و«يُضَوِّعُ»، و«يُجْهَوِرُ».

وإنما قلنا: إنها ليست للإلحاق، وذلك من قبل أن الملحق حكمه حكم الأصل في المضارع والمصدر، نحو: «جَهَوِرَ»، و«بَيَطَرَ»، و«جَلَبَبَ»، لما كانت الزيادة فيها للإلحاق، قالوا في مضارعها: «يُجْهَوِرُ»، و«يُبَيَطِرُ»، و«يُجَلَبِبُ» بالضم، وقالوا في مصدرها: «جَهَوَرَةً»، و«بَيَطَرَةً»، و«جَلَبَبَةً»، كـ«دَخَرَجَةٍ»، و«سَرْهَفَةٍ». وأنت لا تقول في «أَكْرَمَ»، و«قَاتَلَ»، و«كَلَّمَ»: «أَكْرَمَةً»، ولا «قَاتَلَةً»، و«كَلَمَةً»، فإن لك أن الزيادة في «أَكْرَمَ» جارية مجرى الملحق، وإن لم تكن ملحقة.

وتدخل أيضًا في فعل الأمر، وذلك من كل فعل فُتِح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده، نحو: «يَضْرِبُ»، و«يَقْتُلُ»، و«يَنْطَلِقُ»، و«يَغْتَذِرُ»، فإذا أمرت قلت: «اضْرِبْ»، «اقْتُلْ»، «انْطَلِقْ». وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حُرك في الماضي، فيقال: «ذَهَبَ يَذْهَبُ»، و«قَتَلَ يَقْتُلُ»، و«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، فيجتمع أربع متحرّكات، فاستثقلوا توالي الحركات، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنه بحركته يُغَرِّف اختلاف الأبنية، ولا إلى تسكين لأمه؛ لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني، إذ لا مانع من ذلك، فقالوا: «يَذْهَبُ»، و«يَقْتُلُ». فإذا أرادوا الأمر، حذفوا حرف المضارعة، فبقي فاء الفعل ساكنًا، فاحتاجوا إلى همزة الوصل، فقالوا: «اذْهَبْ»، و«اقْتُلْ» على ما تقدّم.

وأما دخولها في الحرف، فمع لام التعريف في نحو: «الزَّجَلُ»، و«الغلام». وإنما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام؛ لأنها حرف ساكن يقع أولاً، والساكن لا يمكن الابتداء به، فتَوَصَّلُوا إلى ذلك بالهمزة قبلها. وإنما كانت ساكنة لقوة العناية بمعنى التعريف. وذلك أنهم جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن انفصاله مما بعده، ويقوي اتصاله بالمعروف، فيكون ذلك أبلغ في إفاة التعريف للزوم أداته.

وكذلك الميم المبدلة منه في لغة طيّ، نحو قوله - عليه السلام -: «ليس مِنِّي أَفْبَرُ أَفْصِيأَمُ فِي أَفْطَرٍ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

وقوله: «وهذه الأوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هي في حال الدرج»، يريد أن أول^(١) جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعال مما هو ساكن يبقى ساكنًا على حاله في الدرج؛ لأن الكلام الذي قبله تصله إلى الساكن. فأما إذا ابتدأت، فلا بد من همزة الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن. وقوله: «لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن»، ربما فهم منه أن ذلك مما يختص بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصًا بلغة دون لغة فاعرفه.

فصل

[حركة همزة الوصل]

قال صاحب الكتاب: وتُسَمَّى هذه الهمزات همزات الوصل، وحكمها أن تكون مكسورة، وإنما ضُمَّت في بعض الأوامر، وفيما بُنِيَ من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدًا للمفعول للإيجاع، وتُنَحَّت في الحرفين، وكلمتي القَسَم للتخفيف.



(١) في الطبعتين: «أوائل»، والتصحيح عن ذيل التصحيحات في طبعة ليزنغ. ص ١٤٩٩.

قال الشارح: إنما سُميت هذه الهمزة همزة الوصل؛ لأنها تسقط في الدرج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها، ولا تقطعه عنه كما بفعل غيرها من الحروف. وقيل: سُميت وضلاً؛ لأنه يُتوصل بها إلى النطق بالساكن. وحكمها أن تكون مكسورة أبداً؛ لأنها دخلت وصلةً إلى النطق بالساكن، فتخيلوا سكوتها مع سكون ما بعدها، فحزكوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة.

فإن كان الثالث من الاسم الذي فيه همزة الوصل مضموماً ضمّاً لازماً، ضمنت الهمزة، نحو: «اقْتُلْ»، «اخرُجْ»، «استضعِفْ»، «انطَلِقْ به». وذلك أنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة؛ لأنه خروجٌ من ثقیل إلى ما هو أثقل منه ليس بينهما إلا حرف ساكن، ولذلك من الاستثقال قل في كلامهم نحو: «يَوْمٌ»، و«يَوْخٌ»^(١) للخروج من الياء إلى الواو، وكثُر في كلامهم نحو: «وَيْلٌ»، و«وَيْحٌ»، و«وَيْسٌ»؛ لأن فيه خروجاً من ثقیل إلى ما هو أخف منه. وحكى قُطْرُب على سبيل الشذوذ: «اقْتُلْ» بالكسر على الأصل.

وإنما قلنا: ضمّاً لازماً تحزراً من مثل: «إِزْمُوا»، و«إِفْضُوا»، فإن الهمزة في ذلك كله مكسورة، وإن كان الثالث مضموماً؛ لأن الضمة عارضة، والميم في «ارموا» أصلها الكسر، وكذلك الضاد في «افضوا». وذلك أن الأصل «أَفْضِيُوا»، «أَزْمِيُوا». وإنما استقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفوها، فبقيت ساكنة، وواو الضمير بعدها ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصبح الواو الساكنة، فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت، كما قالوا: «أَغْزِي»، فضموا الهمزة والثالث مكسور كما ترى، لأن الأصل «أَغْزِي»، فاعتلت الواو، فحذفت، ووليت الياء الزاي، فانكسرت من أجلها، فالضمة الآن في الهمزة مراعاةً للأصل.

وقوله: «وفتحت في الحرفين»، يريد مع لام التعريف وميمه، فإن الهمزة معهما مفتوحة بخلاف حالها مع الأسماء والأفعال. والعلّة في ذلك أنهم أرادوا أن يخالفوا بين حركتها مع الحرف، وحركتها مع الاسم والفعل.

وأما ألف «إِيْمَنَ الله» في القسم، فمفتوحة أيضاً إذ كان ما دخلت عليه غير متمكن لا يُستعمل إلا في القسم، ففتحت همزته تشبيهاً لها بالهمزة اللاحقة حرف التعريف. وحكى يونس: «إِيْمَنَ الله» بالكسر على الأصل.

(١) جاء في تاج العروس (برخ): ذكر اللَّيْثُ هذا اللفظ، والظاهر أنه محرف، والصواب أنه بالحاء، اسمٌ للشمس.

فصل

[سقوط همزة الوصل في الدرج نطقاً]

قال صاحب الكتاب: وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولَحْنٌ فاحشٌ، فلا تقل: «الإِسْمُ»، و«الإِنْطِلاقُ»، و«الإِقْتِسَامُ» و«الإِسْتِغْفَارُ»، و«مِنْ إِيْنِكَ»، و«عن إِسْمِكَ». وقوله [من الطويل]:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ مِرْرٌ^(١)

من ضرورات الشعر.

قال الشارح: يريد أن هذه الهمزات إنما جيء بها وصلةً إلى الابتداء بالساكن، إذ كان الابتداء بالساكن مما ليس في الوُسْع. فإذا تقدّمها كلامٌ، سقطت الهمزة من اللفظ، لأنّ الكلام المتقدم قد أغنى عنها، فلا يقال: «الإِسْمُ» بإثبات الهمزة؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأنّ الداعي إلى الإتيان بها قد زال، وهو الابتداء بساكن. وكذلك سائر ما ذكره من «الانطلاق» و«الاقتسام». قال: «فإثبات الهمزة في هذه الأسماء لحن»، لأنّه عدولٌ عن كلام العرب وقياس استعمالها، وكان زيادةً من غير حاجة إليه. ونظير ذلك هاء السكت من نحو: «عِدَّةٌ» و«شَيْءٌ»، أُتِيَ بها وصلةً إلى الوقف على المتحرّك، فإذا وُصل بكلام بعده، سقطت الهاء، فهذه الزيادة في هذا الطرف كذلك الزيادة في الطرف الآخر. قال: فأما قوله [من الطويل]:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ مِرْرٌ

فمن ضرورات الشعر، فإنّه أوردّه إذ كان ناقضاً لهذه القاعدة، إذ قد أثبت الشاعر الهمزة مع تقدّم لام التعريف. البيت لقَيْس بن خَطِيم، وقيل له: خطِيمٌ لَضْرِبَةٍ كانت بأنفه. وتماؤه:

بَشِيرٍ وإِفْشَاءِ الحَدِيدِ قَمِيمٍ

ومثله قول الآخر [من السريع]:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢)

فأثبت همزة «اتَّسَعَ» في حال الوصل ضرورةً، وهو هاهنا أسهل، لأنّه في أوّل النصف الثاني، فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات، وتبتدىء بالنصف الثاني، فكانت الهمزة وقعت أولاً، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ولكن همزة حرف التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تُحذف، وقُلبت ألفاً لأداء حذفها إلى الإلباس^(١).

قال الشارح: أمر هذه الهمزة مخالف لما أصلناه، لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل، سقطت ألف الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعِدُّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(٣)؛ لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يؤد حذفها إلى لبس؛ لأن ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة. فأما الألف التي مع اللام، فإنها لا تسقط؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنهما مفتوحتان، بل تُبدلها ألفاً، نحو قوله: ﴿الَّذِينَ حَرَّمُوا أَنْ يَتَّبِعُوا الْأَعْيُنَ﴾^(٤)، و﴿أَلَلَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٥). فلو حذفت، لوقع لبس، ولا يُعلم هل هي الاستفهامية، أم التي مع لام التعريف، فلذلك ثبتت وشبّهت بألف «أخمر» لثبوتها، قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٥٧ - أَلْخَبِرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي لَا يَأْتِلِيَنِي

(١) أي: لو حذفت الهمزة في قولك: «ألولد جاء؟» ف قيل: «الولد جاء؟» لم يُعرف ما إذا كانت الهمزة الباقية هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف.

(٢) البقرة: ٨٠. (٣) الصافات: ١٥٣.

(٤) الأنعام: ١٤٣. (٥) النمل: ٥٩.

١٢٥٧ - التخريج: البيت للمثقب العبدى في خزانة الأدب ١١/ ٨٠، ٨٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧.

اللغة والمعنى: يأتليني: يقسم بي.

لا يدري ما هو مقدّر له في عالم الغيب: أهو الخير الذي يريده ويتمناه، أم الشر الذي لا يتركه. الإعراب: «أأخبر»: الهمزة: حرف استفهام لا محلّ له، «الخير»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ رفع صفة. «أنا»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «أبتغيه»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «أم»: حرف تسوية واستفهام وعطف. «الشر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف بتقدير: أم الشرّ جزائي. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ رفع صفة. «لا»: حرف نفي. «يأتليني»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، والتون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «الخير جزائي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «الشرّ جزائي». وجملة «أنا أبتغيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «لا يأتليني». وجملة «أبتغيه»: في محلّ رفع خبر لـ «أنا».

والشاهد فيه قوله: «أأخبر» حيث قلب ألف «أل» همزة كي لا تسقط وتُحذف، فيقع لبس، فلا يُعلم أي للاستفهام أم للتعريف.

فصل

[تسكين هاء «هو» و«هي»]

قال صاحب الكتاب: وأما إسكانهم أول «هُوَ»، و«هِيَ» متصّلين بالواو والفاء، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، ولام الأمر متصلة بالفاء، والواو، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٣)، وقول الشاعر [من البسيط]:

١٢٥٨- [فَقُمْتُ لِلزُّورِ مُرْتَاعاً فَأَرْقُنِي] فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ
وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَلْيُؤْفِكُوا زُورَهُمْ﴾^(٥)، فليس بأصل، وإنما

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) آل عمران: ٦٢.

(٣) البقرة: ٧٤.

١٢٥٨ - التخرّيج: البيت لزياد بن منقذ في خزنة الأدب ٢٤٤/٥، ٢٤٥؛ والدرر ١/١٩٠؛ وشرح التصريح ١٤٣/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٦، ١٤٠٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١٣٤/١؛ ومعجم البلدان ٢٥٦/١ (أميلح)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٥٩، ١٣٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٧/٢؛ وأسالي ابن الحاجب ١/٤٥٦؛ والخصائص ٣٠٥/١، ٣٣٠/٢؛ والدرر ٦/٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٨؛ ولسان العرب ١٥/٣٧٦ (هي)؛ ومغني اللبيب ١/٤١، وجمع الهوامع ٢/١٣٢.

اللغة: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرقني: أسهرني. عاد: زار.

المعنى: لقد نهض الطيف الذي جاء زائراً، والخوف يستبد به، ويسأل نفسه: أي حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلماً؟

الإعراب: «فَقُمْتُ»: الفاء بحسب ما قبلها، و«قمت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لِلزُّورِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «قمت». «مُرْتَاعاً»: حال منصوب. «فَأَرْقُنِي»: الفاء حرف عطف، و«أرقني»: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «فَقُلْتُ»: الفاء حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أَهْيَ»: الهمزة للاستفهام، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «سَرَتْ»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي»، والتاء للتأنيث. «أَمْ»: حرف عطف. «عَادَنِي»: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حُلُمٌ»: فاعل مرفوع بالضم.

وجملة «قمت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرقني»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «قلت»: معطوفة. وجملة «هي سرت»: في محل نصب مفعول به. وجملة «سرت»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «عادني حلم»: معطوفة على جملة «هي سرت».

والشاهد فيه قوله: «أَهْيَ» حيث سكن الهاء من «هي» مع همزة الاستفهام، وهذا التسكين قليل، وقيل: ضعيف.

(٤) الكهف: ١٩، والحدج: ١٥.

(٥) الحدج: ٢٩.

شُبِّه الحرف عند وقوعه في ذا المَوْقع بضادٍ «عَضُدٍ»، وباءٍ «كَبِدٍ»^(١). ومنهم من لا يُسَكِّن.

قال الشارح: لما ذكر ما بُني من الأسماء والأفعال على سكون الأول، خاف أن يُتوهم أن قولهم: «وَهَوَ»، و«وَهَيَ» بالإسكان من ذلك القبيل، فبين أمرهما، وذلك أن «هُوَ» مضموم الأول، و«هِيَ» مكسورة. فإذا دخل عليه حرف عطف مَقا هو على حرف واحد، فإِنَّهم قد يُسكنونه لضرب من التخفيف. وأنت في ذلك بالخيار: إن شئت أسكنت، وإن شئت حركت. فَمَنْ أسكن؛ فلأن الحرف الذي قبلهما، لما كان على حرف واحد، لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه يتنزل منزلة ما هو من سينخ الكلمة، فشبه «وهو» بـ«عَضُدٍ»، و«هي» بـ«كَتَفٍ» و«كَبِدٍ»، فكما يقال: «عَضُدٌ» بالإسكان، و«كَتَفٌ»، و«كَبِدٌ»، كذلك قالوا: «وَهَوَ»، و«وَهَيَ» بالإسكان. قال الله تعالى: «وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ»^(٢)، وقال: «فَهِىَ كَالْجِجَارَةِ»^(٣)، وقال: «لَهُوَ الْقَصَصُ»^(٤)، فأسكن مع لام التأكيد كما أسكن مع واو العطف وفائه. وقالوا في الاستفهام: «أَهُوَ فَعَلٌ؟» بإسكان الهاء، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

فَقُفْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

الشاهد فيه قوله: «أَهْيَ» بإسكان الهاء، كأنه شبه «أَهْيَ» بـ«كَتَفٍ». والمعنى لما رأى المحبوبة استعظم ذلك، وقال: أذلك حق، أو منام؟ فإن كان بَدَل الواو والفاء «ثُمَّ»، لم يحسن الإسكان حُسْنَهُ مع الواو والفاء؛ لكونها على أكثر من حرف واحد، فكانها منفصلة مما بعدها، فلذلك كان أكثرُ القراء على التحريك من قوله تعالى: «ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُخْضَرِينَ»^(٥)؛ فأما قوله: «فَلْيَنْظُرْ أَتِيًّا أَرَزَكِي طَعَامًا»^(٦)، وقوله تعالى: «وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ»^(٧)، فإن هذه لَمْ الأمر، وأصلها الكسر. يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت فقلت: «لِيَقُمَ زيدٌ»، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو والفاء، جاز إسكانها. فَمَنْ أسكن مع الفاء أو الواو؛ فلأن الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: «كَتَفٌ»، لأن كل واحد منهما لا يتفرد بنفسه فصار بمنزلة «كتف». فإن جئت بـ«ثُمَّ» مكان الفاء أو الواو، لم تسكن؛ لأن «ثُمَّ» ينفصل بنفسه، ويُسَكَّت عليه، ومن قال: «ثُمَّ لِيُقْضُوا»^(٨) بإسكان اللام، فإنه شبه الميم الثانية من «ثُمَّ» بالفاء والواو،

(١) أي: من ناحية جواز تسكينهما.

(٢) البقرة: ٧٤.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) القصص: ٦١.

(٥) آل عمران: ٦٢.

(٦) الحج: ٢٩.

(٧) الكهف: ١٩.

(٨) الحج: ٢٩. وهذه القراءة هي المثبتة في النص المصحفي. وقرأ نافع وقتيل وأبو عمرو بكسر اللام.

انظر: تفسير الطبري ١١١/١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٣٢٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٧٧/٤.

وجعل ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ بمنزلة «فليقضوا». وهذا كقولهم: «أراك مُتَفَخِّخًا»، والمراد: «مُتَفَخِّخًا»، فشبه «تَفَخَّخًا» من «مُتَفَخَّخًا» بـ«كُتِفِفَ»، فأسكن الفاء. ومثله قوله [من الرجز]:

فَبَات مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا - ١٢٥٩

فالإسكان في هذا كله إنما هو أمرٌ عارضٌ لضرب من التخفيف، فلا يُعتدُّ به بناءً، فاعرفه.

١٢٥٩ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/١٩٧؛ والخصائص ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ ولسان العرب ٦/١٩٥ (كردس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٥؛ ولسان العرب ١/٧٥٨ (نصب)، ٧/٩٩ (نصص).

اللغة والمعنى: تكرّس الرجل: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض. لقد ظل منتصبًا واقفًا، ولم يلتو خوفًا أو بردًا.

الإعراب: «فبات»: الفاء: حرف استئناف، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «منتصبًا»: خبر «بات» منصوب بالفتحة. «وما»: الراو: حرف عطف، «ما»: حرف نفي. «تكرّدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والألف للإطلاق.

وجملة «بات منتصبًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تكرّدا». والشاهد فيه قوله: «منتصبًا» بتشكين الصاد تخفيفًا، والأصل كسرهما.

ومن أصناف المشترك

زيادة الحروف

فصل

[تعداد حروف الزيادة]

قال صاحب الكتاب: يشترك فيها الاسم والفعل، والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك: «اليوم تنساء»، أو «وأناه سُلَيْمَانُ» أو «سَأَلْتُمُونِيهَا»، أو «السَّمَانُ هَوَيْتُ». ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً في كلمة، فإنه منها لا أنها تقع أبداً زوائد. ولقد أسلفت في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبداً من القول في هذه الحروف، وأذكر هاهنا ما يُمَيِّز به بين مواقع أصلاتها ومواقع زيادتها.



قال الشارح: اعلم أن زيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل؛ وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة؛ لأن الزيادة ضرب من التصرف، ولا يكون ذلك في الحروف. فلما كانت الأسماء والأفعال تشترك في ذلك، ذكرها في المشترك. ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها، إما لإفادة معنى، كألف «ضارب»، وواو «مضروب»، وإما لضرب من التوسع في اللغة، نحو ألف «جمار»، وواو «عمود»، وياء «سعيد».

وحروف الزيادة عشرة، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام، ويجمعها «اليوم تنساء»، وكذلك «سألتمونيها»، ومثل ذلك: «السمان هويت». ويحكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأشده [من المتقارب]:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْتَنِي وَقَدْ كُنْتُ قِذْمًا هَوَيْتُ السُّمَانًا^(١)

فقال له: الجواب؟ فقال قد أجبتك مرتين، يعني: «هويت السمان». وإنما قال صاحب الكتاب: «السمان هويت»، فقدّم «السمان»؛ لئلا تسقط الهمزة في الدرج، فتفتقد عدة حروف الزيادة. فأما إذا ابتداء بها فإن الهمزة ثابتة. وأما «وأناه سُلَيْمَانُ»،

(١) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس ١٦١/٨ (زيد).

فلا يحسن؛ لأن فيه تكرارَ الألف مرتين. وقالوا أيضًا: «أسلمني وتاة». وقالوا: «الموت يَسَاء».

وليس المراد من قولنا: «حروف الزيادة» أنها تكون زائدة لا محالة؛ لأنها قد تُوجد زائدة، وغير زائدة، وإنما المراد أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض، لم يكن إلا من هذه العشرة.

وأصل الحروف الزيادة حروف المذ واللين التي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنها أخفُ الحروف، إذ كانت أوسعها مخرجًا، وأقلها كلفةً. وأما قول النحويين: إن الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف؛ وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان. وأيضًا فإنها مأنوسٌ بزيادتها، إذ كلُّ كلمة لا تخلو منها، أو من بعضها. ألا ترى أن كل كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف، فلن تخلو من حركة: إما فتحة، وإما ضمة، وإما كسرة؟ والحركات أبعاضُ هذه الحروف، وهي زوائد لا محالة، فلما احتيج إلى حروف يزيدها في كلمهم لأغراض لهم، كانت هذه الحروف أولى، إذ لو زادوا غيرها، لم تؤمن نَفَرَةُ الطَّبَع والاستيحاش من زيادته، إذ لم تكن زيادته مألوفةً. وغير حروف المذ من حروف الزيادة مُشَبَّهٌ بها، ومحمولٌ عليها. فمن ذلك الهمزة، فإنها تُشبه حروف المذ واللين من حيث إنها بصورتها، ويدخلها التغييرُ بالبدل والحذف، وهي مُجاورةُ الألف في المخرج. فلما اجتمع فيها ما ذُكر من شَبهِ حروف المذ واللين اجتمعت معها في الزيادة.

وأما الميم، فمُشَابِهٌ للواو؛ لأنهما من مخرج واحد، وهو الشفة، وفيها عُنَّةٌ تمتد إلى الخيشوم، فناسبَت بَعَثَتها لين حروف اللين.

وأما النون، ففيها أيضًا عُنَّةٌ، ومخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم، بدليل أن الماسك إذا مسك أنفه لم يمكنه النطق بها، وليس لها فيه مخرجٌ معيَّن، بل تمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، ولذلك حذفوها لالتقاء الساكنين من قوله [من الطويل]:

١٢٦٠ - [فَلَسَنْتُ بِسَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ] وَلَاكِ اسْقِينِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

١٢٦٠ - التخریج: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١؛ والأزهية ص ٢٩٦؛ وخرانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والمئصف ٢/ ٢٢٩؛ وبلان نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١؛ والإنصاف ٢/ ٦٨٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٩؛ والجنى الداني ص ٥٩٢؛ وخرانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ ووصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠؛ وسمز صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٦؛ واللامات ص ١٥٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩١؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٥٦. المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الأدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

كما يحذفون حروف المدّ واللين من نحو «زَمَى القوم»، و«تُعْطِي ابْنُكَ». فلمّا أشبهتها فيما ذكرناه شركتها في الزيادة.

فأمّا التاء، فمُشَبَّهَةٌ حروف المدّ واللين أيضًا؛ لأنّها حرفٌ مهموسٌ، فناسب هَمْسُهَا لَيْنَ حروف المدّ واللين. ومخرجُها من رأس اللسان وأصول الثَّنَايا، وهو قريبٌ من مخرج النون، وقد أبدلت من الواو في «تَالِه»، و«تَرَاب»، و«تُجَاو»، و«تُكَأ»، و«تُحَمَّ»، كلُّ ذلك من الواو في «وَالِه»، و«الْوَرَاة»، و«الْوَجْه»، و«تَوَكَّأَت»، و«الْوَحَامَة»، ومن الباء في «بُتْنَيْن»، و«كَيْت»، و«ذَيْت». فلمّا تُصْرَف فيها هذا التصرف، وأبدلت هذا الإبدال، أتت مع حروف المدّ واللين في الزيادة.

وأما الهاء، فحرفٌ خفيٌّ مهموسٌ، فناسبت بهَمْسُهَا وخفائها لَيْنَ حروف المدّ واللين. وهي من مخرج الألف، كيف وأبو الحسن يدعي أن مخرج الألف هو مخرج الهاء اليّنة. وقد أبدلت من الواو في «يَا هَنَاء»، ومن الباء في «هَذَة». فلمّا وُجد فيها ما ذُكر من شَبّه حروف المدّ واللين، وافقتها في الزيادة. وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة، واحتجّ بأنّها لم تزد إلّا في الوقف من نحو: «أَزْمَة»، و«أَغْرَة»، و«أَخْشَة». قال: فلا أعدها مع الحروف التي كثرت زيادتها. والصوابُ الأوّل، وهو رأيٌ سيبويه، لأنّها قد زيدت فيما ذكر، وفي غيره على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما السين، فهو حرف مُنْثَلٍ مهموسٌ، يخرج من طرف اللسان وبين الثنايا، قريبٌ من التاء. ولتقارُبهما في المخرج واتّفاقهما في الهمس، تبادلا، فقالوا: «اسْتَحَذَ فلانٌ أرضًا»، وأصله: «اتَّحَذَ»، وقالوا: «سَيْتٌ»، وأصله: «سَيْدَسٌ». فلمّا كان بينهما من القرب والتناسب ما ذُكر، زيدت معها.

= الإعراب: «فلست»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم «ليس». «بآتيه»: الباء: حرف جر زائد، «آتيه»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: حرف نفي. «أستطيعه»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «ولاك»: الواو: استئنافية، و«لاك»: هي «لكن» محذوفة النون، حرف استدراك. «اسقني»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. «ماؤك»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. «ذا»: خبر «كان» منصوب بالأنف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «فضل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «لست بآتيه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا أستطيعه»: معطوفة على جملة «لست بآتيه» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان ماؤك ذا فضل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسقني...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان ماؤك...»: الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوف «فاسقني»: في محل جزم لاقرانه بالفاء. والشاهد فيه قوله: «لاؤك» ويريد «لكن» حيث حذف النون لالتقاء الساكنين.

وأما اللام، فإنه - وإن كان مجهولاً - فهو يشبه النون، وقرب منه في المخرج، ولذلك يُدغم فيه النون، نحو قوله: «مَنْ لَدُنْهُ»^(١). وقد يحذفون معها نون الوقاية، كما يحذفونها مع مثلهما، قالوا: «لَعَلِّي» كما قالوا: «إِنِّي»، و«كَأَنِّي». وقد أبدلت من النون في قوله [من البسيط]:

وَقَفْتُ فِيهَا أَضْبِلًا^(٢)

والمراد: أصيلاً. فلما كان بينهما ما ذكر، كانت أختها في الزيادة.

وقوله: «ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً في كلمة فإنه منها»، يريد لا يتوهم متوهم أن معنى كونها زوائد أنها تقع زوائد حيث كانت لا محالة، هذا محال. ألا ترى أن حروف «أوى» كلها أصول، وإن كانت قد تكون زوائد في موضع آخر؟ وإنما المراد بقولهم: «زوائد» أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض، لم يكن إلا من هذه الحروف، لا أنها تكون زائدة في كل مكان.

واعلم أن الزيادة على ثلاثة أضرب: زيادة معنى، وزيادة إلحاق بناء ببناء، وزيادة بناء فقط لا يراد بها شيء مما تقدم. فأما ما زيد لمعنى، فنحو ألف «فاعل»، نحو: «ضارب»، و«عالم»، ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى. وأما زيادة إلحاق، فنحو الواو في «كُوْثِرَ»، و«جُوْهَرِ» ألحقت الواو الكلمة بـ«جَعْفَرِ»، و«دَخْرَجَ»، ونحو الياء في «جَذِبَ»، و«عَثِرَ» ألحقتها بـ«دِزْهَمَ»، و«هَجَرَ». وأما زيادة البناء فقط، فنحو ألف «جمارٍ»، وواو «عجوزٍ»، وياء «سعيدٍ». وقد تقدم الكلام على جُمهور زيادة هذه الحروف ومواقعها في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها، والذي يختص بهذا الموضوع ما يُمَيِّز به الأصل من الزائد، فاعرفه.

فصل

[زيادة الهمزة]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة يُحْكَمُ بزيادتها إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول، كـ«أَرْسَبَ»، و«أَكْرَمَ»، إلا إذا اعترض مما يقتضي أصلاتها كـ«إِمْنَعِ»^(٣)، و«إِمْرَةٍ»^(٤)، أو تجويز الأمرين كـ«أُولَى»، وبأصلاتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعة أصول، كـ«إِنْبَ»، و«إِزَارَ»، و«إِضْطَبِّلَ»، و«إِضْطَخِرَ»^(٥)، أو وقعت غير أول، ولم

(٢) تقدم بالرقم ٣٠١.

(١) النساء: ٤٠.

(٣) الإمعة: الذي لا رأي له ولا عزم، فهو يتابع كل أحد على رأيه. (لسان العرب ٣/٨) (أمع).

(٤) الإمرة: الأنثى الصغيرة من الحملان أولاد الضأن، والأحق الضعيف الذي لا رأي له. (لسان العرب ٣٢/٤) (امر).

(٥) إصطخر: بلدة بفارس. (معجم البلدان ١/٢١١).

يُغْرِضُ مَا يُوجِبُ زِيَادَتَهَا فِي نَحْوِ: «شَمَالٍ»، وَ«نِثْدَلٍ»، وَ«جُرَائِضٍ»، وَ«ضَهْنَاءَةٍ».

قال الشارح: قد أخذ في بيان مواضع زيادة هذه الحروف، والفصل بين الأصل والزائد منها، وبدأ بالهمزة، وذكر رابطاً أتى فيه على أمرها. فإذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، فاقض بزيادتها هناك، سواء في ذلك الأسماء والأفعال، كـ«أَحْمَرٌ»، وَ«أَضْفَرٌ»، وَ«أَزْنَبٌ»، وَ«أَفْكَلٌ»، وَ«أَذْهَبٌ»، وَ«أَجْلَسٌ». الهمزة في ذلك كله زائدة، وذلك لغلبة زيادتها أولاً، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه، وذلك نحو: «أَحْمَرٌ»، وَ«أَضْفَرٌ»، وَ«أَخْضَرٌ»، وَ«أَذْهَبٌ»، وَ«أَجْلَسٌ»، وَ«إِجْفِيلٌ»، وهو الظليم يهرب من كل شيء، وَ«إِخْرِبِيْطٌ» وهو ضربٌ من الخمض. ألا ترى أن الاشتقاق يقضي بزيادتها في ذلك كله؛ لأنه من الحمرة، والضفرة، والمخضرة، والجفل، والخرط؟

فلما كثرت زيادتها أولاً في بنات الثلاثة، وغلبت فيما ظهر بالاشتقاق، وعلم أمره، قضي بزيادتها فيما أبهم من ذلك القبيل، نحو: «أَزْنَبٌ»، وَ«أَفْكَلٌ» للرغدة، وَ«أَيْذَعٌ»^(١)، وَ«إِبْلِيمَةُ»^(٢)، وَ«إِضْبَعٌ» حملاً على الأكثر، وهو من حَمَلَ المجهول على المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدل، وهو الثلاثي، فكذلك حكم زيادة الهمزة في ذلك كله. فعلى هذا لو سميت بـ«أَفْكَلٍ»^(٣) وَ«أَزْمَلٍ»، لم تصرفهما؛ لأنه لما قضي بزيادة الهمزة في المجهول، صار حكمه حكم المشتق، وحكمت أن له أصلاً في الثلاثي أخذ منه، وإن لم يُنطق به.

فإن كان مع الهمزة ما يجوز أن يكون زائداً، نحو: «أَيْذَعٌ»، وَ«أَبْصَرٌ»، لم يُقَضَّ بزيادة الهمزة فيه إلا بثبوت، وذلك أن الهمزة من حروف الزيادة، والياء كذلك، إلا أن الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة أولاً على زيادة الياء ثانياً، فكانت الهمزة في «أَيْذَعٌ» زائدة لما ذكرناه؛ ولأنهم قالوا: «يَذْعُهُ تَيْدِيْعًا». وهذا ثبت في زيادة الهمزة. وأما «أَبْصَرٌ»، فلو خُلِبْنَا والقياس، لكانت زائدة لغلبة الهمزة أولاً، لكنهم قالوا في الجمع: «إِصَارٌ». قال الشاعر [من المتقارب]:

١٢٦١ - [فَهَذَا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخُلَى] وَيُجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا

(١) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران. (لسان العرب ٤١٢/٨ يدع).

(٢) الإبلية: الخوصة. (لسان العرب ٥٣/١٢ بلم).

(٣) الأفكل: رعدة تعلق الإنسان. (لسان العرب ٥٢٩/١١ فكل).

١٢٦١ - التحرير: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١؛ ولسان العرب ٢٣/٤ (أصر)؛ والمنصف ١٨/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦٥/٥؛ والمنصف ١١٣/١.

فسقوط الياء دليلٌ أنها زائدة؛ وأما «إمعة»، و«إمزة»، فالهمزة فيهما أصلٌ. ليس في الصفات مثل «إفعلّة»، مع أننا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما، لكانت الكلمة من باب «كُؤكب»، و«دذن»^(١)، وهو قليل. وليس العملُ عليه، فـ«إمعة» من الصفات، وكذلك «إمزة» كأنه من لفظ الأمر.

وأما «أولق»، وهو ضربٌ من الجنون، فالهمزة فيه أصلٌ؛ لقولهم: «ألقى الرجلُ، فهو مألوق». وهذا ثبتٌ في كون الهمزة أصلاً، والواو زائدة، ووزنه إذا «قوعل» كـ«جوهر»، فلو سميت به رجلاً، انصرف. هذا مذهبٌ سيبويه^(٢)، والشاهد في «مألوق». فأما «ألقى» فيحتمل أن تكون الهمزة أصلها الواو، وإنما قلبت همزة لانضمامها، كما قالوا: «وَجُوء» و«أجُوء». ويجوز أن يكون «أولق» أَفْعَلٌ من «ولق» إذا أَسْرَعَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾^(٣). ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

جاءت به عَنَسٌ مِن الشَّامِ تَلِيقُ ١٢٦٢-

= اللغة: الخلى: رطب النبات والبقول. والإصار: جمعٌ مفردة أَيْصَر، وهو الحشيش. المعنى: يريد أن ناقتَه دَفِعت مع غيرها إلى رجلين قاما على رعاية هذه الإبل، فواحد يجمع لها الطعام، والثاني يقدمه لها.

الإعراب: «فهذا»: الفاء: حرف استئناف، «هذا»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يعد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. «لهن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يعد). «الخلي»: مفعول به. «ويجمع»: الواو: حرف عطف، «يجمع»: فعل مضارع مرفوع. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. «بينهن»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ(يجمع) والهاء: مضاف إليه، والنون: علامة جمع الإناث. «الإصار»: مفعول به منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

وجملة «هذا يعد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعد»: خبر للمبتدأ (هذا) محلها الرفع، وجملة «يجمع ذا»: معطوفة على جملة «هذا يعد» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه أن «أَيْصَر» وهو الحشيش، يجمع على «إصار»، مما يعني أن الياء زائدة.

(١) الدذن: اللهو واللعب. (لسان العرب ١٣/ ١٥١ (دذن)).

(٢) النور: ١٥.

(٣) الكتاب ٣/ ١٩٥.

١٢٦٢ - التخریج: الوجز للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٨٤ (ولق)؛ وللفلاخ بن حزن في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٢؛ ولسان العرب ١٠/ ١٤٥ (زلق)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٩/ ١، ٢٩١/ ٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٩ (أنت)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥؛ والمحتسب ٢/ ١٠٤.

اللغة: العنس: الناقة القوية، شُبِّهَت بالصخرة لصلابتها. تلقى: تسرع.

الإعراب: «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جاءت). «عنس»: فاعل مرفوع بالضمة. «من الشام»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للعنس.

«تلقى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، وسكن لضرورة القافية. =

فهو على هذا «أَفْعَلُ»، والهمزة زائدة، والواو أصل. فلو سُمِّي به رجل، لم ينصرف. ويكون هذا الأصل غير ذلك الأصل، كما قلنا في «حَسَان» ونظائره: إن أخذته من الحسن صرفته، وإن أخذته من الحسن لم تصرفه، مع أنهم قد قالوا: «الْوَلَقَى» و«الْأَلَقَى» للكثرة السريعة. وهذا يدل أن الفاء منه تكون مزة همزة، ومزة واو على حد «أَوْصَدْتُ الْبَابَ، وَأَصَدْتُهُ». فأما إذا كان بعدها حرفان، كـ «إِنْبِ» وهو القميص بلا كُتْمَيْن، و«إِزَارِ»، أو أربعة أحرف كـ «إِصْطَبِلَ»، و«إِصْطَخِرَ»، فالهمزة في ذلك كله أصل، فمثال «إِنْبِ»: «فِعْلٌ»، «كَعْدِلٌ» و«جَمَلٌ»، ومثال «إِزَارِ»: «فِعَالٌ» «كِحِمَارٍ»، فالألف فيه زائدة؛ لقولك: «إِزَرٌ»، فالهمزة فيه أصل؛ لأنه لا يُحْكَم بزيادة الهمزة إلا إذا كان بعدها ما يمكن أن يكون اسماً ظاهراً، وأقل ذلك الثلاثة. فلذلك كانت الهمزة في «إِنْبِ» أصلاً، وفي «أَرْنَبِ» زائدة، وفي «أَخَذَ» أصلاً، وفي «أَكْرَمَ» زائدة.

فأما «إِصْطَبِلَ»، فمثال الكلمة بها على «فِعْلَلٌ»، ونظيرها «جَزَدَخِلٌ»^(١) من قبل أنا إنما قضينا بزيادة الهمزة في أول بنات الثلاثة لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاق، ثم حُمل غير المشتق عليه.

فأما إذا كانت الهمزة في أول بنات الأربعة فإنه لم تثبت زيادتها فيه باشتقاق ولا غيره، فلذلك لم يُقَضَّ بزيادتها إذا جهل أمرها، إذ الأصل عدم الزيادة، فكانت أصلاً لذلك، وكانت الكلمة بها خماسية. فـ «إِصْطَبِلَ» الصاد فيه والطاء والباء واللام أصول، وكذلك «إِصْطَخِرَ» الصاد والطاء والخاء والراء كلها أصول. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أولها أصلاً أيضاً، ووزنهما «فِعْلَلٌ» على ما ذكرنا، كـ «قِرْطَعِنِ»^(٢) و«جَزَدَخِلِ».

ومن ذلك «إِبْرَاهِيمُ» و«إِسْمَاعِيلُ» الهمزة فيهما أصل، ووزنهما «فِعْلَالِيلُ»؛ لأن الباء من «إِبْرَاهِيمَ» والراء والهاء والميم أصول، وكذلك السبب في «إِسْمَاعِيلَ» والميم والعين واللام كلها أصول. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أولهما أصلاً كذلك، والألف والياء فيهما زائدان؛ لأنهما لا يكونان أصليين في بنات الثلاثة فصاعداً. وإنما لم تزد الهمزة في أول بنات الأربعة لقلّة تصرّف الأربعة، وكثرة تصرّف الثلاثة. وإنما قلّ التصرّف في الرباعي لقلّته في الكلام. وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها. ألا ترى أن كل مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة للقلّة والكثرة، وليس للرباعي إلا مثال واحد، وهو «فَعَالِيلُ» القليل والكثير فيه سواء. ولم يكن للخماسي مثال للتكسير

= وجملة «جاءت عنس به»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلق»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «تلق» بمعنى تسرع.

(١) الجزدخيل من الإبل: الضخم. (لسان العرب ١١/١٠٩) (جردخل).

(٢) القِرْطَعِن: الأحقم. (لسان العرب ١٣/٣٤٢) (قرطعن).

لأنحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وإنما هو محمولٌ على الرباعي، نحو: «فَرَاذَ»^(١)، و«سَفَارِجَ»^(٢)، «كَجَعَاغِرَ».

ومما يدلُّ على ما قلناه من كثرة تصرفهم في الثلاثي أنهم قد بلغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف، نحو: «اشْهِيَابَ»، و«اخْمِيرَارَ»، فزيد على الأصل أربع زوائد، ولم يُزد على الأربعة إلا ثلاث زوائد، نحو: «اخْرُتْجَامَ»^(٣)، ولم يزد على الخماسي أكثر من زيادة واحدة، نحو: «عُضْرُفُوطَ»^(٤)، فعُرفت بذلك كثرة تصرفهم في الثلاثي، وقلته في الرباعي والخماسي. فلذلك قلتُ زيادةَ الهمزة في أول بنات الأربعة، وكثرت في أول بنات الثلاثة، فلذلك قُضي بزيادة الياء في نحو «يَعْقُوبَ»؛ لأنها في أول بنات الثلاثة؛ لأنَّ الواو زائدة، وقُضي بأصالتها في نحو «يَسْتَعُورَ»، وهو موضع، لكونها في أول بنات الأربعة.

فأما إذا وقعت الهمزة غير أول، فإنه لا يُقضى عليها بالزيادة إلا بدليل. فإن لم تقم دلالة على ذلك، كانت أصلاً، وذلك لقلة زيادتها غير أول، والأصل عدمُ الزيادة، فلذلك لم يُحكَم عليها إذا لم تكن أولاً بالزيادة إلا بثبوت، فعلى هذا الهمزة في قولهم: «شَأْمَلُ» و«شَمَائِلُ» للريح زائدة؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الرِّيحُ» من «الشَّمال». ولولا ما ورد من السَّماع، لكانت أصلاً. وكذلك الهمزة في «النِّدْلَانِ» - وهو الكابوس - زائدة؛ لقولهم فيه: «النِّدْلَانِ» بالياء، وضُمَّ الدال. فسقوط الهمزة في ذلك دليلٌ على زيادتها. وقالوا: «جَرَائِضُ» بالهمز، وهو البعير الضخم، الهمزة فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «جَمَلٌ جِرَواضٌ»، أي: شديد. فسقوط الهمزة من «جِرَواضٍ»، وهو من معناه ولفظه دليلٌ على زيادتها في «جَرَائِضٍ»، ووزنه إذا: «فَعَائِلٌ»، ويجوز أن يكون من الجَرَضِ، وهو العَصَص، كأنه يُجرَضُ به كلُّ أحدٍ لثقله. ومنه المثل، قيل: «حال الجريض دون القريض»^(٥)، وقيل: الجرائضُ: المُشْفِقةُ على ولدها، كأنها تجرَضُ لفرط الإشفاق.

(١) جمع «فرزدق».

(٢) جمع «سفرجل».

(٣) الاخرنجام: الاجتماع. (لسان العرب ١٢/ ١٣٠) (حرجم)).

(٤) العضر فوط: دويَّة بيضاء ناعمة. (لسان العرب ٧/ ٣٥١) (عُضْرُفُوطَ).

(٥) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩، ٧٥٠؛ وزهر الأكم ٢/ ١٤٥؛ والعقد الفريد ٣/ ١٣٢؛ والغاخر ص ٢٥٠، ٢٥١؛ وفصل المقال ص ٤٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٣٠ (جرَضُ)، ٧/ ٢١٨ (قرَضُ)؛ والمستقصى ٢/ ٥٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٩١، ٢٠٤؛

والوسيط في الأمثال ص ٩٨.

حال: منع. الجريض: الغُصَّة. والقريض الشعر.

يضرب للمغضبة تُعَرَضُ فتشغل عن غيرها.

وقالوا: «ضَهْيَاةٌ»، وهي التي لا تحيض، وهمزته زائدة؛ لقولهم: «امرأة ضَهْيَاةٌ» من غير همزة. وهذا استدلالٌ صحيحٌ، لأنَّ المعاني متقاربة، وكذلك اللفظ. قال سيويه^(١): فإن لم تستدلَّ بهذا النحو من الاستدلال، دخل عليك أن تقول «أُولَتْقُ» من لفظ آخر، يريد أنه كانت تبطل فائدة الاشتقاق، ويلزم من ذلك أن تكون كل كلمة قائمة بنفسها. وليس الأمر كذلك.

وقالوا: «زَيْبَرٌ» بالكسر، وهو ما يعلو الثوب الجديد، مثل ما يعلو الخُرَّ والفرخ حينما يخرج من البيض. وكذلك «ضَيْبَلٌ»: الداهية. قالوا: الهمزة في ذلك كله أصل لعدم ما يخالف الظاهر، وقد قال بعضهم: «زَيْبَرٌ»، و«زَيْبَرٌ» بالكسر والضم، وكذلك «ضَيْبَلٌ» و«ضَيْبَلٌ» بالكسر والضم فإن صحت الرواية، فالهمزة زائدة؛ لأنه ليس في كلامهم مثل «زَيْبُج» بالضم. وكذلك قالوا: «جُوْذَرٌ»^(٢). وقد حكى الجوهري^(٣): «جُوْذَرٌ»، و«جُوْذَرٌ» بالفتح والضم، فكلُّ هذا الهمزة فيه زائدة؛ لأنها زائدة في لغة من فتح، إذ ليس في الأصل مثل «جَعْفَر» بفتح الفاء وضم الجيم. وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة، كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنها لا تكون زائدة في لغة، أصلاً في لغة أخرى، هذا محالٌ. فأما «بُرَائِلٌ» الديك، فهي أصلٌ لا محالة.

قصل

[زيادة الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف لا تزداد أولاً؛ لامتناع الابتداء بها، وهي غير أولٍ إذا كان معها ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعداً، لا تقع إلا زائدة، كقولهم: «خاتَمٌ»، و«كِتَابٌ»، و«خُبْلَى»، و«سِرْدَاخٌ»^(٤)، و«جِلْبِلَابٌ»^(٥)، ولا تقع للإلحاق إلا آخرًا في نحو «مِغْرَى»، وهي في «قَبْعَثَرَى»^(٦) كنحو أَلِف «كتاب» لإناقتها على الغاية.

قال الشارح: اعلم أنَّ الألف لا تزداد أولاً، وذلك من قبيل أنها لا تكون إلا ساكنةً تابعةً للفتحة، والساكن لا يمكن الابتداء به، فلذلك رُفِضَ الابتداء بها. وتزداد ثانيًا وثالثًا

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٤.

(٢) الجوذَر: ولد البقرة، وقيل: البقرة الوحشية. (لسان العرب ٤/ ١٢٤ (جذر)).

(٣) الصحاح: (جذر).

(٤) السرداخ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، والمكان اللَّيْنُ ينبت النجمة والنَّصِيَّ والعجلة. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

(٥) الجلبلاب: ثبت تدوم خضرته في القبط، وله ووق أعرض من الكف، تسمَّى عليه الظباء والغنم. (لسان العرب ١/ ٣٤٤ (حلب)).

(٦) القبعثرى: الجمال العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

ورابعًا وخامسًا وسادسًا. فمثال زيادتها ثانيًا: «ضارب»، و«حامل»، و«ضارب»، و«قاتل»، وثالثًا: «كتاب»، و«غراب»، و«الشهاب»، و«أذهام»، ورابعًا نحو: «قِرطاس» و«مِفْتَاح»، و«أرطى» و«مِغزى»، و«حُبلى». وخامسًا في «دَلْظَى»^(١)، و«قِرْقَرَى»^(٢)، و«جِلْبَلاب» وهو نبت، وسادسًا في نحو: «قَبْعَرَى»، و«كُمَثَرَى». وزيادتها حشوا إنما تكون لإطالة الكلمة، وتكثير بنائها، ولا تكون للإلحاق، فلا يقال: «كتاب» ملحوق بـ«دَمَقْس»، و«عُذافِر»^(٣) ملحوق بـ«قُدْغَمِل»^(٤)؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشواً وقبله حركة من جنسه، نحو واو «عُجُوز»، وياء «سَعِيد»، جرى مجرى الحركة والمدّة، ولا يُلحق بناءً ببناء، إنما الملحوق ما لم يكن للمدّة. فإن كانت الألف طرفًا، جاز أن تكون للإلحاق، نحو: «سَلَفَى»^(٥)، و«جَعَبَى»^(٦).

واعلم أن الألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب: للإلحاق، والتأنيث، وزائدة كزيادتها حشواً. فالأوّل نحو: «أرطى»، و«مِغزى»، ألحقتهما الألف بـ«جَعْفَر»، و«دِرْهَم». والذي يدلّ على زيادة الألف في «أرطى» قولهم: «أديم مأروط»، إذا دُبغ بالأرطى، فسقوط الألف في «مأروط» دليل على زيادتها. وقولهم: «مَغَزْ»، و«مَعِيرْ» دليل على زيادة الألف في «مِغزى». وقولهم: «أرطى»، و«مِغزى» بالنون يدلّ أنها ليست للتأنيث، إذ أُلِفَ التأنيث تمنع الصرف، فلا يدخلها تنوين، نحو: «حُبلى»، و«سَكْرَى». ومع ذلك فقد سُمع عنهم «أرطاة» بالإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث، لم يدخلها تأنيث آخر، فيُجمَع بين علامتي التأنيث. ومما يدلّ أن الألف في «مِغزى» ليست للتأنيث تذكيرهم إياها، نحو قول الشاعر [من من الهزج]:

وَمِغْزَى مَدْبَا بَغْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا^(٧)

ووصفهم إياه بالمذكر يدلّ أنه مذكّر. ولو كانت الألف للتأنيث لكان مؤنثًا، فثبت بما ذكرناه أنها زائدة لغير معنى التأنيث، وكان حملها على الإلحاق أولى من حملها على غير الإلحاق؛ لأن الإلحاق معنّى مقصود، وإن كانا جميعًا شيئًا واحدًا. ألا ترى أن معنى الإلحاق تكثير الكلمة وتطويلها؟ فإذا كلُّ إلحاق تكثير، وليس كلُّ تكثير إلحاقًا. وأما الثاني، وهو الزيادة للتأنيث، فنحو أَلِف «حُبلى»، و«سَكْرَى»، و«جَمَادى»،

(١) الدلنظى: السمين من كل شيء. (لسان العرب ٧/٤٤٤ (دلنظ)).

(٢) فرقري: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/٣٢٦).

(٣) العذافر: البعير العظيم الشديد. (لسان العرب ٤/٥٥٥ (عذفر)).

(٤) القُدْغَمِل: القصير الضخم من الإبل. (لسان العرب ١١/٥٥٤ (قُدْغَمِل)).

(٥) سلفى المرأة: جامعها. وسلفاه: ألفاء على ظهره. (لسان العرب ١٠/١٦٢، ١٦٣ (سلفى)).

(٦) جَعَبَاه: صرعه. (لسان العرب ١/٢٦٧ (جعب)).

(٧) نقدم بالرقم ٧٦٥.

الألف هاهنا زائدة للتأنيث. والذي يدلّ على زيادتها الاشتقاق، ألا ترى أنّ «حبلى» من «الحَبَل»، و«سكرى» من «السَّكْر»، و«جُمادى» من «الجَمَد». والذي يدلّ على أنّها للتأنيث امتناعُ التّنين من الدخول عليها في حال تنكيرها، ولو كانت لغير التأنيث، لكانت منصرفة.

الثالث: إلحاقها زائدة كزيادتها حشواً، نحو: «قَبَعْتَرَى»، للعظيم الخَلْبِي، و«كُمْتَرَى»، و«بَاقِلَى»، و«سُمَانَى» لضرب من الطير، الألفُ في جميع ذلك زائدة؛ لأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة، وليست للتأنيث لانصرافها، مع أنّه قد حكى: «بَاقِلَةً»، و«سُمَانَةً»، وهذا ثبّت؛ لأنها ليست للتأنيث، ولا تكون للإلحاق؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة والزنة، فيكون هذا ملحقاً به؛ وإذا لم تكن للتأنيث، ولا للإلحاق، كانت زائدة لتكثير الكلمة، وإتمام بنائها. وهذا معنى قوله: «لإنافتها على الغاية»، يريد أنّ «قَبَعْتَرَى»، و«كُمْتَرَى» الألفُ فيهما سادسة، وغاية ما يكون عليه الأسماءُ الأصولُ خمسةُ أحرف، فلم يكن في الأصول ما هو على هذه العدة، فيُلْحَقُ به، فهي إذا كآلف «كتاب» و«جَمَار» للتكثير، فاعرفه.

فصل

[زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: والباء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول، فهي زائدة أينما وقعت، كـ«يَلْمَع»^(١)، و«يَهَيِّز»، و«يَضْرِب»، و«عَجِير»^(٢)، و«زَبْنِيَّة» إلا في نحو: «يَأْجِج»، و«مَرَيَمَ»، و«مَذِين»، و«صَبِيصِيَّة»^(٣)، و«قَوَيْثُ». وإذا حصلت معها أربعة، فإن كانت أولاً، فهي أصل، كـ«يَسْتَعُور»، وإلا فهي زائدة كـ«سَلْخَفِيَّة».

قال الشارح: أمرُ الباء كأمر الألف: متى حصلت مع ثلاثة أحرف أصول، فلا تكون إلا زائدة، عرفت اشتقاقه أو لم تعرفه، وذلك نحو: «كثير»، و«غَقِيل». وإنما قلنا ذلك لكثرة ما علّم منه الاشتقاق على ما ذكرنا على الألف.

وقوله: «أَيْنَمَا كانت»، يريد أنّها تقع زائدة مع بنات الثلاثة سواء كانت أولاً أو حشواً أو آخرًا بخلاف الألف والواو. وأمّا الألف فلاجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها، وأمّا الواو فليما سنذكره من أمرها. فمثالُ زيادتها أولاً قولك: «يَزْمَع»، وهي

(١) البلع: السراب للمعانة. (لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع)).

(٢) العجير: العجاج الطاع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).

(٣) الضيصة: شوكة الحائك التي يُسوي بها السداة واللحمة. (لسان العرب ٧/ ٥٢ (صيص)).

حجارة صغار. و«يَلْمَعُ» وهو السراب. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٦٣ - إذا ما شَكُوْتُ الحُبَّ كُنِمَا تُثَبِّبُنِي بُوْدِي قَالَتْ إِنَّمَا أَنتَ بَلْمَعُ
و«يَلْمَعُ» للقباء، وهو فارسيّ معرَّب. و«يَهَيِّزُ» - وهو حجر - إحدى الياءين فيه
زائدة، وهي الأولى؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصل
والآخر زائد، فلا يكونان أصلين، لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة في غير
المضاعف. ولا يكونان زائدين؛ لأنّ الاسم لا يكون على حرفين. ولا تكون الياء الثانية
هي المزيّدة؛ لأنها ليس في الكلام «فَعَبَلٌ» بفتح الفاء، وفيه «فَعَبَلٌ» بكسره. فلو كانت
زائدة، لقليل: «يَهَيِّزُ» بكسر الصدر، كما قيل: «عَفِيْرٌ»، و«جَذِيْمٌ»، فإذا تَعَيَّنَ أن تكون
الأولى هي المزيّدة. وقالوا في الفعل «يَفْعُدُ»، و«يَضْرِبُ». وثانية في نحو «خَفِيقٌ»، وهو
صفة، يقال: «فلاة خَفِيقٌ»، أي: واسعة، و«صَيْرَفٌ»، و«ضَبْنَمٌ»، وهو من أسماء الأسد.
وثالثة، نحو: «سَعِيْدٌ»، و«قَضِيْبٌ». ورابعة، نحو: «زَيْنْبَةُ» لواحد الزبانية، و«دِهْلِيْزٌ»،
و«قُنْدِيْلٌ»، و«عَنْتَرِيْسٌ» للناقاة الشديدة. وخامسة في «سُلْخَفِيَّةٌ». وسادسة في تصغير
«عَنْكَبُوْتٍ» وتكسيره، نحو: «عَنْكَبِيْبٌ»، و«عَنَاكِيْبٌ» فيما حكاه الأصمعي. فتعلم زيادة
الياء في ذلك كله، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً.

فأما «بَأَجَجَ»، وهو اسم مكان، فالياء في أوله أصل. يدلّ على ذلك إظهارُ

١٢٦٣ - التخريج: البيت بلا نية في لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع).

اللمعة والمعنى: تثبيني: تعطيني ثوباً. اللمع: السراب.

أنتظر منها أن تبادلي محبتي بمثلها حينما أشكو لها ما ألقىه من حبه، لكنها تهمني دوماً بأنني
مخادع كالسراب.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«قالت». «ما»: حرف زائد. «شكوت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الحب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كي»: حرف ناصب، «ما»: حرف مصدري. «تثبيني»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والمصدر المؤول من «ما تثبيني» في محل جر بحرف جر مقرر قبل «كي»، والجار والمجرور متعلقان بـ«شكوت»، بتقدير: إذا شكوت الحب لشرابي. «بودي»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تثيب»، والياء: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه. «قالت»: فعل ماض مبني على الفتح، والياء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «إنما»: مكفوفة وكافة. «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «يلمع»: خبر مرفوع بالضمة.

والجملة الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شكوت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت يلمع»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أنت يلمع» حيث جاءت الياء زائدة في أول الاسم، وأصلها من اللمع.

التضعيف. ولو كانت الياء زائدة، لكان من «أَجْ يَأْج»، وكان يجب الازدغام، وأن تقول: «يُؤْجُ»، كما تقول: «يَغُضُّ»، و«يَغُضُّ». فلما لم يذغموا، دلَّ أن الجيم الأخيرة زائدة للإلحاق بمثال «جَغْفَرٍ». فلذلك لم يذغموا، إذ لو اذغموا، لبطل الغرض، وزالت الموازنة. وبعض المحدثين ربما كسر الجيم، وقال: «يَأْجِج». فإن صحَّ ما رواه، كانت الياء زائدة؛ لأنه ليس في الكلام «جَغْفَرٍ» بكسر الفاء، ويكون إظهار التضعيف شاذًا من قبيل «محبب».

وأما «مَزَيْمٌ»، و«مَذَيْنٌ»، فإن الميم فيهما زائدة، والياء أصل، إذ ليس في الكلام «فَغَيْلٌ» بفتح الفاء. وكان يجب كسر الصدر منهما، فيقال: «مِزَيْمٌ»، و«مِذَيْنٌ» كـ«عَثِيرٍ»، وكان القياس فيهما قلب الياء ألفًا على حدِّ «مَقَالٍ»، و«مَقَامٍ»، لكنه شدَّ التصحيح فيهما، كما شدَّ في «مَكْوَرَةٍ». وإذا كان التصحيح قد جاء عنهم في نحو: «الْقَوْد»، كان في العلم أسهل وأولى.

وأما «صِصِيَّةٌ»، فإن الياءين فيها أصل، وإن كان معك ثلاثة أحرف أصول؛ لأن الكلمة مركبة من «صي» مرتين، فالياء الأولى أصل؛ لثلاث تبقى الكلمة على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلًا، كانت الياء الثانية أيضًا أصلًا؛ لأنها هي الأولى كُزرت. ومثله من الصحيح «زَنْزَلٌ»، و«قَلْقَلٌ». ومنه «الْوَشْوَشَةُ»، و«الْوَشْوَشَةُ». فالواو في ذلك أصل؛ لأن الواو مكررة، وتكريرها هنا أولاً كتكريرها في «صي صي» أخيرًا.

ومن ذلك «حَاحِيثٌ»، و«عَاعِيثٌ»، الياء فيهما أصل، لأنها الأولى كُزرت، ووزنهما «فَعْلَلْتُ»، والأصل «خَيْخَيْثٌ»، و«غَيْغَيْثٌ». وإنما قلبت الياء الأولى ألفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «يَيْخُلُ»: «يَاجُلُ». وكذلك «فَوْقَيْثٌ»، و«ضَوْضَيْثٌ»، فإن الياء الثانية فيهما أصل؛ لأنها الأولى كُزرت، وأصلهما: «فَوْقَوْثٌ»، و«ضَوْضَوْثٌ». وإنما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعة على حدِّ «أَغْزَيْثٌ»، و«أَذْعَيْثٌ». فإن قيل: فهلا كانت زائدة على حدِّ زيادتها في «سَلْقَيْثٌ»، و«جَغَيْثٌ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «سَلِسٌ»، و«قَلِقٌ»، وهو قليل، وباب «زَلْزَلْتُ» و«قَلْقَلْتُ» أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. فإن قيل: فاجعل الواو فيهما زائدة على حدِّ «ضَوْمَعْتُ» و«حَوْقَلْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «كَوْكَبٌ» و«دَذَنٌ» مما فاؤه وعيئه من واد واحد، وهو أقلُّ من «سَلِسٌ»، و«قَلِقٌ».

قال صاحب الكتاب: وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أولاً، فهي أصل كـ«يَسْتَمُورٍ»، وإلا فهي زائدة كـ«سَلْخَفِيَّةٍ».

قال الشارح: حكمُ الياء كحكمِ الهمزة إذا وقعت في أولِ بنات الأربعة، فإنه لا يُقضى عليها بالزيادة، ولا تكون إلا أصلاً؛ لأنَّ الزوائد لا يلحقن أوائل بنات الأربعة لقلّة النصرف في الرباعي، وأنَّ الزيادة أولاً لا تتمكّن تمكّنها حشواً وأجزاً. ألا ترى أنَّ الواو الواحدة لا تزداد أولاً ألبتة، وتزداد حشواً مضاعفةً وغير مضاعفة؟ فالمضاعفة نحو: «كَرْوَسٍ»^(١)، و«عَصَوْدٍ»^(٢)، و«اجْلُوْدَ»^(٣)، و«اخْرُوْطَ»^(٤)، وغير المضاعفة نحو: واو «عَجُوزٍ»، و«جَرْمُوقٍ»^(٥). فلذلك قُضي على ياء «يستعور» وهو اسم مكان بأنها أصلٌ، كما كانت الهمزة في «إِصْطَبِلَ» كذلك، لأنَّ حكم الهمزة كالياء إذا وقعت أولاً، والكلمة بها خماسيّة ك«عَضْرُفُوْطٍ»، فإن كان بعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت زائدة كزيادة الهمزة في «أَحْمَرٍ»، فاعرفه.

فصل

[زيادة الواو]

قال صاحب الكتاب: والواو كالألف لا تُزداد أولاً، وقولهم: «وَرَنْتَلُ» كـ«جَحَنْفَلٍ»، وأما غير أول، فلا تكون إلا زائدة كـ«عَوَسَجٍ»، و«خَوَقْلٍ»، و«قَسُورٍ»^(٦)، و«دَهْوَزٍ»، و«تَرْفُوَةٍ»، و«غَنْفُوَانٍ»، و«قَلَنْسُوَةٍ»، إلا إذا اعترض ما في «عَزُوَيْتٍ».

قال الشارح: الواو كالألف لا تزداد أولاً، وذلك أنها لو زيدت أولاً، لم تخل من أن تزداد ساكنة أو متحركة، ولا يجوز أن تزداد ساكنة؛ لأنَّ الساكن لا يُبتدأ به. وإن زيدت متحركة، فلا تخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فلو زيدت مضمومة، لا طرد فيها الهمز على حدِّ «وَقَّتْ»، و«أَقَّتْ». وكذلك لو كانت مكسورة على حدِّ «وِسَادَةٍ»، و«إِسَادَةٍ»، و«وِشَاحٍ»، و«إِشَاحٍ»، وإن كان الأول أكثر. ولو زيدت مفتوحة، لتطرق إليها الهمز؛ لأنها لا تخلو من أن تزداد في أول اسم، أو فعل، فالاسم بعرضيّة التصغير، والفعل بعرضيّة أن لا يسمى فاعله، وكلاهما يُضَمُّ أوله. وإذا ضُم، تطرق إليه الهمز حينئذٍ، مع أنهم قد همزوا الواو المفتوحة في نحو «وَحَدٍ»، و«أَحَدٍ»، و«وَنَاةٍ»، و«أَنَاةٍ»، وهو قليل. فلما كان زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة، وقلبها همزة

(١) الكروّس: الرجل الشديد الرأس والكاهل في جسم. (لأن العرب ٦/ ١٩٤ (كرس)).

(٢) العَصَوْد: الطويل. (لأن العرب ٣/ ٢٩١ (عصدد)).

(٣) اجلُوْد الليل: مضي. (لأن العرب ٣/ ٤٨٢ (جلد)).

(٤) اخْرُوْط العبير في سيره: أسرع. (لأن العرب ٧/ ٢٨٦ (خرط)).

(٥) الجرْمُوق: خف صغير. (لأن العرب ١٠/ ٣٥ (جرمق)).

(٦) القَسُور: الأمد، والرامي، والصياد، وضرب من الشجر. (لأن العرب ٥/ ٩٢ (فسر)).

ربما أوقع لبساً وأخذت شكاً في أنّ الهمزة أصلٌ أو منقلبةٌ مع أن زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه، فإذا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرض.

فأما قولهم: «وَرَنْتَلْ» بمعنى الشَّرْ، فإنه يقال: «وقع القومُ في ورنتل»، أي: في شَرٍّ، فالواو فيه من نفس الكلمة، والنون زائدة ملحقة بـ«سَفَرْجَل»، ووزنه «فَعَنْتَلْ»، والكلمة بها رباعية. وإنما قضينا على الواو أنها أصلٌ، لأنه لا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الواو لا تكون زائدة أولاً أبداً.

فإن قيل فكما لا تكون زائدة أولاً، كذلك لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة فصاعداً، فالجواب أن الأمر فيها دائر بين أن تكون أصلاً أو زائدة، فكان حملها على الأصل أولى؛ لأنها قد تكون أصلاً مع الثلاثة، وذلك إذا كان هناك تكريرٌ، ولا تكون زائدة أولاً ألبتة، فكان حملها على الأصل هو الوجه؛ لأنه أقلُّ مخالفةً. فأما إذا وقعت حشواً مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، فلا تكون إلا زائدة. وهي في ذلك تقع ثمانية، نحو: «عَوَسَجَ»، و«جَوَهَرٍ»، و«حَوَقَلْ»، و«صَوَمَعَ». وثلاثة في نحو: «جَذُولٍ»، و«قَسُورٍ»، و«رَهْوَكُ الوجَلْ»، إذا تبحر في مثبته، و«دَهْوَزَ» إذا ألقاه في مَهْوَاةٍ. ورابعة، نحو: «تَرْقُوَّةَ»، و«عُثْفَوَانٍ»، و«اخْرُوطَ»، و«اغْلُوطَ». وخامسة في نحو: «عَضْرُقُوطٍ»، و«مَنْجَثُونٍ». فأما عِزْوِيَّتٌ - وهو بلدٌ - فالواو فيه أصلٌ، والتاء والياء زائدتان، ووزنه «فَعْلِيَّتٌ» كـ«عِفْرِيَّتٍ»؛ لأنه من «العِفْرِ». وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يجوز أن تكون الواو أصلاً على أن تكون الياء من الأصل أيضاً؛ لأنه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الأربعة، وهو غير جائز. ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً، والياء زائدة، والتاء أصلاً، ويكون وزنه «فَعْلِيلاً»؛ لأنه يلزم منه أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة، وذلك غير جائز أيضاً. ولا تكون الواو والياء زائدتين معاً، والتاء أصلٌ، لأنه يصير وزنه «فَعْلِيلاً»، وذلك بناءً غير معروف، فلا يُحمل عليه. وإذا لم يجز أن يكون «فَعْلِلًا»، ولا «فَعْلِيلاً»، ولا «فَعْلِيلاً»، حُمِلَ على «فَعْلِيَّتٍ» كـ«عِفْرِيَّتٍ»، وتكون الواو من الأصل.

فصل

[زيادة الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم إذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أصولٌ، فهي زائدة، نحو: «مَقْتَلٌ»، و«مَضْرِبٌ»، و«مُكْرَمٌ»، و«مُقْيَاسٌ»، إلا إذا عرض ما في «مَعَدٌ»، و«مِغْرَى»، و«مَأْجَجٍ»، و«مَهْدَذٌ»، و«مَنْجَثُونٍ»، و«مَنْجَبِيْقٍ».



قال الشارح: أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواءً. موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة، والجامع بينهما أن الهمزة من أول مخارج الحلق ممّا يلي الصدر،

والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجُعِلَتْ زيادتها أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما. ولا تزداد في الأفعال إنما ذلك في الأسماء، نحو: «مَفْعُولٌ» من الثلاثي، نحو: «مضروب»، و«مقتول»، ونحو المصادر، وأسماء الزمان والمكان، كقولك: «ضربه مَضْرِبًا»، أي: ضَرَبًا، و«إِنْ في ألف درهم لَمَضْرِبًا»، أي: لَضَرِبًا، ونحو: «الْمَجْلِس»، و«الْمَحْجِس» لمكان الجلوس والحبس، ونحو: «أنت الناقَةُ على مَضْرِبِهَا وَمَنْتَجِهَا»، يريد الحين الذي وقع فيه الضرابُ والنتاجُ. وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافقه، نحو: «مُدْخِرَج»، و«مُكْرِم»، فـ«مدحرج» رباعي، و«مكرم» موافق للرباعي بما في أوله من الزيادة. وتزاد في «مِفْعَالٍ»، نحو: «مِفْيَاسٍ»، و«مِفْتَاحٍ»، للمبالغة.

وفي الجملة زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الهمزة أولاً، كأنها انتصفت للواو؛ لأنها أختها إذ هي من مخرجها. والذي يدل على جميع ما ذكرناه الاشتقاق، فإن أبْهَمَ شيء من ذلك، حُمِلَ على ما عُلِمَ، فعلى هذا «مَنْبُج» اسم هذه البلدة، الميم فيها زائدة، والنون أصل؛ لأن الميم بمنزلة الهمزة، يُفَضَّى عليها بالزيادة إذا وُجِدَتْ في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة ذلك في الميم على ما ذكرنا، مع أننا نقول: لا يخلو الميم والنون هنا من أن يكونا أصليين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والآخر زائد. فلا يجوز أن يكونا أصليين؛ لأن الكلمة تكون «فَعْلِيلاً» كـ«تَجْفِير» بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله، ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لثلاث بصير الاسم من حرفين الباء والجيم، فبقي أن يكون أحدهما أصلاً، والآخر زائداً. فُقْضِي بزيادة الميم لما ذكرناه من كثرة زيادتها أولاً. والنون، وإن كان تكثر زيادتها ثانياً، نحو: «عَنْصُرٍ»، و«جُنْدُبٍ»، فإن زيادة الميم أولاً أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. فأما «مَعْدٌ» فإن الميم فيه أصل، وهي فاء لقولهم: «تَمْعَدُ»، أي: صار على خُلُقٍ مَعْدٍ. ومنه قول عمر رضي الله عنه: «اخْشَوْشُوا، وَتَمْعَدُوا». وقال الراجز:

١٢٦٤ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمْعَدَا كان جزائي بالعصا أن أجلدا

١٢٦٤ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢؛ والدرر ١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠؛ والمحجب ٢/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦؛ واللامات ص ٥٩؛ والمنصف ١/ ١٢٩؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٨، ١١٢، ٣/ ٢.

اللغة: تَمْعَد: شَبَّ وغلظ.

المعنى: يريد أنه كان جزاؤه من تربيته لابنه ورعايته له إلى أن شَبَّ، أن ضربه هذا الابن بالعصا. الإعراب: «رَبَيْتُهُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل: محلها الرفع، والهاء: مفعول به محلّه النصب. «حَتَّى»: حرف غاية وابتداء. «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الفتح في محل نصب، مُتَعَلِّقٌ بجوابه. «تَمْعَدَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل =

وقيل: «تَمْعَدَد»، أي: تَكَلَّمَ بكلام معدّ، فـ«تَمْعَدَد»: «تَفْعَلَل». ولو كانت الميم زائدة، لكان وزنه «تَمْفَعَلَل»، ولا يُعرف «تَمْفَعَلَل» في كلامهم. فأما قولهم: «تَمَسْكَن» إذا أظهر المَسْكَنَةَ، و«تَمَذَرَع» إذا لبس المِذْرَعَةَ، و«تَمَنَذَل» من المِنْدِيل، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجُمْل، نحو: «خَوَقَل»، و«سَبَحَل»، والجند: «تَسْكَن»، و«تَذَرَع»، و«تَنَذَل». قال أبو عثمان: هذا كلام أكثر العرب.

وأما «مَعَزَى»، فإنه وإن كان عَجَمِيًّا، فإنه قد عُرِبَ في حال التنكير، فجرى مجرى العربية، فمِيمُه أصل؛ لقولهم: «مَعَزٌ»، و«مَعِيزٌ»، فـ«مَعَز»: فَعَلٌ، و«مَعِيزٌ»: فَعِيلٌ، فلو كانت الميم في «مَعَزَى» زائدة - وقد بُني منه ذلك - لقليل: «عَزَى»، و«عَزَى»: فَعَلٌ، فلما لم يُقَل، دلَّ أن الميم أصل. وكذلك «مَأْجَجٌ»، و«مَهْدَدٌ» الميم فيهما أصل، فـ«مَأْجَجٌ» مكان، و«مَهْدَدٌ» اسم امرأة. والذي يدلُّ أن الميم فيهما أصل إظهارُ التضعيف. ولو كانت زائدة، لادُغِمَ المثلان، وكان يقال: «مَأْجَجٌ»، و«مَهْدَدٌ»، كـ«مَقَرٌّ»، و«مَقَرٌّ»، ووزنهما: «فَعْلَلٌ». واللام الثانية زائدة للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ». ولذلك لم يدغموا، إذ لو ادغموا لبطل الإلحاق، وانتقض الغرض.

وأما «مَنْجُونٌ» فلسبويه^(١) فيه قولان: أصحُّهما أن الميم فيه أصل، والنون بعدها أصلية، والنون الثانية لأم، والكلمة رباعية الأصل. وإنما كُرِّرَتِ النون الثانية لثَلَاثٍ «بَغَضْرُقُوطٍ»، ومثاله: «فَعْلَلُولٌ». ومثله في التكرير «خَنَذَقُوقٌ»، وهو نبت. وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون الميم وحدها زائدة، أو النون وحدها زائدة، أو يكونا جميعاً زائدين أو أصليين. ولا يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة لأننا لا نعلم في الكلام مَفْعَلُولًا، ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة؛ لقولهم في الجمع: «مَنَاجِينٌ»، كذلك تجتمع عامة العرب. فلما ثبتت في الجمع، قُضِيَ بأصالتها، إذ لو كانت زائدة، لقليل: «مَنَاجِينٌ»، كما قالوا: «مَنَاجِينٌ». ولا يكون النون والميم جميعاً زائدين؛ لأنه لا يجتمع

= مستتر تقديره: هو. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «جزائي»: اسمه مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلها الجر. «بالعصا»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أجلد» المذكور أو المقدر على ما بينهم من الخلاف. «أن»: حرف مصدري نائب. «أجلد»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ«أن»، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أجلد» خبر «كان».

جملة «ربته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما تمعدد...» كان جزائي: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تمعدد»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كان جزائي أن أجلد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تَمْعَدَد»، أي: صار على خلق معدّ. فالميم فيه أصلية.

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٩.

في أول اسم زائدان، إلا أن يكون جارياً على فعله، نحو: «مُنْطَلِقٍ»، مع أنه ليس في الكلام «مَنْفَعُولٌ». فلما امتنع أن تكون الميم وحدها زائدة، والنون وحدها زائدة، وأن تكونا جميعاً زائدتين، بقي أن نكوناً أصليين على ما ذكرنا.

فأما «مَنْجَبِيْقٌ»، فالميم فيه أصل، والنون بعدها زائدة؛ لقولهم في جمعه: «مَجَانِيْقٌ»، و«مَجَانِيْقٌ». فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها. وإذا ثبت أن النون زائدة، فُضِيَ على الميم بأنها أصل؛ لثلاثاً يجتمع زائدان في أول اسم. وذلك معدوم، إلا ما كان جارياً على فعله، نحو: «منطلق»، و«مستخرج». وهذا مذهب سيبويه والمازني، ووزنه عندهما «فَنْغَلِيلٌ» كـ«عَثْرَيْسٍ». وقال غيره: إن النون الأولى والميم معاً زائدتان، وذلك من قِيلَ إنَّ من العرب من يقول: «جَنْفَنَاهُمْ»، أي: زَمَيْنَاهُمْ بالمَنْجَبِيْقِ. وحكى أبو عُبَيْدَةَ عن بعض العرب: «ما زلنا نَجْنِيْقُ». فعلى هذا وزنه «مَنْفَعِيلٌ». والصحيح مذهب سيبويه، لما تقدّم من قولهم في التفسير: «مَجَانِيْقٌ». وأما قولهم: «جَنْفُونَا» فهو من معناه لا من لفظه كـ«ذَمِيْثٍ» و«دَمَثَرٍ»، و«سَبِيْطٍ» و«سَبْطَرٍ»، و«لَالٍ» من «اللؤلؤ»، و«ثَعَالَةٍ» ليس علم للثَغَلْبِ. وذكر الفراء: «جَنْفَنَاهُمْ»، وزعم أنها مولدة. قال: ولم أر الميم تزداد على نحو هذا. ومعنى قوله: «مولدة»، أي: أنه أعجمي معرّب. وإذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، لأنه ليس من كلامهم. وقوله: ولم أر الميم تزداد على نحو هذا إشارة إلى عدم النظر، وهذا يُقَوِّي أن الميم أصل، والنون زائدة.

قال صاحب الكتاب: وهي غيز أول أصل، إلا في نحو «دَلَامِيصٍ»، و«قَمَارِيصٍ»، و«هَرَمَاسٍ»، و«رُزْمٍ».

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن موضع زيادة الميم أن تقع في أول بنات الثلاثة، ولا تزداد حشواً ولا أخيراً، إلا على ندرة وقلّة. فإذا مرّ بك شيء من ذلك، فلا تقض بزيادتها إلا بشبّه من الاشتقاق؛ لقلّة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره. فمن ذلك «دَلَامِيصٌ»، ذهب الخليل إلى أن الميم فيه زائدة، ومثاله «فُعَامِلٌ»، لأنهم قد قالوا فيه: «دَزَعٌ ذَلِيصٌ ودَلَاصٌ»، فسقوط الميم من «دَلَامِيصٍ» و«دَلَاصٍ» دليل على زيادتها في «دَلَامِيصٍ» و«دَلَامِيصٍ». قال الأعشى [من الطويل]:

١٢٦٥ - إذا جُرِذَتْ يوماً حَسِبْتَ خَمِيصَةً عليها وجزيبال التَّضْيِيرِ الدَّلَامِيصَا

١٢٦٥ - التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٥، ١٢١٠؛ ورس صناعة الإعراب ٤٢٩/١؛ ولسان العرب ٢١٣/٥ (نظر)، ٣١/٧ (خمس)، ١٠٩/١١ (جول)؛ والممتع في التصريف ٢٣٩/١؛ والمنصف ٢٥/٣؛ ويلا نسبة في رصف المباني ص ٣٠٤.

كما قالوا: «شَأْمَلٌ»، و«شَمَأَلٌ»، وقالوا: «ذُلْبَصٌ»، و«ذُمْلَبَصٌ». حذفوا منه الألف، كما قالوا: «هُدْبِدٌ»^(١)، و«عُلْبَطٌ»^(٢)، وقالوا: «ذُلْبَصٌ»، و«دِلَاصٌ»، كله بمعنى البَرَاق. قال أبو عثمان: لو قال قائل: إن «دَلَامَصًا» من الأربعة، ومعناه «دَلْبَصٌ»، وهو ليس بمشتق من الثلاثة، قال قولاً قوياً، كما أن «لَالًا» منسوب إلى معنى «اللؤلؤ»، وليس من لفظه، وكما أن «سَبْطَرًا» معناه «السَّبْط»، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف، فليس أحدهما من الآخر ثلاثي بمعنى لفظ رباعي، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف، فليس أحدهما من الآخر يقيناً، نحو: «سَبْطٌ» و«سَبْطَرٌ»، و«ذَمْبٌ» و«ذَمْبَرٌ». ألا ترى أن الراء ليست من حروف الزيادة، فجاز أن تكون فيما أبهم أمره كذلك؟ هذا وإن كان محتملاً، إلا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته وكثرة الاشتقاق وتشعبه.

وأما «فُمارِصٌ»، وهو الحامض، يقال: «لَبَنٌ فُمارِصٌ»، كأنه بقرص اللسان، فالميم فيه زائدة؛ لما ذكرناه من الاشتقاق. والاشتقاق يُقْضَى بدلالته من غير التفات إلى قلة الزيادة في ذلك الموضع. ألا ترى إلى إجماعهم على زيادة الهمزة والنون في «إِنْفَحْلٍ»^(٣)، و«إِنْزَهُو»^(٤)؛ لقولهم في معناه: «فَحْلٌ»، و«زَهُو»، وإن كان لا يجتمع زيادتان في أول اسم ليس بجاري على فعل؟

= اللغة: الخميصية: ثوب أسود أو أحمر له أعلام. الجريال: صبيح أحمر. النضير: الذهب، والجميل. الدلامص: البراق اللامع، والدلاص: اللين البراق الأملس.

المعنى: إذا تعرت يوماً خلت أنها ترتدي ثوباً أحمر ذهبياً برافاً جميلاً.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«حسبت». «جردت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «يومئذ»: مفعول فيه منصوب بالفتحة، متعلق بـ«جردت». «حسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خميصة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عليها»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «وجريال»: الواو: حرف عطف، «جريال»: اسم معطوف على «خميصة» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «النضير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الدلامص»: صفة لجريال منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «جردت»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «حسبت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الدلامص» حيث جاء بها وصفاً فيه سيم زائدة بدليل الوصف بدلاص ودلبص بذات المعنى.

(١) الهُدْبِد: اللين الخاثر جداً. (لسان العرب ٤٣٥/٣ (هدبد)).

(٢) العُلْبَط: الرجل الضخم العظيم. وصدر عُلْبَط: عريض. (لسان العرب ٣٥٥/٧ (علبط)).

(٣) الإنفَحْل: الرجل المُخْلَق من الكِبَر والهرم. (لسان العرب ٥٥٣/١١ (قحل)).

(٤) الإنْزَهُو: ذو الزهو. (لسان العرب ٣٦١/١٤ (زهو)).

وأما «هزماس»، فهو من أسماء الأسد فيما حكاه الأصمعي، فالميم فيه أيضًا زائدة، ومثاله «فِعْمَالٌ»، لأنه من «الهزس»، وهو الدق، وهذا اشتقاقٌ صحيح. ألا ترى أنه يقال: «دَقَّ القَرِيصَةُ فاندَقَّت تحته»؟ ويقال له أيضًا: «هَرَسٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٦٦ - شديداً الساعدين أخا وثاباً شديداً أسرُهُ هَرَساً هُمُوساً
وهذا ثَبَّتَ في زيادة الميم هنا.

وأما «رُزُقَمٌ»، فالميم منه زائدة؛ لأنه بمعنى «الأزرق»، وذلك أن الميم زيدت أخيراً أكثر من زيادتها حشواً. وقالوا: «فُسْحَمٌ» للمكان الواسع بمعنى المنفسح، و«حُلُكُم» للشديد السواد من «الحُلُكة». يقال: «هو أسودٌ من حَلَكِ الغراب»^(١). وقالوا: «سُتْهُمْ» وهو الكبير الاست، ومثاله «فُعْلَمٌ»، زادوا الميم في هذه الأسماء للإلحاق بـ«بَزُنٍ» مبالغة؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى.

قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت أولاً خامسة، فهي أصل، كـ«مَرَزَتْجوش»، ولا تزداد في الفعل، ولذلك استدل على أصالة ميم: «مَعَدَّ» بـ«تعددوا»، ونحو: «تَمَسَكَنَ»، و«تَمَذَرَعَ»، و«تَمَنَّدَلَنَ»، لا اعتداده به.

قال الشارح: فأما إذا وقعت أولاً، وبعدها أربعة أصول، لم تكن إلا أصلاً؛ لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أولها. وإذا لم تلحق الأربعة، فهي من الخمسة أبعد. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وقوله: «ولا تزداد في الفعل»، يريد أن الميم من زيادات الأسماء، لا حظّ للأفعال

١٢٦٦ - النخريج: البيت بلا نية في لسان العرب ٦/٢٤٧ (هرس)؛ وكتاب العين ٤/٦؛ ومقاييس اللغة ٦/٤٦؛ وتهذيب اللغة ٦/١٢٣؛ ومجمل اللغة ٤/٤٧٤؛ وتاج العروس ١٧/٢٩ (هرس).

اللغة والمعنى: الوثاب والثوب: الففز. الهرس: الشديد الأكل. الهموس: الأسد الخفيف الوطء. يصفه بأنه قوي الساعدين، معتاد على الثوب والمغالبة، متين البنية، شديد الأكل وخفيف الوطء.

الإهراق: «شديد»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضاف. «الساعدين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «أخا»: صفة ثانية منصوبة بالالف لأنها من الأسماء الخمسة، وهي مضافة. «وثاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شديداً»: نعت منصوب بالفتحة. «أسره»: فاعل «شديداً» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «هرساً»: نعت منصوب بالفتحة، وكذلك «هموساً»: نعت منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «هرساً» لإثبات أن الميم في «هرماس» زائدة.

(١) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ١٠/٤١٧ (حنك).

حنك الغراب: منقاره، وقبل سواده. وقيل: نون «الحنك» بدل من لامة. والحنك: شدة السواد.

فيها، ولذلك قُضي على الميم في «تَمَعَدَدَ» أنها أصل. وأما «تَمَسَكَنَ» و«تَمَذَرَعَ»، فهو قليل كالمشتق من الاسم بالزيادة، نحو: «سَبَحَلَّ»، و«حَمَدَلَّ».

فصل

[زيادة النون]

قال صاحب الكتاب: والنون إذا وقت آخرًا بعد ألف، فهي زائدة، إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو: «فَيْنَان»، و«حَسَان»، و«جِمَارِ قَبَان»، فيمن صرف، وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطارع، نحو: «نَفَعَلُ»، و«انْفَعَلُ»، والثالثة الساكنة في نحو: «شَرَنْبَيْث»^(١)، و«عَصَنْصَر»^(٢)، و«عُرُنْدَ». وهي فيما عدا ذلك أصل، إلا في نحو: «عَسَل»، و«عَفَرُنِي»، و«بَلْهَنِيَّة»، و«خَفَقِيْق»، ونحو ذلك.

قال الشارح: قد ذكرنا أن النون من حروف الزيادة. ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتها في موضع، فمتى وجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلا أن تقوم دلالة على أنها أصل. والثاني أن تقل في زيادتها، فلا يُحكَم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلا بثبوت. فالأول وقوعها آخرًا بعد ألف زائدة، نحو: «سَكْرَان»، و«عَطْشَان»، و«مَرَوَان»، و«قَحْطَان». وأصل هذه النون أن تلحق الصفات ممّا مؤنثه «فَعْلَى»؛ لأن الصفات بالزيادة أولى لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعد في الزيادة من الأسماء لتصرفها. والأعلام من نحو: «مروان» و«قحطان» محمولةٌ عليها في ذلك. وقد كثرت الزيادة آخرًا على هذا الحد، ولا يُحتمل منه شيء على الأصل إلا بدليل. فأما «فَيْنَان»، فهو من قبيل «عَطْشَان» في الصفات، يقال: «رجلٌ فَيْنَان»، أي: حسن الشجر طوبله. وأما «حَسَان»، فالقياس يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حَمَلًا على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقًا من الحسن، فتكون النون أصلًا، وينصرف. وكذلك «جِمَارِ قَبَان»، الوجه أن يكون «فَعْلَان» ولا ينصرف، ويجوز أن يكون «فَعْلَالًا» من «قَبَن» في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأن النون فيه أصل.

وقد زيدت في أول الفعل، نحو: «نَفَعَلُ» و«انْفَعَلُ»، ف«نَفَعَلُ» للمتكلم إذا كان معه غيره، فالنون في أوله زائدة للمضارعة. وحروف المضارعة أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء. وقد كانت حروف المد واللين أولى بذلك، إلا أن الألف امتنعت أولاً لسكونها، فعوّض منها الهمزة لما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق.

وكذلك الواو لا تزداد أولاً في حكم التصريف، وقد تقدّم علّة ذلك، فعوّض منها

(١) الشَّرْبَيْث: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفّين. (لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث)).

(٢) عَصَنْصَر: اسم موضع. (لسان العرب ٤/ ٥٨٢ (عصنصر)).

الياء؛ لأنها تُبْدَلُ منها كثيراً على ما بينا آنفاً. وأما الياء فأمكن زيادتها أولاً، فزيدت للغيبة، واحتيج إلى حرف رابع، فكانت النون؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المذ واللين. ألا ترى أن النون عُتِقَتْ في الخيشوم؟ وقد تقدّم ذكر ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن إعادته. فلذلك جامعتهما في حروف الزيادة، وجُعِلَت للمتكلم إذا كان معه غيره؛ لأنها قد استعملت في غير هذا الموضع للجمع، نحو: «قُمْنَا»، و«قَعَدْنَا»، وفي جماعة المؤنث، نحو: «صَرَيْنَ». فلما كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفت لك، زيدت أولاً للجمع؛ لتناسب زيادتها أولاً وآخرًا. وأما زيادتها للمطاوعة، نحو «انفعل»، فذلك من قبل أن النون تُناسِب هذا المعنى. ألا ترى أن النون حرفٌ عُتِيَ خفيفٌ فيه سهولةٌ وامتدادٌ؟ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة.

وكذلك إذا حصلت النون ثالثةً حُكِمَ بزيادتها، نحو: «جَحَنَقَلٍ»^(١)، و«شَرَنْبٍ»، و«عَصَنْصِرٍ». وإنما حُكِمَ بزيادتها هنا؛ لأنه موضع كثر زيادتها فيه، ولم تقم دلالة على أنها أصل؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة. ألا ترى أنهما قد تعاورتا الكلمة الواحدة، وتعاقبنا عليهما في نحو: «شَرَابٍ»، و«شَرَنْبٍ»، و«جَرَنْفَشٍ»، و«جَرَانِشٍ»، فالألف هنا زائدة لما ذكرناه من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فكذلك ما وقع موقعها.

وقالوا: «عَرَنْتَنٌ»^(٢)، النون فيه زائدة لما ذكرناه. وقد قالوا: «عَرَنْتَنٌ» بحذف النون، كما قالوا: «دُوْدِمٌ»^(٣)، و«عَلَيْطٌ»، و«هُذَيْدٌ»، فقيس على ما جاء من ذلك من نحو: «عَقَنْقَلٍ»^(٤)، و«سَجَنْجَلٍ»^(٥).

وقالوا: «عَرَنْدَدٌ»، وهو الصُّلْبُ، فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من أنه موضع كثر زيادتها فيه، والدال الأخيرة زائدة أيضاً لما ذكرناه ألحقته بـ«سَفَرْجَلٍ». وأما «عُرَنْدَدٌ»، فهو الغليظ، يقال: «وَتَرَّ عُرَنْدَدٌ»، أي: غليظٌ، فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على مثال «جُعْفَرٍ» بضم الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيره «تُرَنْجٌ»^(٦).

وأما الموضع الثاني، فهو أن تقع غير ثالثة، فإنه لا يُحْكَمُ بزيادتها إلا بثبوت ساكنة كانت أو متحركة. فمثال الساكنة نحو نون «جَنْزَقَرٍ»، و«جَنْبَتَرٍ» بمعنى القصير. النون فيه أصل؛ لأنها في مقابلة الأصول، ألا تراها بإزاء الراء من «قِرْطَغِبٍ»، و«جِرْذَخِلٍ»؟ ومثال

(١) الجَحَنَقَل: الغليظ، والغليظ الشفتين. (لسان العرب ١١/١٠٣ (جحنقل)).

(٢) العَرَنْتَن: شجر يَدْبَغ بعروقه. (لسان العرب ١٣/٢٨٤ (عرتن)).

(٣) الدُوْدِم: شيء شبه الدم يخرج من الشجرة. (لسان العرب ١٢/١٩٦ (ددم)).

(٤) عَقَنْقَل الضب: قانصته. (لسان العرب ١١/٤٦٤ (عقل)).

(٥) السَجَنْجَل: البزاة، ويقطع الفضة وسبائكها. (لسان العرب ١١/٣٢٧ (سجل)).

(٦) التُرَنْج: شجر حامضه سُكْن غلّة النساء، ويجلو اللون والكلف، وقشره في الثياب يمنع السوس. (القاموس المحيط (ترج)).

المتحركة «جَنَعَذَلٌ»، النون أصل لما ذكرناه، ولأنها بإزاء الفاء من «سَفَرَجَلٍ».

وأما «عَشَلٌ» - وهي الناقة السريعة - فلو حُلِّيَتْ والقياس، لكانت حروفها كلها أصولاً؛ لأنها بإزاء «جَعْفَرٍ»، لكنهم جعلوه مشتقاً من «عَسَلَانِ الدُّبِّ»، وهو شدة عذوه، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنه مشتقٌ من لفظ «العنس»، فهي أصلٌ لذلك، واللام زائدة. والوجه الأول، وهو رأي سيبويه^(١)، لقوة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانياً، نحو: «جُنْدُبٌ»، و«عُنْصُرٌ».

وأما «عَفْرَنِي» - وهو من أسماء الأسد، ووزنه «فَعْلَنِي»، فالنون فيه والألف زائدة، كأنه سُمي بذلك لشدته. يقال: «ناقة عَفْرَنَاءُ»، أي: قوية. ويقال: «فلان في عَفْرَنَةِ الحَرِّ»، أي: في شدته، والنون والألف للإلحاق بـ«سَفَرَجَلٍ».

وأما «بُلْهَنِيَّةٌ» بمعنى العيش الناعم، يقال: «فلان في بلهنية من العيش»، أي: في سعة، والألف والنون زائدتان للإلحاق بـ«قُدْعِيلٍ». وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها، ودل على زيادة الألف والنون قولهم: «عِشْ أَبْلَه»، أي: قليل الغموم.

وأما «خَنْفَيْقٌ» وهي الداهية، وهي أيضاً الخفيفة من النساء - النون فيه زائدة، لأنه من «خَفِقَ يَخْفِقُ»، وهو ملحق بـ«عُرْطَلِيلٍ»^(٢).

فصل

[زيادة التاء]

قال صاحب الكتاب: والتاء اطردت زيادتها أولاً في «تَفْعِيلٍ»، و«تَفْعَالٍ»، و«تَفْعُلٍ»، و«تَفَاعُلٍ» و«فَعْلِيَهُمَا»، وآخرها في التأنيت والجمع، وفي نحو: «رَعْبُوتٍ»، و«جَبْرُوتٍ»، و«هَنْكَبُوتٍ»، ثم هي أصل إلا في نحو: «تُرْتُبٍ»، و«تَوَلُّجٍ»، و«سَنْبِتَةٍ».

قال الشارح: اعلم أن التاء تزداد أولاً وآخرها، وهي في ذلك على ضربين: مُطَرِّدَةٌ وغيرُ مُطَرِّدَةٌ. فالأول نحو: «تَفْعِيلٍ»، و«تَفْعَالٍ»، و«تَفْعُلٍ»، و«تَفَاعُلٍ». فأما «التفعيل»، فهو مصدرُ «فَعَّلَ». قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٣)، وقال الشاعر [من الطويل]:

وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلايِعِ^(٤)

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٦.

(٢) العرطليل: الطويل، وقبل: الغليظ. (لسان العرب ١١/ ٤٣٩ (عرطل)).

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) تقدم بالرقم ٥٢١.

وربما جاء على «تَفْعَلَةٌ». قالوا: «قَدَّمْتُه تَقْدِيمَةً»، و«كَرَّمْتُه تَكْرِمَةً» وعلى «فِعَالٍ»، نحو: «كَلَّمْتُهُ كَلَامًا». وفي التنزيل: «وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا»^(١). وأما «التَّضَرُّبُ»، فنحو: «التَّقَاتِلُ»، و«التَّضَرُّبُ»، وما أشبههما من نحو: «التَّلْعَابُ»، و«التَّرْدَادُ»، و«التَّنْيَارُ»، كلها مصادر بمعنى: «السَّيْرُ» و«الْقَتْلُ» و«الضَّرْبُ» و«اللَّعِبُ» و«الرَّدُّ». وجاؤوا به لتكثير الفعل والمبالغة فيه. وأما «التَّفْعُلُ»، فهو مصدر «تَفَعَّلَ». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٦٧- [وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصُرُ عَنْ نَدَى] وكما عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكْرُمِي
ومن قال: «فَعَلْتُهُ فِعَالًا» قال: «تَفَعَّلْتُه تَفْعَالًا»؛ لأنه مُطَاوَعُهُ، نحو: «تَحَمَّلَهُ تَحْمَلًا». قال الشاعر [من الطويل]:

ثَلَاثَةُ أَخْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوِ الْقَتْلِ^(٢)
وأما «التَّفَاعُلُ»، فمصدر «تَفَاعَلَ».

(١) النِّبَا: ٢٨.

١٢٦٧ - التخرُّج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠٧؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة والمعنى: الندى: الجود والكرم. الشمائل: جمع الشمال وهي الخلق والصفات.

عندما أفق من سكري لا أقصر في عطائي، كما تعلمين من كرمي وحسن صفاتي.

الإعراب: «وَإِذَا»: الواو: حرف استئناف، «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أَقْصُرُ». «صَحَوْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فَمَا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «مَا»: حرف نفي. «أَقْصُرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عَنْ نَدَى»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أَقْصُرُ». «وَكَمَا»: الواو: حرف استئناف، والكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع خبر لمبتدأ مقدر محذوف وهذا مثل علمك، و«مَا»: حرف مصدرى. «عَلِمْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «مَا عَلِمْتَ» في محل جر مضاف إليه. «شَمَائِلِي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وَتَكْرُمِي»: الواو: للعطف، «تَكْرُمِي»: اسم معطوف على «شَمَائِلِي» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

الجملة الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «صَحَوْتُ»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «أَقْصُرُ»: لا محل لها من الإعراب لأنها

جواب شرط غير جازم. وجملة «هَذَا مِثْلُ عِلْمِكَ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تَكْرُمِي» حيث جاء المصدر «تَكْرُمُ» من الفعل «تَكْرَمُ».

(٢) تقدم بالرقم ٨٧٤.

وقوله: «وفعلينهما» يريد فعل «التفعل» وفعل «التفاعل»، لأن في كل واحد من هذين الفعلين تاء زائدة، ف«تفاعل» مطاوع «فاعل»، و«تفعل» مطاوع «فعل»، وقد تقدم الكلام عليهما في الأفعال.

وأما زيادتها غير مطردة، فنحو: «يخفاف»، فهو «يُفعل» من «جَف الشيء» إذا يَسَّ وصَلَبَ، و«يُنْثَل» من «المثل»، و«يُنْيَان» من «البيان»، و«يُلْقَاء» من «اللقاء»، و«يَضْرَابُ» من «الضْرَاب». ولولا الاشتقاق، لكانت أصلاً في ذلك كله، لأنها بإزاء قاف «قِرطاس»، وسين «سِرْحان».

وقد زيدت آخرًا زيادةً مطردة للتأنيث والجمع، فالأول نحو: «حُمُرَة»، و«طَلْحَة»، إلا أنك تُبدل منها في الوقف هاء، والتاء هي الأصل في ذلك بدليل ثبوتها في الوصل، والوصل مما يجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير.

وقد زيدت في جمع المؤنث السالم، وقبلها ألف، نحو: «ضاربات»، و«جَوَازَات»، و«جَفَنَات»، وقد تقدم الكلام عليها بما أغنى عن إعادته.

وقد زيدت آخرًا في نحو: «مَلَكُوتٍ»، و«رَحْمُوتٍ»، و«جَبَرُوتٍ»، بمعنى «المُلْك»، و«الرَّحْمَة»، و«التَّجَبُّر». وقالوا: «رَهْبُوتٌ خيرٌ من رَحْمُوتٍ»^(١). ويقال: «رَغْبُوتِي»، و«رَحْمُوتِي» على زنة «فَعْلُوتِي»، وهو قليل لا يقاس عليه.

وقد زادوها في آخر الأسماء، نحو «عَنْكَبُوتٍ»، و«تَزَنُمُوتٍ»، لصوت القَوْس عند النزاع، فالتاء في «عنكبوت» زائدة، ومثاله: «فَعْلُلُوتٌ» ملحقٌ بـ«عَضْرُقُوطٍ»؛ لأنك تقول: «عَنْكَبَاء» في معنى «عنكبوت»، وفي الجمع: «عَنَاكِبُ»، فسقوط التاء دليل على زيادتها.

فإن قيل: ليس في قولهم: «عَنَاكِبُ» دليل على زيادتها؛ لأن الحرف الخامس يُحذف في التكسير، نحو قولهم في «عَضْرُقُوطٍ»: «عَضَارِفُ» والطاء غير زائدة، فالجواب أن العرب لا تكاد تكسر الاسم الذي على خمسة أحرف أصول إلا مستكبرين، فلما قالوا: «عَنَاكِبُ» من غير استكراه، دلَّ أن التاء زائدة. وأما

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص ٣٣٢، ١٢٣٩؛ والدرّة الفاخرة ٢/٤٥٥؛ وزهر الأكم ١/١٩١، ٣/٧١؛ وفصل المقال ص ٥٦؛ ولسان العرب ١/٤٣٦ (رهب)، ١٢/٢٣٠ (رحم)؛ والمستقصى ٢/١٠٧؛ ومجمع الأمثال ١/٢٨٨، ٢٩٨؛ ٢/٧٧.

الرّهبة: الرّهبة. الرّحموت: الرّحمة. والمعنى: أن ترهب خيرٌ لك من أن تُرخم، لأن المرهوب عزيز ممتنع، والمرحوم عُرضة للاعتداء.

«تَرْنُمُوتُ» فبمعنى الترنم، وهذا ثبت في زيادة التاء والواو. وقال [من الرجز]:

١٢٦٨- تُجَاوِبُ الْقَوْسُ بِتَرْنُمُوتِهَا

أي: بترنم. ثم هي أصلٌ أَيْنٌ وُجِدَتْ بعد ذلك، إلا أن تقوم دلالة على أنها زائدة. فمن ذلك «تُرْتَبُّ» بمعنى الشيء الراتب، فالتاء الأولى زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَر» بضم الجيم عند سيبويه^(١). وهي عند الأخفش أيضًا زائدة؛ لأنه مأخوذ من «رتب»، فكانت زائدة للاشتقاق لا لأجل المثال. ونظيره «تَنْضُب» لضرب من الشجر، التاء فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَر» بضم الفاء، وكذلك يقال: «تَتَقَلُّ»، و«تَتَقَلُّ» بضم الفاء وفتحها. فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير. ومن ضم، كانت زائدة أيضًا؛ لأنها لا تكون أصلًا في لغة، زائدة في لغة أخرى.

وأما «تَوَلَّجَ»، فهو كناس الوحش الذي يلج فيه، وهو «فَوَعَلَّ» من «الْوُلُوجِ»، والتاء فيه بدلٌ من الواو، كأنهم كرهوا اجتماع الواوين، فأبدلوا من الأولى تاء. وقد أجروا الضمة مع الواو مجرى الواوين، فقالوا: «تُكَاءُ»، و«تُخَمَّةُ»، و«تُكَلَّةُ». وربما قالوا: «دَوَلَّجَ»، فأبدلوا من التاء دالًا، فلو سُمِّيَ بـ«تولج» رجلٌ، لانصرف. وهي عند البغداديين «تَفَعَّلَ»، والتاء عندهم زائدة، وكأن صاحب هذا الكتاب نَحَا نحو ذلك، ولذلك استثنى من أن تكون أصلًا، وعَظَمَها مع ما هي فيه زائدة. وليس الأمر فيها عندي كذلك؛ لأن «تَفَعَّلَ» معدومٌ في الأسماء، و«فَوَعَلَّ» كثيرٌ، والعمل إنما هو على الكثير.

وأما «سَنَبَتَةٌ»، فمعناها قطعة من الدهر، يقال: «مضت سنبطة من الدهر»، أي: بُرْهَةٌ منه، والتاء الأولى منه زائدة؛ لقولهم في معناه: «سَنَبٌ» و«سَنَبَةٌ»، كـ«تَمَرٌ» و«تَمَرَةٌ»، فسقوطُ التاء دليلٌ على زيادتها، فاعرفه.



١٢٦٨ - التخریج: الرجز بلا نسبة في سز صناعة الإعراب ١/١٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٣؛ ولسان العرب ١٢/٢٥٧ (رنم)؛ والمنصف ١/١٣٩، ٢٢/٣. المعنى: تجيب القوس بترنمها.

الإعراب: «تجواب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، «القوس»: فاعل مرفوع بالضمة. «بترنموتها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تجواب»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «بترنموتها» حيث استعمل كلمة «ترنموت» بمعنى الترنم مما يدل على زيادة الواو والتاء فيها.

(١) الكتاب ٤/٢٣٧، ٢٧٠.

فصل

[زيادة الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المذ في نحو: «كِتَابِيَّة»، و«ثُمَّة»، و«وَا زَيْدَاة»، و«وَا غُلَامُهُوَّة»، و«وَا انْقِطَاعَ ظَهْرِيَّة».

قال الشارح: قد زيدت الهاء زيادة مطردة للوقف، وموضعها أن تقع بعد حركة بناء متوغلّة في البناء، نحو: «جَسَابِيَّة»، و«كِتَابِيَّة»، و«ثُمَّة»، ولا تدخل على حركة بناء تُشْبِه الإعراب، فلا تدخل على فعلٍ ماضٍ، نحو: «صَرَنَت»، ولا في «يَا زَيْدَةُ»؛ لأنهما مُشْبِهَانِ المَعْرَبِ. وإذا لم تدخل على ما يُشْبِه المَعْرَبِ، كان دخولها على المَعْرَبِ نفسه أبعد، وذلك محاقطة على حركات البناء؛ لأنها موضوعة للزوم والثبات، إذ كانت من سينخ الكلمة، كأن الكلمة رُكِبَتْ على الحركة كما رُكِبَتْ على الحروف. وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف التثنية، نحو: «وَا زَيْدَاة»، و«وَا غُلَامَاة»؛ لأن الألف خفية، والوقف عليها يزيدا خفاءً، فيبينوها بالهاء.

فإن قلت: فأنت لا تجيز أن تندب نكرة، فكيف جاز أن تُمَثَّلَ بقولك: «وَا غُلَامَاة»، و«غَلَامٌ» نكرة، قيل: المراد «غلامي» بياء ساكنة، وأنت إذا ندبت ما هذه حاله، فلك فيه وجهان: أحدهما فتح الياء لالتقاء الساكنين، والآخر الحذف، فلذلك مَثَّلَ بقوله: «وَا غُلَامَاة»، وقد تقدّم الكلام على هذه الهاء بما فيه مَقْنَعٌ.

قال صاحب الكتاب: وغير مطردة في جمع «أُمّ»، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين من قال [من المتقارب]:

١٢٦٩ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قُبُحْنَ الْوُجُوهَ فَرَزَجَتِ الظُّلَامَ بِأَمَاتِكَ

١٢٦٩- التخرّيج: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٤؛ ورصف المباني ص ٤٠١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/

٥٦٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢؛ وشرح شواهد الشافية

ص ٣٠٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠ (أمم)؛ رهمع الهوامع ١/ ٢٣.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق

بالجواب. «الأمهات»: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور. «قبحن»: فعل ماضٍ مبني على

السكون، والتون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الوجوه»: مفعول به منصوب. «فرجت»: فعل

ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «الظلام»: مفعول

بمفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. «بأمانتك»: الباء: حرف جز، و«أمانتك»: اسم مجرور

بالكسرة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة، والألف: للإطلاق. والجار

والمجرور متعلقان بالفعل «فرجت».

وقيل: قد غلبت الأمهات في الأناسي، والأمات في البهائم. وقد زادها في الواحد من قال [من الرجز]:

١٢٧٠ - أمهتي جشميدف وألياس أبي

وفي كتاب العين^(١): «تأمهت»، وهو مسترذل.

قال الشارح: وقد زادوا الهاء زيادة غير مطردة، وإنما تُسمع ولا يقاس عليها، قالوا: «أمهات»، والواحد «أم» على زنة «فعل» كـ «حُب»، و«دُر»، العين واللام فيه من واد واحد، فالهمزة فيه فاء، والميم الأولى عين، والميم الثانية لام، والهاء زائدة؛ لقولهم في معناه: «أمات». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٧١ - [كانت هجائن مُنذِر ومُخرِق] أماتهن وظرفهن فجبلا

= وجملة «إذا الأمهات... فرجت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبح الأمهات»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «قبحن»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فرجت الظلام»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأمهات... بأمانكا» حيث جمع الشاعر لفظ «أم» بهاء مزة وبغيرها أخرى.

١٢٧٠ - التخريج: الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٣٧٩/٧ والدرر ٨٣/١؛ وسمط اللآلي ص ٩٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١؛ ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أمه)؛ والمفاصد النحوية ٤/٥٦٥؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ٣٠١/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٢؛ والمحتجب ٢/٢٢٤؛ والممتع في التصريف ٢١٧/١؛ وجمع الهوامع ٢٣/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨٤، ١٣٠٨.

اللغة: أمهتي خندف: يريد أم جدّه مدركة بن إلياس بن مضر. والباس أبي: يريد جدّه ابن مضر. الإعراب: «أمهتي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «خندف»: خبر مرفوع. «والباس»: الوار: حرف عطف، و«إلياس»: مبتدأ مرفوع. «أبي»: خبر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أمهتي خندف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «الباس أبي».

والشاهد فيه قوله: «أمهتي» حيث اعتبرت «الهاء» أصلية فيها، ووزنها «فُعلة» بدليل قولهم «تأمهت»

(١) لم أفع على «تأمهت» في كتاب العين، وفي ٤٣٢/٨: «تأمم فلان أفا، أي: اتّخذ لنفسه أمّا».

١٢٧١ - التخريج: البيت للراعي النبطي في ديوانه ص ٢١٧؛ وأدب الكاتب ص ٢٠٧؛ ووصف المباني ص ٤٠٢؛ ولسان العرب ٢١٧/١٠ (طرق)، ١١٦/١١ (فحل)، ٤٧٢/١٣ (أمه)؛ وتاج العروس (فحل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٥٥.

اللغة: الهجائن: جمع هجينة. منذر ومحرّق: علّمان. طرّقهنّ: إيبانهنّ من قبل الذّكر. الفحل: الفحل.

الإعراب: «كانت»: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيت. «هجائن»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو =

وقال الآخر [من المتقارب]:

فرجت الظلام بأمتاتكا
إلا أن «الأَمْهَات» في الأناسي أكثر، و«الأَمَات» في البهائم أغلب. وقد جاءت
«الأَمْهَات» أيضاً في البهائم. قال الشاعر [من السريع]:
١٢٧٢- قُوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِيهِ عَقَارٍ مَشْنَى أَمْهَاتِ الرِّبَاعِ
والأَوَّلُ أَكْثَرُ.

وقد أجاز أبو بكر أن تكون الهاء هنا أصلاً؛ لقولهم في الواحد: «أَمْهَةٌ». قال
الشاعر [من الرجز]:

أَمْهَتِي خَنْدَفٌ وَإِلْيَاسُ أَبِي^(١)
ويؤيد ذلك: «تَأْمَهْتُ أُمًّا»، ويكون وزنه «فُعْلَةٌ» بمنزلة «أَبْهَةٌ»، و«عُلْفَةٌ»، و«قُبْرَةٌ».
والمذهب الأول؛ لقولهم: «أُمٌّ بَيْنَةُ الْأُمُومَةِ» وهذا ثبت. وقولهم: «أَمْهَةٌ» قليل شاذ،
و«تَأْمَهْتُ أُمًّا» أقل منه. قال^(٢)، وهو من مستردل كتاب العين. والقول في ذلك أن

= مضاف. «منذر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ومحرق»: حرف عطف واسم معطوف مجرور.
«أَمْهَاتِهِنَّ»: خبر «كانت» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هِنَّ»: ضمير مثل مبني في محلّ جرّ
بالإضافة. «وطرقهِنَّ»: الوار حرف عطف، و«طرقهِنَّ»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف،
و«هِنَّ»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فحيلة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.
وجملة «كانت هجائن...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان طرقهِنَّ فحيلةً معطوفة لا
محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: جمع «أَمْ» على «أَمْهَات».

١٢٧٢ - التخرّيج: البيت للسفاح بن بكير في خزنة الأدب ٩٧/٦؛ وشرح اختيارات المفضل
ص ١٣٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٦؛ ولسان العرب ٢٩/١٢ (أمم)؛ وبلا نسبة في رصف
المباني ص ٤٠٢؛ وسر صناعة الإعراب ٥٦٥/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٨٣/٢.
اللغة: العَقَارُ: الثَّعَالِ: ومثنى: أي واحدة بعد أخرى. والرِّبَاعُ بالكسر جمع رُبْع بضم ففتح، وهو ما
ينتج في أول نتاج الإبل، وخَصَّصَ أمهات الرِّبَاعِ لأنها عزيزة.
المعنى: يصف فارساً أو سيّداً بأنّه لا يقول إلا أحسن القول ولا يفعل إلا أحسن الفعل، وهو جواد
كثيراً ما ينحر كرام نوقه.

الإعراب: «قُوَالٍ»: صفة لموصوف مجرور ذكر قبلاً. «معروف»: مضاف إليه. «وفعاله»: الوار:
حرف عطف، «فَعَالِيهِ»: معطوف على «قُوَالٍ»، والهاء: مضاف إليه. «عَقَارٍ»: صفة ثانية. «مَشْنَى»:
مضاف إليه، و«أَمْهَات» مضاف إليه أيضاً، وكذلك «الرِّبَاع».

والشاهد فيه قوله: أن «أَمْهَات» جمع «أَمْ» بزيادة الهاء ليس خاصاً بالناس، وإن كان هذا هو الغالب،
فقد غيّر به الشاعر هنا عما لا يعقل

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) أي: الزمخشري.

قولهم: «أَمْهَةٌ»، و«تَأْمَهْتُ» معارَضُ بقولهم: «أُمٌ بَيِّنَةُ الْأُمُومَةِ». والترجيحُ معنا من جهة النقل والقياس. أما النقلُ، فَإِنَّ الْأُمُومَةَ حكاها ثعلبٌ، وخسبُك به ثقةٌ؛ وأما «أَمْهَةٌ»، و«تَأْمَهْتُ» إِنَّمَا حكاها صاحبُ كتاب العين، لا غيرُ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه. وأما القياسُ، فَإِنَّ اعتقاد زيادة الهاء أسهلُ من اعتقاد حذفها من «أَمَات»؛ لأنَّ ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه، والعملُ على الأكثر لا على الأقل.



قال صاحب الكتاب: وزيدت في «أَهْرَاقُ إِهْرَاقَةٌ» وفي «هَزَكُولَةٌ»، و«هَجَرَجَ»، و«هَلْقَامَةٌ» عند الأخفش، ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: «فَرَزَنٌ سَلْهَبٌ»؛ لقولهم: «سَلَبٌ».



قال الشارح: اعلم أنهم قالوا: «أَهْرَاقُ»، و«هَرَّاقُ». فمن قال: «هراق»، فالهاء عنده بدلٌ من همزة «أراق» على حدٍّ: «هَرَزْتُ أَنْ أَفْعَلُ» في «أَزْدْتُ» ونظائره على ما سنذكر. ومن قال: «أَهْرَاقُ» فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين، على حدِّ صنيعهم في «أَسْطَاعَ» على ما سنذكر في موضعه.

وأما «هَزَكُولَةٌ» - وهي المرأة الجسيمة - فذهب الخليل^(١) فيما حكاه عنه أبو الحسن إلى أن الهاء زائدة، ووزنه «هَفْعُولَةٌ»، أخذه من «الرَّكُلُ» وهو الرَّفْسُ بِالرَّجُلِ، كأنها لثقلها تركل في مشيها، أي: ترفع رجلها، وتضعها بقوة كالرفس. وحكى أبو زيد فيها: «هَزَكْلَةٌ»، و«هَزَكْلَةٌ»^(٢).

وأما «هَجَرَجَ» - وهو الطويل - فالهاء فيه عنده زائدة، كأنه من «الجَرَجَ»، وهو المكان السهل المُتَقَاد، وهو من معنى الطُول، ووزنه على هذا «هَفْعَلٌ». وكذلك «هَبْلَعٌ». وهو الأَكُول، مأخوذٌ من «البَلْع».

والذي عليه الأكثرُ القولُ بأنَّ هذه الهاء أصلٌ، وذلك لقلة زيادتها أولاً. ويؤيد ذلك قولهم: «هذا أهجرُ من هذا»، أي: أطولُ. وما ذهب إليه الخليل سديدٌ؛ لأنَّ الاشتقاق إذا شهد بشيء، عُمِلَ به، ولا التفاتُ إلى قلته.

وكذلك «هَلْقَامَةٌ»، وهو الضَّخْمُ الطويل، و«الهَلْقَامَةُ» من أسماء الأسد، فالهاء فيه

(١) لم أقع على هذه الكلمة في الكتاب (كتاب سيبويه)، وقد أثبتتها الخليل في كتاب العين ١١٣/٤ في مادة «هركل»، وقال: «امرأة هركلة: ذات فخذين، وجسم وعجز. ورجل هراكل: جسيم ضخم». وهذا يدلُّ على أنَّ الهاء في هذه الكلمة أصلية غير زائدة.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

زائدة؛ لأنه من «اللقم». قال: ويجوز أن تكون الهاء في «سَلَهَبٍ» زائدة، وهو الطويل من الخيل. يقال: «قَزَنَ سَلَهَبٌ»، أي: طويل؛ لقولهم في معناه: «سَلِيبٌ»، أي: طويل، وهذا اشتقاق حسن ظاهر المعنى واللفظ.

فصل

[زيادة السين]

قال صاحب الكتاب: والسين اظردت زيادتها في «استَفْعَل»، ومع كاف الضمير فيمن كَسَكَسَ، وقالوا: «أسطاع» كـ«أفراق».



قال الشارح: والسين زيادتها مطردة، وغير مطردة، فالمطردة تجوز زيادتها في «استفعل» وما يُصَرَّفُ منه، نحو: «استخرج يستخرج استخراجًا»، فهو «مستخرج»، وله أقسامٌ قد شرحتها في قسم الأفعال. والغالب عليه الطلبُ، نحو: «استفهم»، و«استعلم»، إذا طلب الفهم والعلم. وأما كونها غير مطردة، فنحو: «أسطاع يُسَطِّيعُ»، السين فيه زائدة، والمراد: «أطاع يُطِيعُ»، والأصل: «أَطَوَعَ يُطَوِّعُ»، نُقِلَتْ الفتحة من الواو إلى الطاء إرادةً للإعلال، حملاً على الماضي المجرد الذي هو «طاعَ يَطْوَعُ»، ثُمَّ قَلَبْتُمَا أَلْفًا لِحَرَكِهَا فِي الْأَصْلِ وَاِنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْآنَ، فَصَارَ «أَطَاعَ»، ثُمَّ زَادُوا السِّينَ كَالْعَوَاضِ مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفَعْلِ.

هذا رأي سيبويه، وقد ردّه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، وقال: إنما يُعَوَّضُ من الشيء إذا كان معدوماً، والفتحة هاهنا موجودة، وإنما نُقِلَتْ من العين إلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعاً بين العوض والمُعَوَّضِ، وهو ممتنع.

وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ التعويض إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتة. وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفاً، لحق العين توهينٌ وتغييرٌ، وصار مُعَرَّضاً لِلحذف إذا سكن ما بعده، نحو: «أَطِيعُ» في الأمر، فعَوَّضَ السين من هذا القدر من التوهين، وهذا تعويضٌ جواز، لا تعويضٌ وجوب، فلذلك لا يلزم التعويضُ فيما كان مثله، نحو: «أَفَامَ»، و«أَبَاعَ». ولو عوضوا، لجاز، ومثله «أَفَرَأَقُ يُهَرِّقُ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

قال الفراء: شبهوا «أَسْطَعْتُ» بـ«أَفْعَلْتُ». فهذا يدلّ من كلامه على أنّ أصلها «استطعت»، فلما حذفت التاء، بقي على وزن «افعلت»، ففتحت همزته، وقُطِعَتْ. والوجه الأول؛ لأنهم قد قالوا: «أَسْطَعْتُ» بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا: «استطعت».

وأما السين اللاحقة لكاف المؤنث، فإنّها لغة بعض العرب تُشَبَّعُ كاف المؤنث سيناً

في الوقف تبينًا لكسرة الكاف، فتؤكد التأنيث، فتقول: «مررت بكس»، و«نزلت عليكس»، فإذا وصلوا، حذفوا السين لبيان الكسرة. وقد تقدم الكلام على ذلك.

فصل

[زيادة اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام جاءت مزيدة في «ذلك»، و«هناك»، و«ألا لك»، قال [من الطويل]:

١٢٧٣ - [أولئك قومي لم يكونوا أشابة] وهل يعط الضليل إلا أليكا
وفي «عبدل»، و«زيدل»، و«فحجل»، وفي «هيقل» احتمال.



قال الشارح: اللام أبعد حروف الزيادة شبهًا بحروف المد واللين، ولذلك قلت زيادتها. وقد استبعد الجزمي أن تكون من حروف الزيادة. والصواب أنها من حروف الزيادة. وهي تزداد في «ذلك»؛ لقولهم في معناه: «ذا»، و«ذاك» من غير لام، وتزداد في «هناك»؛ لأنك تقول في معناه: «هناك». وقالوا: «ألا لك»، اللام

١٢٧٣- التخريج: البيت سئبه الشارح للأعشى، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو لأخي الكلجة في خزنة الأدب ٣٩٤/١؛ ونوادير أبي زيد ص ١٥٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢؛ والدرر ١/ ٢٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١؛ وشرح التصريح ١٢٩/١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٤٨؛ واللامات ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (ألى وآلاء)؛ والمنصف ١/ ١٦٦، ٢٦/٣؛ وجمع الهوامع ٧٦/١؛ وشرح الجمل ٢٠٢/١.

اللغة: الأشابة: الأخلاط من الناس. الضليل. الكثير الضلال.

المعنى: هؤلاء قومي الأصفياء الأنقياء، وهم ليسوا أخلاطًا كغيرهم، وهل يقوم الفاسق غير قومي ليردوه إلى جادة الصواب.

الإعراب: «أولئك»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب. قومي: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يكوفوا»: فعل مضارع ناقص مجزوم بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «يكون»، والألف فارقة. «أشابة»: خبر «يكون» منصوب بالفتحة. «وهل»: الواو: للاستئناف، و«هل»: حرف استفهام. «يعط»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «الضليل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف استثناء مهمل. «ألا لك»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف: حرف خطاب، والألف للإطلاق.

وجملة «أولئك قومي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يكونوا»: خبر ثانٍ للمبتدأ «أولئك» محلّها الرفع، وجملة «وهل يعط إلا أولئك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: زيادة اللام في «أولالك»، وهو شاهد على صحّة الاستعمال.

فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «أَلَاكَ»؛ وأما قوله [من الطويل]:

أَوْلَشْكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَلَايَكَ

البيت للأعشى، والشاهد فيه قوله: «أَلَايَكَ» باللام، وهو شاهدٌ على صحة الاستعمال. يصف قومه بالصفاء والتضح. والأشابة: الأخلاط من الناس، يقال: «أَشْبَبْتُ القومَ»، إذا خلطت بعضهم ببعض. والضَّلِيلُ: الضالُّ، يقال: «رَجُلٌ ضَلِيلٌ» و«مُضَلَّلٌ»، أي: ضالٌّ جدًّا.

وإنما زيدت اللام في أسماء الإشارة لتدلَّ على بُعد المشار إليه، فهي نقيضة «ها» التي للتنبية، ولذلك لا تجتمعان، فلا يقال: «هَازِلُكَ»؛ لأنَّ «ها» تدلُّ على القرب، واللام تدلُّ على بُعد المشار إليه، فبينهما تنافٍ وتضادٌّ. وكُسرت هذه اللام؛ لثلاث تلتبس بلام الملِك، لو قلت: «ذَا لَكَ».

وقولهم: «زَيْدٌ»، و«عَبْدٌ»، و«أَفْحَجٌ» دليلٌ على زيادة اللام في «زَيْدٌ»، و«عَبْدٌ»، و«فَحَجَلٌ». وقالوا: «هَيْقَلٌ» وهو ذَكَرُ النَّعَامِ إن أخذته من «الهِيق»؛ فاللام زائدة، ووزنه «فَعْلَلٌ»، والياء أصلٌ. وإن أخذته من «الهقل»، كانت الياء زائدة، واللام أصلٌ، ووزنه «فَيْعَلٌ». والأوَّلُ أكثر، لأنهم قالوا: «هَيْقَلٌ»، و«هَيْقَمٌ». وهو معنى قوله: «فيه احتمال»، أي: يحتمل أن تكون اللام زائدة، وأن تكون أصلاً على حسب الاشتقاق، فأعرفه.

ومن أصناف المشترك

إبدال الحروف

فصل

[إبدال الحروف]

قال صاحب الكتاب: يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة^(١) كقولك: «أَجْوَه»^(٢)، و«هَرَّاق»^(٣)، و«أَلَا فَعَلْتُ»^(٤)، وحروفه حروف الزيادة، والطاء، والذال، والجيم، والصاد، والزاي، ويجمعها قولك: «اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ صَالٍ رُطٌّ»^(٥).

قال الشارح: البَدَل أن تقيم حرفًا مقام حرف، إما ضرورة، وإما صنعة واستحسانًا. وربما فرقوا بين البديل والبعوض، فقالوا: البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض، ولذلك يقع موقعه، نحو تاء «تُخَمِّمَ»، و«تُكَأُّ»، وهاء «هَرَّقْتُ». فهذا ونحوه يقال له: «بدلٌ»، ولا يقال له: «عوضٌ»؛ لأنَّ العوض أن تقيم حرفًا مقام حرف في غير موضعه، نحو تاء «عِدَّةٌ» و«زَيْتَةٌ»، وهمزة «ابْنٍ» و«اسْمٍ»، ولا يقال في ذلك: «بدلٌ» إلا تجوزًا مع قلته.

والبديل على ضربين: بدلٌ هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء «تخمة» و«تكأة»، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضًا لمقاربتها إياها، وكثرة تغييرها، وذلك نحو: «قَامَ»، أصله «قَوْمٌ»، فالألفُ واوٌ في الأصل، و«مُوسِرٌ» أصله الياء، و«رَأَسٌ» و«آدَمُ» أصلُ الألف الهمزة، وإنما لُيِّنَتْ بُيْرَتُهَا، فاستحالت ألفًا، فكل قلب بدلٌ، وليس كل بدل قلبًا.

(١) أي: في الاسم، والعقل، والحرف.

(٢) في «وجوه».

(٣) في «أراق».

(٤) في «أَنْ لَا فَعَلْتُ».

(٥) الرُّطُّ: جبل أسود من السُّند إليهم تُنسب الثياب الرُّطِّيَّة. (لسان العرب ٣٠٨/٧ (رطط)).

واعلم أنه ليس المراد بالبدل البدل الحادث مع الازدغام، وإنما المراد البدل من غير ازدغام.

فإنما خصص حروف البدل في العدة التي ذكرها، فالمراد بالحروف التي كثر إبدالها، واشتدت، واشتهرت بذلك، ولم يرد أنه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر. ولو أراد ذلك، لكان محالاً، ألا ترى أنهم قالوا: «بُعْكَوْكَ»^(١)، وأصله «مُعْكَوْكَ» بالميم؛ لأنه من «المعك»، وقالوا: «بَا سُمُك» والمراد: «ما اسمك»، فأبدل من الميم الباء. وقالوا في الدُّزْع: «نُثْرَةٌ»، وأصله «ثُلَّة»؛ لقولهم: «ثُلَّ عليه دِرْعَةٌ»، وقالوا: «اسْتَحَذَ»، وأصله: «اتَّخَذَ» في أحد القولين، فأبدلوا من التاء الأولى السين.

وقالوا: «عَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» في «أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، وأنشدوا [من الطويل]:

فَعَيْنَاكِ غَيْنَاهَا وَجَيْدُكِ جَيْدُهَا
سَوَى عَنْ غَظَمِ السَّاقِ مِنْكَ ذَقِيقُ^(٢)

فإن بما ذكرته أن البدل لا يختص بالحروف التي ذكرها، بل قد يجيء في غيرها على ما ذكرت لك، وإنما سموا بحروف البدل ما اطرّد إبداله وكثر.

وبعضهم يُشَقِّط السين واللام، ويعدها أحد عشر حرفاً: ثمانية من حروف الزيادة، وهي ما عدا السين واللام، ويضيف إليها الجيم والطاء والذال. وبعضهم يعدها اثني عشر، ويضيف إليها اللام. وكان الرُّمَانِي يعدها أربعة عشر حرفاً، ويضيف إليها الصاد والزاي؛ لقولهم: «الصُّرَاط»، و«الزُّرَاط»، وقد قرئ بهما^(٣)، والأوّل المشهور، وهو رأي سيبويه^(٤).

فصل

[إبدال الهمزة]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة أبدلت من حروف اللين، ومن الهاء والعين، فأبدلها من حروف اللين على ضربين: مطرّد، وغير مطرّد، فالمطرّد على ضربين: واجب وجائز، فالواجب إبدالها من ألف التانيث في نحو: «حَمَرَاء»، و«صَحْرَاء»، والمتقلبة لأنها في نحو: «كسَاء»، و«رداء»، و«علباء»؛ أو عيناً في نحو «قائل»، و«بائع»، ومن كلّ واد

(١) بعكوكه القوم: آثارهم حيث نزلوا، أو جماعتهم، وكذلك هي من الإبل.

وبُعْكَوْكَ الناس: مجتمعهم. وبُعْكَوْكَ الشَّر: وسطه. (لسان العرب ١٠/٤٠١ (بمك)).

(٢) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٢٥؛ وتفسير القرطبي ١/١٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١١.

(٤) الكتاب ٤/٤٧٨، ٤٧٩.

واقعة أولاً شُفعت بأخرى لازمة في نحو: «أواصيل»، و«أواقي» جمع «واصلة»، و«واقية». قال [من الخفيف]:

١٢٧٤- «ضَرَنْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ» بِأَعْيَيْ لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي
و«أَوْيَصِل» تصغير «واصيل».

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي الألف والواو والياء والهاء والعين، وذلك على ضربين: مطرّد، وغير مطرّد. والمطرّد واجب وجائز. فأما إبدالها من الألف واجباً. فمن ألف التانيث، نحو: «خمرَاء»، و«بنىضاء»، و«ضخراء»، و«عُشراء»، فهذه الهمزة بدل من ألف التانيث كالتي في «حَبْلَى»، و«سُكْرَى»، وقعت بعد ألف زائدة للمدّ، والأصل: «بِنِضَى»، و«حَمْرَى»، و«عُشْرَى»، و«ضُخْرَى» بالقصر، وزادوا قبلها ألفاً أخرى للمدّ، توسّعاً في اللغة، وتكثيراً لأبنية التانيث؛ ليصير له بناءان: ممدود، ومقصور، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الألفان: أَلْفُ التانيث - وهي الأخيرة - وأَلْفُ المدّ، وهي الأولى، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما، أو حركتها. فلم يجر حذف؛ لأنه لا يخلو إما أن تُحذف الأولى أو الثانية. فلم يجر حذف الأولى؛ لأنّ ذلك ممّا يُجَلّ بالمدّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودة، ولم يجر حذف الثانية، لأنّها علّمُ التانيث، وهو أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريك إحداهما. فلم يجر تحريك الأولى؛

١٢٧٤- التخرّيج: البيت للمهلhel بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ١٦٥/٢؛ والدرر ٢٢/٣؛ وسمط اللآلي ص ١١١؛ ولسان العرب ٤٠١/١٥ (وقي)؛ والمقاصد النحويّة ٢١١/٤؛ والمقتضب ٢١٤/٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧؛ وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢؛ وشرح التصريح ٣٧٠/٢؛ والمنصف ٢١٨/١؛ وجمع الهوامع ١٧٣/١.
اللغة والمعنى: وقتك: حفظتك. الأواقي: جمع الواقية، وهي الحافظة.

يقول: لما رآه، رفعت رأسها، وذعّت له أن يحفظه الله، وبقي من نواب الدهر، لأنّ مرآه كان خيراً عليها.

الإعراب: «ضربت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «صدرها»: مفعول به منصوب. وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «إلي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضربت». «وقالت»: الواو: حرف عطف، و«قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «يا»: حرف نداء. «عدي»: منادى مبني على الضم. «لقد»: اللام: موطئة للقسّم، و«قد»: حرف تحقيق. «وقتك»: فعل ماضٍ، والتاء: للتانيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الأواقي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل.

وجملة «ضربت» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «قالت...» الفعلية: معطوفة على جملة «رفعت» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا عدي» الفعلية: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «وقتك الأواقي» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. والشاهد فيه قوله: «الأواقي» حيث أبدل الهمزة من الواو، فالأصل: «الوواقي»، لأنها جمع «واقية».

لأنَّ حرف المد متى حُرِّك، فارتَقَ المدُّ، مع أنَّ الألف لا يمكن تحريكها، فلو حُرِّكت انقلبت همزة، وكانت الكلمة تُزَوَّل إلى القصر، وهم يريدونها ممدودة، فوجب تحريكُ الثانية. فلَمَّا حُرِّكت، انقلبت همزة، فقبل: «حَمراء»، و«صُخراء»، و«عُشراء». وهذا مذهبُ سيبويه في هذه الهمزة، وقد تقدَّم الكلام عليها في مواضع بما أغنى عن إعادته.

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف الأولى في «حمراء»، و«صفراء» للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنَّث «أفعل»، نحو: «أخَمَر» و«حَمَرَاء»، و«أَصْفَر» و«صُفْرَاء»، وبين مؤنَّث «فعلان»، نحو: «سَكْران»، و«سَكْرَى». وهو قولٌ غير مرضي؛ لأنَّ علَم التأنيث لا يكون إلَّا طرفًا، ولا يكون حشوًّا البتَّة. وقولٌ من قال: إِنَّ الألفَيْن معًا للتأنيث وإِو أيضًا؛ لعدم النظر؛ لأنَّا لا نعلم علامة تأنيث على حرفَيْن. ومن أطلق عليهما ذلك، فقد نَسَمَح في العبارة لتلازُمهما.

وأما «كساء» و«رداء» ونحوهما، فالهمزة فيها بدلٌ من ألفٍ، والألف بدلٌ من واو أو ياء، وذلك أنَّ أصل «كساء»: «كساو»، ولامه واو؛ لأنَّه «فَعَالٌ» من «الكُسوة»، و«رداء» أصله «ردائي»؛ لأنَّه «فَعَالٌ» من قولهم: «فلانٌ حسنُ الرَّذية». ومثله «سقاء»، و«غِطاء»، فوقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة. وفي ذلك مَأْخِذان: أحدهما أن لا يُغْتَد بالألف الزائدة، ويصير حرفُ العلة كأنَّه ولي الفتحة، فقلبت ألفًا. والثاني أن يُعْتَدَ بها، وتنزِل منزلة الفتحة لزيادتها، وأنها من جُزْهرها ومُخرَجها، فقلبوا حرفُ العلة بعدها ألفًا، كما يقلبونها مع الفتحة.

والذي يدلُّ أنَّ الألف عندهم في حكم الفتحة، والياء الزائدة في حكم الكسرة، أنَّهم أجزوا «فَعَالًا» في التفسير مجرى «فَعَلٍ»، فقالوا: «جَوَادٌ»، و«أَجَوَادٌ»، كما قالوا: «جَبَلٌ» و«أَجْبَالٌ»، و«قَلَمٌ» و«أَقْلَامٌ»، وأجزوا «فَعِيلًا» مجرى «فَعِلٍ»، فقالوا: «يَتِيمٌ» و«أَيْتَامٌ»، كما قالوا: «كَيْفٌ» و«أَكْتَفٌ».

وإذا كانت الألفُ الزائدة في حكم الفتحة، فكما قلبوا الواو والياء إذا كانتا متحركَتَيْنِ للفتحة قبلهما في نحو: «عَصَا»، و«رَحَى»، كذلك تُقَلَّب في نحو: «كساء»، و«رداء» للألف الزائدة قبلهما مع ضَعْفها بتطرُّفها، فصار التقدير: «كساء»، و«رداء». فلَمَّا التقى الألفان - وهما ساكنان - وجب حذفُ أحدهما، أو تحريكُه، فكَرِهوا حذفُ أحدهما؛ لِثَلَا يعود الممدودُ مقصورًا، ويزول الغرضُ الذي بنوا الكلمة عليه، فحَرَكُوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، وصارت «كساء» و«رداء»، فالهمزة في الحقيقة بدلٌ من الألف، والألف بدلٌ من الواو والياء.

وأما «العلباء»، فهو عَصَبُ العنق، وهما عِلْبَاوَانِ بينهما مَثْبُتُ العُرْف، فالهمزة فيه زائدة؛ لقولهم: «عَلِبَ البعير»، إذا أخذه داءٌ في جانبَيْ عنقه، و«بعيرٌ معلَّبٌ» موسومٌ في علبائه. والحقُّ أنَّ الهمزة بدلٌ من الألف. ومثله: «جزباء» و«عِزْهَاء»، الأصل: «عِلْبَائِي»، و«جزبائي»، و«عِزْهَائِي»، ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة للمد، فقلبت ألفاً، ثم قلبت الألف همزةً كما تقدّم في «كساء» و«رداء». والذي يدلُّ على أنَّ الأصل في «حرباء»: «حربائي»، وفي «علباء»: «علبائي» بالياء، دون أن يكون «علباؤا» بالواو، أنَّ العرب لمَّا أنثت هذا الضرب بالياء، فأظهروا الحرف، لم يكن إلَّا بالياء، وذلك نحو: «دِرْحَائِيَّة»، و«دِعْكَائِيَّة» وهو القصير السمين، فصحت الياء عند لحاق تاء التأنيث، كما صحت في نحو: «الشَّقاوَة»، و«العباية». وذلك أنَّ هاء التأنيث قد حصنت الواو والياء عن القلب والإعلال؛ لأنَّهم يقبلونهما إذا كانتا طرفاً ضعيفتين. فأما إذا تحصنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلال.

وأما «قائلٌ» و«بائعٌ»، فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله، فالهمزة فيه بدلٌ من اللام، فالأصلُ فيهما: «قاولٌ» و«بايعٌ»، فأريد إعلالهما لاعتنال فعليهما. والإعلالُ يكون إمَّا بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذف؛ لأنَّه يُزِيل صيغةَ الفاعل، ويصيرُه إلى لفظ الفعل. ولا يكفي الإعرابُ فاصلاً بينهما؛ لأنَّه قد يطرأ عليه الوقف، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاورتا الطرف، فقلبتا همزةً بعد قلبها ألفاً على حدِّ العمل في «كساء» و«رداء». وكما قلبوا العين في «صَبَم»، و«قَبِمَ» تشبيهاً بـ«عَصِي» و«حَقِي». والذي يدلُّ أنَّ الإعلال ههنا إنَّما كان لاعتنال الفعل أنَّه إذا صحت الواو والياء في الفعل، صحت في اسم الفاعل، نحو: «عاوِرٌ». ألا تراك تقول: «عاوِرٌ»، و«حاوِلٌ»، و«صايدٌ»؛ لقولك في الفعل: «عوِرَ»، و«خولَ»، و«صَيِدَ»؟

فأما إبدالها من الواو، ففي الواقعة أولاً مشفوعةً بأخرى لازمة، نحو: «أواصلٌ»، و«أواقي»، والأصل: «واصيلٌ»، و«وَوَاقِي»، والعلةُ في ذلك أنَّ التضعيف في أوائل الكلم قليلٌ، وإنَّما جاء منه ألفاظٌ يسيرةٌ من نحو: «دَذَنٌ». وأكثرُ ما يجيء مع الفصل، نحو: «كَوَكَبٌ»، و«دَيِّدَنٌ». فلَمَّا ندر في الحروف الصَّحاح، امتنع في الواو لتغلها مع أنَّها تكون مُعرَّضة لدخول واو العطف، وواو القسم، فيجتمع ثلاثُ واوات، وذلك مستثقلٌ، فلذلك قالوا في جمع «واصلةٌ»: «أواصلٌ». قال الشاعر [من الخفيف]:

ضَرَبْتَ ضَرْبَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَاعَدِيْبًا لَقَدْ وَقَّضْتَ الْأَوَاقِي

وكذلك لو بنيَتْ من «وَعَدَ» و«وَزَنَ» مثل: «جَوَرَبٌ»، و«دَوَكْسٌ»، لقلت: «أُوْعَدَ»، و«أُوَزَّنَ». ولو سميت بهما، لانصرفا في المعرفة؛ لأنَّهما «قَوَعْلٌ» كـ«كَزَنَرٍ» و«جَوَهَرٍ»،

وليسا بـ «أفعل» كـ «أذرع»، و«أولج». ولذلك لو صغرت نحو: «واصل» و«واقية»، لقلت: «أونصل»، و«أونقية». والأصل: «وونصل»، و«وونقية»، فالقلب هنا همزة له سببان: أحدهما اجتماع الواوين، والثاني انضمام الواو للتصغير، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: والجائزُ إبدالُها عن كلِّ واوٍ مضمومة وقعت مفردة فاءً، كـ «أجوه»، أو عينًا غير مدغم فيها كـ «أذور»، أو مشفوعة عينًا كـ «الغفور»، و«التَّوور».

قال الشارح: إذا انضمت الواو ضمًّا لازمًا، جاز إبدالُها همزةً جوارًا حسنًا، وكان المتكلم مخيرًا بين الهمزة والأصل، فاءً كانت الهمزة أو عينًا، وذلك نحو: «وَجُوه» و«أَجُوه»، و«وُكَّت» و«أُكَّت»، وفيما كان عينًا، نحو: «أَذُور» في جمع «دار»، و«أَنْوُب» في جمع «نوب». قال عمر بن أبي زبيعة [من الطويل]:

١٢٧٥ - [فَلَمَّا فَقَدْتَ الصَّوْتَ مِنْهُمْ] وَأُطِفَّتْ مَصَابِيحُ شَبَثَ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوُرُ
وقال آخر [من الرجز]:

١٢٧٦ - لَكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتَ أَنْوُبًا

١٢٧٥ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٦؛ وخزانة الأدب ٣١٨/٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٢؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٠٤/٢. اللغة: شُبْتُ: أشعلت.

المعنى: يريد أنه لما اطمأن إلى أن أهل حبيته ناموا أقبل عليها في ديارهم. الإعراب: «فلما»: الفاء بحسب ما قبلها، «لما»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب، فيها معنى الشرط عند بعضهم. «فقدت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. «الصوت»: مفعول به. «منهم»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الصوت». «وأطفئت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: للتانيث. «مصابيح»: نائب فاعل مرفوع بالضممة. «شُبْتُ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول والتاء: للتانيث، ونائب الفاعل مستتر جوارًا تقديره: هي. «بالعشاء»: جار ومجرور متعلقان بـ «شُبْتُ». «وأنور»: الواو: حرف عطف. «أنور»: معطوف على «مصابيح». وجملة «فقدت»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أطفئت مصابيح»: معطوفة على «فقدت». وجملة «شُبْتُ»: صفة لـ «مصابيح» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أنور» حيث جاز إبدال الواو همزة لأن الواو مضمومة ضمًّا لازمًا.

١٢٧٦ - التخریج: الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيويه ٣٩٠/٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٤٥ (نوب)؛ وله أو لحמיד بن ثور في شرح التصريح ٣٠١/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٢٢/٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢؛ وشرح الأشموني ٦٧٢/٣؛ والكتاب ٥٨٨/٣؛ ولسان العرب ٦٠٢/٢ (ملح)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٣٩؛ والمقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩/٢؛ والممتنع في التصريف ٣٣٦/١؛ والمنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣.

الإعراب: «لكل»: جار ومجرور متعلق بـ «لبست»، وهو مضاف. «دهر»: مضاف إليه مجرور =

وصار ذلك قياساً مطّرداً كرفع الفاعل ونصب المفعول، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع موافقة القياس. وذلك أن الضم يجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف؛ لأن مغذيتها واحد. ويسمّون الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، فكانت هذه الحركات أوائل هذه الحروف، إذ الحروف تنشأ عنها في مثل «الدارهيم» و«الصياريف»، و«لم يَهْجُ»، و«لم يَدْغُ»، وكانت الواو تُحذف للجزم في نحو: «لم يَدْغُ»، و«لم يَغْزُ»، كما تُحذف الحركة في نحو: «لم يَضْرِبُ»، و«لم يَخْرُجُ». فلمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة، أجروا الواو والضمة مجرى الواوَيْن المجنعتين، فلمّا كان اجتماع الواوين يوجب الهمزة في نحو «واصلة» و«أواصل» على ما تقدّم، كان اجتماع الواو مع الضمة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه، خطأ لدرجة الفرع عن الأصل.

وقولنا: «لازم» تحرّز من المعارضة التي تعرض للقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: «أَشْرَوْا الصِّلَةَ»^(١) «وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ»^(٢). ومن المعارض ضمة الإعراب في مثل «هذا ذَلُّوْ وَحَقُّوْ وَغَزَوْ». الضمة في ذلك كلّها لا تُسوّغ الهمزة؛ لكونها عارضة. ألا ترى أن أحد الساكنين قد يزول ويرجع إلى أصله، وكذلك ضمة الإعراب في مثل: «هذا ذَلُّوْ وَحَقُّوْ» قد يصير إلى النصب والجرّ، وتزول الضمة.



قال صاحب الكتاب: وغير المطّرد إبدالها من الألف في نحو: «ذَابَّة»، و«ثَابَّة»، و«ابْيَاضَ»، و«اذْهَامَ». وعن العجاج أنّه كان يهمز «العالمَ»، و«الخاتمَ»، وقال [من الرجز]:

١٢٧٧- [مُبارِكُ لِأَنْبِيَاءٍ خَاتَمِ] فَجُنِّدَ هَامَةٌ هَذَا الْغَالَمِ

= بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «ليست»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «أثوباً»: مفعول به منصوب.

والشاهد فيه قوله: «أثوباً» حيث جاز إبدال الواو همزة لأنها مضمومة ضمّاً لازماً.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

١٢٧٧- التخرّيج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٦٢؛ ورصف المباني ص ٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٩٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٨؛ ولسان العرب ٢/ ١٤ (بيت)، ١٢/ ٤٢٠ (علم)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٤٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٥؛ والممنوع في التصريف ١/ ٣٢٤.

اللغة: خندف: قبيلة. الهامة: الرأس، وهامة الشيء: أعلاه. العالم: العالم.

الإعراب: «مبارك»: صفة لـ «كريم» في البيت السابق، مجرورة بالكسرة. «لأنبياء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مبارك». «خاتم»: صفة أخرى لـ «كريم» مجرورة بالكسرة. «فخندف»: الفاء: استثنائية، =

وحكي: «بَارَ»، و«قَوَّاتِ الدُّجَاجَةِ»، وقال [من الرجز]:

١٢٧٨- يا دارِ مِيَّ بِدَكَادِيكَ الْبُرْقُ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من الألف في مواضع سالحة العدة، وقد تقدّم بعض ذلك في مواضع من هذا الكتاب، قالوا: «دَابَّةٌ» و«شَابَّةٌ» في «دَابَّةٌ» و«شَابَّةٌ»، فهمزوا الألف، كأنهم كرهوا اجتماع الساكنين، فحُرِّكَتِ الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرفٌ ضعيفٌ واسعٌ المَخْرَجِ لا يحتمل الحركة، فإذا اضطرّوا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة، ومن ذلك: «ابْيَاضٌ»، و«اذْهَامٌ». وقال دُكَيْنٌ [من الرجز]:

١٢٧٩- وَخَلَبُهُ حَتَّى ابْيَاضٌ مِلْبَنَةٌ

= و«خندف»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «هامة»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «هذا»: «ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة، وهو مضاف. «العالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار سلمى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسلمي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اسلمي» الثانية، فهي مثلها. وجملة «خندف هامة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العالم» حيث همز العجاج كلمة «العالم».

١٢٧٨- التخريج: الرجز لرؤبة في شرح شواهد الشافية ص ١٧٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٤٥؛ وسمّ صناعة الإعراب ص ٩١؛ وشروح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٠، ٣/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٩٢ (شوق)، ٤٢٦ (دكك)، ١١/ ١٨٧ (حول)؛ والمقرب ٢/ ١٦١؛ والممنوع في التصريف ١/ ٣٢٥.

اللغة: دكاديك: جمع دكداك ودكديك، أرض فيها غلظ. البرق: ج البرقة، أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطبن مختلطة. المشتق: المشتاق.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادى منصوب، وهو مضاف. «مي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدكاديك»: جاز ومجرور متعلقان بحال من «دار» محذوفة. «البرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «صبرًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة. «فقد»: الفاء: استئنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «هيّجت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «شوق»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «المشتق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار مي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصبري صبرًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد هيّجت شوق المشتق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «المشتق» حيث همز «المشتاق». وذاك ضرورة.

١٢٧٩- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الملبن: وعاء اللبن أو مضافه. استمرّ يحلبه حتى سال اللبن على أطراف الوعاء فايض. =

وقال كُثِّبَ [من الطويل]:

١٢٨٠ - وللا أرض أما سودها فتجللت بياضاً وأما بيضها فاذهامت

يريد: اذهامت. وقالوا: «اشعأل» في «اشعأل»، وأنشدوا [من الطويل]:

ونغذ بياض الشيب من كل جانب علا ليمني حتى اشعأل بهيمها^(١)

يريد: اشعأل. وعن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عُيَيْد يقرأ: «فَيُؤْمِدُ لَا يُسَالُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ»^(٢)، فظننته قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: «دَابَّةٌ»، و«شَابَّةٌ». وعن العجاج أنه كان يهزم «العالم» و«الخائم»، وأنشدوا له [من الرجز]:

يا دار سلمى يا سلمى ثم اسلمي فخنذ هامة هذا العالم

= الإعراب: «وحلبه»: الواو: بحسب ما قبلها، وهي عاطفة على الغالب. «حلب»: اسم معطوف مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «ابيض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «ملبه»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ابيض ملبه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ابيض» حيث همز الفتحة في «ابيض».

١٢٨٠ - التخرّيج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٣؛ والدرر ٦/ ٢٨٧؛ ورسّ صناعة الإعراب ص ٧٤؛ والمحتسب ٤٧/ ١، ٣١٢؛ والممتع في التصريف ص ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٢/ ٢؛ والخصائص ١٢٧/ ٣، ١٤٨؛ ورصف المباني ص ٥٧.

اللغة: تجللت: اكتست. اذهامت وادهامت: اسودت.

المعنى: إن سواد الأرض قد اكتسى بياضاً، وأبيضها صار أسوداً.

الإعراب: «وللا أرض»: الواو: بحسب ما قبلها، «للا أرض»: جاز ومجرور متعلّقان بما قبلها. «أما»: حرف شرط وتفصيل. «سودها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، وهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فتجللت»: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «تجللت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «بياضاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «وأما»: الواو: حرف عطف. «أما»: حرف تفصيل وشرط. «بيضها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فادهامت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ادهامت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي.

وجملة «سودها فتجللت»: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فتجللت»: في محلّ رفع خبر لـ «سودها». وكذلك جملة «بيضها فادهامت»، وجملة «فادهامت».

والشاهد فيه قوله: «فادهامت» حيث همز الألف في «فادهامت».

(١) تقدم بالرقم ١٢٥٥.

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ٨/ ١٩٥؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٨١؛ والمحتسب ٣٠٥/ ٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥٤/ ٧.

رُوي هذا البيت مهموزًا، وذلك من قِبَل أن الألف في «العالم» تأسيسٌ^(١)، لا يجوز معها إلّا مثلُ «الساجم» و«اللازم»، فلمّا قال: «يا دار سلمى يا سلمى ثمّ اسلمي»، همَزَ «العالم» لتجري القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس. وحكى اللّخانيّ عنهم: «بأز» بالهمزة، والأصل: «باز» من غير همزة، قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨١- كَأَنَّهُ بَأَزُّ دَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسَطَ قَاعٍ سَمَلَقٍ سَلَقِ
ويدلّ على ذلك قولهم في الجمع: «أبواز»، و«بيزان».

ومن ذلك «فوقَاتِ الدجاجة»، وأنشد الفراء [من الرجز]:

يَسَا دَارَ مَسِيٍّ... إلخ

وذلك أنّه لما اضطرّ إلى حركة الألف قبل القاف من «المشتاق»؛ لأنّها تُقابل لامَ «مُشْتَقِلُنْ» فلمّا حرّكها، انقلبت همزة كما قدّمنا، إلّا أنّه حرّكها بالكسرة؛ لأنّه أراد الكسرة التي كانت في الواو المُتقلبة الألفُ عنها، وذلك أنّه «مُفْتَعِلٌ» من «الشُّوق»، وأصله: «مُشْتَوِقٌ»، ثمّ قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلمّا احتاج إلى حركة الألف، حرّكها بمثل الكسرة التي كانت في الواو، فاعرفه.

(١) ألف التأسيس هي ألف بينها وبين الروي حرف متحرّك يُسمى الدّخيل.

١٢٨١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣١٤/٥ (بوز)؛ وتاج العروس ٣٩/١٥ (بوز).

اللغة والمعنى: الباز: طائر جارح. الدجن: الظلمة أو الغيم المسود. المرقبة: مكان عالٍ يصلح لمراقبة الأعداء. جلى: شكف. القطا: طيور بحجم الحمام. السملق: القفر الذي لا نبات فيه. السلق: الواسع من الطرق، والمطمئن من الأرض المستوي لا نبات فيه. شبهه بالباز في يوم غائم يقف على مرتفع يكشف طيور القطا تحته في هذا المنخفض الواسع الذي لا نبات فيه.

الإعراب: «كأنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كان». «باز»: خبر «كان» مرفوع بالفتحة. «دجن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بصفة محذوفة من «باز»، وهو مضاف. «مرقبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جلى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوارًا تقديره: هو. «القطا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر. «وسط»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة من «القطا»، وهو مضاف. «قاع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سملق»: نعت «قاع» مجرور بالكسرة. «سلق»: نعت ثانٍ لـ«قاع» مجرور بالكسرة.

وجملة «كأنه باز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جلى القطا»: في محلّ رفع صفة للباز.

والشاهد فيه قوله: «باز» حيث همز الألف في «باز» عندما احتاج لإقامة الوزن إلى تحريكها.

قال صاحب الكتاب: ومن الواو غير المضمومة في نحو: «إشاح»، و«إفاده»، و«إسادة»، و«إعاء أخيه»^(١) في قراءة شعيب بن جبّير، و«أناة»، و«أسماء»، و«أخذ» و«أخذ» في الحديث^(٢). والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً.



قال الشارح: يريد أن من العرب من يُبدّل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء، ومن المفتوحة، فمثال إبدالها من المكسورة قولهم: «إشاح»، و«إشاح»، و«إسادة»، و«إسادة». والشاخ: سَيَزُ أو ما يُضفر من السير، ويُرصّع بالجواهر، وتشدّ به المرأة وسطها. والإسادة: المَحْدَة. وقالوا: «إعاء»، و«إعاء». وقرأ سعيد بن جبّير: «قبل إعاء أخيه»^(٣). وقالوا: «وفادة»، و«إفاده». وأنشد سيويه [من البسيط]:

١٢٨٢ - أما الإفاده فاستولت ركائبها عند الجبابير بالبأساء والنعم
ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة، لأنهم يستقلون الكسرة
كما يستقلون الضمة. ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسورة ما قبلها كما تحذف الضمة
منها من نحو: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، إلا أن همز الواو المكسورة، وإن كثر

(١) يوسف: ٧٦ «وعاء أخيه».

انظر: البحر المحيط ٣٣٢/٥، والكشاف ٣٣٥/٢، وتفسير الرازي ١٨/١٨١، ومعجم القراءات
القرآنية ١٨٤/٣.

(٢) في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٧: «وفي حديث الدعاء أنه قال لسعد - وكان يُشير في
دُعائه بإصبعين: أخذ أخذ»، أي: أثير بإصبع واحدة؛ لأن الذي تدعو إليه واحد، وهو الله تعالى». (٣) يوسف: ٧٦.

١٢٨٢ - التخرّيج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٣٩٨؛ والأشياء والنظائر ٣/٢٨٤؛ والكتاب ٤/٣٣٢؛
وتذكرة النحاة ص ٣٢٩؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٤٢١؛ ولسان العرب ٣/٤٦٤ (وفد)؛ وبلا نسبة في
سز صناعة الإعراب ١/١٠٢؛ والمنصف ١/٢٢٩.

اللغة: الإفاده: الوفود إلى الملوك. الجبابرة، والجبّابير: الملوك. والبأساء: الشدة.

المعنى: يريد أنهم يفدون على السلطان، فمرة يتألون من خيره، ومرة يرجعون خائبين مبتسين.
الإعراب: «أما»: حرف تفصيل وشرط. «الإفاده»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «فاستولت»: الفاء: حرف ربط،
«استولت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. «ركائبها»: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جر بالإضافة. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان، منصوب بالفتحة
متعلق بالفعل «استولت». «الجبابير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بالبأساء»: جار ومجرور متعلقان
بالفعل (استولت). «والنعم»: الواو: حرف عطف، «النعم»: معطوف على «البأساء» مجرور.
وجملة «أما الإفاده...» استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استولت ركائبها»: في محلّ
رفع المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: إبدال الواو في «الإفاده» همزة، فالأصل «الوفادة» ولكن أُبدلت الواو همزة
لوقوعها مكسورة ابتداءً.

عندهم، فهو أضعفُ قياسًا من همز الواو المضمومة، وأقلُّ استعمالًا. ألا ترى أنهم يكرهون اجتماع الواوَيْن، فيُبدِلون من الأولى همزةً، نحو: «الأواقي»، ولا يفعلون ذلك في الواو والياء، نحو: «وَيْحٌ»، و«وَيْسٌ»، و«وَيْلٌ»، و«يَوْمٌ»؟ فلما كان حكم الضمة مع الواو قريبًا من حكم الواو مع الواو، وجب أن يكون حكم الكسرة مع الواو قريبًا من حكم الياء مع الواو.

واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السَّماع دون القياس، إلا أبا عثمان، فإنه كان يَطْرُد ذلك فيها إذا وقعت فاء؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى، فإن انكسر وسطها، لم يُجَزْ همزها، نحو: «طويل»، و«طويلة».

وأما المفتوحة، فقد أبدل منها الهمزة أيضًا على قلة وندرة، قالوا: «امرأة أناة»، وأصله: «وناة»: «فَعَلَةٌ» من «الوئي»، وهو الفتور، وهو ما يوصف به النساء؛ لأن المرأة إذا عظمَت عَجِيزَتُها، ثقلت عليها الحركة، قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٨٣ - رَمَنهُ أَنَاةٌ مِنْ رَبِيعَةٍ عَامِرٍ نَوْوُمُ الضُّحَى فِي مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمٍ
وقالوا: «أشماء»، اسم امرأة، وفيه وجهان: أحدهما أن تكون سُمِّيت بالجمع، فهو «أَفْعَالٌ»، وإنما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف. والوجه الثاني أن يكون وزنه «فَعْلَاءٌ» من «الوسامة»، وهو الحُسن من قولهم: «فَلَانٌ وَسِيمُ الْوَجْهِ»، أي: ذو وسامة. وإنما أبدلوا من الواو الهمزة، فعلى هذا لا تصرفه في المعرفة، ولا في النكرة. وعلى القول الأول لا ينصرف معرفةً، وينصرف نكرةً.

وأما «أَحَدٌ» من قولهم في العدد: «أَحَدٌ عَشَرَ» و«أَحَدٌ وَعَشْرُونَ»، فالهمزة فيه مبدلة

١٢٨٣ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في جمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٤.

اللغة: الأناة والوناة: الفاترة، كبيرة العجيزة. ربيعة عامر: اسم قبيلة عربية. نَوْوُم الضحى: كناية عن دلالتها وغناها. المأتم: الاجتماع لحزن أو فرح، ولكنه غلب استعماله في الحزن.

المعنى: أوقعته في مأتم مهول هذه السيدة الغنية المغناج الفاترة. الإعراب: «رمت» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أناة»: فاعل مرفوع بالضمة. «من ربيعة»: جازٍ ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نَوْوُم»: نعت «أناة» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الضحى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في مأتم»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«رمت». «أي»: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «مأتم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رمت أناة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أناة» حيث أبدل الواو المفتوحة في «وناة» همزة.

من الواو، وأصله: «وَحَدَّ»، لأنه من «الْوَحْدَة»، ومعنى الإفراد، وأما «ما بالدار من أحد»، فالهمزة فيه أصل؛ لأنه للعموم لا للإفراد، ولذلك لا يُستعمل في الواجب، لا تقول: «في الدار أحد»^(١). وفي الحديث أنه قال لرجلٍ أشار بسبَابَتَيْهِ في التشهد: «أَحَدٌ أَحَدٌ» أي: وَحَدَّ وَحَدَّ.

قال صاحب الكتاب: ومن الياء في «قَطَعَ اللهُ أذنيه» و«في أسنانه أَلَلٌ»، وقالوا: «الشُّمَّة».

قال الشارح: وقد أبدلوا الهمزة من الياء المفتوحة كما أبدلوها من الواو، وهو أقل من الواو، قالوا: «قطع الله أذنيه»، يريدون: يَذِيهِ، رَدُّوا اللامَ، وأبدلوا من الفاء همزةً، وقالوا: «في أسنانه أَلَلٌ» يريدون: «يَلَلٌ»، فأبدلوا الياء همزةً، واليَلَلُ: قَصْرُ الأسنانِ العُلَى، ويقال: انعطأها إلى داخل الفم، يقال: «رجلٌ أَيْلٌ وامرأةٌ يَلَاءٌ» قال لبيد [من الرمل]:

١٢٨٤- رَقَمِيَّاتٌ عَلَيْهَا نَاهِضٌ نُكَلِّحُ الْأَرْوَقَ مِنْهُمْ وَالْأَيْلُ
وقالوا: «الشُّمَّة»، وهي الخليقة، وأصلها الياء، فالهمزة بدل من الياء، فاعرفه.

(١) هذا حديث، وقد تقدم.

١٢٨٤ - التخریج: البيت للبيد في ديوانه ص ١٩٥؛ وتاج العروس ٩٩/١٩ (نهض) ٣٧٧/٢٥ (روق)؛ ولسان العرب ٥٧٤/٢ (كلح)، ٢٤٦/٧ (نهض)؛ وتهذيب اللغة ص ١٠١/٦، ٩٨٣/٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٦٩، ٥٦٣؛ وأساس البلاغة (نهض)؛ وكتاب العين ٦٣/٣.

اللغة والمعنى: الرقميات: بُئِلَ منسوبة إلى الرقم، وهو موضع دون المدينة. الناهض: فرخ الطائر القادر على الطيران، أو المتيقظ. تكليح: تجعله يزداد عبوساً. الأروق: الطويل الأسنان والشاخصها، ومن شارفت ثناباه العليا على السفلى. الأيل: من في أسنانه يلل وهو قصر الأسنان العليا، وقيل انعطأها إلى الداخل. يقول: إذا أصابت هذه السهام هؤلاء تكلحوا وقصروا أفواههم فالقصير الأسنان والطويلها سواء.

الإعراب: «رقميات»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «عليها»: جاز ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، أو هما الخبر المقدم. «ناهض»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «تكليح»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «الأروق»: مفعول به منصوب بالفتحة. «منهم»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الأروق». «والأيل»: الواو: حرف عطف، «الأيل»: اسم معطوف على «الأروق» منصوب بالفتحة، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «هي رقميات»: ابتدائية لا محل لها في الإعراب. وجملة «عليها ناهض»: في محل رفع خبر لرقميات. وجملة «تكليح»: في محل رفع صفة ثانية لرقميات، محل رفع خبر ثانٍ لها. والشاهد فيه قوله: «الأيل» حيث أبدل الهمزة من الياء المفتوحة في يلل.

- قال صاحب الكتاب: وإبدالها من الهاء في «ماء»، و«أمواء». قال [من الرجز]:
 ١٢٨٥- وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا مَاصِحَةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا
 وفي «أل فعلت»، و«ألاً فعلت». ومن العين في قوله [من الرجز]:
 ١٢٨٦- [وماج ساعات ملا الوديسق] أَبَابُ بَخَرِ ضَاحِكِ زَهْوَقِ

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من الهاء، وهو قليل غير مطرد، قالوا: «ماء»، وأصله «موة»، فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير «ماها»، ثم

١٢٨٥- التخریج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٤٨؛ ورصف المباني ص ٨٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٣٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (موة)؛ والمتع في التصريف ١/ ٣٤٨؛ والمنصف ٢/ ١٥١.
 اللغة: قالصة: مرتفعة. أمواء: ج ماء. ماصحة: قصيرة وقليلة. رأد الضحى: ارتفاع الضحى حين يعلو النهار. أفياء: ج فيء، وهو الظل.

المعنى: كم بلدة، مرتفعة المياه قصيرة الظلال، قطعها أو بلغت. . . .
 الإعراب: «وبلدة»: الواو «رب»، و«بلدة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.
 «قالصة»: صفة «بلدة» مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً. «أمواؤها»: فاعل لاسم الفاعل «قالصة» مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ماصحة»: صفة ثانية لـ «بلدة» مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً. «رأد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: قطعها أو بلغت، وهو مضاف. «الضحى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «أفياؤها»: فاعل لاسم الفاعل «ماصحة» مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

وجملة «بلدة بلغت»: بحسب ما قبلها. وجملة «بلغتها»: في محل رفع خبر.
 والشاهد فيه قوله: «أمواؤها» حيث جمع «ماء» على «أمواء» مبدلاً للهمزة من الهاء، فالأصل: «أمواء».

١٢٨٦- التخریج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٣٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٠٥ (أب)؛ والمقرب ٢/ ١٦٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٣٦.
 اللغة: زهوق: بعيد القعر.

الإعراب: «وماج»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ماج»: فعل ماضٍ. «ساعات»: ظرف زمان متعلق بـ «ماج». «ملا»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «الوديق»: مضاف إليه مجرور. «أباب»: فاعل مرفوع بالضممة، وهو مضاف. «بحر»: مضاف إليه مجرور. «ضاحك»: نعت «بحر» مجرور. «زهوق»: نعت «بحر» مجرور.

والشاهد فيه قوله: «أباب» حيث أبدل العين همزة، وأصله «عباب». وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين، وإنما هو «فعل» من «أب» إذا تهيأ.

أبدلوا من الهاء همزة؛ لأنَّ الهاء مشبَّهة بحروف العلة، فقلَّبت كقلَّبتا، فصار «ماء». وقولهم في التكسير: «أمّواء»، وفي التصغير: «مؤنّة» دليل على ما قلناه من أنَّ العين واو، واللام هاء، وقد قالوا في الجمع أيضًا: «أمّواء» فهذه الهمزة أيضًا بدلٌ من الهاء في «أمّواء». ولما لزم البدلُ في «ماء»، لم يُعيدوه إلى أصله في «أمّواء»، كما قالوا: «عييد» و«أعياذ». فأما البيت، فأنشده ابن جني، قال أنشدني أبو علي [من الرجز]:

وبلدة قالصة... إلخ

فالشاهد فيه أنه جمع من غير هاء بالهمزة. وقوله: «قالصة»، أي: مرتفعة من قولهم: «قلص الماء في البئر»، أي: ارتفع، وماصحّة أي: قصيرة، يقال: «ماصح الظل»، أي: قصر. ورأى الضحى: ارتفاعه.

ومن ذلك قولهم: «شاء» الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، وهو جمعُ «شاة»، وأصله: «شوهة» بسكون الواو على وزن «فعللة» كـ «قصة» و«جفنة»، فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلة لخفائها وضعفها وتطرفها. وهم كثيرًا ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طَرَفًا بعدهن تاء التانيث، نحو: «بُرّة»، و«ثُبّة»، و«قَلّة»، كأنهم أقاموا هاء التانيث مقام المحذوف.

ومثل «شاة» في حذف لامه «عِضة»، وأصله: «عِضة»، يدل على ذلك قولهم: «جمل عاضة»، فلما حذفت الهاء من «شاة»، بقي الاسم على «شوة»، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التانيث؛ لأنَّ تاء التانيث تفتح ما قبلها، فقلَّبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وصارت «شاة» كما ترى، فلما جمعت، تُطرح تاء التانيث على حدِّ «تمرّة» و«ثمر»، و«قمحة» و«قمح»، فبقي الاسم على حرفين آخرهما ألف، وهي مُعرَّضة للحذف إذا دخلها التنوين، كما تُحذف ألف «عَصَا» و«رَحَى»، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك محال، فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد، فصار في التقدير «شاه». وكان إعادة المحذوف أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي، ثم أبدلت الهاء همزة، فقل: «شاء».

وروى أبو عبيدة أن العرب تقول: «أل فعلت؟» يريدون: «هل فعلت؟» وإنما قضي على الهمزة هنا بأنها بدلٌ من الهاء لأجل غلبة استعمال «هل» في الاستفهام، وقلَّبت الهمزة، فكانت الهمزة أصلًا لذلك. فأما قولهم: «ألا فعلت» في معنى: «هَلَّا فعلت»، فقد قيل: إنَّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، والأصل: «هَلَّا»، والحق أنَّهما لغتان، لأنَّ استعمالهما في هذا المعنى واحدٌ من غير غلبة لإحدهما على الأخرى، فلم تكن الهاء أصلًا بأولى من العكس. وأما قول الشاعر أنشده الأصمعي [من الرجز]:

أبواب بحر ضاحك زهوق

فالمراد: «عُباب»، فأبدل الهمزة من العين لقُرب مَخْرَجَيْهِمَا، كما أبدلت العين من الهمزة في نحو قوله [من البسيط]:

أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِن خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَنْجُومٌ^(١)

وأشباهه. وقيل: إن الهمزة أصل، وليست بدلاً، وإنما هي من «أَبَّ الرجل» إذا تَجَهَّزَ للذهاب، وذلك أن البحر يتهيأ لما يَزْخَرُ به.

فصل

[إبدال الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف أبدلت من أختيها، ومن الهمزة والنون، فإبدالها من أختيها مَطْرَدٌ في نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، و«دَعَا»، و«رَمَى»، و«بَابَ»، و«نَابَ»، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو: «رَمَيْتَا»، و«دَعَوَا» إلا ما شذ من نحو: «الْقَوْدَ»؛ و«الصَّيْدَ».



قال الشارح: قد أبدلت الألف من أربعة أحرف، وهي: الواو والياء، وهما المراد بقوله أختيها، ومن الهمزة والنون. وإنما كانت الواو والياء أختيها لاجتماعهن في المد وإبدالها منهما، نحو قولك: «قال»، و«باع»، وأصله: «قَوْلَ»، و«بَيْعَ»، فقلبوا الواو والياء أَلْفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك «طَالَ»، و«هَابَ»، و«خَافَ»، والأصل: «طَوَّلَ»، و«هَيَّبَ»، و«خَوَّفَ»، فأبدلتا ألفَيْنِ لما ذكرنا، وكذلك «عَصَا» و«زَحَى» أصلهما: «عَصَوْا» و«زَحَى». وكذلك «دَعَا» و«رَمَى» أصلهما «دَعَوَا» و«رَمَيْتَا»، فصارا إلى الإبدال لما ذكرنا من تحركهما وانفتاح ما قبلهما. والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال، وذلك أن الواو تُعَدُّ بضمَّتَيْنِ، وكذلك الياء بكسرَتَيْنِ، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه، ولذلك وجب الازدغام في مثل «شدَّ»، و«مدَّ»، فهربوا والحالة هذه إلى الألف؛ لأنه حرف يُؤْمَنُ معه الحركة. وسوَغَ ذلك انفتاح ما قبلها، إذ الفتحة بعضُ الألف، وأول لها، وكان اللفظ لفظ الفعل، فإن الفعل يكون «فَعَّلَ»، و«فَعَّلَ»، والأفعال بابها التصرف والتغير لتثقلها في الأزمنة بالمضِيِّ والحال والاستقبال، ولذلك لم يقلبوا نحو: «عَوَّضَ»، و«خَوَّلَ»، و«الْعَيْبَةَ»، و«الغَيْبَ»؛ لخروجها عن لفظ الفعل، مع أننا لو قلبناها في نحو: «عَوَّضَ»، لصرنا إلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبنا في «الْعَيْبَةَ»، لصرنا إلى الواو لضَمَّ ما قبلها، وهما لفظ لا تُؤْمَنُ معه الحركة، فلم ينتفعوا بالقلب.

واعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة، لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به. ألا ترى أنهم لم يقلبوا نحو: ﴿أَشْعَرُوا الضَّلَلَةَ﴾^(١) و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾^(٢)، و﴿لَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾^(٣)؛ لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين، كما لم يجر همزها لانضمامها، كما جاز في «أَنْتُوب» و«أَسْؤُق» جمع «تُوب» و«ساق».

ومنها أن لا يلزم من القلب والإعلال نبس. ألا ترى أنهم قد قالوا في التنثية: «قَضَيَا»، و«زَمَيَا»، و«غَرَزَا»، و«دَعَزَا» فلم يقلبوها مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما، لأنهم لو قلبوها أَلْفَيْنِ وبعدهما أَلْفُ التنثية، لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلبس الاثنان بالواحد.

وكذلك قالوا: «الغَلَيَان»، و«النَّرَوَان»، فصحت الياء والواو فيهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما، لأنهم لو قلبوها أَلْفَيْنِ، وبعدهما أَلْفُ «فَعْلَان»، لوجب حذف إحداهما، فيقال: «غَلَان»، و«نَرَان»، فيلبس «فَعْلَان» معتل اللام بـ«فَعَال» مما لامه نونٌ، فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال، إذ ذلك أيسر من الوقوع في محذور اللبس والإشكال.

فأما «الحَيْدَان»، و«الجَوْلَان»، فمحمولٌ على «النَّرَوَان»، و«الغَلَيَان»؛ لأنهم لما صححوا اللام مع ضَعْفِهَا بتطرفها؛ كان تصحيح العين أولى لقوتها بقربها من الفاء ويُعْدها من الطرف. فأما «ماهان»، و«داران» فشاذ في الاستعمال وإن كان هو القياس.

ومن ذلك نحو: «هَوَى»، و«غَوَى»، و«تَوَى»، و«شَوَى» فإنهم لم يُعْلُوا العين لاعتلال اللام، فلم يكونوا يجمعون بين إعلائين في كلمة واحدة، وكان إعلال اللام أولى لتطرفها. ومن ذلك قولهم: «غَوَزَ»، و«صَيَّدَ البعير» إذا رفع رأسه، لم يُعْلُوا ذلك؛ لأن «غَوَزَ» في معنى «اغْوَزَ»، و«صَيَّدَ» في معنى «اصيَّدَ»، فلما كان لا بد من صحة العين في «اغْوَزَ» و«اصيَّدَ» لسكون ما قبل الواو والياء فيهما، صححوا العين في «غَوَزَ»، و«صَيَّدَ»؛ لأنهما في معناه وكالأصل. وتُحذف الزوائد لضرب من التخفيف، فجعل صحة العين في «غَوَزَ» و«صَيَّدَ» ونحوهما أمانة على أن معناها «افْعَلْ»، كما جعلوا التصحيح في «مِخْيَاطٍ» وبابه دلالة أنه منتقص من «مِخْيَاطٍ».

ومثل «غَوَزَ»، و«صَيَّدَ»: «اغْتَوَّأُوا» و«اهْتَوَّشُوا»، و«اجْتَوَّزُوا»، صحت الواو فيها؛ لأنها بمعنى «تعاونوا»، و«تهاوشوا»، و«تجاورا»

(١) البقرة: ١٦، ١٧٥.

(٢) آل عمران: ١٨٦.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

وقد شذت ألفاظُ خُرِجَتْ مَنبَهَةً ودليلاً على الباب، وذلك نحو: «القَوْد»، و«الأَوْد»، و«الخَوْنَةُ»، و«الخَوْنَةُ»، كأنهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصححاً ليكون كالإمارة والتنبيه على الأصل. تأوّلوا الحركة بأن نزلوها منزلة الحرف، فجعلوها الفتحة كالألف، والكسرة كالياء، وأجروا «فَعَلًا» بفتح العين مجزى «فَعَالٍ»، و«فَعِلًا» بكسر العين مجزى «فَعِيلٍ»، فكما يصح نحو «جَوَابٍ»، و«صَوَابٍ» لأجل الألف، و«طَوِيلٍ»، و«خَوِيلٍ» لأجل الياء، صح نحو: «القَوْد» و«الخَوْنَةُ» لأجل الفتحة، و«خَوِلَ»، و«عَوِرَ» لأجل الكسرة. فكانت الحركة التي هي سبب الإعلال على هذا التأويل سبباً للتصحیح، ولذلك من التأويل كسروا نحو: «نَدَى» على «أَنَدِيَّةٍ»، كما كسروا «رداء» على «أَزْدِيَّةٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَانِهَا الطُّبَا^(١)

وما عدا ما ذكر مما تحركت فيه الواو والياء وانفتح ما قبلهما، فإنهما تُقْلَبَانِ أَلْفَيْنِ نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، و«طَالَ»، و«خَافَ»، و«هَابَ»، و«عَزَا»، و«زَمَى»، و«بَابٍ»، و«دَارٍ»، و«عَصَا»، و«زَحَى».

واعلم أَنَّ الواو والياء لَا تُقْلَبَانِ إِلَّا بَعْدَ إِيهَانِهِمَا بِالسَّكُونِ، وَلَا يَلْزِمُ عَلَى ذَلِكَ الْقَلْبُ فِي نَحْوِ «سَوِطٍ» وَ«شَيْخٍ»؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى السَّكُونِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حِظٌّ فِي الْحَرَكَةِ فِيهِنَّ بِحَذْفِهَا، فَلَوْ زُمَتْ قُلُوبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي «قَوْمٍ» وَ«بَيْعٍ»، وَهُمَا مَتَحَرِّكَانِ، لَأَحَلَّتْ لَاحْتِمَائِهِمَا بِالْحَرَكَةِ، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: وغيرُ مطرود في نحو: «طَائِيٍّ»، و«حَارِيٍّ»، و«يَاجِلٍ».

قال الشارح: وقد أبدلوا من الواو والياء الساكتين أَلْفًا، وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلباً للخفة، وذلك قليل غير مطرود. قالوا في النسب إلى «طَيِّئٍ»: «طَائِيٍّ»، والأصل: «طَيِّئِيٍّ»، فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة، فحذفوا الياء الأولى، فصار: «طَائِيَّيًّا»، كما قالوا: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، في «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ» ثم أبدلوا من الياء أَلْفًا، فقالوا: «طَائِيٍّ» للفتحة قبلها. والذي حملهم على ذلك طلبُ الخفة.

وقالوا في النسب إلى «الجيرة»: «حَارِيٍّ». قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨٧- فِهْيَ أَخْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِنْمِدِّ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ

(١) تقدم بالرقم ٨٦٧.

١٢٨٧ - التخریج: البيت لطيف الغنوي في ديوانه ص ٥٥؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ١٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صرخد)؛ وبلا نسبة في سز صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٩ =

كأنه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحةً، ومن الياء ألفاً. وقد جاء في الحديث: «أَزِجْنِي مَارُورَاتٍ غَيْرَ مَاجُورَاتٍ»^(١)، وأصله: «مُوزُورَاتٍ»، فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً كما ذكرنا.

وقد قالوا في النسب إلى «دَوٍّ»: «داوِيٌّ»، قلبوا من الواو الأولى الساكنة ألفاً. قال ذو الرمة [من البسيط]:

دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمُّ تَرَاطُنٍ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ^(٢)

ويجوز أن يكون بنى من «الدَّوِّ» فاعلاً، ثم نسب إليه، من ذلك قول عمرو بن مَلَقِيطٍ [من السريع]:

١٢٨٨ - وَالْخَيْلُ قَدْ تُجَشِّمُ أَرْبَابَهَا الشِّئْ قَدْ وَقَدْ تَغْتَسِفُ الدَّوَايَةَ

= ولسان العرب ٢/ ٣٨٥ (هيج).

اللغة: الأحرى: الظبي الذي في ظهره وجنبتي أنفه خطوط سود، مأخوذة من الحوة التي هي السواد. من الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل. الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري.

المعنى: يا لجمالها وروعها، فحاجبها أجمل من حاجب الظبي الفتى الرشيق، وعيناها حوراء تخطف الأبصار.

الإعراب: «فهي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هي»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «أحرى»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. «من الربعي»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «أحرى». «حاجبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف دل عليه خبر «العين»، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «والعين»: الواو: عاطفة، «العين»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بالإثم»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مكحول. «الحاري»: صفة مجرورة بالكسرة. «مكحول»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «هي أحرى»: بحسب الفاء. وجملة «حاجبه» والخبر المحذوف: في محل رفع صفة لـ «أحرى». وجملة «العين مكحول»: معروفة على ما قبلها في محل رفع. والشاهد فيه قوله: «حاري»: حيث جاءت نسبة إلى الحيرة.

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٥.

١٢٨٨ - التخرّيج: البيت لعمرو بن ملقط في لسان العرب ١٠/ ١٨٣ (شقق)، ١٤/ ٢٧٦ (دوا)؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٣؛ وبلا نسبة في المختص ١٠/ ١١٤.

اللغة والمعنى: نجشهم: تكلفهم. الشق: المشقة. تعسف الطريق: تسير فيه على غير هدى. الداوية: الفلاة.

قد تكلف الخيل أصحابها المشقة والمصاعب، وقد تضلّ بهم في الصحاري.

الإعراب: «والخيل»: الواو: بحسب ما قبلها، «الخيل»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قد»: حرف تقليل.

«تجشم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «أربابها»: مفعول به =

وذلك أنه أراد: «الداووة»، ثم قلب الواو الأخيرة باءً على حدّ «غازية»، و«مخينة».
ومن ذلك قولهم في «يُوجَلُ»: «باجلُ». وقالوا في «يئأسُ»: «بأأسُ». وإنما قلبوا الواو
والياء ألفاً؛ لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهلّ عليهم من الجمع بين الياءين ومن الياء
مع الواو. وفيها لغات، قالوا: «وَجَلُ، يُوجَلُ» على الأصل، و«يَاجَلُ» بقلب الواو ألفاً
وإجراء الحرف الساكن مجرى المتحرك. وقالوا: «يَبِيجَلُ» بكسر حرف المضارعة، ليكون
ذلك طريقاً إلى قلب الواو ياءً، وقالوا: «يَبِيجَلُ» بقلب الواو ياءً من غير كسرة وإجراء الياء
المتحركة ههنا مجرى الساكنة، فقلبوا لها الواو على حدّ «سَيِّدُ» و«مَبِيتُ»، كما أجروا الساكنة
مجرى المتحركة في «طائيُّ»، و«داويُّ». والأشبه أن يكون قوله [من الطويل]:
تَرْوَدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَغْنَةً [دَعْنُهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٌ]^(١)
ونظائره من ذلك.

قال صاحب الكتاب: وإبدالها من الهمزة لازم في نحو: «آدمُ»، وغير لازم في
نحو: «راسٍ».

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على ذلك، وإنما وقع البديل في نحو: «آدمُ» لازماً؛
لاجتماع الهمزتين. ومعنى اللزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل. وأمّا «راسٍ» فيجوز
استعمال الأصل والفرع، فكان غير لازم لذلك.

قال صاحب الكتاب: وإبدالها من النون في الوقف خاصةً على ثلاثة أشياء:
المنصوب المنوّن، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، وإِذْنُ، كقولك: «رأيت
زيداً»، و«لَتَنْفَعَا»^(٢) و«فَعَلْتُهَا إِذَا»^(٣).

= منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «الشق»: مفعول
به إنّ منصوب بالفتحة. «وقد»: الواو: حرف عطف، «قد»: حرف تقليل. «تعسف»: فعل مضارع
مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «الداوية»: مفعول به منصوب بالفتحة
المقدّرة على التاء المنقلبة هاءً للسكت.
وجملة «الخيل قد تجشم»: بحسب ما قبلها. وجملة «تجشم»: في محلّ رفع خبر، وعطف عليها
جملة «تعسف» فهي في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «الداوية» حيث قلب الواو في «الداوية» ياءً.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٣.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) الشعراء: ٢٠.

قال الشارح: إنما أبدلت الألف من النون في هذه المواضع لمضارعة النون حروف المد واللين بما فيها من الغنة، وقد تقدّم القول إن الألف تُبدل من التنوين في حال النصب. وقد تقدّم في الوقف العلة التي لأجلها جاز إبدال هذا التنوين ألفاً. وأما السبب الذي يمنع من التعويض في المرفوع في الوقف وأو، وفي المحرور ياء، فلم يُعده ههنا؛ فأما إبدالها من نون التأكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، ووقفت عليها، فنحو قوله تعالى: ﴿لَتَسْفُتُنَّ بِالْأَيْمُونِ﴾^(١)، إذا وقفت: قلت «لَتَسْفُتُنَّ» وكذلك: «اضْرِبْنَ زَيْدًا»، إذا وقفت قلت: «اضْرِبْنَ». قال الأعشى [من الطويل]:

ولا تُعْبِدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا^(٢)

يريد: فاعبدن. وقال الآخر [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِيْنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدُ حَظَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا^(٣)

يريد: تأججن، فأبدلها ألفاً. والعلة في ذلك شبه النون ههنا بالتنوين في الأسماء ألا ترى أنهما من حروف المعاني، ومحلّهما آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة، وقبلها فتحة، فأبدل منها الألف كما أبدل من التنوين. وقد قيل في قول امرئ القيس [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ^(٤)

أراد: «يَقْن»، ونظائر ذلك كثيرة.

وأما «إِذْنَ» التي للجزاء، فإن نونها وإن كانت غير زائدة، فإنها تُبدل في الوقف ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولا يلزم ذلك في «أَنْ» و«عَنْ» و«لَنْ»؛ لأن البدل في «إِذْنَ» إنما كان مع ما ذكرته من سكونها وانفتاح ما قبلها، من قبل مشابهتها نفسها الاسم والفعل. ألا ترى أنها تلغى في قولهم: «أَنَا إِذَا أَكْرَمُكَ». ولا تُغليها كما يلغى الفعل في قولهم: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا»، والاسم في قولهم: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِلُ». ويقع آخرًا غير متصل بالفعل، كقولك: «أَنَا أَكْرَمُكَ إِذْنَ». فلما أشبهت الاسم والفعل، أبدلت من نونها الألف في الوقف، كما أبدلت في «رَأَيْتُ رَجُلًا»، و«لَتَسْفُتُنَّ». فإن قيل: إذا كنتم إنما أبدلتم من نون «إِذَا» في الوقف ألفاً لشبهها بالاسم والفعل، فهلاً أبدلتم من النون الأصلية في الاسم، نحو: «حَسَنٌ»، و«قَطَنٌ»، فكنت تقول: «حَسَا» و«قَطَا»، قيل: القلب إنما كان لشبه هذه النون بالتنوين ونون التأكيد، ونون «حَسَنٌ» و«قَطَنٌ» متحركة، فقويت بالحركة، وقَلَبَ التنوين والنون الخفيفة لأنهما ساكنان، فاعرفه.

(٣) تقدم بالرقم ٩٩٢.

(٤) تقدم بالرقم ٣٥٣.

(١) العلق: ١٥.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.

فصل

[إبدال الياء]

قال صاحب الكتاب: والياء أبدلت من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعيف، ومن النون والعين والباء والسين والشاء. فإبدالها من الألف في نحو: «مُقْبِيح»، و«مَفَاتِيح»، وهو مطرّد، ومن الواو في نحو: «مِيقَات»، و«عِصِي»، و«غَارِ»، و«غَارِيَّة»، و«أَذَلِ»، و«قِيَام»، و«انْقِيَاد»، و«جِيَاض»، و«سَيْد»، و«لَيْتَة»، و«أَغْرَيْتُ»، و«اسْتَغْرَيْتُ»، وهو مطرّد، وفي نحو: «صِبْنَة»، و«ثِيْرَة»، و«عَلِيَان»، و«يَنْجَلِ»، وهو غير مطرّد.

* * *

قال الشارح: إنما كثر إبدال الياء؛ لأنه حرف مجهور، مخرجه من وسط اللسان، فلما توسط مخرجه الفم، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره، كثر إبداله كثرة ليست لغيره.

وإبدالها وقع على ضربين: مطرّد وشاذ، فالمطرّد إبدالها من ثلاثة أحرف: الألف والواو والهمزة، فإبدالها من الألف إذا انكسر ما قبلها، نحو قولك في تصغير «جَمَلًا»: «حُمَيْلِي»، وفي تصغير «قِرْطَاسٍ»: «قُرَيْطِيسُ»، وفي تصغير «مِفْتَاحٍ»: «مُقْبِيحُ». وكذلك التكسير، نحو: «خَمَالِيقُ»، و«قِرَاطِيسُ»، و«مَفَاتِيحُ». ومن ذلك: «قَاتَلْتُهُ قَيْتَالًا»، و«ضَارَبْتُهُ ضَيْرَابًا». قُلِبَتِ الألف في ذلك كلّ لانكسار ما قبلها.

وإنما وجب قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها، لضعفها بسعة مخرجها، فجرت مجرى المدة المُشَبَّعة عن حركة ما قبلها، فلم يجز أن تُخَالِفَ حركة ما قبلها مخرجها، بل ذلك ممتنع مستحيل.

وأما إبدالها من الواو، فإذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة؛ نحو: «مِيقَات»، و«مِيزَانٍ»؛ لأنه من «الوقت» و«الوزن». ومن ذلك «رِيحٌ»، و«دِيمَةٌ»؛ لأنه من «الرَّوْحِ»، و«دَوَّمتُ السحابة».

فأما «عُصِي»، و«حَقِي»، و«ذُلِّي»، ونحوها، فإن عَقْدَ ذلك أن كلّ جمع يكون على «فُعُولٍ» ولامه واو، فإن اللام تنقلب ياء، فيصير «عُصُوي»، فيجتمع الواو والياء، والأوّل ساكن، فتقلّب الواو ياء، وتُدْغَمُ الواو في الياء على حدّ «طَيٍّ»، و«لَيٍّ». والعلة في ذلك قربة من حديث «رِداء» و«كساء». وذلك أن الواو فيها طريقان:

أحدهما: أن الواو الأولى مدّة زائدة، فلم يُعْتَدَ بها كما كانت الألف في «كساء» كذلك، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير «عُصُو»، فقلّبوا الواو ياء على حدّ قلبها في «أَخِي»، و«أَذَلِ».

والآخر: أنهم نزلوا الواو الزائدة منزلة الضمة، فكما قلبوا في «أذل»، و«أحق»، كذلك قلبوا في نحو: «عصبي»، و«ذبي»، وانضاف إلى ذلك كون الكلمة جمعا، والجمع مستثقل، فصار «عصيا». ومنهم من يُشبع ضمة الفاء العين ويكسرهما، ويقول: «عصبي»، بكسر العين والصاد، ليكون العمل من وجه واحد. ولو كان المثال «عصوا» اسما واحداً غير جمع، لم يجب القلب؛ لخفة الواحد. ألا تراك نقول: «مغزو»، و«مدعو»؟ و«عغو» مصدر «عَتَا يَغْتَو»، فيقر الواو، هذا هو الوجه، ويجوز القلب، فتقول: «مغزي»، و«مدعي». قال الشاعر [من الطويل]:

وقد عَلِمْتُ عِزِّي مُلَيْكَةُ أَنِّي أَنَا اللَّبْتُ مَعْدُوا عَلَيَّ وَعَادِيَا^(١)
يروى بالوجهين معا.

فأما نحو: «عصبي»، و«خفي»، فلا يجوز فيها إلا القلب لكونها جموعا. فأما «النجو» في جمع «نحو»، وهو السحاب، و«النحو» للجهات، فهو جمع «نحو»، وهو المصدر، فشاذاً، كأنه خرج تنبيهاً^(٢) على أصل البناء، نحو: «القود» و«الخوكة». قال أبو عثمان: هذا شاذاً ومشبهة بما ليس مثله.

فأما «غاز» فالباء فيه من الواو، لأنه من «غَزَا» «يَغْزُو»، وإنما وقعت الواو طرفاً، وقبلها كسرة، والطرف في حكم الساكن، لأنه بغرضية الوقف، والموقوف عليه ساكن، فقلبت ياء على حد قلبها في «ميزان»، و«مبعاد»، ونظائر ذلك كثيرة. نحو: «داع»، و«دان» وما أشبه ذلك. فأما «غازية» و«مخينة»، فأصلهما: «غازوة»، و«مخيرة»، وإنما قلبت الواو وإن كانت متحركة من قبل أنها وقعت لاماً، فضعفت، وكانت الناء كالمفصلة، فإن قيل: فقد قالوا: «حُدُوَّة»، فصححوا الواو، قيل: إنما صححت فيه الواو - وإن كانت آخراً - من قبل أنهم لو قلبوها، فقالوا: «حُدِيَّة»، لم تعلم «أفغلوَّة» هي أم «فُعْلِيَّة»، فجرت مجرى «جذرية»، و«عفريَّة».

وأما «أذل» في جمع «ذل»، و«أحق» في جمع «خفو»، فهما من جموع القلة على حد «أفلس» و«أكعب» في جمع «فلس» و«كعب»، ولكنه لما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة، وليس ذلك في الأسماء المتمكنة، عدلوا عنه إلى أن أبدلوا من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً، فصار من قبيل المنقوص. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

لَيْسَتْ هِزْبٌ مُبْدِلٌ عِنْدَ حَيْسَتِهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ^(٣)
والأصل: «أجرو»، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياءً على ما تقدم.

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

(٢) في الطبعين: «شبهه»، ونقل الصواب ما أئبناه.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٧.

وأما «قيام» و«انقياد»، فإنما اعتلت العين فيهما مع انكسار ما قبلها لاعتلال فعليهما، ولولا ذلك لم يجب الاعتلال لتحرك الواو، ووقوعها حشواً، ألا ترى أنه لما صحت العين في «لاؤد»، صحت في «لواذ» من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ لِمَ لَا يَكُونُ لَكُنَّ عَيْنٌ مِّمَّنْ يَظُنُّونَ﴾^(١)، وكذلك لما اعتلت في «قام»، وجب اعتلالها في «قيام». وكذلك «انقياد» اعتلت العين في المصدر لاعتلال العين في «انقاذ». وكذلك «ثياب» و«جياض» أصل الباء فيهما الواو؛ لأن الواحد «خوض» و«ثوب»، فأشبهت لسكونها الألف في «دار»، فكما نقول: «ديار»، كذلك نقول: «ثياب» و«جياض». وإنما اعتلت في «ديار» لاعتلالها في «دار». قال ابن جني: إنما قلبت الواو في نحو: «جياض» لأمر خمسة، منها أن الواو الواحد فيها ضعيفة ساكنة، ومنها أن قبل الواو كسرة، لأن الأصل «ثوب» و«جواض»، ومنها أن بعد الواو ألفاً، والألف قريبة الشبه بالياء، ومنها أن اللام صحيحة غير معتلة، والجيد أن تكون هذه الأمور مأخوذة في الشبه بـ«دار» و«ديار»، ولذلك لم يُعلوا نحو: «طوال» لتحرك الواو في نحو: «طويل»، ولم يُعلوا نحو «عود»، و«عود»، و«زوج»، و«زوجة»؛ لأن الجمع ليس على بناء «فعال» كـ«ديار»، ولم يُعلوا نحو: «طواء» و«رواء»، في جمع «طبان» و«زبان»، لاعتلال لاه، فاعرفه.

وأما «سبد» و«ليئة»، فأصل «سبد»: «سنبود» «فيعل» من «ساد يسود»، وأصل «ليئة»: «لؤية» «فعلت» من «لؤى يده» و«لوى غريمه» إذا مطله، فاجتمعت الواو والياء، وهما بمنزلة ما تدانت مخارجهما، وهما مشتركان في المد واللين، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم ادغمت الياء في الياء؛ لأن الواو تُقلب إلى الياء، ولا تقلب الياء إلى الواو، لأن الياء أخف، والادغام نقل الأثقل إلى الأخف، وقد استقصيت هذا الموضع في «شرح الملوكي».

وأما «أعزبت» و«استعزبت»، فالياء فيهما بدل من الواو، لأنه من «العزو»، وإنما قلبت ياءً لوقوعها رابعة، وإنما فعلوا ذلك حملاً على المضارع، نحو: «يُعزِي» و«يُسْتَعزِي». وإنما قلبوها في المضارع لانكسار ما قبلها، وذلك مقيس مطرد.

وقد أبدلوا الياء من الواو، إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن، لأن الساكن لضعفه ليس حاجزاً قوياً، فلم يُعتمد حاجزاً، فصارت الكسرة كأنها باشرت الواو، وذلك قولهم: «صبيئة» و«صبيان»، والأصل «صبنوة» و«صبوان»؛ لأنه من «صبت أضبوا»، فقلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها، ولم تفصل الباء بينهما لضعفها بالسكون. وربما قالوا: «صبوان»، فأخرجوها على الأصل. وقد قال بعضهم: «صبيان» بضم الصاد مع الياء، وذلك أنه ضم الصاد مع الياء، وذلك أنه ضم الصاد بعد أن قلبت الواو ياءً في لغة من كسر، فأقرت الياء على حالها.

وأما «ثَبِيرَةٌ» فشاذٌ، والقياس: «ثَوْرَةٌ». قال أبو العباس محمد بن يزيد: إنما قالوا: «ثَبِيرَةٌ» في جمع «ثَوْرٍ» للفرق بين هذا الحيوان، وبين «ثَوْرَةٍ» جمع «ثَوْرٍ» وهي القطعة من الأقط.

وقالوا: «ناقَةٌ بَلَوُ أسفارٍ، وبَلَيُ أسفارٍ»، وهو من «بَلَوْتُ». وقالوا: «ناقَةٌ عَلَيَانُ وغَلَيَانَةٌ»، أي: طويلة جسيمة، فهو من «عَلَوْتُ»، فقلبوا الواو ياءً لما ذكرناه من الكسرة قبلها، ولم يعتدوا بالساكن بينهما لضعفه. فأما «يَتَجَلُّ» فقد تقدّم الكلام عليه.

قال صاحب الكتاب: ومن الهزّة في نحو: «ذَيْبٍ»، و«مَيْرٍ» على ما قد سلف في تخفيفها.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الهزّة أنّها تُقلب ياءً إذا انكسر ما قبلها ساكنة كانت أو مفتوحة بما أغنى عن إعادته.

قال صاحب الكتاب: ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: «أَمَلَيْتُ»، و«فَضَيْتُ أظفاري»، و«لَا وَرَيْكَ لَا أَفْعَلُ»، و«تَسْرَيْتُ»، و«تَظَنَيْتُ»، و«لَمْ يَتَسَنَّ»^(١)، و«تَقَضَّى البازي»، وقوله [من الطويل]:

١٢٨٩- نَزُورُ امْرَأَ أَنَا الإِلَهَ فَيَسْتَقِي وَأَمَّا بِفَعْلٍ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي
و«التَّضْدِيقُ» فيمن جعلها من «ضَدٌّ يَصُدُّ»، و«تَلَعَيْتُ» من «اللُّعَاعَةُ»، و«ذَهَدَيْتُ»،

(١) البقرة: ٢٥٩.

١٢٨٩- التخرّيج: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦ (أمم)، ١٤/ ٤٦ (أما)، ٢٥٦ (دسا)؛ والمقرب ٢/ ١٧٢؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٤.

الإعراب: «نَزُورُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوزاً تقديره: نحن. «امْرَأَ»: مفعول به منصوب. «أَنَا»: حرف تفصيل. «الإِلَهَ»: مفعول به مقدّم منصوب. «فَيَسْتَقِي»: الفاء: رابطة جواب «أَنَا»، و«يَسْتَقِي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وَأَمَّا»: الواو: حرف عطف، و«أَمَّا»: حرف تفصيل. «بِفَعْلٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ «يَأْتِي»، وهو مضاف. «الصَّالِحِينَ»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «فَيَأْتِي»: الفاء: رابطة جواب «لما». «يَأْتِي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «نَزُورُ...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَسْتَقِي»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها العزم، وكذلك جملة «يَأْتِي». والشاهد فيه قوله: «فَيَأْتِي» حيث أبدلت الياء من «الميم»، والأصل: «فَيَأْتِمُ».

و«صَهْضَيْثُ»، و«مَكَائِي» في جمع «مَكْوَلٍ»، و«دَيَاج» في جمع «دَيَجُوج»، و«دَيَوَانٍ»، و«دَيَبَاج»، و«قِرَاط»، و«شِيرَاز»، و«دِيمَاس» فَيَمَن قال: «شَرَارِيْرُ»، و«دَمَائِيْسُ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩٠- [قام بها يَنْشُدُ كُلُّ مُنْشِدٍ] وَإِنْشَضَلْتُ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ
أبدل الياء من التاء الأولى في «اتَّضَلْتُ»، ومما سيؤى ذلك في قولهم: «أَنَابِيْ»،
و«ظَرَابِيْ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩١- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ خَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمْعُهُ نَقَانِيقُ
وقوله [من البسيط]:

١٢٩٢- لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ مُثْمَرَةٌ مِنْ الثَّعَالِي وَوَخَزٌ مِنْ أَرَانِيْهَا

١٢٩٠- التخریج: الرجز بلا نسبة في سز صناعة الإعراب ٧٦٤/٢؛ ولسان العرب ٧٢٦/١ (وصل)؛
والمقرب ١٧٣/٢؛ والممتع في التصريف ٣٧٨/١.

الإعراب: «قام»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «قام». «ينشد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «كل»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «منشد»: مضاف إليه مجرور. «وايتصلت»: الواو: حرف عطف، و«ايتصلت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بمثل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ايتصلت»، وهو مضاف. «ضوء»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الفرقد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قام بها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينشد»: في محل نصب حال. وجملة «ايتصلت»: معطوفة على جملة «قام».

والشاهد فيه قوله: «ايتصلت» حيث أبدلت الياء من «التاء»، والأصل «اتَّصلت».

١٢٩١- التخریج: الرجز لخلع الأحمر في الدرر ٢٢٧/٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٨/٤؛ وسز صناعة الإعراب ٧٦٢/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣؛ والكتاب ٢٧٣/٢؛ والمقتضب ١/٢٤٧؛ والممتع في التصريف ٣٧٦/١.

اللغة: المنهل: المورد. الحوازق: ج الحزيقة، وهي الجماعة. الضفادي: الضفادع. الجم: معظم الماء. النقات: صوت الضفادع.

المعنى: هو منهل قفر لا تؤمّه الجماعات، وليس فيه إلا الضفادع.

الإعراب: «ومنهل»: الواو واو «رب»، حرف جز، و«منهل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «حوازق»: اسم «ليس» مرفوع. «ولضفادي»: الواو حرف عطف، و«لضفادي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف. «جمه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «نقات»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «ومنهل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له...»: في محل رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «لضفادي» حيث أبدلت الياء من العين، والأصل: «ضفادع».

١٢٩٢- التخریج: البيت لأبي كاهل النمر بن توبل البشكري في الدرر ٤٧/٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/٥٨٣؛ وشرح أبيات سبويه ١/٥٦٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣؛ ولسان العرب ١/٤٣٣ =

وقوله [من الوافر]:

١٢٩٣- إذا ما عُدَّ أربعةً فسألَ فزُوجِكَ خامِسٌ وأبوكَ سَادي

وقوله [من الرجز]:

١٢٩٤- قد مرَّ يومانِ وهذا الثالِي وأنتَ بالسَّهْجِ ران لا تُبالي

= (رنب)، ٩٣/٤ (نمر)، ٤٠١ (شرر)، ٤٢٨/٥ (وخز)؛ ولرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/٢٧٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٥، ١٢٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٢؛ وشرح المفضل ١٠/٢٤؛ والشعر والشعراء ١/١٠٧؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ ولسان العرب ١/٢٣٧ (ثعب)، ١١/٨٤ (ثعل)، ١٢/٦٦ (تلم)؛ والمقتضب ١/٢٤٧؛ والصمت في التصريف ١/٣٦٩؛ وهمع الهوامع ١/١٨١، ٢/١٥٧. اللغة: الأشارير: قطع قديد من اللحم. متفرة: مجففة. الثعالي: الثعالب. الوخز: الشيء القليل. الأرابي: الأراب.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «أشارير»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «من لحم»: جار ومجرور متعلقان بـ «تفتره». «مفترة»: نعت «أشارير» مرفوع بالضم. «من الثعالي»: جار ومجرور متعلقان بـ «متفرة». «ووخز»: الواو حرف عطف، و«وخز» معطوف على «أشارير» مرفوع. «من أرابيها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «وخز»، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أشارير»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الثعالي» و«أرابيها» حيث أبدل الباء ياء، وأصلهما: «الثعالب»، و«أراب». ١٢٩٣ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٥٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠١؛ والدرر ٦/٢٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٤١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٦؛ ولسان العرب ٢/٤٠ (سنت)، ١١/٥١٩ (فسل)، ١٥/٤٩٢ (يا)؛ والصمت في التصريف ١/٣٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧. اللغة: الفسال: الحمقى.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «عذ»: فعل ماضٍ للمجهول. «أربعة»: نائب فاعل مرفوع. «فسال»: نعت «أربعة» مرفوع. «فزوجك»: الفاء: رابطة لإجواب الشرط، و«زوجك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «خامس»: خبر المبتدأ مرفوع. «وأبوك»: الواو: حرف عطف، و«أبوك»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «سادي»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «إذا ما عذّ فزوجك خامس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عذ»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «زوجك خامس»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبوك سادي»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سادي» حيث أبدلت الباء من «السين»، والأصل: «سادس».

١٢٩٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٦٤؛ وشرح شافية ابن =

قال الشارح: قد أبدلت الباء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه، ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره. من ذلك قولهم: «أُمْلِئْتُ الكتاب»، قال الله تعالى: ﴿فَهِيَ تَمَلُّ عَلَىٰ بَصَرَةٍ وَأَصْبَلَ﴾^(١)، والأصل: «أُمْلَلْتُ». وقال الله تعالى: ﴿وَلَيَسَّيْلِبَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٢). والوجه أنهما لغتان، لأنَّ تصرفهما واحد، نقول: «أُمْلَى الكتاب يُثْلِيه إملاء»، و«أُمْلَهُ يُمْلَهُ إملا لا»، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس، وقالوا: «قُضِيَتْ أَظْفَارِي» حكاه ابن السكيت في «قَضَصْتُ»، أبدلوا من الصاد الثالثة ياء لثقل التضعيف، ويجوز أن يكون المراد «تَقَضَّيْتُ أَظْفَارِي»، أي: أثبت على أظفاريها، لأنَّ المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه.

وقالوا: «لا وَرَيْكَ لا أَفْعَلُ» يريدون: «لا وَرَيْكَ»، فأبدلوا من الباء الثانية ياء لثقل التضعيف. وقالوا: «نَسْرَيْتُ»، وأصله «نَسْرَزْتُ» «تَفَعَّلْتُ» من «السَّرَ»، وهو «النَّكاح»، وسُمِّيَ النكاح سراً، لأنَّ من أراده استتر واستخفى، و«سُرِّيَّةٌ»: فُعْلِيَّةٌ منه، فأبدلوا من الراء الثالثة الباء للتضعيف. وقال أبو الحسن: هو فُعْلِيَّةٌ من «السرور»، وذلك أنَّ صاحبها يَسْرَ بها.

وقالوا: «تَنْظَيْتُ»، وأصله «تَنْظَنْتُ»، و«النَّظْنِي»: إعمال الظن، وأصله «النَّظْنُ»، فأبدلوا من إحدى نوناته الباء لثقل التضعيف، وقالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَنْسَ﴾^(٣): أصله لم يَنْسَنْ، من قوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلَ مَثْوًى﴾^(٤)، أي: متغير، فأبدل من النون الثالثة ياء، ثم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «يَنْسَى»، ثم حذف الألف للجزم، فصار اللفظ: «لم يَنْسَ». هذا قول أبي عمرو، وقيل: هو من «السنة»، ومعناها أي: لم تُغَيِّرْهُ السنون بمرورها، وذلك على قول من قال: «سَنَةٌ سَنَوَاءٌ وَسَنَوَاتٌ». ومن قرأ:

= الحاجب ٢١٣/٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٨؛ ولسان العرب ١٢١/٢ (ثلاث)؛ وجمع الهوامع ١٥٧/٢.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «مز»: فعل ماضٍ. «يومان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى. «وهذا»: الراو حرف عطف، و«هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «الثاني»: بدل أو عطف بيان مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل. «وأنت»: الواو حالية، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بالحجران»: جار ومجرور متعلقان بـ «تباي». «لا»: نافية. «تباي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وجملة «قد مز يومان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وهذا هو الثاني»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت لا تباي»: في محل نصب حال. وجملة «لا تباي»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «الثاني» حيث أبدلت الياء من التاء، والأصل «الثالث».

(١) الفرقان: ٥.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) الحجر: ٢٦ - ٣٣.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

«يَتَسَنَّهُ»^(١)، جاز أن تكون الهاء للسكت، ويكون اللفظ كما تقدم، وجاز أن تكون الهاء أصلاً من قولهم: «سانهته».

وأما قولهم: «تَقْضَى البازي»، فالمراد: «تَقْضُضُ» من قولهم: «انقَضَ الطائر» إذا هوى في طيرانه، ولم يستعملوا الفعل منه إلا مُبدلاً، قال العجاج [من الرجز]:

١٢٩٥ - [إذا الكرام ابتدروا الباع بدر] تَقْضَى البازي إذا البازي كَسَرَ
وأما قول الآخر:

نـ زور امراً... إلخ

أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه قوله: «يأتي»، أراد: «يَأْتِي»، لكنه أبدل من الميم الثانية ياء؛ فأما «التَّضْيِية» من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَضْيِيةً﴾^(٢) فالياء بدل من الدال، لأنه من «صَدَّ يَصِدُّ» وهو التصفيق والصوت، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قُومُوا إِلَهُكُم مِّنْ يَّصِيدُونَ﴾^(٣)، أي: يَصِيحُونَ، وَيَعْجُونَ،

(١) القراءة بالهاء هي المثبتة في النص المصحف، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف.

انظر: البحر المحيط ٢/٢٩٢؛ وتفسير الطبري ٥/٤٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٩٩. ١٢٩٥ - التخريج: الرجز للمعجاج في ديوانه ١/٤٢؛ وأدب الكاتب ص ٤٨٧؛ والأشباه والنظائر ١/٤٨؛ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢؛ والدور ٦/٢٠؛ والمتن في التصريف ١/٣٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٩٠؛ والمقرب ٢/١٧١؛ وجمع الهوامع ٢/١٥٧.

اللغة: ابتدروا: استبقوا. بدر: سبق. تقضي: انقضاء، هجوم. البازي: طير جارح. كسر البازي: ضم جناحيه.

المعنى: إذا تسابق الكرام لفعل الخيرات، انقض كالبازي إذا ضم جناحيه هاوياً لاصطياد فريسة، فيكون هو السابق المجلي.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «الكرام»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: «إذا ابتدر الكرام ابتدروا». «ابتدروا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. «الباع»: مفعول به منصوب. «بدر»: فعل ماضٍ مبني على افتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وسكن لضرورة القافية. «تقضي»: نائب مفعول مطلق. «البازي»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: ظرف زمان متعلق بالمصدر (تقضي). «البازي»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. «كسر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره: هو.

وجملة «إذا الكرام بدر» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ابتدر الكرام»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ابتدروا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بدر»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «كسر البازي»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كسر» تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تقضي» حيث أبدلت الياء من «الضاد»، والأصل: «تقَضُّض».

(٢) الأنفال: ٣٥.

(٣) الزخرف: ٥٧.

فَحُولُ إِحْدَى الدَّالِّينِ يَاءً. هذا قول أبي عُبَيْدَةَ، وأنكر الرُّسْتَمِيُّ هذا القول، وقال: إِنَّمَا هو من «الصَّدى»، وهو الصوت. والوجه الأول غير ممتنع لوقوع «يصدون» على الصوت، أو ضربٍ منه. وإذا كان كذلك، لم يمتنع أن تكون تَصْدِيَّةٌ منه، فتكون تَفْعِلَةٌ كالتَّجَلَّةِ والتَّعِلَّةِ. فلَمَّا قُلِبَتِ الدال الثانية ياءً، امتنع الإدغامُ لاختلاف اللفظين.

وقالوا: «تَلَعَّيْتُ»، أي: أَكَلْتُ اللَّعَاعَةَ، وهي بَقْلَةٌ ناعمة، وذلك فيما حكاه ابن السُّكَيْتِ عن ابن الأعرابي. قال الأصمعي: ومنه قيل للدنيا: «لُعَاعَةٌ»، وأصله: «تَلَعَّعْتُ»، أبدلوا من إحدى العيَينِ ياءً على حدِّ «تَطَّيْتُ» كراهية اجتماع العينات.

وقالوا: «ذَهَذَيْتُ الْحَجَرَ، فَتَذَهَذَى، أَذْهَذِيهِ ذَهْدَاءً وَبِهْدَاءً»: أي: ذَهَذَهُ فَتَذَهَذَهُ، أي: ذَخَرَجْتُهُ فَتَذَخَرَجَ، قال ذو الرمة [من البسيط]:

١٢٩٦- [أَدْنَى تَقَادُفِهِ التَّقْرِيبُ أَوْ خَبَبٌ] كما تَذْهَدِي مِنَ الْعَرَضِ الْجَلَامِيدُ
وقال أبو النجم [من الرجز]:

١٢٩٧- كَانَ صَوْتُ جَرْعِهَا الْمُسْتَعْجَلِ جَنْدَلَةٌ ذَهَذَيْتُهَا مِنْ جَنْدَلٍ

١٢٩٦ - التخریج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٣٦٨؛ ولسان العرب ٦٣٨/١ (غرب)، ٤٨٩/١٣ (دهد)، والمختصص ٧٠/١؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٧٥/٧ (عرض)؛ ومقاييس اللغة ٤/٢٧٥؛ وتهذيب اللغة ٤٥٧/١؛ وتاج العروس ٣٩١/١٨ (عرض).
اللغة والمعنى: الجنب والتقريب: نوعان من التقدير. تذهدي: تدرج. العرض: الجبل. الجلاميد: جمع الجمود وهو الصخر.

يصف سرعة فرسه، بأن أسطها هذان النوعان من الجري، كما تدرج الصخور من الجبل.
الإعراب: «أدنى»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتقدير، وهو مضاف. «تقادفه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.
«التقريب»: خبر مرفوع بالضمة. «أو»: حرف عطف. «خبب»: اسم معطوف على سابقه مرفوع بالضمة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع صفة، وهو مضاف. «ما» حرف مصدرى. «تذهدي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتقدير. «من العرض»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «الجلاميد»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «ما تذهدي» في محل جر مضاف إليه.

وجملة «أدنى تقادفه التقريب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تذهدي» بمعنى تدرج.

١٢٩٧ - التخریج: الرجز لأبي النجم في سز صناعة الإعراب ٢٣٣/١؛ والطرائف الأدبية ص ٦٥.
اللغة والمعنى: الجر: الشرب بالضم مباشرة. الجندلة: الصخرة. دهديتها: دحرجتها. كان صوت استعجالها وهي تشرب صوت درجة الصخرة من فوق الصخور.

الإعراب: «كان»: حرف مشبه بالفعل. «صوت»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «جرعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «المستعجل»: صفة للجرع مجرورة بالكسرة. «جندلة»: خبر «كان» مرفوع بالضمة. «دهديتها»: =

ويدلّ أن «دَهْدَهْتُ» هو الأصل قولهم: «دهدوه»^(١) الجعل لما يَدُخْرِجُه . وقالوا: «صَهْصَهْتُ» في «صَهْصَهْتُ» إذا قلت: «صَهْ صَهْ» بمعنى أَسَكْتُ، فالياء بدل من الهاء كراهية التضعيف .

وقالوا: «مَكُوكْ»، و«مَكَايِكْ»، و«مَكَايِكْ» فيما حكاه أبو زيد، فبعد الكاف ياء مشددة، فهما ياءان، فالأولى بدل من واو «مَكُوكْ» صارت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها، والثانية بدل من الكاف للتضعيف .

وقالوا: «دَبَاج» في جمع «دَبْجُوج»، وهو الْمُطْلِم، يقال: «لَيْلٌ دَبْجُوجٌ»، أي: شديد الظلمة، وأصله «دَبَايِجُجٌ»، فكرهوا التضعيف، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياء، فاجتمعت مع الياء الأولى، فخففوا بحذف إحدى الياءين، فصار «دَبَاج» من قبيل المنقوص .

وقالوا: «دِيَوَانٌ»، وأصله: «دِيَوَانٌ»، ومثاله «فِعَالٌ»، النون فيه لام لقولهم: «دَوْنْتُ»، و«دَوَيُونٌ» في التحقير . فإن قيل: فهل قلبتم الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد قلبها في «سَيِّدٌ» و«مَيِّتٌ»، قيل: لأنه كان يؤدّي إلى نقض الغرض، لأنهم كرهوا التضعيف في «دِيَوَانٌ»، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد، وقالوا: «دِيَانٌ»، لعادوا إلى نحو مِمَّا فَرَّوا منه مع أن الياء غير لازمة؛ لأنها إنما أبدلت تخفيفاً، ألا ترى أنهم قالوا: «دَوَاوِينٌ»، فأعادوا الواو لما زالت الكسرة من قبلها، فبان لك أن هذه الياء ليست لازمة، لأنها ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال؟ وقد قال بعضهم: «دِيَاوِينٌ»، فجعل البدل لازماً .

وقالوا: «دَبَاجٌ»، والأصل: «دَبَاجٌ» دل على ذلك قولهم: «دَبَايِجُجٌ» بالياء في الجمع، كأنهم كرهوا التضعيف، فأبدلوا .

وقالوا: «قِرَاطٌ»، وأصله: «قِرَاطٌ» على ما تقدّم، فأبدلوا من الراء الأولى ياء لثقل

= فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به . «من جندل»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما .

وجملة «كأن صوت . . جندلة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «دهديتها»: في محل رفع صفة للجندلة .

والشاهد فيه قوله: «دهديتها» حيث قلب الواو ياء، وكان عليه: أن يقول دهدوت أو دهدت .

(١) في طبعة ليزنغ: «دهدوه الجعل»، وفي الطبعة المصرية: «دهدوه» . وفي لسان العرب: «والدهدية: الحُرَّةُ المستدير الذي يَدَّهْدِيهِ الجعل . ودهدوة الجعل ودهودوته ودهديته، على البدل، ودهديته، بالتخفيف، عن ابن الأعرابي، ما يدفديه . ابن بَرِّي: الدهدوه كالذخروجة، وهو ما يجعله الجعل من الحُرَّة» .

التضعيف، دلّ على ذلك قولهم في الجمع: «قَرَارِيْطُ». فظهورُ الراء دليلٌ على ما قلناه.
وقالوا: «شِيرَازُ»، وقالوا في الجمع: «شَرَارِيْزُ»، و«شَوَارِيْزُ». فمن قال: «شَرَارِيْزُ»،
كان أصله عنده «شِيرَازُ» كـ«قِرَاطٍ»، ومن قال: «شَوَارِيْزُ»، كانت الياء عنده مبدلةً من الواو
الساکنة على حدّ الإبدال في «مِيزَان» و«مِيعَاد». فإن قيل: فإنّ مثال «فِوَعَال» غيرُ موجود،
فكيف ساع حملُ «شِيرَاز» على مثال لا نظيرَ له؟ قيل: عدمُ النظير لا يضُرُّ مع قيام الدليل؛ إمّا
إذا وُجد، كان مُؤَيِّنًا؛ وإمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم مع قيام دليله على وجوده، فلا.

وقالوا: «دِيَمَاسُ» للسنجن وللسرّب، ويقال للسرّب أيضًا: «دِيَمَاسُ». وقالوا في
جمعه: «دَمَامِيْسُ» و«دِيَامِيْسُ»، فمن قال: «دَمَامِيْسُ»، كانت الياء مبدلةً من الميم في
الواحد، وكان من قبيل «قِرَاطٍ» و«قَرَارِيْطُ». ومن قال: «دِيَامِيْسُ» لم تكن مبدلة، وكانت
مزيدةً للإلحاق بـ«سِرْدَاح»، ولذلك قال سيبويه^(١) فيمن قال: «شَوَارِيْزُ»، و«دِيَامِيْسُ».
وقالوا في «اتَّصَلَتْ»: «اتَّصَلَتْ»، أبدلوا من التاء الأولى ياءً للعلّة المذكورة، قال
الشاعر [من الرجز]:

فَام بِهَا يُنْشِدُ كُلُّ مُنْشِدٍ فَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ^(٢)
أَرَادَ: اتَّصَلَتْ، فكره التضعيف.

وقالوا: «إِنْسَانٌ»، و«أَنَاسِيٌّ»، و«ظَرِبَانٌ»، و«ظَرَابِيٌّ». فأما «أَنَاسِيٌّ» فأصله:
«أَنَاسِيْن» على حدّ «مِرْحَانٍ»، و«سَرَاجِيْن» فأبدلوا من النون ياءً، وأدغموا الياء المبدلة من
النون في الياء الأولى المبدلة من الألف في «إِنْسَانٌ». وقيل: «أَنَاسِيٌّ» ليس بتكسير
«إِنْسَانٌ»، وإنما هو جمعُ «إِنْسِيٍّ» كـ«بُخْتِيٍّ»، و«بَخَاتِيٍّ». وكذلك «ظَرِبَانٌ» بفتح الظاء
وكسر الراء - وهي دُوَيْبَّةٌ كالهرة مُنْتَبِئَةٌ، تزعم العربُ أنها إذا فسّت في ثوب أحدهم حين
يُصِيدُهَا يَبْلَى الثوبُ، ولا تبلى رائحتها، وفي المثل «فسا بينهم الظربان»^(٣) إذا تقاطعوا،
ويُجمع على «ظَرَابِيْن» كـ«سَرَاجِيْن»، وقالوا: «ظَرَابِيٌّ» أبدلوا من النون ياءً كما قالوا:
«أَنَاسِيٌّ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٩٨ - وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا ظَرَابِيٌّ مَذْجَجٌ تَفَاسَى وَتَسْتَنَشِي بِأَثْفِهَا الطُّخْمُ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٠.

(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٤١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٢١؛ والحيوان ١/ ٢٤٩؛
وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٠؛ والذرة الفاخرة ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٧١ (ظرب)؛ والمستقصى
٢/ ١٨٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٨٤، ٢/ ٧٤.

أي: تقاطعوا وتفرّقوا. والظربان: دُوَيْبَّةٌ فوق جزو الكلب منتنة الرّيح كثيرة الفسور.

١٢٩٨ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥٧١ (ظرب)، ١٢/ ٣٦٠ (طخم).

وربما قالوا في الجمع: «ظَرَبِي» كـ «جَبَلِي». قال الفرزدق [من الطويل]:

١٢٩٩- وما جَعَلَ الظَّرَبِي القِصَارُ أَثْوَفَهَا إِلَى الطَّمِّ من مَوْجِ البَحَارِ الخَضَارِمِ
وربما جاء هذا البدل في غير التضعيف، أُنشد سيبويه لرجلٍ من بَشَكُرٍ، وقيل: هو
مصنوع لَخَلْفِ الأحمر [من الرجز]:

ومنهبل ليس له... إلخ^(١)

أراد: «الضَّفَافِ»، فأبدل من العين الباء ضرورة. والمنهبل: المَزِيد، والخوازقُ:
الجماعات، واحِدُهَا: خَزِيقَةٌ جُمِعَتْ جمع «فاعِلَةٌ»، كأنها حازِقَةٌ، لأن الجمع قد يُبْنَى

= اللغة: الظرابي: جمع الظربان وهو حيوان كربه الرائحة. مذحج: اسم قبيلة عربية. نفاسي وتنفاسي:
تخرج ريحاً بدون صوت. تستنشي: تشم. الطخم: جمع الأطخم، وهو مقدّم الخُروطوم في الإنسان
والدَّابَّة.

المعنى: يهجو أناساً عادةً إياهم هذه الحيوانات المنتنة، نفسو وتشم هذه الروائح بأنوفها.
الإعراب: «وهل»: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام لا محل له. «أنتم»: ضمير
منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «ظرابي»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو
مضاف. «مذحج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نفاسي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على
الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «وتستنشي»: الواو: حرف عطف،
«تستنشي»: تعرب إعراب «نفاسي» عدا أن الضمة مقدرة على الياء للثقل. «بأنفها»: جاز ومجرور
متعلقان بالفعل قبلهما، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «الطخم»: نعت مجرور
بالكسرة.

وجملة «أنتم ظرابي مذحج»: بحسب الواو. وجملة «نفاسي»: في محل نصب حال، وعطف عليها
جملة «تستنشي» فهي في محل نصب حال كذلك.
والشاهد فيه قوله: «ظرابي» حيث أبدلوا النون في «ظرابين» ياء.

١٢٩٩ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٩/٢.

اللغة والمعنى: الظربي والظرابي والظرابين: جمع الظربان وهي دويبة كالهزة منتنة الرائحة. الطم:
الماء الكثير، ويفتح الطاء: البحر. الخضارم: الماء الكثير، والسيد الكريم الجواد. أي شيء جعل
أنوف هذه الدواب القصار تصل إلى البحر والماء الكثير.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به أول.
«جعل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الظربي»: فاعل مرفوع بالضمة. «القصار»: نعت مرفوع
بالضمة. «أنوفها»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في
محل جر مضاف إليه. «إلى الطم»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «من موج»: جاز ومجرور
متعلقان بصفة محذوفة للطم. «البحار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الخضارم»: نعت مجرور
بالكسرة.

وجملة «ما جعل...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الظربي» جمعاً للظربان على وزن «فعلى» كـ «جَبَلِي».

(١) تقدم بالرقم ١٢٩١.

على غير واحد. والنقائض: أصوات الضفادع، واحداً نُقِئَتْ. وأنشد أيضاً [من البسيط]:
لَهَا أَشَارِير... إلخ^(١)

فأراد: الثعالب، وأرائيها، فاضطرَّ إلى الإسكان، فلم يُمكنه ذلك، فأبدل من الباء ياءً ساكنةً في موضع الجز. يصف عُقَابًا، والأشَارِيرُ: جمعُ إشْراةٍ، وهي: القطعة من اللحم تُجفَّف للادِّخار. ومعنى «مُتَمَرَّة»: مُجفَّفة، من التمر، يريد: بقاها في وَكْرها حتى تجفَّ لكثرتها، والوَخَز: القطع من اللحم، وأصل الوخز الطعنُ الخفيف، يريد ما يقطعه من اللحم بسرعة؛ وأما قوله [من الوافر]:

إذا ما عدَّ أربعة... إلخ^(٢)

أراد سادسًا، فأبدل من السين ياء ضرورةً. ومثله قول الراجز:

يَفْدِيكَ بِأَرْزُغٍ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي^(٣)

فإنه أبدل من التاء الثانية ياءً، كأنه كره باب «سَلْبِسَ» و«قَلِقَ»، فاعرفه.

فصل

[إبدال الواو]

قال صاحب الكتاب: والواو تُبدل من أختيها، ومن الهمزة، فإبدالها من الألف في نحو: «ضَوَارِبَ»، و«ضَوَيْرِبَ»، تصغير «ضِيرَابٍ» مصدر «ضَارَبَ»، و«أَوَادِمَ»، و«أَوِيلِمَ»، و«رَخْوِيَّ»، و«عَصْوِيَّ»، و«إِلْوَانٍ» تشبیه «إِلَى» اسمًا. ومن الباء في نحو «مُوقِنَ»، و«طَوْبِيَّ» مما سكن ياءه غير مُدْغمة، وانضم ما قبلها، وفي «بقوى» و«بوطر» من «بَيِّطَرَ»، و«هذا أمرٌ ممضو عليه»، وهو «نَهَوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ» وفي «جَبَاوَةٍ». ومن الهمزة في نحو «جَوْنَةٍ»، و«جَوْنٍ» كما سلف في تخفيفها.

قال الشارح: وأما إبدال الواو، فقد أبدلت من أختيها ومن الهمزة. والمراد بقولنا: «أختيها» الألف والياء، لأنهن جميعًا من حروف المد واللين، وقد مثَّلَ بأمثلة^(٤) متعدِّدة، وعلة كل واحد منها غير الأخرى، لكنه جمع بينهما الانقلاب من الياء إلى الواو، وأنا أشرح ذلك شيئًا فشيئًا.

وأما إبدالها من الألف ففي نحو: «فاعِلٍ»، و«فاعِلٍ»، و«فاعُولٍ»، و«فاعَالٍ»، وذلك نحو «ضَارِبٍ»، و«خَاتَمٍ»، و«عاقُولٍ»، و«ساباطٍ»، فمتى أردت تحقير شيء من

(١) تقدم بالرقم ١٢٩٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩٣.

(٤) في الطبعين: «وقد مثَّلَ ما مثَّله»، ولعله تحريف.

ذلك أو تكسيـره، قلبت ألفه واواً، وذلك نحو: «ضَوْبِرِب»، و«ضَوَارِب»، و«خَوَيْتِم»، و«خَوَاتِم»، و«عَوَيْقِيل»، و«عَوَاقِيل»، و«سُوَيْبِيط»، و«سَوَايِبِط». فأما علّة قلبها في التحقير، فظاهرة، وذلك لانضمام ما قبل الألف. وأما قلبها في التكسير، فبالحمل على التحقير، وذلك أنك إذا قلت: «ضَوَارِب»، و«خَوَاتِم»، فلا ضمة في الضاد والخاء تُوجب انقلاب الألف إلى الواو، لكنك لما كنت تقول في التحقير «خَوَيْتِم»، قلت في التكسير: «خَوَاتِم». قال [من الطويل]:

١٣٠٠ - [يَقْلُنْ خَرَامٌ مَا أَجِلٌ بِرَيْنَا] وَتُشْرِكْ أُمُورًا عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ
وإنما حُمل التكسير في هذا على التحقير، لأنهما من واد واحد، وذلك أن هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه من قبل أن عَلم التحقير ياءً ساكنةً ثالثةً قبلها فتحةً، وعلم التكسير ألفٌ ثالثةً ساكنةً قبلها فتحةً، والياء أخْتُ الألف على ما تقدّم، وما بعد ياء التحقير حرفٌ مكسورٌ، كما أن ما بعد ألف التكسير حرفٌ مكسورٌ. فلما تناسبا من هذه الوجوه التي ذكرناها، حُمل التكسير على التحقير، فقل: «خَوَالِدُ» كما قيل: «خَوَيْلِدُ». وكما حُمل التكسير هنا على التحقير، كذلك حمل التحقير على التكسير في قولهم: «أَسَيَوْدُ» في لغةٍ من لم يذغم حملاً على «أَسَاوِدُ»، فلم يذغموا في «أَسَيَوْدُ» مع وجود سبب الازدغام، وهو اجتماع الواو والياء وسَبَقُ الأول منهما بالسكون. ومن ذلك «أَوَيْدُم»، و«أَوَاوِمُ» أجووه مجرى «خَوَيْتِم»،

١٣٠١ - التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٨١/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٩٠/٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٦/٢، ٧٦٩.

اللغة: النون في (يقلن) عائدة إلى النائحات على المهجو، ورئنا هنا: سَيَدُنَا.

المعنى: يقول الأعشى لمهجوه إن استحكم البداء بيننا فستلقى حتفك، وستندبك النائحات، وستترك أموالاً ما قُضضت عنها أختامها في حياتك لشدة بخلك.

الإعراب: «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «حرام»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: موته حرام. «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع صفة لـ (حرام). «أحل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). «برئنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أحل»، ونا: ضمير متصل في محل جرٍ بالإضافة. «وتُترك»: الواو: حرف عطف، «تترك»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «أموال»: نائب فاعل. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «الخواتم»: مبتدأ مؤخر.

وجملة «يقلن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «موته حرام»: مقول القول في محل نصب مفعول به، وجملة «أحل»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تترك أموالاً»: معطوفة على جملة جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليها الخواتم»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه قوله: أن الاسم الذي على «فأجل» يجمع على «فَوَاجِل» كما جمع الشاعر هنا الخاتم على خَوَاتِم.

و«خَوَاتِمَ»، حيث لزم الإبدال لاجتماع الهمزتين، وقد تقدّم الكلام عليه في تخفيف الهمزة.

ومن ذلك أنك تقول في الفعل: «قَوَّيْتُ»، و«ضَوَّبْتُ»، فتقلب الألف من «قَائِلَ»، و«ضَارِبَ» واوًا؛ لانضمام ما قبلها على القاعدة المذكورة. ومن ذلك: «رَحَوِيٌّ»، و«عَصَوِيٌّ» ونحوهما من المقصور، الواو فيه بدلٌ من الألف في «رَحَى»، و«عَصَا» سواء كانت الألف من الياء أو من الواو. وقد استوفيت الكلام على ذلك وعليه في النسب.

وأما «إِلَوَانٍ» فتشبيهُ «إِلَى» إذا سُمِّي بها، وكذلك «لَدَى» و«إِذَا» زمانًا كانت أو مكانًا، إذا سُمِّيَتْ رجلًا بواحد من هذه الأشياء وما أشبهها من نحو: «إِلَا» و«إِمَّا»، فإنَّك إذا ثَبَّيْتَهُ، كان بالواو نحو: «إِلَوَانٍ»، و«لَدَوَانٍ»، و«إِذَوَانٍ»، و«إِلَوَانٍ»، و«إِمَوَانٍ» في الرفع. وتقول في النصب والجر: «إِلَوَيْنِ»، و«لَدَوَيْنِ»، و«إِذَوَيْنِ»، و«إِلَوَيْنِ»، و«إِمَوَيْنِ». وكذلك لو جعلت شيئًا من ذلك اسم امرأة، ثم جمعته بالألف والتاء، لقلت: «إِلَوَاتٌ»، و«إِذَوَاتٌ»، ونحو ذلك.

والعلة في قلب ما كان من ذلك واوًا من قبل أنها أصولٌ غيرُ زوائد ولا مُبدَلَةٌ، فلما لم يكن لها أصلٌ تُرَدُّ إليه إذا تحرّكت، ولم تكن الإمالة مسموعةً فيها، حُكِمَ عليها بالواو؛ فقلبت عند الحاجة إلى حركتها واوًا. فإن قيل: إذا كانت أصلًا غيرَ مُبدَلَةٍ؛ فهل لم يجز قلبها واوًا إذ ليس لها أصلٌ في الواو، ولا الياء. الجواب أن الأمر كذلك، إلّا أنها لما سُمِّي بها، انقلبت إلى حكم الأسماء، فحُكِمَ على ألفها بما يُحْكَم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها، نحو: «عَصَا»، و«قَطَا»، وكما تقول: «عَصَوَانٍ»، و«قَطَوَانٍ»، كذلك تقول: «إِلَوَانٍ»، و«لَدَوَانٍ».

ونحو من ذلك لو سُمِّيَتْ رجلًا بـ«ضَرَبَ» لأعربته، وقلت: «هَذَا ضَرَبٌ»، و«رَأَيْتُ ضَرَبًا»، و«مررت بضَرَبٍ»، وإن كان قبل التسمية لا يدخله إعرابٌ. فكما أن «ضَرَبَ» إذا سُمِّي به انتقل إلى حكم الأسماء، فأعرب، كذلك «إِلَى»، و«لَدَى»، و«إِمَّا»: إذا سُمِّي بها، انتقلت إلى حكم الأسماء، وقُضِيَ على ألفاتها بأنّها من الواو، إذ كانت أصلًا، ولم يُسَمَّع فيها الإمالة، وقد أبدلت من الياء في «مَوْقِنٍ»، و«مَوْسِرٍ» ونحوهما. وذلك أن أصل «موسر»: «مُئِيرٌ» بالياء؛ لأنّه من «الْيُسْرِ»، وأصل «موقن» الياء، لأنّه من «اليقين»، وإنما صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها صارت ياءً، نحو: «مِيزَانٍ»، و«مِيعَادٍ»، فأصلهما الواو؛ لأنّه من «الوزن» و«الوعد».

فإن تحرّكت الواو في «موقن»، و«موسر»، أو زالت الضمّة التي قبلها، عادت الكلمة إلى أصلها من الياء، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُئَيِّقٌ»، و«مُئَيِّسٌ»، وفي التكسير «مِياقِينُ»، و«مِياسِيرُ»، كما أن الياء في «مِيزَانٍ» و«مِيعَادٍ» كذلك، تقول في

تحقيرهما: «مُؤَبِّزَيْن»، و«مُؤَبِّعَيْن»، وفي التفسير: «مُؤَازَيْن»، و«مُؤَاعِيدُ».

فإن قيل: ولم كان إذا سكنت الياء وانضم ما قبلها تُقلب واوًا، وإذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تُقلب ياءً، قيل: لشبههما بالالف، وذلك أن الواو، والياء إذا سكنتا، وكان ما قبل كل واحدة منهما حركةً من جنسهما، كانتا مدَّتَيْن كالالف، وكما أن الف منقلبة إذا انكسر ما قبلها، أو انضم في نحو: «ضُؤَبِّب»، و«مُفَاتِيح»، كذلك انقلبت الواو والياء إذ قد أشبهتهما، إلا أن النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلًا كاستحالة ذلك مع الف، وإنما ذلك مستثقل، وكذلك النطق بالضمّة قبل الياء الساكنة.

فإذا تحركت هذه الواو، وزالت الكسرة عن الحرف الذي قبلها، زال عنها شبه الف، وقويت بالحركة، فعادت إلى أصلها على ما ذكرنا.

وأما قولهم: «عِيدٌ» و«أَعْيَادٌ»، فإنه ألزم القلب لكثرة استعماله؛ فأما «رِيحٌ» فتكسبه على «أزواج». قال الشاعر [من الرجز]:

نَلُفُّهُ الْأَزْوَاجَ وَالسُّومِي^(١)

وربما قالوا: «أَزْيَاحٌ»، وهو قليل من قبيل الغلط، ومن ذلك «طُوبَى» الواو فيه مبدلة من الياء، لأنه «فُعْلَى» من «الطِب»، قلبوا ياءً واوًا للضمّة قبلها مع سكونها، ومثله «الْكُوسَى»، وهو مؤنث «الْأَكْبَسِ» كـ «الْأَفْضَلِ»، و«الْفُضْلَى»، وهو قياس عند الأخفش، وشاذ عند سيبويه^(٢)؛ لأن سيبويه يبدل من ضمة الفاء في هذا الضرب كسرة لتصح الياء مفردًا كان أو جمعًا. والأخفش لا يرى ذلك إلا فيما كان جمعًا، نحو: «بَيْضٍ»، ولذلك كانت «مُعِينَةٌ» «مَفْعِلَةٌ» بكسر العين عنده لا غير، وعند سيبويه يجوز أن تكون «مَفْعِلَةٌ» و«مَفْعُلَةٌ» بالكسر والضم. ولذلك حمل «ضِيَرَى» على أنه «فُعْلَى» بالضم؛ لأنه ليس في الصفات «فُعْلَى» بالكسر، وفيها «فُعْلَى» بالضم، نحو: «حُبْلَى».

وقوله: «غير مدغم» تحرّز من مثل «السَّيْلُ» و«العَيْلُ»، فإنك لا تقلب الياء واوًا فيهما، وإن سكنت، وانضم ما قبلها لتحضنها بالادغام وخروجها عن شبه الف، إذ الف لا تدغم، ولا يذغم فيها؛ لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسان دفعة واحدة، ولذلك يجوز الجمع بين الساكتين، إذا كان الأول حرفًا لثنيًا، والثاني مدغمًا كـ «دَابَّةً»، و«شَابَّةً»؛ لأن بين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك، وإذا كان كذلك، لم تتسلط الحركة على قبلها. قال أبو النجم [من الرجز]:

١٣٠١ - كَانَ رِيحَ الْمِسْكِ وَالْقَرْنَقُلِ نَبَائِهِ بَيْنَ التَّلَاعِ السَّيْلِ

(١) تقدم بالرقم ٧٤٤.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٤.

وقال الآخر [من الكامل]:

١٣٠٢- نَحْمِي الصُّحَابَ إِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً فَإِذَا هُمْ نَزَلُوا فَمَأْوَى الْعُيَلِ
ألا ترى أَنَّ الضَّمَّةَ لَمْ تَوْثُرْ فِي بَاءِ «السُّبُلِ» وَلَا «الْعُيَلِ» لَدَغَامِهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي
الحَقِيقَةِ سَاكِنَةً، وَكَذَلِكَ «أَخْرَوَاطُ»^(١) و«أَجْلَوَازُ»^(٢) لَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوَ السَّاكِنَةَ بَاءً لَانْكَسَارِ مَا
قَبْلَهَا، وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَحْصُنِهَا بِاللَّدَغَامِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «دِيَوَانُ»، وَأَصْلُهُ
«دِيَوَانُ»، قِيلَ: الْقَلْبُ هُنَا لِثَقُلِ التَّضْعِيفِ لَا لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ

= نسبة في الخصائص ١٥/٣.

اللغة والمعنى: التلاع: جمع ثَلَعَة وهي ما ارتفع من الأرض، وما اتسع من فم الوادي. تشبه رائحة
نباته بين المرتفعات رائحة المسك والقرنفل.

الإعراب: «كَأَنَّ»: حرف مشبّه بالفعل. «ريح»: اسم «كَأَنَّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف.
«المسك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والقرنفل»: الواو: حرف عطف، واسم معطوف على
«المسك» مجرور بالكسرة. «نباته»: خبر «كَأَنَّ» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل
مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بين»: ظرف مكان مبني في محلّ نصب مفعول فيه، وهو مضاف
متعلق بحال محذوفة مِنْ «نباته». «التلاع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «السبل»: نعت مجرور
بالكسرة.

وجملة «كَأَنَّ ريح... نباته»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «السُّبُلِ» حيث لم تَوْثُرِ الضَّمَّةُ فِي الْبَاءِ بَعْدَهَا لَدَغَامِهَا.

١٣٠٢- التخرّيج: البيت لأبي كبير الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٥/٣، والخصائص ١٥/٣.

اللغة والمعنى: الكريهة: الحرب. العيل: الذين بحاجة لمن يعولهم وينفق عليهم. أنت الفارس
القادر على حماية أصحابه في الحرب، وأنت الكريم الذي تنفق عليهم في السلم.

الإعراب: «تحمي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الباء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوباً
تقديره: أنت. «الصحاب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني
في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تحمي». «تكون»: فعل مضارع تامّ مرفوع بالضمة.
«كريهة»: فاعل «تكون» مرفوع بالضمة. «فإذا»: الفاء: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان،
مبني في محلّ نصب مفعول فيه، متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. «هم»: كالضمير منفصل مبني
في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يقسره المذكور. «نزلوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو
الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «فماوى»: الفاء: رابطة
لجواب الشرط، ماوى: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأنت مأوى، فأنت مأوى، وهو مضاف. «العيل»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تحمي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تكون كريهة»: في محلّ جرّ مضاف

إليه. وجملة «نزلوا هم» المقدّرة: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «نزلوا»: تفسيرية لا محلّ لها

من الإعراب. وجملة «فأنت ماوى»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الْعُيَلِ» حيث أن الضمة، لم تَوْثُرْ فِي الْبَاءِ لَدَغَامِهَا.

(١) اخروط الطريق: امتدّ. (لسان العرب ٢٨٦/٧ (خرط)).

(٢) الاجلّواز والاجلّيراز: المضاء والسرعة في السّير. (لسان العرب ٤٨٢/٣ (جلد)).

«دينار» و«قيراط» في «دَنَار»، و«قِرَاط»، لا من قبيل «مِيزان» و«مِيعاد»، ولذلك كان من الشاذ غير المقيس.

وأما «ضَوْنَرِبْ»، فهو تصغير «ضِيرَابٍ» مصدر «ضَارَبَ»، والياء فيه منقلبة عن أَلِف «ضَارَبَ» للكسرة قبلها. ومثله «قِيتَالٌ» في مصدر «قَاتَلَ». هذا هو الأصل، ومن قال: «ضِرَابٌ» و«قِيتَالٌ»، فإنه حذف الياء تخفيفاً وللعلم بموضعها. وإذا صُغِرَ هذا المصدر، قيل: «ضَوْنَرِبْ»، فالواو بدلٌ من الياء المبدلة من أَلِف «فَاعَلَ»، والياء الأخيرة بدلٌ من أَلِف «فِيعَالَ» على حدّها في «سِرْهَابٍ».

وأما «بَقْوَى» ونحوه مما هو من الأسماء على «فَعْلَى» معتلّ اللام، فما كان من ذلك من الياء، فإنك تقلب ياءه إلى الواو، نحو: «التَّقْوَى»، و«الرَّغْوَى»، و«الشَّرْوَى»، ف«التَّقْوَى» من «وَقَيْتَ»، و«البَقْوَى» من «بَقِيتَ» أي: انتظرت، و«الرَّغْوَى» من «رَعَيْتَ»، و«الشَّرْوَى» من «شَرَيْتَ». والصفة تُتْرَكُ على حالها، نحو: «خَزَيًا»، و«صَدَيًا»، و«رَيًا». ولو كانت «رَيًا» اسمًا، لقلت: «رَوًا»، كأنهم فرقوا بين الاسم والصفة.

وإنما قلبوا الواو إلى الياء ههنا، لأن الياء آخَتُ الواو، وقد غلبت الياء الواو في أكثر المواضع من نحو «مَسِيدٍ»، و«مَتَيْتَ»، و«شَوَيْتُهُ شَيًّا»، و«طَوَيْتُهُ طَيًّا»، فأرادوا أن يُعَوِّضُوا الواو من كثرة دخول الياء عليها، فيكون ذلك كالتقصاض، فقلبوا الياء واوًا ههنا، وإنما اختصوا هذا القلب بالاسم دون الصفة، وذلك لأن الواو أثقل من الياء، فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان، جعلوا ذلك في الأخف، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل، والأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل، وتضمنها ضمير الموصوف.

وأما «بُوطِرَ»، قالوا فيه مبدلة من ياء «بَنِيْطَر» المزيدة للإلحاق بـ«ذَخِرَج» كـ«سَيْطَر»، و«بَيْقَر». وإذا أسندته إلى المفعول قلت: «سُوطِرَ»، و«بُوطِرَ»، فتصير الياء واوًا للضمة قبلها وسكونها. وأما قولهم: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه»، فالواو الأخيرة فيه بدلٌ من الياء التي هي لَامٌ في «مَضَيْتَ». وكذلك قالوا: «هو أمورٌ بالمعروف نَهْوٌ عن المنكر»، وهو من «نَهَيْتَ» و«شَرِيتَ مَشْوًا»، وهو من «مَشَيْتَ»؛ لأنَّ المُنْهَلَّ يوجب المَشْيَ، وإنما أبدلوا الياء واوًا؛ لأنهم أرادوا بناء «الفَعُول»، فكروهوا أن يلتبس ببناء «فَعِيلٍ» لو قيل: «مَشَيْتَ» و«نَهَيْتَ».

وأما «جِبَاوَةٌ»، فهو مصدر «جَبَيْتُ الخَرَاجَ»، والأصل: «جَبَايَةٌ»؛ لأنه من الياء؛ وإنما أبدلوا الياء واوًا للعلّة في «التَّقْوَى»، و«البَقْوَى»، وهو تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها.

وأما إبدالها من الهمزة في نحو: «جُوْنَةٌ» و«جُونٍ»، فقد تقدّم شرحه في تخفيف الهمزة بما أغني عن إعادته، فاعرفه.

فصل [إبدال الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم أبدلت من الواو واللام والنون والياء، فإبدالها من الواو في «فم» وحده، ومن اللام في لغة طَيِّيءٍ في نحو ما روى الثَّيْمَرُ بن تَوَلَّبٍ عن رسول الله ﷺ - وقيل إنه لم يزو غير هذا - «ليس من أمِيرٍ انصبامٍ في استَفَرَّ»^(١). ومن النون في نحو: «عَمِيرٍ»، و«شَمْبَاء» مما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء، وفي قول رُوَيْبَةَ [من الرجز]:

١٣٠٣- يا هالَ ذاتِ المنطِقِ الثَّمَامِ وكَفُفِكَ المَخْضَبِ البَنَامِ
و«طامه الله على الخير». ومن الباء في «بنات مخر»، و«ما زِلْتُ رابِئًا على هذا»، و«رأيتُه من كَثَمٍ»، وقوله [من البسيط]:

١٣٠٤- فبادَرَتْ شائها عَجَلَى مُثابِرَةً حتى استَنَقَتْ دُونَ مَخْنَى جِيدِها نُقْمًا
قال ابن الأعرابي: «أراد نُقْمًا».



(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

١٣٠٣ - التخریج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وجواهر الأدب ص ٩٨؛ وسر صناعة الإعراب ٤٢٢؛ وشرح التصريح ٣٩٢/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥؛ والمقاصد النحوية ٥٨٠/٤.

اللغة: هال: اسم امرأة. الثمَام: الذي يعجل في كلامه فلا يفهمك. المخضب: الذي فيه الخضاب. البنام: يريد البنان، أي: الإصبع.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «هال»: منادى مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، والتقدير: «هالة». «ذات»: نعت «هال» منصوب (حماً على المحل)، ويجوز نصبه حماً على اللفظ، وهو مضاف. «المنطق»: مضاف إليه مجرور. «الثنام»: نعت «المنطق» مجرور. «وكفك»: الواو حرف عطف، و«كفك»: معطوف على «المنطق» مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «المخضب»: نعت «كفك» مجرور، وهو مضاف. «البنام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «البنام» يريد «البنان»، فأبدل النون ميماً للضرورة الشعرية. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «يا هال» مرخَّم «يا هالة».

١٣٠٤ - التخریج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٢٦/١؛ ولسان العرب ٧٦٥/١ (نغب)؛ والمقرب ١٧٨/٢؛ والممتع في التصريف ٣٩٣/١.

اللغة: النغم: النغب، جمع النغبة، وهي الجرعة.

الإعراب: «فبادرت»: الفاء بحسب ما قبلها، و«بادرت» فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير =

قال الشارح: قد أبدلت الميم من أربعة أحرف: الواو واللام والنون والباء. أما إبدالها من الواو، ففي «فم» وحده، الأصل فيه: «قُوَّة» عينه واو، ولأمله هاء، يدلُّ على ذلك قولهم في التصغير: «قُوَيَّة»، وفي التفسير: «أقواء». ووزنه «فَعْلٌ» بفتح الأول، وسكون الثاني، إلاَّ أنه وقعت الهاء فيه، وهي مشبهة بحروف اللين، فحذفت على حدِّ حذف حروف اللين من نحو: «يَدٍ»، و«دَمٍ». ومثله: «شَفَّة» و«سَنَّة» فيمن قال: «شافهته» و«عملتُ معه مُسانهةً»، فلما حذفت الهاء، بقي الاسم على حرفين الثاني منهما واو، والأوّل مفتوح، فكان إبقاؤه على حاله يؤدي إلى قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب، وكون ما قبلها مفتوحاً على حدِّ «عَصَا» و«رَحَى»، والألف تُحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء الساكنين كـ«عَصَا»، فيبقى الاسم المتمكّن على حرف واحد وهو معدوم، فلما كان يقتضي إبقاء الواو على ما ذكر، أبدلوا منها الميم؛ لأنَّ الميم حرفٌ صحيحٌ لا تثقل عليه الحركات، وهو من مخرج الواو، لأنَّهما من الشفة، وفيها عُتَّةٌ تُناسِبُ لِينِ الواو، فلذلك أبدلوا منها.

فإن قيل: ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمومة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظُ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: «قُمٌّ»، و«فُمٌّ» بالضم والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنما هو على الأكثر، والكثير المشهور هو الفتح والضم. والكسر قليل من قبيل الغلط، ووجهه أنهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم إذا أضيف، نحو: «هذا فُوك»، و«رأيت فاك»، و«مررت بفيك»، فعاملوه في حال الأفراد تلك المعاملة. وأما قول الشاعر [من الرجز]:

١٣٠٥ - بِأَلَيْسَ بِهَا قَدْ خَرَجْتَ مِنْ قُمٍّ حَتَّى يَعُودَ الْمُلْكُ فِي أُسْطُمِّهِ

= مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «شأنها»: مفعول به، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «عجلى»: حال منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «مُثابرة»: حال منصوب. «حتى»: حرف ابتداء وغاية. «استقت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «دون»: ظرف مكان متعلّق بـ «استقت»، وهو مضاف. «معنى»: مضاف إليه مجرور، بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «جيدها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «نغمًا»: مفعول به منصوب. وجملة «بادرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «استقت»: في محلّ جرٍّ بحرف الجز. والشاهد فيه قوله: «نغمًا» حيث أبدلت الميم من الباء، والأصل «نغمًا».

١٣٠٥ - التخرّيج: الرجز للمعجاج في ملحقات ديوانه ٣٢٧/٢؛ وخزانة الأدب ٤/٤٩٣، ٤٩٦؛ والدرر ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٩٢؛ ورسّ صناعة الإعراب ١/٤١٥؛ ولسان العرب ١٣/٥٢٩ (فوه)؛ والمحتسب ١/٧٩؛ والمتنوع في التصريف ١/٣٩١؛ وجمع الهوامع ١/٣٩. اللغة المعنى: أسطُم الشيء: وسطه ومعظمه، يُقال: فلان في أسطمة قومه، أي: في وسطهم وأشرافهم. يقول: يا لبئها - والأوجح أنه أراد كلمة يُتكلّم بها - قد خرجت من فمه حتى يعود الملك إلى أهله.

فقد رُوِيَ بضمّ الفاء وفتحها مع تشديد الميم . فأما ضمّ الفاء، فقد تقدّم الجواب عنه؛ وأما التشديد فلا أصل له في الكلمة؛ لقولهم في جمعه: «أَفَوَاءٌ»، وفي تصغيره: «فَوَيْةٌ»، ولم يقولوا: «أَفَمَامٌ»، ولا «فُمَيْمٌ». ووجه ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف كما يُثَقِّلُونَ في «يَجْعَلُش» و«خَالِدُش»، ثم أجري الوصل مجرى الوقف على حدّ «الْقَصَبَا»، و«السَّبَبَا»، فاعرفه.

وأما إبدالها من اللام، فقد أبدلت من لام التعريف في لغة قوم من العرب، ويقال في لغة طَبِئِيٍّ: «امرجل» في «الرجل»، وروى النمر بن تولب عن النبي ﷺ: «ليس من امبرِ امصيام في امسفر»^(١) وقيل: إنه لم يروِ ﷺ سوى هذا الحديث، ومع ذلك فهو شاذٌّ، لا يقاس عليه غيره، وقد تقدّم ذلك بأشنع من هذا اللفظ.

وأما إبدالها من النون، فقد أبدلت إبدالاً مطّرداً في كلّ نون ساكنة وقعت بعدها باءٌ، فإنها تُقلب ميمًا، نحو: «عَمْبَرٌ»، و«شَمْبَاءٌ»، و«عَم بَكْرٍ»، وذلك من قِبَلِ أَنَّ النون حرفٌ ضعيفٌ رَخْوٌ يمتدّ في الحَيَشُومِ بغنة، والباء حرفٌ شديدٌ مجهورٌ مَخْرُجٌ من الشفة، وإذا جثتْ بالنون الساكنة قبل الباء، خرجتْ من حرفٍ ضعيفٍ إلى حرفٍ يَضَافُهُ، ويُتَافَاهُ، وذلك ممّا يثقل، فجاءوا بالميم مكانَ النون، لأنها تُشَارِكُهَا في الغنة، وتُؤَافِقُ الباءَ في المخرج؛ لكونهما من الشفة، فيتجانس الصوتُ بهما، ولا يختلف، ألا ترى أنهم قالوا: «صِرَاطٌ» بالصاد، والأصل «سِرَاطٌ» بالسین، لأنه من «سَرَطْتُ الشيءَ» إذا ابتلَعْتَهُ، كأنَّ الطريقَ يبتلع المَازةَ، ولَمَّا رَاوَا أَنَّ السینَ حرفٌ ضعيفٌ مهموسٌ مُنْسَلٌّ، والطاءُ شديدٌ مُطَبَّقٌ، جاءوا بالصاد لتُؤَافِقَ السینَ في الهمس والصفير، وتوافق الطاءَ في الإطباق، فيتجانس الصوتُ، ولا يختلف. وإذا كانوا فعلوا ذلك ههنا مع الفصل، كان في «عَمْبَرٍ»، و«شَمْبَاءَ» ألزَم. وإن تحرّكت هذه النون، نحو: «الشَّئْبُ»، و«العَنْبُ»، و«عَنْابِرٌ»، قويت

= الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ليتها»: حرف مُشَبِّهٌ بالفعل، وها: ضمير متصل مبني في محل نصب «ليت». «قد»: حرف تحقيق. «خرجت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «من»: حرف جز. «فمه»: اسم مجرور، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بـ«خرجت». «حتى»: حرف جرّ. «يعود»: فعل ناقص مضارع منصوب بـ«أن» مُضْمَرَةً. والمصدر المؤوّل من «أن يعود» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ«خرجت». «الملّكُ»: اسم «يعود» مرفوع. «في أسطمه»: جار ومجرور متعلقان بخبر «يعود»، والهاء مضاف إليه.

وجملة «ليت» واسمها وخبرها استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خرجت» في محلّ رفع خبر «ليت».

والشاهد فيه قوله: سبّيته الشارح.

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخريجه.

بالحركة، وصار مخرجها من الفم، وبُعِدَت عن الميم، ولم تقع موقعها في البدل. ومن ذلك قول رُؤبة [من الرجز]:

يا هال ذات المنطق... إلخ

قالوا: أراد البنان، فأبدل النون ميمًا لِمَا بينهما من المقاربة. ولفرط قُرْب ما بينهما قد يجمعون بينهما في القافية. قال الشاعر [من الرجز]:

١٣٠٦- بُنْسِيْ إِنْ الْبِرُّ شَيْءٌ هَيِّنٌ أَلْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ
وقال الآخر [من الرجز]:

١٣٠٧- يَطْعُهَا بِخَنْجَرٍ مِنْ لَحْمٍ دُونَ الدُّنَابِي فِي مَكَانٍ سُخْنٍ
وقال: «طامه الله على الخير، وطائه»، أي: جَبَلَه عليه، حكاها ابن السكيت.

١٣٠٦ - التخریج: الرجز لامرأة قالت لابنها في نوادر أبي زيد ص ١٣٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩٠/٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٥/١١؛ وسط اللآلي ص ٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ٣٩٤/١١ (لبن)؛ والمقتضب ٢١٧/١؛ والمنصف ٦١/٣؛ وتاج العروس ٣٩٣/١ (كفا).
اللغة: الطعيم: إطعام الطعام.

المعنى: الشاعرة تنصح ابنها: بأن الإحسان للناس مرده إلى أمرين بسيطين وهما: الكلام الحسن وإطعام الطعام.

الإعراب: «بني»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «البر»: اسم إن منصوب بالفتحة. «شيء»: خبر إن مرفوع بالضمة. «هين»: صفة لمرفوع بالضمة وسكنت للضرورة. «المنطق»: بدل من الخير مرفوع بالضمة. «اللبن»: صفة مرفوعة بالضمة. «والطعيم»: الواو: حرف عطف، «الطعيم»: اسم معطوف على «المنطق»، مرفوع مثله بالضمة وسكنت للضرورة.
وجملة «بني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «إن البر شيء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هين وطعيم» حيث جاء بالنون والميم في قافية واحدة لتقاربهما في المخرج.

١٣٠٧ - التخریج: الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٩٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٢٣؛ ولسان العرب ١٢٠/٣ (جر)، ٢٢٣ (سند)، ٢٦٠/٤ (خنجر)، ٤٨٦/١٢ (قصم)؛ وتهذيب اللغة ٦٣٨/١٠.
اللغة: الذنابي: الذنب.

المعنى: يريد أنه يدخل ذكره في قزحها.

الإعراب: «يطعنها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو، و«ها»: مفعول به. «بخنجر»: جار ومجرور متعلقان ب«يطعن». «من لحم»: جار ومجرور متعلقان بصفة ل«خنجر». «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق ب«يطعن». «الذنابي»: مضاف إليه. «في مكان»: جار ومجرور بدل من «دون». «سخن»: صفة ل«مكان».

وجملة «يطعن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: الإكفاء المتمثل بالجمع بين الميم في «لحم» والنون في «سخن» في قافية واحدة.

الميم فيه بدلٌ من النون؛ لأنه من «الطينة»، وهي الخلقة والحيطة.

وقد أبدلوا من الباء، قالوا: «بناتٌ بَنَحْرٍ» و«بناتٌ مَخَرٍ»، حكاه ذلك الأصمعي، وهي سحائبٌ يَبْضُ تأتي قبل الصيف. قال أبو بكر بن السراج: هو مأخوذ من البُخار، لأنَّ السحاب من بخار الأرض، فعلى هذا الباء أصلٌ، والميم بدلٌ منها. وربما قالوه بالحاء غير المعجمة، كأنه من «البَحْر»، لأنَّ السحاب من بخار البحر.

وقالوا: «ما زِلْتُ رايَماً على هذا الأمر»، أي: رايَناً، حكى ذلك عن أبي عمرو بن الغلاء، فالميم بدل من الباء؛ لكثرة الباء وتصرفها، ألا تراك تقول: «رَتَبٌ يَزُتُبُ فهو رايَبٌ»، أي: ثابتٌ، ولا تقول: «رَنَم يَرم» في هذا المعنى، فكانت الباء هي الأصل.

وقالوا: «رأيتُه من كَثَمٍ وكَثَبٍ»، أي: من قُرَب. حكى ذلك يعقوب، فالباء ينبغي أن تكون أصلاً، والميم بدلٌ منها؛ لعموم تصرف الكَثَب، وأنه يقال: «قد أَكَثَبَ لك الأمرُ»، و«زَماء من كَثَبٍ»، أي: من قُرَب. وأما قول الشاعر [من البسيط]:

فبادرتُ شاتها... إلخ

قال ابن الأعرابي: أراد: «تُعَبّاً»، وهو جمع «تُعْبَة» بالضم، وهي الجرعة. قال ذو الرمة [من البسيط]:

١٣٠٨ - حَتَّى إِذَا زُلْجَتْ عَنْ كُلِّ حَنْجَرَةٍ إِلَى الْعَلِيلِ وَلَمْ يَفْضُغْنَهُ نُغْبٌ

١٣٠٨ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٠، ولسان العرب ١/ ٧٦٥ (نغب)، ٢/ ٢٨٩ (زlj)؛ وتهذيب اللغة ٨/ ١٤٧، ١٠/ ٦١٩؛ وكتاب العين ٤/ ٣٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٠؛ وديوان الأدب ٢/ ١٤٩؛ ومقاييس اللغة ٥/ ٤٥٢؛ ومجمل اللغة ٤/ ٤٢٠؛ وناج المروس ٤/ ٢٩١ (نغب)، ٦/ ١٥ (زlj)؛ وأساس البلاغة (زlj).

اللغة والمعنى: زلجت: أسرع في المشي وخفت. يقصعنه: يرددن الطعام إلى الفم لمضغه من جديد. نغب ريفه: ابتلعه، والثَّغْب: جمع الثَّغْبَة وهي الجرعة من الماء. فإذا سالت في الحلقوف وروت العطش، ولم يرزها الغصص...

الإعراب: «حتى»: حرف غاية وإثناء. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلقٌ بجوابه. «زلجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «عن كلٍ»: جاز ومجرور متعلقان بـ«زلجت». «حنجرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلى الغليل»: جاز ومجرور متعلقان بـ«زلجت». «ولم»: الواو: حرف عطف، لم: حرف جزم وقلب ونفي. «يقصعنه»: «يقصعن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل جزم، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «نغب»: فاعل «زلجت» مرفوع بالضمة.

وجملة «زلجت نُغْب»: في محل جزم مضاف إليه. وجملة «ولم يقصعنه»: معطوفة عليها في محل جزم.

والشاهد فيه قوله: «زلجت نغب» حيث جاءت «نغب» جمعاً للنغبة وهي الجرعة الواحدة من الماء.

قال ابن السكيت: «تَغَيَّبْتُ مِنَ الْإِنَاءِ بِالْكَسْرِ تَغْيًا»، أي: جرعتُ منه جَرَعًا.

فصل

[إبدال النون]

قال صاحب الكتاب: والنون أبدلت من الواو واللام في «صَنَعَانِي»، و«بَهْرَانِي»، و«لَعْنٌ» بمعنى «لَعْلٌ».

قال الشارح: القياس في «صَنَعَاءَ»، و«بَهْرَاءَ» أن يقال في النسب إليهما: «صَنَعَاوِيٌّ»، و«بَهْرَاوِيٌّ»، كما نقول في «صَخْرَاءَ»: «صَحْرَاوِيٌّ»، وفي «خُنْفَسَاءَ»: «خُنْفَسَاوِيٌّ». تبدل من الهمزة واوًا فَرْقًا بينها وبين الهمزة الأصلية على ما تقدّم بيانه في النسب. وقد قالوا: «صَنَعَانِيٌّ»، و«بَهْرَانِيٌّ» على غير قياس، واختلف الأصحاب في ذلك، فمنهم من قال: النون بدل من الهمزة في «صَنَعَاءَ» و«بَهْرَاءَ»، ومنهم من قال: النون بدل من الواو، كأنهم قالوا: «صَنَعَاوِيٌّ» كـ«صَخْرَاوِيٌّ»، ثم أبدلوا من الواو نونًا، وهو رأي صاحب هذا الكتاب، وهو المختار؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون، لأن النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وإنما النون تقارب الواو، فتبدل منها.

وأما «لَعْلٌ»، فقد قالوا فيها: «لَعْلٌ» و«لَعْنٌ»، فالنون بدل من اللام، وذلك لكثرة «لَعْلٌ»، وعموم استعمالها، والنون تقارب اللام في المخرج، ولذلك تُدْغَمُ النون عند اللام في نحو قوله: «مَنْ لَدُنْهُ»^(١)، وتحذف نون الوقاية معها كما تحذف مع النون في «لَعْلِيٌّ»، كما تقول: «إِنِّي» و«كَأَنِّي»، وأرى أنهما لغتان لقلّة التصرف في الحروف، فاعرفه.

فصل

[إبدال التاء]

قال صاحب الكتاب: والتاء أبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء، فإبدالها من الواو فاء في نحو: «اتَّقَدْ»، و«اتَّلَجْ». قال [من المديد]:

١٣٠٩ - [رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَمَلٍ] مُثْلِجٍ كَفَّيْبِهِ فِي قُتَيْرَةٍ

(١) النساء: ٤٠، والكهف: ٢.

١٣٠٩ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٣؛ والأغاني ٩/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٦٦؛ والشعر والشعراء ١/.

اللغة: بنو ثعل: قوم عرفوا بدقة الرماية. مُثْلِج: مدخل. القُتَيْر: بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلا يفطن له الصيّد فينفر منه.

و«تُجاء»، و«تَيْقُور»، و«تُكْلان»، و«تُكَاة»، و«تُكَلَّة»، و«تُخمة»، و«تُهمة»،
و«تُقبنة»، و«تُقوى»، و«تُقزى»، و«تُقزبة»، و«تُولج»، و«تُرات»، و«تُبلاد»، و«لأما في
«أُخت»، و«بُنت»، و«هنت»، و«بُلتنا». ومن الباء فاء في نحو: «أُتسر»، و«لأما في
«أُسنتوا»، و«بُنتان»، و«كُنت»، و«ذُنت». ومن السين في «طُسنت»، و«ومست»، وقوله
[من الرجز]:

١٣١٠ - يا قاتل اللُمة بني السُعلاة غمرو بن يزُيوع شِرازَ السُبات
غُيَمرَ أَعفَاء ولا أَكُبات

= الإعراب: «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «رام»: اسم مجرور لفظاً بكسرة مقدرة على الباء المحذوفة لأنه اسم منقوص، مرفوع محلاً بضمّة مقدرة، على أنه مبتدأ خبره في بيت لاحق. «من»: حرف جرّ. «بني»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والجازر والمجرور متعلقان بصفة لـ «رام» محذوفة. و«بني» مضاف. «ثعل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «متلج»: نعت «رام» مجرور بالكسرة الظاهرة. «كُفبه»: مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «في قتره»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «متلج»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «رب رام متلج...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «متلج» حيث أبدل التاء من الواو في «متلج»، لأن الأصل «مولج»، اسم فاعل من «أولج».

١٣١٠ - التخرّيج: الرجز لعلياء بن أرقم في لسان العرب ١٠١/٢ (نوت)، ٢٢٩/١٣ (سين)، ٤٤٥/١٥ (تا)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والحيوان ١٨٧/١، ١٦١/٦؛ والخصائص ٥٣/٢؛ وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢١/٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩؛ ولسان العرب ١١/٦ (أنس)؛ والممتع في التصريف ٣٨٩/١؛ ونوادير أبي زيد ص ١٤٧.

اللغة: السُعلاة: أنثى الغول. عمرو بن بربوع: هو من نقول الرواية إنه تزوّج السُعلاة، وأنجب منها أولاداً. التات: الناس.

المعنى: يدعو أن تنصب لعنة الله على بني السُعلاة، وهم أكثر الناس شراً.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا هؤلاء أو يا قوم». «قاتل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «بني»: مفعول به منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «السُعلاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عمرو»: بدل من «بني» منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة لـ «عمرو» منصوبة مثلها بالفتحة (أو بدل منه)، وهو مضاف. «بربوع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شراو»: صفة لـ «بني» منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «النبات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «غبر»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «أعفاء»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «أكبات»: اسم مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه: إبدال التاء من السين في «التات»، و«أكبات»، فإن أصلهما: «ناس» و«أكياس».

من الصاد في «لِصَّتْ»، قال [من الكامل]:

١٣١١- [فَتَرَكُنْ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاؤَهَا وَبَنِي كِنَانَةَ] كَاللِّصُوتِ الْمُرْدِ
ومن الباء في «الدَّعَالِيت» بمعنى «الدَّعَالِب»، وهي الأخلاق.

قال الشارح: قد أبدلت التاء من خمسة أحرف، وهي الواو والياء والسين والصاد والباء.

فأما إبدالها من الواو، فإنه ورد على ضربين: مقيس، وغير مقيس، فالمقيس «افْتَعَلَ» وما يصرف منه إذا بنيت مما فاؤه واو، نحو: «اتَّعَدَ»، و«اتَّزَنَ»، و«يَتَّعِدُ»، و«يَتَّزِنُ»، و«مُتَّعِدٌ»، و«مُتَّزِنٌ»، والأصل: «اوْتَعَدَ»، وهو «مُونَعِدٌ»، فقلبوا الواو تاء، واذغموها في تاء افتعل. ومثله «اتَّلَجَ». ولو بنيت من «وَجَلَّ يَوْجَلُّ»، و«وَضَوْ يَرَضُّ» مثل «افْتَعَلَ»، لقلت: «اتَّجَلَّ»، و«اتَّضَّا». وإنما فعلوا ذاك لأنهم لو لم يقلبوها تاء هنا، لزمهم قلبها باء إذا انكسر ما قبلها، نحو: «ايْتَعَدَ»، و«ايْتَزَنَ»، و«ايْتَلَجَ»، وفي الأمر: «ايْتَعِدْ»، و«ايْتَلِجْ»، و«ايْتَزِنْ». وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، نحو: «يَاتَعِدُ»، و«يَاتِلِجْ»، وذلك على لغة من يقول في «يَوْجَلُّ»: «يَاجَلُّ»، ثم تردّها واواً إذا انضمّ ما قبلها. ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى التاء؛ لأنها

١٣١١ - التخرّيج: البيت لعامر بن جوين في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٤/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٤٤، ٤٠٠؛ وسر صناعة الإعراب ١٥٦/١، ٥٨٦/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٢/٣؛ ولسان العرب ٨٤/٢ (لصت)، ٤٨٨/١١ (عيل).
اللغة: نهد: قبيلة. عيلاً: ج عائل وهو الباكي. اللصوت: اللصوص. مرد: ج مارد وهو الطاغية، أو الذي يذهب ويجيء نشاطاً.

الإعراب: «فتركُنْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«تركُنْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «نهدًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «عيلاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «أبناؤها»: فاعل لـ «عيلاً» (جمع اسم فاعل)، مرفوع بالضمّة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «وبني»: الواو: عاطفة، و«بني»: معطوف على «نهدًا» منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «كينانة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة هروفاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «كاللصوت»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ثانٍ، و«اللصوت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «المرد»: صفة لـ «اللصوت» مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «تركُنْ نهدًا عيلاً أبناؤها»: بحسب الفاء. وجملة «تركّت بني كنانة كاللصوت»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «اللصوت» حيث أبدل الصاد من التاء في «اللصوت»، فالأصل: «اللصوص».

حرفٌ جَلَدٌ قَوِيٌّ لا يتغيّر بتغيّر أحوالٍ ما قبله، وهو قَرِيبُ المَخْرَجِ من الواو، وفيه همسٌ مناسبٌ لِيَنِ الواو، لِيُوافِقَ لفظه لفظاً ما بعده، فتُدْغَمُ فيها، ويقع النطقُ بهما دفعةً واحدةً، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٢ - فَإِنَّ القَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبْر
وقال الآخر [من الطويل]:

١٣١٣ - فَإِنَّ تَتَمِيزُنِي أَتَعِدُّكَ بِمِثْلِهَا وَسَوْفَ أَزِيدُ البَاقِيَاتِ القَوَارِصَا

١٣١٢ - التخریج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧؛ والخصائص ١٤/١؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٧؛ وشرح التصريح ٣٩٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٨١/٤؛ والممتع في التصريف ٣٨٦/١؛ ولسان العرب ٤٠٠/٢ (ولج).

اللغة: يتلجن: يدخلن. الموالج: المداخل. تضايق: تعجز. المعنى: يقول: إنَّ القوافي قادرة على دخول مداخل ضيقة تعجز عن دخولها الإبر. الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «القوافي»: اسم «إن» منصوب. «يتلجن»: فعل مضارع مبني على السكون، والنون ضمير متصل في محل رفع فاعل. «موالجا»: مفعول به منصوب. «تضايق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «عنها»: جار ومجرور متعلقان بـ«تضايق». «أن»: حرف مصدرية ونصب. «تولجها»: فعل مضارع منصوب، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن تولجها» في محل رفع فاعل «تضايق»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «الإبر»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة: «إن القوافي يتلجن» بحسب ما قبلها. وجملة: «يتلجن» في محل رفع خبر «إن». وجملة: «تضايق...» في محل نصب نعت «موالجا».

والشاهد فيه قوله: «يتلجن»، أصله «يوتلجن» فالواو فاء الكلمة، والتاء التي بعدها زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت الواو تاء، ثم أَدْغَمَتِ التاء في التاء.

١٣١٣ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ١٨٤/١؛ وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١؛ وشرح التصريح ٣٩٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٧٩/٤؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٣٨٦/٢.

اللغة: تتعدني: أي تتوغدني. القوارص: ج القارصة، وهي هنا قصيدة الهجاء. المعنى: يقول: إني لا أتهددك بمثل ما تهتدني به فحسب بل أزيد على التهديد بما يؤلم ويجلب الخزي والعار، أي الأشعار التي تردّد على ألسنة الناس من جيل إلى جيل.

الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تتعدني»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والنون للموقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «أتعدك»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «بمثلها»: جار ومجرور متعلقان بـ«أتعد»، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر بالإضافة. «وسوف»: الواو حرف عطف، «سوف»: حرف تسويف. «أزيد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «الباقيات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «القوارصا»: نعت «الباقيات» منصوب، والألف للإطلاق. =

ومن العرب من أهل الججاز من يُجْزِي ذلك على الأصل من غير إبدال، ويحتمل من التغير ما يجنبه الآخرون، فيقول: «اَيْتَعَدَّ» و«اَيْتَرَنَ»، فهو «مُوتَعِدُّ» و«مُوتَرِنٌ»، والأول أكثر، ولكثرته كان مَقْبَسًا. وقد قالوا: «أَنْلَجَه» في معنى «أَوَّلَجَه»، و«ضَرَبَه حَتَّى أَتَكَاهُ»، أي: أَوَّكَاه. فأما قوله [من المديد]:

مُنْلِجٌ كَفُنِيهِ فِي قُتْرَةٍ
فاليبت لامرئ القيس، وأولُه:

رُبُّ رَامٍ مِّنْ بَنِي تُعَلِّ

والشاهد فيه إبدالُ التاء من الواو في «مُنْلِجٍ»؛ لأنه اسمُ فاعلٍ من «أَنْلَجَه»، و«مُنْلِجٌ»: مُذْخِلٌ، ومعناه أنه يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْقُتْرَةِ لِثَلَا يَهْرَبُ الْوَحْشُ. والقُتْرَةُ ناموسُ الصَّيَّادِ. وهذا القلبُ غيرُ مطَّرد، وقد جاء من ذلك ألفاظٌ متعدِّدة، قالوا: «تُجَاةٌ»، وهو «فُعَالٌ» من الوجه، وهو مستقبلُ كلِّ شيءٍ يقال: «فَلَانٌ تُجَاةٌ زَيْدٌ» أي: قُدَّامَه. وقالوا: «تَيْقُورٌ»، وهو «فَيْعُولٌ» من «الْوَقَارِ»، فالتاء أصلُها الواو. قال الشاعر [من الرجز]:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي ١٣١٤ -

= وجملته: «إِنْ تَعْدَنِي...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملته «تَعْدَنِي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملته «أَتَعْدُكَ» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ«إِذَا». وجملته «سَوْفَ أَزِيدُ» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تَعْدَنِي أَتَعْدُكَ» والأصل: «تَوْتَعْدَنِي أَوْتَعْدُكَ» فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في اللفظتين زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت الواو تاء في اللفظتين، فتجاور في كلٍّ منهما تاءان فأدغمت التاء في التاء.

١٣١٤ - التخرُّج: الرجز للمعجاج في ديوانه ٣٤٠/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٣/٢؛ ولسان العرب ٥/٢٩٠ (وفر)؛ وبلا نسبة في سِرِّ صناعة الإعراب ١٤٦/١؛ الممتع في التصريف ٣٨٤/١؛ والمنصف ٢٢٧/١، ٢١/٣.

اللغة: البلى: تقادم العهد. التيقور: الوقار.

المعنى: وصف كِبَرَه وضعفه عن التصرف، فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده.

الإعراب: «فَإِنْ»: الفاء بحسب ما قبلها، «إِنْ»: حرف شرط جازم. «يَكُنْ»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزومه السكون. «أَمْسَى»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الْبَلَى»: اسم «كَانَ»، واسم «أَمْسَى» محذوف ذَلَّ عليه اسم «كَانَ»، ويمكن أن يكون اسم «أَمْسَى» أما اسم «كَانَ» فضمير الشأن المحذوف، أو محذوف لدلالة اسم «أَمْسَى» عليه، وهذا ما يُعرَفُ بالتنازع. «تَيْقُورِي»: خبر «أَمْسَى» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

وجملته «إِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي»: مع الجواب المحذوف بحسب الفاء. وجملته «يَكُنْ»

معناه أن البلى سكن جذته، ووَقَرَه.

وقالوا: «تُكَلَّان» وهو «فُعْلَان» من «وَكَلْتُ، أَكَلْتُ». يقال: «رَجُلٌ وَكَلَةٌ تُكَلَّةٌ»، أي: عاجزٌ يَكْبُلُ أمرَه إلى غيره، فالتاء بدلٌ من الواو، ومنه الوكيل، كأنه مَوْكُولٌ إليه، الأصلُ فيهما واحدٌ.

وقالوا: تُخَمَّةٌ وهو داءٌ كَالِهَيْضَةِ، التاء فيه بدلٌ من الواو؛ لأنَّه من الوَخامة والوَخَم، وهو الوَبَأُ.

وقالوا: «تُهَمَّةٌ» وهو فُعْلَةٌ من «اتَّهَمْتُ» أي: ظننتُ، والتاء بدلٌ من الواو؛ لأنَّه من وَهَم القلب. وقالوا: «تَقِيَّةٌ» و«تَقْوَى»، ف«تَقِيَّةٌ» فُعِيلَةٌ من «وَقَيْتُ»، و«تَقْوَى» فَعْلَى منه، و«تَقَاةٌ» فُعْلَةٌ منه.

وقالوا: «تَنَزَّى» وهو فَعْلَى من «المُؤَاتَرَةُ»، وهي المتابعة. وقال اللُّخَيَانِيُّ لا تكون مواترةً إلَّا وبينها فُتْرَةٌ، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا نُوحًا نَذِيرًا﴾^(١). وفيها لغتان: التنوين وتركُّه، ومن لم يصرف جعل ألفه للتأنيث، ومن صرفه كانت الألف عنده للإلحاق.

وقالوا: «تَوْرَاةٌ» لأحد الكُتُبِ المُنْزَلَةِ، التاء فيه بدلٌ من الواو، وأصله «وَوْرَاةٌ»، فَوَعْلَةٌ من «وَزَى الرَّنْدُ». و«تَوَلَّجَ» هو كَنَسَ الوُخْشَ الذي يليج فيه، وتاؤه مبدلة من الواو، وهو فَوَعْلٌ. قال الراجز:

مُتَّخِذًا فِي ضَعْفَاتٍ تَوَلَّجًا^(٢)

يصف ثورًا في عضائه. وقال البغداديون: «تَوْرَاةٌ» تَفْعَلَةٌ، و«تَوَلَّجَ» تَفَعَّلَ، والصحيح الأول، لأنَّ «فَوَعْلًا» أَكْثَرُ من «تَفَعَّلَ» في الأسماء، ولو لم يقلبوا الواو في «تَوْرَاةٍ» عندنا تاء، لزم قلبها همزةً لاجتماع الواوَيْنِ على حذِّ «أَوَاصِلٍ» في جمع «وَاصِلَةٍ»، ولا يلزم ذلك عندهم؛ لأنَّ التاء عندهم زائدة، وليست بدلًا. وقالوا: «تُرَاثٌ» للمال المَوْرُوث. قال الله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْثَلًا﴾^(٣). قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٥ - فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْعَذْرِ دَارِي فَإِنَّهَا تُرَاثُ كَرِيمٍ لَا يُبَالِي الْعَوَاقِبَا

= أَمْسى...: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَمْسى البلى تيقوري»: خبر (كان) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: إبدال التاء من الواو في قوله: تيقوري، لأنه فيقول من الوقار، وأصله: وَيَقُور.

(١) المؤمنون: ٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٨.

(٣) الفجر: ١٩.

١٣١٥ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: فإن غدرتم بي وهدمتم داري، فإن أصولي الكريمة باقية، وأنا مقدم كريم لا تهمني النتائج.

وأصله: «وُراتٌ» فُعَالٌ من «الوراثة»، يقال: «وَرِثْتُ أَرِثَ وِرْثًا وَوَرِثًا». فلبوا الواو همزةً على حدة «وِشاح»، و«إِشاح». وقالوا: «تِلَادٌ» للمال القديم، وهو الذي وُلِدَ عندك، وهو بخلاف الطارف والتَّليد الذي وُلِدَ ببلاد العجم، ثم حُمِلَ صغيراً فنبت ببلاد الإسلام، فتأوّه من الواو، لأنه من «الولادة».

وقد أبدلت التاء منها لآماً، قالوا: «أُخْتُ»، و«بِنْتُ»، و«هَنْتُ»؛ فأما «أخت» فالتاء فيه بدل من الواو التي هي اللام، فأصل «أخت»: «أخوة»، نُقِلَ من «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ» كـ«فُعِلَ»، و«بُرِدَ»، وكذلك «ابنٌ» أصله «بَنُو» على زنة «فَعَلَ» بفتح الفاء والعين كـ«قَلَمَ»، فنُقِلَ إلى «فُعِلَ» كـ«عِذَلٍ» و«جَذَعٍ»، فأبدل من لآمَيهما التاء. وليست التاء فيهما عَلَمٌ التانيث، بدل على ذلك سكون ما قبل التاء فيهما، وتاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً؛ لأنها بمثابة اسم ضمٍّ إلى اسم وركب معه، فيُفْتَحُ ما قبلها كفتح ما قبل الاسم الثاني من «حَضَرَمَوْتُ»، و«بَغْلَبَنْكُ». وإنما عَلِمَ التانيث في «بنت» و«أخت» بناؤهما على هاتين الصيغتين، ونَقَلْهُمَا عن بناءهما الأول، ولذلك تتعاقب الصيغة وتاء التانيث، فيقال: «بِنْتُ» و«ابْنَةُ»، فتكون الصيغة في «بنت» مُقَابِلَةً لتاء التانيث في «ابنة».

وقد ذهب السيرافي إلى أنّ التاء في «بنت» ونحوها علم التانيث، قال: ولذلك تسقط في جمع السلامة في «أَخَوَاتٍ» و«بَنَاتٍ»؛ وأما سكون ما قبلها فلائّه أريد بها الإلحاق؛ وأما «هَنْتُ» فالتاء فيه بدل من الواو أيضاً؛ لقولهم في الجمع: «هَنْوَاتُ». قال الشاعر [من الطويل]:

أرى ابنَ نِزارٍ قد جَفَّاني ومَلَّنِي على هَنْوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَنَابِعٌ^(١)
والمراد بها أيضاً الإلحاق بفعل، نحو: «بَكَرٍ»، و«غَمِرٍ».

= الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تهدموا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «بالغدر»: جازٍ ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «داري»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «فإنها»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، وها: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «تراث»: خبر «إن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «كريم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا يبالِي»: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «العواقب»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «إن تهدموا...»: بحسب الفاء. وجملة «تهدموا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنها تراث»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «لا يبالِي»: في محل جر صفة للكريم.

والشاهد فيه قوله: «تراث» حيث قلب الواو تاءً، فأصلها «وُراتٌ» من وِثْرٍ وِثْرَةٌ وورِثًا وإِراثًا.

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

وأما «كَلْنَا» في قولهم: «جاءتني المرأتان كلتاها»، و«مررت بهما كلتيهما»، فمذهب سيبويه^(١) أنها «فعلٌ» بمنزلة «ذُكِرِي»، وأصلها «كَلُوا»، فأبدلت الواو تاءً فهي عنده اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية خلافاً للكوفيين^(٢)، وليس من لفظ «كُلٌّ» بل من معناه، فقد تقدّم ذلك فيما قبل. ومن الياء في نحو: «أَنَسَرُ»، وهو افتعل من «الْيَسَر»، أبدلوا من الياء تاءً كما أبدلوا من الواو في نحو: «أَتَعَدُّ»، و«أَتَزَنُّ». ولأما في «أَسْتَوُوا»، أي: أجدبوا، وهو من لفظ «السَّتَّة» على قول من يرى أن لامها واوٌ، لقولهم: «سَنَّةٌ سَنَوَاءٌ»، و«استأجرته مُسَانَاةً». ومنهم من يقول التاء بدل من الواو التي هي لامٌ، ومنهم من يقول: إنها بدل من ياء، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة، تنقلب ياءً على حدِّ «أَوْعَيْتُ»، و«أَغْرَيْتُ»، ثم أبدل من الياء التاء، وهو أقيسُ.

وأما «بُنَّانٍ»، فالتاء فيه بدل من الياء، والذي يدلُّ أنه من الياء أنه من «بُنَّيْتُ»؛ لأنَّ «الاثنتين» قد بُنِيَ أحدهما على الآخر، وأصله: «بُنَّيْتُ» كـ «قَلِمٌ». يدلُّ على ذلك جَمْعُهُمْ إِيَّاهُ على «أُنْبَاءٍ» بمنزلة «أُنْبَاءٍ» و«آخَاءٍ»، فنقلوه من «فَعَلٌ» إلى «فَعُلٌ»، كما فعلوا ذلك في «بُنَيْتٍ»، و«أُخْبِتٍ». فأما التاء في «بُنَّانٍ»، فتاء التأنيث بمنزلتها في قولك: «ابْنَتَانِ» تثنية «ابْنَةٍ»، و«بُنَّانٍ» بمنزلة «بُنَّانٍ». وقد أبدلوا من الياء في «كُنَيْتٌ» و«ذُنَيْتٌ» وأصلهما: «كَيْيَّةٌ»، و«ذَيْيَّةٌ»، وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه أبو عُبَيْدَةَ. قالوا: «كان من الأمر كَيْيَّةٌ وَكَيْيَّةٌ، وَذَيْيَّةٌ وَذَيْيَّةٌ»، ثم حذفوا تاء التأنيث، وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً على سبيل الإلحاق، كما فعلوا ذلك بقولهم: «بُنَّانٍ»، فقالوا: «كُنَيْتٌ وَذُنَيْتٌ». وفيهما ثلاث لغات: منهم من بينهما على الفتح، فيقول: «كُنَيْتٌ»، و«ذُنَيْتٌ»، ومنهم من يبينهما على الكسر، فيقول: «كُنَيْتٌ» و«ذُنَيْتٌ»، ومنهم من يبينهما على الضم، فيقول: «كُنَيْتٌ»، و«ذُنَيْتٌ». فأما «كَيْيَّةٌ» و«ذَيْيَّةٌ»، فليس فيهما مع الهاء إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو البناء على الفتح. وإن قيل فهَلَّا قلت: إنَّ التاء بدل من الواو، وإنَّ أصلَ «كَيْيَّةٍ»: «كَيْيَوَةٌ»، فاجتمعت الواو والياء، وقُلِبَت الواو ياءً على حدِّ «سَبِيدٌ»، و«مَيْيَبٌ»، قيل: لا يجوز؛ لأنَّك كنت تصير إلى ما لا نظير له في كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثلُ «خَيْيَوَةٌ» ممَّا عيَّنه ياءٌ، ولأَمُّه واوٌ، فأعرفه.

وقد أبدلوا التاء من السين في «سَيْتٌ»، وأصله: «سَيْدَسٌ»؛ لأنه من التَشْدِيدِ، يدلُّ على ذلك قولهم في تحقيره: «سُدَيْسَةٌ»، لكنَّهم قلبوا السين الأخيرة تاءً لِتَقَرُّبِهَا مِنَ الدَّالِ التي قبلها، وهي مع ذلك مهموسةٌ كما أنَّ السين مهموسة، فصار التقدير: «سَيْدَتٌ»، فلمَّا

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٢) انظر المسألة الثانية والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٤٣٩ - ٤٥٠.

اجتمعت الدال والتاء، وبينهما تقاربٌ في المخرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافقهما في الهمس، ثم اذغموا التاء في التاء، فقالوا: «سِتْ». وأما قول الشاعر أنشده أحمد بن يحيى [من الرجز]:

يا قاتل الله... إلخ^(١)

فإنه أراد: الناس، وأكياس، وإنما أبدل من السين تاءً لتوافقهما في الهمس، وأنهما من حروف الزيادة، وهي مجاورةٌ لها في المخرج توسعاً في اللغة، وقد أبدلوا منها في «طَسَيْتَ»، وأصله «طُسُ»؛ لقولهم في التصغير: «طُسَيْسٌ»، وفي التكسير: «طَسَّاسٌ». وقد أبدلوا من الصاد في «لِصٌّ»، وذلك أنهم قالوا: «لِصٌّ»، و«لِصٌّ»، و«لِصٌّ»، و«لِصَّتْ»، وأصله الصاد، والتاء مبدلة منها. يدل على ذلك قولهم: «تَلَصَّصَ عليهم»، و«هو يَتَنُ اللَّصُوصِيَّةَ»، و«أَرْضٌ مَلَصَّةٌ»: ذاتُ لُصُوصٍ. وقالوا في الجمع: «لُصُوصٌ». وربما قالوا: «لُصُوتٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

فَتَرَكْنِ نَهْلًا غَيِّلاً أَبْنَاهَا وَيَنِي كِنَانَةً كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ^(٢)

ومن قال ذلك جعله لغةً، لأنها مبدلة من الصاد، واشتقاقه من «اللَّصُّص»، وهو تضائق ما بين الأسنان، كأن اللصَّ يضابق نفسه ويصغرها لتلا يُرى. وقالوا: «الذُعَالِيَت» بمعنى الذُعَالِيْب بالباء المعجمة من تحت، وهي قِطْعُ الْخِرْقِ وَالْأَخْلَاقِ. قال الشاعر [من الرجز]:

مُنْسَرِحًا عَنْهُ ذُعَالِيْبُ الْخِرْقِ ١٣١٦-

واحدُهما: دُعْلُوبٌ، فالتاء بدل من الباء.

فصل

[إبدال الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالها من

(١) تقدم بالرقم ١٣١٠.

(٢) تقدم بالرقم ١٣١١.

١٣١٦ - التخرُّيج: الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ١٠/١٧٩، ١٨٠؛ وشرح شواهد

الشافعية ص ٤٧٣؛ ولسان العرب ١/٣٨٨ (ذعلب)، ٢/٤٨٠ (سرح).

اللغة: منسرحاً: متفلتاً للرعي. أراد: مبتعداً عن قطع الخرق.

الإعراب: «منسرحاً»: حال منصوب بالفتحة. «هه»: جاز ومجرور متعلقان بالحال قبلهما.

«ذُعَالِيْب»: فاعل لاسم المفعول «منسرح» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الخرق»: مضاف إليه

مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الوزن.

والشاهد فيه قوله: «ذُعَالِيْب» حيث جاء بالبيت على أنها الأصل وأن «ذُعَالِيَت» مبدلة منها.

الهمزة في «هَرَفْتُ الماء»، و«هَرَحْتُ الدابة»، و«هَنَرْتُ الثوب»، و«هَرَدْتُ الشيء» عن اللُّخْيَانِي، و«هَيْك»، و«لَهَيْك»، و«هما والله لقد كان كذا»، و«هِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ» في لغة طَيِّيء، وفيما أنشد أبو الحسن [من الكامل]:

١٣١٧- وأتى ضواحيها فقلن: هذا الذي منَحَ المَوْدَّةَ غيبرنا وجفانا
أي: إذا الذي، ومن الألف في قوله [من مجزوء الرجز]:
إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَمَّة^(١)

وفي «أَنَّة»، و«خَيْهَلَة». وقوله [من المتقارب]:
وقد راينني قولها: يا هَنَاه [وَنَحَكَ أَلَحَقْتُ شَرَّابِشْر]^(٢)
هي مبدلة من الألف المثقلة عن الواو في «هَنَوَات». ومن الياء في «هَذِه أُمّة اللّه».

١٣١٧ - التخریج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ٤٥٠/١٥ (ذا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٠٣؛ ومزّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧؛ ولسان العرب ٤٨٠/١٥ (ها)؛ والمحاسب ١/ ١٨١؛ والمقرب ٢/ ١٧٩؛ والمنع في التصريف ١/ ٤٠٠.

اللغة: صواحِب: جمع صاحبة، جفانا: أعرض عنا وقاطعنا.

المعنى: جاءه صواحب حبيته، فقلن مشيرات إليه، ومستفهمات عنه: أهذا الذي أعطى المحبة غيرنا، وترك مودتنا، ولم يلتفت إلينا، ولم يف بالعهْد. أي: بش المحب وبش ما فعل.

الإعراب: «وأنى»: الواو: حسب ما قبلها، و«أتى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «صواحبها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فقلن»: الفاء: حرف عطف، و«قلن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «هذا»: الهاء: مبدلة من همزة الاستفهام، وليست للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع خبر للمبتدأ. «منَحَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «المودة»: مفعول به أول منصوب. «غيرنا»: مفعول به ثان. و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وجفانا»: الواو: حرف عطف، و«جفا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أتى صواحبها»: حسب ما قبلها أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلن»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا الذي»: في محل نصب مفعول القول. وجملة «منَحَ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جفانا»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذا الذي» حيث جاءت الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، وهي في لغة طَيِّيء.

(١) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٢) تقدم بالرقم ٩٠.

ومن التاء في «طَلَحَتْ»، و«حَمَزَتْ» في الوقف. وحكى قُطْرُبٌ أَنَّ في لغة طَيْيٍّ: «كيف البَثُونُ والْبِنَاةُ، وكيف الإِخْوَةُ والأَخَوَاءُ».

قال الشارح: قد أبدلت الهاء من الهمزة والألف والياء والتاء. فأما إبدالها من الهمزة، فقد أبدلها منها إبدالاً صالحاً على سبيل التخفيف، إذ الهمزة حرف شديد مستقبل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان، إلا أَنَّ الهمزة أدخل منها في الحلق. قالوا: «هَرَّتْ الماء»، أي: أَرَفَّتْهُ، فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة؛ فأما «أَهَرَّتْ»، فالهاء زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حدّ زيادتها في «أَسْطَاغَ». وقالوا: «هَرَحَتِ الدَّابَّةُ»، أي: أَرَحَتْهَا، و«هَنَرَتِ الشَّوْبَ»، أي: أَنَزَتْهُ، وهو أَفَعَلْتُ من «النَّيِّرِ». وقالوا: «هَرَدَتِ الشَّيْءُ»، أي: أَرَدَتْهُ، حكى ذلك أجمع ابن السُّكَيْتِ، وقد أبدلوا منها، وهي أصل، قالوا: «هَيَّاكَ» في «إِيَّاكَ». قال [من الطويل]:

فَهَيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ^(١)

هكذا أنشده أبو الحسن، وقد قرئ «هَيَّاكَ نَعْبُدُ وَهَيَّاكَ تَسْتَعِينُ»^(٢). وعن قُطْرُبٍ أَنَّ بعضهم يقول: «أَيَّاكَ» بفتح الهمزة، ثم يُبَدِّلُ منها الهاء، فيقول: «هَيَّاكَ». وقالوا: «لَهَيْئِكَ قائمٌ»، والأصل: لإِنِّكَ، قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقِ عَلَى قُلُوبِ الْجَمِيِّ لَهَيْئِكَ مِنْ بَرِّقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ^(٣)

وقالوا: «هَمَّا وَاللهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا»، يريدون: أَمَّا والله، و«هِنَ فَعَلْتُ»، يريدون: «إِنِّ»، وهي لغة طائفة، وأنشد أبو الحسن [من الكامل]:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا... إلخ

وهذا الإبدال، وإن كثر عنهم على ما ذكر، فإنه نَزَرٌ يسيرٌ بالنسبة إلى ما لم يُبَدَّلْ، فلا يجوز القياس عليه، فلا تقول في «أَحْمَدَ»: «هَحْمَدَ»، ولا في «إِبْرَاهِيمَ»: «هَبْرَاهِيمَ» ولا في «أَنْزَجَةَ»: «هَنْزَجَةَ»، بل تتبع ما قالوا، وتوقف حيث انتهوا.

وأما إبدال الهاء من الألف فتحو قول الراجز [من الرِّجَزِ]:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمِّكَ نَمَّةٌ

مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا

إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَمَّةٌ^(٤)

(١) تقدم بالرقم ١١٤٩.

(٢) الفاتحة: ٥. وهي قراءة ابن السوار الغنوي.

انظر: البحر المحيط ٢٣/١؛ وتفسير القرطبي ١٤٦/١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٤) تقدم بالرقم ١١٠٦.

أي: من هُنا. وقوله: «فَمَ» يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد «فَمَا»، والألف يُكره الوقف عليها لخفائها، فأبدل منها الهاء لتقاربهما في المخرج، والمراد بما أضعُ أو نحو ذلك، ويجوز أن يكون قوله: «فَمَ» زَجْراً، أي: فَمَ يا إنسان، كأنه يخاطب نفسه، ويزجرها.

وأما قولهم: «أَنَ» في الوقف على «أَنَ فعلتُ»، فيجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف، وهو الأمثل؛ لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو «أَنَا» بالألف، والهاء قليلة، ويجوز أن تكون الهاء لبيان حركة النون في «أَنَ» كالألف، ولا تكون بدلاً منها.

وقالوا: «حَبَّهَلَه»، وهو اسمٌ للفعل، وأصله «حَيَّ هَلْ»، رُكْباً كخمسة عشر، والألف في «حَبَّهَلَه» لبيان الحركة والهاء بدل من الألف، وقد تقدّم الكلام عليه مستقصى في المبتدآت. وأما قول امرئ القيس [من المتقارب]:

وقد رابني قولها يا هُنا هُ ونحك أَلَحَقْتُ شراً بِشَرٍّ^(١)

فهو مما اختص به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: «يا نَكَاع»، و«يا حَبَاب»، ولم يستعملوها في غير النداء. وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والجيد فيها أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة في «هَنُوك»، و«هَنُوات» في قوله [من الطويل]:

على هَنُوات شَأْنُها مُتَتَابِعٌ^(٢)

كَأَن أصلها «هَنُوات»، «فَعَالٌ» منه، فأبدلت الواو هاء. وصاحب هذا الكتاب يشير إلى أن الواو لما وقعت طَرَفًا بعد ألف زائدة، قُبِلت أَلَفًا، والهاء بدل من تلك الألف. وذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف للوقف لخفاء الألف كما لحقت في النذبة من نحو: «وا زِيدَا»، وحُرِكت تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويُحكى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن، والألف عندهما بدل من الواو التي هي لام الكلمة، وهو قول واهٍ من قبيل أن هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرّت إلى الوصل حذفتها البتة، ولم تُوجد، لا ساكنة، ولا متحركة، ولذلك رَدَّ قولُ المُتَنَبِّي [من البسيط]:

١٣١٨ - وَاحَرَ قَلْبَاهُ بِمَنْ قَلْبُهُ شَبِيهُ وَمَنْ بِجَسَمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

(١) تقدم بالرقم ٩٠.

(٢) تقدم بالرقم ٩٣.

١٣١٨ - التخریج: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٣.

اللغة: واحَرَ قلبه: أي واحَرَ قلبي. الشبم: البارِد.

المعنى: بالحرارة قلبي من حب رجل قلبه بارد نحوي، مع آتي في عرفه سقيم الحال والجسم من

شدة هذا الحب.

لكونه أثبت هاء السكت وحركها. وذهب آخرون إلى أن الهاء في «هَئَا» أصل، وليست بدلاً، إنما هي لأم الكلمة كـ«عَضَّة» و«شَفَّة»، وهو قول ضعيف لقلّة باب «سَلِس»، و«قَلِق».

وقد أبدلت الهاء من الياء في «هَئَة»، والأصل «هَئِي»، وذلك أن المذكر «ذَا» والمؤنث «تَا»، و«ذِي»، وليست الياء في «ذِي» للتأنيث إنما هي عين الكلمة، والتأنيث يُفهم من نفس الصيغة كما قلنا في «بَنَتْ» و«أَخَتْ»، والذي يدل على أن الياء هي الأصل، والهاء مبدلة منها، أنك تقول في تحقير «ذَا»: «ذَيَّا». و«ذِي» إنما هي تأنيث «ذَا» ومن لفظه، فكما لا تجد الهاء في المذكر أصلاً، فكذلك هي أيضاً في المؤنث بدل غير أصل. وإذا ثبت أن الهاء بدل من الياء، فكما أن الياء ليست للتأنيث كذلك الهاء التي هي منها، إذ لو كانت للتأنيث لكانت زائدة، وهي ههنا بدل من عين الكلمة، كما أن ميم «قَم» بدل من الواو، هذا نصٌ سيبويه^(١) مع أن تاء التأنيث تكون في الوصل تاءً، نحو: «حَمَزَة»، و«طَلْحَة»، و«قائمة»، و«قاعدة»، وهذه هاء وصللاً ووقفاً.

واعلم أن من العرب من يُسكن هذه الهاء وصللاً ووقفاً، كما كانت الياء كذلك، ومنهم من يُشبّهها بهاء الضمير؛ لكونها متصلة باسم مبهم غير متمكن، فيكسرهما في الوصل، فيقول: «هَئَة هَئَة»، و«هَئِي جُمْلَة»، كما تقول: «مررت به»، و«نظرت إلى غلامه»، ويُزِدُفها ياء لبيان كسرة الهاء، ومن يقول ذلك يقف على الهاء ساكنةً.

= الإعراب: «وا»: حرف نداء وتندبة. «حرّ»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قلبا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المُنْقَلِبة ألفاً لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للألف، وهو في محل نصب، والياء المقْلوبة ألفاً في محلّ جرّ بالإضافة، والألف لتوكيد التندبة، والهاء: للسكت. «مَن»: حرف جرّ، «من»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«حرّ». «قلبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «شيم»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. «ومن»: الواو حرف عطف، «من»: اسم موصول معطوف على «من» السابقة. «بجسمي»: الباء حرف جرّ، «جسمي»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «وحالي»: الواو حرف عطف، «حالي»: اسم معطوف على «جسمي»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «هنده»: ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر محذوف، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «سقم»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة: «قلبه شيم» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عنده سقم» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وا حرّ قلبا» حيث أثبت هاء السكت في الوصل، وحركها. وهذا مردود.

ومما يدلُّ أنَّ الياء لبيان الحركة، وأنَّ الهاء ليست للتأنيث، أنَّك لو سميت رجلاً بـ«هـ» لأعربت، ونوّنت، وقلت: «هذا ذُه»، و«رأيت ذُهًا»، و«مررت بذِه»، فتحذف الياء للاستغناء عنها بالحركات، وتصرفه، ولو كانت الهاء للتأنيث لم تصرفه كما لم تصرف «حمزة» و«طلحة»، وهذا واضح.

وأما إبدالها من التاء في نحو: «حمزة»، و«طلحة»، فإذا وقفت على هذه التاء، أبدلت منها الهاء، وقد تقدّم الكلام عليها في حروف الزيادة. ومنهم من يُجري الوصل مجرى الوقف، فيقول: «ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ». ومنهم من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول [من الرجز]:

بَلْ جَوَزَ ثَنِيهَاءَ كَطَهَّرَ الْحَجَفَتُ^(١)

وحكى قطرب عن طييء أنهم يقولون: «كيف البنون والبنات»، وكيف الإخوة والأخوات، فأبدلوا من تاء الجمع هاء في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة، وذلك شاذ. وقد قالوا: «التأبوة» في التأبوت، وهي لغة، ووزنه فَعْلُوْتُ، كـ«رَحْمَتِ»، فهو كـ«الطاعُوت»، وأصله: «تَرَبُّوت»، فقلّبوا الواو ألفاً، و«التأبوة» لغة الأنصار، و«التأبوت» لغة قُرَيْش، وقال ابن مغن: لم يختلف الأنصارُ وقريشُ في شيء من القرآن إلا في «التأبوت». ووقف بعضهم على «اللات» بالهاء، فقال: «اللاة»^(٢).

فصل

[إبدال اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام أبدلت من النون والضاد في قوله [من البسيط]:
وقفتُ فيها أضيلاً لأسألُها [عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَخْبَأ]^(٣)
وقوله [من الرجز]:

[لَمَّا زَأَى أَنَّ لَا دَعَةَ وَلَا شَبِغَ] مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ جَقْفٍ فَالطَّجَعِ^(٤)

قال الشارح: قد أبدلت اللام من النون في قوله [من البسيط]:
وقفتُ فيها أضيلاً لأسألُها

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

(٢) في الآية: «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى» [النجم: ١٩]. وهي قراءة الكسائي وابن كثير وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ١٧/١٠١ والنشر في القراءات العشر ١٣٢/٢، ٣٧٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٢/٧.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٢.

الشعر للنابغة الذبياني، وتماؤه [من البسيط]:

عَيْثُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَخِيْدٍ^(١)

والمراد: «أَصِيلًا»، تصغير «أصيل» على غير قياس، وإنما أبدلوا من اللام النون. فإن قيل: لِمَ زعمتم أن اللام بدل من النون؟ وهل كانت النون هي المبدلة من اللام، واللام لَمْ مكسرة من الأولى كما كُثِرَت اللام في «جَنْدَقَوْقٍ»^(٢) و«مَنْجُونٍ»^(٣). قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن اللام لو كانت أصلاً لم تثبت الألف قبلها في التصغير، ولانقلبت على حدّ انقلابها في «شَمْلَالٍ»، و«سِرْبَالٍ»، وكنت تقول: «أَصِيلٌ» كما تقول: «شَمِيلٌ» و«سُرَيْيِلٌ». ولما لم يُقَلْ ذلك بل ثبت، دلّ أن اللام بدل، والنون أصل، وأنها في حكم المنطوق بها، ولذلك لو سُمِّيَتْ به رجلاً، لم تصرفه في المعرفة؛ لأنّ النون كالثابتة، يدلّ على ذلك ثبات الألف قبلها، كما كانت إرادة التأنيث في «خَمْرَاءَ»، و«ضَفْرَاءَ» بمنزلة ثبات الألف. وكذلك كان «هَرَأَقٌ» إذا سُمِّيَتْ به بمنزلة «أَرَأَقٌ»، فكما أن هذه الأشياء في حكم ما انقلبت عنه، كذلك اللام هنا في حكم النون، وهو فيه أَبَيَّنُّ لِمَا ذكرناه من ثبات الألف.

ويؤيد كون النون أصلاً قولهم في تصغير «عَشِيَّةٍ»: «عَشِيَّانٌ»، كأنه تصغير «عَشِيَّانٍ» على زنة «فَعْلَانٍ»، وقد ظهر فيه النون، كذلك «أَصِيلَانٌ». وقد ذهب قوم إلى أنه جمع، كأنهم جمعوا «أَصِيلًا» على «أَصْلَانٍ» على حدّ «رَغِيْفٍ» و«رُغْفَانٍ»، ثم صغروه، فصار «أَصِيلَانًا»، ثم أبدلوا اللام من النون، وقالوا: «أَصِيلَالٌ». وهو قول فاسد، لأنّ هذا الضرب من الجمع لا يُصَغَّرُ، وإنما هو اسم مفرد اختصّ به التحقير، كما اختصّ بـ«عَشِيَّةٍ» و«أَبْيَيْتُونُ»، ونحو ذلك من الأسماء التي لم تُسْتَعْمَلْ إلّا في التحقير.

وقد أبدلوها من الضاد في قول الراجز [من الرجز]:

لَسَا رَأَى أَنْ لَا ذَعَةَ وَلَا شَيْبَنَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ جَفْفٍ فَالْطَّجَعُ^(٤)

والمراد: «اضْطَجَعَ»، فأبدل من الضاد اللام، ويُروى: «فاضطجع» على الأصل، و«اطَّجَعَ»، فأبدل من الضاد طاءً، ثم ادغمها في الطاء؛ لاجتماعهما في الجهر والإطباق.

(١) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٢) الجندقوق: بقلة أو حبشية كالفَتْ الرُّطْب، نبطية معربة، ويُقال لها بالعربية: «الذُّرْق»، والجندقوق أيضاً: الطويل المضطرب. (لسان العرب ٧١/١٠ (حندق)).

(٣) المنجئون: الدولاب التي يُستقر عليها. (لسان العرب ١٠١/١٣ (جنن)، ٤٢٣ (منجن)).

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٢.

فصل [إبدال الطاء]

قال صاحب الكتاب: والطاء أبدلت من التاء في نحو: «اضْطَبَّرَ»، و«فَحَضَبُ» برَجْلِي.

قال الشارح: قد أبدلت الطاء من التاء إبدالاً مَطرَداً، وذلك إذا كانت فاء «افْتَعَلَ» أحدَ حروف الإطباق، وهي أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، نحو: «اصْطَبِرْ يصْطَبِر» و«اضْطرب يضْطرب»، و«اطْرَدَ»، و«اظْطَلَمَ»، والأصل: «اصْتَبِرَ»، و«اضْتَرَبَ»، و«اطْطَرَدَ»، و«اظْطَلَمَ». والعلَّة في هذا الإبدال أنَّ هذه الحروف مستعليةٌ فيها إطباقٌ، والتاء حرف مهموس غير مستعمل، فكروها الإتيانَ بحرف بعد حرف يُضادُه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنَّهما من مَخْرَجٍ واحدٍ، ألا ترى أنَّه لولا الإطباقُ في الطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاءً، فمخرَجُ هذه الحروف واحدٌ، إلَّا أنَّ ثَمَّ أحوالاً تفرق بينهما من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطاء إطباقٌ واستعلاءٌ يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوتُ، ويكون العملُ من وجه واحدٍ، فيكون أخفَّ عليهم.

ومثله الإمالة، ليس الغرض منها إلَّا تقريب صوت من صوت، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، وهذا الإبدالُ وقع لازماً، فلا يُتكلَّم بالأصل كما أنَّ أصل «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ»: «سَيِّوَدٌ» و«مَيِّوَتٌ»، ولا يُتكلَّم بهما، فكذلك «اضْطَرَبَ» افتَعَلَ من «الضرب»، و«اظْطَلَمَ» افتَعَلَ من «الظلم»، ولا يُتكلَّم بشيء من ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣١٩ - [هو الجوادُ الذي يُعطيك نائِلُهُ عَفْواً] وَيُظْطَلِمُ أَخْبائاً فَيُظْطَلِمُ

١٣١٩ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٢؛ وسرَّ صناعة الإعراب ٢١٩/١؛ وسبط اللآلي ص ٤٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/٢؛ وشرح التصريح ٣٩١/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٣؛ ولسان العرب ٣٧٧/١٢ (ظلم)؛ والمفاسد النحوية ٥٨٢/٤؛ ويلا نسبة في الخصائص ١٤١/٢؛ وشرح الأشموني ٨٧٣/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٣؛ ولسان العرب ٢٧٣/١٣ (ظنن).

اللفظة: هذا: أي هرم بن سنان. الجواد: الكريم. النائل: العطاء. أظلم: احتمل الظلم. المعنى: يقول: إنَّ هرم بن سنان رجل كريم يعطي من يسأله، وإن سئل فوق طاقته فإنَّه يحتمل الظلم.

الإعراب: «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «الجواد»: خبر المبتدأ مرفوع. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع نعت «الجواد». «يعطيك»: فعل مضارع مرفوع، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «نائله»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. «عفواً»: مفعول مطلق منصوب، والتقدير: «إعطاء» =

قال أبو عثمان: هذا هو الكلام الصحيح. ومن العرب من يُبدل التاء إلى ما قبلها، فيقول: «أَصْبَرَ يَصْبِرُ»، و«أَضْرَبَ يَضْرِبُ»، وقرأ «أَنْ يُصْلِحَا»^(١)، كأن هؤلاء لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول، واذغموه فيه؛ لأنه أبلغ في الموافقة. ومن العرب من إذا بنى مفاؤه ظاءً معجمةً «افْتَعَلَ»، أبدل التاء طاءً غير معجمة، ثم يبدل من الطاء التي هي طاءً لما بينهما من المقاربة، ثم يذغمها في الطاء المبدلة من تاء «افْتَعَلَ»، فيقول: «أَطْهَرَ حاجتي، وأَطْلَمَ»، والأصل: «أظْهَرَ»، و«أظْلَمَ»، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لئلا يذهب صغير الصاد، وتَقْشِي الضاد بالاذغام. والصحيح الأول؛ لأن المطرود إذا أريد الاذغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، فلذلك ضعُف الوجه الثاني، لأن فيه قلب الثاني إلى لفظ الأول، فإذا الوجه الثالث أقيس من الوجه الثاني وإن كان الثاني أكثر منه. ويُشَد بيت زهير [من البسيط]:

هو الجوادُ الذي يُعْطِيكَ نائِلَهُ عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أَحْيَاناً فَيَنْظِلِمُ

ويُروى: «فَيَنْظِلِمُ»، على حدِّ «أَصْبَرَ» على الوجه الثاني، وهو قلب الثاني إلى لفظ الأول، واذغام الأول في الثاني، وهو شاذ في القياس وإن كان كثيراً في الاستعمال، ويروى: «فَيَنْظِلِمُ» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، ويروى: «فَيَنْظِلِمُ» بنون المطاوعة، نحو: «كَسَرَ، وانكسر».

ولا يجري المنفصل في ذلك مجرى المتصل لا تقول في «قَبَضَ يَلِكُ»: «قَبْطَلِكُ»، ولا «قَبْطَلِكُ» لعدم لزومه وجواز الوقف على الأول. وكذلك «قَبَضْتُ» لا يلزم فيه ذلك، لأن التاء ضميرُ الفاعل، وهو اسم قائم بنفسه غير الفعل حقيقة، فلا تقول: «قَبْضُطُ»، ولا «قَبْطُ». ومن العرب من يُشَبِّه هذا التاء بتاء «افْتَعَلَ»، ويقول:

= عَفْوَاً. «ويظلم»: الواو: حرف استئناف، «بظلم»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أحياناً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«بظلم». «فبظلم»: الفاء: حرف عطف، «يظلم»: فعل مضارع مرفوع بالفتحة، وفاعله: هو.

وجملة «هو الجواد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعطيك...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بظلم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بظلم»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «بظلم» وأصله «بظنلم»، فالطاء فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة، وهي تاء الانفعال، فقلبت التاء طاءً، فصارت «بظلم» ومن العرب من يقلب الطاء إلى طاء، فيجتمع طاءان متجاورتان فتدغم إحداها في الأخرى فتصير: «فيظلم» ومنهم من يقلب الطاء طاءً فتصير «بظلم».

(١) النساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري وعثمان.

انظر: تفسير القرطبي ٤٠٤/٥؛ والمحتسب ٢٠١/١؛ ومعجم الفراءات القرآنية ١٦٨/٢.

«قَبْضُطٌ» و«قَبْطٌ»، وهي لغة لبعض بني تميم. قال الشاعر [من الطويل]:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَ بِنِغْمَةٍ فَحَقُّ لِسَانٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبٌ^(١)

وذلك لأنَّ الفاعل وإن كان منفصلاً من الفعل، فقد أُجري مجرى بعض حروفه حكماً. ألا ترى أنَّهم سَكَنُوا أَجَرَ الفعل عند اتصال ضمير الفاعل به، نحو: «ضَرَبْتُ»، و«كَتَبْتُ»، لثلاً يجتمع في كلمة أربع متحرّكاتٍ لوازِمٍ، ولا يفعلون ذلك به عند اتصال ضمير المفعول، نحو: «ضَرَبْتُكَ»، و«شَتَمْتُكَ»، ومن ذلك استقْبَاحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد، ولم يستقْبَحُوا ذلك في المفعول، فلَمَّا كان الفاعل قد أُجري في هذه المواضع مجرى ما هو من الفعل، أجزوا التاء النية هي ضميرُ الفاعل مجرى التاء في «افْتَعَلَ»، فإذا الإبدال في «اضْطَرَبَ» ونظائره قياسٌ مطرَّدٌ، وفي «فَحَضَطُ» ونحوه شاذٌّ لا يقاس عليه، فاعرفه.

فصل

[إبدال الدال]

قال صاحب الكتاب: والدال أبدلت من التاء في «أَزْدَجَرَ»، و«أَزْدَانِ»، و«فَزْدُ»، و«أَذْكَرَ» غير مدغم فيما رواه أبو عمرو، و«أَجْدَمَعُوا»، و«أَجْدَزَ» في بعض اللغات. قال [من الوافر]:

١٣٢٠ - [فقلتُ لصاحبي لا نخبسانا ينزع أصوله] وأجدزُ شيحاً
وفي «دُولَجٍ».

(١) تقدم بالرقم ٧٥١.

١٣٢٠ - النخريج: البيت لمضرس بن ربيعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١؛ وله أو ليزيد بن الطثرية في لسان العرب ٣١٩/٥، ٣٢٠ (جزر)؛ والمقاصد النحوية ٥٩١/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٨؛ وخزانة الأدب ١٧/١١؛ ومسز صناعة الإعراب ص ١٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩، ٢١٨؛ ولسان العرب ١٢٥/٤ (جر)؛ والمقرب ٢/١٦٦؛ والممتع في التصريف ٣٥٧/١.

اللغة: تحبسانا: تمنعانا. اجدزُ أصله: اجتزَّ: قطع. الشيح: نوع من الثبت.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبه بقوله: لا تمنعنا عن شيء اللحم بأن نقلع أصول الشجر، بل خذ منه ما نيسر، وأسرع لنا في الشيء.

الإعراب: «فقلتُ»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلتُ»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لصاحبي»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلتُ»، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «لا»: ناهية. «تحبسانا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ينزع»: جار ومجرور متعلقان بـ «نخبسنا»، وهو مضاف. «أصوله»: مضاف إليه مجرور، وهو =

قال الشارح: متى كانت فاء «أَفْتَعَلَ» زاءً قُلِبَتِ التاء دالاً، وذلك نحو: «ازدجر»، و«ازدهى»، و«ازدان»، و«ازدلف»، والأصل: «ازتجر»، و«ازتهى»، و«ازتان»، و«ازتلف»، لأنه أفتعل من «الزجر»، و«الزهُو»، و«الزُينة»، و«الزُلف»، فلما كانت الزاي مجهورةً، والتاء مهموسةً، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر؛ قَرَّبوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاء، وهي الدال، فقالوا: «ازدجر»، و«ازدان»، قال الشاعر [من الكامل]:

١٣٢١- إِلَّا كَتَعْهَدِيكُم بِذِي بَقْرِ الْجَمَى هَنِيهَاتِ ذُو بَقْرِ مِنَ الْمُزْدَارِ
ومن كلام ذي الرُّمة في بعض أخباره: «هل عندك من ناقةٍ تَزْدَارُ عليها مَيًّا». وأنشد لرؤبة [من الرجز]:

١٣٢٢- فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيْمًا ازْدَهَافِ

وهو من أبيات الكتاب، والمراد بذلك كلُّه تقريبُ الصوت بعضه من بعض على حدِّ

= مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «واجدز»: الواو حرف عطف، و«واجدز»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «شيحا»: مفعول به منصوب. وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تحبانا»: في محلِّ نصب مفعول القول. وجملة «واجدز شيحا»: معطوفة على جملة «تحبانا».

والشاهد فيه قوله: «واجدز» حيث أبدلت التاء دالاً بعد الجيم.

١٣٢١ - التخریج: البيت لمؤرخ السلمي في خزانة الأدب ٤/٤٦٩.

اللغة: ذو بقر: اسم موضع. المزدار: القائم بالزيارة.

المعنى: عهدي بها يشبه عهدكم بهذا الموضع من الديار، فما أبعد على الزوار.

الإعراب: «إلا»: حرف حصر. «كعهديكم»: جاز ومجرور متعلقان بما قبلهما، والمجرور مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «بلي»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «عهد»، والمجرور مضاف. «بقر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحمى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعِدَ، مبني على الفتح. «ذو»: فاعل «هيهات» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «بقر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من المزدار»: جاز ومجرور متعلقان باسم الفعل «هيهات».

وجملة «هيهات ذو بقر»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المزدار» وهي اسم فاعل من الازتيار وهو افتعال من الزيارة.

١٣٢٢ - التخریج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/٤١؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيويه ١/٢٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٩/١٤٢ (زهف).

اللغة: الازدهاف: الاستخفاف.

المعنى: يعاتب رؤبة أباه المعجاج فيقول له: إن في أقوالك استخفافاً بالقول.

الإعراب: «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «ازدهاف»: مبتدأ مؤخر مرفوع =

قولهم: «سَبَقْتُ»، و«صَبَقْتُ»، و«سَوَيْتُ»، و«صَوَيْتُ». وهذا ونحوه قياس مستبصر. وقد قُلِبَت تاء «افْتَعَلَ» دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: «اجْدَمَعُوا» في «اجتمعوا»، و«اجْدَرْ» في «اجتز». وأنشدوا [من الوافر]:

فقلْتُ لصاحبي لا تُخْبِسَانَا بنزعِ أصوله واجدَرُ شَبَحَا

وأما «فَزُدْ»، فالأصل «فَزْتُ» من «الْفَوْز»، أبدلوا من التاء دالاً لمكان الزاي. ولا يقاس ذلك، بل يُسمع، فلا نقول في «اجتراء»: «اجدراء»، ولا في «اجترح»: «اجدرج». وقد حملهم طلبُ التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض على أن أبدلوا من التاء دالاً في غير «افتعل». وذلك نحو قولهم: «ذَوَّلَجْ» في «تَوَّلَجْ». كأنهم رأوا التاء مهموسةً، والواو مجهورةً، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها أختها في المخرج، وأخت الواو في الجهر، فتحصل المجانسة في الصوت، وهذا قليل شاذ في الاستعمال، وإن كان حسناً في القياس، ولقلة استعماله لا يقاس عليه.

وأما «ادَّكَّرَ» و«ادَّكَّرَ» و«ادَّزَى»، فليس ذلك ممّا نحن بضدّه، إنّما هو إبدالٌ ادغام. وقد قلبوا تاء «افْتَعَلَ» مع الذال بغير ادغام دالاً. حكى أبو عمرو عنهم: «اذدكر»، وهو «مُذَكِّرٌ» وأنشدوا لأبي حُكَاكٍ [من الرجز]:

١٣٢٣ - تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبَا وَهَزَمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءُ عَجَبَا

= بالضمّة. «أَيُّمَا»: صفة لمفعول مطلق محذوف محولاً على المعنى، لأنه لما قال: فيها ازدهاف، فُهِم منه (تزدجف) فنصب (أيّما) على معنى: تزدهف ازدهافاً أيّما ازدهاف. «ازدهاف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فيها ازدهاف»: صفة لـ «أقوالاً» في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «ازدهاف»، والأصل: «ازتهاف»، فقلبت التاء دالاً.

١٣٢٣ - التخرّيج: الرجز لأبي حكاك في سرّ صناعة الإعراب ١/١٨٧؛ والممنوع في التصريف ١/٣٥٨؛ والمقرب ٢/١٦٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٢٣؛ ولسان العرب ٤/٣٠٨ (ذكر).

اللغة: الجراز المقضب: السيف القاطع. الهرم: نوع من الحمض. تذري: تفرق.

الإعراب: «تنحي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «على الشوك»: جار ومجرور متعلقان بـ«تنحي». «جرازاً»: مفعول به. «مقضباً»: نعت «جرازاً» منصوب. «والهرم»: الواو: حرف عطف، «الهرم»: معطوف على «جرازاً» منصوب. (وبالرفع) مبتدأ مرفوع. «تذريه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «اذدراء»: مفعول مطلق منصوب. «عجبا»: نعت «اذدراء» منصوب.

وجملة «تنحي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تذريه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (الهام)، أو في محل نصب حال. وجملة «الهرم تذريه»: معطوفة على «تنحي».

والشاهد فيه قوله: «اذدراء» حيث أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الذال، ويجوز فيه ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام بوجهيه.

فصل

[إبدال الجيم]

قال صاحب الكتاب: والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف. قال أبو عمرو: قُلْتُ لرجل من بني حَنْظَلَةَ: «يَمْنُ؟» فقال: «فَقَيْمَج»، فقلت: «من أيهم؟» فقال: «مُرْج». وقد أجزى الوصل مجزى الوقف من قال [من الرجز]:

خَالِي عَزِيفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ
وَبِالْعُدَاةِ كَتَلَ الْبَزْزِجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالسَّيْصِجِ^(١)
وَأُنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ [من الرجز]:

١٣٢٤- كَأَنَّ فِسي أَذْنَابَهُنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّنِيفِ قُرُونُ الْإِجْلِ
وقد أبدلت من غير المشددة في قوله [من الرجز]:

١٣٢٥- لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّيْجَ فَلَا يَزَالُ شَاجِجٌ بِأَبْيِكَ بِجِ

(١) تقدم بالرقم ١٢٢٣.

١٣٢٤ - التخریج: الرجز لأبي النجم في سمط اللاكبي ص ٧١٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٥؛ والطرائف الأدبية ص ٦٣؛ ولسان العرب ١٢٩/٦ (عبس)، ٣٧٥/١١ (شول)؛ والمحتسب ٧٦/١؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٣؛ وأمالی القالي ٧٨/٢؛ وسمز صناعة الإعراب ١٧٦/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٩/٣؛ ولسان العرب ٣٣/١١ (أول)، والممتع في التصريف ٢٤٨/١. اللغة: الشول: جمع «شائل» وهو المرتفع. العبس: ما تعلق بأذنان الحيوانات من أبوالها وأبعارها وجف عليها. الإجل: الإيل، وهو الزعل، أو تيس الجبل. الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «في أذنانهن»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «كأن» المقدم المحذوف، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «الشول»: صفة لـ «أذنان» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «من عبس»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «كأن» المحذوف، و«عبس»: مضاف. «الصيف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قرون»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة الظاهرة. «الإجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «كأن في أذنانهن... قرون...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ أو بحسب ما قبلها. والشاهد فيه قوله: «الإجل» حيث أبدل الجيم من الياء المشددة، مجزياً الرصل مجزى الوقف. والأصل: «الإيل».

١٣٢٥ - التخریج: الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٤٠/٣؛ والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٦؛ وسمز صناعة الإعراب ١٧٧/١؛ وشرح التصريح ٣٦٧/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥؛ ولسان العرب ١٠٣/١٠ (ذلقي)؛ ومجالس ثعلب ١٤٣/١؛ والمحتسب ٧٥/١؛ والمقرب ١٦٦/٢؛ والممتع في التصريف ٣٥٥/١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٤؛ وجمع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢.

اللفظ: لا هم: أي: اللهم. حجتج: حجتني. الشاحج: البغل. بج: بي. وفرتج: وفرتني، والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتَجْ

وقوله [من الرجز]:

حتى إذا ما أَمَسَجَتْ وَأَمَسَجَا

- ١٣٢٦

قال الشارح: الجيم تبدل من الباء لا غير؛ لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلا

= الإعراب: «لاهم»: أصلها: «الهم»: سنادى مبني في محل نصب، والميم: للتعظيم. «إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، وهو فعل الشرط. «قبلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حججت»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والجيم (الياء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فلا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«لا»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «شاحج»: اسم «لا يزال» مرفوع. «بأتيك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «يج (بي)»: جار ومجرور متعلقان بـ «بأتي». «أقمر»: صفة أولى لـ «شاحج» مرفوعة بالضمة. «نَهَات»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة. «ينزي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وفرْتَجْ»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المقلوبة جيماً، وهو مضاف. والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وجملة «لاهم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت... فلا يزال»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبلت»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «لا يزال...»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «بأتيك»: في محل نصب خبر «لا يزال». وجملة «كنت قلت»: فعل الشرط لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينزي»: في محل رفع صفة ثالثة لـ «شاحج». والشاهد فيه قوله: «حججت» و«يج»، و«فرتج»، حيث أبدل الياء جيماً، فالأصل: «حججتي» و«بي» و«وفرتي».

١٣٢٦ - التخريج: الرجز للمعاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٦؛ وبلا نسبة في سز صناعة الإعراب ١/ ١٧٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٠٥ (الجيم)؛ والمحاسب ١/ ٧٤؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والمنع في التصريف ١/ ٣٥٥.

اللغة: أمسجت: أمست. أمسجا: أمسى.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء أو استئناف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب. «ما»: زائدة. «أمسجت»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وأمسجا»: الواو: عاطفة، و«أمسجا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «إذا ما أمسجت وأمسجا...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسجت»: في محل جر بالإضافة، وعطف عليها جملة «أمسجا».

والشاهد فيه قوله: «أمسجت وأمسجا» حيث أبدل الياء جيماً في «أمسجت»، فالأصل: «أمسيت»، كما في «أمسجا»، والألف هنا مبدلة من ياء.

أَنَّ الجيم شديدة، ولولا شدُّتها لكانت ياءً، وإذا شُدَّت الياء صارت جيمًا، قال يعقوب: بعضُ العرب إذا شُدَّ الياء صيَّرها جيمًا، قال الشاعر [من الرجز]:

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ... إلخ

يريد: الإيِّل، فلما شُدَّ الياء جعلها جيمًا، يقال: «أَيِّل»، وهو فَعِيلٌ من «آل يُوُولُ»، و«إَيِّلٌ» بكسر الهمزة وفتح الياء ويتشديدها، وهو فَعَّلٌ منه، وأصلُ هذا الإبدال في الوقف على الياء لخفائها وشَبَّهها بالحركة. قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: «ممن أنت؟ فقال: فقيميخ؟ أي: فقيمي، فقلت: من أيهم؟ فقال: مزخ. أي: مزِّي، وأما قول الراجز، أنشده الأصمعي، قال: أنشدني خَلَفُ الأحمر، قال أنشدني رجلٌ من أهل البادية [من الرجز]:

خَالِي عَوَيْف... إلخ

يريد: أبو علي، والعثي، والصيصي. والصيصي: قَرْنٌ يُقْلَعُ به التمر، والجمعُ الصَّيَاصِي، فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف. وقال الآخر أنشده الفراء [من الرجز]:

لَاهِمَ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ... إلخ

ويروى: «شامخٌ بِأَتِكَ بَخ»، يريد بغيرًا مستكبرًا. فأما قوله [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجْتَ وَأَمْسَجَا

فقد قيل: إِنَّ الجيم فيه بدلٌ من الياء على ما تقدّم، وإنَّ الأصل: أَمْسَيْتَ، فأبدل من الياء الجيمَ، وقد قيل: إِنَّ الجيم بدلٌ من أَلِف «أَمْسَى»، وساغ إبدالها من الألف، وإن كانت الجيم لا تُبدل من الألف، لكنَّ الذي سَوَّغَ هنا كَوْنُ الألف مبدلةً من الياء، ألا ترى أَنَّ الألف قد حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا﴾^(١) بالفتح، والمراد: «يَا أَبْنَا» حيث كانت بدلًا من الياء التي للإضافة، وهذا يدلُّ أَنَّ حُكْمَ البَدَل كحُكْمِ المَبْدَل منه، وأنَّ ما حُذِفَ لالتقاء الساكنين يكون في حكم الثابت، ولذلك أبدل الجيم من المحذوف لالتقاء الساكنين، فاعرفه.

فصل

[إبدال السين]

قال صاحب الكتاب: والسين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز إبدالها صَادًا، كقولك: «صَالِغٌ»، و«أَصْبَغَ نَعْمَةً»، و«صَحَّرَ»، و«صَلَّحَ»، و«مَنَّ

(١) يوسف: ٤١، ١٠٠؛ وغيرها.

صَقَرٌ^(١)، و«يُصَاقُونَ»، و«صُقَّتْ»، و«صَبَقْتُ»، و«صَوَيْتُ»، و«الصَّغْلُ»، و«صِرَاطٌ»، و«صَاطِعٌ»، و«مُصَيَّبٌ».



قال الشارح: إنما ساغ قلبُ السينِ صَادًا إذا وقعت قبل هذه الحروف، من قبل أن هذه الحروف مجهورةٌ مستعليةٌ، والسينُ مهموسٌ مستفلٌ، فكرهوا الخروجَ منه إلى المستعلى؛ لأنَّ ذلك ممَّا يثقل، فأبدلوا من السينِ صَادًا؛ لأنَّ الصاد توافِقُ السينَ في الهمس والصغير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوتُ، ولا يختلف، وهذا العملُ شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضه من بعض من غير إيجاب. فإن تأخرت السينُ عن هذه الحروف، لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ فيها متقدمةً، لأنها إذا كانت متأخرةً، كان المتكلم منحدراً بالصوت من عالٍ، ولا يثقل ذلك ثِقْلَ التصعيد من منخفض، فلذلك لا تقول في: «قِسْتُ»، «قِصْتُ» ولا في «يَخْصُرُ المتاع»: «يَخْصُرُ»، فأعرفه.



قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت قبل الدال ساكنةً، أبدلت زَايًا خالصةً، كقولك في «يَسْدَرُ»: «يَزْدَرُ»، وفي «يَسْدُلُ ثوبه»: «يَزْدُلُ». قال سيبويه^(٢): ولا تجوز المضارعةُ، يعني إشراب صوت الزاي، وفي لغة كَلْبٍ تُبْدَلُ زَايًا مع القاف خاصةً، يقولون «مَسَّ زَقَرٌ»^(٣).



قال الشارح: إذا وقعت السين قبل الدال ساكنةً، أبدلت زَايًا خالصةً، نحو: «يَزْدَرُ» في «يسدر» إذا تحير، و«يَزْدُلُ» في «يسدل» ثوبه إذا أرخاه، والعلَّةُ في ذلك أنَّ السين حرف مهموس، والدال حرف مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف بنافيه، ولم يمكن الاذغام، ففقرَّبوا أحدهما من الآخر، فأبدلوا من السين زَايًا؛ لأنها من مَخْرَجِهَا، وأخْتُهَا في الصغير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجانس الصوتان.

وقوله: «ولا تجوز المضارعة» يريد أن تُشْرِبَ السينُ صوتَ الزاي كما كان كذلك في الصاد؛ لأنَّ الصاد فيها إطباقٌ، فصارعوا لئلا يذهب الإطباقُ، وليست السينُ كذلك.

فصل

[إبدال الصاد]

قال صاحب الكتاب: والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال، جاز إبدالها زَايًا خالصةً

في لغة فصحاة من العرب، ومنه: «لم يُحَرِّمْ من فُرْدَ له»^(١)، وقول حاتم: «هكذا فَرْدِي أَنَّة»، وقال الشاعر [من الطويل]:

١٣٢٧ - وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى فَنَجِبَ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرْمِ مَزْدَرًا
وَأَنْ تُضَارَعَ بِهَا الزَّايُ فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لَمْ تُبْدَلْ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَارِعُونَ بِهَا الزَّايُ،
فَيَقُولُونَ: «صَدَّرَ»، و«صَدَّقَ»، و«الْمَصَادِرُ»، و«الصَّرَاطُ». قال سيبويه^(٢): والمضارعة
أَكْثَرُ وَأَعْرَبُ مِنَ الْإِبْدَالِ، وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ، وَنَحْوُ الصَّادِ فِي الْمَضَارَعَةِ الْجِيمُ وَالشَّيْنُ، تَقُولُ:
«هُوَ أَجْدَرُ وَأَشْدَقُ».

قال الشارح: إذا وقعت الصاد ساكنة، وبعدها الدال، جاز فيها ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعلها صادًا خالصة، وهو الأصل، قال سيبويه: وهو الأكثر، والثاني إبدالها زايًا خالصة، والثالث أن يضارَعَ بها الزاي. ومعنى المضارعة أن تُشْرِبَ الصاد شيئًا من صوت

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص ٥٧؛ وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ٣٣٥/٣ (فرد)، ٣٣٦ (فصد)، ومجمع الأمثال ١٩٢/٢؛ والمستقصى ٢٩٤/٢.

ويزد: فُصِدَ. والفصيد: دم كان يؤخذ من أوداج البعير أو الفرس، ثم يُشْوَى وَيُؤْكَل. والمعنى: لم يُحَرِّمْ من نال بعض حاجته. يُضْرَبُ فِي الْقَاعَةِ بِالسَّيْرِ.

١٣٢٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٢/١؛ ومز صناع الإعراب ١٩٦/١؛ ولسان العرب ٤٤٨/٤ (صدر)، والممتع في التصريف ٤١٢/١.

اللغة: القلى: البغض والعداوة. متين: قوي، شديد. الصُّرْم: القطع والهجر. مَزْدَرًا: مصدرًا. المعنى: اترك من تحب، وأنتما متحابين، قبل أن يحلَّ البغض بينكما. فترك المحب، وغرى المودة ووثيقة، أفضل من تركه هجرًا وقطعًا.

الإعراب: «ودع»: الراو: يحسب ما قبلها، و«دع»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ذا»: مفعول به منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهُوَى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «القلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «ترك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهُوَى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «متين»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «القوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «خير»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «من الصرم»: جاز ومجرور متعلقان باسم التفضيل «خير». «مَزْدَرًا»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «دع ذا الهوى»: بحسب الراو. وجملة «ترك ذي الهوى خير»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو تفسيرية.

والشاهد فيه قوله: «مَزْدَرًا» حيث أبدل الزاي صادًا في «مَزْدَرًا»، والأصل: مصدرًا.

(٢) الكتاب ٤٧٨/٤، وفيه: «ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد «صدقت»، والبيان فيها أحسن».

الزاي، فتصير بين بين، فمثال الثاني - وهو الإبدال - قولهم في «مَضْدَر»: «مَزْدَر»، وفي «أَصْدَرْتُ»: «أَزْدَرْتُ»، ومنه قولهم في المثل: «لم يحرم من فزد له»، والمراد: «فَصِد»، فأُسكنت الصاد تخفيفاً على حدّ قولهم في «ضَرِبَ»: «ضَرَبَ»، وفي «قَبِلَ»: «قَبِلَ»، ثمّ قلبوا الصاد التي هي الأصل زايًا.

ومعنى هذا المثل أنّه كان عاداتهم إذا ورد على أحدهم ضيف، ولم يخضّره قَرَى، عمد إلى راحلته، ففصدها، وتلقّى من دمها، واشتووه له، فيتبلّغ به، فقبل: «لم يُحَرِّم من فُزْد له». يُضْرَب ذلك لمن قصد أمرًا، ونال بعضه.

ومن ذلك قول حاتم، وقد عقر إبلًا لضيّف، فقيل له: هلاّ فصدتّها؟ فقال: «هذا فُزِدِي أُنَّة»، أي: فصدي، والهاء في «أُنَّة» إمّا للسكر، وإمّا بدلًا من الألف في «أَنَا».

فمن أبدل من الصاد زايًا خالصةً، فحجّته أنّ الصاد مُطَبَّقةٌ مهموسةٌ رخوةٌ، فقد جاورت الدالّ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة، فلما كان بين جَرَسَينِهما هذا التنافي، ثَبَتَ الدالّ عنها بعضُ نُبوٍّ، فقتربوا بعضها من بعض، ولم يمكن الازدغام، ولم يجتروا على إبدال الدال، لأنها ليست زائدة كالتاء في «افْتَقَلَ»، نحو: «اضْطَبَرَ»، فأبدلوا من الصاد زايًا خالصةً، فتناسبت الأصوات، لأنّ الزاي من مخرج الصاد، وأختها في الصفيّر، وهي تُنَاسِب الدالّ في الجهر، فتلاءما، وزال ذلك النُّبوُّ. قال سيّويه^(١): سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً.

وأما المضارعة، فإنّ تنحو بالصاد نحو الزاي، فتصير حرفًا مخرجُه بين مخرج الصاد، ومخرج الزاي، ولم يبدلوا زايًا كالوجه الذي قبله محافظةً على الإطباق؛ لئلاّ يذهب لفظُ الصاد بالكُليّة، فيذهب ما فيها من الإطباق. والإطباقُ فضلةٌ في الصاد، فيكون إجحاقًا بها، وليس كذلك السينُ في «يَسْدَل»، و«يَسْدَر»؛ لأنّه لا إطباق فيها يُذهِب القلب، فلم يجز المضارعة؛ لذلك قال: وإن تحزكت الصاد امتنع البدل، لأنّه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ، وهو الحركة؛ لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده، وهذا الإبدال ههنا من قبيل الازدغام؛ لأنّ فيه تقريبًا للصوت بعضه من بعض، ولذلك يذكرونه مع الازدغام، فكما أنّ الحركة تمنع الازدغام، فكذلك ههنا مع أنّ الحرف قد قوي بالحركة، فلم يُقَلَّب؛ لأنّ الحرف لا ينقلب إلّا بعد إبهانه بالسكون، وجازت المضارعة؛ لأنها أضعفُ الوجهين من حيث إنّ فيها ملاحظةً للصاد، فلم تجرِ الازدغام، فيقولون: «صَدَر» و«صَدَق»، وذلك مطّرد مستمرّ، ولا يجوز قلبها زايًا إلا فيما سُمع من العرب.

وإن فصل بينهم أكثر من حركة، لم تستمرّ إلّا فيما سُمع من العرب، نحو:

«المَصَادِر»، و«الصُّرَاط»، لأنَّ الطاء كالدال. قال سيبويه: والمضارعة أعربُ وأكثرُ من الإبدال، يريد مع الصاد الساكنة، والبيان أكثر.

قال^(١): ونحو الصاد في المضارعة الشين والجيم، قالوا: «أَشْدَقُ» في «أَشْدَقُ»، فصارَعوا بالشين نحو الزاي؛ لأنها، وإن لم تكن من مَخْرَجِ الزاي، فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين، ففُرت من مخرجها، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد، فجاز أن تُصارَع بها الزاي، كما تُصارَع بالصاد؛ لأنها من موضع قد قُرب من الزاي.

وكذلك الجيم قُربها من الزاي؛ لأنها من مخرج الشين، فقالوا في «أَجْدَرُ»: «أَجْدَرُ». ولا يجوز إبدالها زايًا خالصةً؛ لأنها ليست من مخرجها.

وجملة الأمر أن هذا الإبدال والمقاربة على ثلاثة أضرب: حرفٌ يجوز فيه الإبدال والمضارعة، وحرفٌ لا يجوز فيه إلا الإبدال، وحرفٌ لا يجوز فيه إلا المضارعة.

فأما الأول، فما اجتمع فيه سببان، نحو الصاد مع الدال، فالصاد حرف مهموس مطبق، فصارَعوا بالصاد نحو الزاي، ولم يُبدلوا زايًا محافظةً على الإطباق؛ وأما الإبدال فيها فلقوة مناسبة الصاد الزاي لأنها من مخرجها، وأختها في الصغير.

وأما الثاني، فالسينُ مع الدال ليس فيه إلا البدل؛ لأنَّ السين ليس فيها إطباقٌ يُحافظ عليه، فتجوز المضارعة لأجله كما جازت في الصاد.

وأما الثالث، فهو ما ليس فيه إلا المضارعة، فالشين المُعْجَمة مع الدال؛ لأنه مهموس جاورَ مجهورًا، وفيه تَفَشُّ يتصل بتفشيهِ حتى يُخالط موضعَ الزاي، فافتضى ذلك أن يُصارَع به الزاي، فلا يُبدَل زايًا لُبْغْد ما بينه وبين مخرج الزاي، وكذلك الجيمُ مع الدال، فاعرفه.

(١) الكتاب ٣٩٩/٤، وفيه: «وقالوا: حيوة كأنه من حيوت وإن لم يُقْل».

ومن أصناف المشترك

الاعتلال

فصل

[حروف الاعتلال]

قال صاحب الكتاب: حروفه الألف والواو والياء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: «مال»، و«تاب»، و«سوط»، و«بَيْض»، و«قال»، و«حاول»، و«بائع»، و«لا»، و«لَوْ»، و«كَيْ»، إلّا أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة أو منقلبة عن الواو والياء لا أصلاً، وهي في الحروف أصلٌ ليس إلّا؛ لكونها جوامد غير متصرفٍ فيها.

قال الشارح: معنى الاعتلال التغيير، والعلةُ تغَيُّرُ المعلولِ عما هو عليه، وسُمِّيت هذه الحروف حروفَ علةٍ لكثرةِ تغَيُّرها. وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف. فمن ذلك الألفُ تكون في الأسماء والأفعال والحروف، فمثالها في الأسماء «مال»، و«تاب»، وفي الأفعال «قال»، و«بائع»، ومثالها في الحروف «ما»، و«لا».

ومن ذلك الواو، وهي كذلك تكون في الأسماء والأفعال والحروف، فالأسماء، نحو: «خَوْض»، و«جَوْهر»، والأفعال، نحو: «حاول»، و«قاوَل»، والحروف، نحو: «لَوْ»، و«أَوْ».

والياء كذلك تكون في الأسماء، نحو: «بَيْت»، و«بَيْض»، والأفعال، نحو: «بائع»، و«بائِن»، والحروف، نحو: «كَيْ»، و«أَي». ولاشترَاك الأسماء والأفعال والحروف فيها ذَكَرَها في المشترك.

وهذه الحروف تكون أصلاً وبدلاً وزائدة. فأما الألف من بينها، فلا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، إنّما هي زيادة، أو بدل ممّا هو أصل، وذلك لأننا استقرينا جميع الأسماء والأفعال أو أكثرها، فلم نجد الألف فيها إلّا كذلك، فقصينا لها بهذا الحكم. فأما الحروف التي جاءت لمعنى، فالألف أصلٌ فيهنّ، وذلك لأنّ الحروف

«فُعِلَ» مثل «ضُرِبَ»، و«قُتِلَ»، ولذلك قالوا: «وَقُتِيتُ» و«طَوْنِيتُ»، فقدموا الواو على الياء، ولم يأت عنهم مثل «حَيَوَة» بتقديم الياء على الواو. قال سيبويه^(١): ليس في كلامهم مثل «حَيَوَة» أي: ليس في الكلام «حَيَوَة» ولا ما يجري مجراه مما عينه ياء، ولامه واو. فأما «الْحَيَوَانُ»، فأصله: حَيَيَانٌ، فأبدلوا من الياء الثانية واوا كراهية التضعيف. هذا مذهب سيبويه^(٢) والخليل إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن «الحيوان» غير مُبْدَلِ الواو؛ لأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعلٌ، وشبهه هذا بقولهم: «فاظ الميث يَفِيظُ فَوَظًا وَقِيظًا». ولم يُستعمل من «الفَوَظ» فعلٌ. ومثله «وَنِيحٌ»، و«وَنَسٌ»، و«وَنَلٌ»، كلها مصادر، وإن لم يُستعمل منها فعلٌ، والمذهب مذهب سيبويه، لأنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدرٌ عينه واو وفأوه ولامه صحيحان مثل «فَوَظٌ»، و«صَوغٌ»، و«مَوَظٌ»، وأشباه ذلك؛ فأما أن تُوجد في الكلام كلمة عينها ياء، ولامها واو، فلا، فحمله «الحيوان» على «فَوَظ» لا يحسن. وكذلك «حَيَوَة» الأصل: حَيِيَّةٌ؛ لأنه من «حَيِيٌّ»، فأبدلوا من الياء الأخوية واوا على غير قياس لضرب من التخفيف باختلاف الحرفين؛ لأنهم يستثقلون التضعيف، وأن يكون الحرفان من لفظ واحد، ولذلك شبهه بـ«جَبِيَّتُ الخراج جِباوَة»؛ لأن الأصل: جباية، لأنه من الياء، فأبدل منها الواو على غير قياس، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإن^(٣) الياء وقعت فاءً وعينًا معًا، وفاءً ولامًا معًا، في «يَيْنٌ» اسم مكان، وفي «يَدَيَّتُ»، ولم تقع الواو كذلك. ومذهب أبي الحسن في الواو أن تأليفها من الواوات، فهي على قوله موافقة الياء في «يَيِّيَّتُ»^(٤). وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن ياءٍ، فهي على هذا موافقتها في «يَدَيَّتُ». وقالوا: ليس في العربية كلمة فاءها واو ولاؤها واو إلا الواو، ولذلك آثروا في «الوَعْي» أن يكتب بالياء^(٥).



قال الشارح: قد يكون التضعيف في الياء كما يكون في سائر الحروف، ومعنى التضعيف أن يتجاوز المثلان. فمن ذلك الفاء والعين، ولم يأت إلا في كلمة واحدة، قالوا: «يَيْنٌ» في اسم مكان، وليس له في الأسماء نظيرٌ، فهذا كـ«كَوَكِبٌ» و«دَذَنٌ» في الصحيح. وقد جاء التضعيف في الفاء واللام مع الفصل بينهما، وذلك نحو: «يَيْدٌ»، والأصل: «يَيْدِي» بسكون الدال، والذي يدل أن لامي ياء قولهم: «يَدَيَّتُ عليه يَدًا»، ولم يقولوا: «يَدَوَّتُ»، وذلك إذا أوليته معروفًا. قال الشاعر [من الوافر]:

يَدَيَّتُ عَلَى ابْنِ حَنْحَاسٍ بِن وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِدَادَةِ يَدُ الْكَرِيمِ^(٥)

(١) الكتاب ٤/٤٠٩.

(٢) أي: واختلافهما أن.

(٤) أي: بالألف المقصورة.

(٣) يَيِّيَّتُ: فُعِلَتْ من الياء.

(٥) تقدم بالرقم ٧٨٩.

وقالوا في الشنية: «يَدَيَانِ». قال الشاعر [من الكامل]:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْتَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا^(١)

ويقال: «يَدَانِ»، وهو الأكثر للزوم الحذف. والذي يدل على أنه «فَعْلٌ» ساكنٌ العين قولهم في تكسيه: «أَيْدٍ»، وأصله: «أَيْدِيٌّ» على زنة «أَفْعَلٌ»، نحو: «كَلْبٍ»، و«أَكْلَبٍ»، و«كَغَبٍ»، و«أَكْغَبٍ». فأبدلوا من ضمة الدال كسرة لتصح الباء كما قالوا: «بَيْضٌ». قال الله تعالى: «فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ»^(٢). ويؤكد أيضا كونه فعلاً ساكنً العين جمعهم إياه على «فعليل»؛ نحو قوله [من الطويل]:

فَإِنْ لَهُ عِنْدِي يَدَيَّا وَأَنْعَمَا^(٣)

وهذا النوع من الجمع إنما يكون من «فعل» ساكن العين، نحو: «عَبْدٍ»، و«عَبِيدٍ»، و«كَلْبٍ»، و«كَلِيبٍ». قال [من السريع]:

وَالْعَيْسُ يَنْغُضُنْ بِكَبِيرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبُ^(٤)

مع أن يعقوب قد حكى: «يَذِيٌّ» في «يَذٌ»، وهذا نص. وقالوا: «بَيَّيْتُ يَاءَ حَسَنَةً»، أي: كتبت ياء، وليس في الكلام كلمة حروفها كلها ياءات إلا هذه، هذا هو المسموع فيها. وجملة الأمر أن حروف المُعْجَم ما دامت حروفاً غير معطوفة، ولا واقعة موقع الأسماء ساكنة الأواخر مبنية على الوقف في الإدراج والوقف؛ لأنها أسماء للحروف الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثة»، «أربعة»، «خمس»، فهذه كلها مسكنة الأواخر جارية مجرى الحروف والأصوات التي لا حظ لها في الإعراب. ويؤيد ما ذكرناه من كونها جارية مجرى الحروف أن منها ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين، نحو: «با»، «تا»، «ثا»، «خا». ولا نجد مثل ذلك في الأسماء الظاهرة، فمتى أعربت، لزمك إذا أدخلت التنوين أن تحذف حرف المد للقاء الساكنين، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك معدوم؛ لأن العرب تبتدىء بالمتحرك، وتقف على الساكن، والحرف الواحد لا يكون متحركاً ساكناً في حال واحدة، ولما وجد ذلك في هذه الحروف، نحو: «با»، «تا»، دل أنها جارية مجرى الحروف، نحو: «هل»، و«بل»، و«قد»، فإذا نُقِلَتْ وَسُمِّيَتْ بها، أو أُجْرِيَتْ مجرى الأسماء في الإخبار عنها، صارت أسماءً مستحقة للإعراب، نحو قولك: «هذه باءٌ حسنة»، فتزيد على ألف «با»، و«تا» ونحوهما ألفاً أخرى على حدّ قوله [من الخفيف]:

لَبِيتُ شَعْرِي وَأَبْنُ مِثْنِي لَبِيتُ إِنَّ لَبِيتًا وَإِنْ لَوَا عَنَاءً^(٥)

(١) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٤) تقدم بالرقم ٧١٤.

(٢) الشورى: ٣٠.

(٥) تقدم بالرقم ٨٥٨.

(٣) تقدم بالرقم ٧٩٠.

ألا ترى أنَّ العرب لما استعملوا «لَو» استعملوا الأسماء وأعربوها، زادوا على واو «لَو» واوًا أخرى، وجعلت الثانية من لفظ الأول، إذ لا أصل لها ترجع إليه لتلحق بأبنية الأسماء الأصول، فلذلك زدت على ألف «با» و«تا» ونحوهما ألفًا أخرى، كما فعلت العرب في «لَو» لما أعربتها، فصار «با» و«تا» بالقيين ونحوهما. فلما التقى ألفان ساكنان، لم يكن بدُّ من حذف أحدهما، أو تحريكه، فلم يمكن الحذف؛ لأنَّ فيه نقصًا للغرض بالعود إلى القصر الذي هرب منه، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين، فحرَّكت الألف الثانية. وكانت الثانية أولى بالتغيير، لأنك عندها ارتعدت، وهي مع ذلك طرف، والأطراف أولى بالتغيير من الحشو، فلما حرَّكت الثانية، قلبتها همزةً على حدِّ قلبها في «كسَاء»، و«رداء»، و«حَمراء»، و«بَيْضاء»، ثم أعربوها، وقالوا: «خططت ياءً حسنة». وقُضي على الألف التي هي عينٌ بأنها من الواو، وعلى الثانية بأنها من الياء، وإن لم تكونا في الحقيقة كذلك، فتصير الكلمة بعد تكميل صيغتها من باب «شَوَيْت»، و«طَوَيْت»؛ لأنه أكثر من باب «الهَوَّة»، و«الْقُوَّة»، ومن باب «حَيَّيت»، و«عَيَّيت».

فإن قيل: ففي القضاء بذلك جمع بين إعلالين: إعلال العين واللام، وذلك لا يجوز، قيل: الضرورة دفعت إلى ذلك، وقد جاء من ذلك أشياء، قالوا: «ماء»، فألفه منقلبة عن ياء، وهمزته منقلبة عن هاء؛ لقولهم في التكسير: «أفواه»، وفي التصغير: «مؤنة»، وقالوا: «ماهت الرَكِيَّة تَمُوهُ».

وقالوا: «شاء» في قول من قال: «شَوَيْهَةً»، وفي التكسير: «شِياء»، فهو نظير «ماء»، ومن قال: «شَوِيٌّ» في التكسير، فهو من باب «طَوَيْت»، و«لَوَيْت»، فصارت «شاء» في هذا القول كـ«حاء» و«باء». وإذا كان قد ورد عنهم شيء من ذلك، جاز أن يُحمَّل عليه باءٌ وياءٌ وطاءٌ وإخواتهنَّ في إعلال عيناتها ولاماتها، ويصير تركيبها ياءً وباءً ونحوهما بعد التسمية من «ي»: «وي» ومن «ب»: «وي»، ولو اشتقت على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على «فَعَلْتُ»، لقلت من الياء: «يَوَيْت»، ومن الباء: «بَوَيْت»، وكذلك سائرهما، كما تقول: «طَوَيْت»، و«حَوَيْت».

هذا هو القياس؛ وأما المسموع المحكي عنهم ما ذكرناه من قولهم في الياء: «يَيَّيت»، وفي التاء: «تَيَّيت»، وفي الحاء: «حَيَّيت»، فهذا القول منهم يقضي بأنه من باب «حَيَّيت» و«عَيَّيت». وكان الذي حملهم على ذلك سماعهم الإمالة في ألفاتهم قبل التسمية وبعدها، فاعرف ذلك.

وقوله: «ولم تقع الواو كذلك» يعني ليس في الكلام كلمة حروف تركيبها كلها واواً، كما كانت الياء كذلك في قولهم: «يَيَّيت ياءً حسنة». فأما «واو»، فحمل أبو الحسن ألفها على أنها منقلبة من واو، فهي على ذلك موافقة للياء في «يَيَّيت»؛ لأنَّ

حروفها كلها واوات، كما أنَّ حروف «يَيْتُ» كلها ياءات، واحتج لذلك بتفخيم العرب إياها، وأنه لم يُسمع فيها الإمالة، وقُضي عليها بأنها من الواو.

وذهب آخرون إلى أنَّ الألف فيها منقلبة من ياء، واحتجوا لذلك بأنَّ جعلها كلها لفظًا واحدًا غير موجود في الكلام، فوجب القضاء بأنها من ياء، لتختلف الحروف. والوجه عندي هو الأول، لأنه كما يلزم من القضاء بأنَّ الألف من الواو أنَّ تصير حروف الكلمة كلها واوات، كذلك يلزم أيضًا من القضاء بأنها من الياء. ألا ترى أنه ليس في الكلام كلمة فاؤه ولامها واوٌ إلا قولنا: «واو»، فالكلمة عديمة النظير في كلا الحالين، وكان القضاء عليها بالواو أولى من قبل أنَّ الألف إذا كانت في موضع العين فإن تكون منقلبة عن الواو أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر، وبذلك وصى سيبويه، هذا مع ما حكاه أبو الحسن.

وقد قالوا: ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلا قولهم: «واو»، ولذلك قضوا على الألف من «الوغي» بأنها من الياء؛ لئلا يصير الفاء واللام واوًا، وكذلك قضينا على الواو في «واخَيْتُه» بأنها مبدلة من الهمزة في «آخَيْتُه»، ولم يُقل: إنها لغتان، لأنَّ اللام في «أخ» واو، بدليل قولك في التثنية: «أخوان»، فالقضاء على الفاء بأنها واو يؤدي إلى إثبات مثال قل نظيره في الكلام، فاعرفه.

القول في الواو والياء فائين

فصل

[أحوال الواو من حيث صحتها وسقوطها وقلبها]

قال صاحب الكتاب: الواو تثبت صحيحة، وتسقط، وتقلب. فثبتت على الصحة في نحو: «وَعَدَ»، و«وَلَدَ»، و«الْوَعْدِ»، و«الْوِلْدَةِ». وسقطت فيما عيئه مكسورة من مضارع «فَعَلَ» أو «فَعِلَ» لفظاً، أو تقديرًا، فاللفظ في «يَعِدُ»، و«يَمِقُ»، والتقدير في «يَضَعُ»، و«يَسَعُ»؛ لأن الأصل فيهما الكسر، والفتح لحرف الحلق، وفي نحو: «الْعِدَّة»، و«المِقة»، من المصادر، والقلب فيما مر من الإبدال.

قال الشارح: اعلم أن الواو إذا كانت أصلاً، وقعت فاءً فلها أحوال: حال تصح فيه، وحال تسقط فيه، وحال تقلب. فالأول نحو: «وَعَدَ»، و«وَزَنَ»، و«وَلَدَ»، الواو في ذلك كله صحيحة، لأنه لم يوجد فيها ما يوجب التغيير والحذف؛ وأما «الْوِغْدَةُ» و«الْوِلْدَةُ»، فالمراد أنه إذا بُني اسم على «فِعْلَةٍ» لا يراد به المصدر فإنه يتم لا يحذف منه شيء، كما يحذف منه إذا أريد به المصدر على ما سيوضح أمره بعد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوْجِبَةٌ﴾^(١)، المراد به الاسم، لا المصدر، ولو أريد المصدر لقل: «جَهَةٌ» كـ «عِدَّة». وأما الحال التي تسقط فيه، فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ» ومضارعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، ففأوه التي هي الواو محذوفة، نحو: «وَعَدَ يَعِدُ»، و«وَزَنَ يَزِنُ»، والأصل: «يَوْعِدُ»، و«يَوَزِنُ»، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحذفت استخفافاً، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء؛ لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فحذفت. وكان حذفها أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع

(١) البقرة: ١٤٨.

محمولاً على «يَعْدُ»، فقالوا: «تَعْدُ»، و«تَعْدُ»، و«أَعْدُ»، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لثلاثاً يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف.

ومثله قولهم: «أَكْرِمُ»، وأصله: «أَكْرِمُ» بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية كراهية الجمع بين همزتين لثقل ذلك، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، فقالوا: «يُكْرِمُ» و«تُكْرِمُ»، فحذفوا الهمزة وإن لم توجد العلة، فيجري الباب على سَنَن واحد.

وقال الكوفيون: إنما سقطت الواو قرناً بين ما يتعدى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدى، فالمتعدي: «وَعَدُهُ يَعْدُهُ»، و«وَزَنُهُ يَزِنُهُ»، و«وَقَمَهُ يَقْمُهُ» إذا قَهَرَهُ، وما لا يتعدى: «وَجَلَّ يُوْجَلُّ»، و«وَجَلَّ يُوْجَلُّ». وذلك فاسد؛ لأنه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدي كسقوطها من المتعدي، ألا تراهم قالوا: «وَكَفَّ الْبَيْتُ يَكْفُ»، و«وَنَمَّ الذُّبَابُ يَنِمُّ» إذا زَرَقَ، و«وَحَذَّ الْبَعِيرُ يَحْذُ»؟ فثبت بذلك ما قلناه. ومما يدل على ذلك أن من الأفعال ما يجيء المضارع منه على «يَفْعَلُ» و«يَفْعُلُ» بالكسر والفتح؛ فسقط الواو من «يَفْعُلُ»، وثبت في «يَفْعُلُ»، وذلك في نحو: «وَجَزَّ صَدْرُهُ يَجِرُّ»، و«وَجَزَّ يَجِرُّ». وقالوا: «يُوْخَرُّ»، و«يُوْغَرُّ»، فأثبتوا الواو في المفتوح، وحذفوها من المكسور، فدل على صحة علمنا، وبطلان علمهم.

واعلم أن ما كان فاؤه واواً من هذا القبيل، وكان على زنة «فَعَلَّ»، فإن مضارعه يلزم «يَفْعُلُ» بكسر العين، سواء في ذلك اللازم والمتعدي، ولا يجيء منه «يَفْعُلُ» بضم العين كما جاء في الصحيح، نحو: «قَتَلَ يَقْتُلُ»، و«خَرَجَ يَخْرُجُ»، كأنهم أرادوا أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف بحذف الواو، وهو إعلال ثانٍ لحققة بأن منع ما جاز في غيره من الصحيح. قال سيبويه^(١): وقد قال ناسٌ من العرب: «وَجَدَّ يَجْدُ» بضم الجيم في المستقبل، وأنشد [من الكامل]:

١٣٢٨ - لو شاء قد نَقَعَ السُّؤَادَ بِشُرْبِهِ نَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجْدُنْ غَلِيلًا

(١) الكتاب ٥٣/٤.

١٣٢٨ - التخریج: البيت لجرير في الدرر ١٠٣/٥؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٥٣؛ ولسان العرب ٨/٣٦١ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٥٩١/٤؛ وليس في ديوانه؛ وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافعية ابن الحاجب ٣٢/١؛ وللبيد أو جرير في لسان العرب ٤٤٥/٣ (وجد)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢؛ وشرح الأشموني ٨٨٥/٣؛ والمقرب ١٨٤/٢؛ والممتع في التصريف ١٧٧/١، ٤٢٧/٢؛ والمنصف ١٨٧/١؛ وجمع الهوامع ٦٦/٢.

اللغة: نقع: روى وشفى. الحوائم: العطاش الحائلمات حول الماء. يجدن: يصين. الغليل: حرارة العطش، وهنا شدة الشوق.

المعنى: لو شئت، شفتني بوصلك، من ريق يشفي أمثالي من المشوقين ويبعد عنهم شدة الوجد.

وإنما قل ذلك؛ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء، كما كرهوا بعدها الواو، ولذلك قل نحو: «يَوْم»، و«يُوح»، على ما ذكرناه.

فإن انفتح ما بعد الواو في المضارع، نحو: «وَجَلَّ يُوجَل»، و«وَجَلَّ يُوَجَل»، فإن الواو تثبت، ولا تحذف لزوال وصف من أوصاف العلة، وهو الكسر، نحو قولك: «يُوعَد»، و«يُوزَن» مما لم يُسم فاعله، قال الله تعالى: «لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُوكِدْ»^(١)، فحذفت الواو من «يلد» لانكسار ما بعدها، وثبتت في «بولد» لأجل الفتحة.

فأما قولهم: «يَضَعُ» و«يَدْعُ»، فإنما حذفت الواو منهما؛ لأن الأصل «يُوضَعُ» و«يُودِعُ»، لما ذكرناه من أن «فَعَلَ» من هذا إنما يأتي مضارعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، وإنما فُتح في «يضع»، و«يدع» لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذا عارضة، والعارض لا اعتداد به، لأنه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق به، فلذلك قال: لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ في «يَعِدُ»؛ لأن الكسرة منطوق بها، والتقدير في «يَسْعُ» و«يَضَعُ»؛ لأن العين مكسورة في الحكم، وإن كانت في اللفظ مفتوحة.

فأما «عِدَّة» و«زِنَّة» إذا أريد بهما المصدر، فالواو منهما محذوفة، والأصل: «وِعِدَّة»، و«وِرْزَنَّة». والذي أوجب حذفها ههنا أمران: أحدهما كون الواو مكسورة، والكسرة تُستثقل على الواو، والآخر كون فعله معتلاً، نحو: «يعد»، و«يزن»، على ما ذكرت، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، ألا تراك تقول: «قُمْتُ قِيَامًا»، و«لُذْتُ لِيَادًا»، والأصل «قِيَامًا» و«لِيَادًا»، فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل؟ ولو صح الفعل لم يعتل المصدر، وذلك نحو قولك: «قاوم قِيَامًا»، و«لاؤذ لِيَادًا»، فيصح المصدر

= الإعراب: «لو»: حرف امتناع لامتناع. «شاء»: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قد نفع»: «قد»: حرف تحقيق، و«نفع»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «الفؤاد»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «يشربة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل نفع. «تدع»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «الحوائث»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «لا يجدن»: لا: نافية، و«يجدن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والتون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «غليلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لو شاء قد نفع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شاء»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد نفع الفؤاد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدع الحوائث»: في محل جر صفة لـ «شربة». وجملة «لا يجدن غليلاً»: في محل نصب حال، أو مفعول ثانٍ.

والشاهد فيه قوله: «يجدن»، بضم الجيم، على لغة بعض العرب، وهو قليل.

فيهما لصحة الفعل، لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد، فاجتماع هذين الوصفين علّة حذف الواو من المصدر، فلو انفرد أحد الوصفين، لم تحذف له الواو، وذلك نحو: «الوَعْد»، و«الوَزْن»، لما انفتحت الواو، وزالت الكسرة، لم يلزم الحذف، وإن كان الفعل معتلاً في «بزن» و«يعد». وقالوا: «وَادَدْتُهُ وَدَادًا»، و«وَاصَلْتُهُ وَصَالًا»، فالواو ثابتة ههنا وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال الفعل، فعلمت أنّ مجموع الوصفين علّة لحذف الواو من المصدر، ولذلك لما أريد بهما في «وِغْدَةٌ» و«وِلْدَةٌ» الاسم لا المصدر، لم تحذف الواو منهما.

واعلم أنّ إعلال نحو: «عِدَّة»، و«زِنَّة» إنما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلما سكنت الواو، ولم يمكن الابتداء بالسكن، ألزموها الحذف؛ لأنهم لو جاؤوا بهمزة الوصل مكسورة، أدّى ذلك إلى قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها، فكانوا يقولون: «لِيَعْدَ» بياء بين كسرتين، وذلك مستثقل، فصاروا إلى الحذف. فإذا قصد الإعلال بنقل الحركة، والحذف وقع تبعاً. وقيل: إنه لما وجب إعلال «عدة» و«زنة»، كان قصد حذف الواو كالفعل، فنقلوا كسرة الواو إلى العين؛ لئلا تحذف في المصدر واو متحركة، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال، والاسم فرغ على الفعل في ذلك، فإذا لم ينحط عن درجة الفعل، فيساويه؛ فأما أن يفوقه فلا. وفي الجملة إنه إعلال اختص بفعله، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف؛ وأما القلب، فقد تقدّم الكلام عليه في البدل، نحو: «مِيزَانٍ»، و«مِيعَادٍ»، و«تُكَأَرٍ»، و«تُخَمَّةٍ»، وأشباه ذلك بما أغنى عن إعادته.

قال صاحب الكتاب: والياء مثلها إلا في السقوط، تقول: «يَنْتَعِ يَنْتَعٍ»، و«يَسَّرَ يَيْسِيرُ»، فتثنيتهما حيث أسقطت الواو، وقال بعضهم: «يَيْسِرُ يَيْسِرُ» كـ«وَمِيقٌ يَمِيقٌ»، فأجراها مجرى الواو، وهو قليل، وقلبها في نحو: «أَتَسَّرَ».

قال الشارح: يريد أن الياء نفع في جميع مواقع الواو من الفاء والعين واللام على ما تقدّم لا فصل بينهما في ذلك، وليست كالألّف التي لا تقع أولاً، ولا تكون أصلاً في الأسماء المعربة والأفعال إلا في الحذف، فإن الياء تثبت حيث تحذف الواو تقول: «يَنْتَعِ التمرة تَنْتَعٍ»، و«يَسَّرَ يَيْسِيرُ»، وهو قمار العرب بالأزلام، والاسم «المَيْسِيرُ»، ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في «يَعْدُ» وأخواته لخفة الياء. وحكى سيبويه^(١) أنّ بعضهم قال: «يَسَّرَ يَيْسِيرُ»، فحذف الياء كما يحذف الواو، وذلك من قبل أن الياء وإن

(١) الكتاب ٥٤/٤، وفيه: «وزعموا أنّ بعض العرب يقول: يَيْسِرُ يَيْسِرُ».

كانت أخف من الواو، فإنها تستثقل بالنسبة إلى الألف، فلذلك حذفها. فأما قلبها، فقد تقدم الكلام في نحو: «أَتَسَّرَ»، ونظائره كثيرة كـ «يُثْنَتَيْنِ»، و«كَيْتٌ»، و«ذَيْتٌ»، فاعرفه.

فصل

[إثبات الواو وحذفها]

قال صاحب الكتاب: والذي فارق به قولهم: «وَجَعَ يَوْجَعُ»، و«وَجَلَ يَوْجَلُ» قولهم: «وَسِعَ يَسْعُ»، و«وَضَعَ يَضَعُ»، حيث ثبت الواو في أحدهما، وسقطت في الآخر، وكلا القبيلين فيه حرفُ الحلق أن الفتحة في «يَوْجَعُ» أصلية بمنزلتها في «يَوْجَلُ»، وهي في «يَسْعُ» عارضة مجتلية لأجل حرف الحلق، فوزائهما وزانٌ كسرَتِي الرائيين في «التجاري»، و«التجارب».

قال الشارح: كأنه يُنبه على الفرق بين «وَجَلَ يَوْجَلُ»، و«وَجَعَ يَوْجَعُ» وما كان منهما، وبين قولهم: «وَسِعَ يَسْعُ»، و«وَطِئَ يَطَأُ»، فائتوا الواو في الأول، وحذفوها من الثاني، والعلة في ذلك أن ما كان من نحو «وَجَلَ يَوْجَلُ» الفتحة فيه أصلٌ لأنه من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، فهو من باب «عَلِمَ يَغْلُمُ»، و«شَرِبَ يَشْرَبُ»، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، فكانت ثابتة لذلك. وأما نحو: «وَسِعَ يَسْعُ»، و«وَطِئَ يَطَأُ»، فهو من باب «خَسِبَ يَخْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ». ومثله من المعتل «وَرِثَ يَرِثُ»، و«وَلِيَ يَلِي». والأصل: يَوطِئُ، ويَوسِعُ. وإنما فتحوه لأجل حرف الحلق، فكانت الفتحة عارضةً، والكسرة مرادةً، فحذفت الواو لذلك، ولم يعتد بالفتحة إذ كانت كحركة التقاء الساكنين.

وقد شبه الفتحة في «يَسْعُ» و«يَضَعُ» بالكسرة في «الترامي» و«التجاري»، وقياسهما التفاعل بالضم، نحو: «التحاسد»، و«التكاثر»، وكان الأصل: «التجاري»، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، إذ لو وقعت الضمة قبل الياء المتطرقة لانقلبت واوًا، وكنت تصوير إلى مثال لا نظير له في الأسماء العربية؛ لأنه ليس في الأسماء اسمٌ آخره واوٌ، قبلها ضمة، فإذا أدى قياسٌ إلى ذلك، غُيِّرَ كما فعلوا في «أَذِلَّ» و«أَخَقَّ» جمع «ذَلَّوْ» و«خَفَّوْ». فأما «التجارب» فليس مصدرًا، إنما هو جمع «تَجَرِبَةٍ»، فإذا الكسرة في «التجاري» عارضةً لما ذكرناه كالفتحة في «يَضَعُ» و«يَسْعُ»، ف«يَضَعُ» أصله الكسر، والفتحة فيه لمكان حرف الحلق، فهو من باب «ضَرَبَ يَضْرِبُ». والأصل في «يَسْعُ» الكسر أيضًا، والفتحة فيه عارضة، وهو من باب «خَسِبَ يَخْسِبُ». دلَّ على ذلك حذف الواو، والكسرة في «التجارب» أصلٌ كالفتحة في «يَوْجَلُ» و«يَوْجَعُ». ولكون الكسرة في «التجاري»، و«الترامي» عارضةً، لم يعتد بالمثل في منع الصرف، لأنه في الحكم «تفاعلٌ» بضم العين، وليس كذلك الكسر في «التجارب».

فصل

[قلب الواو والياء أَلْفًا في مضارع «افْتَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع «افْتَعَلَ» أَلْفًا، فيقول: «يَاتَعِدُ»، و«يَاتَسِيرُ»، ويقول في «يَبْسُ»، و«يَنَاسُ»: «يَابَسُ»، و«يَاءَسُ». وفي مضارع «وَجَلَّ» أربع لغات: يَوْجَلُ، ويَاْجَلُ، وَيَبْجَلُ، وَيَبْجَلُ، وليست الكسرة من لغة من يقول: «يَغْلَمُ».

قال الشارح: قوم من أهل الحجاز حَمَلَهُمْ طَلَبُ التخفيف على أن قلبوا حرفَ العلة في مضارع «افْتَعَلَ» أَلْفًا، وأَوَّا كانت أو ياءً، وإن كانت ساكنة، قالوا: «يَاتَعِدُ» و«يَاتَرِنُ»، وذلك من قبل أن اجتماع الياء مع الألف أخفَ عندهم من اجتماعها مع الواو، فلذلك قالوا: «يَاتَعِدُ»، فأبدلوا من الواو الساكنة أَلْفًا، كما أبدلوا من الياء في «يَاتَسِيرُ».

وقد جاء في مضارع «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» مِمَّا فَاوَهَ وَأَوَّ، نحو: «وَجَلَّ يَوْجَلُ»، و«وَجَلَّ يَوْجَلُ» أربع لغات: قالوا: «يَوْجَلُ» بإثبات الواو، وهي أجودها، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿كَأَلَا لَوْجَلُ﴾^(١)؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة، فثبتت.

وقالوا: «يَاْجَلُ»، فقلبوا الواو أَلْفًا، وإن كانت ساكنة على حد قلبها في «يَاتَعِدُ»، و«يَاتَرِنُ»، كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء، ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها.

والثالثة قالوا: «يَبْجَلُ»، فقلبوا الواو ياءً استثقالاً لاجتماع الياء والواو، وقد شبهوا ذلك بـ«مَيَّتَ»، و«سَيِّدَ» وإن لم يكن مثله. فوجهُ الشَّبه أن اجتماع الواو والياء ممَّا يستثقلونه لا سيمًا إذا تقدَّمت الياء الواو، ولذلك قُلَّ «يَوْمٌ»، و«يُوح». وأما المخالفة، فلأن السابق منهما في نحو: «مَيَّتَ» ساكنٌ، وفي «يَوْجَلُ» متحركٌ فهذا وإن لم يكن موجباً للقلب لكنه تعلَّل بعد السماع.

وأما الرابع، فقالوا: «يَبْجَلُ» بكسر الياء، كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو، كرهوا قلبها ياءً، كما قلبوها في «مَيَّتَ» لتحْزُر الحركة بينهما، فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلةً إلى قلب الواو ياءً؛ لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً على حدِّ «مِيزَانٍ»، و«مِيعَادٍ». قال: وليست الكسرة من لغة من يقول: «يَغْلَمُ». والذي يدلُّ أن الكسرة كانت لِمَا ذكرناه أن من يقول: «يَغْلَمُ»، فيكسر حرف المضارعة، لا يكسر الياء، فيقول: «يَغْلَمُ»؛ لأنهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة، ولذلك لم يوجد في الأسماء اسمٌ أولُه ياءٌ مكسورةٌ إلا «يَسَارُ الْيَدِ»، فاعرفه.

فصل

[مواضع عدم جواز ادغام الياء]

قال صاحب الكتاب: وإذا بُني «افْتَعَلَ» من «أَكَلَ» و«أَمَرَ»، فقبيل: «إِيْتَكَلَ» و«إِيْتَمَرَ»، لم تُدْغَم الياء في التاء كما ادْغَمْتُ في «أَتَسَرَ»؛ لأن الياء هنا ليست بلازمة، وقول من قال: «أَتَزَرَ» خَطَأً.

قال الشارح: إذا بنيت «افْتَعَلَ» مما فاؤه همزة، نحو: «أَمَرَ»، و«أَكَلَ»، و«أَمِنَ»، قلت: «إِيْتَمَرَ»، و«إِيْتَكَلَ»، و«إِيْتَمَنَ»، فتبدل من الهمزة التي هي فاء ياء؛ لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورة قبلها على حد قلبها في «بِيرٍ»، و«ذَيْبٍ» ولا تُدْغَم في الياء، فتقول: «أَتَكَلَ»، و«أَتَمَرَ»؛ لأنه لا يخلو إما أن تُدْغَم الهمزة قبل قلبها ياء في التاء، أو بعد قلبها ياء فلا يجوز الأول؛ لأن الهمزة لا تُدْغَم في التاء، ولا يجوز الثاني؛ لأن الياء ليست لازمة، إذ كانت بدلاً من الهمزة، وليست أصلاً، فيجوز أن تصله بكلام قبله، فتُسْقِطَ همزة الوصل، فتعود إليه همزة على الأصل للدرج، وتبقى الهمزة الأصلية ساكنة، فلو خَفَفَتْها على هذا، لقلبَتْها واواً لانضمام ما قبلها، وكنت تقول: «يَا زَيْدٌ وَتَكِلُ»، و«يَا خَالِدٌ وَتَمِرُ». وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحاً، نحو: كيف أُنَمِّتُ، وخَفَفَتْها، لقلبَتْها ألفاً، وإذا لم يكن لها أصل في الياء، وتصير تارة ياءً، وتارة واواً، وتارة ألفاً، فلا وَجْهَ لأن تكون الياء لازمة. وإذا لم تكن لازمة، لم تُدْغَم. وقد أجاز بعضُ البغداديين فيها الازدغام، قالوا: لأنَّ البديل لازمٌ لاجتماع الهمزَيْنِ، وَرَوَوْا: «فَلْيُؤَذِّدِ الَّذِي تُمِِّنُ أَمَانَتَهُ»^(١)، والقياسُ مع أصحابنا إما ذكرناه.

(١) البقرة: ٢٨٣. وهي قراءة عاصم.

انظر: البحر المحيط ٢/٣٥٦؛ والكشاف ١/١٧٠.

القول في الواو والياء عينين

فصل

قال صاحب الكتاب: لا تخلوَانِ من أن تُعْلَى، أو تُحْدَفَا، أو تُسَلِّمَا، فالإعْلَالُ في «قَالَ»، و«خَافَ»، و«بَاعَ»، و«هَابَ»، و«بَابَ»، و«نَابَ»، و«رَجَلَ مَالٍ، و«لَاعَ»^(١)، ونحوها منّا تَحَرَّكْنَا فيه وانفتح ما قبلهما، وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها، وما كان منها على «مَفْعَلٍ»، و«مَفْعَلَةٍ»، و«مَفْعِيلٍ»، و«مَفْعِيلَةٍ»، و«مَفْعَلَةٍ»، كـ«مَعَادٍ»، و«مَقَالَةٍ»، و«مَسِيرٍ»، و«مَعِيشَةٍ»، و«مَشُورَةٍ»، وما كان نحو «أَقَامَ»، و«اسْتَقَامَ» من ذَوَاتِ الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفًا أو واوًا أو ياءً، نحو: «قَاوَلٌ»، و«تَقَاوَلُوا»، و«زَايَلٌ»، و«تَزَايَلُوا»، و«عَوَدٌ»، و«تَعَوَّدَ»، و«زَيَّنَ»، و«تَزَيَّنَ»، وما هو منها. أُعْلِثَ هذه الأشياء، وإن لم تقم فيها علة الإعْلَالِ إِتْبَاعًا لما قامت العلة فيها لكونها منها وَضَرْبُهَا بِعِزِّ فِيهَا.

قال الشارح: لا يخلو حرفُ العلة إذا كان ثانيًا عَيْنًا من أحوال ثلاثة: إمَّا الاعتِلَالُ، وهو تَغْيِيرُ لِفْظِهِ؛ وإمَّا أن تَحْدَفَ؛ وإمَّا أن يَسْلَمَ، ولا يَتَغَيَّرُ. والأوَّلُ أَكْثَرُ، وإِنَّمَا كَثُرَ ذَلِكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ، وكثرة دخوله في الكلام، وآثروا إعْلَالَهُ تَخْفِيفًا، وذلك في الأفعال والأسماء، ولا يخلو حرفُ العلة من أن يكون واوًا أو ياءً.

فأما الأفعال الثلاثية، فتأتي على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ»، و«فَعِيلَ»، و«فَعُلَ»، كما كان الصحيحُ كذلك. فما كان من الواو، فَإِنَّ الأوَّلَ منه - وهو «فَعَلَ» - يأتي متعديًا وغير متعَدٍ، فالمتعدي نحو: «قال القول»، و«عاد المريض»، وغير المتعدي نحو: «قامَ»، و«طافَ»، والأصل: «قَوْلٌ»، و«عَوْدٌ»، و«قَوْمٌ»، و«طَوَفٌ».

فإن قيل: ومن أين زعمتم أنها «فَعَلَ» بفتح العين؟ قيل: لا يجوز أن يكون «فَعِيلٌ» بالكسر؛ لأن المضارع منه على «يَفْعُلُ» بالضم؛ نحو: «يقول»، و«يعود»، و«يقوم»، و«يطوف»، والأصل: «يقُولُ»، و«يقْوُدُ»، و«يقْوُمُ»، و«يطْوَفُ»، فنقلوا الضمة من العين إلى الفاء على ما سنذكر. و«يَفْعُلُ» بالضم لا يكون من «فَعِيلٍ» إلَّا

(١) أي: جبان.

ما شذ من «فَضِلَ يَقْضُلُ» و«مَتْ يَمُتْ»، والعمل إنما هو على الأكثر.

ولا يكون «فَعُلَ» بالضم لوجهين:

أحدهما: أن «فَعُلَ» لا يكون متعديًا، والوجه الثاني: أنه لو كان «فَعُلَ» بالضم، لجاء الاسم منه على «فَعِيلَ»، كما قالوا في «ظَرَفَ»: «ظَرِيفَ»، وفي «شَرَفَ»: «شَرِيفَ»، فلما لم يُقَلْ ذلك، بل قيل: «قائمٌ» و«عائدٌ»، دلَّ أنه «فَعُلَ» دون «فَعُلَ».

وأما الثاني، وهو «فَعِلَ»، فإنه يأتي متعديًا، وغير متعدٍ، فالتعدي نحو: «خَافَ»، كقولك: «خِفْتُ زَيْدًا»، وغير المتعدي نحو: «رَاحَ يَوْمُنَا بِرَاحٍ»، و«مَالَ زَيْدٌ» إذا صار ذا مال. والذي يدلُّ أنه من الواو ظهور الواو في قولهم: «الخَوْفُ»، و«أُمُوالُ»، ويدلُّ أنه «فَعِلَ» كونُ مضارعه على «يَفْعَلُ»، نحو: «يَخَافُ»، و«يَمَالُ»، وقولهم: «رَجُلٌ مَالٌ»، و«يَوْمٌ رَاحٌ»، كما قالوا: «حَذِرَ فهو حَذِيرٌ»، و«فَرِقَ فهو فَرِيقٌ».

وأما الثالث، وهو «فَعُلَ»، فنحو: «طَالَ يَطُولُ» إذا أردت خلاف القصير، وهو غير متعدٍ كما أن «قَصُرَ» كذلك. وهذا في المعتل نظيرُ «ظَرَفَ» في الصحيح، ألا ترى أنهم قالوا في الاسم منه: «طَوِيلٌ» كما قالوا: «ظَرَفَ»، فهو ظَرِيفٌ؟

فإن كانت العين ياءً، فيجئ على ضربين: «فَعُلَ»، و«فَعِلَ»؛ فالأول منه يكون متعديًا، وغير متعدٍ، فالتعدي نحو: «عَابَهُ»، و«بَاغَهُ»، وغير المتعدي نحو: «عَالَ»، و«صَارَ». والذي يدلُّ أنه «فَعُلَ» بالفتح أنه لو كان «فَعِلَ»، لجاء مضارعه على «يفعل» بالفتح، فلما قالوا فيه: «يَبِيعُ»، و«يَعِيبُ»، و«يَصِيرُ»، دلَّ على أن ماضيه «فَعُلَ» بالفتح.

فإن قيل: فهلا قلتم: إنه «فَعِلَ» بالكسر، ويكون من قبيل «خَسِبَ يَخْسِبُ»، فالجواب أن الباب في «فَعِلَ» بالكسر أن يأتي مضارعه على «يفعل» بالفتح، هذا هو القياس؛ وأما «خَسِبَ يَخْسِبُ» فهو قليل شاذ، والعمل إنما هو على الأكثر مع أن جميع ما جاء من «فَعِلَ يَفْعِلُ» بالكسر جاء فيه الأمران «خَسِبَ يَخْسِبُ ويَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ وينعَمُ»، و«يَتَيْسُ يَبَاسٌ ويَبِيسُ». فلما اقتصروا في مضارع هذا على «يفعل» بالكسر دون الفتح، دلَّ أنه ليس منه.

وأما الضرب الثاني مما عيئه ياء - وهو «فَعِلَ» بكسر العين - فيكون متعديًا وغير متعدٍ، فالتعدي نحو: «هَبَنُوهُ»، و«زَالُوهُ»، وغير المتعدي نحو: «زَالَ»، و«حَارَ طَرَفُهُ». فهذه الأفعال عيئها ياء، ووزنها «فَعِلَ» مكسور العين. والذي يدلُّ على ذلك قولهم في المصدر: «الهِئَةُ»، و«النَّيْلُ»، فظهور الياء دليلٌ على ما قلناه. وقالوا: «زَيَّلْتُهُ»، فزال، وزايلته فظهرت الياء فيه، وأصله أن يكون لازماً، وإنما يتعدى بالتضعيف، وإنما نُقِلَ إلى حيز الأفعال التي لا تستغني بفاعل، نحو: «كَانَ». ويدلُّ أنها «فَعِلَ» بكسر العين قولهم في المضارع: «يَفْعَلُ» بالفتح نحو: «يَهَابُ»، و«يَنَالُ»، و«لا يَزَالُ»، و«يَحَارُ طَرَفُهُ».

ولم يأت من هذا «فَعَلَ» بالضم، كأنهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لما يلزم من قلب الياء واوًا في المضارع، كما رفضوا «يَفْعِلُ» بالكسر من ذوات الواو، لما يلزم فيه من قلب الواو ياءً.

فهذه الأفعال كلها معتلة تُقلب الواو والياء فيها ألفين، وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك ما كان من الأسماء من نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، و«نابٍ»، و«عابٍ»، والأصل: بَوَّبَ، وذَوَّرَ، لقولك: «أَبْوَابٌ» في التكسير، و«ذَوَّرَ». والأصل في «نابٍ»: «نَيْبٌ»، وفي «عابٍ»: «غَيْبٌ»؛ لقولك: «أَنْيَابٌ»، و«غَيْبٌ». ومن ذلك «رجلٌ مالٌ» من قولهم: «مالٌ يَمالُ»، إذا صار ذا مالٍ، والأصل: «مَوِلٌ يَمُولُ»، فهو «مَوِلٌ» مثل: «حَذِرٌ يَحْذَرُ» فهو «حَذِرٌ»، وقالوا: «رجلٌ هاعٌ لاعٌ» أي: جبان، وهو من الياء لقولهم: «هاعٌ يَهيعُ هُيوَعًا» إذا جبنَ، وقالوا: «لاغٌ يلبِغُ» إذا جبنَ أيضًا. وحكى ابن السكيت: «لِغْتُ أَلَاغٌ»، و«هَيْغْتُ أَهَاغٌ»، فعلى هذا يكون «هاعٌ» «لاغٌ» فِعْلًا مثل «حَذِرٌ»، لا فَرْقَ في ذلك بين الأسماء والأفعال في وجوب الإعلال، إذ المتقضي له موجود فيهما، وهو تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله. وليست الأفعال أولى بذلك من الأسماء، وإن كان الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء؛ لأنَّ الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سِمَاتٌ على المسميات، ولذلك كان عامة ما شذَّ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: «الْحَوْنَةُ»، و«الْحَوَكَةُ»، و«الْقَوْدُ»، ولم يشذَّ من ذلك شيء في الأفعال من نحو: «قَامَ»، و«بَاعَ».

فأما نحو: «اسْتَحْزَدَ»، و«اسْتَشَوَّقَ»، فلضعف الإعلال فيه إذ كان محمولاً على غيره، ألا ترى أنه لولا إعلال «قَامَ» ما لزم إعلال «أَقَامَ»، وكذلك مضارع هذه الأفعال كله معتل، نحو: «يَقُولُ»، و«يَعُودُ»، والأصل: «يَقُولُ»، و«يَعُودُ»، بضم العين؛ لأنَّ ما كان من الأفعال على «فَعَلَ» بفتح العين معتلةً، فمضارعه بفعل، نحو: «يَقْتُلُ»، ولا يجيء على «يَفْعِلُ» على ما عليه الصحيح؛ لثلاث ترجع ذوات الواو إلى الياء، فنقلوا الضمة من الواو في «يقول» إلى القاف.

وإنما فعلوا ذلك مع سكون ما قبل الواو فيه؛ لأنهم أرادوا إعلاله حملاً على الفعل الماضي في «قَالَ»، و«عَاذَ»؛ لأنَّ الأفعال كلها جنسٌ واحدٌ، والذي يدلُّ أنَّ الإعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صيغ الماضي صيغ المضارع، ألا ترى أنهم لما قالوا: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، فصَحَّحوهما، قالوا: «يَعْوِرُ»، و«يَحْوِلُ»، و«عَاوِرَ»، و«حَاوِلَ»، فصَحَّحوها هذه الأمثلة لصحة الماضي؟

وكما أعلنوا المضارع لاعتلال الماضي أعلنوا الماضي أيضًا لاعتلال المضارع، ألا تراهم قالوا: «أَغْرَيْتَ»، و«أَذْعَيْتَ»، و«أَعْطَيْتَ»؟ وأصلها الواو؛ لأنها من «غَزَا يَغْزُو»،

و«دَعَا يَدْعُو»، و«عَطَا يَعْطُو»، فقلبوا الواو فيها ياء حملاً على المضارع الذي هو «يُعْزِي»، و«يُدْعِي»، و«يُعْطِي» طلباً لتماثل ألفاظها وتساكُلها من حيث إن حكم كلِّها جنس واحد، وكذلك ما كان من الياء، نحو: «يَبِيع»، و«يَعِيب»، الأصل: «يُبِيع»، و«يُعِيب» بكسر العين، فنقلت الكسرة إلى الفاء إعلالاً له حملاً على الماضي في «بَاعَ» و«عَابَ»، على ما ذكرناه في ذوات الواو.

وكذلك مضارع ما كان على «فَعِلَ يَفْعَلُ» منهما، نحو: «يَخَافَ»، و«يَهَابَ»، الأصل: «يَخَوْفَ»، و«يَهَيْبَ»، فأرادوا إعلاله على ما تقدّم، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، ثم قلبوا الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ومن ذلك أسماء الفاعلين، لما اعتلت عين «فَعَلَ»، ووقعت بعد ألف «فاعلٍ» همزة، نحو: «قَائِمٌ»، و«خَائِفٌ»، و«بائعٌ»، وجميع ما اعتل فعله فـ«فاعلٌ» منه معتلٌ، وذلك لأن العين كانت قد اعتلت، فانقلبت في «قَالَ» و«بَاعَ» ألفاً، فلما جثت إلى اسم الفاعل، صارت قبل عينه ألف «فاعلٍ»، والعين قد كانت ألفاً في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل ألفان، نحو: قائمٌ، وذلك ممّا لا يمكن النطق به، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه، فلم يجر الحذف لئلا يعود إلى لفظ «قام»، فحرّكت الثانية التي هي عين، كما حرّكت راء «ضاربٍ»، فانقلبت همزة لأن الألف إذا حرّكت صارت همزة، فصار «قائمٌ» و«بائعٌ» كما ترى.

وجه ثانٍ أنّه لما كان بينه وبين الفعل مضارعةً ومناسبةً من حيث إنه جارٍ عليه في حرّكاته وسكّنه وعدد حروفه، ويَعْمَلُ عَمَلَهُ، اعتل أيضاً باعتلاله، ولولا اعتلال فعله لما اعتل، فلذلك قلت: «قَائِمٌ»، و«خَائِفٌ»، و«بائعٌ»، والأصل: «قَائِمٌ»، و«خَائِفٌ»، و«بائعٌ»، فأرادوا إعلاّلها لاعتلال أفعالها. وإعلاّلها إمّا بالحذف، وإمّا بالقلب. فلم يجر الحذف؛ لأنّه يُزِيلُ صيغةَ الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل، فيلتبس الاسمُ بالفعل. فإن قيل: الإعرابُ يفصل بينهما، قيل: الإعرابُ لا يكفي فارقاً؛ لأنّه قد يطرأ عليه الوقفُ، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، فكانت الواو والياء بعد ألف زائدة، وهما مُجاورتا الطرف، فقلبتا همزةً بعد قلبهما ألفاً على حدّ قلبهما في «كسَاءٍ» و«رِدَاءٍ». ومثله «أوائلٌ». كما قلبوا العين في «قِيَمٌ»، و«صِيَمٌ» لمجاورة الطرف على حدّ قلبهما في «عَصِيٍّ»، و«خُفِيٍّ».

فإن كان اسمُ الفاعل من «أَقَالَ» و«أَبَاعَ»، فاسمُ الفاعل منه «مُقِيلٌ»، و«مُبِيعٌ»، والأصل: «مُفَرِّلٌ»، و«مُبِيعٌ» فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، ثم قلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ونقلت الكسرة من الياء في «مُبِيعٍ» إلى ما قبلها، فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ، وفي ذوات الياء نقلٌ فقط.

وكذلك اسمُ المفعول يعتلّ باعتلال الفعل أيضاً، لأنّه في حكم الجاري على

الفعل، وهو ملتبس به، فكما قالوا: «يُقَال» و«يُبَاع»، فأعلّوهما بقلبهما ألفًا، والأصل: «يُقُول» و«يُبَيْع»، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثم قلبوهما ألفًا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، كما فعلوا في «أَقَامَ» و«أَقَالَ»، فكذلك قالوا فيما كان من الواو: «كَلَامٌ مَقُولٌ»، و«خَاتَمٌ مَضُوعٌ»، وفيما كان من الياء: «ثَوْبٌ مَبِيعٌ»، و«طَعَامٌ مَكِيلٌ». وكان الأصل: «مَقُولٌ»، و«مَضُوعٌ»، فأعلّوهما بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، فسكنت العين، والتقت ساكنة واو «مفعول»، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

فأما سيبويه والخليل^(١)؛ فإنهما يزعمان أن المحذوف الواو، لأنها مزيدة، وما قبلها أصل، والمزيدة أولى بالحذف من الأصل، ودل قولهم: «مَبِيعٌ»، و«مَكِيلٌ» على أن المحذوف الواو الزائدة، إذ لو كان المحذوف الأصل، لكان: «مَبُوعًا»، و«مَكُولًا». وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوف عين الفعل، ووزن «مَقُولٌ» و«مَكِيلٌ»: «مَقُولٌ»، و«مَقِيلٌ»، والأصل في ذلك: «مَكْيُولٌ»، فطُرحت حركة الياء على الكاف التي قبلها كما فعلنا في «مَبِيعٌ»، فكانت حركة الياء من «مَكْيُولٍ» ضمةً، فانضمت الكاف، وسكنت الياء، فأبدلنا من الضمة كسرة لتصح الياء، ولم تُقلب، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصادفت الكسرة واو «مفعول»، فقلبت كما تقلب الكسرة واو «مِيزَان» و«مِيعَاد» على حدّ صنيعهم في «بَيْضٍ»، لأن «بَيْضًا» أصله «فُعْلٌ»، لأن «أَفْعَلٌ» الذي يكون نعتًا، ومؤنثه «فُعْلَاء» يُجمع على «فُعْلٍ» كـ«حُمُرٍ»، و«صُفُرٍ»، هذا هو القياس في «بَيْضٍ»، إلا أنهم أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء.

وقد خالف أبو الحسن أصله في ذلك، لأن من أصله أن لا يُفعل ذلك إلا في الجمع لنقل الجمع. لو بنيت من البياض نحو: «بُرْدٍ» عنده، لقال: «بُورٌ» خلافًا للخليل وسيبويه^(٢)، فإنهما يقولان: «بَيْضٌ» كالجمع، وكذلك الأسماء المأخوذة من الأفعال، وكانت على مثال الفعل. وزيادتها ليست من زوائد الأفعال، فإنها تعتلّ باعتلال الفعل إذا كانت على وزنه، وزيادتها في موضع زيادة الفعل كالمصادر التي تجري على أفعالها وأسماء لأزمنة الفعل، أو لمكانه من ذلك. إذا بنيت «مَفْعِلًا» من «الْقَوْل» و«الْبَيْع»، وأردت به مذهب الفعل، فإنك تقول: «مَقَالًا» و«مَبَاعًا»؛ لأنه في وزن «أَقَالَ» و«أَبَاعَ»، والميم في أوله كالهزمة في أول الفعل، ولم تُخَفِ التباسًا بالفعل، لأن الميم ليست من زوائد الأفعال.

فأما نحو «مَزِيدٍ» و«مَزِيمٍ»، فإن سيبويه^(٣) وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ،

(١) الكتاب ٤/٣٤٨.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٨.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٨.

والقياسُ الإعلالُ عندهما، وكان أبو العباس المبرد لا يجعله شاذًا، ويقول: إنَّ «مَفْعَلًا» إنما يعتلُّ إذا أريد به الزمان والمكان أو المصدر؛ وأما إذا أريد به الاسم، فإنه يصح، فعلى هذا تقول: «مَقُولٌ» إذا أريد به الاسم لا ما ذكرنا من الزمان والمكان.

وكذلك لو بنيت نحو: «مَفْعَلٌ»، بضم الميم، لأعللته أيضًا، وقلت: «مَقَامٌ» و«مُعَادٌ»، كما تقول في الفعل: «يُقَالُ»، و«يُعَادُ». وكذلك «مَفْعَلَةٌ»، نحو: «مَقَالَةٌ»، و«مَفَارَةٌ».

ومن ذلك «مَفْعِلٌ» بكسر العين، نحو: «مَسِيرٌ»، و«مَصِيرٌ»، مصادر «سار»، و«صار». يقال: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي مَسِيرِكَ وَمَصِيرِكَ».

ومن ذلك «مَفْعِلَةٌ» من «عِشْتُ»، أو «يَعْتُ»، وما كان نحوهما، فإن لفظها كلفظ «مَفْعِلَةٍ» بالكسر عند الخليل وسيبويه^(١)، ف«مَعِيشَةٌ» عندهما يجوز أن يكون «مَفْعِلَةٌ» بالضم و«مَفْعِلَةٌ» بالكسر، فإذا أريد «مَفْعِلَةٌ»، فالأصل: «مَعِيشَةٌ» بضم الياء، فلما أريد إعلالُه حملًا على الفعل لما ذكرناه، نقلوا الضمة إلى العين، فانضمت، وبعدها الياء، وأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، فصار «مَعِيشَةٌ». وإذا أريد «مَفْعِلَةٌ» بالكسر، فإنما نُقِلَتِ الكسرة إلى العين، فاستوى لفظهما لذلك.

وكان أبو الحسن يخالفهما في ذلك، ويقول في «مَفْعِلَةٌ» من «العِيش»: «مَعُوشَةٌ»، وفي مثال «فُعِلَ» منه «عُوشٌ»، وكان يقول في «يَبِضُّ»: إنه «فُعِلَ» مضموم الفاء. وإنما أبدل من الضمة كسرة، لأنه جمع، والجمع ليس على مذهب الواحد ليقل الجمع، وخالف هذا الأصل في «مَكِيلٌ»، و«مَبِيعٌ»، وقد تقدّم الكلام عليه في مواضع من هذا الكتاب.

ومن ذلك «المَشْوَرَةُ» بضم الشين، وهو «مَفْعَلَةٌ» من قولك: «شَاوَرْتُهُ فِي الْأَمْرِ»، فأعلّوه بنقل الضمة من العين إلى الفاء، وكان من ذوات الواو، فسلمت الواو، ومثله: «مَثْوَبَةٌ»، و«مَعُونَةٌ». ولو كان من ذوات الياء، لأبدل من الضمة كسرة لتسلم الياء، وكنت تقول: «مَبِيرَةٌ» كـ«مَعِيشَةٍ».

ومن ذلك «أَقَامٌ»، و«اسْتَقَامٌ»، وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة، والأصل: «أَقَوَمٌ»، و«اسْتَقَوَمٌ»، فنقلوا الفتحة من الواو إلى القاف لما ذكرناه من إرادة الإعلال، لا اعتلال الأفعال المجردة من الزيادة، وهو «قَامٌ»، فالإعلالُ فيه إنما هو بنقل الحركة، والانتقالُ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما «قَاوَلْتُ»، و«قَوْلْتُ»، و«تَقَاوَلْتُ»، و«تَقَوَّلْتُ»، فإن هذه الأفعال تصح ولا تعتل.

أَمَّا «قَاوَلٌ»، فَلأنَّ قبل الواو ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركة، ولا تُثَقِّلُ إليها الحركة. وأَمَّا «قَوَلٌ»، فَإِنَّ إحدى الواوين زائدةٌ وحين وجب الإعلال لم يمكن النقل، لأنه يُزَوِّلُ الازدغام، وكان يلزم قلب الواو ألفًا، فيزول البناء، ويتغير عما وُضع له.

وكذلك «تَقَاوَلٌ» و«تَقَوَلٌ»، لا يُعَلَّ لأنَّ التاء دخلت بعد أن صحا، فلم يُغَيِّرْهَا عَمَّا كانا عليه، فلذلك احترز، فقال: «التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفًا، ولا واوًا، ولا ياءً، نحو: «قَاوَلٌ»، و«تَقَاوَلٌ»، و«عَوَذٌ»، و«تَعَوَذٌ»، و«زَيْنٌ»، و«تَزَيْنٌ».

وقوله: «وما كان منها»، يريد ما تصرف منها كالمضارع، فإنه يصح أيضًا كما تصح هذه الأفعال، نحو: «يُقَاوَلُ»، و«يُعَوَّذُ»، و«يُزَيْنُ»، والمصدر، نحو: «القيوال»، و«العيواذ»، فإنهم صححوا الواو، ولم يقولوا: «قِيَالًا»، «ولا عِيَاذًا»، لصحتها في الفعل، فلما صححت الأفعال، صححت مصادرها، فقالوا: «قَوَامٌ» حيث قالوا: «قَاوَمٌ»، وقالوا: «قِيَامٌ» حيث قالوا: «قَامَ». قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذٍ﴾^(١). صححت الواو حيث صححت في «لَاوَذٍ»، فهذا معنى قوله: «وما هو منها».

وقوله: «أعلت هذه الأشياء وإن لم يوجد فيها علة الاعتلال»، يريد أنها إنما اعتلت بالحمل على الأفعال المجردة من الزيادة، لكونها مشتقة منها.

وقوله: «وضربها بعزقي فيها»، يريد الاتصال بالاشتقاق، كأنه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها. وقوله عليه السلام: «ليس لعزقي ظالم حق»^(٢)، المراد أن يغرس الرجل أو يزرع في أرض غيره، ويقال في الشراب: «عزقي من الماء»، وليس بالكثير، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: والحذف في «قُلْ»، و«قُلْنَ»، و«قُلْتُ»، و«لَمْ يَقُلْ»، و«لَمْ يَقُلْنَ»، و«بِعْ»، و«بِعْنَ»، و«بِعْتُ»، و«لَمْ يَبِعْ»، و«لَمْ يَبِعْنَ»، وما كان من هذا النحو في المزيد فيه، وفي «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، و«كَيْثُونَةٌ»، و«قَيْلُولَةٌ» وفي «الإقامة»، و«الاستقامة»، ونحوهما مما التقى فيه ساكنان، أو طُلب تخفيف أو اضطرر لإعلال. والسَّلَامَةُ فيما وراء ذلك مما فُقدت فيه أسباب الإعلال والحذف، أو وُجدت، خلا أنه اعترض ما يصد عن إمضاء حكمها، كالذي اعترض في «صَوْرِي»، و«حَيْدِي»، و«الْجَوْلَانِ»، و«الْحَيَّكَانِ»، و«الْقَوِيَاءِ»، و«الْمُخَيَّلَاءِ».



(١) النور: ٦٣.

(٢) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢١٩/٣، وفيه: «هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحيها رجل قبله، فيغرس فيها غرساً غصباً ليسترجب به الأرض».

قال الشارح: اعلم أن ما كان ثانيه حرف علة، فإنه قد يعتل بالحذف كما يعتل بالتغيير، والحذف يدخله على ثلاثة أضرب: منها التقاء الساكنين، والتخفيف، أو ضرورة الإعلال.

فالأوّل نحو: «قُلْ»، و«قُلْنَ»، والأصل: «تَقُولُ»، فحُذِف حرف المضارعة، إذ المواجهة تُغني عن حرف خطاب، ثم سكن لام الفعل للأمر، أو لاتصال نون جماعة النساء به، نحو: «قُلْنَ»، فالتقى حينئذ ساكنان: اللام وحرف العلة، فحُذِف حرف العلة لاتقاء الساكنين على القاعدة. ومثله: «يَعْ» و«يَعْنَ»، العلة في الحذف واحدة، إلا أن «قُلْ» من الواو، و«يَعْ» من الياء، وكذلك «لَمْ يَقُلْ»، و«لَمْ يَقُلْنَ» العين التي هي واو محذوفة لسكونها وسكون اللام بعدها، إلا أن سكون اللام في «لَمْ يَقُلْ» للجازم، وسكون اللام في «لَمْ يَقُلْنَ» للبناء عند اتصال نون جماعة النساء به. وكذلك «لَمْ يَبْعْ» و«لَمْ يَبْعْنَ»، الحذف لاتقاء الساكنين، لا للجزم.

وقوله: «وما كان من هذا النحو في المزيد فيه»، يريد نحو: «أَقَامَ»، و«أَبَاعَ»، و«استقام»، فإنك إذا أمرت منه، قلت: «أَقِمْ»، و«أَبِعْ»، و«أَقِمْنَ»، و«أَبِعْنَ»، و«استقيمَ»، و«استقينَ». لا فرق في ذلك بين المجزء من الزيادة والمزيد فيه، إذ العلة واحدة، وهي التقاء الساكنين.

وأما ما حُذِف لضرب من التخفيف، نحو قولهم في «سَيِّدٍ»: «سَيِّدٌ»، وفي «هَيَيْنٍ»: «هَيَيْنٌ»، و«كَيْتُونَةٌ»، و«قَيْلُونَةٌ»، و«قَيْدُوذَةٌ»، فالأصل: «سَيِّوُذٌ» و«مَيَّوُذٌ»، على زنة «قَيْلِيلٍ» بكسر العين، هذا مذهب أصحابنا، وقد تقدّم الكلام عليه، فأعلّوها بأن قلبوا الواو ياءً. ولما أعلّوا العين بالقلب ههنا، أعلّوها بالحذف أيضًا تخفيفًا لاجتماع يائتين وكسرة، فقالوا: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، و«هَيَيْنٌ». والذين قالوا: «مَيِّتٌ» هم الذين قالوا: «مَيِّتٌ»، وليستا لغتين لقومين. قال الشاعر [من الخفيف]:

١٣٢٩ - ليس من مات فاستراح بمَيِّتٍ إنما المَيِّتُ مَيِّتُ الأحياءِ

١٣٢٩ - التخريج: البيت لعدي بن الزعلاء في تاج العروس ١٠١/٥ (موت)؛ ولسان العرب ٩١/٢ (موت)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤٣/١٤؛ وتاج العروس (حي)؛ والتبني والإيضاح ١٧٣/١. المعنى: ليس الميت من ترقاه الله تعالى، بل الميت هو الحي الذي لا ذكر له في الأحياء ولا فاعلية الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «من»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «ليس». «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فاستراح»: الفاء: حرف عطف، و«استراح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بميت»: الباء: حرف جر زائد، «ميت»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «إنما»: مكفوفة وكافة. «الميت»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «ميت»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأحياء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ومن ذلك «كَيْئُونَةٌ» و«قَيْئُولَةٌ»، فُخِّفَ بالحذف، فصار: «كَيْئُونَةٌ»، و«قَيْئُولَةٌ»، وليس ذلك بـ«فَعْلُولَةٌ»؛ لأنه كان يلزم أن يقولوا: «كَزُونَةٌ»، و«قُولُولَةٌ»؛ لأنه من ذوات الواو، مع أن «فَعْلُولَةٌ» ليس من أبنتهم إلا أن الحذف في نحو: «كَيْئُونَةٌ» و«قَيْئُولَةٌ» لازم، لكثرة حروف الكلمة. ولما كان الحذف والتخفيف في مثل/ «ميت»، و«هين» جائزًا مع قلة الحروف، كان فيما ذكرناه واجبًا لكثرة الحروف وطولها.

وقد استغرب البغداديون بناء «مَيْتٍ» و«هَيْنٍ»، فذهب بعضهم إلى أنه «فَيْغَلٌ» بفتح العين نُقِلَ إلى «فَيْغَلٍ»، بكسرها. وذهب الفراء منهم إلى أنه «فَيْغِيلٌ»، والأصل: «سَيْبِدٌ». وإنما أعلّوه لاعتلال فعله في «سَادَ يَسُودُ»، و«مَاتَ يَمُوتُ»، فأخرت الواو، وتقدّمت الياء، فصار «سَيْبِدٌ»، وقُلبت الواو ياءً. قالوا: ليس في الكلام «فَيْغِيلٌ»، وإن «فَيْغِيلًا» الذي يعتلّ عينه إنما يجيء على هذا المثال، وإن «طويلًا» شاذّ لم يجيء على قياس «طال يَطُولُ». ولو جاء، لقالوا: «طَيْلٌ» كـ«سَيْدٍ». وإذا لم يكن جاريًا على فعلٍ معتلٍّ، صحّ كـ«سَوِيْقٍ»، و«خَوِيلٍ»، ونحوهما. والمذهب الأول، فإنه قد يأتي في المعتلّ أبنية ليست في الصحيح، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وأما الثالث، فهو الحذف الذي اضطررنا إليه الإعلال، فنحو: «الإقامة»، و«الاستقامة»، والأصل: «إِقْوَامَةٌ»، و«اسْتِقْوَامَةٌ»، وكذلك «إِخَافَةٌ» و«إِبَانَةٌ»، فأرادوا أن يُعْلَلُوا المصدرَ لاعتلال فعله - وهو «أقام» و«استقام» - فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوها أَلْفًا، وبعدها أَلَفٌ «إِفْعَالَةٌ»، فصار «إِقَامَةٌ» و«اسْتِقَامَةٌ»، فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما. فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوف الألف الأولى التي هي العين، وزعم الخليل وسيبويه^(١) أن المحذوف الثانية، وهي الزائدة على ما تقدّم من مذهبهما في «مَقُولٌ» و«مَبِيحٌ».

وقوله: «مِمَّا التَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ»، يريد نحو: «قُلٌّ»، و«قُلْتُ»، و«لَمْ يَقُلْ»، وأضراب ذلك ممّا التَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ.

وقوله «أَوْ طُلِبَ تَخْفِيفٌ»، يريد نحو: «هَيْنٍ»، و«لَيْنٍ».

وقوله: «أَوْ اضْطُرَّ إِعْلَالٌ»، يريد «الإقامة» و«الاستقامة».

= وجملة «ليس من مات بميت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «فاسراج». وجملة «الميت ميت الأحياء»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب كذلك.

والشاهد فيه قوله: «مَيْتٌ وَمَيْتٌ» حيث جاءت الأولى مخففة، والثانية غير مخففة، وليستا لغتين مختلفتين.

وقوله: «والسلامة فيما وراء ذلك»، يريد ما لم يُوجد فيه سبب من أسباب الإعلال، نحو: «القول»، و«البيع»، وما أشبههما.

وقوله: «أو وجدت»، يريد العلة المقتضية للقلب، إلا أنه لا يثبت الحكم لمانع، أو مُعارض، نحو: «صَوَّرَ»، وهو موضع، و«حَيَّدَ» للكثير الحَيْدَان، و«الجَوْلَان»، و«الحَيَّكَان»، و«القَوْبَاء»، و«الخِيَلَاء». يريد أن «صوري» و«حيدى» قد وُجد فيهما علة القلب، ويُخاف القلب لمانع، وهو أن هذا الإعلال إنما يكون فيما هو على مثال الأفعال، نحو: «باب»، و«دار». وهذه الأسماء قد تباعدت عن الأفعال بما في آخرها من علامة التأنيث التي لا تكون في الأفعال، فصخت لذلك.

وأما «الجَوْلَان»، و«الحَيَّكَان»، وهما مصدران، فـ«الحَيَّكَان» مصدر «حَاكَ يَحِيك» إذا مشى، وحرك كتفَيْه، و«الجَوْلَان» مصدر جَالٌ يَجُول إذا طاف، فلأنهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخرهما، وذلك لا يكون في الأفعال مع أن «الجَوْلَان» و«الحَيَّكَان» على بناء «الْفَرْوَان» و«الغِيلَان»، وقد صخ حرف العلة فيهما، وهو لامٌ، واللام ضعيفة قابلةٌ للتغيير، فكان صحتُه في العين، وهو أقوى منه، أولى وأخرى، إذ كان العين أقوى من اللام لتحصُّنه.

وكذلك «القَوْبَاء»، و«الخِيَلَاء» لم يُعَلَّ لتباعدهما عن أبنية الأفعال بما في آخرهما من ألْفِي التأنيث مع أنه لو لم يجيء في آخره أَلْفُ التأنيث، لكان بناؤه يُوجب له التصحيح لبُعده عن أبنية الفعل، كما صخ نحو: «العَيْبَةُ»، و«رَجُلٌ سُوْلَةٌ»، فاعرفه.

فصل

[أبنية الأفعال الثلاثية المعنلة العين]

قال صاحب الكتاب: وأبنية الفعل في الواو على «فَعَلَ يَفْعُل»، نحو: «قَالَ يَقُولُ»، و«فَعِلَ يَفْعَل» نحو: «خَافَ يَخَافُ»، و«فَعُلَ يَفْعُل» نحو: «طَالَ يَطُولُ»، و«جَادَ يَجُودُ» إذا صار طويلاً وجواداً، وفي الياء على «فَعُلَ يَفْعِل»، نحو: «بَاعَ يَبِيعُ»، و«فَعِلَ يَفْعَل»، نحو: «هَابَ يَهَابُ». ولم يجيء في الواو «يفعل» بالكسر، ولا في الياء «يفعل» بالضم. وزعم الخليل^(١) في «طَاخَ يَطِيخُ»، و«تَاةٌ يَتِيه» أنهما «فَعِلَ يَفْعِل» كـ«حَسِبَ يَخْسِبُ»، وهما من الواو لقولهم: «طَوَّحْتُ»، و«تَوَهَّتُ»، و«هُوَ أَطَوَّحُ مِنْهُ وَأَتَوَّه»، ومن قال: «طَيَّحْتُ» و«تَيَّهْتُ» فهما على «بَاعَ، يَبِيع».

قال الشارح: اعلم أن الأفعال الثلاثية المعنلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب:

«فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فُعِلَ»، كما كان الصحيح كذلك، فما كان من ذوات الواو فإنه يأتي على الأضرب الثلاثة:

الأوّل: «فَعَلَ»، نحو: «قال يَقُولُ»، و«طاف يَطُوفُ»، ولم يأت من ذلك على «يَفْعِلُ» بالكسر كما جاء في الصحيح، لئلا يصير الواو ياء، فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء.

الثاني: وهو «فَعِلَ» بالكسر، نحو: «خاف يَخَافُ»، و«راح يومنا يَراح»، لأنهما من «الخَوْفِ»، و«الرَّوْحِ»، ولم يأت من هذا «يَفْعِلُ» بالكسر إلا حرفان، وهما «طاح يَطِيحُ»، و«تاة يَتِيه»، فإن الخليل زعم أنهما من قبيل «حَسِبَ يَخِيبُ»، وهو من الواو لقولك: «طَوَّحْتُ»، و«تَوَّهْتُ»، و«هو أطَوَّحَ منه وأتَوَّه»، فظهور الواو يدل أنهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه «فَعِلَ» مكسور العين، لقولك: «طَخْتُ» و«تَهْتُ»، بكسر فائهما، إذ لو كان ماضيه «فَعَلَ»، لقليل: «طُخْتُ»، و«تُتُّهُتُ» بالضم، فلما لم يقل ذلك، دل أنهما من قبيل «خَفْتُ». وأيضا فإن «فَعَلَ» من ذوات الواو لا يكون مضارعه إلا «يَفْعُلُ» بالضم، فلما قالوا «يَطِيحُ» و«يَتِيه»، دل على ما قلناه.

وأصل «يَطِيحُ»، و«يَتِيه»: «يَطْوِخُ»، و«يَتَوَّه»، فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فسكنت، فكان ما قبلها مكسورا، فانقلبت الواو ياء. ومن قال: «طِنَحْتُ» و«تِهْتُ»، كانا من الياء، وكانا «فَعَلَ يَفْعِلُ» مثل «بَاعَ يَبِيعُ».

وأما الثالث: هو «فَعَلَ»، فقد قالوا: «طال يَطُولُ»، وهو غير متعذ كما أن «قَصُرَ» كذلك، فهذا في المعتل نظير «ظَرَفَ» في الصحيح، ألا ترى أنهم قالوا في الاسم منه: «طَوِيلَ»، كما قالوا: ظَرِيفٌ.

فإن كان العين ياء، فإنه يجيء على ضربين: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، ولم يجيء منه «فَعُلَ»، فالأوّل يكون متعديا، وغير متعذ، نحو: «باعه»، و«عابه»، و«عال»، و«صار». والذي يدل أنه «فَعَلَ» مَجِيء مضارعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، نحو: «يبيع»، و«يعيب»، و«يعيل»، و«يصير»، فإن قيل: فهلا قلتم: إنه «فَعِلَ»، ويكون من قبيل «حَسِبَ يَخِيبُ»؟ قيل: إن باب «فَعِلَ» يأتي مضارعه على «يَفْعُلُ» بفتح العين. هذا هو القياس؛ وأما «حَسِبَ يَخِيبُ» فهو قليل، والعمل إنما هو على الأكثر مع أن جميع ما جاء من «فَعِلَ» يَفْعِلُ بالكسر جاء فيه الأمران، نحو: «حَسِبَ يَخِيبُ وَيَخْسِبُ»، و«نِعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ»، و«يَيْسُ يَنْيِسُ وَيَيْئَسُ»، فلما اقتصر في مضارع هذا على «يَفْعِلُ» بالكسر دون الفتح، دل أنه ليس منه.

وأما الضرب الثاني - وهو «فَعِلَ» بكسر العين - فيكون متعديا، وغير متعذ، نحو: «هَبَنَهُ»، و«بَلَنَهُ»، و«زَالَ يَزَالُ»، و«حَارَ طَرَفُهُ»، فهذه الأفعال عينها ياء، ووزنها «فَعِلَ»

بكسر العين. والذي يدلّ أنّها من الياء قولهم: «الهيئة»، و«التَّيْل»، فظهور الياء دليل على ما قلناه. وقالوا: «زِيلَتْهُ فزال»، فظهرت الياء، وأصله أن يكون لازماً، لكن «زِيلَتْهُ» كـ«خَرَجَتْ» من «خرج»، و«زِيلَتْهُ» كـ«جالسته» من «جلس». وإنما نُقل إلى حيز الأفعال التي لا تستغني بفاعلها كـ«كان»، ويدلّ أنّها «فَعِلٌ» بالكسر قولهم في المضارع منها: «يَفْعَلُ» بالفتح، نحو: «يَهَابُ»، و«يَنَالُ»، و«لا يَزَالُ»، و«يَحَارُ طَرْفَهُ». ولم يأت من هذا «فَعُلٌ» بالضم، كأنهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لما يلزم من قلب الياء في المضارع واواً.

فصل

[التحويل عند اتصال ضمير الفاعل]

قال صاحب الكتاب: وقد حوّلوا عند اتصال ضمير الفاعل «فَعُلٌ» من الواو إلى «فَعُلٌ» ومن الياء إلى «فَعِلٌ»، ثم نُقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، فقبيل: «قُلْتُ»، و«قُلْنِ»، و«بَغْتُ»، و«بَغْنِ». ولم يحوّلوا في غير الضمير إلا ما جاء من قول ناس من العرب «يكيد يفعل كذا»، و«ما زيل يفعل ذلك».

قال الشارح: الأصل في كل كلمة تبتنى على حركة أن تقرّ على حركتها من غير تغيير، ولا تزال عن حركتها التي بُنيت عليها؛ فأما «فَعُلْتُ» ممّا عينه واو أو ياء، فإنه في الأصل «فَعُلٌ»، نحو: «قام»، و«باع»، فإذا اتصل به تاء المتكلم أو المخاطب ونحوهما من ضمير فاعل، يسكن له آخر الفعل من نحو: «قُمْنَا»، و«بَغْنَا»، فإنك تنقل ما كان من ذوات الواو إلى «فَعُلْتُ»، وما كان من ذوات الياء إلى «فَعِلْتُ»، ثم تُحول حركة العين إلى الفاء بعد زوال الحركة التي لها في الأصل، فقلت: «قُمْتُ»، و«بَغْتُ»، وكان الأصل: «قَوْمْتُ»، و«بَغْتُ». فلما نُقلت عن العين حركتها إلى الفاء، سكنت، وسكنت اللام من أجل التاء التي هي الفاعلة، فصار: «قُمْتُ»، و«بَغْتُ». نقلوا «فَعُلٌ» من الواو إلى «فَعُلٌ»؛ لأنّ الضمة من الواو، ونقلوا «فَعِلٌ» من الياء إلى «فَعِلٌ» بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، وشبهوا ما اعتلّت عينه بما اعتلّت لامه، لأنّ محلّ العين من الفاء كمحلّ اللام من العين، فقالوا: «بَغَزُوا». ألزموه الضمّ كما قالوا: «يَزِيي»، ألزموه الكسرة. وكان ما قبل حرف العلة في كل واحد من «بَغَزُوا» و«يرمي» حركة من جنسه، فلذلك قالوا: «قُمْتُ» و«بَغْتُ»، فجعلوا ما قبل العين حركة من جنسها.

وإنما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل، لأنهم أرادوا أن يغيّروا حركة الفاء عما كانت عليه، ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمانة على التصرف، ألا ترى أنّ «لَيْسَ» لما لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيّروا حركة الفاء، وقالوا: «لَيْسْتُ». فإذا رأيت

القاف في «قُلْتُ» مضمومة، وفي «بُعْتُ» مكسورة بعد أن كانا مفتوحين في «قَالَ» و«بَاعَ»، دل ذلك أن الفعل متصرف، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث، وليس كالحرف الذي يلزم طريقاً واحداً كـ«لَيْتَ»، ولا كـ«لَيْسَ» الذي لا يراد فيه التصرف. ألا ترى أنك لو قلت: «قُلْتُ» و«بُعْتُ»، يجري مجرى «لَيْسَ»، لم تعلم هل الفتحة هي الأصلية، أم المنقولة من العين. وأما «خَفْتُ»، و«هَبْتُ»، و«طُلْتُ»، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوا بناءها إلى بناء آخر؛ لأن حركة العين جاءت مخالفة لحركة الفاء في أصل الوضع، لأن أصل «خَفْتُ»: «خَوَفْتُ»، وأصل «هَبْتُ»: «هَبَيْتُ»، وأصل «طُلْتُ»: «طَوَّلْتُ»، فنقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل، فلم تحتج إلى تغيير البناء.

وزعم أبو عثمان المازني أنهم ينقلون «بَاعَ» و«قَامَ» إلى «بَيْعَ» و«قَوْمَ»، كما ينقلونه في «بُعْتُ» و«قُمْتُ»، إلا أنهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء، كما ينقلونها في «بُعْتُ» و«قُمْتُ»، وذلك من قبل أنهم لو نقلوا حركتها إلى الفاء، لانضمت في «قَامَ»، وانكسرت في «بَاعَ» وبعدها العين ساكنة، فكان يلبس بفعل ما لم يسم فاعله في «بَيْعَ زَيْدٌ» وفي «قَوْلَ الْقَوْلِ» على لغة من يقول ذلك؛ لأن هذا النقل إنما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف، والفرق بين ذوات الواو والياء. فأما إذا أسند إلى ظاهر فاعل ثابتة، ولا محذوف هناك يحتاج إلى الدلالة.

وبعض العرب لا يبالي الالتباس، فيقول: «وقد كيدَ زيدٌ بفعل كذا وكذا»، و«ما زيلَ بفعل زيدٌ»، يريدون: «كَادَ»، و«زَالَ». قال الأصمعي سمعت من ينشد [من الطويل]:

١٣٣٠ - وكيدَ ضِبَاعُ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وكيدَ خِرَاشٌ بعد ذلك يَسْتَمُ

١٣٣٠ - التخريج: البيت لأبي خراش الهذلي في حماسة البحري ص ٤٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٠؛ وشوح شواهد الإيضاح ص ٦٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ وللهذلي في لسان العرب ٣١٨/ ١١ (زيل)؛ وبلا نسبة في المنصف ٢٥٢/ ١.

اللغة والمعنى: القف: ما ارتفع من الأرض وصليت حجارته. خراش: اسم ابن الشاعر. لقد أوشكت ضباع هذه الأرض المرفوعة أن تأكلني، وبالتالي كان ابني - لو فعلت - قد صار يتيماً.

الإعراب: «وكيد»: الوار: بحسب ما قبلها، «كيد»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة. «ضباع»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ياكلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «جثتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وكيد»: الوار: حرف عطف، «كيد»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «خراش»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل: «يستم»، وهو مضاف. «ذلك»: اسم إشارة مبني في محل جز مضاف إليه. «يستم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو».

فـ«كاد» «فَعِلَ»، وكذلك «زال». يدلّ على ذلك قولهم في المضارع: «يَكَادُ» و«يَزَالُ»، فنقلوا الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فصار «كَيْدٌ» و«زَيْلٌ»، ولم يخافوا التباسه بـ«فَعِلَ»، لأنهما لازمان، و«فَعِلَ» لا يكون من اللازم، والذي يدلّ أنّ «زال» من الياء قولهم: «زَيْلُهُ فُتِرِلَ».

وأما «كاد»، ففيها مذهبان للعرب: قوم يجعلونها من الواو، وقوم من الياء، فقالوا: «كَيْدٌ أكاد»، وقالوا: «كُدْتُ» بالضم، فمن قال: «كُدْتُ»، فهو من الواو لا محالة، وإن لم يستعمل. قال الأصمعي: سمعت من العرب من قال: «لا أفعل ذلك ولا كَوْدًا». ومن قال: «كَيْدٌ أكاد»، فيحتمل أن يكون من الواو، مثل: «خَفْتُ أخاف»، ويحتمل أن يكون من الياء، مثل: «هَبْتُ أهاب». ويؤيده قولهم في المصدر: «كَيْدًا». فإن قلت: فهلا زعمت أنّ أصل «قام» و«قال»: «فَعِلَ» بضم العين، وتستغني عن كلفة التغيير؟ قيل: لا يصح ذلك؛ لأنّ «فَعِلَ» لا يجيء متعديًا، وأنت تقول: «عُدْتُ المريضَ»، و«زُرْتُ الصديقَ»، فتجده متعديًا، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في صيغة المجهول]

قال صاحب الكتاب: وتقول فيما لم يسمّ فاعله: «قِيلَ» و«بُيِعَ»، بالكسر، و«قِيلَ» و«بُيِعَ» بالإشمام، و«قُولَ» و«بُؤْعَ» بالواو، وكذلك «اخْتَبِرَ» و«انْقَبِذَ له»، تكسير، وتثنية، وتقول: «اخْتَوَى» و«انْقَوَى له» وفي «فَعِلْتُ» من ذلك «عِيذْتُ يا مريضُ»، و«اخْتَرْتُ يا رجلُ» بالكسر والضمّ الخالصين والإشمام، وليس فيما قبل ياء «أَقِيمَ» و«اسْتَقِيمَ» إلّا الكسر الصريح.

قال الشارح: إذا بنيت «فَعِلَ» مما اعتلت عينه كسرت الفاء، لتحويلك حركة العين إليها، كما فعلت ذلك في «فَعِلْتُ»، وذلك قولك: «خَيْفَ» و«بَيْعَ»، والأصل: «خَوْفَ»، و«بُيْعَ»، لأنهما بوزن «ضَرِبَ»، فأرادوا أن يُعِلُّوا العين كما أعلّوها في «خافَ» و«باعَ»، فسلبوها الكسرة، ونقلوها إلى الفاء بعد إسكانها؛ لاستحالة اجتماع الحركتين فيها، فانقلبت العين في ذوات الواو ياءً، نحو: «خَيْفَ» و«قِيلَ»، لسكون العين وانكسار الفاء قبلها، وبقي ما كان من الياء بحاله ياءً، فصار كله: «خَيْفَ»، و«بَيْعَ»، و«قِيلَ». هذه اللغة الجيدة.

= جملة «كيد ضباع الفف ياكلن»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «وكيد خراش بيتم». وجملة «ياكلن»: في محل نصب خبر «كيد»، وكذلك جملة «بيتم». والشاهد فيه قوله: «كيد» بدلاً من «كاد».

ومنهم من يُسَمِّى الفاء شيئاً من الضمة، فيقول: «قِيلَ»، و«بِيعَ»، وقرأ الكسائي «وإذا قِيلَ لَهُمْ»^(١)، «وَعِضُّ الْمَاءِ»^(٢)، «وَحِيلَ»^(٣)، «وَسَبَقَ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٤). وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الأصلية، فلم يمكن الجمع بينهما، فأشربوا ضمة الفاء شيئاً من الكسرة، فصارت حركةً بين حركتين بين الضمة والكسرة، نحو حركة الإمالة في «جائِرٍ» و«كافِرٍ»؛ لأنها بين الفتحة والكسرة.

ومنهم من يُبْقِي الضمة الأصلية على حالها مبالغةً في البيان، ويحذف حركة العين حذفاً للإعلال، ويبقى الواو ساكنةً لانضمام ما قبلها، نحو: «قَوْلُ الْقَوْلِ»، فإن كان الفعل من ذوات الياء، انقلبت ياؤه واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها، نحو: «بُوعُ المَتَاعِ»، و«عُوبَ زَيْدٌ»، فهذه اللغة في مقابلة اللغة الأولى؛ لأن في الأولى ترجع ذوات الواو إلى الياء، وفي هذه اللغة ترجع ذوات الياء إلى الواو. ومثله «انْقِيدَ»، و«اخْتِيرَ» بمنزلة «قِيلَ» و«بِيعَ». ويجوز فيه الأوجه الثلاثة، فتقول: «انْقِيدَ» بالكسر، و«انْقِيدَ» بالإشمام، و«انْقُودَ» بالإخلاص واواً، وكذلك تقول: «اخْتِيرَ»، و«اخْتِيرَ» بالإشمام، و«اخْتُورَ» بالإخلاص.

واعلم أنَّ الجماعة قد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة زَوْمٌ، لأنَّ الروم حركةٌ خفيفةٌ، والإشمام تَهْيِئَةُ الْعَضْوِ لِلنَّطْقِ بالحركة من غير صوت. وأما «أُقيِمَ» و«اسْتَقِيمَ» ونحوهما، فإنه ليس فيما قبل الياء منه إلَّا الكسرُ الخالصُ؛ لأنَّ الأصل في القاف السكون، فنقلت إليه الكسرة، ولم يكن لها أصلٌ في الحركة، فيحافظُ عليها بالإشمام والإخلاص، فاعرفه.

فصل

[تصحيح العين شذوذاً]

قال صاحب الكتاب: وقالوا: «عَوَرَ»، و«ضَيْدَ»، و«أَزْدَوْجُوا»، و«اجْتَوَرُوا»،

- (١) البقرة: ١١ وغيرها. وهي أيضاً قراءة نافع والحسن والأعمش وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ١/٦١ وتفسير الفرطبي ١/٢٠١ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨ ومعجم القراءات القرآنية ١/٢٧.
(٢) هود: ٤٤. وهي أيضاً قراءة هشام ورويس.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١١٤.
(٣) سبأ: ٥٤. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وغيرهما.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١٧٠.
(٤) الزمر: ٧١. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وهشام وغيرهم.
انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨ ومعجم القراءات القرآنية ٦/٣١.

فصَحَّحُوا الْعَيْنَ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ تَصْحِيحُهَا، وَهُوَ أَفْعَالٌ، وَتَفَاعَلُوا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْمَحِ الْأَصْلَ فَقَالَ: «عَارَ يَعَارُ» قَالَ [مَنْ الْوَافِرُ]:

١٣٣١- [تُسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَى] أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
وما لحقته الزيادة من، نحو: «عَوَرَ»، في حكمه، تقول: «أَعَوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ»،
وَأَضَيَدَ بَعِيرَهُ وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْهُ «اسْتَفْعَلْتُ» لَقُلْتُ: «اسْتَعَوَرْتُ». و«لَيْسَ» مَسْكُونَةٌ مِنْ
«لَيْسَ» كـ «صَيَدَ» كَمَا قَالُوا: «عَلِمَ» فِي «عَلِمَ» لَكُنْهُمْ أَلْزَمُوا الْإِسْكَانَ، لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ
تَصْرُفْ تَصْرُفُ أَخَوَاتِهَا، لَمْ تُجْعَلْ عَلَى لَفْظِ «صَيَدَ»، وَلَا «هَابَ» وَلَكِنْ عَلَى لَفْظِ مَا
لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: «لَيْثَ»، وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَلُوا حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي «لَيْثَ».
وَقَالُوا فِي التَّعْجُبِ: «مَا أَقْوَلُهُ» وَ«مَا أَبْيَعُهُ». وَقَدْ شَذَّ عَنْ الْقِيَاسِ؛ نَحْوُ: «أَجُودْتُ»،
و«اسْتَرْوَحَ»، و«اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَضَوَّبَ»، و«أَطْيَبْتُ»، و«أَغْيَلْتُ»، و«أَخْبَلْتُ»،
و«أَغْيَمْتُ»، و«اسْتَفْيَلْتُ».



قال الشارح: قد ذكر في هذا الفصل أشياء شذت عن القياس، فصحت، فمن ذلك قولهم: «عَوَرَ»، و«صَيَدَ البعير» جاؤوا بهما على الأصل، لأنهما في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، لأن «عَوَرَ» في معنى «اعور» فلما كان «اعور» لا بد له من الصحة

١٣٣١ - التخریج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧٦؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٨؛ والأزهنية ص ٢٦٢؛
وجمهرة اللغة ص ٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ٦١٣/٤ (عور)، ٣٤/٥ (غور)؛
وبلا نسية في تذكرة النحاة ص ٣٨٢؛ وجمهرة اللغة ص ٧٧، ١٠٦٦؛ وخزانة الأدب ١٩٨/٥؛ وشرح
شافية ابن الحاجب ٩٩/٣؛ ولسان العرب ٦١٢/٤ (عور)؛ والمنصف ٢٦٠/١، ٤٢/٣.
اللغة: عارت: عورت. تعار: تعور.

الإعواب: «تسائل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.
«بابن»: جاز ومجرور متعلقان بـ «تسائل». «أحمر»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة
لأنه ممنوع من الصرف. «من»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «رأه»: فعل ماضٍ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
«أعارت»: الهمزة للاستفهام، و«عارت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «عينه»: فاعل
مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «أم»: حرف عطف.
«لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تعارا»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالفتح
لالتقاء الساكنين والفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «تسائل»: بحسب ما قبلها. وجملة «رأه» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة
الموصول. وجملة «أعارت عينه أم لم تعارا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «أعارت عينه أم لم تعارا» حيث قلب الواو ألفاً، والقياس تصحيحها: «أعورت عينه
أم لم تعور».

لسكون ما قبل الواو صحت العين في «عَوَرَ»، و«حَوَلَ»، و«صَيَّدَ»، فصارت صخّة العين في «عَوَرَ» أمارّة على أنّه في معنى «أَعَوَرَ» ولو لم تُرد هذا المعنى لأعللته، وقلت: «عارت عينه»، و«صاد البعير»، وقد قالوا: «عارت عينه تعارّ»، وهو قليل مسموع ولا يقال في «حَوَلَ عينه» حالت قال الشاعر [من الوافر]:

تُسَائِلُ بَائِنٍ أَخْمَرَ مَنْ رَأَى أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

كأنه «تَعَارَنَ» بالنون الخفيفة المؤكدة، وإنّما أبدل منها ألف الوقف. ومن ذلك: «اعْتَوَرُوا»، و«ازْدَوَجُوا»، و«اجْتَوَرُوا»، والمراد: تعاونوا، وتزاجوا، وتجاوروا، فلمّا صحت فيما ذكرناه لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقل حركة العين إليها مع أنك لو قلبت الواو لالتقت مع الألف قبلها فكان يؤدّي إلى حذف إحداهما فيؤول اللفظ إلى «تَعَانُوا»، و«تَزَاجُوا» فيزول بناء «تفاعلوا» وهم يريدون معناه، ثمّ صحّحوا ما كان في معناه ليكون أمارّة على ذلك كما قلنا في «عَوَرَ»، و«حَوَلَ». وكذلك إذا لحقته الزيادة؛ نحو: الهمزة، للنقل في قولهم: «أَعَوَرَ الله عينه»، و«أَصَيَّدَ بعيره» فإنّك لا تُعَلِّه بقلبه ألفًا كما أعللته في «أقام»، و«أباع» إنّما اعتلاّ واعتلاّ فَعَلَ منهما قبل النقل، ألا ترى أنّ الأصل قام، وباع، ثمّ نقلت الفعل بهمزة، فقلت: «أقام»، و«أباع»، و«أَعَوَرَ» لم ينقل من «عار» فيجب إعلاله لاعتلاّ «فَعَلَ» منه بغير زيادة. ولو بنيت منه «استفعلت» لقلت: «استعَوَرْتُ» فكنت تُصَحِّحه ولا تُعَلِّه كما تُعَلِّ «استقمّت» لصخّة «عَوَرَ» واعتلاّ «قام». وأمّا «لَيْسَ» فإنّها مخففة من «لَيْسَ» مثل «عَلِمَ» وإنّما قلنا ذلك، لأنّها فعلٌ إذ كان الضمير المرفوع يتصل بها على حدّ اتصاله بالأفعال؛ من نحو: لَسْتُ، وَلَسْنَا، وَلَسْتُمْ، فإذا ثبت أنّها فعلٌ فلا يجوز أن تكون «فَعَلَ» بالفتح، لأنّ هذا لا يجوز إسكائه لخفّة الفتحة ألا ترى أنّ من قال في «عَلِمَ»، «عَلِمَ» بسكون اللام، وفي «عَضُدٌ»: «عَضُدٌ» بسكون الضاد لم يقل في مثله «قَتَلَ»: «قَتَلَ». ولم تكن «فَعَلَ» بالضم لأنّ هذا المثال لا يكون في ذوات الياء. وإذا بطل هذا تعيّن أن تكون «فَعَلَ» كـ«صَيَّدَ البعير»، وأصله صَيَّدَ بالكسر إلّا أنّك في صيد تستعمل الأصل والفرع لأنّه متصرف، و«لَيْسَ» لمّا لم يريدوا فيها التصرف ألزموها السكون، وأجروها مجرى ما لا تصرّف له وهو «لَيْتَ».

وقوله: لم يجعلوها على لفظ «صَيَّدَ» ولا «هَابَ» يعني لمّا لم يرِد في «لَيْسَ» التصرف لعلّة شبه حرف النفي عليه سلبه ما للأفعال من التصرف، ونقل حركة العين إلى الفاء كما فعلوا ذلك في نحو: هَبْتُ، وكذت، حتى سلبوه لفظ الفعل مبالغة في الإيذان بقوة معنى الحرفيّة عليه، فلم يجعلوه كـ«صَيَّدَ» ونحوه ممّا صح، ولا كـ«هَابَ» ونحوه ممّا اعتلّ بل على لفظ الحرف المحض كَلَيْتَ. وقد بالغ في ذلك من منعه العمل، وقال: «ليس الطيب إلّا المسك» وقد صحّحوا «أَفْعَلَ» التعجب أيضًا في نحو قولهم: «ما أقومُهُ»، و«ما أبَيَّعُهُ» وذلك حين أرادوا جموده، وعدم تصرّفه، ولذلك لم يأتوا له

بمضارع، ولم يؤكدوه بمصدر حين تضمن ما لم يكن له في الأصل من معنى التعجب، فلما جمد هذا الجمود، ومنع التصرف أشبه الأسماء، فصُحح كالأسماء، وغلب عليه شبه الأسماء، فلزم طريقة واحدة، ولذلك من المعنى صُغر، وإن كانت الأفعال لا يدخلها التصغير، فقالوا: «ما أَقْوَمُهُ»، و«ما أَتَبَعُهُ» كما يقولون: «هو أَقْوَمُ، وَأَتَبَعُ من فلان». وقد قالوا: «أَغْيَلَّتِ المِراةُ»، و«أَغْيَمَتِ السماءُ»، و«اسْتَنَوَقَ الجَمَلُ»، و«اسْتَحَوَذَ يَسْتَحَوِذُ» قال الله تعالى: ﴿اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ اللَّيْلُنُ﴾^(١) وقرأ الحسن البصري: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْيَنْتَتْ﴾^(٢) على وزن «أفعلت». وقالوا: «اسْتَضَوَّبَ الأمرُ»، و«أَجَوَذْتُ»، و«أَطْيَيْتُ»، و«أَطَوَلْتُ» ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٣)

فهذه الألفاظ وإن كانت متعددة فهي شاذة في القياس قليلة بالنسبة إلى ما يُعَلَّ، جاءت تنبيهاً على أصل الباب.

فصل

[إعلال اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: وإعلال اسم الفاعل من نحو: «قَالَ»، و«بَاغَ» أن تُقَلَّبَ عينه همزة كقولك: «قَائِلٌ»، و«بَائِعٌ»، ورُبَّمَا حُدِّثَ كقولك: «شَاكٌ». ومنهم من يقلب فيقول: «شَاكِي». وفي «جاء» قولان: أحدهما أنه مقلوب كـ«الشَاكِي»، والهمزة لأم الفعل، وهو الخليل، والثاني أن الأصل: جَائِيٌّ، فقلبت الثانية ياءً والباقية هي نحو همزة «قائم»، وقالوا في «عَوَرَ»، و«صَيَّدَ»: «عَاوَرَ»، و«صَايَدَ» كـ«مَقَاوِمَ»، و«مُبَايِنَ».

قال الشارح: اسم الفاعل يعتل باعتلال فعله، تقول في «قَامَ»: «قَائِمٌ»، وفي «بَاغَ»: «بَائِعٌ» فتهمز العين، وقد تقدّم ذكر ذلك والعلة فيه؛ وأما «شَاكٌ» ففيه ثلاثة أوجه: أحدها «شَاكٌ» بالهمز على مقتضى القياس كـ«قَائِمٌ»، و«بَائِعٌ» الثاني «شَاكٌ» على تأخير العين إلى موضع اللام، فيصير من قبيل المنقوص كـ«قَاضٍ»، و«غَارٍ»، فنقول: «هذا شَاكٌ»، و«مررت بشَاكٍ»، و«رأيت شَاكِيًا» كما نقول: «رأيت قَاضِيًا» تُدْخِلُهُ النصب وحده، ومثله: «لَاثُ العِمَامَةِ على رأسه يَلُوثُهَا فهو لَاثٌ»، و«هَارٍ» من «جُرْفٍ هَارٍ» أي: هَائِرٌ. والوجه

(١) المجادلة: ١٩.

(٢) يونس: ٢٤. وهي أيضاً قراءة عاصم وقتادة وغيرهما..

انظر: تفسير الطبري ١٤٣/٥، ١٤٤؛ وتفسير القرطبي ٣٢٧/٨؛ والكشاف ٢/٢٣٣؛ والمحنتب

٣١١/١؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٦٨/٣.

(٣) تقدم بالرقم ٥٤٤.

الثالث: أن تحذف العين حذفًا، فتقول: «هذا شاكٌ» و«لاثٌ»، بالرفع، و«رأيت شاكًا، ولاثًا» و«مررت بشاكٍ، ولاثٍ»، ووجه ذلك أنَّ الماضي منه: «شاكٌ»، و«لاثٌ»، فسكنت العينُ منهما بانقلابها ألفًا، وجاءت ألفُ «فاعِلٍ» فالتقت ألفان، فحُذفت الثانية لأنه أبلغ في الإعلال والتخفيف، وتقول في مستقبله: «يشاكُ فهو شاكٌ، وشاكٌ بالقلب، فتحذف العين، وهو من الشوكَةِ يقال: «شجرةٌ، شاكِكةٌ، وشاكَةٌ» أي: كثيرة الشوكِ، والشوكَةُ: شِدة البأس، والحَدُّ واليَلاحُ.

وأما «جاء» ففيه قولان أحدهما أنه مقلوب، وهو قول الخليل، والأصل: «جاءَ» معتلُّ العين مهموزُ اللام، فإذا جئت منه باسم فاعل همزت عين الفعل على حدِّ همزها في «قائلٌ»، و«بائعٌ»، فاجتمع همزتان، فالخليلُ كره اجتماعَ الهمزتين، فقدم الهمزة إلى موضع العين، وآخر اللام، فصار منقوضًا كـ«شاكٍ» و«لاثٍ» إلا أنَّ القلب في «شاكٍ» غيرُ مطَّرد لأنه لم يجتمع فيه همزتان، بل أنت مخيرٌ بين الأصل والقلب، وهو مطَّرد في «جاءٍ» لاجتماع الهمزتين. وسيبويه يذهب إلى أنه لما اجتمع همزتان قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وكذلك يعتمد في كلِّ همزتين التقتا في كلمة واحدة. وكان الخليل إنما فرَّ إلى القول بالقلب كراهيةً توالي إعلالين، وهما إعلالُ العين بقلبها همزةً، وإعلالُ اللام بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها، وعلى قوله إعلالٌ واحدٌ وهو تقديم اللام لا غير.

وأما قولهم: «عاوِرٌ»، و«صايِدٌ» ونحوهما فإنَّ العين صحيحةٌ غير منقلبة همزةً، وذلك لصحتها في الفعل في نحو «عَوِرَ» فهو «عاوِرٌ»، و«صَيِدَ» فهو «صايِدٌ» لأن اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال، فأنت إنما أعلنت «قائِمًا»، و«بائعًا» لاعتلاله في «قامَ»، و«باعَ» ولذلك صحَّ «مُقاوِمٌ»، و«مُبايِنٌ» ونحوهما لصحة العين في «قاوَمَ»، و«بايَنَ» فاعرفه.

فصل

[إعلال اسم المفعول]

قال صاحب الكتاب: وإعلالُ اسم المفعول منهما أن تُسكن عينه، ثم إنَّ المحذوف منها ومن واوٍ مفعول واوٍ مفعول عند سيبويه، وعند الأخفش العينُ، ويزعم أن الياء في «مَخْبِطٌ» منقلبةٌ عن واوٍ مفعول، وقالوا: «مَثِيبٌ» بناءً على «ثِيبٌ» بالكسر، و«مَهْوَبٌ» بناءً على لغة من يقول: «هُوبٌ». وقد شدَّ نحو: «مَخْبُوطٌ»، و«مَرْبُوتٌ»، و«مَبْيُوعٌ»، و«تَفَاحَةٌ مَطْبُوءَةٌ» وقال [من البسيط]:

١٣٣٢ - [حتى تَذَكَّرَ ببضاتٍ وهَبَّجَه] يومَ رذاذٍ عليه الدُجْنُ مَثْبُومٌ

قال الشارح: ويعتَل اسم المفعول إذا كان فعله معتلاً، وإتما وجب إعلاله من حيث وجب إعلال اسم الفاعل، إذ كان جارياً على الفعل جزيان اسم الفاعل، والفعل معتل، فأرادوا إعلاله ليكون العمل من وجه واحد، فالزموا ما تَصَرَّف من الفعل الاعتلال، واسم المفعول إتما يُبنى من «فَعِلَ» كما أنَّ اسم الفاعل إنما يبنى من «فَعَلَ» فكما تقول: «قِيلَ»، و«بِيعَ» كذلك تقول: «مَقُولٌ»، و«مَبِيعٌ» وكما تقول: «قَالَ»، و«بَاغٌ» بالاعتلال كذلك تقول: «قَائِمٌ»، و«بَائِعٌ» وقد تقدَّم ذكرُ الحذف من مفعول من المعتل والخلاف فيه بما أغني عن إعادته.

وقالوا: «ماءٌ مَشِيبٌ» أي: مخلوط، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٣٣ - سَيَكْفِيكَ ضَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ وَمَاءٌ قُدُورٌ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ

= ٢٩٥/١١ والخصاص ٢٦١/١؛ والمفتضب ١٠١/١؛ والمتع في التصريف ٤٦٠/٢؛ والمنصف ٢٨٦/١؛ والمقاصد النحوية ٥٧٦/٤.

اللغة: هيجه: حرَّكه. الرذاذ: المطر الخفيف. الدجن: المطر الغزير، أو الغنم الكثيف. المغيوم: ذو الغيم.

المعنى: يقول لما تذكر بيضاته أسرع إليها، وهيجه على ذلك رذاذ وريح وغيم. الإعراب: «حتى»: حرف غاية وأبنداء. «تذكر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بيضات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «وهيجه»: الواو: حرف عطف، و«هيجه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «يوم»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «رذاذ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «الدجن»: مبتدأ مرفوع. «مغيوم»: نعت ثاني لـ «يوم» مرفوع بالضمة. وجملة «تذكر...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هيجه»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليه الدجن مغيوم»: في محل رفع نعت «يوم».

والشاهد فيه قوله: «مغيوم» حيث جاء على غير القياس بدون إعلال، والقياس فيه «مغمم». ١٣٣٣ - التخريج: البيت للمخبل السعدي في إصلاح المنطق ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٥٣/٧ (عرض)؛ وللسليك بن السلكة في لسان العرب ٥١٢/١ (شوب)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٠٥؛ والمنصف ٢٨٨/١.

اللغة والمعنى: ضَرْبُ ضَرْباً: جمع، وخَبَسَ. عَرَّضَ اللحم: ألقاه على الجمر فاختلط بالرماد ولم ينضج جيداً.

سَيَكْفِيكَ جَمْعُ الْقَوْمِ لِهَذَا اللَّحْمِ مَعَ مَاءِ الْقُدُورِ الْمَخْلُوطِ مَعَ مَا فِي الْقِصَاعِ مِنْ يَقَايَا. الإعراب: «سَيَكْفِيكَ»: السبب: حرف تنفيس واستقبال «يكفي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «صرب»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لحم»: فاعل للمصدر النائب مناب فعله «صرب» مرفوع بالضمة. «معرض»: صفة مرفوعة بالضمة. «وماء»: الواو: حرف عطف، «ماء»: اسم معطوف على «لحم» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «قدور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في القِصَاعِ»: جاز ومجرور متعلقان بـ «مشيب». «مشيب»: صفة للماء مرفوعة بالضمة. =

فجاء به على «شيب» فكما اعتل حين قلب العين هاهنا ياء كذلك قلبها في المفعول ياء، وفي ذلك تقوية لمذهب الخليل وسيبويه في أن المحذوف الواو الزائدة، ألا ترى أنه لو كانت الباقية الواو الزائدة لم يعجز قلبها ياء، إلا أن يكون معها لام الفعل معتلة من، نحو: «رمي فهو مرمي»، و«قضي فهو مقضي» لكنها لما كانت في «شوب» عينا قلبها كما قلبت في قوله [من الرجز]:

خَوْرَاءُ عَيْنَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْجَبْرِ^(١)

والأصل: الحُور، لأنه جمع خَوْرَاءَ كـ«حُمَرٍ»، و«شُفَرٍ»؛ وأما مَهْرُبٌ من قول حُمَيْدٍ [من الطويل]:

١٣٣٤ - وَتَأْوِي إِلَى رُغْبٍ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلَا لَنُخْطَاءِ الرِّفَاقِ مَهْرُبٌ فَإِنَّه جَاءَ بِهِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ فِي مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ: «قَوْلُ الْقَوْلِ»، و«بُوعُ الْمَتَاعِ» فَكَأَنَّهُ قَالَ: «هُوبٌ زَيْدٌ، فَهُوَ مَهْرُبٌ». وقيل في لغة بني تميم: «مَبْنُوعٌ»، و«تُوبٌ مَخْيُوطٌ»، و«مَزْيُوتٌ»، ولا يقولونه مع الواو لأن الضمة لا تثقل على الياء ثقلها على الواو، ألا ترى أنهم يَفْرُونَ من الواو المضمومة إلى الهمزة، فيقولون: «أَدُوْرٌ»، و«أَتُوبٌ» قال الراجز [من الرجز]:

لِكُلِّ ذَهَبٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثْوَابُ^(٢)

= وجملة «ميكفيك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مشيب» حيث جاءت اسم مفعول من شَابَ يشيب. والأثل «مشيوب».

(١) تقدم بالرقم ٦٥٣.

١٣٣٤ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٤؛ ولسان العرب ٧٨٩/١ (هيب)، ١٦٤/١٥ (فلا)؛ والتنبية والإيضاح ١٥٣/١؛ وبلا نسبة في تاج العروس ٤١٣/٤ (هيب)، (فلا).

اللغة والمعنى: الرغب: فراخ الطيور لا ريش لها. فلا: جمع فلاة وهي الصحراء. مهوب: مخوف.

إنها تنوي الوصول إلى فراخها الضعفاء، ولكن بينها وبينهم صحارٍ مخيفة لا يقدر الرفاق على تجاوزها.

الإعراب: «وتأوي»: الواو: بحسب ما قبلها، «تأوي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره: «هي». «إلى رغب»: جاز ومجرور متعلقان بتأوي.

«مساكين»: نعت «رغب» مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «دونهم»: مفعول فيه ظرف مكان

منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بمحذوف نعت ثانٍ لـ«رغب»، و«هم»: ضمير متصل مبني في

محلٍّ جرٍّ مضاف إليه. «فلا»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «لا»: حرف نفي.

«تخطأ»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل

نصب مفعول به. «الرفاق»: فاعل مرفوع بالضمة. «مهوب»: نعت «الفلا» مرفوع بالضمة.

وجملة «تأوي»: بحسب الواو وجملة «فلا واقعة دونهم»: في محلٍّ جرٍّ نعت للرغب. وجملة «لا

تخطأ الرفاق»: في محلٍّ رفع نعت للفلا.

والشاهد فيه قوله: «مهوب» مكان «مهوب» أو «مهاب»، وهي لغة.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٧٦.

فهمز، وهو مطرد في الواو إذا انضمت، فإذا انضاف إلى ذلك أن يكون بعدها واو كان أشد، والياء إذا انضمت لم تُهْمَز، فدل أنها أخف من الواو، وقال الأصمعي: سمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد [من الكامل]:

وكانها تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ - ١٣٣٥

وقال علقمة [من البسيط]:

يوم رذاذ عليه الدُّجْنُ مَغْيُومٌ^(١)

وقالوا: «طعامٌ مَزِيَّتٌ، ومَزْيُوتٌ»، و«رجلٌ مَذِينٌ ومَذْيُونٌ»، وهو كثير.

قال صاحب الكتاب: قال سيويه^(٢): ولا نعلمهم أُنْمُوا في الواو لأن الواو أثقل عليهم من الياءات، وقد روي بعضهم: «ثوبٌ مَصُوءٌ».

قال الشارح: قد ذكرنا أن الضمة على الواو تُسْتَفْلِلُ لا سِيَمًا وبعدها واو أخرى، فلذلك لا يُتِمُّون مفعولاً من الواو فلا يقولون: «مَقُوءٌ»، هذا هو الأشهر. وحكى سيويه^(٢) أنهم يقولون: «ثوبٌ مَصُوءٌ»، وأنشدوا [من الرجز]:

والمِسْكُ في غُثْبَرِهِ المَدُوءُوفُ - ١٣٣٦

١٣٣٥ - التخریج: الشطر لشاعر تميمي في المقاصد النحوية ٤/ ٥٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦١؛ والمنصف ١/ ٢٨٦، ٣/ ٤٧.

شرح المقدرات: عطوية: اسم مفعول بمعنى: طيبة.

الإعراب: «وكانها»: الواو بحسب ما قبلها، «كانها»: حرف مشبه بالفعل، وها: ضمير في محل نصب اسم «كان». «تفاحة»: خبر كأن مرفوع بالضمة. «عطوية»: نعت «تفاحة» مرفوع بالضمة.

والشاهد فيه قوله: «عطوية»، وذلك على لغة بني تميم، والقياس الشائع «عطية».

(١) تقدم بالرقم ١٣٣٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

١٣٣٦ - التخریج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦١؛ ولسان العرب ٩/ ١٠٨ (دوف)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦١؛ والمنصف ١/ ٢٨٥.

اللغة: المسك والعنبر: مادتان عطريتان. المدووف والمدوف: المسحوق، أو المملخوط، أو المبلول بالماء.

الإعراب: «والمسك»: الواو: بحسب ما قبلها، «المسك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «في عنبره»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف، أو أنهما الخبر، والمجرور مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «المدووف»: نعت «عنبر» مجرور بالكسرة.

وجملة «المسك موجود في عنبره»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «المدووف» حيث أتم المفعول من: داف يدوف ولم يخففه إلى المدوف.

والأشهر، المَصُون والمَدُون، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، وحكوا: «مَرِيضٌ مَعْوُودٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ»، و«قَوْلٌ مَقْوُولٌ» قال: وليس ذلك بأثقل من «مُرْتُ سُوُورًا»، و«غَارَ غُوُورًا» لأن في «سُوُور»، و«غُوُور» واوَيْن وضمتين، وليس في «مَصُون» مع الواوَيْن إلّا ضمة واحدة. والوجه الأول لأنه إذا كان القياس في نحو: «مَغْيُوب»، و«مَزْيُوت» الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل، لأنه لم يجتمع فيه إلّا ياءً وواوً وضمة، فمفعول من الواو أخرى أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله، إذ كان فيه ضمة وواوً، وبعدهما واو مفعول، فيجتمع فيه واوان وضمة، وهذا ظاهر في العربية أن يُحتمل أمرٌ واحدٌ، فإذا انضم إليه أمرٌ آخر لم يلزم احتماله، ألا ترى أنه إذا وُجد في الاسم سببٌ واحدٌ من الأسباب المانعة للصرف احتُمل ذلك القدر من الثقل، ولم يؤثر في منع الصرف، فإذا انضم إليه سببٌ آخر تفاقم الثقل، ولم يُحتمل، وأثّر في منع الصرف فاعرفه.

فصل

[رأي سيبويه والأخفش في المعتل العين بالياء الساكنة التي قبلها ضمة]

قال صاحب الكتاب: ورأي صاحب الكتاب^(١) في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فإذا بُني؛ نحو: «بُرْد» من البياض قال: «بيض»، والأخفش يقول: «بُوض» ويقصر القلب على الجمع، نحو: «بيض» في جمع «أبيض»، ومعيشة عنده^(٢) يجوز أن تكون «مَفْعَلَةٌ»، و«مَفْعِلَةٌ» وعند الأخفش هي «مَفْعِلَةٌ» ولو كانت «مَفْعِلَةٌ»: لقلت «مَعْوِشَةً» وإذا بنى من البَيْع مثل «تُرْتِب» قال: «تَبِيع»، وقال الأخفش: «تُبُوع» والمضوغة في قوله [من الطويل]:

١٣٣٧- وكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضْوَفَةٍ [أَشْمُرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقِ يَشْزُرِي]

(١) الكتاب ٤/٣٤٨.

١٣٣٧ - التخریج: البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٣٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٨؛ ولسان العرب ٤/١٥٤ (جور)، ٩/٢١٢ (ضيق)، ٩/٣٣١ (نصف)، ١٣/٣٦٦ (كون)؛ والمعاني الكبير ص ٧٠٠، ١١١٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/٤١٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩، ٦٨٨؛ والمحتسب ١/٢١٤؛ والممنوع في التصريف ٢/٤٧٠؛ والمنصف ١/٣٠١. اللغة: المضروفة: المصيبة.

المعنى: يقول: إذا أصاب جاره مكروه، شمر عن ساعديه، وهب لنصرته.

الإعراب: «وكنت»: الواو: استئنافية، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «جاري»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده؛ تقديره: «إذا دعا جاري دعا»، مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. =

كـ «القَوْد»، و«القَصْوَى» عنده، وعند الأخفش قياسٌ.



قال الشارح: قد تقدّم القول في أنّ مذهب سيبويه إذا كان عين الكلمة ياءً ساكنةً، وقبلها ضمةٌ؛ فإنه يبدل من الضمة كسرةً لتصحّ الياء، يقول في نحو «فُعِلَ» من البيع والبياض: «بَيْعٌ»، و«بَيْضٌ»، فَيبدل من ضمة العين كسرةً لتصحّ الياء، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في هذا الأصل، ويبدل من الياء الواو، ويقول في «مَفْعَلَةٌ» من الغيش: «مَعُوشَةٌ»، وفي نحو: «بَيْضٌ» من البياض: «بُوضٌ»، ويقول في «بَيْضٌ»: «إِنَّهُ فُعِلَ»، لكنّه جمعٌ، والجمع أثقلُ من الواحد، فأبدل من الضمة كسرةً فيه لئلا يزداد ثِقَلًا، و«مَعِيشَةٌ» عند سيبويه يجوز أن تكون «مَفْعَلَةٌ»، و«مَفْعَلَةٌ» فإذا كانت «مَفْعَلَةٌ» نُقلت حركة العين إلى الفاء لا غير، وإذا كانت «مَفْعَلَةٌ» ففيه نُقل، وقلّب؛ نُقل الضمة إلى الفاء، وقلبها كسرةً لتصحّ الياء، وعند الأخفش لا تكون إلا «مَفْعِلَةٌ» بالكسر، إذ لو كانت «مَفْعَلَةٌ» لقل: «مَعُوشَةٌ». وقد خالف هذا الأصل في نحو: «مَعِيبٌ»، و«مَبِيعٌ» فإن المحذوف عنده عين الكلمة، لأنّه أسبقُ الساكنين، والأصل فيه «مَبِيعٌ»، فنُقلت الضمة إلى الباء للإعلال، ثم أُبدل منها كسرةً لتصحّ الياء، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فولّيت الواو كسرةً الياء، فانقلبت الواو ياءً، فصار اللفظ وزنه عنده «مَفِيلٌ» وهذا يهدم ما أصله.

ولو بنيت من البّيع مثل «تُرْتَبٍ» لقلت على أصل سيبويه: «تَبِيعٌ»، كأنك تقلب ضمة الياء إلى ما قبلها، ثم أبدلت من الضمة كسرةً لتصحّ الياء، وعلى قياس قول الأخفش لا تقول: إلا «تُبُوعٌ» تبدل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ» لأنّه لا يُبدل من الضمة كسرةً فيما كان واحدًا، ولولا قولُ العرب: «مَعِيبٌ»، و«مَبِيعٌ» لكان قياسه صحيحًا شديدًا لكنّه أورد السماعُ ما أرغب عن قياسه؛ وأما قول الشاعر [من الطويل]:

وكنث إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى يبلغ الساق مشزري

= «دعا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «لمضوفة»: جار ومجرور متعلقان بـ «دعا». «أشمر»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «حتى»: حرف جز. «يلغ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة. «الساق»: مفعول به منصوب. «مشزري»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والمصدر الموزون من «أن يبلغ» في محلّ جرّ بحرف الجزّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أشمر». وجملته «كنت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملته «إذا جاري...»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملته «دعا جاري»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملته «دعا لمضوفة»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملته «أشمر»: في محلّ نصب خبر «كان». والشاهد فيه قوله: «لمضوفة» والقياس فيه: «لمضيفة»، وهو عند سيبويه شاذ.

ففيه تقوية لمذهب أبي الحسن، لأنه جارٍ على قياسه، و«مَضُوقَةٌ» هنا من «ضَبَقْتُ» إذا نزلت عنده، والمراد هنا ما ينزل به من حوادث الدهر، ونوايب الزمان، أي: إذا جاري دعائي لهذا الأمر شَمَرْتُ عن ساقِي، وقمْتُ في نُصْرته. وهذا البيت عند سيبويه شاذٌ في القياس والاستعمال، وهو في الشذوذ كـ«الْقَوْد»، و«الْقُضْوَى» لأنَّ الْقَوْدَ شاذٌ والقياس قاذٌ، كـ«بابٍ»، و«الْقُضْوَى» أيضًا شاذٌ، القياس الْقُضْيَا كـ«الدُّنْيَا»، وكان القياس في «المَضُوقَةِ» «المَضْيِفَةِ» فاعرفه.

فصل

[إعلال الاسم الثلاثي المجرد]

قال صاحب الكتاب: والأسماء الثلاثية المجردة إنما يُعَلَّ منها ما كان على مثال الفعل؛ نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، و«شجرة شاكية»، و«رجل مالٍ» لأنها على «فَعَلٍ»، أو «فَعِلٍ». ورُبَّما صحَّ ذلك، نحو: «الْقَوْدِ»، و«الحركة»، و«الخونة»، و«الجورة»، و«رجلٍ روعٍ، وخولٍ». وما ليس على مثاله ففيه التصحيح كـ«الثَّوْمَةِ»، و«اللَّوْمَةِ»، و«العَيْبَةِ»، و«الْعِيُوضِ»، و«العِيُودَةِ». وإنما أعلَّوا «يَتِمًّا» لأنه مصدر بمعنى القيام وُصِفَ به في قوله تعالى: ﴿يَتِمَّانِي﴾^(١).



قال الشارح: قد تقدّم القول: إنَّ الإعلال والتغيير إنما هو للأفعال لتصرّفها باختلاف صيغها للدلالة على الزمان وغيره من المعاني المفادة منها من نحو: الأمر، والنهي، وإعلالُ الأسماء إنما كان بالحمل عليها، فـ«بابٍ» ونحوه من قولك: «دارٌ»، و«ساقٍ» وما أشبههما مما هو على بناء الفعل فإنما انقلبت عينه، لأنها متحركة قبلها فتحةً، فصارت في الأسماء بمنزلة «قالٍ»، و«باعٍ» في الأفعال، والذي أوجب القلب فيها اجتماع المتشابهات، لأنَّ حروف اللين مضارعة للحركات، فكرهوا اجتماعها، فلذلك قلبوا، نحو: «قالٍ»، و«باعٍ»، و«بابٍ»، و«دارٍ» إلى حرف بُؤَمَنَ معه الحركة ألبتة، وهو الألف، ولذلك كانت الألف عندهم بمنزلة حرف متحرك لأنها غيرُ قابلة للحركة كما أنَّ الحرف المتحرك غيرُ قابلٍ لغير حركته. فإن قال قائل: لِمَ لم يجر؛ نحو: «بابٍ»، و«دارٍ» على أصولها من التصحيح ليكون ذلك قرعًا بينها وبين الأفعال كما فُعل فيما لحقته الزوائد؟ قيل: الفرق بينهما أنَّ ما لحقته زائدة من الأسماء يُبْلَغُ به زنة الأفعال، فإذا سُمِّيَ به لم ينصرف، فيلتبس بالفعل لأنه لا يدخله خفضٌ، ولا تنوينٌ، وما كان على ثلاثة مجردًا من الزيادة فالتنوين والخفض يفصل بينه، وبين الفعل.

وقوله: «لأنَّها على فَعَلٍ، أو فَعِلٍ» فالمراد أنَّ «بابًا»، و«دارًا» على «فَعَلٍ» و«شجرة

شَاكَّةٌ»، و«رَجُلٌ مَالٌ» على «فَعِلٌ» بكسر العين. فإن قيل: ولم قلت: إن «بَابًا»، و«دَارًا» أصلهما «فَعَلٌ»، و«شَجَرَةٌ شَاكَّةٌ»، و«رَجُلٌ مَالٌ»، «فَعِلٌ»؟ قيل: فَعَلٌ بفتح العين؛ نحو: «قَلَمٌ»، و«جَبَلٌ» أكثر في الكلام من «فَعِلٌ»، و«فَعَلٌ»؛ نحو: «كَتَبَ»، و«عَضَدَ» فحُمِلَ على الأكثر، وهو الفتح إذ لم تقم دلالة على خلافه. وأما قولهم: «شَجَرَةٌ شَاكَّةٌ» فإنه يقال: «شَاكَ الرَّجُلُ، يَشَاكُ شَوْكًا» إذا ظهرت شوكته وجذته، وكذلك يقال: «مَالَ الرَّجُلُ يَمَالُ» إذا كثر ماله، فهما من بابِ «فَعِلٌ يَفْعَلُ»، من نحو: «خَافَ يَخَافُ» فالاسم منهما فَعِلٌ من نحو: «خَذِرَ يَخْذِرُ فهو خَذِرٌ»، و«وَجَلَّ يَوْجَلُ، فهو وَجَلٌ» فلذلك قلنا: إن نحو: «شَجَرَةٌ شَاكَّةٌ»، و«رَجُلٌ مَالٌ» من قبيل «خَذِرٌ»، و«وَجَلٌ».

وقد شذت من ذلك ألفاظٌ، فُصِّحَتْ، ولم تُعَلَّ كأنهم أخرجوها مُنْبِئَةً على أصل الباب؛ نحو: «الْقَوْدُ»، و«الْحَوَكَةُ»، و«الْحَوَنَةُ»، و«الْجَوَرَةُ» فهذه الأشياء من باب «مال»، و«دار»، وقالوا: «رَجُلٌ رَوْعٌ، وَحَوْلٌ»، فهما من باب «شَاكَّةٌ»، و«مالٍ». وقوله: «وما ليس على مثاله ففيه التصحيح» يريد أنهم لم يُعْلَوْه لأنه ليس على وزان الفعل كـ«اللُّوْمَةُ»، وهو الكثير اللُّوْمِ، و«النُّوْمَةُ» وهو الكثير النُّوْمِ، و«العُيْبَةُ» الذي يعيب الناس كثيرًا، فصحَّت هذه الألفاظُ، وما كان نحوها لمباينتها الأفعال باختلاف بنائهما، فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة في «الْجَوْلَانِ»، و«صَوْرِي» في امتيازهما من الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون، والتنوين، وألف التأنيث، وهذه زوائد مما يختص به الأسماء دون الأفعال، فجرى ما خالف الفعل في البنية مجرى ما خالفه بالزيادة، فكان بناؤه موجبًا لتصحيحه لبُعده عن شبه الفعل، كما كانت الزيادة كذلك في آخره، فصحح لمخالفته الفعل. ومن ذلك «الْعِيُوضُ»، و«الْعِيُودَةُ»، و«الْجَوْلُ»، و«الطُّولُ». كلُّ ذلك صحَّ لمخالفة بنائها أبنية الأفعال، ومع ذلك لو أعلننا نحوها، لم نصير إلى حرف يؤمن معه الحركة، لأننا إنما نصير إلى الواو في نحو: «العُيْبَةُ»، و«اللُّوْمَةُ» لانضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحو: «الْجَوْلُ»، و«الطُّولُ» لانكسار ما قبلها خلاف نحو: «بابٍ»، و«دارٍ»، لأننا صوينا فيهما إلى الألف، وهو حرف يؤمن معه الحركة.

وأما «قِيَمًا» من قوله تعالى: ﴿وَيَنَاقِشَا﴾^(١) فقد قرئ «قِيَمًا»^(٢)، وهو «فَعِيلٌ» من القيام، نحو: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّبٌ» ولا إشكال في الوصف بذلك، وقد تكرر في الكتاب

(١) الأنعام: ١٦١.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢٦٢/٤؛ وتفسير الطبري ٢٨٢/١٢؛ والكشاف ٥٠/٢؛ والنشر في القراءات

المشر ٢٦٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٣٩.

العزیز فی عدّة مواضع، نحو: ﴿الَّذِينَ الْقَيْمُ﴾^(١) و﴿وَيْنُ الْقَيْمَةِ﴾^(٢) و﴿كُتِبَ قَيْمَةٌ﴾^(٣) وهو المستقيم. وقرئ: ﴿فَيْمًا﴾ بكسر القاف، وتخفيف الياء وفتحها ووجهه أن يكون مصدرًا كـ«الصُّغَر» والكِبَر، فأعلوه لاعتلال فعله، ولولا ذلك لصحّ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعُونَ عَنْهَا جَوْلًا﴾^(٤)، لأنهم لم يجروه على فعل. ومثل ذلك لو بنيت من «البيع» و«القول» ونحوهما من المعتلّ على مثال لا يكون عليه الفعل، نحو: «فُعِلَ»، لقلت: «يَبْعُ»، و«قَوْلٌ». وعليه قوله تعالى: ﴿جَوْلًا﴾، ولو كان جاريًا على الفعل من نحو: «حَالٌ يَحُولُ»، لقلت: «جِيلًا» باعتلال فعله، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: والمصدر يُعْلَى بإعلال الفعل، وقولهم: «حَالٌ جَوْلًا» كـ«الْقَوْدُ». و«فُعِلَ» إن كان من الواو سُكُنَتْ عينه لاجتماع الضمتين والواو، فيقال: «نُورٌ»، و«عُونٌ» في جمع «نَوَارٍ»، و«عَوَانٌ». ويثقل في الشعر، قال عديّ بن زيد [من الكامل]:

[عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ قَيْبٌ ذُوًا وَفِي الْأَكْفِ اللَّامَعَاتِ سُورٌ^(٥)

وإن كان من الياء، فهو كالصحيح. ومن قال: «كُتِبَ»، و«رُسِلَ»، قال: «غُبِرَ»، و«بُنِضَ» في جمع «غُبُورٍ»، و«بُنُوضٍ»، ومن قال: «كُتِبَ» و«رُسِلَ»، قال: «غُبِرَ»، و«بُنِضَ».

قال الشارح: قد تقدّم القول إن المصادر تُعْلَى باعتلال أفعالها، وتصح بصحتها، ألا تراك تقول: «قام قيامًا»، و«لأذ ليأذا»، وتقول: «قاوم قوامًا»، و«لاوذ ليواذا» لما بينهما من العلقّة؟ فأرادوا أن يكون العمل فيهما من وجه واحد. وقد جعل صاحب الكتاب «جَوْلًا» جاريًا على الفعل، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو: «الْقَوْدُ»، و«الْحَوَكَةُ». والوجه ما بدأنا به، لأنه على القياس.

وأما «فُعِلَ» فيما اعتلت عينه، فما كان منه من ذوات الواو، فإن الواو تسكن فيه لاجتماع ضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيه بمنزلة الهمزة في الواو المضمومة في نحو: «أذُورُ»، و«أثُوبُ»، فقالوا: «عَوَانٌ عُونٌ»، وهي التي بين الصُّغَر والكِبَر، و«نَوَارٌ»، و«نُورٌ»

(١) يوسف: ٤٠، والروم: ٣٠، والتوبة: ٣٦.

(٢) البينة: ٥.

(٣) البينة: ٣.

(٤) الكهف: ١٠٨.

(٥) تقدم بالرقم ٧٤٣.

وهي النافرة. عدلوا إلى التخفيف بالإسكان كما عدلوا إلى التماس التخفيف بقلبيهم الواو المضمومة همزة. قال سيبويه^(١): وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسكنون عين الصحيح من نحو: «رُسُل»، و«غُضُد» لثقل الضمة عليها، يريد أنهم حملوا تخفيفهم «نُورًا»، و«عُونًا» على تخفيفهم في الصحيح.

وإذا كان ذلك جائزًا مع غير المعتل الذي لا يثقل عليه الحركات، كان مع الواو لازماً. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال عدي بن زيد [من الكامل]:

عن مُبْرِقاتِ بالبُرَيْنِ فَيَبْ عدو بالأكفِّ اللامعاتِ سُوزِ^(٢)
يُعْتَف نفسه على الولوع بالنساء بعد المَشييب والكَبِير، وقبله:

قد حان لو صحوت أن تقصرا وقد أتى لما عهدت عُصْر
الشاهد فيه تحريك الواو من «سُور» بالضم، وهو جمع «سوار». والمعنى: قد حان أن تقصر عن طلبية مُبْرِقات بالبرين. والمُبرقات من النساء التي تُظهر حَلْيَها لينظر إليها الرجل، فيميلوا إليها. والبُرُون: الخَلْجُل، وأصله البُرَّة في أنف البعير، وهي خلقة من صُفْر، وكلُّ حلقة من سوار وقُرْط وخَلْخال وما أشبهها فهي بُرَّة. والمراد بالأكف اللامعات أي أذْزَع الأكف، لأن السوار لا يكون إلا في الذراع، لا في الكف. وقال الآخر - أنشده أبو زيد عن الخليل [من المتقارب]:

١٣٣٨- أَغْرُ الثَّنَايَا أَخْمُ الثَّلَاثِ يُحَسِّنُهُ سُوكُ الإِسْجَلِ
واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه^(٣)، وهو

(١) الكتاب ٤/٣٥٩. (٢) تقدم بالرقم ٧٤٣.

١٣٣٨ - التخریج: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/٤٤٦ (سوك)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٥٧٣ (قول)؛ والمقاصد النحويّة ٤/٥٣٠؛ والمقتضب ١/١١٣؛ والمنع في التصريف ٢/٤٦٧؛ والمنصف ١/٣٣٨.
اللغة: أغر: أبيض. الثنايا: ج الثنينة، وهي الأسنان في مقدمة الفم. الأحمر: اللون بين الأسود والأحمر. الثلاث: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من لحم. السوك: ج السواك وهو ما ينظف به الأسنان. الإسجل: شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر»: خبر مبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. «الثنايا»: مضاف إليه مجرور. «أحم»: خبر ثانٍ تقديره: «هو»، وهو مضاف. «الثلاث»: مضاف إليه مجرور. «يحسنه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «سوك»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الإسجل»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «هو أغر...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحسنه»: في محل جر صفة لـ«الثلاث». والشاهد فيه قوله: «سوك الإسجل» حيث ضمت الواو ومن حقه السكون على وزن «فعل»، وذلك للضرورة.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٩.

عند أبي العباس جائر في غير الشعر. قال: فإن جئت به على الأصل، فأردت أن تبدل من الواو همزة، كان ذلك جائزاً لانضمامها، وقلما يبلغ به الأصل، وهو جائز.

وأما «فَعَلَّ» من ذوات الياء، فإن الياء تسلم فيه، نحو قولك: «رجلٌ صَيُودٌ»، و«قومٌ صَيُودٌ»، و«رجلٌ غَيُورٌ»، و«جالٌ غَيُورٌ»، و«ذجاجٌ بَيُوضٌ»، و«ذجاجٌ بَيُضٌ»، لأنه «فَعَلَّ». ومن قال في «رُسُلٌ»: «رُسُلٌ»، قال في «صَيُودٌ»: «صَيُودٌ»، وفي «بَيُضٌ»: «بَيُضٌ»؛ لأنه «فَعَلَّ»، فيلزم فيه ما يلزم في جمع «أَبْيَضٌ»، لأنه يصير «فُعْلًا» مثله. وقد ذكرنا الخلاف في ذلك مع أبي الحسن.

فصل

[إعلال الاسم الثلاثي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وأما الأسماء المزيد فيها، فإثما يُعَلَّ منها ما وافق الفعل في وزنه، وفارقه، إما بزيادة لا تكون في الفعل، كقولك «مَقَالٌ»، و«مَسِيرٌ»، و«مَعُونَةٌ». وقد شدّ نحو: «مَكْزُوزَةٌ»، و«مَزِيدٌ»، و«مَزِينٌ»، و«مَذِينٌ»، و«مَشُوزَةٌ»، و«مَضِيدَةٌ»، و«فُكَاكَةٌ» مَقْذُوزَةٌ إِلَى الْأَذَى» وقرئ: «لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»^(١). وقولهم: «مَقُولٌ» محذوف من «مَقُولٌ» كـ «مَخِيْطٌ» من «مَخِيْطٌ»؛ وإما بمثال لا يكون فيه، كبنائك مثال «تَخْلِيءٌ»^(٢) من «بَاعٌ» «يَبِيعُ»، تقول: «يَبِيعُ» بالإعلال، لأن «تَفْعِلًا» بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل. وما كان منها ممثالاً للفعل، صُحِّحَ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، كقولك: «أَبْيَضٌ»، و«أَسْوَدٌ»، و«أَذُورٌ»، و«أَغِيْنٌ»، و«أَخْوِيْنَةٌ»، و«أَغِيْنَةٌ». وكذلك لو بنيت «تَفْعِلُ» أو «تَفْعُلُ» من «زَادَ يَزِيدُ»، لقلت: «تَزِيدُ»، و«تَزِيدُ» على التصحيح.



قال الشارح: اعلم أن كل اسم كان على مثال الفعل، وفيه زيادةً ينفصل بها من الفعل إما بأن لا تكون من زوائد الأفعال، وإما أن تكون من زوائد الأفعال، إلا أنه ينفصل من الفعل بالبنية، فإنه يُعَلَّ بقلب حرف اللين، كما كان ذلك في الأفعال، إذ كان على وزنها، فكانت زيادته في موضع زيادتها. وهذا مستمر في كل ما كان على هذا الوزن.

مثال الأول قولك في «مَفْعُلٌ» من «القول»، و«البَيْع»: «مَقَالٌ»، و«سَبَاعٌ»، لأنه في وزن «أَقَالٌ» و«أَبَاعٌ»، والميم في أوله كالهيمزة في أول الفعل، ولم تخف التباساً؛ لأن

(١) البقرة: ١٠٣، وهذه قراءة قتادة وأبي السمال وغيره.

انظر: البحر المحيط ١/٣٣٥؛ والكشاف ١/٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٩٦.

(٢) التَّخْلِيءُ: القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر، وما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِرَ. (لسان العرب ١/٦٠ (حلا)).

الميم لا تكون من زوائد الأفعال. وكذلك لو بنيت منه شيئاً على «مَفْعَلٍ»، وهو بناء المفعول، لقلت: «مَقَالٌ»، و«مَرَادٌ»، و«مُبَاعٌ»، كما كنت تقول: «يُقَالُ»، و«يُرَادُ»، و«يُبَاعُ».

والمصادر وأسماء الزمان والمكان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها كلفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة، لأنها مفعولات، نحو قوله تعالى: ﴿أَنزَلْنِي مُنْزَلاً مُّبَارَكاً﴾^(١)، و﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا وَتَرْسَهَا﴾^(٢). وكذلك لو بنيت منهما «مَفْعِلًا»، لقلت: «مَقِيلًا»، و«مَبِيعًا» ومثله «المَسِيرُ». وأصل «مَقِيلٍ»: «مَقُولٌ» بكسر الواو، لأنها بإزاء العين في «مَفْعِلٍ»، فأرادوا إعلاله لكونه على بنية الفعل ومنه، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف قبلها، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها، فقلبت ياءً، فصار «مَقِيلًا» كما ترى. وأما «مَبِيعٌ» و«مَسِيرٌ»، فأصلهما الياء، فليس فيهما إلا نقل الكسرة من العين إلى ما قبلها. وأما «مَعُونَةٌ» فهو «مَفْعَلَةٌ» من «العَوْن»، وأصله: «مَعُونَةٌ» بضم الواو، فنقلت الضمة إلى العين لما أرادوا من إعلالها، لأنه على وزن الفعل من نحو: «يَخْرُجُ» و«يَقْتُلُ»، والميم في مقابلة الياء، والهاء زائدة للتأنيث بمترلة اسم ضم إلى اسم، فلا اعتداد بها في البناء.

وقد شدّ نحو: «مَكْوَرَةٌ»، و«مَزِيدٌ»، و«مَزِيمٌ»، و«مَذِينٌ»، والقياس نحو: «مَكَازةٌ»، و«مَزَادٌ»، و«مَرَامٌ»، و«مَدَانٌ»، كما قالوا: «مَقَالٌ»، و«مَقَامٌ»، وذلك أنها أعلام. فـ«مَكْوَرَةٌ» من لفظ «كُوزٌ»، وقد سموا بكوز من بني ضَبَّة. و«مَزِيدٌ» من «زَادَ يَزِيدُ»، و«مَزِيمٌ» مَفْعَلٌ من «زَامَ يَرِيمُ»، فَمَزِيدٌ وَمَزِيمٌ أعلامٌ للأناسي، و«مَذِينٌ» اسمٌ مكان، والأعلام قد كثر فيها التغير، نحو: «مَخْبِبٌ»، و«مَوْهَبٌ»، ونظائرهما.

وقالوا في غير العلم: «مَشْوَرَةٌ»، وهي «مَفْعَلَةٌ» من «الشُّورَى»، ومنه «شاورتهم في الأمر». يقال: «مَشْوَرَةٌ» و«مَشْوَرَةٌ»، فـ«مَشْوَرَةٌ» على القياس في الإعلال بنقل الضمة إلى الشين، و«مَشْوَرَةٌ» شاذٌ، والقياس: «مَشَارَةٌ» كـ«مَقَالَةٍ» و«مَعَانَةٍ». وقالوا: «وقع الصَّيْدُ في مضيدتنا». وقرأ قتادة وأبو السَّمال «لَمْثَوِيَّةٌ من عند الله»^(٣) وهي «مَفْعَلَةٌ» من الشواب، يقال: «مَثَوَةٌ» كما قلنا في «مَشْوَرَةٍ»، والقياس: «مَثَابَةٌ».

وحكى أبو زيد: «هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس»، و«هذا شرابٌ مَبَوَلَةٌ». وهذا في الاسم كـ«استحوذ» و«أَغْيَلَتِ المرأةُ» في الفعل، كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه، ومحافظةً على الأصول المغيّرة.

(١) المؤمنون: ٢٩.

(٢) هود: ٤١.

(٣) البقرة: ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ١/٣٣٥؛ والكشاف ١/٨٦؛ والمحتسب ١/١٠٣؛ ومعجم

القراءات القرآنية ١/٩٦.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يجعل ذلك من الشاذ، لأنه كان لا يُعلّ إلا ما كان مصدرًا جاريًا على الفعل، أو اسمًا لأزمنة الفعل، والأمكنة الدالّة على الفعل؛ فأما ما صيغ منها اسمًا لا تريد به مكانًا من الفعل، ولا زمانًا، ولا مصدرًا كـ«مَكْوَرَة»، و«مَزِيد»، و«مَقْوَدَة»، وجميع ما كان من ذلك، فإنك تُخْرِجه على الأصل لبُعده من الفعل، ولو كان «مَزِيم» مصدرًا، لقلت: «رُمْتُهُ مَرَامًا» وهذا مَرَامُكَ، إذا أردت الموضع الذي تَرُوم. والوجه الأول لأنهم قد أعلّوا نحو: «باب»، و«دار»، فلا عُلُقَة بينه وبين الفعل.

وقالوا: «مِقُول»، و«مَخْبُط»، و«مِخْوَل» فلم يُعلّوه، لأنه منقوص من «مِقْوَال»، و«مِخْبَاط»، و«مِخْوَال»، فكما لا يُعلّ في الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلة التي هي العين كذلك لم يُعلّوا «مِقُولًا»، و«مِخْبَاطًا»، لأنهما في معناه. ونظير ذلك قولهم: «عَوَر»، و«خَوَل»، و«اجْتَوَرُوا»، إذ كان في معنى «اغَوَر»، و«اخَوَل»، و«تجارروا».

وأما الثاني، وهو ما خالف الفعل في البناء والمثال، نحر بنائك على مثال «تُخْلِى»، وهو ما يُفسده السكّن من الجلد عند القشر من قولك: «بَاع»، فإنك تقول: «يَبِيعُ» بالإعلال، وهو أنك تنقل الكسرة إلى الياء، لأن «يُفْعِلًا» بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل، وقيل: إن نحو: «مِقُول»، و«مِخْبُط» إنما صحّ لأنه ليس من أبنية الفعل، فهو مخالفٌ للأفعال في البنية، فكان حكمهما حكم «تُخْلِى».

فأما ما كان مُماثلًا للفعل بالزيادة في أوله، فإن كانت الزيادة في أوله زيادة الفعل، والبناء كبناء الفعل، فإن ذلك الاسم يُصَحّح، ولا يُعلّ. وذلك لو بنيت من «الْقَوْل» و«الْبَيْع» مثل «يُفْعَلُ». بفتح العين، نحو: «يُعْلَمُ»، أو «يُفْعَلُ» بالضم، نحو: «يُفْعَلُ»، أو «يُفْعِلُ» بالكسر، نحر: «يُضْرِبُ»، لكنت تقول: «يَقُولُ»، و«يَقُولُ»، و«يَقُولُ»، و«يَبِيعُ»، و«يَبِيعُ»، و«يَبِيعُ» من غير إعلال. وذلك من قيل أن الزوائد زوائد الأفعال، والبناء بناء الأفعال، فلو أعلّوه كإعلال الفعل، لم يُعلّم أسم هو أم فعل، فصَحّحوه قرآنًا بينه وبين الفعل.

فإن قيل فأنتم تقولون: «باب» و«دار»، فتعلّون هذه الأسماء، وإن كانت على وزن الفعل، ولا تُبالون التباسها بالفعل، قيل: إنما أعلّ «باب» و«دار»، ولم يصح للفرق بينه وبين الفعل، لأنه ثلاثي منصرف، والتنوين يدخله، ففرق التنوين بينه وبين الفعل وغيره من ذوات الأربعة بالزيادة في أوله إذا سُمّي به يُفَارقه التنوين، لأنه يمتنع من الصرف، فيُشبه الفعل، فصَحّح للفرق، فـ«باب» و«دار» التنوين لازمٌ له معرفة ونكرة، وليس كذلك «يُفْعَلُ» إذا سُمّي به رجلاً، فإنك لو أعللته، ثم سُمّي به، وجعلته علمًا، لزال التنوين والجر، فكان يُشبه الفعل بالإعلال وسقوط التنوين والجر، فلذلك وجب تصحيح «يُفْعَلُ» اسمًا من «قَام» ونحوه، فاعرفه.

فصل

[أحكام أخرى في الإعلال]

قال صاحب الكتاب: وقد أعلّوا نحو: «قيام»، و«عباذ»، و«اختياز»، و«انقياد»، لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرَفُ المُشَبِّه للياء بعدها، وهو الألف، ونحو «ديار»، و«رياح»، و«جباد» تشبيهاً لإعلالِ وَخْدَانِهَا بإعلالِ الفعل مع الكسرة والألف، ونحو: «سياط»، و«ثياب»، و«رياض» لشَبِّهِ الإعلال في الواحد، وهو كَوْنُ الواو مَبْتَنًى ساكنةً فيه، بألف «دار» وياء «ريح». مع الكسرة والألف. وقالوا: «يَبْرَ»، و«دِيمَ» لإعلال الواحد والكسرة. وقالوا: «ثِيْرَة» لسكون الواو في الواحد والكسرة، وهذا قليل، والكثير «عَوْدَة» و«كَوْرَة» و«زَوْجَة». وقالوا «طوال» لتحرك الواو في الواحد. وقوله [من الطويل]:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرُّجَالِ طِبَالُهَا^(١)

لبس بالأعرَف. وأما قولهم: «رواء» مع سكونها في «رَيَّان» وانقلابها، فلتلاَ يجمعوا بين إعلالين: قلب الواو التي هي عين ياء، وقلب الياء التي هي لام همزة. و«نواء» ليس بنظيره لأن الواو في واحده صحيح، وهو قولك: «ناب».



قال الشارح: أما ما كان من المصادر معتلاً العين بالواو من نحو: «حال جبالاً»، و«عادَ عباداً»، و«قامَ قياماً»، فإن الواو تُقَلَّبُ فيه ياءً، وذلك لمجموع أمور ثلاثة: أحدها أنها قد اعتلت في الفعل، والمصدرُ يعتلُ باعتلال فعله، لأن كل واحد منهما يؤول إلى صاحبه.

والثاني: كونُ الكسرة قبلها، والكسرةُ بعضُ الياء.

والثالث: كونُ ما بعدها ألفاً، والألفُ تُشَبِّه الياء من جهة المد واللين، وأنها تُقَلَّبُ في مواضع. فاجتماع هذه الأمور مُوجِبٌ لقلبها ياءً. وشبهوها هنا بواو قبلها ياءً ساكنةً، نحو: «سَيِّد»، و«مَبْت»، فقلبوها كقلبها، وكان ذلك أخف عليهم، إذ كان العملُ من وجه واحد.

والمراد من قولنا: «وجه واحد» أن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التي تُشَبِّه الياء أخف عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو، ولذلك لم يأت في أبنيتهما خروجٌ من كسرة إلى ضمة لازماً، وقُلَّ في كلامهم نحو: «يَوْم» و«يُوح»، لخروجهم من الياء إلى الواو. فاجتماع هذه الأسباب علةً لقلب هذه الواو ياءً، ألا ترى أنه إذا صح

الفعل، لم يجب القلب، نحو: «قاوَمَ قِوامًا»، و«حاوَرَ حِوارًا»؟ وكذلك لو كان في الواحد، ولم يكن مصدرًا، نحو: «جِوالٍ»، و«سِوالِكٍ»، لم يجز الإعلال. وقيل: إنما وجب الإعلال هنا لأن الفتحة في الواو عارضةً لأجل الألف، إذ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فكانت الواو في حكم الساكنة، فقلبت ياءً على حدّ قلبها في «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ»، لأنها في الحكم مثلها.

وأما «حَوْضٌ»، و«جِياضٌ»، و«سَوَظٌ»، و«سِياطٌ»، فإنما قلبت واوه ياءً حملًا له على «دارٍ»، و«ديارٍ»، و«ريحٍ»، و«رياحٍ». وذلك لأنه جمعٌ، والجمع أثقل من الواحد، وأنّ واو واحدة ضعيفةٌ مِيتةٌ لسكونها، فكانت كالمعتلة في «دارٍ» و«ريحٍ»، وأنّ قبل الواو كسرة كالكسرة في «رياحٍ»، و«ديارٍ»، وأنّ بعد الواو ألفًا، والألف تُشبه الياء، وأنّ اللام منه صحيحةٌ كصحة لام «دارٍ» و«ريحٍ»، إذ لو كانت اللام معتلة، لم تعتل العين، لأنه لا يتوالى عندهم إعلالان في كلمة واحدة، فلا بدّ من اجتماع هذه الأسباب حتى يصحّ الإلحاق والحمل، ألا ترى أنّه لما تحرّكت الواو في «طويلٍ» لم تقلب الواو في جمعه بل صحت، نحو: «طِوالٍ»؟

وقد قالوا: «عَوْدٌ عِودَةٌ»، و«زَوْجٌ زِوَجَةٌ»، فهذا قد اجتمع فيه سكونٌ في الواحد والكسرة التي قبل الواو، وأنه جمعٌ، وصحة اللام، إلا أنّه لم يقع بعدها ألفٌ، ومع ذلك قد صحت، ولم تعتل.

وقالوا: «يَبِيرٌ»، و«دِيمٌ» فأعلوهما لاعتلال الواحد منهما، ف«يَبِيرٌ» جمعٌ «تارَةٌ»، و«دِيمٌ» جمعٌ «دِيمَةٌ»، فلمّا اعتلّ الواحد، أعلّوا الجمع. فأما قولهم: «يَبِيرَةٌ» في جمع «ثَوْرٍ» لهذا الحيوان، فهو شاذّ. قال أبو العباس المبرّد: أرادوا الفرق بين الثور من الحيوان، والثور الذي هو الأقط. وقد تقدّم ذكر ذلك في مواضع، وقيل: إنهم شبهوا واو «حَوْضٍ»، و«قُوبٍ» لسكونها بالواو في «يَقُومُ» لسكونها، فكما أعلّوا مصدر هذا الفعل لاعتلال فعله، أعلّوا جمع هذا. وقالوا: «طِوالٌ»، فصحّحوا العين حين كانت متحرّكة في «طويلٍ»، وربّما قلبوها ياءً. قال الشاعر [من الطويل]:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا^(١)
وهو قليل.

وأما قولهم: «روءٍ» في جمع «رَيَّانٍ»، و«طِوَاءٍ» في جمع «طَيَّانٍ»، فإنما صحت الواو فيهما مع سكونها في الواحد، لثلاثا يجمعوا بين إعلال اللام والعين، إذ كانت اللام معتلة بقلبها همزة. وأما «نِوَاءٌ» في جمع «ناوٍ»، فليس من قبيل «طِوَاءٍ»، لأنّ الواو لم تكن ساكنة في الواحد، ولا معتلة، فصحت في الجمع، فاعرفه.

فصل

[امتناع الاسم من الإعلال]

قال صاحب الكتاب: ويمتنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه، أو ما بعدهما، إذا لم يكن نحو: «الإقامة»، و«الاستقامة» مما يعتل بإعتلال فعله، وذلك قولهم: «حَوْلَ»، و«عَوَارَ»، و«مِشْوَارَ»، و«تَقْوَالَ»، و«سُوقَ»، و«غُورَ»، و«طَوِيلَ»، و«مَقَاوِمَ»، و«أَهْوَنَاءَ»، و«شُبُوخَ»، و«هَيَامَ»، و«خِيَارَ»، و«مَعَايِشَ»، و«أَبْنَاءَ».

قال الشارح: لما كانت هذه الأسماء معتلة العينات، وهي صفات مشتقة من الأفعال، والأفعال بابها التغيير والإعلال، فكأنه وجد في هذه الأسماء سبب الإعلال، إلا أنه تخلف إعلالها، فنبه على المانع، وهو سكون ما قبلها، أو ما بعدها. فلو أسكنت هذه الحروف، لالتقى ساكنان، وكان يجب الحذف أو الحركة، فكان يزول البناء.

وجملة الأمر أنها على ثلاثة أضرب، منها ما صح لسكون ما قبله، نحو: «حَوْلَ»، و«مَقَاوِمَ»، و«مَعَايِشَ»، و«أَبْنَاءَ». ومنها ما صح لسكون ما بعده، نحو: «غُورَ»، و«شُبُوخَ»، و«هَيَامَ»، و«خِيَارَ». ومنها ما صح لسكون ما قبله، وما بعده، نحو: «عَوَارَ»، و«مِشْوَارَ»، و«تَقْوَالَ»، وهو أبلغ في منع الإعلال، مع أن هذه الأسماء لم تكن على أبنية الأفعال، وإنما يُعَلَّ ما كان على زنة الفعل، فصحت هذه الأسماء لعدم شبهها بالأفعال، إذ لم تكن على زنتها، ولا جارية عليها، ف«حَوْلَ» المانع فيه ما قبله من الساكن، يقال: «رجُلٌ حَوْلٌ قُلُوبَ» إذا كان ذا حُنْكَ مُجَرَّبًا، قال مُعَاوِيَةُ لابنته هند وهي تمرضه: «إِنَّكَ لَتَقْلِبِينَ حَوْلًا قُلُوبًا أَنْ يُخَايِرَ هَوْلَ الْمُطْلَعِ» مع أنه ليس على زنة الفعل كـ«بابٍ»، و«دارٍ».

و«عَوَارَ» المانع لاعتلاله اكتناف الساكنين بحرف العلة، فلو قلبت ألفًا، لاجتمع ثلاثُ مِوَاكِنَ، وذلك بمكانٍ من الإحالة. والعَوَارُ: الرَّمْدُ في العين، قالت الخنساء [من البسيط]:

١٣٣٩ - قَدَى^(١) بَعَيْنِكَ أُمُّ بِالْغَيْنِ عَوَارُ [أُمُّ دَفَرْتُ إِذْ خَلْتُ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ]

(١) في الطبعين: «أَفْدَى»، وبزيادة الهمزة ينكسر الوزن.

١٣٣٩ - التخريج: البيت للخنساء في ديوانها ص ٣٧٨؛ وكتاب العين ٢/ ٢٣٩؛ وأساس البلاغة (عور). اللغة والمعنى: القذى: ما يؤدي العين من غبار أَوْقَسَ أو نحوها. العوار: مرض تدمع معه العين بكثرة. ذرفت: سالت.

هل دخل في العين ما يؤديها فسال دمعها؟ أو أصيبت بمرض؟ أو أنها تبكي لغياب الأحبة عن الديار؟!

الإهراب: «قذى»: مبتدأ مرفوع بضمة مفذرة على الألف للمتعذر. «بعينك»: جاز ومجرور متعلقان =

وقيل: هو طائرٌ بعينه، وقيل: هو ضربٌ من الخطاطيف أسودٌ طويلُ الجناحين.

وَمِشْوَارٌ: ممَّا صُحِّحَ لسكون ما قبل حرف العلة وما بعده. والمِشْوَارُ: المكان تُعَرَّضُ فيه الدوابُّ، والمكان الذي يكون فيه العسلُ ويُسار. ومثله «مِقْوَالٌ»، وهو الكثيرُ القول الجيِّدُ، يقال: «رجلٌ مِقْوَالٌ».

وكذلك «تَجْوَالٌ»، و«تَقْوَالٌ»: «تَفْعَالٌ» من «جَوَلْتُ»، و«قَوَلْتُ» بمنزلة «التَّنْشِيرِ» للتكثير. وسبيلُ ذلك كسبيل «عَوَارٍ» في تأكيد الأسبابِ المُوجِبَةِ للتصحيح، وهو فوق السبب في «حَوَلٍ». ومثله «صَوَامٌ»، و«قَوَامٌ»، و«بَيْتَاعٌ». و«سُوقٌ» جمع «ساق»، وقرأ ابن كثير «فاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ»^(١). و«عَوُورٌ» مصدرُ «غَارَ الماءُ في الأرضِ غَوُورًا وَغَوُورًا»: سَفَلَ في الأرض، ونحوه: «حَالَ عَنِ الْعَهْدِ حَوْلًا».

و«شُبُوحٌ» جمعُ «شَنِخٍ». كلُّ ذلك سببٌ تصحيحه سكونٌ ما بعد حرف العلة. ومثله «الْهَيْأَمُ»، وهو شبيهٌ بِالْجُنُونِ من شدة العشق، يقال: «هَامَ بِهَا يَهِيْمُ هَيْمًا وَهَيْمَانًا». والخِيَارُ: الناقة الفارحة، ورجلٌ خِيَارٌ من قومٍ خِيَارٍ وَأَخْيَارٍ؛ وَأَمَّا «مَعَايِشٌ» فجمعُ «مَعِيشَةٍ» من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً فَلَيْلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾^(٢) و«مَقَاوِمٌ» من قول الأَخْطَلِ [من الطويل]:

١٣٤٠ - وَإِنِّي لَقَوَامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَزْلَى جَرِيرٍ يَقْشَرُهَا

= بالخبر المحذوف. «أَم»: حرف تسوية واستفهام وعطف. «بالعين»: جاز ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، أو هما الخبر. «عَوَارٍ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «أَم»: حرف عطف وتسوية واستفهام. «فرفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «إِذْ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «ذرفت». «خَلَّتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتعذر، والتاء: للتأنيث. «من أهلها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«خَلَّتْ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «الدار»: فاعل «خَلَّتْ» مرفوع بالضمة.

وجملة «قَدْ كَانَتْ بَعِيْنُكَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذرفت»: معطوفة عليها لا محل لها كذلك. وجملة «خَلَّتْ الدار»: في محل جر مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «عَوَارٍ» حيث جاء بمعنى الزمّد في العين.

(١) الفتح: ٢٩. وفي معجم القراءات القرآنية ٦/٢١٤، ٢١٥؛ والبحر المحيط ٨/١٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٣٨/٢.

(٢) الأعراف: ١٠.

١٣٤٠ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٣٣؛ وحماسة البحتري ص ٢١٢؛ والخصائص ٣/١٤٥؛ وبلا نسبة في والمنصف ١/٣٠٦.

فإن الواو والياء تصحان لوقوعهما بعد ساكن، فلم يجز قلبهما ألفين؛ وأما امتناع همزة «صحايف» و«عجائز»، فقد تقدّم ذكره.

فأما «أهويناء» جمع «هين»، و«أبيناء» جمع «بين»، فإنما صحت العينان فيهما، لأنهما على بناء الفعل، والزيادة في أولهما كالزيادة في الفعل، ف«أهون» كـ«أضرب»، فصخوه كما يصححون إذا بنوا من «قام» مثل «أضرب»، فإنك تقول: «أقوم»، ولا يعتدون بألف التانيث فارقة، لأنها كالمنفصلة، ألا ترى أنك لو صغرت ما فيه ألف التانيث، لصغرت الصدر، وجئت بالألف من بعد، كقولك في «خمراء»: «خميراء»، وفي «خنفساء»: «خنيفساء»، على أنهم قد قالوا: «أعياء» في «أغبياء»، و«أبيناء» في «أبيناء»، فتلقى كسرة الياء على ما قبلها، وتعل كأنهم كرهوا الكسرة على الياء، كما كرهوا الضمة في «فعل» فسكرتها، نحو قوله [من الكامل]:

بالأكف اللامعات سوز^(١)

وسهل ذلك أن الفصل بينه وبين الفعل، قد حصل باتصال ألف التانيث. فأما «الإقامة» و«الاستقامة»، فإنما أعلنناهما كما أعلننا أفعالهما، لأن لزوم «الإفعال» و«الاستفعال» لـ«أفعل» و«استفعل» كلزوم «يفعل»، و«يستفعل» لمضارعيهما. ولو كانتا نفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها، فتأتي على ضروب، لتمت كما يتم «فُعول» منها، نحو: «الغور»، و«الخول»، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في الجمع]

قال صاحب الكتاب: وإذا اكتنفت ألف الجمع الذي بعده حرفان واوان، أو ياءان، أو واو وياء قلبت الثانية همزة كقولك في «أول»: «أوائل»، وفي «خير»: «خياتر»، وفي

= المعنى: يريد أنه ينزل منازل سامية ليس بوسع جرير ومولاه أن ينزلوها لما بهم من الرضاة. الإعراب: «وإني»: الواو: بحسب ما قبلها، «إني»: حرف مشبه بالفعل، وياء: المتكلم اسم «إن»: محله نصب. «لقوام»: اللام: المرحلة للتوكيد، «قوام»: خبر «إن» مرفوع. «مقاوم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«قوام». «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «جرير»: اسم «يكن» مرفوع. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «مولى»: اسم معطوف على «جرير». «جرير»: مضاف إليه. «يقومها»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو، وها: محله نصب بنزع الخافض، والتقدير: يقوم فيها. وجملة «إني لقوام»: بحسب الواو. وجملة «لم يكن جرير يقومها»: صفة لـ«مقاوم» محلها نصب. وجملة «يقومها»: خبر «يكن» محلها نصب. والشاهد فيه قوله: تصحيح الواو في «مقاوم» وعذم همزها؛ لوقوعها بعد ساكن. (١) تقدم بالرقم ٧٤٣.

«سَيْقَةٍ»، «سَيَائِقُ»، وفي «فَوَعْلَةٍ» من «الْبَيْعِ»: «بَوَائِعُ»، وقولهم: «ضَيَّانُ» شاذٌ كـ«الْقَوْدُ». وإذا كان الجمعُ بعد ألفه ثلاثة أحرف، فلا قَلْبَ كقولهم: «عَوَاوِيرُ»، و«طَوَاوِيسُ». وقوله [من الرجز]:

وَكَحْلَ السَّيْثَيْنِ بِالسَّوَاوِيرِ^(١)

إنما صح، لأن الياء مُرَادَةٌ. وعكسه قوله [من الرجز]:

فِيهَا عِبَائِيلُ أَسْوَدٌ وَتُمُرُ^(٢)

لأن الياء مزيدة للإشباع كياء «الضَّيَّارِيفِ». ومن ذلك إعلالُ «ضَيِّمٍ»، و«قَيِّمٍ» للقُرْبِ من الطرف مع تصحيح «ضَيَّامٍ»، و«قَوَّامٍ»، وقولهم: «فَلَانٌ من ضَيَّابَةِ قومه»، وقوله [من الطويل]:

١٣٤١- [أَلَا طَرَفْنَا مَيَّةٌ ابْنَةُ مُنْذِرٍ] فما أَزَقُّ الثِّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا شاذٌ.

قال الشارح: اعلم أن ألف الجمع في «مَفَاعِلَ» و«فَوَاعِلَ»، متى اكتنفتها واوان، كانت الثانية مُجَاوِرَةً للطرف، ليس بينه وبين الطرف حاجزٌ، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزةً، نحو قولهم: «أَوَائِلُ»، والأصل: «أَوَاوِلُ»، لأن الواحد «أَوَّلُ» «أَفْعَلُ» ممَّا فاؤه وعينه واوٌ. وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما، فشبهوا اجتماعهما هنا

(١) تقدم بالرقم ٧٧٠.

(٢) تقدم بالرقم ٧١٦.

١٣٤١ - التصريح: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٠١٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤١٩، ٤٢٠؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٣٨١؛ والمتصف ٥/ ٢، ٤٩، ولأبي النجم الكلبي في شرح التصريح ٢/ ٣٨٣؛ وبلا نسبة في شرح شافعية ابن الحاجب ٣/ ١٤٣، ١٧٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٦ (نوم)؛ والممنوع في التصريف ٢/ ٤٩٨. ويروى «كلاشها» مكان «سلامها». اللغة: طرفتنا: زارتنا ليلاً. أَزَقُّ: أسهر.

الإعراب: «أَلَا»: حرف استفتاح أو تنبيه. «طرفتنا»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مَيَّةٌ»: فاعل مرفوع بالضمة. «ابنة»: نعت «مَيَّة» مرفوع، وهو مضاف. «منذر»: مضاف إليه مجرور. «فما»: الفاء: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «أَزَقُّ»: فعل ماضٍ. «الثِّيَام»: مفعول به منصوب. «إِلَّا»: حرف حصر. «سَلَامُهَا»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «طرفتنا» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَزَقُّ»: معطوفة على الجملة السابقة. والشاهد فيه قوله: «الثِّيَام» في جمع «نائم»، والقياس «النَّوَام». والأصل: «النِّيَام» قُلِبَت الياء واوًا، وأدغمت في الواو، فصار «النَّوَام»، وقُلِبَت الواو ياءً وإدغامها في الياء شاذٌ.

باجتماعهما في أول الكلمة، فكما يقلبون في «واصلة»، و«واصل»، كذلك يقلبون ههنا، إلا أن القلب ههنا وقع ثابتاً لقربه من الطرف. وهم كثيراً ما يعطون الجاز حكماً مجاوره، فلذلك قدروا الواو في «أواوِل» طرفاً، إذ كانت مجاورة للطرف، فهمزوها كما همزوا في «كساء»، و«رداء».

وإن اكتنفها ياءان، أو ياء وواو، فالخليل وسيبويه^(١) يريان همزها، ويقلبان ذلك على الواوين لمشاكلة الواو والياء، والأصل الواوان. وأبو الحسن لا يرى الهمز إلا في الواوين لثقلهما، ولا يهمز في اليائين، ولا مع الواو والياء. وقياسُ قوله أن اجتماع اليائين في أول الكلمة، أو الواو والياء، لا يوجب همزاً أحدهما، فاجتماع اليائين في قولهم: «يَيْن» اسم موضع، والياء والواو في قولهم: «يَوْم»، فكما لا يهمز هناك، كذلك لا يهمز ههنا، واحتج بقول العرب في جمع «ضَيُون» وهو ذَكَرُ السَّنَانِير: «ضَيَاوُن» من غير همز. والمذهب الأول لما ذكرناه من أن الهمز فيه بالحمل على «كساء»، و«رداء» وشبهه به من جهة قُرْبِهِ من الطرف ووقوعه بعد الألف الزائدة لا قُرْبِهِ بين الواو والياء، فكذلك ههنا وإن كان في الواو أظهر.

وأما «ضَيَاوُن» فشاذ كـ«القَوْد»، و«الحَوَكَة»، مع أنه لما صح في الواحد، صح في الجمع. يقال: «ضَيَاوُن» كما قالوا: «ضَيُون»، والقياس: «ضَيُن»، وعكس ذلك قولهم: «دِيمَة»، و«دِيم». أعلوا الجمع لاعتلال الواحد، ولولا اعتلاله في الواحد، لم يعتل في الجمع. قال أبو عثمان: سألت الأصمعي: كيف تكسر العرب «عِيْلًا»؟ فقال: يهمزون كما يهمزون في الواوين، وهذا نصُّ الخليل وسيبويه^(٢).

فإن بُعدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياء أو غيره، لم تُهمَز، نحو: «طاوُوس»، و«طاوِيس»، و«ناوُوس»، و«ناوِيس»، لأنَّ الموجب للقلب الثقل مع القرب من الطرف، فلما فقد أحدُ وصفَي العلة، وهو مجاورة الطرف، لم يثبت الحكم. فأما قوله [من الرجز]:

وكحل العينين بالعمور^(٣)

فإن الواو لم تهمز، وإن جاورت الطرف في اللفظ، وذلك من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة، لأنَّ ثم ياء مقدرة فاصلةً بينها وبين الطرف، والتقدير: «عَوَاوِير» كـ«طاوِيس»، لأنه جمع «عَوَار». وحرفُ العلة إذا وقع رابعاً في المفرد، لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياءً إن كان غيرَها، نحو: «جَمَلَاقي» و«جَمَالِيق»، و«جُرْمُوقي»

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٦٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٩.

(٣) تقدم بالرقم ٧٧٠.

و«جَرَامِيْقُ»، فإن كان ياء، بقي على حاله كـ«قَنْدِيل» و«قَنَادِيل». وإنما حذف الشاعر للضرورة. وما حُذِف للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم، فلذلك لم تهمز. وأما قول الآخر [من الرجز]:

فِيهَا عِبَائِلُ أَسْوَدَ وَنَمِرٌ^(١)

فهو عكس «غَوَاوِز»، لأن في «عواور» نقصَ حرف، وهو الياء، وهو مراد في الحكم، و«عِبَائِلُ» فيه زيادة ياء وليس بمراد. وإنما هو إشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة، تشبّه بالياء في «الصَّيَارِيْف»، و«الدَّرَاهِيْم» فلم يكن به اعتدادٌ، وصارت الياء في الحكم مجاورةً للطرف، فهُمَزَت لذلك.

ومن ذلك قولهم: «صَيِّمٌ» و«قَيِّمٌ» في جمع «صائم» و«قائم». وفي هذا الجمع وجهان: أجودهما: «صَوْمٌ» و«قَوْمٌ» بإثبات الواو على الأصل، والوجه الآخر: «صَيِّمٌ» و«قَيِّمٌ» بقلب الواو ياءً. والعلة في جواز القلب في هذا الجمع أن واحده قد أعلت عينه، نحو: «صائم» و«قائم»، والجمع أثقل من الواحد، وجاورت الواو الطرف، فقلبوا الواو ياء، كما قلبوها في «عَصِي» و«عَنِي»، وربما قالوا: «صَيِّمٌ»، و«قَيِّمٌ» بكسر أوله، كما قالوا: «عَصِي»، و«جَفِي». قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٤٢ - فَبَاتَ عَذُوْبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّمَا يُوَائِمُ زَهْطًا لِلْعُرُوْبَةِ صَيِّمًا
فهذا الإبدال في «صَيِّم» و«قَيِّم» نظير الهمز في «أَوَائِلُ» و«عِبَائِلُ» في كون الإعلال فيهما للقرب من الطرف. والذي يدل أن القلب في «صَيِّم» للمجاورة أن حرف العلة إذا تباعد عن الطرف، لم يجز القلب، نحو: «صَوْمٌ». وربما قلبوا مع تباعده من الطرف. قال ذو الرمة [من الطويل]:

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُشْدِرٍ فَمَا أَزُقُ الثِّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(١) تقدم بالرقم ٧١٦.

١٣٤٢ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٤٥.

اللغة والمعنى: العذوب: التارك. السماء (هنا): العشب الذي يُبْتِه المطر. يوائم: يوافق. الرهط: جماعة الرجل المعزبون. صيم (بكسر الصاد وفتحها) وصوم: جمع صائم. العروقة: يوم الجمعة.

بصف بعيداً ترك رعاية العشب موافقة لجماعة صاموا يوم الجمعة.

الإعراب: «فبات»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه

ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «عدوياً»: خبر «بات» منصوب بالفتحة. «للسماء»: جاز ومجرور

متعلقان بالخبر قبلهما. «كأنما»: مكشوفة وكافة. «يوائم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير

مستتر جوازاً تقديره: هو. «رهطاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «للعروبة»: جاز ومجرور متعلقان

بالصفة بعدهما. «صيماً»: صفة منصوبة بالفتحة لـ«رهطاً».

وجملة «بات عدوياً»: بحسب الفاء. وجملة «يوائم»: في محل نصب صفة لـ«عدوياً».

والشاهد فيه قوله: «صيماً» بكسر الصاد، والأرفع «صَوْمٌ».

هكذا أنشده ابن الأعرابي: «الثَّيَام». وقالوا: «فَلَانٌ مِنْ صُبَابَةِ قَوْمِهِ». حكاه الفراء، أي: من صميم قومه. والصَّبَابَةُ: الخيارُ من كلِّ شيء، والأَصْلُ: «صُوبَابَةٌ»، لأنَّه من «صَابَ يصوب» إذا نزل، كأنَّ عزقه قد ساخ فيهم، فقلَّبوا الواو ياءً، وكلاهما شاذٌّ من جهة القياس والاستعمال؛ أمَّا الاستعمال فظاهرُ القلَّةِ؛ وأمَّا القياس فلأنَّه إذا ضَعُفَ القلبُ مع المجاورة في نحو: «صَيْمٍ» و«قَيْمٍ»، كان مع التباعد أضعف.

فصل

[قلب الواو ياءً في بعض الأبنية]

قال صاحب الكتاب: ونحو: «سَيِّدٍ»، و«مَيْتٍ»، و«دَبَّارٍ»، و«قَيْامٍ»، و«قَيْوَمٍ»، قُلِّبَتْ فيها الواو ياءً، ولم يُفْعَلْ ذلك في «سُوَيْرٍ»، و«بُويجٍ»، و«تُسُوَيْرٍ»، و«تُبُوَيْجٍ»، لثَلَا يَخْتَلِطَا بـ«فُعْلٍ»، و«تُفْعَلٍ».



قال الشارح: اعلم أنَّ الواو والياء بجريان مجرى المِثْلَيْنِ لاجتماعهما في المدِّ، ولذلك اجتمعا في القافية المُرَدَّفة، نحو قوله [من الوافر]:

١٣٤٣- تَرَكْنَا الْخَبْلَ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُقْلَدَةً أَعْنَتْهَا صُفُونَا
بعد قوله:

وَسَيِّدٍ مَغْشَرٍ قَدْ تَوَجَّوْهُ بِنَاجِ الْمُلْكِ نَحْمِي الْمُجْهَرِينَ

١٣٤٣- التخرُّج: البيت لمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٢؛ وتاج العروس ١٧٩/٢٤ (عكف)؛ ومقاييس اللغة ١٠٩/٤؛ وجمهرة أشعار العرب ٣٩٦/١؛ والفاخر ١٠٦/١؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٤؛ وشرح القصائد السبع ص ٣٨٩؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٣٣.

اللغة: عاكفة عليه: مقيمة، محبوسة عنده. مقلدة أعنتها: جُلعت حبالها في رقابها كالقلادة. العنان: لجام الخيل، أو الحبل الذي تقاد به. الصفون: القائمة على ثلاثة قوائم رافعة الرابعة. المعنى: يريد أنهم تركوا خصومهم في المعركة صرعى، وخيولهم واقعة فوقهم كأنها محبوسة عندهم لا تشارفهم، لذا فهي تقف مرتاحة ترفع إحدى قوائمها، ولجامها على رقابها.

الإعراب: «تركنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الخيَل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عاكِفَةٌ»: حال منصوب بالفتحة. «عليه»: جازٍ ومجرور متعلِّقان بالحال قبلهما. «مقلدة»: حال ثانٍ منصوب بالفتحة. «أعنتها»: فاعل لاسم المفعول «مقلدة» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «صفونا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «تركنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب،

والشاهد فيه قوله: «صفونا» حيث جعل الواو والياء متناوبين ردفاً في القصيدة الواحدة لتمثيلهما في المدِّ، وبعده كما ذكر: «معجربنا».

فلما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر، وإن تَبَاعَدَ مُخْرَجَاهُمَا، قلبوا الواو ياءً، واذغموها في الثانية، ليكون العمل من وجه واحد، ويتجانس الأصوات. واشترط سكون الأول، لأن من شرط الادغام سكون الأول، لأنه إذا كان الأول متحركًا، فصل الحركة بين الحرفين.

وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لوجهين: أحدهما: أن الياء من حروف الفم، والادغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين. الثاني: أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها، فقالوا: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، و«جَيِّدٌ»، والأصل: «سَيِّوَدٌ»، لأنه من «ساد يسود»، و«الموت» و«الجودة».

فإن قيل: اجتماع المتقاربين مما يُسَوِّغُ الادغام من نحو قولك: «قد سَمِعَ اللَّهُ»، و«وَدٌ» في «وَدٌ»، فما بالكُم أَوْجَبْتُمُوهُ في «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ»، قيل عنه جوابان: أحدهما أن الواو والياء ليس تناسبهما من جهة القرب في المخرج، لكن من وصف فيهما أنفسيهما، وهو المد، وسعة المخرج، فجريا لذلك مجرى المثالين، والثاني: أنه اجتمع فيهما المقاربة، كمقاربة الدال والسين والتاء والدال، وثقل اجتماع الواو والياء، وليس في اجتماع المتقاربين من الصحيح ذلك الثقل، فافترق حالهما لاجتماع سببين يجوز بانفراد كل واحد منهما الحكم، فلما اجتمعا لزم.

وقد اختلف العلماء في وزن «سَيِّدٌ» و«مَيِّتٌ» ونحوهما، فذهب المحققون من أهل البصرة إلى أن أصله «سَيِّوَدٌ» و«مَيِّوَدٌ» على زنة «فَيَعِلٌ» بكسر العين، وأن ذلك بناء اختص به المعلن كاختصاص جمع «فاعِلٌ» منه بـ«فَعْلَةٌ»، كـ«فُضَاةٍ»، و«رُمَاءٍ»، و«غُرَاةٍ»، و«دُعَاةٍ» في جمع «قاضٍ»، و«رامٍ»، و«غازٍ»، و«داعٍ»، واختصاصه أيضا بـ«فَعْلُوَّةٍ»، نحو: «كَيْثُونَةٌ»، و«فَيْدُوَّةٌ»، والأصل: «كُوْثُونَةٌ»، و«فَوْدُوَّةٌ».

وذهب البغداديون إلى أنه «فَيَعِلٌ» بفتح العين، نُقِلَ إلى «فَيَعِلٌ» بكسرها، قالوا: وذلك لأننا لم نَرِ في الصحيح ما هو على «فَيَعِلٌ» إنما هو «فَيَعِلٌ»، كـ«صَيِّفٌ»، و«صَيِّزٌ». وهذا لا يلزم، لأن المعلن قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنه نوع على انفراده، ولو أرادوا بـ«مَيِّتٌ» «فَيَعِلٌ» بالفتح، لقالوا: «مَيِّتٌ» بالفتح، كما قالوا: «هَيَّيَانٌ»، و«تَيَّحَانٌ» حين أرادوا «فَيَعِلَانِ». وقال بعضهم [من الرجز]:

ما بال عيني كالشُعيب الغيبي ١٣٤٤ -

١٣٤٤ - التخریج: الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦٠؛ وأدب الكاتب ص ٥٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٨٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٥٠، ٢/١٧٦؛ والكتاب ٤/٣٦٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٠٤ (عين)؛ والمنصف ٢/١٦.

اللغة: ما بال عيني: ما حالها وما شأنها. الشُعيب: المزايدة الصغيرة. الغيبي: المتخرفة التي فيها =

فأبقاه على الفتح حين أرادوا الفتح .

وذهب الفراء إلى أنه «فَعِيلٌ»، أُعْلِتْ عَيْنُ الفعل منه في «مات يموت» و«صاب يصوب» بأن قَدَمُوا الياء الزائدة، وأُخِّرَتِ العين، فصار «فَعِيلٌ» كما قلتم، إلا أنه منقولٌ محوّلٌ من «فَعِيلٌ»، ثم قُلِبَتِ الواو ياءً كما ذُكِرَ، وذلك لقراءة البناء، وأنه ليس في الصحيح ما هو على «فَعِيلٌ». وزعم أن «فَعِيلًا» الذي يعتَلُّ عَيْنُهُ إِنَّمَا يَأْتِي على هذا البناء، وأنَّ «طَوِيلًا» شاذٌّ لم يَجِءْ على قياس «طال يطول»، وكان ينبغي لو جاء على قياس «طال يطول»، أن يقال: «طِيلٌ» كـ«سَبَدٌ». وإذا لم يكن «فَعِيلًا» معتلاً، صحَّ، نحو: «سَوِيْقٌ»، و«عَوِيلٌ»، و«حَوِيلٌ».

وأما «قُضَاةٌ» ونحوه عنده، فأصله: «قُضِيَ» على «فُعِّلَ» مضاعفَ العين كـ«شاهِدٌ» و«شَهِدَ»، و«جائِمٌ» و«جُثِمَ» فاستثقلوا التشديد على عين الفعل، فحذفوه بحذف إحدى العينين، وعوّضوا عنها الهاء، كما قالوا: «عِدَّةٌ»، و«زِنَّةٌ»، فحذفوا الفاء، وعوّضوا الهاء أخيراً.

فأما «كَيْثُوثَةٌ» فأصلها عنده «كُوثُوثَةٌ» بالضم على زنة «بُهْلُولٌ» و«صُنْدُوقٌ»، ففتحوه لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادِرُ ذواتِ الياء، نحو: «صَيُورَةٌ» و«سَيُورَةٌ». فلو أبقوا الضمة قبل الياء، لصارت واوًا، ففتحوه لتسلم الياء، ثم حملوا عليه ذواتِ الواو.

والصوابُ ما بدأنا به، وهو مذهب سيبويه^(١).

وقالوا: «ما بالدار دَبَارٌ»^(٢)، أي: أحدٌ، وأصله: «دَبَوَارٌ» «فَيَعَالٌ» من «الدار»، وأصلُ «فَيَامٌ»: «فَيَومٌ» من «قام يقوم»، قلبوا الواو ياءً لوقوع الياء قبلها ساكنةً على حَذِّ

= عيون فهي لا تمسك الماء .

المعنى: ما حال عيني وكأنها قرية مثقبة لا يجتمع فيها الماء بل يسيل من عيونها فلم هذا الدمع ولم هذا الحزن.

الإعراب: «ما»: حرف استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «بال»: مبتدأ مؤخر مرفوع الضمة الظاهرة. «عيني»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. والياء: مضاف إليه «كالشعيب»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال. «العين»: صفة مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الْعَيْنُ» بناء العين على فَعِيلٍ وهو شاذ في المعتل، لم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكرر العين فيقال عَيْنٌ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح.

(١) الكتاب ٣٦٥/٤.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٥٨٨؛ وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٦؛ والعقد الفريد ٣/١٣٤؛ ولسان العرب ٤/٢٩٨ (دور)؛ والمستقصى ٢/٣١٦.

«سَيِّد» و«مَيِّت». ولو كان «دَيَّار» و«قَيَّام» على زنة «فَعَالٍ»، لقالوا: «قَوَّام» و«دَوَّار»، لأنّه من الواو، ويجوز أن يكون من لفظ «الدَّيَّر»، فإنّه يقال: «تَدَيَّرْتُ دَيَّرًا»، ويمكن أن يكون «الدَّيَّر» من الواو، وأصله: «دَيَّر» مثل «سَيِّد»، وإنّما خُفِّف.

وقالوا: «قَيُّومٌ»، وهو «قَيُّعُول» من «الْقِيَام»، وأصله: «قَيُّوومٌ»، فأبدل من الواو ياءً، وادَّغمت الياء في الياء، وليس على زنة «فَعُولٍ»، لأنّه كان يلزم أن يقال: «قَوُومٌ»؛ لأنّ عين الفعل واوٌ.

قال: ولم يفعل ذلك بـ«سُوَيْرٍ»، و«بُويِعَ»، و«تُسَوِّرَ»، و«تُسَوِّعَ»، يعني لم يقلبوا الواو ياءً، وادَّغموها فيما بعدها من الياء، وذلك لأمرين: أحدهما: أنّ هذه الواو، لا تثبت واوًا وإنّما هي ألفٌ «سَائِرَ»، و«تَسَائِرَ»، و«بَايَعَ»، و«تَبَايَعَ»، لكن لما بُني لما لم يسم فاعله، وجب ضمُّ أوله علامة لما لم يسم فاعله، فانقلبت الألف واوًا للضمّة قبلها اتباعًا، وجُعِلت على حكم الألف مدّة، فلم تُدْغَم في الياء بعدها، كما كانت الألف كذلك.

وكذلك «تُسَوِّرَ» و«تُبَوِّعَ»، الأصل: «تَسَائِرَ»، و«تَبَايَعَ»، فلما بُني لما لم يسم فاعله، ضمُّ أوله وثانيه علامة، كما قبل: «تُدْجِرُجَ». فلما ضُمَّت الحرف الثاني، انقلبت الألف واوًا، وجُعِلت أيضًا مدّة على حكم الألف، كما كانت في «سُوَيْرٍ» كذلك، وصارت الواو في «تُبَوِّعَ» كالألف في «تَبَايَعَ».

ومثل ذلك قولهم: «رُؤْيَةٌ» و«تُؤَيِّ»، إذا خَفَّفَت الهمزة، قلبتها واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتقول: «رُؤْيَةٌ» و«تُؤَيِّ» بواو خالصة، ولا تُدْغِمها في الياء التي بعدها؛ لأنّها همزة في النية. وكذلك «سُوَيْرَ»، لما كانت الواو ألفًا في النية، لم تُدْغَم بما بعدها. وربما قالوا: «رِيَّةٌ»، فادَّغَمُوا في الواو المنقلبة عن الهمزة، ويُنْزِلُهَا منزلة ما هو أصلٌ. ومن قال كذلك، لم يقل في «سُوَيْرَ»: «سُيَّرَ»، ولا في «تُسَوِّرَ»: «تُسَيَّرَ»، محافظةً على مدّ الألف، لئلا يذهب بالادغام.

والوجه الثاني: أنّهم لو قلبوا في «سُوَيْرَ» الواو ياءً وادَّغَمُوا، التبس بناء «فُعُولَ» ببناء «فَعْلَ»، فلذلك لم تُدْغَم.

فصل

[التصحيح في «مفاعلٍ» المعتلّ العين]

قال صاحب الكتاب: ونقول في جمع «مَقَامَةٍ»، و«مَعُونَةٍ»، و«مَعِيشَةٍ»: «مَقَاوِمٌ»، و«مَعَاوِنٌ»، و«مَعَايِشٌ»، مُصَرِّحًا بالواو والياء، ولا نهمز كما همزت «رَسَائِلٌ»، و«عَجَائِزٌ»، و«صَحَائِفٌ»، ونحوها ممّا الألف والواو والياء في وُخْدَانِهِ مَذَاتٌ، لا أصل لهن في الحركة.

قال الشارح: إذا جمعت نحو: «مَقَامَة»، و«مَبَاعَة»، و«مَقَام»، و«مَبَاع»، وكذلك «مَعاش» و«مَعُونَة»، لم تُعَلَّ الواو والياء بقلبيهما همزة كما قلبت أَلَف «رِسَالَة»، وواو «عَجُوز»، وياء «صَحِيفَة»، فقلت: «زَسَائِلُ»، و«عَجَائِزُ»، و«ضَحَائِفُ» بالهمزة، فتقول في جمع «مَقَامَة»: «مَقَاوِمُ»، وفي جمع «مَبَاعَة»: «مَبَايِعُ»، وفي جمع «مَعِيشَة»: «مَعَايِشُ». كلُّ ذلك بغير همزة وإن كان الواحد معتلاً. قال الشاعر [من الطويل]:

وإني لَسَقَوَامٌ مَقَاوِمٌ لم يكن جَرِيرٌ ولا مَوَلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا^(١)

وذلك لأنهم إنما أعلوا الواحد، لأنهم شبهوه بـ«يَفْعَلُ». فلما جمعوه، ذهب شبهه، فردوه إلى أصله. ووجه شبه «مَقَام» و«مَبَاع» بـ«يَفْعَلُ» أن أصلهما: «مَقُوم»، و«مَبُيْع»، فجزيا مجرى «يَخَاف» و«يَهَاب» اللذين أصلهما «يَخُوف»، و«يَهَيْب»، فأعلوهما، لأنهما جاريان على الفعل، وهما بزنته، وقد تقدّم بيان ذلك. فلما جُمعا بُعِذا عن الفعل، لأن الفعل لا يُجمع، وزال البناء الذي ضارَعَ به الفعل، فصَحَّ، فظهرت ياءه وواؤه، فقبل: «مَقَاوِمُ»، و«مَبَايِعُ».

وقوله: «إنما الألف والواو والياء في وحدانه مذات لا أصل لهنّ في الحركة» يريد أن أَلَف «رِسَالَة»، وواو «عَجُوز»، وياء «صَحِيفَة» زوائد للمد لا حظّ لهنّ في الحركة بخلاف ما تقدّم من «مَقَامَة»، و«مَعُونَة»، و«مَعِيشَة»، فإنّ حروف العلّة فيهنّ عينات، وأصلهنّ الحركة، فلما احتيج إلى تحريكهنّ في الجمع، رُدّت إلى أصلها، واحتملت الحركة؛ لأنها كانت قويّة في الواحد بالحركة؛ فأما قراءة أهل المدينة «مَعَايِشُ»^(٢) بالهمز، فهي ضعيفة، وإنما أخذت عن نافع، ولم يكن قَبّاً^(٣) في العربية.

وقالت العرب: «مَصَابِبُ» بالهمزة. قال الجوهري: كلّ العرب تهمزه، لأنهم تَوَهَّمُوا أن «مُصَبِّبَةً» «فَعِيلَةٌ»، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع «سَفِينَة»، فقالوا: «سَفَائِنُ»، أو يكونون شبهوا الياء في «مُصَبِّبَة» بياء «صَحِيفَة»، إذ كانت مبدلة من الواو، وهي غير أصل، كما أن ياء «صَحِيفَة» غير أصل، والقياس: «مَصَاوِبُ»، لأن أصلها الحركة.

وكان أبو إسحاق الزجاج يذهب إلى أن الهمزة في «مَصَابِب» منقلبة عن الواو

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٠.

(٢) الأعراف: ١٠.

(٣) وهي أيضاً قراءة ابن عامر والأعمش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤/٢٧١؛ وتفسير الطبري ١٢/٣١٦؛ وتفسير القرطبي ٧/١٦٧؛ ومعجم

القراءات القرآنية ٢/٣٤٥.

(٤) القَب: الرئيس.

المكسورة في «مَصَاوِب» على حَدِّ قلبها في «وِشَاح» و«إِشَاح». ولا ينفك من ضَعْف، لأن الواو المكسورة لا تصير همزة إذا كانت حشواً، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولاً.

فصل

[الإعلال في الاسم الذي على وزن «فُعْلَى» من الياء]

قال صاحب الكتاب: و«فُعْلَى» من الياء إذا كانت اسمًا قُلِبَتْ ياؤها واوًا، كـ«الطُّوبَى»، و«الْكُوسَى» من «الطَّيْب» و«الْكَيْس»، ولا تُقَلَّب في الصفة، كقولك: «مَشِيَّةٌ جَيْكِي»، و«قِسْمَةٌ ضَيْرِي»^(١).

قال الشارح: هذا الفصل اعتمدوا فيه الفصل بين الاسم والصفة، وذلك أَنَّ «فُعْلَى» إذا كان اسمًا، وهو معتل العين بالياء، فإنهم يقلبون الياء واوًا لانضمام ما قبلها، نحو: «طُوبَى»، و«كُوسَى»، فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلا أنها جارية مجرى الأسماء، لأنها لا تكون وصفًا بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، فـ«طُوبَى» أصلها: «طُيْبَى»، لأنها من «الطَّيْبَةِ». وكذلك «الْكُوسَى» أصلها: «الْكَيْسَى»، لأنها من «الْكَيْس»، فقلبوا الياء فيهما واوًا لضمّة قبلها. شبهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها بـ«مُوسِر» و«مُوقِن».

وقالوا في الصفة: «امرأةٌ جَيْكِي» وهي التي تحيك في مشيها، أي: تُحَرِّك منكبيها، يقال: «حَاكٌ فِي مَشْيِهِ يَجِيكُ حَبِكَائًا». وقالوا: «قِسْمَةٌ ضَيْرِي»^(١) أي: جائرة، من قولهم: «ضَارَةٌ حَقَّةٌ يَضِيرُهُ» إذا بخسه، وجار عليه فيه. والأصل: «جَيْكِي»، و«ضَيْرِي» بالضم، لأنه ليس في الصفات «فُعْلَى» بالكسر، وفيها «فُعْلَى» بالضم، نحو: «حُبْلَى»، فأبدلوا من الضمّة كسرة لتصح الياء على حَدِّ فَعْلَمُهم في «بَيْض»، وأصله: «بَيْضٌ» مثل «حُمْرٍ»، ولم يقلبوا الياء هنا واوًا، كما فعلوا في «الْكُوسَى» و«الطُّوبَى»، للفرق بين الاسم والصفة. وخضوا الاسم بالقلب للفرق، لأن الاسم أخف من الصفة، والصفة أثقل، لأنها في معنى الفعل، والأفعال أثقل من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف، ولم تُجعل في الصفة، لئلا تزداد ثقلًا.

وقد اعتمدوا الفرق بين الاسم والصفة في «فُعْلَى» مفتوح الفاء مما اعتلت لامة بالياء، قالوا في الاسم: «شُرْوَى»، و«تَقْوَى»، وأصلهما الياء، لأن «شُرْوَى» بمعنى «مِثْل» من «شَرَيْتَ»، و«تَقْوَى» من «وَقَيْتَ»، وقالوا في الصفة: «صَدْيَا»، و«حَزْيَا»، فصار «فُعْلَى» مضموم الفاء كـ«فُعْلَى» مفتوح الفاء مما اعتلت لامة بالياء.

قال سيبويه^(٢) عقيب ذكر الفرق بين الاسم والصفة في «الْكُوسَى» و«الحَيْكِي»:

فإنما فرقوا بين الاسم والنعته في هذا، كما فرقوا بين «فَعَلَى» اسماً، وبين «فَعَلَى» صفةً في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام، فَسُبِّهَتْ تَفَرُّقُهُمْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالنَّعْتِ، وَالْعَيْنُ يَاءٌ فِي «فَعَلَى»، بِتَفَرُّقِهِمْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالنَّعْتِ وَاللَّامُ يَاءٌ فِي «فَعَلَى»، وَصَارَ «فَعَلَى» إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً كـ«فَعَلَى» إِذَا كَانَتْ لَامُهُ يَاءً فِي الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ. فَعَلُوا ذَلِكَ نَعْوِيضًا لِلْيَاءِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ.

وقد كان أبو عثمان يستطرف هذا الموضع وَيَقْصُرُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَقْيِسُهُ، فَإِنْ كَانَتْ «فَعَلَى» بَفَتْحِ الْفَاءِ عَيْنُ الْفِعْلِ مِنْهَا يَاءٌ لَمْ يَغْيِرُوا إِنَاءَهَا فِي اسْمٍ، وَلَا صِفَةٍ، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً، لَمْ يَجِبْ قَلْبُهَا، وَلَا تَغْيِيرُهَا بِخِلَافِ الضَّمَّةِ، فَاعْرِفْهُ.

القول في الواو والياء لامين

فصل

قال صاحب الكتاب: حكمهما أن تُعْلَى، أو تُخَفَّفَا، أو تُسَلِّمَا. فإِعْلَالُهُمَا: إمَّا قَلْبًا لهما إلى الألف إذا تحزكتا وانفتح ما قبلهما، ولم يقع بعدهما ساكنٌ، نحو: «عَزَا»، و«رَمَى»، و«عَصَا»، و«رَحَى»، أو لإحداهما إلى صاحبتهما كـ«أَغَزَيْتُ»، و«الغازي»، و«دُعِي»، و«رَضِي».



قال الشارح: اعلم أن اللام إذا كانت واوًا أو ياء كانت أشدَّ اعتلالًا منهما إذا كانت عيناتٍ، وأضعفَ حالاً، لأنَّهما حروفُ إعرابٍ تتغيَّر بحركات الإعراب، وتلحقها ياء الإضافة، وهي تكسر ما قبلها، وتدخلها ياء النسب وعلامةُ التثنية، وكلُّ ذلك يوجب تغييرَها، فهي إذا كانت لامًا أضعفُ منها إذا كانت عينًا، وإذا كانت عينًا فهي أضعفُ منها إذا كانت فاءً، فكلِّما بعدت عن الطرف كان أقوى لها، وكلِّما قربت من الطرف كان الإعلال لها ألزَم، وفي الإعلال ضربٌ من التخفيف. ولذلك كان أخفَ عليهم من استعمال الأصل، وإذا وقعت الواو والياء طرفًا آخرًا، فلا يخلو أمرهما من أحوال ثلاث: إمَّا الإعلال، وذلك يكون بتغيير الحركات، أو بقلبها إلى لفظ آخر، وإمَّا بحذفها لساكنٍ يلحقها، أو لضرب من التخفيف. الثالث أن تسلم وتصخ.

فالأوَّل: وهو القلب، نحو قولك في الفعل: «عَزَا»، و«رَمَى»، والأصل: «عَزَوَا»، و«رَمَيَا»، ونظيرُ ذلك في الاسم «عَصَا»، و«رَحَى»، والأصل: «عَصَوَا»، و«رَحَيَا»، لقولك: «عصوان»، و«رحيان». وقد تقدَّم الكلام في علَّة قلب الواو والياء ألفًا إذا تحزكتا وانفتح ما قبلهما بما أغنى عن إعادته هنا.

وقوله: «إن لم يقع بعدهما ساكنٌ»، كأنه تحرَّر من مثل «العَلَيَّان»، و«التَّرَوَان»، و«عَزَوَا»، و«رَمَيَا»، لأنه لو أُعْلِيَ والحالُ هذه لأدَّى إلى إسقاط أحدهما، فكان يُلَبِّس، وقد تقدَّم ذلك أجمع.

وقوله: «أو لإحداهما إلى صاحبتهما كـ«أَغَزَيْتُ»، و«الغازي»، و«دُعِي»، و«رَضِي»»،

فأما أغزيت فأصلها: «أَغَزَوْتُ»، وإنما قلبوها ياء لوقوعها رابعة، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً، قلبت ياءً، وإنما قلبوها ياءً حملاً لها على مضارعها في «يَغْزِي». وإنما قلبت في المضارع لوقوعها طرفاً بعد مكسور، وكذلك فيما ذكر من نحو: «الغازي»، و«الداعي»، و«دُعِي»، و«رَضِي». كل ذلك لوقوعها طرفاً بعد كسرة، لأن الطرف ضعيف، يتطرق إليه التغيير مع أنه بعرضية أن يُوقَف عليه، فيسكن، والواو متى سكنت وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً، نحو: «ميزان»، و«ميعاد».

قال صاحب الكتاب: وكـ «البَقْوَى»، و«الشَّرْوَى»، و«الجِباوَةِ»، أو إسكاناً كـ «يَغْزَوُ»، و«يَزْمِي»، و«هذا الغازي»، وراميك. وحذفهما في نحو: «لا تَزِم»، و«لا تَغْزُ»، و«اغْزُ»، و«ازم»، وفي «يد»، و«دم». وسلا متهما في نحو: «الغزو»، و«الرَّمِي»، و«يَغْزَوَانِ»، و«يرميان»، و«غَزَوْا»، و«رَمَيَا».

قال الشارح: أما «البَقْوَى» و«الشَّرْوَى»، فقد تقدّم الكلام عليه، وسيوضح أمره فيما بعد؛ وأما الواو والياء في «الغزو» و«الرَّمِي»، فإنما صحتا، ولم تُعْلَأ، لأنه لم يوجد فيهما ما يوجب التغيير والإعلال، فبقيت صحيحة على الأصل. وأما «يَغْزَوَانِ»، و«يرميان»، و«غَزَوْا»، و«رَمَيَا»، فإنما صحت الواو والياء لوقوع الألف الساكنة بعدهما، فلو أخذت قلب الواو والياء ألفاً، لاجتمع ألفان، وكان يلزم حذف إحداهما أو تحريكها، فقلبت همزة، ويؤدي إلى توالي إعلائين، وذلك مكروه عندهم، أو يلبس، ألا ترى أنك لو قلبت الواو في «غَزَوْا» والياء في «رَمَيَا»، ثم حذف إحداهما، لالتبس التشبيه بالواحد مع أن في «يغزوان» و«يرميان» قبل الواو مضموم، وقبل الياء مكسور، ولا يلزم من ذلك قلبهما ألفاً، فأقرا لذلك على حالهما.

فصل

[جَزِيهما في تحمّل حركات الإعراب]

قال صاحب الكتاب: وتَجْزِيان في تحمّل حركات الإعراب مُجْزَى الحروف الصّحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو: «ذَلَوِ»، و«ظَنِي»، و«عَدَوِ»، و«عَدِي»، و«واو»، و«زاي»، و«آي». وإذا تحرك ما قبلهما لم تتحملا إلا النصب، نحو: «لَنْ يَغْزَوْا» و«لَنْ يرمي»، و«أريد أن تستقي»، و«تستدعي»، و«أبى الرامي»، و«العبي»، و«المضوضي».

قال الشارح: إنما أجروهما مجرى الحروف الصّحاح من قبل أن أصل الاعتلال فيهما إنما هو شَبَههما بالألف، وإنما تكونان كذلك إذا سكنتا، وكان قبل الياء كسرة،

وقبل الواو ضمة، فتصيران كالألف لسكونهما، وكون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسهما، كما أنَّ الألف كذلك، فهي ساكنة، وقبلها فتحة، والفتحة من جنس الألف، فإذا سكن ما قبلهما، خرجتا من شبه الألف، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلذلك يقولون: «ظَنِي»، و«عَزَوُ». ومثل ذلك «عَدُوُ»، و«عَدِيُ» من جهة أنَّ الحرف المشدد أبداً حرفان من جنس واحد، الأوَّل منهما ساكنٌ، فالواو الأولى والياء الأولى ساكنتان فيهما بمنزلة الياء من «ظَنِي» والحاء من «تَحِي».

وكذلك «واو»، و«زاي» و«آي» الواو والياء في هذه الكَلِم صحيحة غير معتلة، لأنَّ الواو والياء إذا وقعتا طرفاً، فإنَّهما لا تعتلان إلا إذا وقعتا بعد ألف زائدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِداء»؛ فأما إذا وقعتا بعد ألف منقلبة عن حرف أصلي، فإنَّهما لا تعتلان، لثلاً يتوالى في الكلمة إعلالان: إعلال العين واللام.

فأما الألف في «واو»، فذهب أبو الحسن إلى أنها منقلبة من واو. واستدل على ذلك بتفخيم العرب إيَّاهَا، وأنه لم يُسمع فيها الإمالة، فقضي لذلك أنها من الواو، وجعل حروف الكلمة كلها واوات. وذهب غيره إلى أنَّ الألف فيها منقلبة من ياء، واحتجَّ بأنَّه إن جعلها من الواو، كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً. قال: وهذا غير موجود، فعدل إلى القضاء بأنَّها من ياء.

والوجه الأوَّل، وذلك أنَّ انقلاب العين عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء، والعمل إنما هو على الأكثر، وبذلك وصَّى سيبويه.

وأما «زاي»، فللعرب فيها مذهبان، منهم من يجعلها ثلاثية، ويقول: «زاي»، ومنهم من يجعلها ثنائية، ويقول: «زَي». فمن جعلها ثلاثية، فينبغي أن يكون ألفها منقلبة عن واو، ويكون لامها ياء، فهو من لفظ «زَوَيْتُ»، إلا أنَّ عينه اعتلت، وسلمت لامه. والقياس أن يعتل اللام، ويصحَّ العين، كقولك: «هَوَى»، و«نَوَى»، و«شَوَى»، و«لَوَى»، لكنَّه ألحق بباب «ثانية» و«غاية» في الشذوذ. والثانية: ماوى الإبل والغنم. والغاية: مدى الشيء، والعَلَم أيضاً، فهذه متى جعلت اسماً للحرف، أعربت، فقلت: «هذه زاي حسنة»، و«كتبْتُ زايًا حسنة»، فإنَّ هذه الألف ملحقة في الإعلال بـ«ثاني»، و«غاي»، وألفه منقلبة عن واو على ما تقدّم.

وإذا كانت حرف هجاء، فألفه غير منقلبة، لأنه ما دام حرفاً، فهو غير متصرّف، وألفه غير مقضيّ عليها بالانقلاب؛ وأما من قال: «زَي» وأجراها مجرى «كَي»، فإنه إذا سمى بها، زاد عليها ياء ثانية، وقال: «هذا زَي»، كما أنه إذا سمى بـ«كَي» زاد عليها ياء أخرى، وقال: «هذا كَي»، و«رأيت كَيًا».

وأما من قال: «زاء» فهمز، فهو ضعيف، وهي لغة قليلة جداً، ووجهها أنه يشبه هاهنا الألف بالزائدة إذ لم تكن منقلبة.

وأما «آي»، فهو جمع «آية» على حدّ «تَمَرَّة» و«تَمَرٍ»، ولم يُعْلَمَا الياء، وإن وقعت طرفاً بعد ألف، لأنّ الألف عينُ الكلمة، وهي منقلبة عن ياء، فلو أعلوها لَوَالَتْهَا على الكلمة إعلالين، وذلك مكروه عندهم.

ووزنُ «آية»: «فَعْلَةٌ» كـ«شَجَرَةٌ»، فقلّبوا العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وذهب آخرون إلى أنها «فَعْلَةٌ» بسكون العين، فقلّبوا الياء الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها على حدّ قولهم في «طَبِيء»: «طَائِي»، وفي النسب إلى «الجيرة»: «حَارِي». حكى ذلك سيبويه^(١) عن غير الخليل، وهو مذهب الفراء، كأنه نظر إلى كثرة «فَعْلَةٌ»، فحمل على الأكثر. وإنما قلبوا الياء ألفاً مع سكنونها لاجتماع اليائين، لأنهما تُكْرَهُان كما تُكْرَهُ الواوان، فأبدلوا من الأولى الألف، كما قالوا: «الْحَيَوَان»، وكما قالوا: «أَوَاصِلُ» في جمع «وَاصِلَةٍ»، والوجه الأول أنه على «فَعْلَةٌ».

وقوله: «إذا تحرك ما قبلهما» يريد بالحركة التي يسوغ أن يُحْرَكَ بها، وذلك بأن يكون قبل الواو ضمةً، وذلك إنّما يكون في الأفعال، نحو: «يَغْزُو»، و«يَذْعُو»، ولا يكون مثله في الأسماء، ويكون قبل الياء كسرةً، وذلك يقع في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو: «القاضي»، و«الرامي»، والأفعال نحو: «يَزِي» و«يَنْقِي». وذلك أنه إذا انفتح ما قبلهما قُلبَتَا اللَّفَيْنِ، نحو: «عَصَا»، و«رَحَى». وإذا انضَمَّ ما قبل الياء، انقلبت واواً على حدّ «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ». وإذا انكسر ما قبل الواو قُلبت ياءً.

ولا يقع قبل الواو إلا الضمة، ولا يقع قبل الياء إلا الكسرة، فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور، لم تتحملاً من حركات الإعراب إلا الفتح لخفة الفتحة، وتسكانان في موضع الرفع، وذلك استثقالاً للضمة عليهما، فتقول: «هُوَ يَغْزُو وَيَزِي»، و«لَنْ يَغْزُو»، و«لَنْ يَزِي»، فثَبَّتِ الفتحة، لخفتها، وتُسْقِطُ الضمة لثقلها. وتقول في الاسم: «هذا الرامي، والعيمي، والمضوضي»: وإنما حذفوا الضمة لثقلها على الياء المكسورة ما قبلها. وتقول في النصب: «رَأَيْتُ الرامي، والعيمي والمضوضي» بالنصب. وقد تقدّم الكلام على ذلك، وإنما كُزِرَ الكلام على حسب ما اقتضاه الشرح.



قال صاحب الكتاب: وقد جاء الإسكانُ في قوله [من الطويل]:

١٣٤٥ - [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَايِرٌ عَنْ وَرَاقَةٍ] أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُوِيَّامٌ وَلَا أَبِ

(١) الكتاب ٣٩٨/٤.

١٣٤٥ - التخرّيج: البيت لعامر بن الطفيل في الحيوان ٨٥/٢؛ وخزانة الأدب ٣٤٣/٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٣؛ والشعر والشعراء ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ٥٩٣/١١ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ٢٤٢/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر =

وقول الأَعشى [من الطويل]:

١٣٤٦- فَأَلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُثْلِقَنِي مُحَمَّدًا
وقوله [من البسيط]:

١٣٤٧- يَا دَارَ هَيْدٍ عَقَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا [بين الطويّ فصارات فواديهما]

= ١٨٥/٢؛ والخصائص ٣٤٢/٢؛ وشرح الأشموني ٤٥/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٣/٣؛
والمحتسب ١٢٧/١.

اللغة: سودنتي: جعلتني سيّدًا. سما: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالورثة عن آبائي وجدودي، بل بما زدت عليهم من سمعي في طلب
مكارم الأخلاق والقرومية.

الإعراب: «فما»: الفاء: حرف استئناف، و«ما»: نافية. «سودنتي»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة
الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والتاء للتأنيث.
«عامر»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «عن ورثة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سودنتي».
«أبي»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة المقدرة على الألف للتعذر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع
بالضمّة الظاهرة. «أن»: حرف ناصب. «أسمو»: فعل مضارع منصوب بالفتححة المقدرة على الواو
لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» والفعل
بعدها في محل نصب مفعول به. «بأَم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسمو». «ولا»: الواو:
عاطفة، و«لا»: زائدة نافية. «أب»: اسم معطوف على «أم» مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
وجملة «فما سودنتي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبي الله»: استئنافية لا محل لها
من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن أسمو» حيث لم تظهر الفتححة على «أسمو» للضرورة الشعرية.

١٣٤٦- التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥؛ والأشياء والنظائر ٩٠/٦؛ وخزانة الأدب ١٧٧/١،
٣٨/٣؛ وشرح شواهد المعنى ٥٧٧/٢.

اللغة: أليت: حلفت. الكلالة: التعب. الحفى: ضد الانتعال.

الإعراب: «فأليت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أليت»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر، والتاء
ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لا»: نافية. «أرثي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على
الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أرثي».
«من كلالَةٍ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أرثي». «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي.
«من حَفَى»: جار ومجرور معطوفان على «من كلالَةٍ». «حتى»: حرف غاية وجر. «ثلاقي»: فعل مضارع
منصوب بـ «أن» المضمر، وعلامة نصبه الفتححة المقدرة لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا
تقديره: هي. «محمدًا»: مفعول به منصوب بالفتححة الظاهرة. والمصدر المؤول من «أن» المضمر والفعل
بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بالفعل «أرثي».

وجملة «أليت»: بحسب الفاء. وجملة «لا أرثي لها»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حتى ثلاقي» حيث أسكن الياء وحققا الفتح لأن الفعل منصوب بـ «أن» مضمر.

والفتححة تظهر على الياء، فالأصل: «حتى ثلاقي». وما ذاك إلا للضرورة.

١٣٤٧- التخرّيج: البيت للحطيثة في ديوانه ص ٢٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٣١٩/٢؛ وبلا نسبة في =

وفي المثل «أعْطِ الْقَوْسَ بِأَرْيَها»^(١). وهما في حال الرفع ساكتتان، وقد شذَّ التحريكُ في قوله [من البسيط]:

١٣٤٨- [تَكَادُ تَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبِهَجَبِها] مَوَالِي كِكَبَاشِ الْعَوْسِ مُخَاحُ

= الأشباه والنظائر ١/٢٦٨، ٦/١٠٨، ٨/٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/٣٩٧، ٨/٣٤٧؛ والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٣٤١، ٣/٣٦٤؛ ولسان العرب ١٤/١١٣ (ثفا)؛ والمحاسب ١/١٢٦، ٢/٣٤٣؛ والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٨٢.

اللغة: عَفَتْ: دوست، والآثافي: جمع أُنْفِيَة، وهي الحجارة تنصب عليها القدور. المعنى: يعبر الشاعر عن حزنه على دار محبوبته الخاوية، والتي دوست معالمها، فلم يبق شيء منها شاخصاً إلا حجارة الموقد.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادى مضاف منصوب. «هنيئاً»: مضاف إليه مجرور. «عفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدور على الألف المحذوفة متناً لالتقاء الساكنين، والتاء للأنثى، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «إلا»: حرف استثناء. «أناثيها»: مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ومُسْكَنٌ للضرورة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «بين»: ظرف منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الطوي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فصارات»: الفاء حرف عطف، و«فصارات»: اسم معطوف مجرور. «فواديها»: الفاء حرف عطف، و«وادي»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة النداء ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب، وجملة «عفت»: في محلِّ نصب نعت «دار».

والشاهد فيه: إسكان ياء «أناثيها» ضرورة، وهو منصوب. (١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/٣٤٩؛ والعقد الفريد ٣/١٠٩؛ والفاخر ص ٣٠٤؛ وفصل المقال ص ٢٩٨؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٤؛ ومجمع الأمثال ٢/١٩؛ والمستقصى ١/٢٤٧.

والمعنى: استعين في أمورك بأهل الحذق والخبرة والمهارة. ١٣٤٨- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٢؛ وشرح الجمل ٢/٥٩٥. اللغة: العوس: ضرب من الغنم مفردة؛ عوسي وهي كباش بيض. سحاح: سمان مفردة ساحة وساح.

المعنى: إن هؤلاء الموالى الذين دخلوا الحياة الجديدة بدخلهم الإسلام يكادون يذهبون بهجة الحياة بسبب ما يقدمون عليه من إساءات.

الإعراب: «تَكَادُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضم. «تذهب»: فعل مضارع مرفوع بالضم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بالدنيا»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بالفعل «تذهب». «وبهجتها»: «الواو» حرف عطف، و«بهجة» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «موالي»: اسم «تَكَادُ» مرفوع بالضم. «كِبَاشِ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «موالي»، و«كِبَاشِ» مضاف. «العوس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سَحَاحُ»: صفة لـ «موالي» مرفوع مثله.

وجملة «تذهب»: في محلِّ نصب خبر «تَكَادُ». وجملة «تَكَادُ تذهب»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «موالي» حيث ضمَّ الياء ونَوَّنَها ضرورة، والقياس تسكينها.

ولا يقع في المجرور إلا الياء، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة. وحكم الياء في الجزر حكمها في الرفع، وقد روي لجبرير [من الطويل]:

١٣٤٩- فيؤمّا بجازين الهوى غير ماضي ويومّا ترى منهم غولاً تغول
وقال ابن قيس الرقيات [من المنسرح]:

١٣٥٠- لا بارك الله في الغواني هل يضربخن إلا لهن مطلق

١٣٤٩- التخريج: البيت لجبرير في ديوانه ص ١٤٠؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٨؛ والخصائص ٣/١٥٩؛ والكتاب ٣/٣١٤؛ ولسان العرب ١١/٥٠٧ (غول)، ١٥/٢٨٣ (مضى)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٢٧؛ والمقتضب ١/١٤٤؛ والمنصف ٢/١١٤؛ ونوادير أبي زيد ص ٢٠٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٣٥٤؛ والمنع في التصريف ٢/٥٥٦؛ والمنصف ٢/٨٠.

اللغة: بجازين: يكافن. غير ماضي: غير نافذ. الغول: كل ما بغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة وهم لا يعرفونه. تغول: أي تغول. وتغولت الغول: تلوت. المعنى: يقول مصوراً شأنه مع الأحبة: إنهن يقبلن عليه ويعدنه بالوصال، فيخلفن ويتبعدن عنه، أي إنهن يتلون في معاملته.

الإعراب: «فيؤمّا»: الفاء بحسب ما قبلها، و«يومّا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «بجازين». «بجازين»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والتون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الهوى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «غير»: نعت لمنعوت محذوف، أو مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ماضي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ويومّا»: الواو حرف عطف. «يومّا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ترى». «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «منهن»: جار ومجرور متعلقان بـ «ترى». «غولاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «تغول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة «بجازين»: في محلّ جزر بالإضافة. وجملة «ترى»: في محلّ جزر بالإضافة. وجملة «تغول»: في محلّ نصب نعت «غولاً»، أو في محلّ نصب مفعول به ثانٍ إن جعلت «ترى» علمية. والشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جرّ الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة على الياء وذلك للضرورة الشعرية، والقياس حذف الياء.

١٣٥٠- التخريج: البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣؛ والأزهية ص ٢٠٩؛ والدرر ١/١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩؛ وشرح شواهد المعني ص ٦٦؛ والكتاب ٣/٣١٤؛ ولسان العرب ١٥/١٣٨ (غنا)؛ والمقتضب ١/١٤٢؛ وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٢/٣٣٦؛ ورصف المباني ص ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمحتسب ١/١١١؛ والمنصف ٢/٦٧، ٨١؛ والمقتضب ٣/٣٥٤؛ ومع الهوامع ١/٥٣.

المعنى: يدعو على الحسناوات بأن لا يباركهن الله - جلّ وعلا - لكثرة مطالبهن، إذ لا يمز عليهن صباح إلا وهنّ يتكلفن طلبات أخرى.

الإعراب: «لا»: حرف نفي. «بارك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «في الغواني»: جار ومجرور متعلقان بـ «بارك»، وظهور الكسرة ضرورة شعرية. «هل»: =

وقال آخر [من الكامل]:

١٣٥١- ما إن رأيت ولا أرى في مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّخْرَاءِ

قال الشارح: اعلم أن من العرب من يُشَبِّه الياء والواو بالألف لقرَّبهما منها، فيُسَكِّنهما في حال النصب، ويستوي لفظُ المرفوع والمنصوب، فمن ذلك ما أنشده، وهو قوله [من الطويل]:

أبى الله أن أسمو بأَمْ ولا أب^(١)

وأوله:

وما لي أَمْ غيرها إن تَرَكْتُها

= حرف استفهام. «يصبحن»: فعل مضارع ناقص مبني على السكون لانصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «يصبح». «إلا»: حرف حصر. «لهن»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم لـ «مطلب». «مطلب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف، والتقدير: «إلا موجود لهن مطلب».

وجملة «لا يارك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل يصبحن»: استئنافية لا محل لها وجملة «مطلب موجود لهن»: في محل نصب خبر «يصبح».

والشاهد فيه: تحريك ياء «جوارِي» للضرورة، والقياس إسكانها.

١٣٥١- التخرّيج: البيت بلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٨٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤١، ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص.

اللغة: مدتي: حياتي. الجوّاري: جمع جارية، وهي الأمة، والأمة الشابة خاصة.

المعنى: يريد أنه لم يَرَ، ولن يرى مثل هؤلاء الجوّاري الحسان اللواتي يلعبن في الصحراء.

الإعراب: «ما»: نافية. «إن»: زائدة. «رأيت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: نافية. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدوة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «في مدتي»: جار ومجرور متعلقان بـ «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، و«مدّة» مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «كجوّاري»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به للفعل «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، و«جوّاري»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة للضرورة. «يلعبن»: فعل مضارع مبني على السكون لانصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «في الصحراء»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلعبن».

وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لا أرى في مدتي»، ويمكن أن تكون الواو حرف اعتراض، وجملة «أرى»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين الفعل ومفعوله، وذلك إذا عملنا العامل الأول «رأيت» في المفعول به الكاف من «كجوّاري». وجملة «يلعبن»: صفة لـ «جوّاري» محلها الجر.

والشاهد فيه: إظهار حركة الجو على الياء في الاسم المنقوص للضرورة الشعرية، وذلك في قوله: «كجوّاري».

البيت لعامر بن الطَّقِيل، وقبله [من الطويل]:

وإني وإن كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامِرٍ وفارِسُها المشهورَ في كلِّ مَوْكِبٍ
فما سَوَّدَتْنِي عامِرٌ عن وِراثَةٍ أبى الله أن أَسْمُو بأم ولا أب

هكذا زُوي أيضًا. الشاهد فيه إسكان الواو في «أَسْمُو»، وهو منصوب بـ«أن». فمنهم من يجعل ذلك لغةً، ومنهم من يجعله ضرورةً. قال المبرد: إنه من الضرورات المستحسنة. ومن ذلك قول الأعشى [من الطويل]:

فأَلَيْت لا أرثي^(١)... إلخ

الشاهد فيه إسكان الياء في «تلاقي»، وهو منصوب بـ«حتى»، ويجوز أن يُخاطب الناقة، وتكون التاء لخطابها لا للغيبة، وهو جائزٌ للخروج إلى الخطاب بعد الغيبة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢) بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

ويروى: «حتى تزور»، ولا شاهد فيه على ذلك. المعنى أنه لا يرق لها من الإعياء والكلال، فيرفق بها حتى تصل إلى محمد ﷺ. وكان الأعشى أتى مكة بعد ظهور رسول الله ﷺ، وكان قد سمع بخبره في الكتب، فأتاه وهو ضريز، فأنشده هذه القصيدة، وأولها [من الطويل]:

ألم تَغْتَمِضْ غَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا ويَتَّ كما بات السَّليْمُ مُسَهَّدَا
وقد جاء ذلك في الأسماء. قال الشاعر [من البسيط]:

يا دار هند عفت إلّا أثافيها^(٤)

البيت، والشاهد فيه إسكان «أثافيها» وهو منصوب، لأنه استثناء من موجب ضرورة، ويجوز أن يكون «أثافيها» مرفوعاً من قبيل الحمل على المعنى، كأنه قال: «لم يبق إلّا أثافيها». ونظيره قوله [من الطويل]:

[وعضَّ زمانٌ يا ابن مروان] لم يدعُ من المال إلّا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفُ^(٥)

كأنه قال: بقي مجلف. يصف داراً عفت، ودرست، ولم يبق من آثارها إلّا الأثافي، وهي مَواقِدُ النار، الواحد «أُثْفِيَّة». قال الأخفش: «أثاف» لم يُسمع من العرب بالثقل، وقال الكسائي: سُمع فيها الثقل، وأنشد [من الطويل]:

١٣٥٢ - أثافي سَفْعًا في مُعَرَّسٍ مِزْجَلٍ [ونُؤْيَا كَجِذْمِ الحوضِ لم يَتَشَلَمِ]

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٦.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) الفاتحة: ٢.

(٤) تقدم بالرقم ١٣٤٧.

(٥) تقدم بالرقم ٥٠.

١٣٥٢ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧؛ ولسان العرب ١٥٦/٨ (سفع)؛ وتهذيب =

و«الْأُتْفِيَّةُ»: «فُعْلِيَّةٌ» عند من قال: «أَتَفْتُ الْقَدْرَ»، ومن قال: «تَفَقَّيْتُهَا» فهو أَفْعُولَةٌ، نحو: «أُتْنِيَّةٌ»، و«أَمَانِيَّةٌ»، وقد قرئ «إِلَّا أَمَانِيَّةً»^(١)، و«ليس بأَمَانِيَّكُمْ ولا أَمَانِي أَهْل الكتاب»^(٢) الياء في كلّه خفيفة، ومن ذلك قول الراجز:

١٣٥٣ - سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقِ تَقْلِيلُ مَا قَارَغْنَ مِنْ سُنْرِ الطَّرْقِ

= اللغة ١١/٢؛ وتاج العروس ٢١/٢٠٣ (سنع)، ٥/٢٣ (أثف)؛ وكتاب العين ١٦/٦.

شرح المفردات: الأثافي: حجارة توضع تحت القدر لإشعال النار تحتها. السنع: القبض والجذب بشدة. المعرس: مكان نزول المسافرين آخر الليل. المرجل: الجلد المسلوخ من رجل واحدة، أو المسوى كما يسوى الشعر.

الإعراب: «أثافي»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل مقدر. «سفعًا»: نعت منصوب بالفتحة. «في معرس»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «مرجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ونؤيا»: الراو للعطف، «نؤيا»: اسم معطوف على «أثافي» منصوب مثله بالفتحة. «كجذم»: الكاف حرف جز، و«جذم»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة، وهو مضاف. «الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يشلم»: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر للضرورة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «نؤفمت أثافي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يشلم»: في محل نصب حال من الحوض.

والشاهد فيه قوله: «أثافي»: بتشديد الياء جمعًا للأثفية.

(١) البقرة: ٧٨. وهي قراءة نافع وأبي عمرو والحسن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١/٢٧٦؛ وتفسير الطبري ٢/٢٦٤؛ وتفسير القرطبي ٥/٢؛ والمحتسب ١/٩٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٧٦.

(٢) النساء: ١٢٣. وهي قراءة الحسن والأعرج وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٣/٣٥٥؛ وتفسير العشر ٢/٢٥٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٦٥.

١٣٥٣ - التخريج: الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٦، وسمط اللآلي ص ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٢؛ ولسان العرب ٧/٣٨٠ (قطط)؛ والمحتسب ١/١٢٦، ٢٩٠؛ والمنصف ٢/١١٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٣٧٢ (سحى)؛ وما يتصرف وما لا يتصرف ص ١٠٩؛ والمقتضب ٤/٢٢.

اللغة: المساحي هنا: حوافر الأثن، لأنها تسحر الأرض، أي تقشرها، وتؤثر فيها لشدة وطئها. والتقطيط: قطع الشيء وتسويته. والحقق: جمع حُقَّة، وهي وعاء من الخشب أو العاج ينحت لوضع الطيب فيه. والتقليل: تقليل الحجارة الحوافر، تكسيها من جوانبها، كأن الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت. والطرق: ما تطارق من الحجارة بعضها على بعض.

المعنى: يريد أن الحجارة التي تعدد فيها الأثن قد قططت حوافرها، أي: سَوَّيْتُهَا كما تجعل الحقن مستوية مستديرة، وكأن الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت.

الإعراب: «سَوَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «مساحيهن»: مفعول به منصوب بالفتحة المحذوفة استخفافًا للضرورة، وهن: مضاف إليه. «تقطيط»: مفعول مطلق لأنه بمعنى التسوية. «الحقق»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة. «تقليل»: فاعل «سوى» مرفوع، وهو مضاف. «ما»: اسم موصول مبني في محلّ جزمٍ مضاف إليه. «قارغن»: فعل وفاعل. «من» =

يريد مساجينهن، فأسكن، ومن ذلك [من الوافر]:

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِيٍ وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي^(١)

ومن ذلك المثل: «أعط القوس باريها»^(٢) وهذا الإسكان في الياء لقربها من الألف، والواو محمولة عليها، وقوم من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح، ويحزكونها بحركات الإعراب، فتقول: «هذا قاضي»، و«رأيت قاضيًا»، و«مررت بقاضي»، ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

مَوَالِي كَكَبَاشِ الْعُوسِ سُخَّاحٌ^(٣)

الشاهد فيه رفع «موالي» ضرورة، والعُوسُ: ضربٌ من الغنم، يقال: «كَبَشُ عُوسِيٍّ». وقيل: العُوسُ موضعٌ يُنسب إليه الكباش، وسُخَّاحٌ بالحاء غير المعجمة: سيمانٌ. يقال: «شاء سُخَّاحٌ» كأنها تُسَخُّ الوَذَكُ أي تُضَبُّ. ومن ذلك قول الآخر [من الكامل]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ... إلخ

فبعضهم يجعل ذلك ضرورة. وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتين: إحداهما أنه قد كسر الياء في حال الجز، والثانية أنه صرف. وقد يُنشد هذا البيت بالهمزة. ولا يقع في المجرور إلا الياء، لأن الجز إنما يكون في الأسماء المتمكنة، وليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة، لأن الحركة إن كانت فتحة، صيرتها ألفًا كـ«عَصَى»، و«زَحَى». وإن كانت كسرة، قلبتها ياء كـ«الداعي»، و«الغازي»، وليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة، إنما ذلك في الأفعال؛ نحو: «يَغْزُو»، و«يَدْعُو». وسيوضح أمر ذلك، وعلمته فيما بعد، وقد روي لجبرير [من الطويل]:

فَيَوْمًا بِجَازِينَ... إلخ

وذلك على لغة من يقول: «هذا قاضي»، و«رأيت قاضيًا»، و«مررت بقاضي»، و«هو يَمْضِي، وَيَغْزُو»، فاعرفه.



= سمر: جاز ومجرور متعلقان بـ«قارعن»، و«سمر»: مضاف. و«الطرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها ضرورة القافية. وجملة «سوى» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «قارعن» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: إسكان الياء من «مساجين» في حال النصب للضرورة.

(١) تقدم بالرقم ٨٧٦.

(٢) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٤٨.

قال صاحب الكتاب: وتسقطان في الجزم سقوط الحركة، وقد ثبتنا في قوله [من البسيط]:

١٣٥٤ - هَجَوْتُ زَيْانَ ثُمَّ جِثْتُ مُعْتَذِرًا من هَجَوِ زَيْانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
وقوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُسْمِي بِمَا لَأْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)
وفي بعض الروايات عن ابن كثير إنه قرأ: «مَنْ يَنْقِي وَيَضِيحُ»^(٢). وأما الألف
فثبتت ساكنة أبدًا إلا في حال الجزم، فإنها تسقط سقوطهما، نحو: «لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ
يُدْعَ»، وقد أثبتنا من قال [من الطويل]:
كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٣)

١٣٥٤ - التخریج: البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/١٥٨؛ وبلا نسية في خزنة الأدب ٨/٣٥٩؛ والدرر ١/١٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠؛ وشرح التصريح ١/٨٧؛ وشرح شافية
ابن الحاجب ٣/١٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦؛ ولسان العرب ١٥/٤٩٢ (يا)؛
والمقاصد النحوية ١/٢٣٤؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧؛ والمنصف ٢/١١٥؛ وجمع
الهوامع ١/٥٢.

المعنى: لقد شتمت زيان، ثم اعتذرت له، فكأنك لم تشتمه، ولم تتركه سالمًا.
الإعراب: «هَجَوْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل
رفع فاعل. «زَيَانَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثُمَّ»: حرف عطف. «جِثْتُ»: فعل ماضٍ مبني على
السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مُعْتَذِرًا»: حال منصوبة بالفتحة. «مَنْ
هَجُوَ»: جار مجرور متعلقان بالفعل «جِثْتُ». «زَيَانَ»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة
لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «لَمْ»: حرف جزم ونفي وقلب. «تَهْجُوَ»: فعل
مضارع مجزوم بـ «لَمْ»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والواو زائدة للضرورة الشعرية، والفاعل
ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «وَلَمْ»: الواو: للعطف، و«لَمْ»: حرف جزم ونفي وقلب.
«تُدْعَ»: فعل مضارع مجزوم بـ «لَمْ»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه
وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «هَجَوْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جِثْتُ»: معطوفة على جملة لا محل
لها من الإعراب. وجملة «تَهْجُوَ»: في محل نصب حال. وجملة «لَمْ تَدْعَ»: معطوفة على السابقة
فهي مثلها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «تَهْجُوَ» حيث لم يحذف حرف العلة، وذلك للضرورة الشعرية.

(١) تقدم بالرقم ١٠٧٦.

(٢) يوسف: ٩٠. وهي أيضًا قراءة قبل.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٣٤٢؛ وتفسير القرطبي ٩/٢٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٧؛
ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٩١.

ونحوه [من الكامل]:

١٣٥٥- ما أنْسَ لا أنْساءَ أَخَرَ عَيْشَتِي ما لَاحَ بِالْمَفْزَاءِ رَنْعُ مَرَابٍ
ومنه [من الرجز]:

١٣٥٦- [إذا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ] وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ

١٣٥٥- التخریج: البيت للحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣.

اللغة: لآح: ظهر. المعزاء: أرض ذات حجارة. الريع: الحركة والاضطراب. السراب: ما يُخِيل
للمسافر في الصحراء وقت الهاجرة أنه ماء وليس بماء. والكلمة فارسية معربة يقابلها بالعربية: الآل.

المعنى: مهما نسيت، فلن أنساء ما بدا سراب في الأفق، أي طول الحياة.

الإعراب: «ما»: اسم شرط جازم مبني على السكون. «أنْسَ»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف
العللة من آخره. «لا»: نافية. «أنْساءَ»: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم تقديرًا بحذف
الألف التي أثبتت للضرورة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أخَرَ»:
مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «أنْساءَ»، وهو مضاف.
«عَيْشَتِي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ما»:
مصدرية ظرفية. «لَاحَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل
بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أنْساءَ». «بِالْمَفْزَاءِ»: جاز ومجرور
متعلقان بالفعل «لَاحَ». «رَيْعُ»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «سَرَابٍ»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما أنْسَ لا أنْساءَ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أنْساءَ»: جواب شرط جازم
غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا أنْساءَ» حيث أثبت الألف في المضارع المجزوم لأنه جواب الطلب، وكان
حقها الحذف: «لا أنْسه»، وما ذاك إلا ضرورة.

١٣٥٦- التخریج: الرجز لروية في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، ٣٦١؛ والدرر ١/
١٦١ والمقاصد النحوية ٢٣٦/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢؛ والخصائص ٣٠٧/١؛
وسر صناعة الإعراب ص ٧٨؛ وشرح التصريح ٨٧/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٥/٢؛ وشرح
شواهد الشافية ص ٤٠٩؛ ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضي)؛ والممتع في التصريف ٥٣٨/٢؛
والمتصف ٧٨/٢، ١١٥؛ وجمع الهوامع ٥٢/١.

اللغة: تَرْضَاهَا: اطلب رضاها. تَمَلِّقُ: أصلها تَمَلَّقُ فُخْفَفَ حاذقًا إحدى التائين، وتَمَلَّقَهُ: توذد إليه
وتلطف له بلسانه دون قلبه.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل «طَلَّقَ». «الْعَجُوزُ»: فاعل لفعل محذوف
تقديره: «غَضِبَتْ». «غَضِبَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازًا تقديره: هي (يعود على العجوز). «فَطَلَّقَ»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «طَلَّقَ»: فعل أمر
مبني على السكون، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت
(يعود على المخاطب). «وَلَا»: الواو: عاطفة، «وَلَا»: ناهية جازمة. «تَرْضَاهَا»: فعل مضارع =

قال الشارح: اعلم أنَّ الواو والياء تسقطان في الجزم، لأنهما قد نزلتا منزلة الضمة من حيث كان سكونهما علامة للرفع، فحذفوهما للجزم كما تحذف الضمة. وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًا، وربما أثبتوهما في موضع الجزم. من ذلك قوله [من البسيط]:

هـجوت زبـان... إلخ

وقول الآخر [من الوافر]:

ألم يأتـيسك... إلخ

ووجه ذلك أنه قدّر في الرفع ضمة منوية، فحذفها، وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح، وهو في الياء أسهل منه في الواو، لأن الواو المضمومة أثقل من الياء المضمومة. فأما البيت الأول، فإنه يقول: لم تهج لأتكَ اعتذرت، ولم تترك الهجوة، لأتكَ هجوت. وبعد البيت الثاني [من الوافر]:

ومخبسها على القُرشي تُشزى بأذراعٍ وأشـيافٍ جـدادٍ

يقول: ألم يأتكَ ثبأ لبون بني زياد. ودلّ عليه قوله: والأنباء تنمي. ويحتمل أن تكون الباء مزيدة مع الفاعل على حدّ ﴿وَكُنَّ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١). وحسن زيادة الباء إذ كان المعنى: ألم تسمع بما لاقت. وبنو زياد الربيع بن زياد الغبسي وإخوته، وهم الكملة أولاد فاطمة بنت الخُرثب.

والشعر لقيس بن رُهَير. وسبب هذا الشعر أن الربيع طلب من قيس بزعمًا، وبينما هو يخاطبه، والدرع مع قيس إذ أخذها الربيع، وذهب، فلقي قيس أم الربيع فاطمة، فأسرها ليبرتها على ردّ الدرع، فقالت له: يا قيس، أين عزب عنك عقلك، أنزى بني زياد مُصالحيك، وقد أخذت أمهم، فذهبت بها، وقد قال الناس ما قالوا، فخلّى عنها،

= مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، وهذه الألف الظاهرة لإشباع فتحة الضاد، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولا»: الواو: عاطفة، و«لا»: ناهية جازمة. «تملّق»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «إذا العجوز...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غضبت العجوز»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «غضبت» (الظاهرة): تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فطلّق»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا ترضاها»: معطوفة على جملة «فطلّق». وجملة «لا تملّق»: معطوفة على جملة «فطلّق».

والشاهد فيه قوله: «ترضاها» حيث لم يحذف حرف العلة للجازم ضرورة، ويفسر بأنه أشيع فتحة الضاد في «ترضاها» فنشأت الألف.

وأخذ إبل الربيع، وساقها إلى مكة، فاشترى بها من عبد الله بن جُدعان سلاحًا. وعنى باللبون هنا جماعة النوق التي لها لبن.

ومن ذلك قراءة ابن كثير: «مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ»^(١) على جزم الضمة المقدرة في «يتقي»، وأثبت الياء ساكنة، ويجوز أن تكون «مَنْ» هنا موصولة لا شرطًا، و«يتقي» مرفوع لأنه الصلة، و«يصبر» عطف عليه إلا أنه جزمه، لأن «مَنْ» وإن كانت بمعنى «الذي»، ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها إذا كان صلتها فعلًا، فعطف على المعنى، فجزم كما قال تعالى: «فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»^(٢)، لأنه بمعنى: أخزني أضدق، وأكن.

وبعضهم يجعل الواو في «يهجو» إشباعًا حدث عن الضمة قبلها، والياء في «ألم يأتيك» إشباعًا حدث عن الكسرة، فعلى هذا يكون وزن «يهجو»، و«يأتيك» هنا «يَفْعُو»، و«يَفْعِيكَ»، وقد انحدفت اللام للجزم، وذلك على حد [من البسيط]:

١٣٥٧ - [تنفي يداها الحصى في كل هاجرة] نفى الدنانير [تُنْقَادُ الصَّيَارِيفُ

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) المنافقون: ١٠.

١٣٥٧ - التخريج: البيت للفردق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤/٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥؛ وشرح التصريح ٢/٣٧١؛ ولسان العرب ٩/١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأنباء والنظائر ٢/٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/٣٧٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ ووصف المباني ص ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١/٦٨٣ (قطرب)، ٢/٢٩٥ (مسحج)، ٣/٤٢٥ (نقد)، ٨/٢١١ (صنع)، ١٢/١٩٩ (درهم)، ١٥/٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/٢٥٨؛ والممتع في التصريف ١/٢٠٥.

اللغة: تنفي: تفرق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحر عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميز جيدها من رديها. الصياريف: ج صيرفي. المعنى: يقول الشاعر واصفًا ناقته بأنها تفرق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحر، كما يفرق الصيرفي الدنانير.

الإعراب: «تنفي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للنقل. «يداها»: فاعل مرفوع بالالف لأنه متنى، وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «الحصى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «في»: حرف جر. «كل»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنفي»، وهو مضاف. «هاجرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نفي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الدنانير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تنقاد»: فاعل «نفي» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «الصياريف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث مثل كسرة الراء، فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

ونحو قوله [من البسيط]:

[اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّنَا
يومَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحْبَابِنَا صَوْرُ
١٣٥٨ - وَأَنِّي حَيْثَمَا يُدْنِي الْهَوَى بَصْرِي
وقد شبه بعضهم الألف بالياء في موضع الجزم، كما شبهوا الياء بالألف حين

١٣٥٨ - التخريج: البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٨ - ٢٣٩؛ وبلا نسبة في
أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشياء والنظائر ٢/٢٩؛ والجنى الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/١٢١،
٧/٧، ٨/٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/٤٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/
٢٦، ٣٢٨، ٢/٦٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠؛ ولسان
العرب ١٤/٤٣٠ (شري)، ١٥/٤٢٩ (الألف)، ١٥/٤٨٨ (وا)؛ والمحتسب ١/٢٥٩؛ ومغني
الليب ٢/٣٦٨؛ والمتع في التصريف ١/١٥٦؛ وجمع الهوامع ٢/١٥٦.
اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.
المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبته.

الإعراب: «الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. «يعلم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير
مستتر تقديره هو (يعود على «الله»). «أنا»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، ونا: ضمير متصل في محل
نصب اسم «أن». «في تلقنا»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير نا ضمير متصل في
محل نصب اسم «أن». «في تلقنا»: ، ونا: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «يوم»: مفعول فيه
ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر «تلقنا». «الفراق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلى
إخواننا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «صور». «صور»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. والمصدر
المؤول من «أن» وما بعدها سذ مسذ مفعولي «يعلم». «وأنني»: الواو: للتعطف، «أن»: حرف مشبه
بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «حيثما»: مفعول فيه
ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالفعل «أدنو». «يُدني»: فعل
مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء. «الهوى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف.
«بصري»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في
محل جر بالإضافة. «من»: حرف جر. «حيث»: ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بحرف
الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدنو». «وما»: حرف زائد مبني على السكون لا محل له
من الإعراب. «سلكوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل،
والألف: للتفريق. «أدنو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر
تقديره «أنا». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها «أنني أدنو» معطوف على المصدر المؤول
السابق، فهو مثله في محل نصب. «فأنظور»: الفاء: عاطفة، «أنظور»: فعل مضارع مرفوع بالضمة،
والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة «الله يعلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعلم»: في محل رفع خبر للفظ الجلالة.
وجملة «يُدني الهوى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «سلكوا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أدنو»:
في محل رفع خبر «أن». وجملة «أنظور»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها في محل رفع.
والشاهد فيه قوله: «أنظور» الأصل: «أنظر»، فأشبع ضمة «الظاء» لضرورة القافية، فنشأت «الواو».

أُسكنت في موضع النصب، من ذلك ما أنشده أبو زيد [من الرجز]:
 إِذَا الْعَجُورُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِ^(١)
 ومن ذلك قول عبد يَعُوْثُ [من الطويل]:
 وَتَضَحُّكَ مِنِّي شَيْخَةً عَنِّي مَيْتَةً كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي أَيْسَرَ إِيْمَانِيَا^(٢)
 ومثله [من الطويل]:

مَا أَنَسَ لَا أَنَسَاءَ... إلخ

ومنهم من يقدّر الحركة في الألف في موضع النصب والرفع، فحذفها للجزم، وفيه بُغْدٌ، لأن الألف لا يمكن حركتها، ولكن على التشبيه بالياء، وقد ذهب ابن جني في:

كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي

إلى أنه قد جاء مخففاً على «كَأَن لَمْ تَرَى»، ثم إن الراء لما جاورت الهمزة، وهي متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها: «كَأَن لَمْ تَرَأَ»، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ «رَأَسٍ»، و«فَأَسَ»، فصارت «تَرَى». فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التخفيف. وعلى القول الأول هي لام الكلمة والعين التي هي الهمزة محذوفة، و«ما» في البيت الآخر للمجازاة، وهي جازمة، و«لا أنساء» الجواب، وأثبت الألف لما ذكرناه. والرّئع بالفتح: الفضل والزيادة، فاعرفه.

فصل

[جمع ما آخره واو]

قال صاحب الكتاب: ولرّفُضهم في الأسماء الممكّنة أن تتطرّف الواو بعد متحرّك، قالوا في جمع «دَلَوُ»، و«خَفَوُ» على «أَفْعُلُ» وجمع «عَزَقُو»، و«قَلَسُو» على حدّ «تَمَرُو»، و«تَمَرُ»: «أَذِلُ»، و«أَخِي»، و«عَزَقِي»، و«قَلَسِي»، قال [من الرجز]:

١٣٥٩- لَا صَبْرَ حَتَّى تَلْخَقِي بِعَنْسٍ أَهْلِي الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَسِي

(١) تقدم بالرقم ١٣٦٠.

(٢) تقدم بالرقم ٨٠٢.

١٣٥٩- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٣٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٠ (عنس)، ١٨١

(قلس)، ٣٠٧/٧ (ربط)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٦ والمقتضب ١/ ١٨٨؛ والمنصف

١٢٠/٢، ٧٠/٣.

اللغة: عنس: قبيلة من اليمن من مذحج. الرباط: جمع ربطة، وهي ضرب من الثياب. والقلنسي: جمع قلنسوة، وهي لباس للرأس.

فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرةً لِيَتَقَلَّبَ ياءٌ مثلها في «مِيزَانٍ»، و«مِيقَاتٍ». وقالوا: «قُلْتُسُوَّةٌ»، و«قُمُخْدُوَّةٌ»، و«أَقْعُوَانٌ»، و«عُنْفُوَانٌ» حيث لم تتطَرَفَ، ونظيرُ ذلك الإِعْلَالُ في نحو: «الْبِكَاءِ»، و«الرَّدَاءِ»، وتركه في نحو: «النَّهَابِ»، و«العِظَابِ»، و«الصَّلَاةِ»، و«الشَّقَاوَةِ»، و«الْأَبْوَةِ»، و«الْأُخُوَّةِ»، و«الثَّنَائِيْنِ»، و«الْمِذْرَوِيْنِ».

وسأل سيبويه^(١) الخليل عن قولهم: «صَلَاةٌ»، و«عِبَاءَةٌ»، و«عِظَاءَةٌ»، فقال: إنَّما جَاؤُوا بِالْوَاحِدِ عَلَى قَوْلِهِمْ: «صَلَاةٌ»، و«عِبَاءَةٌ»، و«عِظَاءَةٌ»؛ وَأَمَّا مَنْ قَالَ: «صَلَاةٌ»، و«عِبَاءَةٌ»، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِءْ بِالْوَاحِدِ عَلَى «الصَّلَاةِ» و«العِبَاءِ» كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: «خُضْيَانٍ» فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى الْوَاحِدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْكَلَامِ.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ اسْمٌ آخِرُهُ وَאוٌ قَبْلُهَا ضَمَّةٌ، فَإِذَا أَدَّى قِيَاسٌ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ رُفُضَ، وَعُدِلَ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا جُمِعَتْ نَحْوُ: «ذَلُوٌ»، و«أَحَقُّوٌ» عَلَى «أَفْعَلٍ» لِلْقَلَّةِ عَلَى حَدِّ «كَلْبٍ»، و«أَكْلَبٍ»، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: «أَذَلُّوٌ»، و«أَحَقُّوٌ»، إِلَّا أَنَّهُمْ كَرِهُوا مُصِيرَهُمْ إِلَى بِنَاءٍ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَةِ كَسْرَةً، وَمِنَ الْوَاوِ يَاءً، فَيَقُولُونَ: «أَذَلِيٌ»، و«أَحَقِيٌ»، فَيَصِيرُ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْقُوصِ، نَحْوُ: «قَاضِيٌ»، و«دَاعِيٌ»، إِذْ لَوْ جَرَوْا فِيهِ عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ، لَصَارُوا إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ جُمِعَتْ نَحْوُ: «عَزْفُوَّةٌ»، و«قُلْتُسُوَّةٌ» بِإِسْقَاطِ التَّاءِ عَلَى حَدِّ «ثَمَرَةٍ» و«ثَمَرٍ»، لَوَفَعْتَ الْوَاوُ حَرْفَ إِعْرَابٍ، فَجَرَى عَلَيْهَا مَا جَرَى عَلَى وَاوٍ «دَلُوٌ» بِأَنْ أَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَةِ كَسْرَةً، وَمِنَ الْوَاوِ يَاءً، فَصَارَ «عَرَقِيٌ»

= المعنى: يخاطب الشاعر ناقته، فيقول لها: لا أرفق بك حتى توصيليني إلى هؤلاء القوم.
الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «صبر»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، وخبره محذوف، تقديره: كائن، أو حاصل. «حتى»: حرف غاية وجر. «تلتحقي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «تلتحقي» مجرور بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. «بعنن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلتحقي». «أهل»: بدل من «عُنِّي» مجرور. «الرياط»: مضاف إليه مجرور. «البيض»: صفة لـ «الرياط» مجرورة. «والقلنسي»: الواو: حرف عطف، و«القلنسي»: معطوف على «الرياط» مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة «لا صبر كائن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلتحقي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القلنسي» حيث قلب واو «قلنسوة» إلى ياء، لأنه ليس في الأسماء ما آخره وار قبله ضمة بخلاف الفعل.

و«قلنس»، ومنه قول الشاعر، أنشدہ الأصمعي عن عيسى بن عمر [من الرجز]:

لا صبر حتى تلحقني... إلخ

فَعَنْسٌ: قبيلة من اليمن، والرباط: جمع زبطة، وهي الملاء إذا كانت قطعة واحدة، ولم تكن لِفَقَيْن، وقال الآخر [من الرجز]:

حَتَّى تُفْضِي عَرَقِي الدُّلِي ١٣٦٠-

فأبدل من ضمة القاف كسرة، وجعلوا ذلك طريقاً إلى إبدال الواو ياء، لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فإنها تَقْلَب ياء على حد «ميزان»، و«ميعاد».

واعلم أن نحو: «عرق» و«قلنس» قليل، لأن هذا الجمع بإسقاط تاء التانيث إنما يكون في الخلق من نحو: «تَمرة»، و«تَمَر»، و«قَمحة»، و«قَمَح»؛ فأما ما كان مصنوعاً، فهو قليل لم يأت منه إلا اليسير، نحو: «سَفينة»، و«سَفِين». وقالوا: «قلنسوة»، و«قمحودة»، و«عنفوان»، و«أفعوان»، فساغ ذلك، لأن الواو لم تقع طرفاً حرف إعراب، والمكروه وقوع الواو طرفاً إما يلزم حرف الإعراب من التغيير والكسر، فإذا صارت حشواً صحت، لأنها قد أمنت أن تُكسر، أو يأتي بعدها الياء.

قال: ونظير ذلك «الشقاوة»، و«الإداوة»، و«النهاية» و«اللكاية»، لولا الهاء، لوجب قلب الواو والياء همزة كما تقلب في «رداء»، و«كساء» إذ قد قويت حيث لم تكن طرفاً حرف إعراب. وكذلك «أبوة»، و«أخوة» لا يقلب الواو فيهما ياء من يقول: «عُتي»، و«مُشي»، فـ«الأبوة» و«الأخوة» مصدران جاءا على «فَعُولَة» بمنزلة «الحكومة» و«الخصومة»، فإن قيل: فقد قالوا: «أَرْضٌ مَسْئُورَةٌ وَمَسْنِيَّةٌ»، و«عَيْشَةٌ مَرْضِيَّةٌ» فقلبوا الواو ياء مع أن بعدها هاء، فهلاً قالوا على هذا: «أَبُوَّةٌ»، و«أَبِيَّةٌ»، و«أَخُوَّةٌ»، و«أُجِيَّةٌ»، قيل له: الهاء في «مسنية»، و«مرضية» إنما دخلت للتانيث بعد أن لزم المذكر القلب، فبقي

١٣٦٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٧؛ والخصائص ٢٣٥/١؛ لسان العرب ٢٤٨/١٠ (عرق)؛ والمقتضب ١٨٨/١؛ والمنصف ١٩٠/٢.

اللغة: تُفْضِي: تكسري. العرقي: جمع عرقوة، وهي الخشبة التي على فم الدلو. الدلي: جمع الدلو.

المعنى: يقول الراجز لا تزالين سافئة لزبل حتى تكسري عراقي الدلاء.

الإعراب: «حتى»: حرف جر، «تفضي»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وعلامة نصبه حذف الياء لآته من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصادر المؤول من «أن تفضي» في محل جر بحرف الجر، والمجار والمجرور متعلقان بفعل متقدم. «عريقي»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، «الدلي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عريقي»، وهو جمع «عرقوة»، فأصله: «عرقو»، إلا أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة، فكثير ما قبل الواو، فانقلبت ياء.

بعد مجيء الهاء بحاله، و«أبوة»، و«أخوة» لم يلحقهما الهاء بعد أن كان يقال في المذكر: «أبي»، و«أخي» وإنما الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة، فهو بمنزلة «عقلته بثنائين ومذرتين» في كونهما بُنِيَا على التثنية، ولم يريدوا تثنية «بناء» ولا «مذكرى»، وك«الشقاوة» و«العناية» في كونهما بُنِيَا على التأنيث.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن «عظاءة» و«صلاة» و«عباءة»، فقال: جاؤوا بها على «العظاءة» و«العباءة» و«الصلاة» كما قالوا «مسنية» و«مرضية»، فجاؤوا بهما على «مسنى» و«مرضى»، يريد أن «العباءة» و«الصلاة» ونحوهما إنما هُمزت وإن كانت الياء حرف الإعراب، فلم تجر مجرى «النهاية» و«الإداوة»، لأن الهاء لحقت «العباءة» و«الصلاة» بعد أن وجب فيهما الهمز؛ لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، ثم دخلت الهاء بعد ذلك، فجرت مجرى الهاء في «مسنية»، و«مرضية» التي لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء، فإذا من قال: «عظاءة» و«عباءة»، فإنما ألحق تاء التأنيث بعد قولهم: «عظاءة» و«عباءة»، ومن قال: «عظاية» و«عباية» من غير همز، فإنه يبنى الكلّم على التأنيث، ولم يجيء بها على «العظاءة» و«العباءة»، كما أنه إذا قال: «خُصيان» لم يثنه على «خُصية» المستعمل، ألا ترى أنه لو بناه على واحد، لقال: «خصيتان» وإنما جاء به على «خُصى» وإن لم يستعمل.

فصل

[«فُعول» الجمع المعتل الآخر]

قال صاحب الكتاب: وقالوا: «عُتي»، و«جُتي»، و«عُصي»، ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمة في «فُعول» مع حَجَرِ المدة بينهما ما فعلوا بها في «أذل» و«قلنس»، كما فعلوا في «الكساء» نحو فعلهم في «العصا»، وهذا الصنيع مستمرّ فيما كان جمعاً إلا ما شذ من قول بعضهم: «إنك لتنظر في نُحُو كثيرة». ولم يستمرّ فيما ليس بجمع، قالوا: «عُتُو»، و«مَغْرُو». وقد قالوا: «عُتي»، و«مَغْرِي». قال [من الطويل]:

وقد عَلِمْتُ عِزِّي مُلِيكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْتُ مَغْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا^(١)

وقالوا: «أَرَضُ مَسْنِيَّةً» و«مَرْضِي»، وقالوا: «مَرْضُو» على القياس. قال سيبويه^(٢): والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة، والوجه في الجمع الياء.



قال الشارح: اعلم أن كل جمع كان على «فُعول»، فإن الواو تقلب ياء تخفيفاً،

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٠٧.

وإنما قلبوها ياء لأمرين: أحدهما كون الكلمة جمعاً، والجمع مستثقل، والثاني أن الواو الأولى مدة زائدة، ولم يُعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة، كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير «عَصُو»، فقلبت الواو ياء على حد قلبها في «أُحَيَّ» و«أَذَلَّ»، ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع «الواو»، فقلبت الواو ياء على حد قلبها في «سَيِّد»، و«مَيِّت»، وكسروا العين في نحو: «عُصِيَّ»، كما كسروها في «أَذَلَّ» و«أُحَيَّ»، ثم منهم من يُشبع ضمة الفاء العين، فيكسرها ويقول: «عُصِيَّ» بكسر العين والصاد، ليكون العمل من وجه واحد، ومنهم يُبقيها على حالها مضمومة، فيقول: «عُصِيَّ» بضم الفاء.

ومثل ذلك «كِسَاء» و«رِدَاء»، لما كانت الألف زائدة للمد، لم يُعتد بها، وقلبو الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما على حد قلبهما في «عَصَا» و«رَحَى»، ثم قلبوهما همزتين لاجتماعهما مع الألف الزائدة قبلها، فقالوا: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، وهذا معنى قوله: «ففعّلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في «فُعُول» مع حجز المدة بينهما ما فعلوا بها في أدلٍ وقلنس»، يعني أنهم نزلوا الواو الحاجزة منزلة المعدومة لزيادتها وسكونها، فأعلّوا الواو بعدها للضمة قبلها، كما فعلوا ذلك إذا لم يكن حاجز، نحو: «أَذَلَّ» وهذا الصنيع ههنا نحو من صنعهم في «كِسَاء» حيث نزلوا الألف الزائدة منزلة المعدومة، ثم قلبوا الواو ألفاً كما لو لم يكن ثم حاجز، نحو: «عَصَا»، و«رَحَى» ولو صار نحو: «عَصُو» اسماً واحداً غير جمع، لم يجب القلب لخفة الواحد. ألا تراك تقول: «مَغْرُو»، و«عُثْر» مصدر «عَتَا يَغْتُو» من قوله تعالى: ﴿وَعَثَرُ عَثْرًا كَبِيرًا﴾^(١)، فتَقَرَّ الواو هذا هو الوجه، والقلب جائز، نحو: «مَذْعِي»، و«مَغْزِي». فأما قوله [من الطويل]:

وقد علمت عرسي... إلخ

أنشده أبو عثمان: «مَغْدُوًا» بالواو على الأصل، ويروى: «مَعْدِيًا»؛ فأما الجمع؛ نحو: «حَقِيَّ» و«عُصِيَّ»، فلا يجوز فيه إلا القلب لما ذكرناه إلا ما شذ من قولهم: «إنكم لتنظرون في نُحُو كثيرة»، أي: في جهات، وقالوا: «نُحُو»، و«بُهُو»، و«أُبُو»، و«أُخُر»، فالنُحُو: جمع نُحُو، وهو من السحاب أول ما يَنشأ، والبُهُو: جمع بُهُو وهو الصدر، وأُبُو جمع أب، وأُخُو جمع أخ، وذلك كله شاذ، كأنه خرج مُنبهاً على الأصل كـ«القَوْد»، و«الحَوَكَة».

وقالوا: «مَسْنِيَة» وهو من «مَسَنَوَت الأرض» أي: سقيتها، وأرض مسنية أي مسقية. وقالوا: «مَرَضِيَّ» وهو من «الرَّضْوَان»، والوجه فيما كان واحداً الواو، والأخرى عربية كثيرة، وإنما جاز القلب في الواحد تشبيهاً بـ«أَذَلَّ» وإن لم يكن مثله، فلولوا السماع، لم

يجز ذلك، مع أن الواو قد انقلبت في «رَضِيَّ» و«سُبَيْتِ الأرض»، فهذا يقوّي وجه القلب، والوجه فيما كان جمعاً الياء، فاعرفه.

فصل

[شرط المقلوب بعد الألف للإعلال]

قال صاحب الكتاب: والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلها في «كسَاء»، و«رداء». وإن كانت أصلية، لم تُقلَّب، كقولك: «واو»، و«زاي»، و«آية»، و«ثاية».

قال الشارح: يريد أن المقلوب من الواو والياء بعد الألف لا تكون الألف فيه إلّا زائدة، وذلك لأمرين: أحدهما: أن الحرف إذا كان زائداً، جاز أن يُقدَّر ساقطاً، فيصير حرف العلة كأنه قد ولي الفتحة، فيعامل في القلب والإعلال معاملة «عَصَا» و«رَحَى»، وأما إذا كانت أصلاً، فلا يسوغ فيها هذا التقدير.

والأمر الثاني: أنه إذا كانت الألف أصلاً، كانت منقلبة عن غيرها، فإذا أخذت قلب الواو والياء التي هي لام، وألّيت بين إعلايين، وذلك إجحاف. وقد بالغ أبو عثمان في الاحتياط، فاشتراط أن تكون الألف التي تُهَمَز الواو والياء معها زائدةً ثالثة، فقوله: «ثالثة» تحزّز من «زاي»، و«آي»، وإن كان قوله: «زائدة» كافيًا في الاحتراز، إلّا أنه أكّده بقوله: «ثالثة». وقد تقدّم الكلام على ألف «واو»، و«زاي»، و«ثاية» بما أغني عن إعادته.

فصل

[قلب الواو المكسور ما قبلها]

قال صاحب الكتاب: والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة، نحو: «غازية»، و«مخنية». وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو: «قنية» وهو «ابن عمي دنيًا»، فهم لها بغير حاجز أقلّب^(١).

قال الشارح: إنّما قلبوا الواو والياء في نحو: «غازية» و«مخنية» لانكسار ما قبلها، وهي مع ذلك لام، واللام ضعيفة لتطرّفها، وإذا كانوا قد قلبوا العين في مثل: «نور»، و«ثيرة»، و«القيام»، و«الثياب» مع أنها عين، والعين أقوى من اللام، كان قلب اللام التي هي أضعف للكسرة قبلها أولى، مع أنهم قد قالوا: «قنية»، و«صبيّة»، و«هو ابن عمي دنيًا»، فقلبوا اللام التي هي واو مع الحاجز للكسرة، فلأن يقلبوها مع غير حاجز أولى،

(١) أي: القلب فيها أولى.

فـ«الْبَقِيَّةُ»: من الواو لقولهم: «قَتَوْتُ»، وقالوا فيها: «قَتَوْتُ» أيضًا، و«الصَّبِيَّةُ» من «صَبَا يَصْبُو»، و«الدُّنْيَا» من «الدُّنُو»، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في «فَعَلَى» و«فُعَلَى»]

قال صاحب الكتاب: وما كان «فَعَلَى» من الياء ثَلَبَتْ ياءه واوًا في الأسماء كـ«التَّقْوَى»، و«البَقْوَى»، و«الرَّغْوَى»، و«الشَّرْوَى»، و«العَوَى»، لأنها من «عَوَيْتُ» و«الطَّغْوَى» لأنها من «الطَّغْيَانِ»، ولم تُقَلَّبْ في الصفات، نحو: «خَزَيَا»، و«صَدَيَا»، و«زَيَا».



قال الشارح: قد تقدّم الكلام على طرف من هذا الفصل. وجملة الأمر أن «فَعَلَى» إذا كان اسمًا ولاؤه ياء، فإنهم يُبدلون من الياء الواو، ولا يفعلون ذلك في الصفة، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، وقد اعتمدوا ذلك في سواضع، فقالوا في الاسم: «الشَّرْوَى»، و«التَّقْوَى»، و«البَقْوَى»، و«الرَّعْوَى»، و«العَوَى»، و«الطَّغْوَى»، فهذه كلها أسماء، وأصلها الياء، فالشَّرْوَى: المِثْلُ، يقال: «هذا شَرْوَى هذا»، أي: مثله، وهو من «شَرَيْتُ»، والتَّقْوَى: التَّقِيَّةُ وَالْوَرَعُ، يقال: «اتَّقَاهُ يَتَّقِيهِ اتِّقَاءً»، و«تَّقَاهُ يَتَّقِيهِ تَقِيَّةً وَتَقَاءً وَتَقَى». وهو من الياء لقولهم: «وَقَيْتُ»، و«تَقَيْتُ»، أي: «انتظرت». والرُّغْوَى: والرُّغْيَا من الحفاظ والرعاية، فهو من «رَعَيْتُ». والعَوَى: كوكبٌ، يقال: إنه وركُ الأسد. وذكر أبو علي في الشيرازيات^(١): زعم أبو إسحاق أنها سُمِّيت بذلك لانعطاف الذي فيها، كأنها أَلَفٌ معطوفة الذَّنْبِ. وهو من «عَوَيْتُ الخَبْلَ»: إذا فتلته. والطغوى: من الطَّغْيَانِ، يقال: «طَغَوْنَا»، و«طَغْيَانٌ»، و«طَغْوَى» بمعنى واحد، وهو مجاوزة الحد في العُضْيَانِ.

ولم يقبلوا في الصفات نحو: «خَزَيَا»، و«صَدَيَا»، و«زَيَا»، فإن أردت الاسم قلت: «رَوَى». فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو، واختصروا بذلك اللام دون الفاء والعين لضعفها وتأخرها، والضعيف مطموع فيه. فإن قيل: فهل كان ذلك في الصفة دون الاسم حيث أرادوا الفرق والتعويض، قيل: الواو مستثناة، والصفة أثقل من الاسم إذ كانت في معنى الفعل، فلم تزد ثقلًا بالواو، وحيث كان الاسم أخف عليهم، جعلوه بالواو، ليُعَادِلَ ثقلُ الواو ثقلُ الصفة.



قال صاحب الكتاب: ولا يَفْرَقُ فيما كان من الواو نحو: «دَعْوَى»، و«عَذْوَى»، و«شَهْوَى»، و«نَشْوَى».



(١) اسم كتاب له وضعه في شيراز.

قال الشارح: يريد أنه لا يلزم الفرق بين الاسم والصفة فيما كان من ذوات الواو، كما لزم في ذوات الياء. إنما ذلك مقصور على ما كان من الياء، فيستوي الاسم والصفة. وتقول: «دعوى»، و«عدوى» وهي المَعونة، وفي الصفة، «شهوة»، و«نشوى»، فيكون الجميع بالواو، فلا يُغَيَّر الاسم. والصفة تبقى على حالها كما كانت في «ضدنا» و«خزنا» كذلك غير مغيرة، وإذا كانوا قد قلبوا الياء واوا في «شزوى» و«زغوى» لأنهما اسمان، فإن يُقَرَّوا الواو فيما هي في أصل أجدر.

قال صاحب الكتاب: و«فُعَلَى» تُقلب واوها ياء في الاسم دون الصفة، فالاسم نحو: «الدُّنْيَا»، و«العُلْيَا»، و«القُضْيَا»، وقد شذَّ «القُضْوَى»، و«خُزْوَى»، والصفة قولك إذا بنيت «فُعَلَى» من «عَزَوْتُ»: «غَزْوَى».

قال الشارح: وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة، إلا أن التغير هنا مخالفٌ للتغير في «فُعَلَى»، لأنك هنا قلبت واوه ياء، وفي «فُعَلَى» قُلِبَتْ ياؤه واوا، وذلك لضرب من التعادل. وقد مثل الاسم بـ«الدُّنْيَا»، و«العُلْيَا»، و«القُضْيَا»، وهي في الحقيقة صفات، إلا أنها جرت مجرى الأسماء لكثرة استعمالها مجردة من الموصوفين، فهي كـ«الأَجْرَعِ»، و«الأَبْطَحِ»، ولذلك قالوا في جمعه: «الأباطح»، و«الأجارع»، كما قالوا: «أَحْمَدُ»، و«أَحَامِدُ». وأبدلوا الواو في «فُعَلَى» بضم الفاء كما أبدلوها بفتح الفاء، ولم تغبِ الصفة نحو: «غَزْوَى»، كما لم تغبِ في «فُعَلَى»، نحو: «خَزْنًا».

وقد شذَّ «القُضْوَى»، وكان القياس «القُضْيَا»، كما قالوا: «الدُّنْيَا». ولا يُنْكَرُ أن يشذَّ من هذا شيء، لأن أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل، فيكون مَنْتَهَى على أن أصله الصفة. وقد قالوا: «خُزْوَى» في العلم، وهو اسم مكان، والأعلام قد يكثر فيها الخروج على الأصل نحو: «مَكْزُوزَةٌ»، و«مَحْبَبٌ»، و«خَبِوَةٌ»، ونحوها، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ولا يفرق في «فُعَلَى» من الياء، نحو: «الفُتْيَا»، و«القُضْيَا» في بناء «فُعَلَى» من «قُضِيَتْ»؛ وأما «فُعَلَى»، فحقها أن تنساق على الأصل صفةً واسماً.

قال الشارح: أما «فُعَلَى» بالضم من الياء، فلا يغير كما يغير «فُعَلَى» من الواو، لأنهم إذا كانوا قد قلبوا ذوات الواو إلى الياء في نحو: «الدُّنْيَا»، فلأن يُقَرَّوا الياء على حالها كان ذلك أحرى، وإذا كانوا قد أقرَّوا الواو في «فُعَلَى»، نحو: «الدَّعْوَى»، و«العُدْوَى» على حالها مع ثقل الواو، فإن يُقَرَّوا الياء مع خفتها كان ذلك أجدر؛ وأما «فُعَلَى» فلا نعلمهم غيره، بل أتوا به على الأصل، والشئ إذا جاء على أصله، فلا علة

له، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال؛ وأما إذا خرج عن أصله، فيُسأل عن العلة الموجبة لذلك، فاعرفه.

فصل

[قلب الياء ألفاً والهمزة ياء]

في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيـره حرفان]

قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع وياء، قلبوا الياء ألفاً والهمزة ياءً، وذلك قولهم: «مطايًا»، و«ركانيًا»، والأصل: «مطائي»، و«ركائي» على حد «صحائف»، و«رسائل» وكذلك «شوايا»، و«خوايا» في جمع «شأوية» و«حأوية» فاعلثن من «شؤيت»، و«خؤيت»، والأصل: «شواوي»، و«خاوي»، ثم «شوائي»، و«خوائي» على حد «أوائل»، ثم «شوايا»، و«خوايا».

وقد قال بعضهم: «هداوي» في جمع «هدية»، وهو شاذ؛ وأما نحو: «إداوة»، و«علاوة»، و«هراوة» فقد ألزموا في جمعه الواو بدل الهمزة، فقالوا: «أداوي»، و«علاوي»، و«هراوي»، كأنهم أرادوا مُشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف. وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة «جواء»، و«سواء» جمع «جائية» و«سائية» فاعلثن من «جاء» و«ساء»، لم تُقلب.



قال الشارح: اعلم أن «مطيئة» و«ركيبة» وزئهما فُعيلة كـ«صحيفة»، و«سفينة»، والأصل: «مطيوة» و«ركيوة»، فالياء زائدة للمد كالألف «رسالة»، والواو لأم الكلمة، لأنه من «مطوت» و«الركوة». فلما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، قلبوا الواو ياءً على حد «سيد» و«ميت»، فإذا جمعتهما على الزيادة، كان حكمهما حكم الرباعي كـ«جعافير»، و«سلاهب»، فقلت: «مطائي»، و«ركائي»، فهمزت الياء فيهما لأنها مدة لا حظ لها في الحركة. فلما وقعت موقع المتحرك، قلبت همزة على حد «صحائف»، و«رسائل»، فأبدلوا من الكسرة فتحة تخفيفًا، كما أبدلوا في «مداري»، و«معايا»؛ لأنه أخف، ولا يُلبس ببناء آخر، فصارا «مطاء»، و«ركاء».

وكذلك لو كانت اللام همزة أصلية، نحو: «خطيئة» و«زريئة»، وجمعه هذا الجمع، لقلت: «خطايا» و«زرايا» بالياء الخالصة، والأصل: «خطائي»، و«زرائي»، فاجتمع همزتان الأولى مكسورة، فقلبوا الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى، فأبدلوا من الكسرة فتحة، فصار: «خطائي»، و«زرائي» بالياء الخالصة، فقلبوا الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «خطاءا»، و«زراءا» وتقديره: «خطاعا»، و«زراعا»

والهمزة قريبة من الألف، فصار كأنك قد جمعت بين ثلاث ألفات، فأبدلوا من الهمزة ياءً، فصار «خَطَايَا»، و«رَزَايَا».

ولا يعتمدون ذلك إلا فيما كانت همزته عارضة في الجمع؛ فأما إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عينا، فإنها تبقى على أصلها، فنقول في جمع «جَائِيَّة» اسم فاعل من «جَأَى» عليه «جَأِيَا» أي: غَضٌّ، و«شَائِيَّة» من «شَاءَ» إذا سبقه: «جَوَاءَ»، و«شَوَاءَ» كما تقول: «غَوَاشٍ»، و«جَوَارٍ»، فرقا بين ما همزته أصلية ثابتة في الواحد، وبين العارضة.

هذا مذهب أكثر النحويين؛ فأما الخليل فإنه كان يذهب إلى أن «خَطَايَا» و«رَزَايَا» وما كان نحوهما قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء «فَعِيلَةٌ»، فكانت في التقدير «خطاييء» بياء قبل الهمزة، ثم تقلب إلى «خطاءٍ»، ثم أبدل من الكسرة فتحةً، وعُمل فيه ما عمله عامة النحويين.

والقول هو الأول، لأنه قد حُكي عنهم: «غفر الله خطائئهم» بهمزتين. وحكى أبو زيد: «ذَرِيئَةٌ»، و«ذَرَائِيٌّ» بهمزتين، كما ذهب إليه الجماعة غير الخليل، فقالوا: «شَوَايَا»، و«خَوَايَا» في جمع «شَاوِيَّة» و«حَاوِيَّة»، فالواو فيهما وإن كانت عينا غير مدة تقبل الحركة بخلاف ما تقدم، وذلك أنك لما جمعته، قلبت ألفه واواً على حد قلبها في «ضَوَارِبَ» و«قَوَائِمَ»، ووقعت ألف الجمع بعدها، فاكتسفت الألف واوان، إحداهما المنقلبة عن الألف، والأخرى عين الجمع، فقلب الثانية همزةً، لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف على حد صنيعهم في «أَوَائِلَ»، فصار «خَوَائِيٌّ»، و«شَوَائِيٌّ»، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة فتحةً، فصار تقديره: «شَوَاءَ»، و«خَوَاءَ»، فأبدلوا من الهمزة ياءً، وقالوا: «شَوَايَا»، و«خَوَايَا»، فاعرفه.

وقالوا: «هَدِيَّةٌ»، و«هَدَاوِيٌّ»، و«مَطْيَنَةٌ»، و«مَطَاوِيٌّ»، و«شَهِيَّةٌ»، و«شَهَاوِيٌّ» بالواو، وهو شاذٌّ، والقياسُ الجيدُ: هَدَايَا، ومَطَايَا، وشَهَايَا.

وأما «إِدَاوَةٌ»، و«أَدَاوِيٌّ»، و«عِلَاوَةٌ»، و«عِلَاوِيٌّ»، و«هَرَاوَةٌ»، و«هَرَاوِيٌّ»، ونحوها مما الواو في واحد ظاهرٌ، نحو: «شَقَاوَةٌ»، و«عَبَاوَةٌ»، فإنك إذا جمعته على هذا الحد، فإنك تزيد ألف الجمع ثالثةً، فتقع الألف بعدها التي كانت في الواحد، وهو موضع يُكسر فيه الحرف، فتقلب حينئذ همزةً مكسورةً، فتصير في هذه الصورة «أَدَاوُو» بمنزلة «أَدَاوُو»، فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فتصير «أَدَائِيٌّ»، ثم عُمل فيها ما عُمل في «خطائِيٌّ» من تغيير الحركة والقلب. ثم إنهم راعوا في الجمع حكم الواحد، فأرادوا أن يظهر الواو في التفسير كما كانت ظاهرة في الواحد، فلم يُمكنهم ذلك، فأبدلوا من الهمزة الواو، فإذا ليست هذه الواو الواو التي كانت في الواحد، إنما هي بدلٌ من الهمزة المبدلة من ألف «إِدَاوَةٌ»، والألف بدلٌ من ياءٍ هي مبدلة من واو «إِدَاوَةٌ». ووزنُ «أَدَاوِيٌّ» على هذا

«فَعَاوِلُ» على منهاج «فَعَالِلِ»، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لامًا لا عينًا، وذلك لأنّ اللام إذا كانت أوًا رابعةً فصاعدًا كثر قلبُهم إياها إلى الياء، نحو: «أَغْرَيْتَ»، و«استدعيتَ»، و«مَغْرِيَانِ»، و«غَارِيَتَ»، و«مَخَيَّةَ»، فأظهروا الواو في «إداوة» ونحوها، ليُعلموا أنّ الواو في «إداوة»، وإن كانت رابعةً، صحيحةٌ غيرُ منقلبة، وإذا كانوا قد راعوا الزائد في الجمع، نحو ياء «خطيئة»، فقالوا: «خَطَايَا»، فهم بمراعاة الأصلي أجدد.

فصل

[قلب الواو رابعةً فصاعدًا]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ واو وقعت رابعةً فصاعدًا ولم ينضمَّ ما قبلها، قلبت ياءً، نحو: «أَغْرَيْتَ»، و«غَارِيَتَ»، و«رَجَّيْتَ»، و«تَرَجَّيْتَ»، و«استرشيبتَ»، ومضارعُها ومضاربةُ «غَرِيٍّ»، و«رَضِيٍّ»، و«شَأَى»، في قولك: «يُغْرِيَانِ»، و«يَرْضِيَانِ»، و«يَشَأِيَانِ»، وكذلك «مَلَّيَانِ»، و«مُضْطَفِّيَانِ»، و«مُعَلِّيَانِ»، و«مُستدعيَانِ».



قال الشارح: الواو إذا وقعت رابعةً فصاعدًا، قلبت ياءً، وإنما قلبوها ياءً حملاً على المضارع، وإنما قلبت في المضارع للكسرة قبلها على حدِّ قلبها في «مِيزَانٍ» و«مِيعَادٍ»، فلمَّا قالوا: «يُغْرِي»، فقلبوا، كرهوا أن يقولوا: «أَغْرُوْتُ»، لأنّ الأفعال جنسٌ واحدٌ، فأرادوا المُماثلةَ، وأن يكون لفظُ الماضي والمضارع واحدًا، فأعلَّوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلَّوا المضارع، نحو: «يَقُولُ»، و«يَبِيعُ» لإعلال «قَالَ»، و«بَاعَ». ألا ترى أنه لو لا إعلالُ الماضي، لم يلزم إعلالُ المضارع؟

وقوله: «ولم ينضم ما قبلها» احترز به من «يَغْرُو» و«يَدْعُو» من الأفعال، ومن نحو: «تَرْقُوءَ»، و«عَرْقُوءَ» من الأسماء. فإن قيل: فأنت تقول: «تَرَجَّيْتَ»، و«تَغَارِيْتَ» بقلبها ياءً مع أنك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع لأنك تقول: «يَتَرَجَّى»، و«يَتَفَارَى»، فهلاً قلت: «تَرَجَّوْتُ»، و«تَغَارَوْتُ»، فتصحَّح الواو تصحيحها في «غَرَوْتُ» لصحتها في «يَغْرُو»، قيل: «تَرَجَّيْتَ» مطاوعٌ «رَجَّيْتَ»، و«تَغَارِيْتَ» مطاوعٌ «غَارِيْتَ»، فلمَّا كانت الواو تقلب في الأصل لانكسار ما قبل لامه في المضارع نحو: «يُتَرَجَّى»، و«يَغَارِي»، بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة، فالألفُ في «تَرَجَّى»، و«تَغَارَى» بدلٌ من ياء هي بدلٌ من الواو التي هي لام في الأصل.

وقالوا في مضارع «غَرِيٍّ»، و«رَضِيٍّ»: «يُغْرِيَانِ»، و«يَرْضِيَانِ»، فقلبوا الواو ياءً، وإن لم ينكسر ما قبل اللام، حملاً للمضارع على الماضي؛ لأنّ الماضي قد وجدت فيه علةٌ تقتضي القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، نحو: «غَرِيٍّ»، و«رَضِيٍّ»، ولم يوجد في المضارع علةٌ تقتضي القلب، فكرهوا أن يختلف الباب. فهذا نظيرُ «أَغْرَيْتَ يُغْرِي»، إلّا

أَنَّ «أَغْزَيْتَ» حُمِلَ ماضيه على مضارعه، وهنا حُمِلَ المضارع على الماضي. وإذا كانوا قد أعلّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما؛ فإعلالُ الماضي للمضارع، والمضارع للماضي، كان ذلك أجدر.

وأما «يَشَأْيَانِ»، فقد قلبوا الواو ياءً مع أنها لم تقلب في الماضي، لأنك تقول: «شَأَزْتُ»، ولم ينكسر ما قبل الواو في المضارع، وذلك من قبل أن الماضي «فَعَلَ» بالفتح. و«فَعَلَ» مفتوح العين لا يأتي مضارعه على «يَفْعَلُ» بالفتح، وإنما فُتِحَ لمكان حرف الحلق فصار الفتح عارضاً، فعومل على الأصل. ونظيره «يسع»، و«يطأ» فتحوا العين لمكان حرف الحلق، وتركوا الفاء التي هي الواو محذوفةً على الأصل إذ كانت الفتحة عارضة. وقال أبو الحسن الأخفش: لما قالوا في المضارع: «يَشَأْيُ» ففتحوا أشبه ما ماضيه «فَعِلَ» بالكسر لأن «يفعل» بابٌ ماضيه «فَعَلَ»، فجري مجرى «رَضِي» و«شَقِي»، فقالوا: «يَشَأْيَانِ»، كما قالوا: «يَرْضَيَانِ»، و«يَشْقَيَانِ».

وقالوا: «ملهيان» في تثنية «مَلَّهَى» وهو من الواو، لكنهم قلبوا الواو ياءً حملاً على الماضي، وهو «أَلْهَيْتَ» عن الأمر. وكذلك «مصطفيان»، فقلبوا اللام ياءً حملاً على «يَصْطَفِي»، و«معلبان» لأنه مفعولٌ من «عَلَّى يُعَلِّي»، والواو منقلبة في «يعلي»، وكذلك «مستدعيان»، فاعرفه.

فصل

[مجيء الادغام بدل الإعلال]

قال صاحب الكتاب^(١): وقد أجروا نحو: «حَبِي»، و«عَبِي»، مُجْرَى «بَقِي»، و«فَنِي»، فلم يُعْلَوْه، وأكثرهم يذغم، فيقول: «حَيَّ»، و«عَيَّ» بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: «لَيَّ»، و«لَيَّ» في جمع «أَلْوَى». قال الله تعالى: ﴿وَيَجِيءُ مَنْ حَكَ عَنْ بَيْتِهِ﴾^(٢). قال عبيد [من مجزوء الكامل]:

١٣٦١- عَئِوَا بِأَنرِهِم كَمَا عَيْثُ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

(١) الكتاب ٣٧٧/٤.

(٢) الأنفال: ٤٢.

١٣٦١- التخريج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٨؛ وأدب الكاتب ص ٦٨؛ والحيوان ٣/ ١٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٣؛ وعيون الأخبار ٢/ ٨٥؛ ولسان العرب ٢١٨/١٤ (حيا)، ١١٣/١٥ (يعا)؛ ولابن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه ص ٢٤٤؛ ولسلامه بن جندل في ملحق ديوانه ص ٢٤٦؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٤؛ والمقتضب ١/ ١٨٢؛ والمقرب ٢/ ١٥٤؛ والممتع في التصريف ٥٧٨/٢؛ والمنصف ٢/ ١٩١.

قال الشارح: إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علّة، لم يمكن إعلالهما معاً، لأنّه إجحافٌ، وربما أذى إلى حذف أو تغيير، وإنما يُعَلّ أحدهما، والأولى بالإعلال الأخير الذي هو اللام على نحو: «شَوَى»، و«ذَوَى»، فأما «حَبَيَّ»، و«عَبَيَّ» ونحوهما من مضاعف الياء، فالقياسُ هنا أن تقلب الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأن يصير اللفظ إلى «حَايَ»، و«عَايَ»، فيعتلّ العين. وقد اعتلّت هذه اللام في المضارع قبلها ألفاً وسكونها في حال الرفع، وحذفها في حال الجزم، والأفعال كلّها جنس واحد، فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلالٌ عينه ولايمه، فنزلوا الأول منزلةً الصحيح، وأفروه على لفظه في الماضي، ووقوه ما يستحقّه من الحركات. ولحق الثاني القلبُ والتغييرُ والسكونُ، وذلك: نحو: «حَيَّ»، «يَحْيَى»، و«عَيَّ»، «يُعْيَى»، فهذا معنى قوله أجروا «حَبَيَّ» و«عَبَيَّ» مجرى «بَقِيَ» و«فَنِيَ»، يعني أجروا الياء الأولى مجرى النون في «فني» والقاف في «بقي»، ولم يغيروها مع وجود مقتضي التغيير، كما لم يغيروا الصحيح فيما ذكرناه.

وأكثرُ العرب يذغم العين في اللام إذا تحركت اللام، نحو: «حَيَّ»، و«عَيَّ»، أجروه في ذلك مجرى نحو: «شَدَّ»، والإظهارُ جائز. وإنما جاز الإظهار؛ لأنّ هذه اللام قد تعتلّ، وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم، نحو: «هو يَحْيَى» و«لم يَحْيَ»، فلمّا لم تلزمها الحركة، انفصلت من دال «شَدَّ»؛ لأنّها متحركة في الرفع، ولا تحذف على وجهه. فإذا أظهرت، فقلت: «قد حَبَيَّ زيدٌ»، قلت في الجمع: «قد حَيُّوا»، كما تقول: «قد عَمُوا». قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٦٢ - وَكُنَّا خَيْبِنَاهُمْ قَوَارِسَ كَهَمْسٍ حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الذَّهْرِ أَغْصُرَا

= اللغة: عَيَّوا بأمرهم: عجزوا عنه فلم يستطيعوا بيان مرادهم له.
الإعراب: «عَيَّوا»: فعل ماض مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
«بأمرهم»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «عَيَّ»، وهو مضاف. و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «كما»: الكاف حرف جرّ، و«ما»: مصدرية. «عَيَّت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والجاز والمجرور متعلقان بمفعول مطلق محذوف، تقديره: «عَيَّا». «بييضتها»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «عَيَّ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «الحمامة»: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن للقفية.

وجملة «عَيَّوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عَيَّوا... عَيَّت» حيث أجراهما مجرى «ظنوا وظنّت» ونحوهما من الصحيح، فسلبا من الإعلال والحذف.

١٣٦٢ - التخرّيج: البيت لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه ٤٣٤/٢؛ ولأبي حُزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٦٣؛ ولسان الموب ٢١٨/١٤ =

والمعنى: حسبت حالهم بعد سوء قد صلحت. وكهْمَسُ الذي ذكره: رجلٌ من بني تميم مشهورٌ بالفُروسية والشجاعة. والشاهدُ فيه قوله: «خَيُوا»، وبناءه على بناء «خَشُوا» و«فَتُوا»؛ لأنَّ «خَيِي» إذا ضوعفت الياء ولم تُدغم، بمنزلة «خَشِي» و«فَنِي». وإذا لحقها واو الجمع، لحقها من الإعلال والحذف ما لحق «خشي» إذا كانت للجمع. ومن قال: «خَيَّ فلان» فادغم، ثم جمع، قال: «خَيُوا»؛ لأنَّ الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا، جرت مجرى الصحيح، ولم يثقل عليها الضمة. وعليه أنشد الأصمعيّ لتغبيد [من مجزوء الكامل]:

عَيُوا بأمرهم... إلخ

وبعده:

وضعت له عودين من ضعة وآخر من ثمامة

الشاهد فيه قوله: «عَيُوا»، و«عَيَّت»، وإجراؤهما مجرى «ظَنُوا»، و«ظَنَّت» ونحوهما من الصحيح، ولذلك سلّم من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام. وصف قومًا يخرقون في أمورهم ويعجزون عن القيام بها، وضرب لهم المثل في ذلك بخرق الحمامة وتفريطها في التمهيد لبيضها؛ لأنها لا تتخذ عُنْها إلا من كُسار الأعواد، وربما طارت

= (حيا)؛ ولمودود أو لأبي حزاب في لسان العرب ١٩٩/٦ (كهمس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١١٦/٣؛ ولسان العرب ١١٤/١٥ (عيا)؛ والمقتضب ١٨٢/١؛ والمنع في التصريف ٢/٥٧٩؛ والمنصف ٢/١٩٠.

اللغة: الكَهْمَسُ: الفصير، واسم لأبي خَيٍّ من العرب، وكهْمَسَ المذكور في هذا البيت هو كَهْمَسُ بن طَلْق الصريمي، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداس.

المعنى: كنت أحسب هؤلاء الناس فرساناً أقوياء كفؤاً ابن كهْمَس. الإعراب: «وكنا»: الواو: بحسب ما قبلها، «كنا»: فعل ماض ناقص، ونا: اسمه. «خَيِيناهم»: فعل ماض مبني على السكون، ونا: فاعل، وهم: مفعول به. «فوارس»: مفعول ثانٍ لـ«خَييت». «كهْمَس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خَيُوا»: فعل ماض مبني على الضم، والواو: ضمير الجماعة فاعل، والآلف: فارق. «بَغْدَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، ومتعلق بالفعل (خَيُوا). «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (ماتوا) في محل جر بالإضافة. «ماتوا»: مثل «خَيُوا». «من الدهر»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أَغْضَرَا». «أَغْضَرَا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«ماتوا» منصوب بالفتحة.

وجملة «كنا خَيِينا» بحسب الواو وجملة «خَيِينا»: خبر «كان» محلها نصب. وجملة «خَيُوا»: حال من (فوارس) محلها نصب. وجملة «ماتوا»: صلة الموصول الحوфи لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «خَيُوا» حيث بناء على بناء «خَشُوا» لأنها جاءت على غير لغة الإدغام، فلحقها من الاعتلال والحذف عند الإسناد ما لحق «خشي» عند إسنادها لواو الجماعة، ومن أدغم «خَيَّ» سلمت ياءه عند الإسناد، وقيل: خَيُّوا.

عنها العبيدان فتفرق عشها، وسقطت البيضة، ولذلك قالوا في المثل: «أخرق من حمامة»^(١). وقد بين حُرْقُها في البيت بعده، أي: جعلت لها مهادًا من هذين الصنفين من الشجر، ولم يُرد عودتين فقط ولا ثلاثة كما ظن بعضهم.

قال صاحب الكتاب: وكذلك «أحيي»، و«استحيي»، و«خوي» في «أخيي»، و«استحيي»، و«خوي»، وكل ما حركته لازمة، ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته، نحو: «لن يُخيي»، و«لن يستحيي»، و«لن يحايي».

قال الشارح: وكذلك كل فعل ما لم يسم فاعله، نحو: «حيي» في هذا المكان، و«استحيي»، و«خوي». ف«حيي» مبني للمجهول من «حيي» بالجازر والمجرور ليصح بناؤه لما لم يسم فاعله إذ كان لازماً، فيقوم الجازر والمجرور مقام الفاعل، وأنت مخير في ضم الحاء وكسرهما، والكسر أكثر لأنه أخف، فالضم على الأصل، والكسر لضرب من التخفيف، لأن الحرف المشدد قد ينزل في بعض المواضع منزلة الحرف الواحد، نحو: «دابة»، و«شابة»، فإن الباء المشددة قد تنزل عندهم منزلة الحرف الواحد المتحرك، ولولا ذلك، لما جاز أن تُجامع الألف الساكنة، وذلك أن اللسان تنبؤ عنه نبوة واحدة. فكما امتنع أن تقع ياء في الطرف وقبلها ضمة، فكذلك قل الضم هنا، وليس بممتنع. ومثله قولهم: «قرن ألوي»، و«قرون لي». يجوز فيه الضم والكسر، والكسر أكثر، فقل الضم توازي امتناع «أذلو» و«أظني». وأما «أحيي»، فهو مبني من «أخيا»، والحاء مكسورة لا غير، لأنها حركة الياء المدغمة تُقلب إلى الحاء الساكنة على حد «يشد» و«يمد».

وكذلك «استحيي»، العمل واحد، والأصل: «استحيي». وفيه لغتان إحداهما «استحييت»، والأخرى «استحييت». فأما «استحييت» بياءين، فهي لغة أهل الحجاز على ما ينبغي من القياس، لأنهم صححوا الياء الأولى، وهي عين الفعل، وأعلوا الثانية، وهي لام الفعل، فقالوا: «استحيي، يستحيي، واستحييت»؛ وأما «استحييت» فهي لغة بني تميم، ووزنها «استفعلت»، والعين محذوفة.

واختلف العلماء في كيفية الحذف، فذهب الخليل إلى أن حذف العين لالتقاء الساكنين، وهو الذي حكاه سيبويه^(٢)، وذلك أن «استحييت» «استفعلت»، وعين الفعل منه معتلة، كأنه في الأصل قبل دخول السين والتاء «حايي»، كقولك: «بأغ» بإعلال

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٤٣١/١؛ والحيوان ١٨٩/٣؛ والدرة الفاخرة ١٦٩/١، ١٧٣؛ وزهر الأكم ١٩٠/٢؛ وكتاب الأمثال ص ٣٦٦؛ والمستقصى ٩٩/١؛ ومجمع الأمثال ٢٥٥/١.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٤.

العين، ثم دخلت السين والتاء على «حَائي»، فصار: «اسْتَحَائي»، كما تقول: «استباع»، ثم دخلت تاء المتكلم، فسكنت الياء، وقبلها الألف ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين. والقول الثاني أن «استحيت» أصله «استحييت»، فاستثقلوا اجتماع ياءين، فألحقوا الأولى منهما تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وأزموها الحذف تخفيفاً في لغة بني تميم، كما ألزمت العرب الحذف في «يَزَى» و«يُري» تخفيفاً، وألقوا حركتها على الفاء، وهو رأي المازني أيضاً. قال أبو عثمان: لو كان الحذف لالتقاء الساكنين، لزدت في المضارع، وكنت تقول: «يَسْتَحِيي»، ولم يفعلوا ذلك.

فلذا بنيت لما لم يسم فاعله من الأول قلت: «اسْتَحِيي» والأصل: «استحِيي»، فاذغم الأول في الثاني، لأنه متحرك، وبعد إساكنه نُقل حركته إلى الحاء، والإظهار جائز. وإن بنيته من اللغة الثانية، قلت: «اسْتَحِيي» لا غير؛ وأما «حُويي» فهو من «حَائي يُحايي»، فلما بنيته لما لم يسم فاعله، قلت: «حُويي» على الأصل، وإن شئت اذغمت وقلت: «حُويي»؛ لأن حركة آخره لازمة.

ومن قال: «حُي»، و«أحِي» فاذغم، لم يقل: «يُحِي» فيذغم، لأن هذه الأفعال لا يدخلها ضم بحال، لأن اللام فيها تُعاقب الضمة، ولا تجتمع معها، وكذلك لو نصبت، فقلت: «لن يُحِي»، فإنك لا تذغم، لأن الفتحة عارضة، لأنها حركة إعراب لا تلزم، إذ قد تزول في حال الرفع والعزم.



قال صاحب الكتاب: وقالوا في جمع «حَياء»، و«عِيي»: «أَجِيَّة»، و«أَعِياء»، و«أَحِيَّة»، و«أَعِيَاء». و«قُوي» مثل «حِيي» في ترك الإعلال، ولم يجر فيه الازدغام، إذ لم يلتق فيه مثلان للقلب الكسرة الواو الثانية ياء.



قال الشارح: أما «أَجِيَّة»، و«أَحِيَاء» في جمع «حَياء» الناقصة، فهذا يجوز فيه الوجهان: الإظهار والاذغام، فالإظهار قولك: «أَحِيَّة» على «أَفْعِلَّة»، و«أَحِيَاء» على «أَفْعِلَاء». وإنما جاز الإظهار؛ لأن الجمع فرع على الواحد، واللام في الواحد غير ثابتة، وإنما هي مبدلة على حدّ إبدالها في «وَرَاء»، و«سِقَاء»، فلم يُلغفت إلى إظهاره، لأن الياء لم تكن ثابتة في الواحد.

وأما الازدغام نحو «أَجِيَّة»، و«أَحِيَاء» فلاجتماع الياءين ولزوم تحريك الثانية. وأما «عِيي»، و«أَعِيَّة»، و«أَعِيَاء»، فالازدغام فيه أوجب منه في «أَجِيَّة»؛ لأن اللام لا تثبت في واحد «أَحِيَّة»، بل تُبدل همزة، فلم يلزم اللام التحريك، وإنما لزم الهمزة التي هي بدل منها.

وأما «أَعْيَاء»، و«أَعْيَةٌ»، فاللام ثابتة في واحده متحركة، نحو: «عَيْي»، فقويت فيها الحركة لوجودها في الجمع والواحد، وقوي وجه الازدغام. قال أبو عثمان: وسمعنا من العرب من يقول: «أَعْيَاء»، و«أَعْيَةٌ»، فيبين، قال: وأكثر العرب يُخْفِي، ولا يَدْغَم، وإنما كثر الإخفاء، لأنه وسيط بين الإظهار والازدغام، فعدلوا إليه لاعتداله، إذ فيه محافظة على الجانبين، وهو شبه الهمة بين بين.

وأما «قَوِي»، فهو من مضاعف الواو والعين، واللام واو. يدل على ذلك قولهم في المصدر: «القُوَّة»، ولم يُعْلُوا الواو بقلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها لاعتلال اللام في المضارع، نحو: «يَقْوِي»، فلم يكونوا يجمعون عليه إعلال العين واللام، كما قلنا في «عَيْي» و«حَيْي». ولا يجوز الازدغام كما جاز في «حَيَّ» و«عَيَّ»؛ لاختلاف الحرفين، ولم يكونا مثليين لانقلاب الواو الثانية ياء، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في مضاعف الواو]

قال صاحب الكتاب: ومضاعف الواو مختص بـ«فَعَلْتُ» دون «فَعَلْتُ»؛ لأنهم لم يبنوا من «القُوَّة» نحو: «عَزَوْتُ»، و«مَرَوْتُ»، للزيمهم أن يقولوا: «قَوَوْتُ»، و«قَوَوْتُ». وهم لاجتماع الواوَيْن أَكْرَهَ منهم لاجتماع الياءَيْن. وفي بناء نحو: «شَقِيتُ»، تنقلب الواو ياء؛ وأما «القُوَّة»، و«الصُّوَّة»، و«البَّوَّة»، و«العَوَّة»، فمحتملات للازدغام.



قال الشارح: اعلم أن ما كان من مضاعف الواو ماضيًا، فإنه يكون على «فَعَلْتُ»، بكسر العين، فلا يأتي منه «فَعَلْتُ»، ولا «فَعَلْتُ»، فلم يقولوا: «قَوَوْتُ»، ولا «قَوَوْتُ»؛ لأنهم إذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضي على «فَعَلْتُ» لثقل ياء، نحو: ياء «شَقِيتُ»، و«رَضِيتُ»، فهم باستثقال الواوَيْن والضمة أجدر، وكنت تقول في المضارع: «يَقْوُو»، فاستثقلوا اجتماع الواوَيْن، كما استثقلوا اجتماع الهمزَيْن، فعدلوا إلى بناء «فَعَلْتُ»، لتنقلب الواو ياء، ويزول الثقل باختلاف الحرفين على حدّ صنيعهم في «حَيَّوَان»، والأصل: «حَيَّيَان». وإذا كانوا قد قلبوا الأخف إلى الأثقل ليخف اللفظ بزوال التضعيف، فقلبهم الأثقل إلى الأخف لزوال التضعيف أجدر، فلذلك قالوا: «قَوِيتُ»، و«خَوِيتُ»، والأصل: «قَوِيتُ»، و«خَوِيتُ»، فانقلبت اللام التي هي واو ياء لانكسار ما قبلها، وصحت العين في «قَوِيتُ» و«خَوِيتُ»، لاعتلال اللام، وجرى ذلك مجرى ما لاه ياء، نحو: «لَوِيتُ» و«رَوِيتُ»، كما أجروا «أَعَزَّيْتُ» مجرى بنات الياء.

هذا إذا كان أصل العين التحريك، فأما إذا سكنت العين، أو انفتحت، فلا يلزم قلب اللام ياء، نحو: «التَّوَى»، وهو الهلاك، وهو من مضاعف الواو يدل على ذلك

قولهم: «التَّوُّ» الفرد، ومنه الحديث: «الطَّوْفُ تَوٌّ، والاستجمارُ تَوٌّ»^(١)، فهو من معناه ولفظه، لأنَّ الهلاك أكثرُ ما يكون مع الواحد.

وكذلك إذا كان أصلها السكون، فإنَّ الواو تثبت، ولا تُقلب، نحو: «القُوَّة»، و«الصُّوَّة»، وهو مختلف الريح، و«الحُوَّة»، و«البُوَّة» وهو جلد الحُوار يُخشى إذا مات ولُدُّ الناقة لتعطف عليه، و«القُوَّة» وهو اسم مكان، و«الجُوَّة» وهو ما بين السماء والأرض، وقيل في قوله [من الرجز]:

١٣٦٣ - خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَبِيضِي وَأَصْفِرِي

قال: هو ما اتسع من الأودية، جعلوه إذ سكن ما قبل الواو الأخيرة مثل «عَزَوِي» و«عَذَوِي».

وقوله: «فمحتملات»، يريد أنَّه احتمل ههنا ثقلُ التضعيف لسكون ما قبل الواو والاذغام، وكوْنِ اللسان تنبو بهما دفعةً واحدةً، فاعرفه.

فصل

[الإعلال بدل الاذغام]

قال صاحب الكتاب: وقالوا في «أفعال» من «الحُوَّة»: «أخاَوَى»، فقلبوا الواو الثانية ألفاً، ولم يذغموا؛ لأنَّ الاذغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٠/١، وفيه: «يريد أنه يرمي الجمار في الحج فرداً، وهي سبع حصيات، ويطوف سبعا، ويسعى سبعا». وقيل: أراد بفردية الطواف والسعي أنَّ الواجب منهما مرة واحدة لا تُثنى ولا تُكرَّر، سواء كان المُحرم مُفرداً أو قارناً. وقيل: أراد بالاستجمار: الاستنجاء، والثَّنة أن يستنجي بثلاث. والأوّل أولى لاقترانه بالطواف والسَّعي.

١٣٦٣ - التخرّيج: الرجز لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٩٥؛ والحيوان ٣/٦٦، ٥/٢٢٧؛ والشعر والشعراء ١/١٩٤؛ ولسان العرب ٥/٦٩ (قبر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٢؛ والخصائص ٣/٢٣٠؛ ورصف المبانى ص ٢٢١؛ والعقد الفريد ٣/١٢٧، ٤/٣٤؛ والمنصف ١/١٣٨، ٣/٢١.

المعنى: ها أنت وحدك فيبضي واصفري كما يحلو لك. (بخاطب قبرة).

الإعراب: «خلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الفتح. «لك»: جاز ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «الجو»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فبيضي»: الفاء: استئنافية، «بيضي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «واصفري»: الواو: حرف عطف. «اصفري»: تعرب إعراب «بيضي».

وجملة «خلا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بيضي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اصفري».

والشاهد فيه قوله: «الجو» على أنه قد يكون ما بين السماء والأرض، أو ما اتسع من الأودية.

في نحو: «يَغْزُو» و«يَسْرُو» لو قالوا: «اخَوَّ، يَخَوَّ». وتقول في مصدره: «اخْوِيَاء»، و«اخْوِيَاء». ومن قال: «اشْهَبَ» قال: «اخْوِيَاء» ومن ادغم «اقْتَبَلًا»، فقال: «قَتَلًا»، قال: «جَوَّاء».



قال الشارح: تقول في «أفعال» مثل «أخمار» من «الحَوَّة» و«القُوَّة»: «اخَوَّي» و«افَوَّي»، والأصل: «اخَوَّز»، و«افَوَّز»، فوقعت الواو طرفًا متحركة، وقبلها فتحة، فقلبوها أَلَفًا، ولم يدغموا لاختلاف الحرفين وخروجهما بانقلاب الواو الثانية أَلَفًا عن أن يكونا مثليين.

وقوله: لأنّ الادغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو: «يَغْزُو»، و«يَسْرُو» لو قالوا: «اخَوَّز يَخَوَّز»، ليس بصحيح؛ لأن الواو المشددة لا تثقل عليها حركات الإعراب، نحو: «هذا عَدُوٌّ وَعُتُوٌّ». وتقول في مصدره «اخْوِيَاء». هذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه^(١)، والأصل «اخْوِيَاوُ» مثل «أخميمار» و«أشهباب». وإنما قلبوا الواو الوُسْطَى ياءً، لوقوع الياء ساكنة قبلها على حدّ «سَبَدٍ» و«مَيْتٍ». وهذه الياء مبدلة من الألف للكسرة قبلها، وقلبت الواو الأخيرة همزة لوقوعها طرفًا بعد أَلَف زائدة على القاعدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء».

وقال بعضهم: «اخْوِيَاء»، فلم يدغم كما لم يدغم في «سُوَيْر»، إذ كانت الواو بدلًا من أَلَفٍ «سَايَر».

وقد قالوا: «اشْهَبَ»، فحذفوا الياء تخفيفًا لطول الاسم، ومن قال ذلك قال في مصدر «اخَوَّي» «اخْوِيَاء»، فلم يدغم لتوسط الواوين، كما لم يدغم في «اقتتال»؛ لأنّ التائين، وإن كانتا مثليين، فقد قويتا بكونهما حشواً، ولم تُجْعَلَا كالذال من «شَدَّ» و«مَدَّ»، لتطرفهما.

وقد قال بعضهم «قَتَلًا»، فادغم التاء في التاء بعد نقل حركة التاء الأولى إلى «القاف»، ولما تحركت القاف استغنى عن همزة الوصل، فقال: «قَتَلًا». ومن قال ذلك قال: «جَوَّاء»، فادغم الواو في الواو، ونقل حركة الواو الأولى إلى الحاء قبلها، فاستغنى عن همزة الوصل، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

الاذغام

فصل

[الاذغام الواجب والاذغام الجائز]

قال صاحب الكتاب: ثقل النقاء المتجانسين على أليستهم، فعمدوا بالاذغام إلى ضرب من الخفة. والتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، فيجب الاذغام ضرورة، كقولك: «لم يَرُح حَاتِمٌ»، و«لم أَقُلْ لك».

والثاني: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، فيمنع الاذغام، كقولك: «ظَلِلْتُ»، و«رَسُولُ الْحَسَنِ».

والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الاذغام فيه واجب، وذلك أن يلتقيا في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: «رَدٌّ، يَرُدُّ». ما هو فيه جائز، وذلك أن يتفصلا وما قبلهما متحرك، أو مَدَّةٌ، نحو: «أَنْتُمْ تِلْكَ» و«المالُ لزيد»، و«ثَوْبٌ بَكْرٌ»، أو يكونا في حكم الانفصال، نحو: «افْتَتَلَ»، لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي شبيهة بتاء «تِلْكَ».

قال الشارح: اعلم أن معنى الاذغام إدخال شيء في شيء، يقال: أدغمْتُ اللَّجَامَ في قَمِّ الدَّابَّةِ، أي: أدخلته في فيها، وأدغمْتُ الثَّيَابَ في الوعاء: أدخلتها فيه، ومنه قولهم: «حَمَارٌ أَذْغَمٌ»، وهو الذي يسميه العجم دَبَزَجَ، وذلك إذا لم تصدُقْ حُضْرَتُهُ ولا زُرْقَتُهُ، فكأنهما لوان قد امتزجا.

والاذغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والاذغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ومعناه في الكلام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والاذغام، وذلك نحو: «شَدَّ» و«مَدَّ» ونحوهما.

والغرض بذلك طلبُ التخفيف، لأنه ثَقُلَ عليهم التكريرُ والعودُ إلى حرفٍ بعد النطق به، وصار ذلك ضيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيّد، لأنه إذا منعه القيّد من توسيع الخطو، صار كأنه إنما يقيّد قَدْمُهُ إلى موضعها الذي نقلها منه، فثَقُلَ ذلك عليه، فلمّا كان تكريرُ الحرف كذلك في الثقل، حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مَخْرَجِ الحرف المكرّر وضعةً واحدةً، ويرفعوها بالحرفين رفعةً واحدةً، لئلا ينطقوا بالحرف، ثم يعودوا إليه، وهذا المراد من قوله: «ثقل الثقاء المتجانسين على ألسنتهم»، أي: المثلّين اللّذين من جنس واحد، فإذا أسكنوا الأول منهما ادغموا، فيتصل بالثاني، وإذا حرّكوه، لم يتصل به لأن الحركة تحول بينهما، لأن محلّ الحركة من الحرف بعده، ولذلك يمتنع ادغامُ المتحرّك.

والمدغمُ أبدًا حرفان: الأولُ منهما ساكنٌ والثاني متحرّكٌ. وجميعُ الحروف تُدغم ويُدغم فيها إلا الألف؛ لأنها ساكنة أبدًا، فلا يمكن ادغامُ ما قبلها فيها ولا يمكن ادغامها، لأن الحرف إنما يُدغم في مثله، وليس الألف مثل متحرّك، فيصحّ الادغام فيها. واعلم أن الثقاء المثلّين على ثلاثة أضرب:

أحدها أن يسكن الأول ويتحرّك الثاني، وهذا شرط المدغم، فيحصل الادغام ضرورةً سواء أريد أو لم يُرد، إذ لا حاجزَ بينهما من حركة ولا غيرها، نحو: «لم يرح حاتم»، و«لم أقل لك»، فالادغامُ حصل فيهما ضرورةً، لأن الأول اتّصل بالثاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أنّ إسكان الأول لم يكن للادغام بل للجازم، فوجد شرطُ الادغام بحكم الاتفاق من غير قصد، وذلك بأن اعتمد اللسان عليهما اعتماداً واحدةً، لأن المخرج واحدٌ ولا فضل.

وأما الثاني وهو أن يكون المثلّ الأول متحرّكًا، والثاني ساكنًا، نحو: «ظلمت»، و«رسولُ الحسن». وما كان كذلك، فإنّ الادغام يمتنع فيه لأمرين: أحدهما تحرّك الأول، والحرف الأول متى تحرّك امتنع الادغام، لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين، فتعذر الاتصال. والأمر الثاني، سكون الحرف الثاني، والادغام لا يحصل في ساكن؛ لأن الأول لا يكون إلا ساكنًا، فلو أسكن الثاني، لاجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز.

وأما الثالث، وهو أن يتحرّكا معًا، وهما سواء في كلمة واحدة، ولم يكن الحرف مُلحِقًا قد جاوز الثلاثة، ولا البناء مخالفًا لبناء الفعل، فإنه يجب أن يُدغم بأن يسكن المتحرّك الأول ليتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدةً، فيخفّ اللفظ، وليس فيه نقضٌ معنى، ولا لبسٌ، وذلك نحو: «زَدَ يَزُدُّ»، و«شَدَّ يَشُدُّ»، فكلُّ العرب يدغم ذلك.

فإن كان المثالان من كلمتين منفصلتين، كنت مخيراً في الادغام وتركه، وذلك نحو قولك: «أَنْعَثَ تَلَكُ»، و«الْمَالُ لَزِيدٌ» و«ثَوْبٌ بُكْرٌ». فإذا أردت الادغام أسكنت الأول منهما، لأنهما مثالان، فأرادوا أن يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة، فيكون اللفظ بهما أخف، وكلما كثرت الحركات، حُسِنَ الادغام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ﴾^(١) بالادغام، فإن شئت قلت: «وَجَعَلَ لَكَ» من غير الادغام. وإنما كان ترك الادغام جائزاً في المنفصلين، ولم يجز في المتصلين؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين. قال الله تعالى: ﴿أَرْءَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾^(٢) على ما ذكرت لك.

وأما «اقتتل»، فيجوز فيه الوجهان: الادغام والإظهار، فالادغام لاجتماع المثليين في كلمة واحدة. وإذا أدغمت ففيه وجهان: فتح القاف، وكسرها، فالفتح لأنه لما كره ظهور تائين في كلمة، أسكن الحرف الأول، ونقل حركتها إلى القاف، فاستغني عن همزة الوصل، فحذفوها، وقالوا: «قَتَّلَ» بفتح القاف وتشديد التاء. ومن كسر وقال: «قُتِلَ»، فإنه حذف حركة التاء حذفاً، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثم كسر القاف لالتقاء الساكنين.

وأما الوجه الثاني - وهو الإظهار - فلأن التاءين في حكم منفصلين من جهة أن تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلها، بل قد يقع بعدها غير تاء، نحو: «اقتصر»، و«اقترب»، و«ابتدع»، و«ارتوى»، فصارا لذلك كالمنفصلين. وقوله: «فهي شبيهة بتاء تلك» يريد في قوله: «أَنْعَثَ تَلَكُ» أي: هي كالمنفصلة. وهذا موضع جمل، وسيوضح ذلك مفصلاً.



قال صاحب الكتاب: وما هو ممتنع فيه، وهو على ثلاثة أضرب: أحدها أن يكون أحدهما للإلحاق، نحو: «قَزَدِي»، و«جَلَبِي». والثاني أن يؤدّي فيه الادغام إلى لبس مثال بمثال، نحو: «سُرُرِي»، و«طَلَلِي»، و«جُدَدِي». والثالث أن ينفصلا، ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدة، نحو: «قَزَمَ مَالِكِي»، و«عَدُوٌّ وَلِيدِي». ويقع الادغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين، فلا بد من ذكر مخارج الحروف لتعرف متقاربها من متباعدتها.



قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن الادغام إنما جيء به لضرب من التخفيف؛ فإذا أدى ذلك إلى فساد، عدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيب أسهل عندهم. وذلك على ثلاثة أضرب:

(١) النحل: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١، والزخرف: ١٠، ١٢. وفي الطبعين: «وَجَعَلَ لَكَ»، وهذا تحريف.

(٢) الماعون: ١.

أحدهما: أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيداً للإلحاق، نحو قولهم في الفعل: «جَلَبَبَ»، و«شَمَلَلْ»، فالحرف الثاني من المثلين كُزِرَ لِيُلْحَقَ ببناء «دَخَرَجَ»، فلو ادغمت لزم أن تقول: «جَلَبَبَ»، و«شَمَلَلْ»، فُتُسَكِّنُ المِثْلَ الأول، وتنقل حركته إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون مُوَازِنًا لـ«دَحْرَجَ»، فيبطل غرضُ الإلحاق، والأحكام الموضوعَةُ للتخفيف إذا أدت إلى نقص أغراض مقصودة تُركت. ومثله في الاسم «مَهْدَدٌ»، و«قَرَدَدٌ»، و«قُعْدَدٌ»، و«رَمِيدٌ»، فـ«مَهْدَدٌ»: عَلِمَ من أسماء النساء، وهو «فَعْلَلٌ». قال سيبويه^(١): الميمُ فيه من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لادغمت مثل «مَقَرٌ» و«مَرَدٌ»، فثبت أن الدال ملحقة، والملحق لا يَدغم. وكذلك «قُعْدَدٌ» ملحق بـ«بَرثنٍ»، و«رَمِيدٌ» ملحق بـ«زِيرَجٍ»، وكذلك «عَفَنَجَجٍ» و«أَلْنَدَدٌ» ملحقان بـ«مَفَرَجَلٍ» في الخماسي. والضرب الثاني أن يؤدي الادغام إلى لبس، نحو: «سُرُرٍ»، و«طَلَلٍ»، و«جُدَدٍ»، فإنه لا يَدغم المِثْلان هنا، وإن كانا أصليين مثلهما في «شَدَدٌ» و«مَدَدٌ»، من قبل أن الادغام فيها يُخْذِثُ لبساً واشتباةً ببناء ببناء، إذ لو ادغمت لم يُعلم المقصود منها، ألا ترى أنك لو ادغمت فقلت: «طَلَلٌ»، و«سُرُرٌ»، و«جُدَدٌ»، لم يُعلم أن «طَلَلًا» فَعْلٌ، وقد ادغم، لأن في الأسماء ما هو على زنة «فَعْلٍ» ساكن العين، نحو: «صَدَدٌ»، و«جَدَدٌ» ولو ادغم نحو: «سُرُرٌ»، فقبل: «سُرُرٌ»، لم يُعلم هل هو «فَعْلٌ» مثل: «طُئِبٌ» وقد ادغم، أو هو على «فَعْلٍ» أصلاً نحو: «جُبَبٌ»، و«دُرٌّ»، وكذلك «جُدَدٌ». ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو: «شَدَدٌ»، و«مَدَدٌ»؛ لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثة ما هو على زنة «فَعْلٍ» ساكن العين، فيلتبس به.

وأما الضرب الثالث، فهو أن يلتقي المِثْلان من كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن، نحو: «قَرُمَ مَالِكٌ»، فإنك لو ادغمت ههنا الميم في الميم، لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز. فأما ما يحكى من الادغام الكبير لأبي عمرو من «تَحَنُّنٌ نَقَصٌ»^(٢)، فليس بادغام عندنا، وإنما يقول به الفراء، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها، لا على إذهابها بالكلية. ولما كان الادغام إنما هو تقريب صوت من صوت، فقد يقع في المتقاربين، كما قد يقع في المثلين. وإذا كانت كذلك، فلا بد من معرفة مخارج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتباينين.

فصل

[مخارج الحروف]

قال صاحب الكتاب: ومخارجُها ستة عشر، فللهمة والهاء والألف أنقضى الخلق،

(١) الكتاب ٣٠٩/٤.

(٢) يوسف: ٣، والكهف: ١٣.

وللمين والحاء أوسطه، وللمين والحاء أدناه، وللقال أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللکاف من اللسان والحنك ما يلي مَخْرَجِ القاف، وللميم والشين والياء وَسَطُ اللسان، وما يحاذيه من وسط الحنك، وللضاد أَوَّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ولللام ما دون أَوَّل حافة اللسان إلى منتهى طَرَفه وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فَوَيْقِ الضاحك والنايب والرباعية والثنية، وللنون ما بين طرف اللسان وفَوَيْقِ الثنايا، وللراء ما هو أَدخَلَ في ظَهْرِ اللسان قليلاً من مخرج النون، وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان، وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وللفاء باطنُ الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.



قال الشارح: لما كان الغرض من الادغام تقريب الأصوات بعضها من بعض وتداخلها، والحرف إنما هو صوتٌ مقروءٌ في مخرج معلوم، وجب معرفة مخارج الحروف ليُعلم المتقارب من المتباعد.

وجملة مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً، والمخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده. فمن ذلك الحلق، وفيه ثلاثة مخارج، فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها لتباعدها، ثم الهاء، وبعدها الألف، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، ثم الهاء. ومخرج الهاء هو مخرج الألف، لا قبله، ولا بعده، والذي يدل على فساده أننا متى حركنا الألف، انقلبت إلى أقرب الحروف إليها، وهي الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها، لكانت أقرب إليها من الهمزة، فكان ينبغي إذا حركتها أن تصير هاء. ثم العين والحاء من وَسَطِ الحلق.

وروى الليث عن الخليل أن الألف والواو والياء والهمزة جوف، لأنها تخرج من الجوف، ولا تقع في مَدرَجِه من مدارج الحلق، ولا اللهاة، ولا اللسان، إنما هي هواء، وكان الخليل يقول: الألف والواو والياء هوائية، أي: أنها في الهواء.

وأقصى الحروف العين، ثم الحاء، ثم الهاء. فلولا بحة في الحاء، لكانت كالعين. ولولا هبة في الهاء، لكانت كالحاء لقربها منها. فهذه الثلاثة في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض. وللمين والحاء أدنى الحلق، فالحاء أقرب إلى الفم من الغين.

والقاف والكاف في حيز واحد، فالكاف أرفع من القاف، وأدنى إلى مُقدِّمِ الفم، وهما نهويّتان، لأن مبدأهما من اللهاة، ثم الجيم والشين والياء، ولها حيز واحد، وهو

وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي شَجَرِيَّة. والشَّجَرُ: مَفْرُجُ الفم، لأن مبدأها من شجر الفم، يقال: «اشتجر الرجل» إذا وضع يده تحت شجره على حنكه. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣٦٤ - نَامَ الْخَلِي وَنَمْتُ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ
والضاد من حيز الجيم والشين والياء، ولها حيزٌ واحدٌ؛ لأنها تقرب من أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلّا أنّك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

واللام والنون والراء من حيز واحد، وبعضها أرفع من بعض، فاللام من حافة اللسان من آخرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فَوَيْقَ الضاحك والناب والرّباعية والثنية. ومن خلف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون، ومن مخرجه، غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وهي ذَلْقِيَّةٌ، يقال: «حرفٌ أدْلَقُ»، وذَلَقُ كل شيء: تحديده طرفه وكذلك ذَوْلَقُهُ.

والطاء والذال والتاء من حيز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وهي

١٣٦٤ - التخرّيج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٣٧ (صوب)؛ والتنبية والإيضاح ١/ ١٠٦؛ وتاج العروس ١٢/ ١٤٢ (شجر)؛ ومجمل اللغة ٣/ ٢٥٤؛ وأساس البلاغة (ذبيح)؛ وللهمذلي في تاج العروس ٣/ ٢١٦ (صوب).

اللغة والمعنى: «الخلي»: غير العاشق، من بلا هم. المشتجر: المتداخل مع بعضه، أسند وجهه بيده واتكأ على مرفقه. الصاب: شجر مرّ. المذبوح: المشقوق.

نام من لا هم له، بينما قضيت الليل ساهراً، أسند رأسي بيدي وأتكأ على مرفقي، وكأن شجر الصاب المر مشقوق، يتقطر صابه في عيني.

الإعراب: «نام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخلي»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ونمت»: الواو: حرف عطف، «نمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الليل»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: نمت في الليل. «مشتجراً»: حال منصوب بالفتحة. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «عيني»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة. «فيها»: جاز ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما «مذبوح». «الصاب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، «مذبوح»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «نام الخلي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «نمت». وجملة «كأن عيني...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الصاب مذبوح فيها»: في محلّ رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «نام الليل مشتجراً» حيث جاء الاشتجار بمعنى وضع اليد تحت الوجه متكئة على المرفق.

نُطْعِيَّةٌ؛ لأنَّ مبدأها من يُنْطَعُ الغار الأعلى، وهو وسطه يظهر فيه كالتحزير، ثم الصاد والسين والزاي من حَيَزَ واحد، وهو ما بين الثنايا وطرف اللسان، وهي أَسْلِيَّةٌ؛ لأنَّ مبدأها من أَسَلَّه اللسان، وهو مستَدَقُّ طرف اللسان، وهي حروف الصفير.

والظاء والذال والثاء من حَيَزَ واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وبعضها أرفَعُ من بعض، وهي لِقْوِيَّةٌ؛ لأنَّ مبدأها من اللُّثَّة، والفاء والباء والميم من حَيَزَ واحد وهي الشفة، ويقال لها لذلك: «شَفْهِيَّةٌ»، و«شَفْوِيَّةٌ»، فالفاء من باطن الشفة السُّفْلَى وأطراف الثنايا العُلَى.

ومما بين الشفتين مخرجُ الميم والباء؛ إلا أنَّ الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسميها كالنون؛ لأنَّ النون المتحرَّكة مُشْرَبَةٌ غَنَّةً، والغنة من الخياشيم. والواو أيضًا فيها غنة، إلا أنَّ الواو من الجَوْف؛ لأنها تهوى من الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف، كما أنَّ الشين تنفُش في الفم حتى تتصل بمخرج اللام. وهذه الاتصالات تُقَرَّبُ بعض الحروف من بعض وإن تراخت مخارجُها، فاعرفه.

فصل

[حروف العربية]

قال صاحب الكتاب: ويرتقي عددُ الحروف إلى ثلاثة وأربعين، فحروفُ العربية الأصولُ تلك التسعة والعشرون، ويتفرع منها ستة مأخوذٌ بها في القرآن، وكلُّ كلام فصيح، وهي: النون الساكنة التي هي غَنَّةٌ في الخيشوم، نحو: «عَنكَ»، وتُسمى النون الخفيفة والخفيفة. وألفًا الإمالة والتفخيم، نحو: «عالِم»، و«الصَّلَاة». والشين التي كالجيم، نحو: «أَشَدُّ». والصاد التي كالزاي، نحو: «مَضَدِر». والهمزة بين بين، والبواقي حروفٌ مستهجنة، وهي الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالکاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.



قال الشارح: اعلم أنَّ أصل حروفِ المُعْجَم عند الجماعة تسعة وعشرون حرفًا على ما هو المشهور من عددها. أولُها الهمزة، ويقال لها: «الألف»، وإنَّما سَمَّوها ألفًا؛ لأنها تُصَوَّرُ بصورة الألف، فلفظُها مختلف، وصورتُها وصورة الألف اللينة واحدة، كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء، لفظُها كُلُّها مختلف، وصورتُها واحدة. وكان أبو العباس المبرِّد بعدها ثمانية وعشرين حرفًا، أولُها الباء، وآخرها الياء، ويدع الهمزة من أولها؛ ويقول: الهمزة لا صورة لها، وإنَّما تُكْتَبُ تارةً واوًا، وتارةً ياءً، وتارةً ألفًا، فلا أعدها مع التي أشكالُها محفوظةٌ معروفةٌ، فهي جاريةٌ على الألسُن موجودةٌ في اللفظ، ويستدل عليها بالعلامات في الخط، لأنه لا صورة لها.

والصواب ما ذكره سيبويه^(١) وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً، أولها الهمزة، وهي الألف التي في أول حروف المعجم: وهذه الألف هي صورتها على الحقيقة، وإنما كتبت تارة واوًا وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها، لم تكن إلا ألفاً على الأصل، ألا ترى أنها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا محققة، لا يمكن فيه تخفيفها، وذلك إذا وقعت أولاً، لا تكتب إلا ألفاً، نحو: «أَعْلَمُ»، «إِذْقَبْ»، «أُخْرِجْ»، وفي الأسماء «أَحْمَدُ»، «إِبْرَاهِيمُ»، «أُتْرَجَّةٌ». وذلك لما وقعت أولاً، لم يمكن تخفيفها لقربها من الساكن، فكما لا يُبتدأ بساكن، كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه.

وأمر آخر يدل أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سمّيته، ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك إذا قلت: «ياء» ففي أول حروفه ياء، وإذا قلت: «تاء» ففي أول حروفه تاء، وكذلك جيمٌ ودالٌ وسائر حروف المعجم، فكذاك إذا قلت: «ألف» فأول الحروف التي نطقت بها همزة، فدل ذلك أن صورتها صورة الألف. فأما الألف اللينة التي في نحو: «قال»، و«بأع»، فإنها مدّة لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن تسميتها على منهاج إخراجها؛ لأنه لا يمكن النطق بها في أول الاسم، كما أمكن النطق بالجيم والدال وغيرهما، فنطقوا بها البتّة، ولم يمكن النطق بها منفردة، فدعموها باللام؛ ليصح النطق بها، كما صحّ بسائر الحروف غيرها.

وقد يلحق هذه الحروف التسعة والعشرين ستة أخرى تتفرّع منها، فتصير خمسة وثلاثين حرفاً، فهذه الستة فصيحة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي النون الخفيفة، ويقال: «الخفيفة»، والهمزة المخففة، وهي همزة بين بين، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وإنما كانت هذه الحروف فروعاً؛ لأنهن الحروف التي ذكرناها لا غيرهن، ولكن أزلن عن معتمدهن، فتغيّرت جروسهن، والمراد بها ما ذكرنا.

فالنون الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو: «مبك» و«عنك»، فهذه النون مخرجها من الخيشوم، وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، والدال، والتاء، والذال، والثاء، والفاء، فهي متى سكنت، وكان بعدها حرف من هذه الحروف، فمخرجها من الخيشوم، لا علاج على الفم في إخراجها. ولو نطق بها الناطق مع أحد هذه الحروف، وأمسك أنفه، لبان اختلالها. وإن كانت ساكنة، وبعدها حرف من حروف الحلق الستة، فمخرجها من الفم من موضع الرء واللام،

وكانت بينة غير خفية، وذلك من قبل أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفم، لأنهن يُخَالِطُنَهَا، وتبينت عند حروف الحلق لبُغْدَهْنِ عن الحرف الذي يخرج منه الغنة. فإذا لم يكن بعدها حرف البتة، كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: «مِنْ»، و«عَنْ» ونحوهما مما يوقَّف عليه.

فأما همزة بين بين فهي الهمزة التي تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مكسورة، كانت بين الهمزة وبين الياء، وإذا كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف. وقد تقدّم بعض ذلك في همزة بين بين.

وأما ألف التفخيم فإن يُنْحَى بها نحو الواو، فكتبوا: «الصَّلَاة» و«الزَّكَاة» و«الحَيَاة» بالواو على هذه اللغة.

وأما ألف الإمالة، فُتَسَمَّى ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت، ونقصان الجهر فيه، وهي بالضد من ألف التفخيم؛ لأنك تنحو بها نحو الياء، وألف التفخيم تنحو بها نحو الواو.

وأما الشين التي كالجيم، فقولك في «أَشْدَقُ»: «أَجْدَقُ»، لأن الدال حرف مجهور شديد، والجيم مجهور شديد، والشين مهموس رخو، فهي ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقرَّبوها من لفظ الجيم؛ لأن الجيم قريبة من مخرجها موافقة الدال في الشدة والجهر.

وكذلك الصاد التي كالزاي، نحو قولهم في «مصدر»: «مُصدر»، وفي «يصدق»: «يُصدق» وقد قُرئ: «الصراط المستقيم»^(١) بإشمام الصاد الزاي، وهي قراءة حمزة. وعن أبي عمرو فيها أربع قراءات، منها «الصراط» بين الصاد والزاي، رواها غزيان بن أبي شيبان، قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: «الصراط» بين الصاد والزاي، كأنه أشرب الصاد صوت الزاي حتى ثوَّف الطاء في الجهر، لأن الصاد مهمومة، والطاء والدال مجهورتان، فبينهن تناف وتنافر، فأشربوا الصاد صوت الزاي، لأنها أختها في الصغير والمخرج، وموافقة للطاء والدال في الجهر، فيتقارب الصوتان، ولا يختلفان.

ويتفرع منها أيضًا ثمانية أحرف غير مستحسنة وهي: الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء، فهذه حروف مسترذلة غير مأخوذ بها في القرآن العزيز، ولا في كلام فصيح.

فأما الكاف التي بين الجيم والكاف، فقال ابن دُرَيْد: هي لغة في اليمن، يقولون في «جَمَلٍ»: «كَمَلٍ»، وفي «رَجُلٍ»: «زَكُلٍ». وهي في عَوَامٍ أهل بغداد فاشية شبيهة بالثَغَّة.

والجيم التي كالكاف كذلك، وهما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل إحداهما الجيم، وأصل الأخرى الكاف، ثم يقلبونهما إلى هذا الحرف الذي بينهما.

وأما الجيم التي كالشين، فهي تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دالٌ أو تاء، نحو قولهم في «اجتمعوا»، و«الأجدر»: «اشتمعوا»، و«الأشدر»، فتقرب الجيم من الشين، لأنهما من مخرج واحد، إلا أن الشين أبين وأقش، فإن قيل: فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جُعِلت في الحروف المستحسنة، وبين الجيم التي كالشين حتى جُعِلت في الحروف المستهجنة؟ قيل: إن الأول كُرِه فيه الجمع بين الشين والدال لِمَا بينهما من التباين الذي ذكرناه؛ وأما إذا كانت الجيم مقدّمة كـ«الأجدر»، و«اجتمعوا»، فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد ما بين الشين والدال؛ فلذلك حُسِّنَ الأول وضعف الثاني.

وأما الطاء التي كالطاء، فإنها تُسَمَّع من عَجَمٍ أهل العراق كثيراً، نحو قولهم في «طالب»: «تالب»؛ لأن الطاء ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء، تكلّفوا ما ليس في لغتهم، فضعف لفظهم بها.

والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم، فرُبّما أخرجوها طاء، وذلك أنهم يُخْرِجونها من طرف اللسان وأطراف الشايات، وربّما راموا إخراجها من مخرجها، فلم يَتَأَتَّ لهم، فخرجت بين الضاد والطاء.

ومثال الصاد كالسين قولهم في «صَبَغ»: «سبغ»، وليس في حسن إبدال الصاد من السين، لأن الصاد أمضى في السمع من السين، وأصغر في الفم.

ومثال الظاء كالطاء قولهم في «ظلم»: «ثلّم».

ومثال الباء كالفاء قولهم في «بورٍ» «فورٍ»، وهي كثيرة في لغة الفُرس. وكأن الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة قومٌ من العرب خالطوا العجم، فتكلّموا بلغاتهم، فاعرفه.

فصل

[أقسام الحروف وصفاتها]

قال صاحب الكتاب: وتنقسم إلى المجهورة والمهموسة، والشديدة والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة، والمُطَبَّقة والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، وحروف القلقلّة، وحروف الصّفِير، وحروف الدّلالة، والمُضْمَنَة، واللّينة، وإلى المنحرف، والمكزّر، والهاوي، والمهتوت.

فالمهجورة ما عدا المجموعة في قولك: «مَسْتَحْشَكَ خَصَفَةً»، وهي المهموسة. والجَهْرُ إشباع الاعتماد في مخرج الحرف، ومنع النَّفَس أن يجري معه، والهُنَس بخلافه. والذي يتعرّف به تباينُهُما أنك إذا كررت القاف، فقلت: «قَقَقْ»، وجدت النَّفَس محصوراً، لا تُحَسُّ معها شيء منه، وتُرَدُّ الكاف، فتجد النَّفَس مقادراً لها ومساوفاً لصوتها.

والشديدة ما في قولك: «أَجَذْتُ طَبَقَكَ»، أو «أَجَذْتُ قَطَبْتَ». والرخوة ما عداها، وعدا ما في قولك: «لَمْ يَزُوعْنَا»، أو «لَمْ يَزَعُونَا». وهي التي بين الشديدة والرخوة. والشدة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه، فلا يجري. والرخاوة بخلافها، ويتعرّف تباينُهُما بأن تَقِف على الجيم والشين، فتقول: «الحَجَج»، و«الطُّش»، فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مده، وصوت الشين جارياً تمّده إن شئت، والكون بين الشدة والرخاوة أن لا يَتِمَّ لصوته الانحصار ولا الجزئي، كوقوفك على العين، وإحساسك في صوتها بشبه الانسلاخ من مخرجها إلى مخرج الحاء.

والمُطَبِّقَةُ: الضاد والطاء والصاد والظاء، والمتفتحة ما عداها. والإطباق أن تُطْبِق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه.

والمستعلية الأربعة المُطَبِّقَةُ، والحاء والغين والقاف. والمنخفضة ما عداها. والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تُطْبِقْ، والانخفاض بخلافه.

وحروف القَلْقَلَة ما في قولك: «قَذَّ طَبَّحَ». والقَلْقَلَة ما تُحَسُّ به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط.

وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، لأنها يُصَفَّر بها.

وحروف الذَّلَاقَة ما في قولك: «مُرَّ يَنْقَل». والمُصَمِّتَة ما عداها. والذَّلَاقَة الاعتماد بها على ذَلَقِ اللسان، وهو طرفه، والإصمات أنه لا يكاد يُبْنَى منها كلمة رابعة أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذَّلَاقَة، فكأنه قد صُمِّت عنها.

واللينة حروف اللين، والمنحرف اللام. قال سيبويه^(١): هو حرف شديد جَرَى فيه الصوت، لانحراف اللسان مع الصوت.

والمكرّر الراء، لأنك إذا وقفت عليه، قَعَرَّ طرف اللسان بما فيه من التكرير.

والهاوي الألف، لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو.

والمهتوت التاء لضغفها وخفائها. وصاحب العين^(٢) يسمي القاف والكاف لهويتين،

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(٢) أي: الخليل بن أحمد الفراهيدي.

لأنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنَ اللَّهَاءِ. والجِيمُ والشَّيْنُ والضَّادُ شَجَرِيَّةٌ، لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ شَجَرِ الْقَمِّ، وهو مَفْرُجُهُ، والضَّادُ والسَّيْنُ والزَّاي أَسَلِيَّةٌ، لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ، والطَّاءُ والدَّالُ والثَّاءُ نَظْمِيَّةٌ، لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ نِطْعِ الْغَارِ الْأَعْلَى، والطَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ لَثَوِيَّةٌ، لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ اللَّيْثَةِ، والراءُ واللامُ والنونُ ذَوَلْقِيَّةٌ؛ لأنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ ذَوَلْقِ اللِّسَانِ، والواوُ والقافُ والبَاءُ والميمُ شَفَوِيَّةٌ، أو شَفَهِيَّةٌ، وحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ جُوفًا.



قال الشارح: اعلم أننا قد ذكرنا عدَّة الحروف أصولها وفروعها، ولها انقساماتٌ بعد ذلك، نحن نذكرها، فمن ذلك انقسامها إلى الجهر والهمس. فالمهموسة عشرة أحرف، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسَّيْنُ، والضَّادُ، والثَّاءُ، والشَّيْنُ. والثَّاءُ، والقافُ، وتجمعها في اللفظ «ستشحتك خصفه». وباقي الحروف الآخر تسمَّى مجهورة؛ لأنَّ الهمس الصوتُ الخفيُّ، فضعف الاعتمادُ فيها، وجرى النَّفْسُ مع ترديد الحرف لضعفه. وضبطنا المهموسة بما ذكرنا من قولنا: «ستشحتك خصفه» ليسهل ضبطها لقلَّة من يصل إليها؛ لأنها في آخر كُتُب النحو.

وللحروف أقسامٌ أُخَرُ إلى الشَّدة والرخاوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية أحرف، وهي الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطَّاءُ، والدَّالُ، والثَّاءُ، والبَاءُ، وتجمعها في اللفظ «أجدت طبقك» أو «أجدك قطبت».

والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضًا، وهي الألف، والعين، والباء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، وتجمعها في اللفظ «لم يَزْعَوْنَا»، وإن شئت قلت: «لَمْ يَزْعَوْنَا». وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة. ومعنى الشديدة أنه الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وذلك أنك لو قلت: «الحَيَّ» ومددت صوتك لم يجز، وكذلك لو قلت: «الحَقُّ»، و«الشُّطُّ»، ثم رُمْتَ مدَّ صوتك في القاف والطَّاء، لكان ممتنعًا.

والرَّخْوُ هو الذي يجري فيه الصوتُ، ألا ترى أنك تقول: «هو الْمَسُّ والرَّشُّ والسُّخُّ» ونحو ذلك، فتجد الصوت جارياً مع السَّيْنِ والشَّيْنِ والحاء. والفرق بين المجهورة والشديدة أنَّ المجهورة يقوى الاعتمادُ فيها، والشديدة يشتدُّ الاعتمادُ فيها بلزومها موضعها لا بشدة الوقع، وهو ما ذكرناه من الضَّغْطِ، ألا ترى أنَّ الذَّالَ والطَّاءَ مجهورتان غير مضبوطتين، فتقول: «إِذَا ظَ» فيجري معها صوتُ ما.

والفرق بين المهموسة والرخوة أنَّ المهموسة هي التي تتردَّد في اللسان بنفْسِها أو بحرف اللين الذي معها، ولا يمتنع النَّفْسُ والصوتُ الذي يخرج معها نَفْسٌ، وليس من الصدر؛ وأمَّا الرخوة فهي التي يجري النَّفْسُ فيها من غير ترديد، وهو صوتٌ من الصدر؛

وأما التي بين الرخوة والشديدة فهي شديدة في الأصل، وإنما يجري النَّقْسُ معها لاستعانتها بصوت ما جاوزَ من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلمُ عند لفظه بها بصوت الحاء، وكاللام التي يجري فيها الصوتُ لانحرافها واتصالها بما قدّمنا ذكره من الحروف، كالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنة، وكحروف المدة واللين التي يجري فيها الصوتُ للينها.

ومن أقسامها المُطَبِّقَة والمنفتحة؛ فأما المطبقة فأربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق. والإطباق أن ترفع ظهرَ لسانك إلى الحنك الأعلى مُطَبِّقًا له، ولولا الإطباقُ لصارت الطاء دالًّا، والصاد سينًا، والظاء ذالًّا، ولخرجت الضادُ من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيءٌ غيرها، فتزول الضادُ إذا عِدِمَتِ الإطباقُ البتة.

وأما المستعلية والمنخفضة، فمعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وثلاثة لا إطباق مع استعلائها، وهي الخاء والغين والقاف، وما عداها فمنخفض.

وأما حروف القلقلة فهي خمسة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، ويجمعها «قد طبع». وهي حروف تخفى في الوقف، وتُضَغِّطُ في مواضعها، فيُسْمَعُ عند الوقف على الحرف منها نبرةٌ تتبعه. وإذا شددت ذلك وجدته، فمنها القاف، تقول: «الحق»، ومنها الكاف إلا أنها دون القاف، لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن ذلك الصوت، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحلت بينه وبين الاستقرار.

وهذه القلقلة بعضها أشد حصرًا من بعض كما ذكرنا في القاف. وسُميت حروف القلقلة، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحصر والضغطة نحو: «الحق»، «أذهب»، «اخلط»، «أخرج». وبعض العرب أشد تصويتًا من بعض.

ومن ذلك حروف الصغير، وهي: الصاد، والزاي، والسين، لأن صوتها كالصغير، لأنها تخرج من بين الشايات، وطرف اللسان، فينحصر الصوتُ هناك ويُضَقَّرُ به.

ومن ذلك حروف الذلاقة، وهي ما في «مر بنفل». وقيل لها ذلك؛ لأنها تخرج من دَوَلَقِ اللسان، وهو صدره وطرفه، ولا تكاد تجد اسمًا رباعيًا أو خماسيًا حروفه كلها أصولًا عاريًا من شيء من هذه الحروف الستة.

وأما المُصَمِّتَة فما عدا حروف الذلاقة، وقيل لها مصممة كآته صُمِّتَ عنها أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرأة من حروف الذلاقة، كأنها أصمّت عن ذلك، أي: أسكتت. وقيل: إنما قيل لها مصممة لاعتياصها على اللسان.

ومنها الحروف اللينة، وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المد واللين، وقيل لها ذلك لانتساع مخرجها. والمَقْطَعُ إذا اتسع انتشار الصوت ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وُضَلِبَ، إلا أن الألف أشد امتداداً واستطالةً، إذ كان أوسع مخرجاً، وهي الحرف الهائوي، وقد ذكرت قبل.

ومنها المنحرف، وهو اللام؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتاً مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما قُوِّيَقُهما. قال سيبويه^(١): وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت.

ومن ذلك المكرّر، وهو الراء، وذلك إذا وقفت عليه، رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين.

والهائوي الألف، ويقال له: «الجزسي»؛ لأنه صوت لا معتمد له في الحلق. والجرس الصوت، وهو حرف اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الواو والياء، لأنك تضم شفتيك في الواو، وترفع لسانك إلى الحنك في الياء؛ وأما الألف، فتجد الفم والحلق مفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا حصر. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لانتساع مخرجها وأخفاهن، وأوسعهن مخرجاً الألف.

ومنها المهتوت، وهو التاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء من قولهم: «رجلٌ مِهْتُ وهْتَاتُ»، أي: خفيف كثير الكلام. وكان الخليل يسمي القاف والكاف لهويتين، لأن مبدأهما من اللهاة، واللهاء: أقصى سقف الفم المطبق على الفم، والجمع اللها.

والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم، والشجر ما بين اللّخيتين. والضاد والسين والزاي أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان. والطاء والذال والطاء لثوية، لأن مبدأها من اللثة. والراء والنون واللام ذولقية، لأن مبدأها من ذولق اللسان. والطاء والذال والتاء نطعية، لأن مبدأها من نطع الفم. وقد ذكرنا ذلك أول، وإنما أعدناه ههنا ليُعرف ما يحسن فيه الادغام، وما لا يحسن، وما يجوز فيه، وما لا يجوز على ما سيأتي، فاعرفه.

فصل

[كيفية الادغام]

قال صاحب الكتاب: وإذا ريم ادغام الحرف في مُقَابِرِهِ فلا بد من تقدمة قلبه إلى لفظه ليصير مثلاً له، لأن محاولة ادغامه فيه كما هو مُحَال، فإذا رُمِتْ ادغام الدال في

السين من قوله عز وجل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقٍ﴾^(١) فأقلب الدال أولاً سيناً، ثم ادغمها في السين، فقل: ﴿يَكَا سَنَا بَرْقَه﴾. وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾^(٢).

قال الشارح: الحروف المتقاربة في الادغام كالأمثال؛ لأن العلة الموجبة للادغام في المثلين موجودة في المتقاربين، إذ قربت منها، وذلك لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه ولذلك شبه بتمشي المقيّد؛ لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها الذي كانت فيه، أو قريباً منه، فيشغل ذلك عليه. كذلك اللسان إذا رفعته عن مكان، وأعدته إليه، أو إلى قريب منه، ثقل ذلك، فلذلك وجب الادغام، إلا أنك إذا ادغمت المثلين المتحركين، عملت شيئين: أسكنت الأول وادغمته في الثاني مثل «جعل لك»، و«جعل لهم».

فإن كان الأول ساكناً قبل الادغام عملت شيئاً واحداً، وهو الادغام مثل: «قل له»، و«اجعل له». وإذا ادغمت المتقاربين المتحركين، عملت ثلاثة أشياء: أسكنت الأول منهما، وقلبت الحرف الأول إلى لفظ الثاني، وادغمت، نحو «بيئت طائفة». وإن كان أحد المتقاربين ساكناً في أصله مثل لام المعرفة؛ فليس إلا غملاًن: قلب الأول، وادغامه، مثل: «الرجل»، و«الذاهب»؛ لأن لام المعرفة في اللفظ من لفظ الحرف الذي بعدها، وهي لام في الخط. فإذا التقى حرفان متقاربان ادغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني. فلو أخذت في ادغام المقارب في مقاربه من غير قلب، استحال؛ لأن الادغام أن تجعل الحرفين كحرف واحد، ترفع اللسان بهما رفعة واحدة، وذلك لا يتأتى مع اختلاف الحرفين، لأن الحرفين، وإن تقارب مخرجاهما، فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أن يقع عليهما رفعة واحدة، فلذلك وجب قلبه إلى لفظ الثاني.

وهذا معنى قوله: «إذا ريم ادغام الحرف في مقاربة»، أي: إذا قصد، وطلب. فعلى هذا لا يصح الادغام على الحقيقة إلا في المثلين. من ذلك قوله عز وجل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقٍ﴾^(٣)، فإذا أردت ادغام الدال في السين لتقارب مخرجيهما، أبدلت من الدال سيناً، ثم ادغمت السين في السين، وقلت: «يكا سَنَا بَرْقَه».

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾^(٤)، تبدل من التاء طاء، ثم ندغمها حيثنذ. وهذا الإبدال إنما يكون في المنفصلين بسكون الحرف الأول، لأنه لام، ولا يُجزل بيناء الكلمة.

(٣) النور: ٤٣.

(٤) آل عمران: ٧٢.

(١) النور: ٤٣.

(٢) آل عمران: ٧٢.

وهذا القلب والادغام على ثلاثة أضرب: ضرب يُقلب الأول إلى لفظ الثاني، ثم يُدغم فيه، وهذا حقّ الادغام، وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأول، فيتمثل الحرفان، فيُدغم الأول في الثاني، وضرب يُبذل الحرفان معاً فيه مما يقاربهما، ثم يدغم أحدهما إلى الآخر، وسيوضح ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى.

فصل

[أوجه التقاء الحرفين المتقاربين]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة، أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة، نُظر: فإن كان ادغامهما يؤدي إلى لبس، لم يجز، نحو: «وَتَدَّ» و«عَتَدَ»، و«وَتَدَّ يَتَدُّ»، و«كُنَيْتُ»، و«شَاةٌ زَنْمَاءٌ»، و«غَنَمٌ زَنْمٌ». ولذلك قالوا في مصدر «وَوَطَّدَ»، و«وَوَتَّدَ»: «طَدَّةٌ»، و«تَدَّةٌ». وكرهوا «وَوَطَّدَا»، و«وَوَتَّدَا»؛ لأنهم من بيانه وادغامه بين ثقل ولبس، وفي «وَوَتَّدَ يَتَدُّ» مانع آخر، وهو أداء الادغام إلى إعلالين، وهما حذف الفاء في المضارع والادغام، ومن ثم لم يبنوا نحو: «وَوَدَّدْتُ» بالفتح؛ لأن مضارعه «كان يكون» فيه إعلالان، وهو قولك: «يَتَدُّ». وإن لم يلبس، جاز، نحو: «امْحَى»، و«هَمَرِشَ»، وأصلهما: «انْمَحَى»، و«هَمَرِشَ»، لأن «افْعَلَ» و«فَعْلِلًا» ليس في أبنيتهم، فأمن الإلباس. وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مدة، فالادغام جائز؛ لأنه لا لبس فيه، ولا تغيير صيغة.



قال السارح: اعلم أن الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الادغام؛ لأن المتقاربين كالمتماثلين؛ لأنهما من حيز واحد، فالعلة الموجبة للادغام في المثليين قريب منها في المتقاربين، لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك شبه بمشي المقيد. فإذا التقى حرفان متقاربان، ادغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني. فعلى هذا لا يصحّ الادغام إلا في مثليين، إذ لو تركته على أصله من لفظه، لم يجز ادغامه لما فيهما من الخلاف، لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محال؛ لأن لكل حرف منهما مخرجاً غير الآخر.

ولا يمتنع ذلك في المتماثلين؛ لأن المخرج واحد يمكن أن يجمعهما في العمل، فيقع اللسان عليهما وقفاً واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان. فالادغام في المتقاربة على التشبيه بالأمثال، فكلما كانت أشدّ تقارباً، كان الادغام فيهما أقوى. وكلما كان التقارب أقل، كان الادغام أبعد.

والحروف المتقاربة كالمتماثلة في أنها تكون منفصلة أو متصلة، فالمنفصلة ما كان

من كلمتين، والمتصلة ما كان في كلمة واحدة. فما كان من ذلك متصلاً في كلمة واحدة، نُظِر: فإن كان الأول متحركاً لم يُدْغَم؛ لضعف الادغام في المتقاربين؛ لأنّ الادغام لما كان في المتماثلين هو الأصل، أسكن الأول منهما، وأدْغَم في الثاني، كقولك: «شُدَّ»، و«مُدَّ»، و«يُشَدُّ»، و«يُمَدُّ». ولا يُفعل مثل ذلك في المتقاربين، إذا كان الأول متحركاً، لأنه يصير كإعلالين: الإسكان والقلب، فإن أسكنت الحرف الأول من المتقاربين تخفيفاً على حذف الإسكان في «كثِفَ»، و«فَخِذَ» لأجل الادغام جاز حينئذ الادغام، فتقول في «وَيْدَ»، و«عَتِدَ»: «وتد» و«عُتد»، بالإسكان للتخفيف، ثم تقول: «وُدَّ»، و«عُدَّ» بالادغام.

والأكثر في هذا أن لا يُدْغَم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم يقولوا في الفعل من نحو: «وَتَدَّ يَتَدُّ»: «وَدَّ يَدُّ»؛ لئلا يتوهم أنه فعلٌ من تركيب «ودد»، مع أنهم لو قالوا: «يَدُّ» في «يَتَدُّ»، لتوالى إعلالان: حذف الواو التي هي فاء، وقلبُ التاء إلى الدال.

وكذلك كرهوا الادغام في «كُنَيْتَ»، و«شَاؤَ زَمَاءُ»، وهي التي يتدلى في خلقها شبه اللّحية، ولا يكون ذلك إلا في المتغز. وقالوا: «عَتَمَ زُنْمٌ»، فلم يدغموا، فيقولوا: «كُنَيْتَ»، و«زَمَاءُ»، و«زُنْمٌ».

ومثله: «قَنَاءَ» و«قُنَيْتَ»، أظهروا في ذلك كله، ولم يدغموا كراهية الإلباس، فيصير كأنه من المضاعف؛ لأن هذه الأمثلة قد تكون في كلامهم مضاعفاً. ألا ترى أنهم قد قالوا: «أَمَحَى الشَّيْءَ» فاذغموا حين أمنوا الإلباس، لأنّ هذا المثال لا يضاعف فيه الميم؟ قال سيبويه^(١): وسمعتُ الخليل يقول في «انفعل» من «وَجَلَّ»: «أَوْجَلَّ»، كما قالوا: «أَمَحَى»؛ لأنها نونٌ زبدت في مثالٍ لا يضاعف فيه الواو.

وقالوا: «هَمَرَشَ» في «هَمَرَشَ»، فاذغموا حيث لم يخافوا الإلباس، لأنه لم يأت من بنات الأربعة مضاعفٌ العين. والهَمَرَشُ العجوز المُسِنَّة، وهو خماسيٌّ مثلُ «جَحْمَرَشٍ».

وقوله: ومن ثم لم يبنوا من نحو: «وددت» «فَعَلْتُ» بالفتح، يريد أنهم قالوا: «وَدِدْتُ أَوْدَ» من «المَوْدَّة»، فبنوا الفعل في الماضي على «فَعِلْتُ» بالكسر؛ ليكون المضارع على «يَفْعَلُ» مثل «يَوْجَلُ». ولا يلزم فيه حذف الفاء التي هي الواو، ولو بُنِيَ على «فَعَلْتُ» بالفتح، لزم المضارع «يَفْعَلُ» بالكسر، وكنتُ تحذف الواو على حذفها في «يَعِيدُ»، ثم تدغم الدال في الدال بعد إسكانها، فيتوالى إعلالان، فاعرفه.

فصل

[موانع الادغام في الحرفين المتقاربين،

ومواضع الادغام في الحرفين المتباعدين]

قال صاحب الكتاب: وليس بمُطْلَق أن كلَّ متقاربين في المخرج يُدْغَم أحدهما في الآخر، ولا أن كلَّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الادغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ ادغامه، ومن ثم لم يدغموا حروف «ضوي» مشفراً فيما يقاربها، وما كان من حروف الحلق أَدْخَلَ في الفم في الأَدْخَلَ في الحلق. وادغموا النون في الميم، وحروف طرف اللسان في الضاد والشين. وأنا أفضّل لك شأن الحروف واحداً فواحداً، وما لبعضها مع بعض في الادغام؛ لأفكك على حدّ ذلك عن تحقّق واستبصار بتوفيق الله وعونه.

* * *

قال الشارح: اعلم أن اجتماع المتقاربين سبب مقتضٍ للادغام، كما كان كذلك في المثليين، إلا أنه قد يعرض مانع يمنع من الادغام. فامتناع الادغام ما كان لعدم المقتضى، بل لوجود المانع. فمن ذلك الضاد، والميم، والراء، والفاء، والشين، ويجمعها «ضمّ شفر». وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يُدْغَم فيما هو أنقص صوتاً منه، فهذه الحروف لا تُدْغَم في مقاربها، ويُدْغَم مقاربها فيها، فلا تُدْغَم الميم في الباء، نحو: «أكْرِمْ بَكْرًا»، وتُدْغَم فيها الباء، نحو: «اضْحَبْ مَطْرًا».

ولا تُدْغَم الشين في الجيم. وتُدْغَم الجيم في الشين. ولا تُدْغَم الفاء في الباء، نحو: «اعْرِفْ بَكْرًا». وتُدْغَم الباء في الفاء، نحو: «ادْهَبْ فِي ذَلِكَ».

ولا تُدْغَم الراء في اللام، نحو: «اخْتَرْ لَهُ». وتُدْغَم اللام في الراء، نحو: «وَقُلْ رَبِّ اعْفِرْ»^(١). وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فادغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها. فالميم فيها غنة ليست في الباء، فإذا ادغمتها في الباء، فأنت تقلبها إلى الباء، وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنة. وفي الشين تَفْشٌ واسترخاء في الفم ليس في الجيم، وفي الفاء تَأْفِيفٌ. والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم عقب النطق بالفاء ليس في الباء. وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي الضاد استطالة ليست لشيء من الحروف، فلم يدغموها في مقاربها شحاً على أصواتها لئلا تذهب. وادغم فيها مقاربها إذ لم يكن في ذلك نقص، ولا إجحاف.

وكذلك ما كان من حروف الحلق ممّا يجوز ادغامه لأن من حروف الحلق ما لا

يُدْغَم ولا يدغم فيه وهي الهمزة والألف. وسائرهما تَدْغَم ويدْغَم فيها. فما كان منها أدْخَلَ في الحلق لم يَدْغَم فيه الأدْخَلُ في الفم. فالهاء تَدْغَم في الحاء، نحو: «اجْبِهْ حَمَلًا»؛ لأنَّ الهاء أدْخَلَ في الحلق، والحاء أَقْرَبُ إلى الفم، فلذلك أدْغَمَتِ الهاء في الحاء، ولم يَدْغَمِ الحاء في الهاء، نحو: «إِنْدَخْ هِلَالًا».

ولا تَدْغَمِ العين في الحاء؛ لأنَّ العين أَقْرَبُ إلى الفم، وذلك من قبل أن الحرف إذا كان أدْخَلَ في الحلق، وأدْغَمَ فيما بعده كان في ذلك تَصَعَّدُ في الحلق إلى الفم. وإذا عَكَسَ ذلك، كان ذلك بِمَنْزِلَةِ الْهَوِيِّ بعد الصعود والرجوع عكسًا.

وأما ما يَدْغَمُ أحدهما في الآخر مع التباعد، فإن تقارباً في الصفة، وإن تباعداً مخرجاً، نحو الواو والياء، فهما متفقان في صفة المذ والاستطالة، ومخرجاهما متباعداً، فأحدهما من الشفة، والآخر من وسط الفم. فإذا التقيا، وكان الأول منهما ساكناً، قُلِبَتْ الواو ياءً، وأدْغَمَتِ في الياء. وكذلك النون تَدْغَمُ في الميم، نحو: «مَنْ مَعَكَ»؛ لأنَّهما، وإن اختلفا من جهة اللسان والشفة، فقد اجتمعا في صفة الغنة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم، وكذلك حروف طرف اللسان، وهي النون، والراء، والتاء، والذال، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والتاء، تَدْغَمُ في الضاد والشين، وذلك لأنَّها، وإن لم تكن من مخرجها، إلا أنَّها تُخَالِطُهَا، لأنَّ الضاد استطالت لرخاوتها، والشين لما فيها من التفشي، فالتحقت بحروف طرف اللسان. فلما خالطتها، ساغ ادغامُها فيها إلا حروف الصفير. وسيأتي الكلام على الحروف مفضلاً حرفاً حرفاً إن شاء الله تعالى.

فصل

[ادغام الهمزة]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة لا تَدْغَمُ في مثلها إلا في نحو قولك: «سَأَلْ»، و«رَأْسْ»، و«الدَّاءُ» في اسم وإد فيمن يرى تحقيق الهمزتين. قال سيبويه^(١): فأما الهمزتان فليس فيهما ادغامٌ من قولك: «قَرَأْ أَبوك»، و«أَقْرِءْ أَباك». قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الادغام في قول هؤلاء. ولا تَدْغَمُ في غيرها، ولا غيرها فيها.



قال الشارح: اعلم أن الهمزة هي التي تُسَمَّى في أول حروف المُعْجَم ألفاً. وإنما سَمَّوها ألفاً؛ لأنَّها تُصَوَّرُ بصورة الألف، وهي في الحقيقة نبرةٌ تخرج من أقصى الحلق،

ولذلك ثقلت عندهم. وقد تقدّم الكلام عليها في تخفيف الهمزة. وإذا كانت قد استثقلت، فهي مع مثلها أثقل، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغام فيهما. ولهما باب في التخفيف هو أولى بهما من الادغام. فلا تدغم الهمزة إلا أن تليّن إلى الواو، أو إلى الياء، فتصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذ يجوز ادغامها على أنها ياء أو واو، كقولنا في «رؤيّة»: «رِيّة»، إذا خففوا، فيجوز الادغام وتركه. فمن لم يدغم، فلا أن الواو يُنَوَّى بها الهمزة. ومن ادغم، فلا أنه واو ساكنة بعدها ياء، كقولهم: «طَوَيْتَه طَيًّا»، وأصله: طَوِيًا. فلا تدغم في مثلها، إلا أن يكون عينًا مضاعفة، وذلك في «فَعَالٍ»، و«فُعَلٍ»، وما أشبههما متا عينه همزة، نحو: «سَأَلِي»، و«رَأَسِي»، و«جَارِي» من «الجُور»، وهو الصوت. ولو جمعت «سائلًا» و«جائرًا» على «فُعَلٍ» لادغمت وقلت: «سُولٌ»، و«جُورٌ». قال الهذليّ المُنْتَحِلُ [من البسيط]:

١٣٦٥ - لو أنّه جاءني جوعاً مُهْتَلِكٌ من بُيْسِ الناسِ عَنهُ الحَبِيرُ مَحْجُورٌ
قوله: «بُيْسٌ جمع «بائسٍ»، فهذا في كلمة واحدة.

فأمّا إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغام، فإذا قلت: «قَرَأَ أَبوكَ»، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التخفيف لإحدهما لازماً، غير أن سيبويه حكى أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين، وأنها لغة رديئة لناسٍ من العرب. وأجاز الادغام على قولٍ هؤلاء، لكن ضعفه، فقال: «وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء»^(١)، يعني يجوز ادغام الهمزتين إذا التقتا في قول هؤلاء، وإن لم تكن مضاعفة. نحو:

١٣٦٥ - التخريج: البيت للمنتحل الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٣؛ ولسان العرب ١٠/٥٠٦ (هلك)؛ وتاج العروس (هلك)؛ وبلا نسية في المخصص ١٤/١٤٣.

المعنى: لو جاءني جائع مهالك، كأن الخير ممنوع عنه، من البائسين، لأكرمه.
الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم. «أنه»: حرف مشبّه بالفعل، وضمير متصل مبني في محل نصب اسمه. «جاءني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره «لو ثبت». «جوعان»: فاعل مرفوع بالضمة. «مهتلك»: نعت مرفوع بالضمة. «من بيس»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للجوعان. «الناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عنه»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «محجوز». «الخير»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «محجوز»: خبر مرفوع بالضمة. وجملة «لو ثبت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «ثبت...»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «جاءني جوعان»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «الخير محجوز عنه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «من بيس الناس» حيث جمع بائس على «بيس» والأكثر جمعها بالواو والنون جمع مذكر سالم.

(١) الكتاب ٤/٤٤٣، وفيه: «فيجوز الإدغام في قول هؤلاء».

«قَرَأَ أبوك»، و«أَقْرَى أباك». وقد ذكرنا أحكام الهمزتين إذا التقتا في فصل الهمزة.
ولا تَدْغَم في غيرها، ولا غيرها فيها، لأنها لا تَدْغَم في مثلها، فادغامُها فيما
قارَبَها أبعدُ.

واعلم أن الادغام في حروف الفم واللسان هو الأصل، لأنها أكثرُ في الكلام،
فالتَّحْقُلُ فيها إذا تجاورت وتَقَارَبَتِ أَظْهَرُ، والتَّخْفِيفُ لها أَلْزَمُ، وحروفُ الحلق وحروفُ
الشفة أبعدُ من الادغام؛ لأنها أَقْلُ في الكلام، وأَشَقُّ على المتكلم، وما ادْغَم منها
فلمقاربة حروف الفم واللسان، فاعرفه.

فصل

[عدم ادغام الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف لا تَدْغَم البتة لا في مثلها، ولا في مُقَارِبِها، ولا
يُسْتَطَاع أن تكون مدْغَمًا فيها.

قال الشارح: الألف لا تَدْغَم في مثلها، ولا فيما يقاربها، إذ لو ادغمت في مثلها،
لصارنا غير ألفين، لأن الثاني من المدغم لا يكون إلا متحركًا، والألف لا تُحْرَكُ،
فتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة، والأول لا يكون إلا كالثاني، وإن كان ساكنًا. فامتنع
فيها مع ما قارَبَها ما امتنع فيها مع مثلها. وإن شئت أن تقول: لا تَدْغَم في مثلها؛ لأن
الادغام لا يكون إلا في متحرك، ولا يصح تحريك الألف، ولا تَدْغَم في مقارب؛ لثلاث
يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة، فاعرفه.

فصل

[ادغام الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء تَدْغَم في الحاء وقعت قبلها أو بعدها، كقولك في
«أَجَبَةٌ حَائِمًا»، و«أَذْبَحْ هَذِهِ»: «أَجَبَحَاتِمَا»، و«أَذْبَحَاذِهِ». ولا يَدْغَم فيها إلا مثلها، نحو:
«أَجَبَه هَلَالًا».

قال الشارح: أمَّا الهاء، فإنها تَدْغَم في الحاء، سواء وقعت قبلها أو بعدها، مثال
وقوعها قبلها: «أَجَبَه حَائِمًا»، ومثال وقوعها بعدها: «أَذْبَحْ هَذِهِ»، فتقول فيها:
«أَجَبَحَاتِمَا»، و«أَذْبَحَاذِهِ». وذلك لأنهما متقاربان؛ لأن الحاء من وسط الحلق، والهاء من
أوله، ليس بينهما إلا العين، وهما مهموستان رخوتان، فالحاء أقربُ إلى الفم، ولذلك لا
تَدْغَم الحاء في الهاء، والبيان في هذا أحسن من الادغام؛ لأن حروف الحلق ليست

بأصلٍ للادغام؛ لُبُعُهَا من مخرج الحروف وَقَلَّتْهَا، ولكن إن شئت قلبت الهاء حاءً إذا كانت بعد الحاء، وادغمت ليكون الادغامُ فيما قُرب من الفم، وذلك قولك: «أَصْلِحْ حَيْثَمَا» في «أَصْلِحْ هَيْثَمَا»؛ فأما أن تدغمها بأن تقلبها هاءً، فلا.

ولا يدغم فيها إلا هاء مثلها، ولا يدغم فيها مقاربٌ؛ لأنه ليس قبلها في المخرج إلا الهمزة والألف، وليس واحدةٌ منهما ممَّا يصح ادغامه، والذي بعدها ممَّا يلي الفم لا يدغم فيها؛ لأنها أدخلت في الحلق، والأدخل في الحلق لا يدغم فيه ما كان أقرب إلى الفم، فاعرفه.

فصل

[ادغام العين]

قال صاحب الكتاب: والعين تُدغم في مثلها كقولك: «ارْفَعْ عَلِيًّا» وكقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(١) وفي الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك في «ارْفَعْ حَاتِمًا»، و«اذْبَحْ عَثُودًا»: «ارْفَحَاتِمًا»، و«اذْبَحْتُودًا». وقد روى البيهقي عن أبي عمرو: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾^(٢) بإدغام الحاء في العين. ولا يُدغم فيها إلا مثلها. وإذا اجتمع العين والهاء، جاز قلبُهما حاءين وادغامُهما؛ نحو قولك في «مَعَهُمْ»، و«اجِبَتْهُ عَثْبَةً»: «مَعَهُمْ»، و«اجِبَتْهُ».



قال الشارح: أما العين فإنها تدغم في مثلها، نحو قولك: «ارفع عليًّا»، وقرئ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(٣)، وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَنْتَ لَا أَصْبِحُ عَمَلًا غَائِلًا﴾^(٤). وقد تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها. مثال كونها قبل الحاء: «ارْفَحَاتِمًا»، ومثال وقوعها بعدها: «أَصْلِحْ حَاتِمًا» في «أَصْلِحْ عَامِرًا»؛ فأما قلبُها حاءً إذا وقعت قبل الحاء، فهو حسنٌ، لأن باب الادغام أن تدغم إلى الثاني وتحوَّل على لفظه؛ وأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز، وليس في حُسْنِ الأول.

ولا يدغم في العين إلا مثلها، ولا يدغم فيها مقاربٌ؛ فأما ما روي عن أبي عمرو في قوله: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾^(٥) بإدغام الحاء في العين فهو ضعيف عند

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) آل عمران: ١٨٥. وهذه قراءة أبي عمرو ويعقوب.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٨٣.

(٣) البقرة: ٢٥٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٤) آل عمران: ١٩٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٥) آل عمران: ١٨٥.

سيبويه^(١)؛ لأنّ الحاء أقرب إلى الفم، ولا تدغم إلّا في الأدخِل في الحلق. ووجهه أنّه راعى التقارب في المخرج، والقياس ما قدّمناه.

ولا يدغم فيها ما قبلها، لأنّه ليس قبلها في المخرج ما يصح ادغامه إلا الهاء، والهاء لا تدغم في العين، ولا العين في الهاء. فأما ترك ادغامها في الهاء، فلقرّب العين من الفم، وبُعِد الهاء عنه. وأما ترك ادغام الهاء فيها فإنّ العين، وإن قاربت في المخرج، فقد خالفتها من جهة التجنيس، فالعين مجهورة، والهاء مهموسة، والهاء رخوة، والعين ليست كذلك. فلما بُعِد ما بينهما من جهة تنجيس الحروف، وإن تقاربا في المخرج، امتنعا من الادغام إلّا بمعدّل يتوسّط بينهما، وهو الحاء لأنّها موافقة الهاء بالهمس والرخاوة، والعين بالمخرج، فلذلك لا يجوز في «أَفْطَحْ هَلَالاً» ادغام العين في الهاء؛ لهذه العلة التي بينهما، ولكن يجوز قلبهما إلى الحاء، فتقول: «أَفْطَحْ هَلَالاً»، و«اجبَحْتَبَةً». وحكي عن بني تميم: «مَحْمٌ» في «معهم»، و«مَحَاوِلَاءٌ» في «مَعَ هؤلاء» وذلك لقرب العين من الهاء، وهي كثيرة في كلام بني تميم، وذلك لأنّ اجتماع الحائنين أخفّ عندهم من اجتماع العينين والهاثين، وأدنى إلى الفم فاعرفه.

فصل

[ادغام الحاء]

قال صاحب الكتاب: والحاء تُدغم في مثلها، نحو: «اذْبَحْ حَمَلًا»، وقوله تعالى: ﴿لَا أَتْرِكُ حَتَّى﴾^(٢) وتُدغم فيها الهاء والعين.

قال الشارح: الحاء تدغم في مثلها، نحو: «اذْبَحْ حَمَلًا» وقوله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحْ حَتَّى﴾^(٣) وقوله: ﴿عُقْدَةُ النُّكَاحِ حَتَّى﴾^(٤) ولا إشكال في ذلك، لأنّ ادغام الحاء في الحاء كادغام العين؛ في العين نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَنْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(٥) وتُدغم فيها الهاء والعين، إذا لا مانع من ذلك، لأنّهما أدخِل في الحلق، والعين أقرب إلى الفم، فلذلك تُدغمان فيها، ولا تُدغم فيهما، لأنّ الأبعد لا يُدغم في الأقرب، فاعرفه.

فصل

[ادغام الغين والحاء]

قال صاحب الكتاب: والغين والحاء تُدغم كلّ واحدة منهما في مثلها، وفي أختها،

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٥١.

(٤) البقرة: ٢٣٥.

(٢) الكهف: ٦٠.

(٥) البقرة: ٢٥٥.

(٣) الكهف: ٦٠.

كقراءة أبي عمرو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾^(١)، وقولك: «لَا تَمْسَحْ خُلُقَكَ»، و«ادْمَغْ خُلُقًا»، و«اسْلُخْ غَنَمَكَ».



قال الشارح: الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان، ولذلك يقول بعض العرب: «مُنْخُلٌ»، و«مُنْغَلٌ» فيخفي النون عندها كما يخفيها مع حروف اللسان والضم؛ لقرب هذا المخرج من اللسان، فيجوز ادغام كل واحدة منهما في مثلها، ولا إشكال في ذلك لائتلاف المخرج، وعدم المانع، فمثال ادغام الغين في الغين قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾^(٢)، ولم يلتق في القرآن غينان غيرهما.

ومثال ادغام الخاء في الخاء «لَا تَمْسَحْ خُلُقَكَ»، و«لَمْ يُصْنَعْ خَالِدٌ» ولم يلتق في القرآن خاءان. وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتها للتقارب، فإنه ليس بينهما إلا الشدة والرخاوة، فتقول في ادغام الغين في الخاء: «أدْمَغْ خُلُقًا»، تدغم الغين في الخاء. قال سيبويه^(٣): البيان أحسن، والادغام حسنٌ ويدل على حسن البيان عزتهما في باب «رَدَدْتُ»؛ لأنهم لا يكادون يُضَعِّفُونَ ما يستثقلون. قال أبو العباس المبرد: الادغام أحق من البيان، والبيان أحسن. وفي الجملة هو أحسن من ادغام الخاء في الغين، نحو: «اسْلُخْ غَنَمَكَ»؛ لأن الخاء أقرب إلى الفم، وعلى كل حال هو جائز، لأن هذين الحرفين آخر مخارج الحلق، والبيان أحسن لأمرين: أحدهما أن الغين قبل الخاء في المخرج، والباب في الادغام أن يدغم الأقرب في الأبعد، والثاني أن الغين مجهورة، والحاء مهموسة، والتقاء المهموسين أخف من التقاء المجهورين، والجميع جائز حسن. وقد أجاز بعضهم ادغام العين والحاء فيهما لقربهما من الفم، والذي عليه الأكثر المنع من ذلك؛ لأن الغين والحاء وقد قربا من الفم قرباً شديداً، فبعدت عن الحاء والعين، فاعرفه.

فصل

[ادغام القاف والكاف]

قال صاحب الكتاب: والقاف والكاف كالغين والحاء قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ

(١) آل عمران: ٨٥. وهذه قراءة الأعمش أيضاً.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٧٨؛ والبحر المحيط ٢/ ٥١٧؛ والكشاف ١/ ٢٠٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٥٢.

(٢) آل عمران: ٨٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٥٠.

قَالَ^(١)، وَقَالَ: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾^(٢)، وَقَالَ: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾^(٣)، وَقَالَ: ﴿فَإِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا﴾^(٤).

قال الشارح: لما انتهى الكلام على حروف الحلق، أخذ في الكلام على حروف الفم، لأنها ثلثها، وهي حيزٌ على جِدةٍ، فأولٌ مخارج الفم مما يلي حروف الحلق مخرجُ القاف والكاف، فالقافُ أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكافُ ثلثها، وكلُّ واحدةٍ منهما تدغم في مثلها، وفي صاحبتهَا، ولا تدغم في غير صاحبتهَا؛ فأما ادغامُهما في مثلهما، فلا إشكالَ فيه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْعَرْقُ قَالَ آمَنْتُ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ قُرْبَاتٍ﴾^(٧).

ومثال ادغام الكاف في الكاف: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾^(٨)، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾^(٩). ومثال ادغام القاف في الكاف «أَطْلَقَ كَوْثَرًا»، و«الْحَقَّ كَلْدَةً»، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾^(١٠)، فتدغم لقرب المخرجين، وهما شديدتان، ومن حروف اللسان؛ ولأنَّ الكاف أدنى إلى حروف الفم من القاف، وهي مهموسة. والادغامُ حسنٌ؛ لإخراج القاف إلى الأقرب إلى حروف الفم التي هي أقوى في الادغام، والبيانُ أحسنٌ؛ لأنَّ مخرجهما أقربُ مخارج الحلق إلى الفم، إلا أنَّ ادغام القاف في الكاف أقيسُ من عكسه؛ لأنَّ القاف أقربُ إلى حرف الحلق، والكاف أبعدُ منها، فاعرفه.

فصل

[ادغام الجيم]

قال صاحب الكتاب: والجيم تُدغم في مثلها، نحو: «أَخْرَجَ جَابِرًا»، وفي الشين، نحو: «أَخْرَجَ شَيْئًا». قال الله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَاةً﴾^(١١). وروى اليزيدي عن أبي عمرو ادغامها في الشاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَفْرُجُ﴾^(١٢) وتُدغم فيها الطاء، والذال، والشاء، والظاء، والذال، والشاء، نحو: «أَزِيْطَ جَمَلًا»، و«أَخْمَدَ جَابِرًا»، و﴿وَجَبَّتْ جُثُوبُهَا﴾^(١٣)، و«أَخْفَظَ جَارَكَ»، و﴿إِذَا جَاؤُوكُمْ﴾^(١٤)، و«لَمْ يَلَيْتَ جَالِسًا».

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٨) طه: ٣٣.

(٢) طه: ٣٣، ٣٤.

(٩) طه: ٣٥.

(٣) النور: ٤٥.

(١٠) النور: ٤٥.

(٤) محمد: ١٦.

(١١) الفتح: ٢٩.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

(١٢) المعارج: ٣ - ٤. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٧/ ٢٢٠.

(٦) يونس: ٩٠.

(١٣) الحج: ٣٦.

(٧) التوبة: ١٠٠.

(١٤) الأحزاب: ١٠.

قال الشارح: وأما الجيم، فإنها تدغم في مثلها، نحو: «أَخْرِجْ جَمَلَك»، ولا إشكال في ذلك لاتحاد المخرج، وعدم ما يمنع من ذلك، ولم يلتق في القرآن جيمان. وتدغم في الشين، نحو: «أَخْرِجْ شَيْئًا». قال الله تعالى: ﴿كَزَرَخْ أَخْرِجْ شَطَاهُ﴾^(١)، وذلك لقرب مخرجيهما، ولم يذكر سيبويه^(٢) ادغامها في غير هذين الحرفين. وروى اليزيدي عن أبي عمرو ادغامها في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ﴾^(٣)؛ لأنها وإن لم تُقَارِبِ الجيمُ التاء، فإنَّ الجيمَ أَخْتُ الشين في المخرج. والشينُ فيها تَفْشُ يصل إلى مخرج التاء؛ فلذلك ساغ ادغامها فيها. ولا يجوز ادغامُ الشين في الجيم، لأنها أفضلُ منها بالتفشي.

وتدغم فيها ستة أحرف من غير مخرجها، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والشاء، وإنما جاز ادغامُ هذه الحروف في الجيم وإن لم تُقَارِبِها، لأنَّ هذه الحروف من طرف اللسان والشايبا، ومخرج الجيم من وسط اللسان، فكان بينهما تباعدٌ، وأُجريت في ذلك مجرى أختها، وهي الشين، وذلك أنَّ الشين وإن كانت من مخرج الجيم، فإنَّ فيها تَفْشِيًا يتصل بهذه الحروف، فلذلك من الاتصال جاز أن يدغمن في الجيم، ولا يدغم الجيمُ فيها كما لا تدغم الشينُ، لأنها أُجريت مجراها، فاعرفه.

فصل

[ادغام الشين]

قال صاحب الكتاب: والشين لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: «اقْمَشْ شَيْخًا». ويُدغم فيها ما يُدغم في الجيم، والجيمُ واللام، كقولك: «لا تُخَالِطْ شُرًّا»، ولم يُردْ شَيْئًا، و«أَصَابَتْ شُرْبًا»، و«لم يَحْفَظْ شُغْرًا»، و«لم يَتَجَذَّ شُرَيْكًا»، و«لم تَرِثْ شُسْعًا»، و«ذنا الشاسع».

قال الشارح: الشين تدغم في مثلها، وذلك نحو: «اقْمَشْ شَيْخًا»، و«اخْمَشْ شَيْبَةً». ولم يلتق في القرآن شينان، ولا تدغم في شيء مما يقاربها لما فيها من زيادة التفشي، وقد روي عن أبي عمرو ادغامها في السين من قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ مَبِيلًا﴾^(٤)، كما روي عنه ادغامُ السين فيها من نحو: ﴿وَاشْتَقَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٥)؛ لأنهما

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥٢.

(١) الفتح: ٢٩.

(٣) المعارج: ٣، ٤.

(٤) الإسراء: ٤٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٣٢٤.

(٥) مريم: ٤. وهي قراءة أبي عمرو.

انظر: الكشاف ٢/ ٥٠٢؛ وتفسير الرازي ٢١/ ١٨٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٠.

متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت. وليس هذا مذهب البصريين لأنّ للشين فضل استطالة في التفثي، وزيادة صوت على السين فاعرفه.

فصل

[ادغام الياء]

قال صاحب الكتاب: والياء تُدغم في مثلها منصلةً، كقولك: «حَيٌّ»، و«عَيٌّ»، وشبيهةً بالمتصلة، كقولك: «قاضيٌّ»، و«راميٌّ»، ومنفصلةً إذا انفتح ما قبلها، كقولك: «أخشي ياسيراً»، وإن كانت حركةً ما قبلها من جنسها، كقولك: «أظليمي ياسيراً» لم تُدغم. ويُدغم فيها مثلها، والواو، نحو: «طَيٌّ»، والنون، نحو: «مَنْ يَنْلَمْ».



قال الشارح: اعلم أنّ الياء، وإن كانت من مخرج الجيم والشين، فإنها من حروف المدّ، ولها فضيلةٌ على غيرها بما فيها من المدّ واللين، فهي ثباين سائر الحروف اللاتي من مخرجها المقاربة لها في المخرج، فلذلك لا تدغم في الجيم، وإن كانت من مخرجها؛ لما فيها من المدّ واللين؛ لئلا تخرج إلى ما ليس فيه مدّ ولا لين من الحروف الصّحاح.

والياء تدغم في مثلها إذا كانت متصلة بأن كانتا في كلمة واحدة، فمثالها في الكلمة الواحدة فولك: «حَيٌّ»، و«عَيٌّ» في «حَيِّيَّ»، و«عَيِّيَّ». وكذلك تقول فيما هو في حكم الكلمة الواحدة، نحو: «قاضيٌّ»، و«راميٌّ».

وأما المنفصل وهو الذي يكون المثلان فيه من كلمتين، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحةً، جاز الادغام، نحو: «أخشي ياسيراً»، و«أزضي يساراً»، فإن انكسر ما قبلها، لم تدغم، كقولك: «أظليمي ياسيراً». والفرق بينهما أنّ الكسرة إذا كانت قبلها، كمل المدّ فيها، فتصير بمنزلة الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا منها، فلا يدغم، كما أنّ الألف لا تدغم؛ لأنّك لو ادغمتها مع انكسار ما قبلها لذهب المدّ الذي فيها بالادغام، فيجتمع سببان: أحدهما ذهاب المدّ، والآخر ضَعْفُ الادغام في المنفصل؛ وإنما ضعف الادغام في المنفصل؛ لأنّ المنفصل لا يُلزِم الحرف أن يكون بعد مثله، وبصلح أن يُوقَف عليه، وليس كذلك المتصل في كلمة واحدة.

وتدغم فيها ثلاث أحرف: مثلها والواو والنون. فأما ادغام مثلها فيها فلا إشكال فيه؛ لاجتماعهما في المخرج والمدّ، وكذلك الواو من «طَوَيْتَه طَيًّا»، و«شَوَيْتَه شَبًّا». وذلك أنّ الواو والياء، وإن تباعد مخرجاهما، فقد اجتمعا في المدّ، فصارا كالمثلين، فادّغمت الواو فيها بعد قلبها ياءً، مع أنّ الواو تخرج من الشفة، ثم تهوي إلى الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف والياء، فهما على هذا متجاورتان، فإذا التقتا في كلمة

والأولى منهما ساكنة، ادغمت إحداهما في الأخرى، وذلك نحو: «لَيْتَ»، من «لَوَيْتَ يَدَهُ»، و«شَيْءٌ» من «شَوَيْتَهُ»، وأصله: «لَوَيْتَ»، و«شَوَيْتَ».

وكذلك لو كانت الثانية واواً قلبتها ياءً، ثم ادغمت الياء فيها؛ لأن الواو تُقلب إلى الياء، ولا تُقلب الياء إليها؛ لأن الياء أخفُّ، والادغام إنما هو نقل الأثقل إلى الأخف. من ذلك «أَيَّامٌ» في جمع «يَوْمٍ»، والأصل: «أَيَّوَامٌ»، ومثله «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ» وأصله: «سَيِّوِدٌ»، و«مَيِّوِتٌ». وقد تقدّم الكلام على ذلك قبل.

وأما النون، فإنما جاز ادغامها في الياء، وإن لم يكن فيها لينٌ، من قبل أن فيها غنةً، ولها مخرجٌ من الخيشوم، ولذلك أُجريت مجرى حروف المذ واللين في الإعراب بها كما، يُعَرَّب بحروف المذ واللين في نحو: «يذهبَان»، و«تذهبَان»، و«يذهبُون»، و«تذهبِين»، ويُبدَل من التنوين التابع للإعراب ألفٌ في حال النصب في نحو: «رَأَيْتَ زَيْدًا»، فاعرفه.

فصل

[ادغام الضاد]

قال صاحب الكتاب: والضاد لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: «اقْبِضْ ضَعْفَهَا»؛ وأما ما رواه أبو شُعَيْبٍ السُّوسِيُّ عن اليَزِيدِيِّ أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى: «لِيَنْغِضَ شَأْنَهُمْ»^(١)، فما بَرَّثَ عن عَيْنٍ روايةَ أَبِي شُعَيْبٍ. ويدغم فيها ما يُدغم في الشين إلا الجيم، كقولك: «حُطَّ ضَمَانُكَ»، و«زِدَ ضَحْكَا»، و«شَدَّتْ ضَفَائِرُهَا»، و«اِحْفَظْ ضَمَانُكَ»، و«لَمْ يَلْبَثْ ضَارِبًا»، و«هُوَ الضَّاحِكُ».



قال الشارح: الضاد تدغم في مثلها فقط، كقولك: «أُدْجِضْ ضَرْمَةً». ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يُذهبها الادغام، وقد رُوِيَ عن أَبِي عمرو ادغامُ الضاد في الشين في قوله تعالى: «لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ»^(٢). قال ابن مُجَاهِدٍ لم يرو عنه هذا إلا أبو شُعَيْبٍ السُّوسِيُّ. وهو خلاف قول سيبويه^(٣). ووجهه أن الشين أشدُّ استطالةً من الضاد، وفيه تَفَشُّ ليس في الضاد، فقد صارت الضاد أنقصَ منها، وادغامُ الأنقص في الأزيد جائزٌ. ويؤيد ذلك أن سيبويه^(٤) حكى أن بعض العرب قال: «اطَّجَعَ» في «اضْطَجَعَ».

وإذا جاز إدغامها في الطاء فادغامها في الشين أولى، وليس في القرآن ضادٌ بعدها شينٌ إلا ثلاثة مواضع: واحدة يدغمها أبو عمرو، وهي: «لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ»^(٥)، واثنان لا

(١) النور: ٦٢.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٠.

(٣) النور: ٦٢.

(٤) النور: ٦٢.

(٥) انظر الكتاب: ٤/٤٧٠.

يدغمهما اتباعاً للرواية، وهما: ﴿رَزَقَا مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً وَأَلْبَسْنَا سُنَّكَ﴾^(١)، والآخر: ﴿شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾^(٢). والذي أراه أنه ضعيف على ما قاله سيبويه، لأمرين: أحدهما ذهاب ما في الضاد من الاستطالة، والآخر سكون ما قبل الضاد، فيؤدي الادغام إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه. وإلى ذلك أشار صاحب الكتاب بقوله: «ما برئت من عيب». والحق أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة، فظنها الراوي ادغاماً. ونحو من ذلك ما رواه ابن صَفَرٍ عن اليزيدي من ادغامها في الذال من قوله عز وجل: ﴿لَكُمْ الْأَرْضُ ذُلُولًا﴾^(٣)، فحمل ذلك على الإخفاء واختلاس الحركة لا على الادغام.

قال: ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم. والذي يدغم في الشين ثمانية أحرف، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، واللام، والجيم. وقد استثنى ههنا الجيم؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا، والضاد من حافة اللسان وجانب الأضراس. وفيها إطباق واستطالة تمتد حتى تنصل بهذه الحروف، فصارت مجاورة لها، فجاز ادغامهن فيها، وهي أقوى منهن، وأوفر صوتاً. والادغام إنما هو في الأقوى. وأنا الجيم فإنها لا تدغم؛ لأنها أخت الشين، وحكمها حكم الشين، فكما لا تدغم فيها الشين كذلك الجيم، فعلى هذا تقول «حط ضمانك»، و«زد ضحكاً»، و«شدت ضفائرها»، فهذه الثلاثة من جنس واحد، أعني الطاء والذال والتاء، وتقول: «احفظ ضأنك»، و«أنيد ضاربك»، ولم يذكر الشيخ هذا المثال، وتقول: «لم يلبث ضارباً»، و«الضارب»، فتدغم اللام في الضاد، فاعرفه.

فصل [ادغام اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام إن كانت المعرفة، فهي لازم ادغامها في مثلها، وفي الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، والصاد، والسين، والزاي، والشين، والضاد، والنون، والراء، وإن كانت غيرهما، نحو لام «هل» و«بل»، فادغامها فيها جائز. ويتفاوت جوازها إلى حسن، وهو ادغامها في الراء، كقولك: «هل رأيت»، وإلى قبيح، وهو ادغامها في النون، كقولك: «هل تُخرج» وإلى وسط، وهو ادغامها في البواقي، وقرئ: «هتوب الكفار»^(٤). وأنشد سيبويه [من الطويل]:

١٣٦٦ - فَنَزَرَا وَلَكِنْ هَتْبَعَيْنِ مُنْتَبِهَاً عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاضِبِ

(٢) عبس: ٢٦.

(١) النحل: ٧٣.

(٣) الملك: ١٥.

(٤) المطففين: ٣٦. وهذه قراءة حمزة، وأبي عمرو، وابن محيصن، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤٤٣/٨؛ والكشاف ٢٣٣/٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٩٨/٨.

١٣٦٦ - التخريج: البيت لمزاحم العقيلي في سر صناعة الإعراب ص ٣٤٨؛ والكتاب ٤/٤٥٩؛ وكتاب =

وأنشد [من الطويل]:

١٣٦٧- تقول إذا أهلكك مالا لئلا فكيهه هشي بكفيك لائق
ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون، كقولك: «مَنْ لَكَ». وادغام الراء لَحْنٌ.

قال الشارح: اعلم أن هذه اللام المَعْرُوفَة ندغم في حروف طرف اللسان، وما اتصل بطرف اللسان، وإن كان مخرجها من غير طرف اللسان، وهي ثلاثة عشر حرفاً. منها أحد عشر حرفاً، من طرف اللسان، وحرفان اتصلتا بطرف اللسان، وهما

= اللامات ص ١٥٥؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٤٤٢/٢.

اللفظة: ذر. دع. هتعين: هل تعين؟ ناضب: بعيد.

الإعراب: «قدر»: الفاء بحسب ما قبلها، و«ذر»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ذا»: مفعول به منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة. «ولكن»: الواو حرف استئناف، و«لكن»: حرف استدراك. «هتعين»: أصلها: «هل تعين»: «هل»: حرف استفهام، «تعين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «متيماً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «على ضوء»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «تعين»، و«ضوء» مضاف. «برق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، و«مر مضاف. «الليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فاضب»: صفة لـ «برق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ذر ذا»: بحسب الفاء. وجملة «هل تعين متيماً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هتعين» حيث أدغم اللام في التاء في «هتعين»، وذلك لقرب مخرجهما. والأصل: «هل تعين».

١٣٦٧- التخريج: البيت لطريف بن تميم العنبري في شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢؛ والكتاب ٤/٤٥٨؛ واللامات ص ١٥٥؛ ولسان العرب ١٠/٣٣٤ (لين)، ٥٠٥ (هلك)، ١٣/٥٢٥ (فكه)؛ والمقرب ٢/١٤؛ والممنوع في التصريف ٢/٦٩٤؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٢؛ وسمز صناعة الإعراب ص ٣٤٨.

اللفظة: فكيه: اسم امرأة. هشيء: هل شيء؟ لائق: ملتنق.

الإعراب: «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «إذا»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «تقول». «أهلكك»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مالاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «لئلا»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «أهلك». «فكيه»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «هشيء»: أصلها: «هل شيء»: «هل»: حرف استفهام، و«شيء»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «بكفيك»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر «لائق». «لائق»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «تقول فكيه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا أهلكك مالا لئلا»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هشيء بكفيك لائق»: في محل نصب مفعول به، مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «هشيء» حيث أدغم اللام في الشين في «هشيء». والأصل: «هل شيء».

الشين والضاد، لأن الضاد استطالت برخاوتها في نفسها حتى خالطت طرف اللسان. وكذلك الشين للتفشي الذي فيها خالطت طرف اللسان، فالأحد عشر حرفاً منها متناسبة، وهي الطاء، والتاء، والذال، والصاد، والسين، والزاي، والظاء، والشاء، والذال. وأما الزاء والنون، فهما أقرب إلى اللام، وقد يتتا حال الشين والضاد. فهذه ثلاثة عشر حرفاً تدغم لام المعرفة فيها، ولا يجوز ترك الادغام معها؛ لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الادغام، منها المقاربة في المخرج؛ لأنها من حروف طرف اللسان، ومنها كثرة لام المعرفة في الكلام. ومنها أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروف، لأنه لا يوقف عليها، فلهذا لزم الادغام فيها.

وأما ما عدا لام المعرفة، فيجوز ادغامها في هذه الأحرف، ولا يلزم. وبعضها أقوى من بعض في الادغام، والحروف التي يكون الادغام فيها أقوى هي الأقرب إلى اللام، وأقواها الراء في نحو: «هل رأيت» ونحوه؛ لأنها أقرب إليها من سائر أخواتها، وأشبهها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ هي من طرف اللسان لا عمل الثنايا فيها. فإن لم تدغم، جاز، وهي لغة لأهل الحجاز عريضة جيدة، هكذا قال سيبويه^(١). وهو مع الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائز، وليس ككثرت مع الراء؛ لأنهن قد تراخين عنها. وهن من الثنايا.

وجواز الادغام على أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان، وهو مع الطاء والشاء والذال جائز، وليس كحسنة مع هؤلاء؛ لأن هذه الحروف من أطراف الثنايا متصعدة إلى أصول الثنايا العليا حتى قاربت مخرج الفاء واللام مستقلة، فبعدت منها بهذا الوجه.

ويجوز الادغام؛ لأنهن من الثنايا كما أن الطاء غير المعجمة وأخواتها من الثنايا، وطرف اللسان.

وهي مع الضاد والشين أضعف؛ لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، والشين من وسطه، ولكنه يجوز ادغام اللام فيهما لما ذكرنا لك من اتصال مخرجيهما، فأجود أحوالها في الادغام أن تدغم في الراء لما ذكرناه من تقاربهما في المخرج؛ وأما اللام مع النون فهو أضعف من جميع ما ادغمت فيه اللام، وذلك أن النون تدغم في أحرف ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها، فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها. قال سيبويه^(٢): وادغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجترئوا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شركتها في ادغام النون، وصارت كإحداها.

فأما ما أنشده من قول الشاعر [من الطويل]:

فلنذر ذا ولـكن... إلخ

فالبيت لمزاجم المُقْبِلِي، والشاهد فيه ادغام اللام في التاء من قوله: «هتعين»، والمراد: هل تُعين. والبرق الناصب: الذي يُرى من بعيد. والمُتَيْم: الذي قد تَبِمَه الحب، أي: استعبده. والمعنى: دَرَّ ذا الحديث والأمر الذي ذكرته، ثم استدرك وقال: «ولكن هل تُعين مُتَيْمًا»، يعني نفسه، وإعائته له أن يسهر معه، ويحادثه ليخف عنه ما يجده من الوجد عند لَمَع البرق؛ لأن ذلك البرق يلمع من جهة محبوه فيذكره، ويأرق لذلك. واتفق حمزة والكسائي على ادغام لام «بَلْ»، و«هَلْ» في التاء والتاء والسين في جميع القرآن، فقرأ: «بَتَوَثُّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»^(١) في «بَلْ تَوَثُّرُونَ» و«هَتَوَثُّوْا»^(٢) في «هَلْ تَوَثُّوْا»، و«بَسَّوْا»^(٣) في «بَلْ سَوَّلَتْ». وقرأ الكسائي وحده بادغام لام «بَلْ»، و«هَلْ» في الطاء والضاد والزاي والظاء والنون، وقرأ «بَلْ طَبَعَ»^(٤)، و«بَلْ ضَلُّوْا»^(٥)، و«بَلْ زُنْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا»^(٦)، و«بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ»^(٧)، و«بَلْ تَشِيعَ مَا أَفْتَيْنَا»^(٨)، و«مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ»^(٩). وأما قول الآخر [من الطويل]:

تقول إذا أهـلكت... إلخ

البيت لثميم بن طَرْيف العنبري^(١٠)، والشاهد فيه ادغام اللام في الشين. والمراد: «هَلْ شيء»، والمعنى واضح. ولا تدغم فيها إلا مثلها، نحو: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ»^(١١)، والنون، كقولك: «مَنْ لَكَ»، و«فَأَمَّنْ لَهُ لُوطٌ»^(١٢). وذلك لقرب مخرج النون من اللام؛ وأما ادغام الراء فيها، فسيوضح أمره بعد هذا الفصل، فاعرفه.

فصل

[ادغام الراء]

قال صاحب الكتاب: والراء لا تدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى: «وَاذْكُرْ رَبَّكَ»^(١٣). وتدغم فيها اللام والنون، كقوله تعالى: «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ»^(١٤)، «وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ»^(١٥).



(١) الأعلى: ١٦.

(٢) المطففين: ٣٦.

(٣) يوسف: ٨٣.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) الأحقاف: ٢٨.

(٦) الرعد: ٣٣.

(٧) الفتح: ١٢.

(٨) البقرة: ١٧٠.

(٩) البقرة: ٨٥.

(١٠) بل لطريف بن تميم. راجع تخريج الشاهد.

(١١) البقرة: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(١٢) العنكبوت: ٢٦.

(١٣) آل عمران: ٤١.

(١٤) الفيل: ١.

(١٥) إبراهيم: ٧.

قال الشارح: اعلم أنّ الراء تدغم في مثلها؛ لأنّ مغنّيهما واحد، وجرّسهما واحد، كقولك: «أذكر رأيداً». ولا تدغم الراء إلا في مثلها، ولا تدغم في غيرها؛ لثلاث يذهب التكرير الذي فيها بالادغام. ألا ترى أنّك تقول في الوقف: «هذا عمرو»، فينبو اللسان نبوة، ثم يعود إلى موضعه. فلو ادغم في غيره ممّا ليس فيه ذلك التكرير، لذهب تくりه بالادغام.

واختلف النحويون في ادغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه^(١): لا تدغم الراء في اللام، ولا في النون، وإن كنّ متقاربات؛ لما في الراء من التكرير، ولتكريرها تشبه بحرفين. ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك، إلا ما روي عن يعقوب الخضرميّ أنّه كان يدغم الراء في اللام في قوله عز وجل: «يَغْفِر لَكُمْ»^(٢). وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنّه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت الراء أو متحركة، فالساكنة نحو قوله تعالى: «فاغفر لنا»^(٣)، و«استغفر لهم»^(٤)، و«يغفر لكم»^(٥)، و«دئوكم»^(٦)، وما كان مثله. والمتحركة قوله: «سخر لكم»^(٧)، و«هن أظهر لكم»^(٨). وأجاز الكسائي والفراء ادغام الراء في اللام. والحقبة في ذلك أنّ الراء إذا ادغمت في اللام، صارت لاماً. ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الراء، فبصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد. قال أبو بكر بن مجاهد لم يقرأ بذلك أحد غلمناه بعد أبي عمرو سواء، فأعرفه.

فصل

[ادغام النون]

قال صاحب الكتاب: والنون تدغم في حروف «يزملون»، كقولك: «من يقول»، و«من رأيد»، و«من محمد»، و«من لك»، و«من وأيد»، و«من تكريم». وادغامها على ضربين: ادغام بغنة، وبغير غنة.



قال الشارح: النون تدغم في هذه الحروف الستة التي يجمعها «يرملون». فأما ادغامها في مثلها، فلا إشكال فيه؛ وأما الخمسة الباقية – وهي الراء، واللام، والميم، والياء، والواو – فلا تها مقاربة لها في المنزلة الدنيا من غير إخلال بها. وادغامها في الراء واللام أحسن من البيان لفرط الجوار، وذلك نحو: «من لك»، و«من رأيد»، والبيان

(١) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٢) الأحقاف: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٦.

(٤) التوبة: ٨٠.

(٥) الصف: ١٢.

(٦) الحج: ٦٥.

(٧) هود: ٧٨.

جائز. وادغامها في الميم نحو: «من مُحَمَّد»، و«يَمُنُّ أُنْتُ». وذلك أنَّ الميم، وإن كان مخرجها من الشفة، فإنها تُشارك النون في الخياشيم لما فيها من الغنة، والغنة تُسمع كالميم، فلذلك تقعان في القوافي المُكفأة، نحو قوله [من الرجز]:

بُسَيْيْ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَبِيْنُ أَلْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعْيِمُ^(١)
والبيان جائزٌ حسنٌ.

وأما ادغامها في الباء والواو في نحو: «من يَأْتِيكَ»، و«من وَآلٍ» فذلك من قبل أنَّ النون بمنزلة حروف المدّ نحو الواو والباء؛ لأنَّ فيها غنة، كما أنَّ فيهما ليناً، ولأنَّ النون من مخرج الرء، والرء قريبة من الباء، ولذلك نصير الرء ياءً في اللُّغة.

وهي تدغم بغنة وبغير غنة، فإذا ادغمت بغير غنة؛ فلائها إذا ادغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الرء راءً، ومع اللام لاماً، ومع الباء ياءً، ومع الواو واواً، وهذه الحروف ليست لها غنة. وأما إذا ادغمت بغنة؛ فلا أنَّ النون لها غنة في نفسها، والغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإذا كان للنون قبل الادغام غنة، فلا يُبْطِلونها بالادغام حتى لا يكون لها أثرٌ من صوتها.

قال صاحب الكتاب: ولها أربع أحوال: إحداها الادغام مع هذه الحروف. والثانية البيان مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كقولك: «مِنْ أَجْلِكَ»، و«مِنْ هَانِيءٍ»، و«مِنْ عَيْنِكَ»، و«مَنْ حَمَلَكَ»، و«مَنْ غَبَرَ»، و«مَنْ خَانَكَ»، إلّا في لغة قوم أخفوها مع الغين والحاء، فقالوا: «مُتَحَلٌّ»، و«مُنْفَلٌّ».

قال الشارح: يريد أنَّ النون لها أربع أحوال: حال تكون فيها مدغمة، وهي مع حروف «برملون»، وقد تقدّمت علّة ذلك، إلّا أنّه قد يعرض في بعضها ما يوجب تركّ الادغام فيه، وهي الميم والباء والواو، وذلك نحو قولك: «شَاءَ زَنَمَاءٌ»، و«عَنَمَ زُنَمٌ»، فإنَّ هذا لا يسوغ فيه الادغام، والبيان هو الوجه. وذلك لثلاث يتوهم أنّه من المضاعف لو قالوا: «زَمَاءٌ»، و«زَمٌ». وكذلك «قُنُوَّةٌ»، و«قُنِيَّةٌ»، و«كُنِيَّةٌ» لا يسوغ الادغام في ذلك كلّها؛ لثلاث يصير بمنزلة ما عينه ولامه واوان من نحو: «القُوَّةُ»، و«الحُوَّةُ»، أو ياءان، كقولك: «حَيَّةٌ»، وقد تقدّم ذلك قبل.

وأما الحال الثانية، وهو أن تُبيّن، ولا تُدغم، ولا تُخفى، وذلك مع حروف الحلق الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين، كقولك: «من أبوك»،

و«من هلال»، و«من عندك»، و«من حملك»، و«من غيرك»، و«من خالفك». وإنما وجب البيان عند هذه الحروف؛ لتباعدتها منها في المرتبة القُصوى، فليست من قبيلها، فلم تدغم لذلك في هذا الموضع، كما أنَّ حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، ولم تُخَفَّ عندها كما لم تدغم، لأنَّ الإخفاء نوعٌ من الادغام. وبعضُ العرب يُجْري الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها، فيُخَفِّيهما عندهما، كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف، فيقول: «مُخَلٌّ»، و«مُنْعَلٌّ». والأول أجودٌ وأكثرُ، لأنَّهما من حروف الحلق، فكانتا كأخواتها، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: والثالثة القلبُ إلى الميم قبل الباء، كقولك: «شَمْبَاء»، و«عَمْبَرٌ». والرابعةُ الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسةٌ عشرَ حرفًا، كقولك: «مَنْ جَابِرٌ»، و«مَنْ كَفَرٌ»، و«مَنْ قَتَلَ»، وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيئتها مع حروف الفم لحنٌ.

قال الشارح: الحال الثالثة أن تنقلب ميمًا، وذلك إذا كانت ساكنة قبل الباء، نحر: «عمبر»، و«شمْباء». وإنما قلبوها ميمًا هنا؛ لأنه موضعٌ تُقَلَّبُ فيه النون. ومعنى قولنا: «تقلب فيه» أي تُدغم؛ لأنها تدغم مع الواو والميم اللذين هما من مخرجها، فلما اجتمعت مع الباء، وكانت النون الساكنة بعيدة من الباء في المخرج ومُباينة لها في الخواص التي تُوجب الشُرْكةَ بينهما، لم يكن سبيلٌ إلى الادغام، ففُزُوا إلى حرف من مخرج الباء، وهو الميم، فجرى ذلك مجرى الادغام. وليس في الكلام كلمة فيها ميمٌ قبل الباء، فيقع فيه لبسٌ، فأمنوا اللبسَ.

وأما الرابع، وهو الإخفاء مع سائر الحروف، وهي الخمسة عشرَ حرفًا التي ذكرها، وإنما أخفيت عندها؛ لأنها تخرج من حرف الألف الذي يحدث إلى داخل الفم، لا من المَشْخَر، فكان بين النون وحروف الفم اختلاطٌ، فلم تَقوَ قوَّة حروف الفم، فتُدغم فيها، ولم تبعد بُغْدَ حروف الحلق، فتظهر معها. وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد، فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام، فأخفيت عندها لذلك. فلها ثلاثة أحوال: الادغام، والإخفاء، والإظهار. فالادغام للتقارب بالحد الأدنى، والإظهار للتباعد بالحد الأقصى، والإخفاء للمناسبة بالحد الأوسط. قال أبو عثمان المازني: وبيئتها مع حروف الفم لحنٌ لما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[ادغام الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والشاء]

قال صاحب الكتاب: والطاء والدال والتاء والظاء والذال والشاء ستتها يُدغم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين. وهذه لا تُدغم في تلك، إلا أنَّ بعضها

يُدْغَمُ فِي بَعْضِ، وَالْأَقْيَسُ فِي الْمُطَبَقَةِ إِذَا اذْغَمْتَ تَبْقِيَةَ الْإِطْبَاقِ، كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿قَرَطَ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(١).



قال الشارح: هذه الحروف يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثنابا، فلذلك لا يمتنع ادغام بعضها في بعض، إلا حروف الصغير خاصة، فإنها يدغم فيها، ولا تدغم هي في غيرها لما فيها من الصغير. وحروف طرف اللسان تسعة كل ثلاثة متواخية بالمخرج، وقد تقدّم ذكرها. فحكم الدال مع الطاء أن يدغم كل واحدة منهما في صاحبتها؛ لأنهما من مَعْدِن واحد، وهما مجهورتان شديدتان. وإنما جاز ادغام الطاء في الدال مع الإطباق الذي في الطاء؛ لأنه يمكن إذهابه وتبقيته. فلما كان المتكلم مخيراً فيه، لم يمتنع من الادغام؛ وذلك «اضْطَبَّ دَلَمًا»، بادغام الطاء في الدال مع ترك الإطباق على حاله، فلا يُذْهِبُهُ؛ لأن الدال ليس فيها إطباق. وهو الأقيس، كما أبقيت الغنة في النون. وإنما كان أقيس؛ لأن المطبق أفشى في السمع، فكان تغليب الدال على الإطباق كالإجحاف، إذ ليست كالإطباق في السمع. وإن شئت أذهبته حتى تجعلها كالدال سواء، كما أذهبته، أعني الغنة، عند من يفعل ذلك. وليس كل العرب يفعله، وذلك أنهم آثروا أن لا تُخَالِفَهَا حيث أرادوا أن يقلبوها دالاً مثلها.

وكذلك الطاء في التاء، نحو: «اِثْبُطْ تَوَّعًا» تجعلها تاء، وقرأ أبو عمرو: ﴿قَرَطَ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٢)، بالادغام والإطباق. ويجوز إذهابه، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلًا؛ لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة. قال سيبويه^(٣): وكلّ عربيّ جيّد.

وتدغم الدال في الطاء، فتصير طاءً مع الطاء، نحو: «أَبْعَدْ طَالِبًا»، وكذلك التاء، نحو: «اِنْعَتَ طَالِبًا»؛ لأنك لا تُجَحِّفُ بهما في الإطباق، ولا غيره، إلا أن ادغام التاء في الطاء أحسن؛ لأنها مهموسة، والطاء مجهورة. وليس يمنع الجهرُ ادغامَ المهموس، ولكن يكون ادغامُ المهموس أحسن. وإنما لم يمنع الجهر؛ لأنّ للمهموس حالاً يُقَارِبُ حالَ المجهور بسُهولة المخرج، وقِلَّةِ الكُلْفَةِ في الاعتماد، إذ الاعتمادُ في المجهور أقوى.

والتاء مع الدال يدغم كل واحدة منهما في صاحبتها، إلا أن ادغام التاء في الدال أمثل؛ لأن الدال مجهورة، فتقول: «اِنْعَتَ دَلَامَةً»، بالادغام على ما بيننا.

(١) الزمر: ٥٦، ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الزمر: ٥٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٠، وفيه: «وكلّ عربيّ».

وكلُّ هذه الأحرف يجوز الإظهارُ فيها، لأنها من المنفصل، وإن ثقل الكلام لشدَّتهنَّ، وللزوم اللسان موضعهنَّ لا يتجافى عنه.

والادغامُ أحسنُّ؛ لأنه ليس بينهما إلَّا الهمس والجهر، وليس في واحد منهما إطباقٌ، ولا استطالةٌ، ولا تكريرٌ.

وأما الظاء والذال والطاء، فكَذلك يدغم بعضهنَّ في بعض، فهي مع الدال كالطاء مع الدال، لأنها مجهورة مثلها، وليس بينهما إلَّا الإطباق، فتقول: «أخْفَظْ ذَلِكَ»، و«خُذْ ظَالِمًا». ويحسن إذهابُ الإطباق لتكافؤهما في الجهر. والطاء مع الظاء كالطاء مع التاء، تدغم كلٌّ واحدة في صاحبتهما، إلَّا أنَّ ادغام التاء في الظاء أحسنُّ، فتقول: «ابْعَثْ ظَالِمًا»، و«أَيْقِظْ ثَابِتًا» بالادغام و«ابْعَثْ ذَلِكَ». فالطاء والذال منزلة كلِّ واحدة من صاحبتهما منزلة الدال مع التاء.

والزاي والصاد تدغم كلٌّ واحدة منهما في صاحبتهما، ويحسن؛ لأنَّ إحداهما للجهر، والأخرى للإطباق، فتقول: «أَوْجِزْ صَابِرًا»، و«افْحَصْ زَائِدًا».

والزاي مع السين تدغم كلٌّ واحدة في صاحبتهما، إلَّا أنَّ ادغام السين في الزاي أحسنُّ، فتقول: «أَخِيسْ زُرْدَةً»، و«رُزْ سَلَمَةً»؛ لأنَّهما من الحروف المتكافئة في المنزلة. وإذا ادغمت الصاد فيها، فتصير مع الزاي زايًا، ومع السين سينًا، كما صارت الدال والطاء، وتدع الإطباق على حاله، وإن شئت أذهبتَه. وإذهابُه مع السين أمثلُ قليلًا، لأنها مهموسة مثلها.

قال سيبويه^(١): وكلُّه عربيٌّ. وتدغم الستة الأول التي هي: الطاء. والذال، والتاء، والظاء، والتاء، والذال، في الثلاثة الآخر التي هي الصاد والزاي والسين؛ لأنَّهنَّ من حروف طرف اللسان. ولا تدغم هذه في تلك لقوتها بما فيها من الصغير.

فصل

[ادغام الفاء]

قال صاحب الكتاب: والفاء لا تُدغم إلَّا في مثلها، كقوله تعالى: «وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ»^(٢)، وقرئ: «تَخْصِفُ بِهِمْ»^(٣)، بادغامها في الباء، وهو ضعيف، تفرَّد به الكسائي^(٤)، وتُدغم فيها الباء.

(٢) البقرة: ٢١٣.

(١) الكتاب ٤/٤٦١.

(٣) سبأ: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٢٦١، والكشاف ٣/٢٨١، والنشر في القراءات العشر ٢/١٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١٤٥.

قال الشارح: الفاء لا تدغم إلا في مثلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾^(١)، و﴿الصَّنِيفَ * فَلْيَتَعَبُّدُوا﴾^(٢)، و﴿كَيْفَ قُتِلَ رَبُّكَ﴾^(٣)، ونحوه. ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف «صَمَّ شَفَرُ»، ففيها تفشُّ يزيله الادغام. فأما ما حكى عن الكسائي من ادغامه لها في الباء في قوله عز وجل: ﴿نَخْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾^(٤) فشاذاً. وتدغم الباء في الفاء لتقارُبهما في المخرج؛ لأنهما من الشفة، كقولك: «أذهب فأنظر»، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٥)، فالفاء أقوى صوتاً لما فيها من التفشي.

فصل

[ادغام الباء]

قال صاحب الكتاب: والباء تُدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٦)، وفي الفاء والميم، نحو: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾^(٧)، و﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٨). ولا يُدغم فيها إلا مثلها.



قال الشارح: الباء تدغم في مثلها، كقوله عز وجل: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٩)، و﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾^(١٠)، لاتحاد المخرج. وتدغم في الفاء على ما ذكرناه، وفي الميم لأنهما من الشفة، كقولك: «اضْحَبْ مَطَرًا»، و«اطْلُبْ مُحَمَّدًا». وقرأ أبو عمرو: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١١). ويفعل ذلك بـ «يعذب من يشاء» حيث وقع، ولا يفعل ذلك في مثل «أَنْ يَضْرِبَ» مثلاً، و﴿يَكْتُبُ مَا يَبْهَتُونَ﴾^(١٢)، بل يُظهره.

وإنما خصَّ الأول بالادغام من قبل أنه لا يكاد يقع في القرآن إلا قبله أو بعده مدغم، نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١٣)، و﴿يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١٤)، فاذغم للمشاكلة، ومن

(١) البقرة: ٢١٣. (٢) قريش: ٢ - ٣.

(٣) الفجر: ٦، والفيل: ١. (٤) سبأ: ٩.

(٥) آل عمران: ٩ وغيرها. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٦) البقرة: ٢٠. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٧) الإسراء: ٦٣. وهذه قراءة أبي عمرو، والكسائي، وابن ذكوان. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٩٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣٣٠.

(٨) البقرة: ٢٨٤، وغيرها. (٩) البقرة: ٢٠.

(١٠) البقرة: ٢١٣.

(١١) البقرة: ٢٨٤. وهي أيضاً قراءة حمزة والكسائي والأعمش وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٣٠.

(١٢) النساء: ٨١. (١٣) آل عمران: ١٢٩.

(١٤) العنكبوت: ٢١.

أصله مراعاة المشاكلة. ومثله: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾^(١). ولا خلاف في جواز ذلك. وحكي عنه: ﴿الرَّغْبُ بَمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾^(٢)، بالادغام، وهو غير جائز عندنا؛ للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحة مَحْمَلِهِ على الإخفاء، وأجازه الكوفيون، فاعرفه.

فصل

[ادغام الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم لا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا. قال الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٣). وتُدْغَمُ فِيهَا التَّوْنُ وَالْبَاءُ.

قال الشارح: الميم تدغم في مثلها كقولك: «لَمْ تَرُمْ مَا لَكَ» وكقوله تعالى: ﴿الرَّحِيمَ مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٤)، وقرئ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٥)، و﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٦). ولا تدغم في غيرها، لأن فيها غنة يُدْهِبُهَا الادغام. وقد روي عن أبي عمرو ادغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْثَمٍ يُهْتَنَأُنَا عَظِيمًا﴾^(٧)، و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾^(٨)، و﴿هُوَ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٩). وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة. ولو كان فيه ادغام، لصار في اللفظ باء مشددة؛ لأن الحرف إذا ادغم في مقاربه، قلب إلى لفظه، ثم ادغم. قال ابن مجاهد: يُترجمون عنه بادغام، وليس بادغام، إنما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصوت. وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحمل كل موضع يذكر القراء أنه مدغم، والقياس يمنع منه على الإخفاء، مثل: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانٌ﴾^(١٠)، وما أشبه ذلك من حرف مدغم قبله ساكن صحيح، فاعرفه.

فصل

[ادغام تاء «أفتعل»]

قال صاحب الكتاب: و«أَفْتَعَلَ» إذا كان بعد ثاتها مثلها، جاز فيه البيان والادغام.

(٢) آل عمران: ١٥١.

(١) هود: ٤٢.

(٣) البقرة: ٣٧. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب والأعمش. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٤؛ وتفسير

القرطبي ٣٢٦/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤٨/١. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن

وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٢٢.

(٥) البقرة: ٣٧.

(٤) الفاتحة: ٣ - ٤.

(٦) البقرة: ٢٥٥. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٧) النساء: ١٥٦. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٨) النحل: ٧٠.

(٩) الأنعام: ٥٣. ولم أفع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(١٠) البقرة: ١٨٥.

والادغام سبيله أن تسكن التاء الأولى، وتذغم في الثانية، وتُنقل حركتها إلى الفاء، فيستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقال: «قَتَلُوا»، بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة، ولا ينقلها، فيلتقي ساكنان، فيحرك الفاء بالكسر، فيقول: «يَقْتُلُونَ». فمن فتح قال: «يَقْتُلُونَ»، و«مُقْتَلُونَ» بفتح الفاء، ومن كسر قال: «يَقْتُلُونَ»، و«مُقْتَلُونَ» بكسرها، ويجوز «مُقْتَلُونَ» بالضم إتباعاً للميم، كما حكى عن بعضهم: «مُرْدِفِينَ»^(١).

قال الشارح: اعلم أن تاء «افْتَعَلَ» إذا وقع بعدها مثلاً، نحو: «اقتتل القوم»، فإنه يجوز فيه الوجهان: الادغام والبيان، وإن كانا مثلين في كلمة واحدة. والادغام ليس لازماً، بل أنت مخير في الادغام وتركه، وإن كانا الحرفان من كلمة واحدة، فإنهما يشبهان المنفصلين، لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء «افْتَعَلَ» مثلاً. ألا ترى أنهم قالوا: «يَزْنِجِلْ» و«يَسْتَمِيعُ»؟ فلذلك كنت مخيراً في الادغام والإظهار. فالإظهار إما ذكرناه من عدم اللزوم، والادغام لاجتماع المثلين، وكونهما من كلمة واحدة، فلذلك تقول: «قَتَلُوا»، والأصل: «افْتَتَلُوا»، فأسكنت التاء الأولى، واذغمتها في الثانية بعد أن ألقيت حركتها على القاف. فلما تحركت القاف، سقطت ألف الوصل.

ومنهم من يقول: «قَتَلُوا»، بكسر القاف، وفتح التاء مشددة. وذلك لأنه حين أسكن التاء، أسقط حركتها من غير أن يلقيها على ما قبلها، فاجتمع ساكنان: التاء الأولى والقاف، فكسرت القاف للالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «قَتَلُوا».

وأما مستقبله، وهو «يُقْتَلُونَ»، فيجوز فيه مع الادغام أربعة ألفاظ. أحدها: «يَقْتُلُونَ»، بفتح القاف وكسر التاء مشددة، لأنك ألقيت حركة التاء على القاف، ثم اذغمت في التاء الثانية، وهي مكسورة. والثاني: «يَقْتُلُونَ»، بكسر القاف للالتقاء الساكنين. والثالث: «يَقْتُلُونَ» بكسر القاف وحرف المضارعة، كما قالوا: «مِنْخَرٌ»، فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الخاء. والرابع: - وهو أقلها لضعفه - «يَقْتُلُونَ» بادغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان. وذلك أنه لما أسكن التاء للادغام، لم يحرك القاف، وترك على سكونه. وهذا بالاختلاس أشبه منه بالادغام، ولكننا ذكرناه كما ذكرناه.

وتقول في مصدره: «قَتَلَا» والأصل: «اقتتالا»، فاذغمت التاء في التاء، وحركت القاف، وسقطت ألف الوصل. وهذا يجوز أن يكون بإلقاء حركة التاء على القاف، ويجوز أن تكون الحركة للالتقاء الساكنين، فاعرفه.

(١) الأنفال: ٩. وهي قراءة بعض المكبيين.

انظر: البحر المحيط ٤/٤٦٥؛ وتفسير الطبري ١٣/٤١٥؛ وتفسير القرطبي ٧/٣٧٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٣٩.

قال صاحب الكتاب: وتُقَلَّب مع تسعة أحرف إذا كنَّ قبلها: مع الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، طاء، ومع الدال، والذال، والزاي، دالاً، ومع الثاء والسين: ثاءً وسيثاً.

قال الشارح: اعلم أنَّ تاء الافتعال تقلب إلى غيرها مع تسعة أحرف، وذلك أنَّها تقلب إلى الطاء والدال والثاء والسين.

فأمَّا إبدالها طاءً، فمع حروف الإطباق. ويلزم ذلك، ويُهَجَّر الأصل كما هُجِر في نحو: «قام»، و«قال». وذلك أنه قد يُسْتَثْقَل اجتماع هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الأمثال، وإذا كانت في كلمة واحدة، ولم يكن الحرفان منفصلين، ازداد ثقلًا، كما كان المثلان، إذا لم يكونا منفصلين، أثقل؛ لأنَّ الحرف لا يُفَارِقُه ما يُسْتَثْقَل. وكانت هذه الحروف مخالفةً للثاء، لأنها مستعلية مُطَبَّقة، والثاء حرفٌ منفتحٌ غير مطبق، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنها من مخرجها، إذ لولا إطباقُ الطاء لكانت دالاً. ولولا جهرُ الدال، لكانت ثاءً، فمخرَجُهم واحد، وإنَّما ثمَّ أحوالٌ تفرق بهنَّ من الإطباق والجهر والهمس، فهي موافقةٌ لما قبلها في الإطباق، فيتجانس الصوتان، وصار العملُ فيهنَّ من جهة واحدة. وقد عُلِمَ أنه لا لِسَ في ذلك.

فأمَّا إبدالها دالاً، فإذا كان قبلها دالٌ أو ذالٌ أو زايٌّ، وذلك من قبل أنَّ هذه الحروف مجهورة، والتاء حرف مهموس، فأرادوا التقريب بين جَرَسِيهِمَا، فأبدلوا من التاء دالاً، إذ كانت من مخرج التاء، وتوافق ما قبلها في الجهر، وليس فيها إطباقٌ، كما أنَّ ما قبلها ليس فيه إطباقٌ، فكانت الدال أشبه بما قبلها، فلذلك أبدلوا دالاً، ولم يبدلوا طاءً.

وأما إبدالها ثاءً، فقد قالوا: «مُثَرَّدٌ»، وهو «مُفْتَعِلٌ» من «الثَّرْد». ولك فيه ثلاثة أوجه: أحدها: البيان وهو الأصل. والثاني: «مُثَرَّدٌ»، بالثاء المدغمة والمعجمة بثنتين. والثالث: «مُثَرَّدٌ»، بالثاء المعجمة بثلاث. فأمَّا الأول - وهو البيان - فلأنَّهما ليسا حرفين متجانسين. فإذا أسكن الأول، اضطرَّ الناطق إلى الادغام. وأما ادغامُ الثاء في التاء فلتقاربهما، وهما مع التقارب مهموسان، وذلك مما يقوِّي ادغامَ أحدهما في الآخر. قال سيبويه^(١): والبيان أحسن، وهو القياس؛ لأنَّ الأول إنما يدغم في الثاني. وأما الثالث فهو «مُثَرَّدٌ»، بقلب التاء إلى جنس الأول، وادغام الثاني في الأول، وعلى هذا قالوا: «يُظَلِّمُ»، وسيأتي ذلك بعد. قال سيبويه^(٢): وهي عربية جيدة.

وأما إبدالها سيناً فمع السين، نحو: «اسْمَعْ فهو مُسْمِعٌ»، ويجوز الأصل. ولا

(١) الكتاب ٤/٤٦٧، وفيه: «والبيان حسن».

(٢) الكتاب ٤/٤٦٧.

يجوز ادغام السين في التاء، فيقال: «اتَّمَعَ»، وإن كانا مهموسين، وذلك لمزجة السين على التاء بالصغير، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: فأما مع الطاء فتدغم ليس إلا، كقولك: «اطْلَبْ»، و«اطْعِنُوا».

قال الشارح: أما مع الطاء، فقد قالوا: «اطْلَبْ»، و«اطْعِنُوا»، و«اطْلَعُوا»، والمراد: «اطْلَبْ»، و«اطْعِنُوا»، و«اطْلَعُوا»، فثقل اجتماع المتقاربين على ما ذكرنا، لأنهما من حروف طرف اللسان. وكرهوا الادغام في التاء، فلم يقولوا: «اتْلَعْ»، و«اتْلَمْ»، في «اطْلَعْ»، و«اطْلَمْ»؛ لثلاث يُلَيسُ بـ«اتَّعَدَ» و«اتَّزَنَ». هكذا قاله الفراء، فأبدلوا من التاء طاء، لأنها من مخرجها على ما ذكرناه، فادغموا الطاء في الطاء، وصار الادغام ههنا لازماً لسكونه. ومثله «اطَّرَدَ»، وكذلك ما تصرف منه من نحو: «يَطْلُعْ»، و«يَطْرُدْ»؛ لأن العلة الموجبة للقلب في الماضي موجودة في المضارع، وما تصرف منه.

قال صاحب الكتاب: ومع الظاء تُبَيِّنُ، وتدغم بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، كقولك: «اظْطَلَمْ»، و«اطْلَمْ»، و«اظْلَمْ». ورُويَت الثلاثة في بيت زهير [من البسيط]:
[هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ^(١)

قال الشارح: وأما مع الظاء، فيجوز وجهان: البيان والادغام بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، فتقول: «اظْطَلَمْ» من «الظلم»، و«اظْطَنَ» من «الظن». وقد يبدلون من الطاء المبدلة من التاء ظاء، ثم يدغمون الظاء الأولى فيها، فيقولون: «اظْلَمْ». وذلك لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول، وأدغموه فيه؛ لأنه أبلغ في الموافقة والمشاكلة. ومن العرب من إذا بنى مِمَّا فاؤه ظاءً معجمةً «افْتَعَلَ»، أبدل التاء طاءً غير معجمة، ثم أبدل من الظاء التي هي فاء طاءً؛ لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء «افْعَلَ»، فيقول: «اطْهَرَّ حاجتي»، و«اظْلَمْ». والأصل: «اطْهَرَّ»، و«اظْهَرَّ».

والصحيح المذهب الأول؛ لأن القياس في الادغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعف الوجه الثاني، وإذا الوجه الثالث أقيس من الوجه الثاني، وإن كان الوجه الثاني أكثر في الاستعمال. فأما بيت زهير [من البسيط]:

هو الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

فقد رُوي بالأوجه الثلاثة: «فَيَنْظَلِم» على الأصل بعد قلب التاء طاءً، ويروى: «يَنْظَلِم» بالطاء المعجمة على الوجه الثاني، وهو قلبُ الثاني إلى لفظ الأول، وهو شاذٌّ في القياس كثيرٌ في الاستعمال. ويروى: «فَيَنْظَلِم» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، قد رُوي: «فَيَنْظَلِم» بنون المطاوعة على حد «كسرتَه فانكسر».

قال صاحب الكتاب: ومع الضاد تُبَيِّن وتُدغم بقلب الطاء ضادًا، كقولك: «اضْطَرَبَ»، و«اضْرَبَ». ولا يجوز «اطْرَبَ»، وقد حُكي: «اطْجَعَ» في «اضْطَجَعَ»، وهو في الغرابة كـ«الطَجَعَ».

قال الشارح: وأمَّا الضاد فيجوز فيه وجهان: البيان والادغام. فالبيان نحو قولك: «اضْطَرَبَ»، و«اضْطَجَعَ»، أبدل من التاء طاءً لما ذكرناه لا غير، وقالوا: «اضْرَبَ» و«اضْجَعَ»، ويَضْرِبُ، ويَضْجَعُ، فهو مُضْرِبٌ، ومُضْجِعٌ، ولا يجوز إدغامها في الطاء، فلا تقول: «اطْرَبَ»، ولا «اطْجَعَ»؛ لئلا يذهب تَفْشِي الضاد بالادغام. وقد حكي سيبويه^(١) «اطْجَعَ»، وهو قليل غريب، وقد شبهه بـ«الطَجَعَ» في الغرابة. يريد أن إبدال الضاد هنا لأمَّا غريبٌ كادغام الضاد في الطاء. وذلك أنهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء، وهما مطبقتان، فمنهم من أبدل من الضاد لأمَّا؛ لأنها مثلها في الجهر، وتُخَالِف ما بعدها بعدم الإطباق، ومنهم من لم يَز الإبدال، فاذغم؛ لينبو اللسان بهما دفعةً واحدةً، فيكونا كالحرف الواحد.

قال صاحب الكتاب: ومع الصاد تُبَيِّن وتُدغم بقلب الطاء صادًا، كقولك: «مُضْطَبِرٌ»، و«مُضْبِرٌ»، و«اضْطَفَى»، و«اضْطَلَى»، و«اصْفَى»، و«اصْلَى»، وقرئ: «إِلَّا أَنْ يَصْلَحَا»^(٢) ولا يجوز «مُطْبِرٌ».

قال الشارح: وأمَّا الصاد فكذلك، تقول: «اضْطَبِرَ يَضْطَبِرُ فهو مُضْطَبِرٌ»، و«اضْبِرَ يَضْبِرُ فهو مُضْبِرٌ»، على قلب الثاني إلى لفظ الأول. وقد قرئ: «إِلَّا أَنْ يَصْلَحَا»^(٣)، على ما حكاه سيبويه^(٤) عن هارون. ومثله قولهم: «اضْطَفَى»، و«اصْفَى»، و«اضْطَلَى»،

(١) الكتاب ٤/٤٧٠.

(٢) النساء: ١٢٨. وهذه قراءة عاصم والجحدري وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ٥/٤٠٤؛ ومعجم

القراءات القرآنية ٢/١٦٨.

(٤) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٣) النساء: ١٢٨.

و«أَصْلَى». ولا يجوز ادغام الصاد في الطاء، فلا يقال: «أَطْبَرَ»، ولا «مُطْبِرٌ»، ولا «أَطْلَحَ»، ولا «مُطْلِحٌ»؛ لثلاثاً يذهب صفيّر الصاد.

قال صاحب الكتاب: وتقلب مع الدال والذال والزاي دالاً، فمع الدال والذال تُدْغَم، كقولك: «إِذَانٌ»، و«أَذْكَرٌ»، و«أَذْكَرٌ». وحكى أبو عمرو عنهم: «أَذْكَرٌ»، وهو «مُذْكَرٌ»، وقال الشاعر [من الرجز]:

تَنْحِي عَلَى الشُّوكِ جُرَارًا مِقْضَبًا وَالْهَزَمَ تَنْزِيهِه إِذِيرَاءَ عَجَبًا^(١)

ومع الزاي تُبَيِّن، وتُدْغَم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: «إِزْدَانٌ»، و«إِزَانٌ». ومع التاء تُدْغَم ليس إلا، بقلب كل واحد منهما إلى صاحبتهما، فتقول: «مُتْرَدٌ»، و«مُتْرَدٌ». ومنه «إِثَارٌ»، و«إِثَارٌ». ومع السين تُبَيِّن وتُدْغَم بقلب التاء إليها، كقولك: «مُسْتَمِعٌ»، و«مُسْتَمِعٌ».

قال الشارح: وأما قلب التاء مع الدال والذال والزاي دالاً، فنحو قولهم في «افتعل» من «الدَّيْنِ»، و«الذَّكْرِ»، و«الزَّيْنِ»: «إِذَانٌ»، و«أَذْكَرٌ»، و«إِزْدَانٌ». وإنما وجب إبدالها دالاً هنا؛ لأنهم كرهوا اجتماعهما للتقارب واختلاف أجناسهما. وذلك أَنَّ الدال والذال والزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها من مخرجها، وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهاز الدال والذال، فيقع العمل من جهة واحدة، ثم ادغموا الدال والذال فيها. ولم يجز الادغام في الزاي؛ لأن الزاي حرف من حروف الصفيّر، فلو ادغموها، لذهب الصفيّر.

ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان. أحدهما: أن تقلب الذال دالاً، وتُدْغَم في الدال التي بعدها، فتصيران في اللفظ دالاً واحدة شديدة. وهذا شرط الادغام، لأنهم يقلبون الحرف الأول إلى جنس الثاني، ثم يدغمونه فيه. والوجه الثاني: أن تقلب الدال دالاً، وتُدْغَم، فيكون اللفظ به دالاً معجمة، وهو قول من يقول في «اصطبر»: «أَصْبَرَ»، وفي «اضطرب»: «أَضْرَبَ». فعلى هذا تقول: «أَذْكَرٌ» و«إِزَانٌ». وإنما جاز قلب الأول إلى جنس الثاني، لأن الأول أصلي، والثاني زائد، فكرهوا إدغام الأصلي في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصلي، وأدغموه لما ذكرناه.

وحكى أبو عمرو عنهم: «أَذْكَرٌ فهو مُذْكَرٌ»، وأنشد [من الرجز]:

تَنْحِي عَلَى الشُّوكِ . . . إلخ

الشاهد فيه قوله: «اذدراء»، بإظهار التضعيف، وهو «افتعال» من «دَرَّته الريح تَدْرُوهُ» وهو مصدر جرى على غير فعله على حدِّ ﴿وَأَنْبَتْنَاهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾^(١). فإن قيل: فليَمِّ ساغ «ازدآن»، فهو مُزْدَانٌ، ولم يقولوا: «اذدكر»، فهو مذدكر، إلّا على ندرة وقلة؟ قيل: لأنّ الدال والذال كل واحد منهما يدغم في صاحبه، فإذا اجتمعا في كلمة، لزم الادغام. وليس كذلك مع الزاي، فإنها لا تدغم مع الدال لما فيها من الصغير، فجاز لذلك الإظهار والادغام في الزاي، فيقال: «مُزْدَانٌ»، و«مُزَانٌ»، فلذلك قال: ومع الزاي تبين وتدغم، ومع الثاء تدغم لا غير، بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبها، تقول: «مُثْرَدٌ»، و«مُتْرَدٌ»، ولا يجوز الإظهار على ما ذكرنا في «مذدكر». ومثله «اثار»، و«اثار».

ومع السين تبين وتدغم بقلب الثاء سينًا، فيقال: «مستمع»، و«مُسْمِعٌ». فالبيان لاختلاف المخرجين، وهو عربي جيد، قال الله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعُكَ إِلَهُكَ﴾^(٢). والادغام جائز للتقارب في المخرج، واتحادهما في الهمس، فقرأ بعضهم^(٣): ﴿مَنْ يَسْمَعُ﴾. ولا يجوز إدغام السين في الثاء؛ لئلا يذهب صغيرها على ما ذكرنا في الزاي، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: «خَبَطُهُ». قال [من الطويل]:

وفي كلّ خبي قد خَبَطَ بِنِغْمَةٍ [فَحَقُّ لِسَانٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ]^(٤)
و«فُرْزُدٌ»، و«خُصْطُ عَيْنُهُ»، و«عُدُهُ»، و«نَقْدُهُ». يريدون: خَبَطْتُ، وفُرِزْتُ، وخُصِصْتُ، وعُدْتُ، ونَقَدْتُ. قال سيبويه^(٥): وأغْرَبُ اللغتين وأجودُهُما أن لا تُقَلَّبَ.



قال الشارح: اعلم أنّه قد شبه بعض العرب ممن تُرَضَّى عربيته تاء الضمير، إذا وقع قبلها أحد هذه الحروف الصاد والضاد والطاء والظاء، بتاء الافتعال، لأنّ الثاء لما اتصلت بما قبلها من الفعل، ولم يمكن فصلها من الفعل، صارت ككلمة واحدة، فأشبهت تاء «افْتَعَلَ»، وأسكنت كما أسكنت الثاء في «افْتَعَلَ»، وذلك قولك: «خُصِصْتُ عَيْنَ الْبَازِي». يريد: «خُصِصْتُ»، و«خَبَطُهُ» يريد: «خَبَطْتُهُ»، و«خَفِيطٌ» يريد: «حَفِظْتُ». وقد أنشدوا لعلْقَمَةَ [من الطويل]:

وفي كلّ خبي قد خَبَطَ بِنِغْمَةٍ فَحَقُّ لِسَانٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ^(٦)

(١) آل عمران: ٣٧. (٢) الأنعام: ٢٥؛ ومحمد: ١٦.

(٣) لم أفع على هذه القراءة في معجم الفراءات القرآنية.

(٤) تقدم بالرقم ٧٥١. (٥) الكتاب ٤/٤٧٢.

(٦) تقدم بالرقم ٧٥١.

قال سيبويه: وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب التاء طاءً؛ لأنَّ التاء ههنا علامة إضمار، وليست تلزم الفعل. ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبًا، قلت: «فَعَلَ»، ولم تكن فيه تاء، وهي في «افتعل» لم تدخل على أنها لمعنى، ثم تخرج، لكنته بناءً دخلته زيادة لا تُفارقُه. وليست كذلك تاء الإضمار؛ لأنها بمنزلة المنفصل.

وقالوا: «فزد»، و«عده»، و«نقذه»، كأنهم شبهوها بحالها في «إِذَانٍ»، كما شَبَّه الصاد وأخواتها بهنَّ في «افتعل». ولم يحك سيبويه^(١) عنهم إلَّا: «إِذَانٍ»، والقياس أن تقلب تاء المتكلم مع الدال والذال والزاي كما كان ذلك في «إِذَانٍ»، و«أَذْكَرَ»، و«إِزَانٍ».

قال صاحب الكتاب: قال^(٢): وإذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة، لم يكن الادغام. يريد نحو: «اسْتَطَعَمَ»، و«اسْتَضَعَفَ»، و«اسْتَذَرَكَ»؛ لأنَّ الأول متحرك، والثاني ساكن، فلا سبيل إلى الادغام. و«اسْتَدَانَ»، و«اسْتَضَاءَ»، و«اسْتَطَالَ» بتلك المنزلة، لأنَّ فاءها في نية السكون.



قال الشارح: وإذا كانت متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة، لم يكن ادغام، نحو: «استعظم»، و«استضعف»؛ لأنَّ أصل الادغام أن يكون الأول ساكنًا؛ لما ذكرناه في المنفصلين. فلما لم يكن سبيل إلى الادغام، لم يجز التغيير، إنما هو من توابع الادغام. قال: وأما «استدان»، و«استضاء»، و«استطال»، فهي بتلك المنزلة، لأنَّ فاءها في نية السكون، إذ الأصل: «اسْتَدَيْنَ»، و«اسْتَضَوَّأَ»، و«اسْتَطَوَّلَ»، فاعرفه.

فصل

[ادغام تاء «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: واذغموا تاء «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» فيما بعدها، فقالوا: «أَطْبَرُوا»، و«أَزَيْنُوا»، و«أَنَاقَلُوا»، و«أَذَارُوا»، مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالادغام. ولم يذغموا نحو: «تَذْكُرُونَ»؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية.



قال الشارح: اعلم أنَّ «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» إذا كان فاء الفعل فيه حرفًا يدغم فيه التاء، جاز إدغامها وإظهارها. والحروف التي تدغم فيها التاء: التاء، والطاء، والدال، والظاء، والذال، والشاء، والصاد، والزاي، والسين، والضاد، والشين، والجيم، فإذا وقع شيء من هذه الحروف بعد التاء، وآثرت الادغام، أدغمت التاء فيما بعدها. ولما

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٠.

(٢) أي: سيبويه (الكتاب ٤/ ٤٧٢).

ادْغَم، أَدْخَلَتْ أَلْفَ الْوَصْلِ ضُرُورَةَ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَقُلْتُ: «أَطْيَرُ زَيْدًا»، وَكَانَ الْأَصْلُ: «تَطْيِرُ»، فَأَسْكَنْتُ النَّاءَ. وَلَمْ يَجْزْ أَنْ نَبْدِيَءَ بِسَّاكِنٍ، فَأَدْخَلْتُ أَلْفَ الْوَصْلِ.

وَكَذَلِكَ «أَرِيَنَ زَيْدًا»، إِذَا أَرَدْتَ: «تَرَيَنَ». فَدَخُولُ الْأَلْفِ كَسْقُوطِهَا مِنْ «أَقْتُلُوا» إِذَا قُلْتَ: «قَتُلُوا»، بِالتَّحْرِيكِ. تُسْقِطُهَا مِنْ «أَقْتُلُوا» كَمَا أَنَّ الْإِسْكَانَ يَجْلِبُهَا هَهُنَا.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرُءْهُم فِيمَا هُمْ﴾^(١). إِنَّمَا كَانَ «تَدَارَأْتُمْ»، فَادْغَمْتَ النَّاءَ فِي الدَّالِّ؛ فَاحْتَجَّتْ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ لِاسْتِحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِسَّاكِنٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا أَطْيَرْنَا بِكَ وَبَيْنَ مَعَكَ﴾^(٢)، وَقَالَ: ﴿أَنَّا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٣). وَالْأَصْلُ: «تَنَاقَلْتُمْ». وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ: «تَدَارَأُ»، وَ«تَطْيِرُ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «تَذَكَّرُونَ»^(٤) وَ«يَتَذَكَّرُونَ بِمَوْتٍ»^(٥).

وَلَا تَدْغَمُ نَاءَ الْمَضَارَعَةِ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَلَا تَقُولُ فِي «تَذَكَّرُونَ»: «إِذْكَرُونَ»، وَلَا فِي «تَدْعُونَ»: «أَدْعُونَ»؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا تَدْخُلُ الْأَفْعَالَ الْمَضَارِعَةَ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، فَكَمَا لَا تَدْخُلُ أَلْفُ الْوَصْلِ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ، كَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ الْمَضَارِعَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهَا؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ بَائِبُهَا الْأَفْعَالُ الْمَاضِيَةُ، نَحْوُ: «انْطَلَقَ»، وَ«افْتَدَرَ»، وَ«اسْتَخْرَجَ». وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ مَعْدُودَةٍ، وَذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَلِأَنَّكَ لَوْ ادْغَمْتَ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ، لَزَالَ لَفْظُ الْاسْتِقْبَالِ، فَكَانَ بِخِلَافٍ. فَإِنْ اجْتَمَعَ إِلَى نَاءٍ «تَفْعَلُ»، وَ«تَفَاعِلُ» نَاءٌ أُخْرَى إِنَّمَا لِلْمَذْكَرِ الْمُخَاطَبِ، أَوْ لِلْمَوْثِقَةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَتَكَلَّمُ»، وَ«تَتَفَاعَلُ»، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ إِحْدَى الثَّانِيَيْنِ، فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُ لَا تَكَلَّمْ»، وَ«يَا عَمْرُو لَا تَفَاعَلْ»؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ الْمُثَلَّانِ، ثَقُلَ عَلَيْهِمَا اجْتِمَاعُ الْمُثَلِّينِ، وَلَمْ يَكُنْ سَبِيلًا إِلَى الْادْغَامِ؛ لِإِمَّا يُوْذِي إِلَيْهِ مِنْ سَكُونِ الْأَوَّلِ. وَلَمْ يُمْكِنْ الْإِتْيَانُ بِالْأَلْفِ لِلْوَصْلِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَوَجِبَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَزَّلْنَا السَّلَاطَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾^(٦)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾^(٧)، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾^(٨). وَالْمَرَادُ: «تَتَنَزَّلُ»، وَ«تَتَمَنَّوْنَ». وَ«تَتَوَلَّوْا».

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَحْذُوفَةِ، فَذَهَبَ سَبِيبُهُ^(٩) وَابْصَرِيُونَ إِلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَةَ هِيَ الثَّانِيَةُ، وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: الْمَحْذُوفَةُ الْأُولَى، قَالُوا: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ. وَالْحُجَّةُ لِسَبِيبِهِ أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي نَسَكَنُ، وَتَدْغَمُ فِي «أَرِيْتُ»، وَ«أَذَارَأْتُ».

(١) البقرة: ٧٢.

(٢) النمل: ٤٧.

(٣) التوبة: ٣٨.

(٤) الأنعام: ١٥٢ وغيرها.

(٥) الأعراف: ١٣١.

(٦) القدر: ٤.

(٧) آل عمران: ١٤٣.

(٨) الأنفال: ٢٠.

(٩) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

وقول صاحب الكتاب: «وَلَمْ يَدْغُمُوا تَحَو: «تَذْكُرُونَ» لثَلَا يَجْمَعُوا بَيْنَ حَذْفِ التَّاءِ وَادْغَامِ الثَّانِيَةِ» إشارة منه بأنه كان يسوغ الادغام لولا الحذف. وليس ذلك صحيحاً؛ لأنَّ هذا النوع من الادغام لا يسوغ في المضارع؛ لما ذكرناه من سكون الأوّل ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز، فاعرفه.

فصل

[الادغام الشاذّ]

قال صاحب الكتاب: ومن الادغام الشاذّ قولهم: «سَيْتٌ»، أصله: «سَيْدَسٌ»، فأبدلوا السين تاءً، وادغموا فيها الدال. ومنه «وَدَّ» في لغة بني تميم، وأصلها «وَيْدٌ»، وهي الحجازيّة الجندة، ومثله «عِدَانٌ» في «عِتْدَانٍ». وقال بعضهم: «عُتْدٌ» فَرَارًا من هذا.



قال الشارح: قد نبّه في هذا الفصل على أسماء قد وقع فيها الادغام على غير قياس، وكثر ذلك عنهم، فصار شاذّاً في القياس مطرداً في الاستعمال. فمن ذلك قولهم: «سَيْتٌ»، أصله: «سَيْدَسٌ»: فكثرت الكلمة على ألسنتهم، والسين مضاعفة ليس بينهما حاجز قويّ لسكونه، فكان مخرج الحاجر أيضاً أقرب المخارج إلى السين، فصارت كأنّها ثلاثٌ سينات. وقد تقدّم أنّ الدال تدغم في السين، والسين لا تدغم في الدال. فلو ادغم على القياس، لوجب أن يقال: «سَيْسٌ» فيجتمع ثلاث سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنهم إذ كرهوا السينين بينهما دالّ كانوا لاجتماع ثلاث سينات ليس بينهما حاجز أكره. وكرهوا أن يقلبوا السين دالاً، ويدغموا الدال في الدال كما يُعْمَل في الادغام من قلب الثاني إلى جنس الأوّل، فيقولوا: «سَيْدٌ»، فيصير كأنّهم ادغموا السين في الدال، وذلك لا يجوز، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال، وهو التاء؛ لأن التاء والسين مهموستان، فصار «سَيْدَتَا». ثم ادغموا الدال في التاء؛ لأنّهما من مخرج واحد، وقد سبقت الدال التاء، وهي ساكنة، فنقل إظهارها. ولم يقلبوها صاداً، ولا زايّاً، لأنّهما كالسين، إذ ليس بينهما، إلّا أنّ الزاي مجهورة، والسين مهموسة، والصاد مطبقة، والسين مفتحة. فلو قلبوها صاداً أو زايّاً، لصارتا كالسينتين، فاستثقل.

والذي يدلّ على شدوده أنّه لو كان يلزم الادغام في «سدس»، لوقع الدال الساكنة بين السينين، لزم أن يقال في «سُدَس الشيء»: «سُتٌ» وفي «سدس» من أظماء الإبل: «سَيْتٌ». وذلك ممّا لا يقوله أحدٌ، فعلم أنّ ادغام «سَيْت» إنّما هو على سبيل الشذوذ.

ويدلّ أن أصل «سَيْتَةٍ»: «سَيْدَسَةٌ» بالدال، أنك تقول في التصغير: «سُدَيْسَةٌ»، وفي الجمع: «أُسْدَاسٌ». والتصغير والتكسير ممّا يَرَدّ فيه الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك «وَدَّ»، أصله: «وَيْدٌ». وهي اللغة الحجازيّة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء

كما أسكنوا في «فَخَذَ»، ثم ادغموا؛ لأن المتقاربين إذا كان الأول منهما متحركًا لا بدغم. ولم يكن مطردًا؛ لأنه ربما التبس بالمضاعف حتى إنهم كرهوا «وُظِدًا» و«وَتَدًا» في مصدر «وُظِدَ» و«يُظِدُّ»، و«وَتَدَ» و«يَتَدُّ». وكان الجيد عندهم «طِدَّة»، و«تِدَّة».

وأما «عِذَانٌ» فهو جمع «عَتَوِدَ»، وهو التئس، وفيه لغتان: «عِذْدَانٌ»، و«عِدَانٌ»؛ فأما «عِدَانٌ»، فشاذ كشذوذ «وَدَ» في «وَدِي»، فيلتبس بالمضاعف؛ لأنهما في كلمة واحدة، وقال بعضهم: «عَتَدَ» في جمع «عَتَوِدَ» على حدِّ «رُسُولٍ» و«رُسُلٍ»، فإِذَا من الإدغام في «عِدَانٍ».

فصل

[الحذف بدل الادغام]

قال صاحب الكتاب: وقد عدلوا في بعض مَلَايِي المثلثين أو المتقاربين لإِخْوَارِ الادغام إلى الحذف، فقالوا في «ظَلَلْتُ»، و«مَسَنْتَ»، و«أَخَسَنْتَ»: «ظَلَلْتُ»، و«مَسَنْتَ»، و«أَخَسَنْتَ». قال: [من الوافر]:

١٣٦٨ - [سوى أَنَّ العِثاقَ مِنَ المَطَايا] أَخَسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شُوسُ

١٣٦٨ - التخریج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٩٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٤٩ (حسن)، ١٧٨/ ١٤ (حسا)؛ والمحتجب ١/ ١٢٣، ٢٦٩، ٢/ ٧٦؛ والمنصف ٣/ ٨٤؛ وبلان نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٩ (مسس)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٨٦؛ والمقتضب ١/ ٢٤٥.

اللغة: العِثاق: جمع عتيق، وهو الكريم الأصل. خيس به: أخس. والشوس: جمع أشوس وهو الناظر بمؤخر عينه من الغيظ أو التكبر.

المعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدواب قد أيقنت وأخسنت به، فنظرت إليه بمؤخر عيونها غيظًا أو تكبرًا عليه.

الإعراب: «سوى»: مستثنى منصوب بالفتحة المقذرة على الألف للتعذر. «أَنَّ»: حرف مثبته بالفعل. «العِثاق»: اسم «أَنَّ»: منصوب بالفتحة. «مِنَ المَطَايا»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «أَخَسَنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أَنَّ» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «بِهِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «أَخَسَنَ». «فَهَنْ»: «القاء»: استئنافية، و«هَنْ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إِلَيْهِ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «شوس». «شوس»: خبر مرفوع بالضم.

وجملة «أَخَسَنَ بِهِ»: في محل رفع خبر «أَنَّ». وجملة «هَنْ شوس»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَخَسَنَ»، وأصله: «أَخَسَنَ»، فلما لم يمكن الإدغام، عدلوا إلى الحذف، فقالوا: «أَخَسَنَ»، وربما قالوا: «أَخَسِنَ»، بقلب السين الثانية ياءً على حدِّ «قَصَبْتُ أظفاري».

قال الشارح: اعلم أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سبيلك الادغام، وسموه به، وإن لم يكن فيه ادغام. إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف كراهية اجتماع المتجانسين كالادغام. وذلك قولهم: «ظلت» في «ظلت»، و«مست» في «مست»، و«أحست» في «أحست». وإنما فعلوا ذلك؛ لأنه لما اجتمع المثلان في كلمة واحدة، وتعدّر الادغام لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكه لاتصال الضمير به، فحذفوا الأول منهما حذفًا على غير قياس، وهو الحرف المتحرك. وإنما حذفوا المتحرك، دون الساكن، لأنهم لو حذفوا الثاني، لاحتاجوا إلى تسكين الأول، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تُسكن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات.

قال أبو العباس: شبهوا المضاعف ههنا بالمعتل، فحذف في موضع حذفه، فقالوا: «أخست»، و«أمنت»، كما قالوا: «أقمت»، و«أزدت»، وقالوا: «مست»، و«ظلت»، كما قالوا: «كملت»، و«بغت»، كأنهما استويا في باب «رَدَّ» و«قامَ». وإنما يفعل ذلك في موضع لا يصل إليه الحركة بوجه من الوجوه، وذلك في «فعلت»، و«فعلنَ». فأما إذا لم يتصل به هذا الضمير، لا يُحذف منه شيء؛ لأنه قد تدخله الحركة إذا ثبتت أو جمعت، نحو: «أخسًا»، و«أمتًا»، و«أخسوا»، و«أمتوا»، و«أجسِي»، و«أمسي». وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون. وليس ذلك بجيد ولا حسن، وإنما هو تشبيه.

فأما «ظَلَّتْ»، ففيه لغتان: كسر الأول وفتحُه. فمن فتح حذف اللام، وترك الفاء مفتوحة على حالها. ومن كسر الفاء ألقي عليها كسرة العين، ثم حذفها ساكنة، وكذلك «مَسَتْ».

وأما «أخست»، فليس فيه إلا وجه واحد، وهو فتحُ الحاء لإلقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركتها، لاجتمع ساكنان: الفاء والسين الأخيرة، فكان يؤدي إلى تغيير ثانٍ، فلذلك قالوا: «أخست» لا غير. وعليه أنشدوا [من الوافر]:

سَوَى أَنْ الْعِثَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَى شَوْسُ

وربما قالوا: «أخسَيْنَ»، كأنه أعلّ الحرف الثاني بقلبه ياءً على حدّ «قَصَّيْتُ أَظْفَارِي».

قال صاحب الكتاب: وقول بعض العرب: «اسْتَحَذَ فُلَانٌ أَرْضًا»، لسيبويه فيه مذهبان^(١): أحدهما: أن يكون أصله: «اسْتَحَذَ»، فتُحذف التاء الثانية، والثاني: أن يكون «اتَّحَذَ»، فتُبذل السين مكان التاء الأولى. ومنه قولهم: «يَسْتَطِيعُ» بحذف التاء، وقولهم:

«يَسْبِغُ». إن شئت قلت: حُذِفَتِ الطاء، وتُرِكَتِ تاء الاستفعال، وإن شئت قلت: حُذِفَتِ التاء المزيدة، وأبدلتِ التاء مكانَ الطاء. وقالوا «بَلَعْنَبِرَ»، و«بَلَعَجَلَانِ» في «بَنِي الْعَنْبَرِ»، و«بَنِي الْعَجَلَانِ»، و«عَلَمَاءُ بَنِي فَلَانٍ»، أي: على الماء، قال [من الطويل]:

١٣٦٩ - عَدَاةٌ طَفَّتْ عَلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ
وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الادغام في «يَسْبِغُ» و«يَتَقَيَّ»، فهم مع عَدَمِ
إمكانه أَخَذُوا.

قال الشارح: اعلم أن قولهم: «اسْتَحَذَ فَلَانُ أَرْضًا»، لسيبويه فيه قولان: أحدهما: أن أصله «اتَّحَذَ» على زنة «افْتَعَلَ» من قوله تعالى: «لَوْ شِئْتَ لَتَّحَذَّتَ عَلَيْهِمْ أَعْرَاجُ^(١)»، فأبدلوا من التاء الأولى، وهي فاء الفعل سينًا، كما أبدلوا التاء من السين في «سَيْتٌ»، وأصلها «سَيْدَسٌ». وليس إبدال السين على ما بينهما من الاشتراك في الهمس وتقارب المخرجين بأشدَّ من حذفها في «تَقَيْتَ». وذلك لاستثقال التشديد، وفي الجملة الحذف شاذٌ.

والوجه الثاني: أن يكون المراد: «استفعَلَ»، وأصله: «اسْتَحْذَخَ»، فحذفوا التاء الثانية الساكنة؛ لأنَّهم لو حذفوا الأولى اجتمع ساكنان، فكان يؤدي إلى تغيير ثانٍ. وليس ذلك في الحذف بأبعد منه في «ظَلَيْتَ»، و«مَبِسْتُ».

ومن ذلك «أَسْطَاعَ»، «يَسْطِيعَ»، قالوا: الأصل في «أَسْطَاعَ»: «اسْتِطَاعَ» وإنَّ

١٣٦٩ - التخریج: البيت لفطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧٤؛ والحامسة الشجرية ٢٢١/١؛ وشرح

شواهد الشافية ص ٤٩٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٢٩.

اللغة: طفت: ارتفعت على وجه الماء. عَلَمَاءُ: على الماء. بكر وتميم: قبيلتان. عاجت: مالت. شطر: نحو، صوب.

الإعراب: «عَدَاةٌ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. «طَفَّتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة، والتاء للتانيث. «عَلَمَاءُ»: أصلها: «على الماء»: جازٍ ومجرور متعلقان بالفعل «طَفَا». «بَكْرُ»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «بَنِ»: صفة مرفوعة بالضمّة الظاهرة. «وائِلٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وعَاجَتْ»: الواو: حرف عطف، «عَاجَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتانيث. «صُدُورُ»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «الْخَيْلِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «شَطْرَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة. «تَمِيمٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «طفت بكرًا»: في محلّ جزٍّ بالإضافة، وعطف عليها جملة «عاجت صدور الخيل». والشاهد فيه قوله: «عَلَمَاءُ»، والأصل: «على الماء» سقطت همزة الوصل في «الماء» وحذفت ألف «على» لالتفاتها مع لام المعرفة، فصار اللفظ «عَلَمَاءُ» فحذفت لام «على» كراهة اجتماع المثليين، فصار اللفظ «عَلَمَاءُ».

التاء حُذفت تخفيفًا، وقُطعت همزة الوصل، وقُطعت، وهو قول الفراء.

وفي «استطاع» أربع لغات: «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ»، بفتح الهمزة في الماضي، وضمّ حرف المضارعة، فهو من «أَطَاعَ، يُطِيعُ»، وأصله: «أَطَوَعُ، يُطَوِّعُ» بقلب الفتحه من الواو إلى الطاء في «أَطَوَعُ» إعلالاً له حملاً على الماضي، فصار «أَطَاعَ»، ثم دخلت السين كالعوض من عين الفعل. هذا مذهب سيبويه^(١).

واللغة الثانية: «اسْتَطَاعَ، يَسْتَطِيعُ» بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة، وهو «استفعل»، نحو: «استقام»، و«استعان».

واللغة الثالثة: «اسْطَاعَ يَسْطِيعُ»، بكسر الهمزة في الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة، والمراد: «استطاع»، فحذفت التاء تخفيفًا لاجتماعها مع الطاء، وهما من معدن واحد.

واللغة الرابعة: «اسْتَاعَ»، بحذف الطاء؛ لأنها كالتاء في الشدة، وتفضّلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء؛ لأنها زائدة. وإنما أبدلوا من الطاء بعد تاء لأنها من مخرجها، وهي أخفّ، وهو حذفٌ على غير قياس، فلذلك ذكره هنا.

ومما حُذف استخفافاً على غير قياس؛ لأن ما ظهر دليلٌ عليه قولهم في قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة، ولا تدغم، نحو: «بني العَنَبَرِ»، و«بني العَجَلانِ»، و«بني الحارثِ»، و«بني الهَجِيمِ»: «هؤلاء بَلْعَنَبَرٍ، وَبَلْعَجَلانٍ، وَبَلْحارثٍ، وَبَلْهَجِيمٍ»، فحذفوا النون لقربها من اللام. وهم يكرهون التضعيف، إذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين. ولا يفعلون ذلك في بني النَجَّارِ، وبني النَّمِيرِ، وبني التَّيْمِ؛ لثَلَا يجمعوا عليه إعلالين: الادغام والحذف.

وقالوا: «عَلَماءُ بنو فلان»، يريدون: «على الماء»، فهمزةُ الوصل تسقط للدرج، وألِفُ «عَلَى» تُحذف لالتقائها مع لام المعرفة، فصار اللفظ «علماء». فكرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا لامَ «عَلَى» كما حذفوا اللام في «ظلت»؛ لاجتماع المثلين. وإذا كانوا قد حذفوا النون في «بلحارث»، و«بلعجلان»؛ لاجتماعها مع اللام إذ كانت مُقَابِرةً، فلأن حذفوا اللام مع أختها بطريق الأولى. وأنشدوا [من الطويل]:

١٣٧٠ - فما سبق القَيْسِيُّ من سُوءِ سيرةٍ ولكن طَفَّتْ غِلْماءُ عُرْلَةٍ خالِدٍ

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٥.

١٣٧٠ - التخریج: البيت للفردوق في دبوته ص ٢١٦ (طبعة الصاوي)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٥ (وفيه «قنبر» مكان «خالدة»؛ والكامل ص ١٢٢٨).

اللغة: القلفة: الجلد الذي يقطعها الخاتن من ذكر الصبي.

وبُروى:

وما غلب القيسي من ضُغف قُوَّة

قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال أبو عثمان المازني: رأيتُ في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الادغام^(١). قال أبو عمرو: وهو للفرزدق قاله في رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ قَيْسٍ، وَالْآخَرُ مِنْ عَنَبْرٍ، فَسَبَقَ الْعَنْبَرِيُّ، وَكَانَ اسْمُهُ خَالِدًا. ومثله قوله [من الوافر]:

غداة طفت علماء... إلخ

الشاهد فيه قوله: «علماء»، والمراد: «على الماء»، فحذفوا، فأعرفه.

تم شرح كتاب المفضل للزمخشري،

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد

وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه أجمعين

= المعنى: يريد أن القيسي لم يغلب في السباق الذي جرى بينه وبين خالد لضعف القيسي، بل لأن خالدًا، نشأ على ظهر السفينة مع الملاحين بعيدًا عن العرب، علمًا أن السباق الذي جرى بينهما جرى على ظهر سفينة، وإشارته إلى نشأة خالد في البحر مع الملاحين فيها تعريض بأنه ليس عربيًا خالصًا.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهيمة. «سُبِقَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «القيسي»: نائب فاعل. «من سوء»: جار ومجرور متعلقان بـ«سُبِقَ». «سيرة»: مضاف إليه. «ولكن» حرف استئناف وحرف استدراك. «طفت»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث. «علماء»: جار ومجرور متعلقان بـ«طفت». «غُرْزَلَة»: فاعل. «خالدٍ»: مضاف إليه.

وجملة «سُبِقَ القيسي»: بحسب الواو. وجملة «طفت غُرْزَلَة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «علماء» حيث حذف لام «على» وألفها وألف «الماء» تخفيفًا على غير قياس، فالأصل: غلى الماء.

(١) هذا البيت ليس في كتاب سيبويه؛ وهو في شرح أبيات سيبويه ٢/٤٣٥.

فهرس محتويات

الجزء الخامس
من
شرح المفصل

فهرس المحتويات

٣	ومن أصناف الحرف حروفُ العطف
٣	فصل نوعا العطف وحروفه
٦	فصل الواو
١٢	فصل الفاء وثمَّ وحتى
١٦	فصل أو وإما وأم
١٨	فصل الفرق بين أو وأم
١٩	فصل معاني أو وإما
٢١	فصل الفرق في العطف بين أو وإما
٢٥	فصل لا وبلى ولكن
٣١	ومن أصناف الحرف حروفُ النفي
٣١	فصل تعدادها
٣٣	فصل لا
٣٤	فصل لم ولما
٣٧	فصل لن
٣٨	فصل إن
٤٠	ومن أصناف الحرف حروفُ التثنية
٤٠	فصل تعدادها
٤٥	فصل دخولها على أسماء الإشارة والضمائر
٤٦	فصل لغات أما
٤٨	ومن أصناف الحرف حروفُ النداء
٤٨	فصل تعدادها
٥٢	فصل النداء الذي لا تنبيه فيه
٥٤	ومن أصناف الحرف حروفُ التصديق والإيجاب
٥٤	فصل تعدادها

٥٨	فصل لغات نَعَمْ
٥٨	فصل لغات إي إذا وَلِيَهَا أَنْ
٥٩	ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء
٥٩	فصل تَعْدَادُهَا
٦٠	ومن أصناف الحرف حرفا الخِطَاب
٦٠	فصل تَعْدَادُهما
٦١	فصل لحوقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث
٦٣	فصل الهاء والياء في إِيَّاه وإِيَّاي
٦٤	ومن أصناف الحرف حروف الصلّة
٦٤	فصل تَعْدَادُهَا
٦٦	زيادة أَنْ
٦٧	فصل زيادة ما
٧٤	فصل زيادة لا
٧٦	فصل زيادة مِنْ
٧٧	فصل زيادة الباء
٨١	ومن أصناف الحرف حرفا التفسير
٨١	فصل أي
٨٣	فصل أَنْ
٨٥	ومن أصناف الحرف الحرفان المَصْدَرِيَّان
٨٥	فصل تَعْدَادُهما
٨٧	فصل رَفَع الفعل بعد أن المَصْدَرِيَّة
٨٨	ومن أصناف الحرف حروف التحضيض
٨٨	فصل تَعْدَادُهَا
٩٠	فصل المعنى الآخر ليلولا ولو ما
٩٢	ومن أصناف الحرف حرف التقريب
٩٢	فصل قَدْ
٩٣	فصل استعمال قد للتقليل
٩٤	فصل فصل قَدْ عن الفعل بالقَسَم، وطرح الفعل بعدها
٩٥	ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال

٩٥	فصل تعدادها
٩٦	فصل شبهها بأن في سبكها مع ما بعدها بمصدر
٩٧	فصل أن في لغة تميم وأسد
٩٩	ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام
٩٩	فصل تعدادهما
١٠١	فصل هل
١٠٣	فصل حذف همزة الاستفهام
١٠٤	فصل تصدر الاستفهام
١٠٥	ومن أصناف الحرف حرفا الشرط
١٠٥	فصل تعدادهما
١٠٧	فصل فعل الشرط وجوابه
١١١	فصل مواضع فاء الجزاء
١١٣	فصل استعمال إن
١١٥	فصل زيادة ما بعد إن
١١٧	فصل تصدر الشرط
١٢٠	فصل وجوب أن يلي الفعل لو وإن
١٢٤	فصل مجيء لو للتمني
١٢٤	فصل تضمن أما معنى الشرط
١٢٦	فصل إذن
١٢٨	ومن أصناف الحرف حرف التعليل
١٢٨	فصل كي
١٣٠	فصل انتصاب الفعل بعد كي
١٣٠	فصل مجيء أن مظهرة بعد كي
١٣٢	ومن أصناف الحرف حرف الرذع
١٣٢	فصل كلاً
١٣٣	ومن أصناف الحرف اللامات
١٣٣	فصل تعدادها
١٣٩	فصل لام جواب القسم
١٤١	فصل اللام الموطئة للقسم

١٤٢	فصل لام جواب لو ولولا
١٤٤	فصل لام الأمر
١٤٥	فصل لام الابتداء
١٤٧	فصل اللام الفارقة
١٤٩	فصل لام الجز
١٥٠	ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة
١٥٣	ومن أصناف الحرف التنوين
١٥٣	فصل أضربُه
١٥٩	فصل التقاء التنوين بساكن
١٦٣	ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
١٦٣	فصل ضربها
١٦٦	فصل ارتباطها بالمستقبل
١٦٨	فصل أحكامها
١٧١	فصل حذفها
١٧١	فصل وجوب حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن
١٧٤	ومن أصناف الحرف هاء السكت
١٧٥	فصل وجوب تسكينها
١٧٩	ومن أصناف الحرف ثين الوقف
١٨١	ومن أصناف الحرف حرف الإنكار
١٨٢	فصل معنيا حرف الإنكار
١٨٣	فصل حركة حرف الإنكار
١٨٣	فصل محل حرف الإنكار
١٨٤	فصل ترك حرف الإنكار في الدرج
١٨٥	ومن أصناف الحرف حرف التذكّر
١٨٥	فصل حركة حرف التذكّر
١٨٧	القسم الرابع في المشترك
١٨٨	ومن أصناف المشترك الإمالة
١٨٨	فصل ماهيتها
١٨٩	أسبابها

١٩١	فصل شَرْطُهَا
	فصل إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية
١٩٢	في الإمالة
١٩٢	فصل إمالة الألف التي في آخر الكلمة
١٩٤	فصل إمالة الألف المتوسطة
١٩٤	فصل إمالة الألف لألف مُمالة قبلها
١٩٥	فصل الأحرف التي تمنع الإمالة
١٩٧	عدم منع هذه الأحرف الإمالة إذا وقعت مكسورة قبل الألف بحرف
١٩٨	فصل إجراء المنفصل مجرى المتصل في الإمالة
١٩٩	فصل الراء والإمالة
٢٠١	فصل ما أُمِيلَ شُدُودًا
٢٠٣	فصل إمالة فاعِل من المضاعف في بعض اللغات
٢٠٣	فصل الإمالة للمشاكلة
٢٠٤	فصل إمالة الفتحة
٢٠٥	فصل إمالة الحروف والأسماء المبنية
٢٠٨	ومن أصناف المشترك الوقف
٢١٣	فصل الوقف بِثَقُل الحركة
٢١٨	الوقف على الاسم المنتهي بهمزة قبلها ساكن
٢١٨	فصل إبدال الهمزة حرفَ لين عند الوقف
٢٢٠	فصل الوقف على الاسم المعتل الآخر
٢٢٢	الوقف على الاسم المقصور
٢٢٥	فصل الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل المعتل اللام
٢٢٧	فصل حذف الواو والياء في الوقف
٢٣٠	فصل الوقف على الاسم المفرد المنتهي بتاء التأنيث
٢٣١	فصل إجراء الوَضَل مَجْرى الوقف
٢٣٤	فصل الوقف على الأسماء المبنية
٢٤١	فصل الوقف على النون الخفيفة
٢٤٤	ومن أصناف المشترك القَسَم
٢٤٤	فصل ماهيَّته

٢٤٨	فصل التصرف في القَسَم
٢٥١	فصل الأحرف الواقعة في جواب القَسَم
٢٥٣	فصل الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم
٢٥٦	فصل خصائص باء القَسَم
٢٥٩	فصل حذف باء القسم وإضمامها
٢٦١	فصل حذف واو القسم
٢٦٣	فصل الواو العاطفة بعد واو القَسَم
٢٦٥	ومن أصناف المشترك تخفيفُ الهمزة
٢٧٦	فصل حذف الهمزة حذفًا غير قياسي
٢٧٧	فصل حذف همزة «أل» وإثباتها
٢٧٩	فصل التقاء الهمزتين
٢٨٥	فصل اجتماع همزتين أو لاهما ساكنة والثانية مفتوحة
٢٨٦	ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين
٢٩٤	فصل الأصل فيما حُرِّك من الساكنين الملتقيين
٢٩٦	تحريك المشدّد الآخر عند التقاء الساكنين
٢٩٨	فصل لغة في التخلص من التقاء الساكنين
٣٠٠	فصل تحريك نون مِنْ وَعَنْ إذا تلاها ساكن
٣٠٢	ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم
٣٠٥	همزة الوصل مع مصادر الأفعال
٣٠٧	فصل حركة همزة الوصل
٣٠٩	فصل سقوط همزة الوصل في الدرج نطقًا
٣١١	فصل تسكين هاء هو وهي
٣١٤	ومن أصناف المشترك زيادةُ الحروف
٣١٤	فصل تعداد حروف الزيادة
٣١٧	فصل زيادة الهمزة
٣٢٢	فصل زيادة الألف
٣٢٤	فصل زيادة الباء
٣٢٧	فصل زيادة الواو
٣٢٨	فصل زيادة الميم
٣٣٤	فصل زيادة النون

٣٣٦	فصل زيادة التاء
٣٤٠	فصل زيادة الهاء
٣٤٤	فصل زيادة السّين
٣٤٥	فصل زيادة اللام
٣٤٧	ومن أصناف المشترك إبدال الحروف
٣٤٧	فصل إبدال الحروف
٣٤٨	فصل إبدال الهمزة
٣٦٢	فصل إبدال الألف
٣٦٨	فصل إبدال الياء
٣٨٠	فصل إبدال الواو
٣٨٦	فصل إبدال الميم
٣٩١	فصل إبدال النون
٣٩١	فصل إبدال التاء
٣٩٩	فصل إبدال الهاء
٤٠٤	فصل إبدال اللام
٤٠٦	فصل إبدال الطاء
٤٠٨	فصل إبدال الدال
٤١١	فصل إبدال الجيم
٤١٣	فصل إبدال السّين
٤١٤	فصل إبدال الصاد
٤١٨	ومن أصناف المشترك الاعتلال
٤١٨	فصل حروف الاعتلال
٤١٩	فصل الواو والياء من حيث اتفاقهما في الإعلال واختلافهما
٤٢٤	القول في الواو والياء فائتين
٤٢٤	فصل أحوال الواو من حيث صحتها وسقوطها وقلبها
٤٢٨	فصل إثبات الواو وحذفها
٤٢٩	فصل قلب الواو والياء ألفاً في مضارع افتعل
٤٣٠	فصل مواضع عدم جواز ادغام الياء
٤٣١	القول في الواو والياء عينين

٤٤٠	فصل أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة العين
٤٤٢	فصل التحويل عند اتصال ضمير الفاعل
٤٤٤	فصل الإعلال في صيغة المجهول
٤٤٥	فصل تصحيح العين شذوذاً
٤٤٨	فصل إعلال اسم الفاعل
٤٤٩	فصل إعلال اسم المفعول
٤٥٣	فصل رأي سيويه والأخفش في المعتل العين بالياء الساكنة التي قبلها ضمة
٤٥٥	فصل إعلال الاسم الثلاثي المجرد
٤٥٩	فصل إعلال الاسم الثلاثي المزيد
٤٦٢	فصل أحكام أخرى في الإعلال
٤٦٤	فصل امتناع الاسم من الإعلال
٤٦٦	فصل الإعلال في الجمع
٤٧٠	فصل قلب الواو ياء في بعض الأبنية
٤٧٣	فصل التصحيح في مفاعل المعتل العين
٤٧٥	فصل الإعلال في الاسم الذي على وزن فُعْلَى من الياء
٤٧٧	القول في الواو والياء لامين
٤٧٨	فصل جزيهما في تحمّل حركات الإعراب
٤٩٣	فصل جمع ما آخره واو
٤٩٦	فصل فُعوْل الجمع المعتل الآخر
٤٩٨	فصل شرط المقلوب بعد الألف للإعلال
٤٩٨	فصل قلب الواو المكسور ما قبلها
٤٩٩	فصل الإعلال في فُعْلَى وفُعْلَى
٥٠١	فصل قَلْب الياء أَلْفاً والهمزة ياء في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيـره حرفان
٥٠٣	فصل قلب الواو رابعةً فصاعداً
٥٠٤	فصل مجيء الادغام بدل الإعلال
٥٠٩	فصل الإعلال في مضاعف الواو
٥١٠	فصل الإعلال بدل الادغام
٥١٢	ومن أصناف المشترك الادغام
٥١٢	فصل الادغام الواجب والادغام الجائز

٥١٥	فصل مخارج الحروف
٥١٨	فصل حروف العريّة
٥٢١	فصل أقسام الحروف وصفاتها
٥٢٥	فصل كيفة الادغام
٥٢٧	فصل أوجه التقاء الحرفين المتقاربين
	فصل موانع الادغام في الحرفين المتقاربين، ومواضع الادغام
٥٢٩	ي الحرفين المتباعدين
٥٣٠	فصل إدغام الهمزة
٥٣٢	فصل عدم ادغام الألف
٥٣٢	فصل ادغام الهاء
٥٣٣	فصل ادغام العين
٥٣٤	فصل ادغام الحاء
٥٣٤	فصل ادغام الغين والخاء
٥٣٥	فصل ادغام القاف والكاف
٥٣٦	فصل ادغام الجيم
٥٣٧	فصل ادغام الشين
٥٣٨	فصل ادغام الياء
٥٣٩	فصل ادغام الضاد
٥٤٠	فصل ادغام اللام
٥٤٣	فصل ادغام الراء
٥٤٤	فصل ادغام النون
٥٤٦	فصل ادغام الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء
٥٤٨	فصل ادغام الفاء
٥٤٩	فصل ادغام الباء
٥٥٠	فصل ادغام الميم
٥٥٠	فصل ادغام تاء افتعل
٥٥٧	فصل ادغام تاء تفعل وتفاعّل
٥٥٩	فصل الادغام الشاذّ
٥٦٠	فصل الحذف بدل الادغام

